

جامعة الأزهر
كلية أصول الدين بالقاهرة

شرح الإرشاد

لفقيه الدين المقترح المتوفى سنة ٦١٢ هـ
تحقيق ودراسة

إعداد

فقيه أحمد عبد الرزاق

المدرس المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية - بنين -
جامعة الأزهر بالقاهرة

لنيل درجة العالمية (الدكتوراة) في العقيدة والفلسفة

إشراف

د. السيد محمد اللانور حاصر عيسى

الأستاذ بكلية

د. محمد شمس الدين إبراهيم

الأستاذ المتفرغ بكلية
وعضو مجمع البحوث الإسلامية

كتاب شرح الارشاد فاليلك شرح الاحكام العام والعلامه
في الاسلام حجة الانام تنبف الملة ومعنى الاله المسالك طريق
الحقيقين المبطل شبه المارقين زين النظار والتمكين نبي الدين
مظهر من عبد الله بن علي بن الحسين الشافعي المنعوت بالمتقي المعروف
بالمتشيخ كان بارعا في الاصول والحدود والفقه متقدما في ذلك
سبع بالاسكندرية من ابي الظاهر المسعدي بالاسكندرية
مودة وله جدي المكنة ثم لما الله تعالى حاجا فاشيعت وفاته وتلفت
عنه المدة وعاد فلم يبق عوده اليها فاقام بها مع مصر بيزري
واجتمعت عليه جماعة كثيرة ودرس بمد رسة الشريفة بن قلب
بالقاهرة ومنزل فصا نطا كثيرة وهو شافعي وهو وكان كثير
الافادة منه فابنوا عليه كثير المتابع حسن الاخلاق جميل المسند



١٩٨٢
١٥١٦
١٥١٦

لا يحضر دينه متورعا في راحة الله عليه
في شهر رمضان الحرام سنة اربع مئة
وسبعمائة وكان مولده سنة
سبعمائة وخمس مائة ودين
الله ووجهه وورثته
محمد وال اجمعين
نسبها كثر الال
لهم الدين

غلاف النسخة (أ)

جمهوريت مصر العربية
مكتبة جامعة
دار الكتب المصرية
المصر
جهد الفاء وعلو حبتا
١٩٨٢

في هذا لم يجز بسما الله وان ذلك سبب الله عز وجل في ربه
 ما فيه يبنى عليها ويرجع اليها ويرتفع استقلال ادلتها على تحقيقها
 واجد في الرعية لولا ان الله عز وجل لا يدين على ما فيه وان لم يدين به
 طائفة من ربه واجب في حكم النظر قال الامام اول ما يجب على
 المتكلم بالله في المباح باستكمال حسن المباح والحكم شرعا المقصد
 في العلم الصحيح المعنى في العلم يجد في العالم آه قلت بغيره كلابه
 قلت حمل حمله في اول واجب وحمله في حقيقة النظر وحمله في شمله
 اما الجملة الاولى فليسنا نخرجها ثلاث مباحث الاولى في قوله
 اول اعلم ارشده ان الله الذي بليدنا من احوال الناس في اول
 واجب سنة من هذا العلم الاول قوله بغيره المعتبر ان الاول واجب
 السبب وهذا بطاع اصليهم لانه كثر بالله والاكثر بالله فيج ليسه
 وما شئ ليسه كنه يكون واجبا وهو مطلوب الا ان الله على اصلنا
 فلا يكون مطلوب التحصيل المذهب الثاني قوله بغيره لنا من اول
 واجب الاقرار بالله فان زاد به الاقرار باللسان كون القلب
 فاشفاق في مخرج وهذا اتفاق وان اراد به الاقرار بالقلب فاشفاق
 النظر بعده فقد انزل فلا فائدة في اجابته ندعت وثالث قوله
 ان الله عز وجل ان اول واجب اول جزء من النظر وهذا قصد
 اذا نظر النظر حمله واحد وجزء المعادة لا ينفرد بالوجوب كونه
 من الصلوة المذهب الرابع قوله من قال النظر المكمل الخامس
 قوله من قال المعرفة المذهب السادس ما ذكره صاحب الكتاب
 انه المقصد الى النظر الصحيح فاما قوله من قال ان اول واجب النظر
 فقد مد على المعرفة لتقدم عليها وجوز ايراد عليه ان المقصد اليه
 مقدم عليه فقد ضا في بعد بطلان هذه المذهب الاربعة موضع

في هذا لم يجز بسما الله وان ذلك سبب الله عز وجل في ربه
 ما فيه يبنى عليها ويرجع اليها ويرتفع استقلال ادلتها على تحقيقها
 واجد في الرعية لولا ان الله عز وجل لا يدين على ما فيه وان لم يدين به
 طائفة من ربه واجب في حكم النظر قال الامام اول ما يجب على
 المتكلم بالله في المباح باستكمال حسن المباح والحكم شرعا المقصد
 في العلم الصحيح المعنى في العلم يجد في العالم آه قلت بغيره كلابه
 قلت حمل حمله في اول واجب وحمله في حقيقة النظر وحمله في شمله
 اما الجملة الاولى فليسنا نخرجها ثلاث مباحث الاولى في قوله
 اول اعلم ارشده ان الله الذي بليدنا من احوال الناس في اول
 واجب سنة من هذا العلم الاول قوله بغيره المعتبر ان الاول واجب
 السبب وهذا بطاع اصليهم لانه كثر بالله والاكثر بالله فيج ليسه
 وما شئ ليسه كنه يكون واجبا وهو مطلوب الا ان الله على اصلنا
 فلا يكون مطلوب التحصيل المذهب الثاني قوله بغيره لنا من اول
 واجب الاقرار بالله فان زاد به الاقرار باللسان كون القلب
 فاشفاق في مخرج وهذا اتفاق وان اراد به الاقرار بالقلب فاشفاق
 النظر بعده فقد انزل فلا فائدة في اجابته ندعت وثالث قوله
 ان الله عز وجل ان اول واجب اول جزء من النظر وهذا قصد
 اذا نظر النظر حمله واحد وجزء المعادة لا ينفرد بالوجوب كونه
 من الصلوة المذهب الرابع قوله من قال النظر المكمل الخامس
 قوله من قال المعرفة المذهب السادس ما ذكره صاحب الكتاب
 انه المقصد الى النظر الصحيح فاما قوله من قال ان اول واجب النظر
 فقد مد على المعرفة لتقدم عليها وجوز ايراد عليه ان المقصد اليه
 مقدم عليه فقد ضا في بعد بطلان هذه المذهب الاربعة موضع

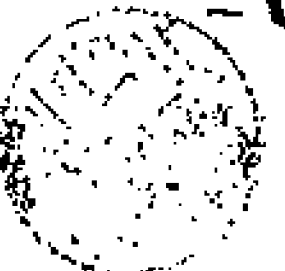
الحاج عن مظهر ورسول صلي الله عليه وسلم في الحديث ان نزل ما فيه سن
في التفسير ليجز الكل عنه الا في وغيره الا في وان نزل ما فيه سن
الاخبار عن قصص الاولين من لم يعرف كتابا ولا عرف تاريخا ولا خلاصة
من يعرف ذلك يكون في المعادة سببا في الاطلاع فعود التفسير على
النبي صلى الله عليه وسلم اذا وقع التعجيز في هذه الجهة يمكن ومن
حمد وجوده او تحديده بالقران والبيان الخلاق به فقد جدد الاثر في
نشاط بغير التواتر ولو فتح انكار ذلك سماع انك والملاذ الثانية
والا يحتاج الى الماضية ولا معنى لها حثه في مواضع الضرر والانت
هذا اخر شرح هذا الكتاب رضى الله عنه وقدر في التكميل من الكتب
تحت كتاب المقتصر لشرح الارشاد وقد وقع التكميل من الكتب
هذه النسخة الشريفة بين النظار والعلماء يوم لا حيلة سابع عشم
من شرح جادى الاولى سنة خمس وعشرين ومائة والمف عن يد
المفتى المعترف بالتعجز والتقصير المحتاج الى جهة دبر الروف
احقر الورى اضعف انظار السيد المذهب في كتاب القرن اباك
مولانا الحنفى من هذا الماتريدى، عتقا والمسلطنة العثمانية من وقف
بنية عن النبوة بعد السلطنة العثمانية من وقف
ابن القويلى احمد بن سنان رضى الله عنه الملك ياد الخلال والاكرام
اعتر لم ونجا ونحن نسبنا تم واجعل ماواه في سبط عزو الجنات
آمين بحرمته سيد العالمين في زمان السلطنة القباذى احمد خان
ابن محمد خاتون بن ابراهيم خان ودام الله سلطنته ادام في حيايته
بالعدل والانصاف الى يوم القرار وصلى الله على سيدنا وها وبنا
الى سبيل الرفاء والجهنم الكافرة الا انام وشيعة في نور المصبرات

سبحان الذي مدحه الله تعالى في فوفان مجيد وبقوله والله
 على خلق عظيم وعلى الله الأكرام واصحاب الأضياء والاماني
 في خدم رضوان الله تعالى عليهم جميعا ارحمهم
 باسم ائمتهم ائمتهم وائمتهم وائمتهم وائمتهم
 المجهدين والعلماء والعلماء وعباد الله الصالحين
 الى يوم النشور والقرار والحمد لله رب العالمين

الله واحد لا شريك له والحمد لله
 الله عليه السلام وسلم
 تسليما اكثر اكبر اعداد



خلق الله له ولم الله
 الملك الغلام



٢٢٢
 ٢٢٢

بهر نور و نور المعصية
 ملك و ملك
 دارا في سب المعصية

الصور
 جهر الفان و ملو في حب اسم
 ١٩٨٢



(١) الى نسخة ١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. هذا من بيان من المصنف
 إلى سائر القديس والتوحيد. وشأن من سدد والموافق إلى الإيمان به
 من هذا إلى الشريعة والعقيدة. واستشهد أن لا إله إلا الله وحده لا
 شريك له. شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. شهد أن محمداً
 ورسوله المرسلين إلى العالمين. بالكتاب العزيز من الله لا نبيه إلا
 من بين عباده. ولا من خلقه من قبل من حكيم حميد. على الله عليه
 وعلى آله وصحبه وأئمة بعده. نبهت القاصدين والعباد فقهه كان بعض
 الأنبياء المعصومين لا بد من أن تأتيهم إلى خلق بالبر عبادة فيه إلى أن
 حور قمرينها على المعصية. بالتوسم بالانذار من إصوم
 الاستعداد لاداء الحرة. رضى الله عنه. فصر من عن اجابته
 حبه. سوانه لمير ديس. وأبدت له حرمه. ما كثره ما توجه
 إلى من المتأدين. والهماني من أنواع الامنية في التعيين ما
 على الله العلي العظيم. حكيم ورحم على مكنون. له بعض الاصحاح
 من الكريم. بطيب مثل ملكيه. ويرى فيه في فعله. فترك
 لعله كثره. بعيد. انه يتنزل في الدنيا. كانت سبيله هم
 حكم. فوافرت. استلها الظلمة. فبش عمت في احاطتهم. وان
 كثر ما ليعتق. الصام. فليسنا. فبر كثرها. تلمها. فبش عمت في احاطتهم. وان

أما هم على رأيه. وقد بينه. منهم. على قولهم. أما
 أما أن يتم به النفع. وبين على بلوغ المصنف من
 حبيب. وقد سلك منه. على قولهم. وقد بينه. منهم. على قولهم. أما
 ونحن بينا دلتنا والمصنف. على قولهم. وقد بينه. منهم. على قولهم. أما
 سلك سلك من. بين شرحه في الخروج من
 نقابه من. والاشياء. والتي في مسائل غير
 ذكرت مسألة عين ما ذكر فيه. فهو لأن نافية بين
 ويرجع إليها. ويتوقف استدل الالادلية على
 الرخصة. لري أن بين على بلوغ الاستنية فيه
 يمنع طائفيه. عنه. وكرمه. بالبر. في الحكم
 الاصلهم. اول ما يجب على المعامل المبالغ باستنكا
 جد وث العالم آه. فقلت. بعين كل ما
 في اول واجب وحالة في حقيقة المنظر. وح
 انما الحمد. الاول. فلتاخر فيها ثلث. من حيث
 قوله. اول اعلم ان شك الله ان الذي بالبر
 الشاغل في اول واجب. سفته. من اصبه الاول
 المعنونة. ان اول واجب الشك. وهذا بل
 لانه كثر. بالله. والكفر بالله. فصح. امينه. و
 كيف يكون واجباً. وهو. ملا. ب. الازالة. على
 وطول. الحصول. الذهب. الثاني. قول بعض
 اول واجب الاقرار بالله. فأنزل به. الاقر

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

الا انه كان فائده وان لم يصلح له فهو مبدى وهو المصير من
 الاذلة وان لم يصلح له الكلام في الحكم لعناني الكلام في الحكم
 والاذلة وليس ذلك نظير في حكم لعناني الكلام في الحكم
 عا ١١ الكلام على هذا المقام ثم تكلم رضي الله عنه على اذلة
 سبيله ثم بعد ذلك ثبوت جوارحه عا ١٢ وقد قلنا من سبيله
 من الشهود اللهم قالوا بان في نفس موسى ما يمنع من المسح
 وهذا السبيل ان اقامتهم اياه ايسر الروايات فقال هذا الاستلزام
 ينعنون من من لا يمنع من المسح ثم ينعنون به وهو الى اخر
 ثم آتوا به ما منع اكثر انهم بالخير او قدور او القهر هذا انما يستلزمه
 من نفس موسى عليه السلام وانهم لعنه ثبوت نفي قوله ما جازيتموه
 ذلك من وجهين احدهما قلهم في المعنويات على نفي كسبه
 عليه السلام ولو كان ما ذكره ثابتاً لا يمنع جهول الملتزم
 على ما من بعده و الثاني ان الشهود في نفس المصلحة لا يصح
 صاوات الله عليه ما ذكره في ذلك منع الله عند ثبوت ثلث وعشرين
 النبي الا هي التي يحدونها وتكونها المستحق في الروايات ولا يحل
 وهو قوله لعنه في ذلك كما يصور في اياتهم وتكون ان الحق في
 يعطون له ولم يعط احد من صاواته هذه الروايات ليس كمنه
 منه خير وانما كان في نفي قوله ليس هوذا الم من حكمه الرب
 سبيله من نفس بيده اياه حذرك وهو لا يمنع على الاضبار كمن
 قيل صبيته وكانوا المستحقين على الذين لعنوا الوحي (٥)

حيزه وذلك مستعمل في حكم الاذلة وهذا السبيل انما يستلزمه
 هذا هو قال ان النبي في حكم الحكم من حيث انه الاخر الا انما
 والعقل من ركن المسح هذا اخبر عن وجوده في ذلك الزمان فلا
 ينعنون من من لا يمنع من المسح ثم ينعنون به وهو الى اخر
 بيان تافهية ما استدلهم الله في حكم التخليق مع تافهية
 كن سرور التخليق تلو نوحه عليه السلام الى لانه المظالم لم ينعنون
 والوجه من ثبوت المنه في المظالم يكون من الوجه في غير زمان
 وورد في المسح تلو نوحه عليه السلام الى لانه المظالم لم ينعنون
 وعيد توهبه انما ان كان قال هذا تخيل ليس فيه يحصل في ذلك
 انما الوحي في ذلك انما كان ليس صفة للذلة في قوله في الوحي
 ما توهبه طوبى له على وجه ما هي معني المعصية ما توهبه طلب تركه على
 في وجه ما توهبه في ذلك انما كان ليس صفة للذلة في قوله في الوحي
 سبيله في لانه لا يتبعها بالجهل في ذلك هذا اكل صفة الكراهية به
 ليس ركنه في ذلك انما كان ليس صفة للذلة في قوله في الوحي
 ليس ركنه في ذلك انما كان ليس صفة للذلة في قوله في الوحي
 يكون من العقل والمطلوب في ذلك انما كان ليس صفة للذلة في قوله في الوحي
 ولعله الاخرى في ذلك انما كان ليس صفة للذلة في قوله في الوحي
 والعقل من ركن المسح هذا اخبر عن وجوده في ذلك الزمان فلا
 على حقيقه فاذ (١) في حال ذلك في نفس الامر ليس انما يكون
 اعدا في خبر في ذلك في الخبر في ذلك انما كان ليس صفة للذلة في قوله في الوحي

خلفه فقه عظيم له تارة وقال عاينوا بعد ميت مثله ثم سمعوا مني لسوء الحظ

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or name, oriented vertically.

من عصر إلى عصر

بسم الله الرحمن الرحيم

Food and feeding habits of the Green Heron

Handwritten signature: J. H. ...

حفظه الرحمن وحفظه الرحمن وإن
ينظر الحق ما فيه

عنه الا انها - عنده قسمة على اربعة

وہ خاتمہ کیا ہے؟

توقفت على دراسة هذا الموضوع إذا وقع الموضوع في هذا

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

١٥ وقد طبع في مصر وبيعت في دار الكتب بمصر في سنة ١٢٨٥ هـ

ذلك انك لا تدري في ولا حيا من الاما صحت ولا المعنى للمصاحف

[illegible]

صحتی! اللهم عسى و قد سئله و قد عسى

الله والى الى هذه الميزة من اشياى وخصيت من الاله ولعنه الى

ما عليه عزيت والاشتغال بما قصدت واودت به أن لا يفتح الله

بما جعت اليه سهوئى وأنا نصيب دون أرا دق به فأتيت أرا دقهم

على أرا دق به وقدمت رخصتهم على بلوغ أهديتى والله أسأل أن يجمع به

النفع ويعين على بلوغ الغرض منه الله قريب مجيب وقد سلك فيه

طريقا متفهما تفسيرا معانيه ونحو أرا دقته والكلام على فكهته

وضيح قصته ولم أسلك مسلكا من سبقي لتسرحه في الخروج عنه

الى تأليف كتاب غيره والاثبات والتغنى في مسائل غير مسائله وان

ذكرت مسئلة غير ما ذكر فيه فهو لأن ما فيه ينبغي عليها ويرجع إليها

وتوقف استقلال أدلته على تحققة ما أوجده والريضة لرب أن يعين

على بلوغ الأمنية فيه وأن يفتح به نفع طالبيه منه وكرمه بآب

في حكم النظر قال الامام أول ما يجب على العاقل البالغ بالاستكمال

من البلوغ أو الحاشية من الفهم الى النظر الصحيح للنفس الى العلم بحدوث

العلم وقلة تضمن كلامه ثلاث حمل جملة في ترتيب وتجزئة في تحقيق

النظر وجملة في قسمته أما الجملة الأولى فللناظر فيها ثلاثة مساحات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الى سبيل التوحيد والتجديد وشاح صدره والوفيق الى الايمان به

منزها عن التشبيه والتجديد واشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك

له شهداء من أخلص قلوبهم واتسعت صدورهم ورسول الله

الى التقلين بالكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه

ينزل من حكيم حميد صلى الله عليه وعلى آله صلاة دائمة بعبث الخليقة

وبعد فقد كان بعض الأئمة الصمد وريلاد فاكبت الى مكتوب بارغب فيه

الى أن أحرر نفسي عما على الكتاب الموصوف بالارشاد في اصول الاعتقاد

لامام الحرمين رضي الله عنه فصر في عن جابته حين سؤل الله القادر

وأبدت له في جواب مكتوبه ما توجه الى من القادر من الهات عن بلوغ

الأمنية في الله مستورة فاعلمه المظيف الكبير ثم ورد على مكتوب من

الأصحاب من اليمن يطالب مثل طلبته ثم رغب في مثل بعيدة فترك لذلك

عزمي بعد أن اشتغل تأليف كتاب يسجل حتى ثم تواترت أسئلة الظل

فدعرت في حاجاتهم وان تحقق النفع العام بالاشفاق برغوا فلما رأيت عرك

على صاحبها اكل صلوات وأروى تحية بقلم الفقير
 الحقير المعتبر بالقصور والتقصير من هو لعفو الله ربي
 محمد بن أحمد بن موسى خفاجي الشبلنجي بلدا الشافعي
 مذهبها الخلو في طريقة غفر الله له ولمن حملة على تسخير
 هذا الكتاب ولمن كان سببا في ذلك وتجهيم وتجميع المسلمين
 آمين وذلك لحرثومة الجدة الطالع كوكبه بالسعد مرة
 الدرجة النبوية خلاصة السلالة للحمدي به صاحب العزة
 سيدي الملاية السيدة أحمد بك الحسيني لا زال معانا
 على أدام الكفائي والعميني وأدام الله بقاءه وأنا له جميع
 ما يتسناه آمين والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا
 محمد وعلى آله

وصحبه

وسلم
 م



غير مقدم ورسم فان وقع التجهيز لرسم بالنظر الى المنظور
 الخراج عن مقدم ورسم فلا معنى لعود الهاء على النبي
 ولا فائدة في التقييد لغير الكل عنه الألف وغير الألف
 وان نظر الى ما فيه من الإخبار عن قصص الأولين عن لم
 يقرأ كتابا ولا يعرف تاريخا ولا خلاطة من يعرف ذلك
 يكون في الهادة سببا في الاطلاع فهو الضمير على النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا وقع التجهيز في هذه الجهة يمكن
 ومن تجد وجوده أو تحديه بالقرآن وتجهيز الخلافة به
 فقد تجد الأمر للفرورى الثابت بغير التواتر ولو فتح
 انكار ذلك لساغ انكار البلاد الثانية والاستغاضة بالماضية
 ولا معنى للباحثة في موطن الغرض وريات هذا وقد تم
 شرح هذا الكتاب بهون الله الملك الوهاب وقدم وفق
 النسخ من نسخ هذه النسخة الشريفة والجوهرة الثمينة
 الظرفية يوم الاثنين ثاني أيام شهر ربيع الأول الذي هو
 من شهر رعام ألف وثلاثمائة وخمسة وعشرين هجرية

◈ القسم الثاني : النص محققا ◈

[مقدمة الشارح]

بسم (٢) الله الرحمن الرحيم ، وسه نستعين (٣) .
 الحمد لله المبدى ، المعيد ، الفعال لما يريد ، هادى من يشاء من العبيد
 إلى سبيل التوحيد والتجديد ، وشارح صدور المؤمنين إلى الإيمان به منزله (٤)
 عن التشبيه والتحديد ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من أخلص
 فى التوحيد ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث إلى الثقلين بالكتاب العزيز
 الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد (٥) ، صلى الله
 عليه وعلى آله صلاة دائمة بنمت (٦) التخليد .
 وبعد : فقد كان بعض الأئمة الصدور ببلادنا كتب إلى مكتوباً يرغب فيه إلى أن
 أحرر تصنيفاً على الكتاب الموسوم (٧) بالإرشاد فى أصول الاعتقاد لإمام الحرمين (٨)
 رضى الله عنه - فصرفنى (٩) عن إجابته حين سؤاله المقادير ، وأبديت له فى (١٠)
 جواب مكتوبه ما توجه [لى] (١١) من المقادير ، وألهانى عن بلوغ الأمنية
 فى التفسير ما علمه اللطيف الخبير .
 ثم ورد على مكتوب من بعض الأصحاب من اليمن يطلب مثل طليته (١٢) ويرغب
 فى مثل بغيته ، فتحرك لذلك عزمى بعد أن اشتغل (١٣) بتأليف كتاب بمسقط (١٤)
 همسى (١٥) .

(١) زد ما بين المعقوفين ، وجعلته عنواناً للمقدمة .

(٢) بداية : ل ٢ / أ فى أ ، ب ، ج .

(٣) ب : زيادة (واليه المآب) .

(٤) أ : منزه .

(٥) سورة فصلت من آية ٤٢ .

(٦) ب : تبعث . ومعنى عبارته : صلاة دائمة موصوفة بالتخليد .

(٧) أ : المرسوم .

(٨) سبق التعريف به ، راجع : ص ٤١ من الدراسة .

(٩) صرفنى : ردنى . راجع تاج العروس للزبيدي مادة صرف ١٦٣/٦ ط المطبعة الخيرية

١٣٠٦ هـ .

(١٠) ب : عمن

(١١) أ : بدون (لى) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص .

(١٢) الطلية بكسر اللام الشئ المطلوب . راجع مختار الصحاح مادة طلب ٤١٩ .

(١٣) ب : تنقل ، د : اشتغلت .

(١٤) ب : يسهط ، لم استطع تحديد اسم هذا الكتاب بعد البحث الجاد .

(١٥) د : بدون (همسى) .

ثم تواترت أسئلة الطلاب ، فشرعت في إجابتهم فإن (١) تحقق النفع المأم بالإنصاف (٢) بمغوبيهما (٣) ، فلما رأيت تحرك الدواعي (٤) إلى هذه الجهة (٥) من أشياعي (٦) خشيت (٧) من العدول عنه (٨) إلى ما عليه عزمت (٩) والاشتغال بما قصدت (١٠) ، وأردت (١١) أن (١٢) ينفع الله بما توجهت (١٣) إليه شهوتي (١٤) وإن أضرب (١٥) دون (١٦) إرادتي (١٧) ، فأثرت إرادتهم على إرادتي (١٨) ، وقدمت رغبتهم على بلوغ أمنيته ، والله أسأل أن يعم به النفع ، ويعين على بلوغ الغرض فيه (١٩) ، إنه قريب مجيب .

-
- (١) أ، ب، ج : وإن . صححناه ليستقيم النص . تحريف .
 (٢) أ، ب، ج : بالإنصاف . صححناه من د .
 (٣) الضمير عائد إلى بعض الأئمة الصدور وإلى بعض الأصحاب من اليمن . ومغوبيهما : مراد هما وهو شرح كتاب الإرشاد للجويني . راجع : مختار الصحاح مادة رغب ٢٦٩ .
 (٤) بداية : ل ٢ / ب في ج .
 (٥) ب : بدون (إلى هذه الجهة) .
 (٦) أ : الشباعي ، ب : أشياعي ، د : إلى هذه الجملة التي من الساعي .
 (٧) أ، ب، ج : وخشيت . صححناه ليستقيم النص .
 (٨) عن مرغوب أصحابه وهو شرح الارشاد .
 (٩) أ، ب : عزمته ، بداية ل ٢ / ب في ج . يشير إلى الكتاب الذي اشتغل به همه .
 (١٠) معنى عبارته خشيت من العدول عن مرغوب الأصحاب إلى الاشتغال بمغوبي .
 (١١) أ، ب : وأردته .
 (١٢) أ، ب، ج : زيادة (لا) حذفنا الزيادة اعتمادا على د ليستقيم النص .
 (١٣) د : يوجهه .
 (١٤) ب : شهوته .
 (١٥) أضرب : أعرض . راجع مختار الصحاح مادة ضرب ٤٠٢ .
 (١٦) أ : كون ، ب : بدون (دون) .
 (١٧) ب : إرادته .
 (١٨) ب : إرادته .
 (١٩) ج : منسبه .

وقد سلكت فيه طريقا متضمنا تفسير معانيه ، وتحرير أدلته ، والكلام على نكتته ، وتصحيح قسمته ، ولم أسلك مسلك من سبقني لشرحه (١) في الخروج عنه الى تأليف كتاب غيره ، والإثبات والنفي في (٢) مسائل غير مسائله ، وان ذكرت مسألة غير ما ذكر فيه فهو لأن ما فيه (٣) يبنى (٤) عليها ، ويرجع إليها ، ويتوقف استقلال أدلتها على تحقيقها .

وأجدد الرغبة لربى أن يعين على بلوغ الأمنية فيه ، وأن يعم به نفع طالبيه بمنه وكرمه .

(١) من شروح الإرشاد السابقة على شرح الشيخ المقترح : شرح أبى القاسم سليمان ابن ناصر الأنصارى م ٥١٢ هـ - نسبه اليه تلميذه الشهرستاني في نهاية الأقدام ٢٨ ، وهذا الكتاب لم أجده ، ومن شروح الإرشاد المعاصرة للشيخ المقترح : نكت الإرشاد للإمام أبى إسحاق إبراهيم بن يوسف ابن محمد بن دهاق الأوسى المعروف بابن المرأة م سنة ٦١٦ هـ ، ويوجد هذا الشرح مخطوطا في دار الكتب والوثائق المصرية أربعة أجزاء في خمسة مجلدات برقم (ب ٢٢٨٨٨) ، ومن الشروح المعاصرة شرح الإرشاد لأبى بكر محمد بن عبد الله القرطبي م ٥٦٧ هـ وهو مخطوط توجد منه نسخة في مكتبة أحمد الثالث بتركيا ، وتوجد منه صورة في معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة برقم ١٤٩ توحيد ، وقد نشره عن هذه النسخة مكتبة الأنجلو المصرية ط ١ / ١٩٨٨ بإخراج : د . أحمد حجازى السقا .

(٢) بداية : ل ٢ / ب في ١ .

(٣) ب : نافيته .

(٤) ج : يبنينسى .

* باب فسي : أحكام النظر * (١)

قال الإمام : (أول ما يجب على العاقل البالغ باستكمال سن البلوغ أو الحلم شرعا : القصد الى النظر الصحيح المفضى الى العلم بحدث (٢) العالم)

قلت : يتضمن (٣) كلامه ثلاث جمل :

جملة في أول واجب ، وجملة في حقيقة النظر ، وجملة في قسمته .

أما الجملة الأولى : فللنظر فيها ثلاثة (٤) مباحث :

الأول : (٥) في قوله (أول)

اعلم أرشدك الله أن الذي بلغنا من أقوال الناس في أول واجب ستة مذاهب : الأول : قول بعض المعتزلة (٦) : إن أول (٧) واجب الشك (٨) .

(١) سيأتي حد النظر ودراسته . راجع ص ١٠-١١

(٢) ب : بحدوث . يغلب في أسلوب الجويني استعمال لفظ حدث ، حيث إنه المصدر كما قال سيبويه . راجع : لسان العرب ١٣٢/٢ .

(٣) ب : يتضمن . (٤) أ ، ب : ثلاث . (٥) بداية : ل ٣/١ في ج .

(٦) المعتزلة : من أكابر الفرق الإسلامية التي دافعت عن الإسلام ضد الزنادقة والملحدتين ،

وهم فرق كثيرة يجتمعون على الأصول الخمسة : التوحيد ، العدل ، الوعد والوعيد ،

المنزلة بين المنزلتين ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، انفردت كل فرقة منهم

بآراء في كثير من القضايا الفلسفية والكلامية . أنظر التعريف بهم في مقالات الإسلاميين

٢٠٦/١ وما بعد هذا / ط مكتبة النهضة المصرية / ١٩٥٠ م ، التنبيه والرد على أهل

الأهواء ، والبدع لأبي الحسين محمد بن أحمد الملقب ٣٥-٤٣ / ت : محمد زاهد

الكوثري / ط ٢ مكتبة المثنى / بغداد ١٩٦٨ م ، الفرق بين الفرق لأبي منصور عبد القاهر

البغدادى ١١٤-٢٠١ / ت : محيى الدين عبد الحميد / دار المعرفة للطباعة والنشر /

بدون تاريخ ، أصول الدين لأبي منصور البغدادى ٣٣٥-٣٣٧ / ط ١ استانبول

١٩٢٨ م ، الفصل في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم ٤-١٩٢-

٤٠٤ ، بهامشه الملل والنحل / ط ٢ دار المعرفة / بيروت ١٩٧٥ م ، التبصير فسي

الدين ٣٧-٥٩ ، الملل والنحل ١/٤٣-٨٥ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين

لفخر الدين الرازى ٢٣-٥٠ / تصحيح طه عبد الرؤوف سعد ومصطفى الهوارى / الكليات

الازهرية ١٩٧٨ م ، كتاب المعتزلة / زهدى جار الله / ط بيروت ١٩٧٤ م

(٧) أ : الأول .

(٨) الشك : ما استوى طرفاه ، وهو الوقوف بين الشئيين لا يميل القلب الى أحدهما . راجع :

التعريفات للسيد الشريف الجرجاني ١١٣ ط مصطفى الحلبي / ١٩٣٨ م . القول بأن

أول واجب على المكلف هو الشك نسبة جمهور المتكلمين الى أبي هاشم الجبائي . راجع :

المغنى ١١/١٢ شامل ٣٢ ، شرح لمع الأدلة لابن التلمساني ل ٣/ب (خ) بمكتبة

أحمد الثالث بتركيا رقم ١٦٨٩ توجد منه صورة بمعهد المخطوطات ١٤٩ ، متن المواقف

٣٢ ، شرح المقاصد ١/٣٦ ، شرح جوهرية التوحيد ٤١ ، ونسبه السيوطي إلى

المعتزلة . راجع شرح العقيدة الكبرى ٢٠

وقد سبق بحثه في ١٣٧ وانفرد الطوسي ناقد المحصل بنسبته الى الجويني . راجع نقد المحصل

للطوسي ٤٧ ، وما ذكره أبو هاشم مردود لفظا ومعنى . راجع نقده في شامل ٣٢ ، متن

المواقف ٣٢-٣٣ ، شرح الكبرى ٢٠ ، شرح الباجوري على الجوهر ٣١ .

وهذا باطل على أصلهم ؛ لأنه كفر بالله ، والكفر بالله قبيح لعينه ، وما قبح (١) لعينه كيف يكون واجبا .

وهو مطلوب الإزالة على أصلنا ، فلا يكون مطلوب التحصيل .

المذهب الثاني : قول بعض الناس : إن أول واجب الإقرار بالله (٢) .

فإن أراد به الإقرار باللسان دون (٣) القلب : فالنفاق منوع ، وهذا نفاق .

وإن أراد به (٤) الإقرار بالقلب : فإذا أوجب النظر بعده فقد أزاله ، فلا فائدة في إيجابه .

المذهب الثالث : قول بعض الأصحاب : إن أول واجب أول جزء من النظر (٥) .

وهذا ضعيف ؛ إذ النظر المطلوب جملة واحدة ، وجزء العبادة

لا ينفرد بالوجوب كركعة من الصلاة .

المذهب الرابع : قول من قال : النظر (٦) .

(١) أ : وما قبيح .

(٢) صوب ابن دهاق شارح الإرشاد القول بأن أول مطلوب هو الإقرار باللسان . راجع :

نكت الإرشاد ١/ ١٧ ب ، راجع : شرح الكبرى ٢٠ .

(٣) أ : كون تحريف .

(٤) بداية : ٣/ أ في ب .

(٥) نسب الجويني والسنوسي والباجوري هذا القول إلى القاضي الباقلاني ، وقد صح به

في الإنصاف ونسب بعض العلماء كالإيجي والفتازاني والدواني إلى الباقلاني القول

بأن أول ما يجب على المكلف قصد إلى النظر . راجع هذا المذهب ورأى الباقلاني

في : الإنصاف ١٣ ، ٢٢ ، شامل ٣٢ ، متن المواقيت ٣٢ ، شرح المقاصد ١/ ٣٦ ،

شرح الكبرى ١٩ ، الدواني على المعقائد المضدية ١/ ١٩٠ ، الباجوري على الجوهرة ٤٠ .

(٦) نسبة السنوسي إلى الأشعري ونسبه الفتازاني والباجوري إلى الأستاذ الإسفرايينسي

ونسبه الطوسي والدواني إلى المعتزلة والأستاذ . انظر هذا المذهب ونسبته فسي :

المحيط بالتكليف ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ ، شرح الأصول الخمسة ٣٩ ، ٤٥ ، ٧١ ، ٧٦ ، محصل

أفكار المتقدمين والمتأخرين ٤٧ ، متن المواقيت ٣٢ ، شرح المقاصد ١/ ٣٦ ، شرح الكبرى

١٩ ، الجلال الدواني على المعقائد المضدية ١/ ١٩٠ ، الباجوري على الجوهرة ٤٠ .

المذهب الخامس : قول من قال : المعرفة (١) .

المذهب السادس : ما ذكره صاحب الكتاب أنه القصد إلى النظر الصحيح (٢) .

فأما قول من قال : إن أول واجب النظر : فقدمه على المعرفة لتقدمه عليها وجودا .

فيرد عليه أن القصد إليه مقدم (٣) عليه .

فقد ضاق بعد بطلان هذه المذاهب الأربعة موضع النظر (٤) ، ولم يبق إلا المذهبان .

والذي أراه أن الخلاف بينهما موقوف ؛ إذ شرط المختلفين أن (٥) يتوارد النفس والاثبات على موضع واحد ، وليس هذا الشرط ثابتا ههنا .

بيان : أن لفظ الأولية مشترك بين أمرين :

أحدهما : أولية الوجوب (٦) - بمعنى - أول ما يتعلق به الخطاب ، والثاني : أولية الاشتغال والاداء ، فإن نظرنا إلى أول واجب خطابا ومقصودا فالمعرفة ، وإن نظرنا إلى أول واجب اشتغالا واداء فالقصد ، فقد نظر كل واحد منهما إلى أولية لم ينظر إليها الآخر (٧) .

وأما من قال إن المعرفة ضرورية لا يكلف بها (٨) ، فلا يمتدد خلاف بينه وبين من قال إن القصد أول واجب إلا أن ينزل النظر منزلة المعرفة

(١) نسبة التفتازاني والسَّئُوسِي والدواني والباجوري إلى الأشعري ، وقال الإيجي : هو قول

أكثر المتكلمين . انظر هذا المذهب ونسبته في : المحصل ٤٧ ، متن المواقف ٣٢ ، شرح

المقاصد ١/٣٦ ، شرح الكبرى ١٩ ، الدواني على العقائد العضدية ١/١٩٠ ، الباجوري

على الجوهرة ٤٠ .

(٢) نسبة الجويني إلى القاضي الباقلاني ، ونسبه الإيجي والدواني إلى الباقلاني وابن فورك ،

ونسبه الباجوري إلى الباقلاني والجويني ، ونسبه السَّئُوسِي إلى الأستاذ أبي إسحاق والجويني

وقد صرح به الجويني في عبارته المذكورة .

انظر هذا المذهب ونسبته في : الشامل ٣٢ ، متن المواقف ٣٢ ، شرح المقاصد ١/٣٦ ، شرح

الكبرى ١٩ ، الدواني على العقائد العضدية ١/١٩١ ، الباجوري على الجوهرة ٤٠ .

(٣) بءج : متقدم . (٤) بداية : ل ٣/١ في ١ .

(٥) بداية : ل ٣/ب في ج . (٦) أ : الوجوب .

(٧) رفع كثير من العلماء الخلاف في أول واجب على المكلف ، انظر على سبيل المثال : الشامل

٣٢ ، المحصل ٤٧ ، متن المواقف ٣٢ ، شرح المقاصد ١/٣٦ ، الدواني على العقائد

العضدية ١/١٩٤-١٩٥ .

(٨) ذهب إلى هذا المذهب بعض الروافض وكثير من المعتزلة كصالح قبة والجاحظ وثمامة

وأبي على الأسواري ، وأيضا غيلان القدري ، وذلك على اختلاف بينهم في المقالات .

انظر : شرح الأصول الخمسة ٤١٥ ، أصول الدين ٣١-٣٢ .

مع القصد (١) ، والله أعلم .

قوله: (على العاقل البالغ)

تعرض لمن يجب عليه القصد ، وشرط فيه شرطين :

أحدهما : العقل ، واشتراطه لثبوت أهلية الخطاب مأخوذ من مسالك (٢) المقول .

والثاني : البلوغ ، واشتراطه (٣) ثابت بالشرع .

ثم ذكر أن البلوغ يكون بالسن (٤) ويكون بالاحتلام ، وأراد أنهما أمارتان وضعتا

للدلالة عليه .

قوله: (شرعا)

يحتمل أن يعود على (٥) الوجوب ، فيكون في الكلام تقديم وتأخير ، كأنه قال :

أول ما يجب شرعا على العاقل البالغ ، ويحتمل أن يريد به البالغ بأحد هاتين

الأمارتين شرعا ، فالأول فيه احتراز (٦) عن مذهب المعتزلة (٨) القائلين

بالوجوب عقلا (٩) ، والثاني عود الكلام الى أقرب مذكور .

قوله: (القصد الى النظر)

فالقصد عبارة عن الإرادة (١٠) .

(١) انظر الأقوال في أول واجب على المكلف في : الشامل ٣١-٣٢ ، شرح الإرشاد لابن

ميمون ١٥-١٦ ، نكت الإرشاد ١/ل/١٧/أ-١٧/ب/المحصل ٤٧ ، شرح لمع الأدلة

ل ٣/أ-٤/أ ، أبحاث الأفكار ج ١ ق ٢ ص ١٠٠-١٠٢ ، متن المواقيت ٣٢-٣٣ ،

شرح المقاصد ٣٦/١-٣٧ ، شرح الكبرى ١٩-٢٠ ، الدواني على العقائد

المعدية ١٩٠/١-١٩٥ ، الباجوري على الجوهرة ٤٠-٤١ .

(٢) ج : مالك (٣) أ : واشتراط (٤) أ : بالشئ .

(٥) بداية : ل ٣/ب في ب . (٦) أ : فيكون والكلام .

(٧) بداية : ل ٤/أ في ج . (٨) سبق التعريف بهم . راجع ص ٥ .

(٩) قال المعتزلة وأبو حنيفة وبعض فقهاء الحنفية والشافعية بوجوب النظر عقلا ، وقال الجويني

وجمهور المتكلمين بوجوب النظر بالشرع . راجع : شرح الأصول الخمسة ٨٨ ، مختصر

الجويني لكتاب الإرشاد للباقلاني ل ٥/ب/المحصل ٤٤-٤٧ ، شرح طوابع الأنوار ٣٣ ،

أبحاث الأفكار ج ١ ق ٢ ص ٨٣-٩٩ ، متن المواقيت ٢٨-٣٢ ، شرح المقاصد ٣٦/١-٣٦

الكلبي على الدواني ١/١٨١ ، نشر الطوابع ٣٧-٣٩ .

(١٠) انظر : المحيط بالتكليف ٢٩١ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ١٦ ، نكت الإرشاد

١/ل ١٧/ب .

وقد أوردوا عليه سؤالا وقالوا : القصد إن كان ضروريا فلا يصح إيجابه ، وإن كان كسبيا احتاج إلى قصد .

وهذا مندفع على كل مذهب :

أما أصحابنا : فالمكتسب لا يحتاج فيه إلى قصد وإن جاز أن يقصد ، فالتسلسل (١) إنما يتحقق من وجوب ثبوت القصد لا من جوازه مع صحه ارشاعه (٢) .

والمعتزلة يقولون إن الأفعال القليلة تقع من العبد مع (٣) الذهول والفلسفة ، وهى فعل (٤) ، فلم يجب القصد أيضا فى مطلق أفعال العبد على أصلهم .

فلم يكن لهذا السؤال موقع .

قولـــــــــــــــــه (٥) : (الصحيح)

تفسيره (٦) يأتى فى الجملة الثالثة (٧) .

قولـــــــــــــــــه (٨) : (المفضى إلى العلم بحدث العالم)

أنما يصح إذا كان لا طريق إلى معرفة البارى الاحدث العالم .

وقد ذكر أصحابنا طريقين (٩) :

أحدهما : الجواز ، والثانى : الحدوث .

فأما طريق الجواز فيعرف الصانع بها قبل معرفة حدث العالم ، فلا يكون أول واجب القصد إلى نظر صحيح مفض (١٠) إلى معرفة الحدوث ، إذ المقصد (١١) هو معرفة الله تعالى ، فهأى طريق حصل فيحصل المقصد (١٢) من تلك الطريق ، وقد يكون حدث العالم بنظر ثان (١٣) بعد النظر الأول المفضى إلى معرفته كما (١٤) نهينا فى طريق الجواز .

(١) أ ، ج : فالشىء ، ب : فالمكتسب . صححناه من د .

(٢) قارن الدوانى على العقائد المضدية ١/١٩١/١٩٣ .

(٣) بداية : ل ٣/ب فى أ .

(٤) ج : فعله . انظر : المغنى ٨/٤٨ فى التوحيد لأبى رشيد النيسابورى ٣١٤ ت :

د . محمد عبد الهادى أبوريدة / ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر

القاهرة ١٩٦٥م

(٥) أ : قول . (٦) أ : وتفسيره . (٧) راجع ص ١٢ .

(٨) أ : قول . (٩) أ : الطريقين .

(١٠) أ : مفضى ، ب : مفضى .

(١١) ج : المقصود . (١٢) ج : المقصود .

(١٣) أ : ثان . تصحيف .

(١٤) بداية : ل ٤/ب فى ج .

الجملة الثانية في : حد النظر (١)

قال - رضى الله عنه - : (والنظر في اصطلاح الموحدين هو الفكر الذى يطلب سببه من قام به علما أو غلبة ظن) (٢) ٣/ب

قوله : (في اصطلاح الموحدين)

فيه احتراز عن (٣) محامل النظر في اللغة ، فإنه يطلق بأزاء رؤية البصر والتعطف والانتظار وغيره .

وهو في اصطلاح الموحدين مقصور على الفكر والتأمل في المنظور فيه .

قوله : (الفكر الذى يطلب سببه من قام به علما)

فيه احتراز عن مذهب المعتزلة ، فإن عندهم كل صفة من شرطها الحياة إذا قامت بجزء أوجب الحكم للجملة (٤) ، والنظر من الصفات التى من شرطها الحياة ، وعندنا أن حكم المعنى مختص بمجمله من غير فرقان بين ما يشترط في ثبوته (٥) الحياة من الصفات وما لا يشترط (٦) ، فلهذا خص الكلام بمن قام به .

قوله : (علما أو غلبة ظن)

شمل به الكلام في القطعيات والمسائل الاجتهادية .
وقد يرد على هذا الحد : أن فيه تقسيما (٧)

(١) ب: بدون (الجملة الثانية في حد النظر) تأثرا بضعف التصوير .

(٢) قارن حد النظر في : شرح الأصول الخمسة ٤٥ ، المحصل ٤٠ ، المعالم ٢١ ، أبحاث الأفكار ج ١ ق ٢ ص ٥٣-٥٥ ، شرح طوابع الأنوار ١٠ ، شرح الكبرى ١١ ، الظن : الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيضين ، أو أحد طرفي الشك بصفة الرجحان . راجع : التعريفات ١٢٥ .

(٣) بداية : ل ٤ / أ في ب .

(٤) انظر : متن المواقف ٩٢ .

(٥) أ : ثبوت .

(٦) انظر : متن المواقف ٩٢ .

(٧) التقسيم في اللغة : تحليل الشيء وتجزئته ، وفي الاصطلاح : يدرك ممناه بطريق

التقسيم ، فهو إما تقسيم الكلى إلى جزئياته ، وإما تقسيم الكل إلى أجزائه ، وتقسيم الكلى

إلى جزئياته : ضم قيود إلى المقسم كقولك : الإنسان إما أبيض أو أسود ، وتقسيم الكل

إلى أجزائه : تحصيل ماهية المقسم بذكر أجزائه كقولك : الإنسان حيوان ناطق .

انظر : الرسالة الولدية في آداب البحث والمناظرة / ساجقلى زادة ١٥ ، ١٧ ، ٢٥ ط ٢ /

مطبعة السعادة / القاهرة ٣٣٥ هـ تعليقات عبد الخالق الشبراوى .

والتقسيم ليس فيه ، وإنما هو في متعلق الطلب ، والداخل في الحد الطلب لا المطلوب المنقسم (١) ، والطلب يستدعي مطلوباً ما ، لا غير مطلوب ، فلا يضر التقسيم فيه .
لكن يرد على هذا الحد : أن فيه تركيباً ؛ إذ تعرض فيه (٢) إلى (٣) الفكر والطلب (٤) .

ولهذا اقتصر القاضي (٥) في حده على (٦) التأمُّل فَنَسِيَ

(١) في هامش النسخة ج: إشارة إلى أن كلمة (المنقسم) في النسخة المنقول عنها (الانقسام) .

(٢) ج : منه . (٣) أ : كرر (الى) حذفنا المكرر ليستقيم النص .

(٤) بداية : ل ٤ / ١ في ١ .

(٥) القاضي : أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري البغدادي الباقلاني ٣٣٨-٤٠٣ هـ ، من كبار شيوخ الأشاعرة ، ولد بالبصرة ، وسكن بغداد وسمع بها الحديث ، رد على المعتزلة والخوارج والجهمية ، كان موصوفاً بجودة الاستنباط ، وقوة الحجة ، وسرعة الجواب ، انتهت إليه رئاسة الأشاعرة ، من تصانيفه الكثيرة : هداية المسترشدين ، تهديد الأوائل وتلخيص الدلائل ، مناقب الأئمة ، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ، ولا يجوز الجهل به ، أسرار الباطنية ، نقض المطاعن على سلف الأمة ، إعجاز القرآن .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٢٧٩/٥ - ٢٨٢ / ط دار الكتب العلمية / بيروت / بدون تاريخ ، ترتيب المدارك للقاضي عياض بن موسى ٥٨٥ / ٢ - ٦٠٢ / ط دار مكتبة الحياة / بيروت بدون تاريخ ، تهيين كذب المفتري ٢١٧-٢٢٦ وفيات الأعيان لابن خلكان ٤٠٠/٣ - ٤٠١ ، العبر في خبر من غير لأبي عبد الله الذهبي ٨٦/٣ ت: فؤاد سيد / ط الكويت ١٩٦١ م ، البداية والنهاية لابن كثير ٣٥١-٣٥٠ / ١١ / مطبعة السعادة / القاهرة / بدون تاريخ ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١٦٨/٣ - ١٧٠ تاريخ الأدب العربي / بروكلمان ٥٠/٤ - ٥٢ ط ٢ / دار المعارف ١٩٧٧ م ، معجم المؤلفين ١٠٩/١٠ - ١١٠ .

(٦) بداية : ل ٥ / ١ في ج .

المنظور فيـــــــــــــــــه (١) .

واعلم أنا إذا أطلقنا أن التركيب يجتنب في الحدود لا نريد به ما يريد به المنطقيــــــــون من التركيب من الجنس (٢) والفصل (٣) ، وإنما نريد به دخول ذات في حشد ذات أخرى ، وسيأتى لذلك مزيد الإيضاح إن شاء الله تعالى (٤) .

الجملة الثالثة في قسمته :

وهو ينقسم إلى الصحيح والفاــــــــــــسد .

فالصحيح : ما يؤدي إلى العثور على الوجه الذي منه يدل الدليل .

والفاــــــــــــد : ما عـــــــــــــــــدا .

اعلم أن وجه الدليل هو : ما يحصل منه الاشعار بالدلول ، وذلك لأن الدليل لا يدل من جميع وجوهه ، وإنما يدل من بعض الوجوه ، ومثال ذلك أن العالم يدل على وجود بارئــــــــه (٥) ، ولكن إذا نظرت فيه من حيث إن فيه ذواتا قائمة بنفسها مستغنية عن محل أو قابلة للمعاني ، أو أن فيه حالا في محل أو موجودا أو معدوما فلا دلالة له به ولا اشعار ، وإن نظرت فيه من حيث إنه حادث أو جائز أدرك العقل في وصف الجواز أو الحدوث ما ليس في غيره من الوجوه والاعتبارات ، وهذا هو وجه الدليل ، وهو الذي يكون وسطا في المقدمتين .

وقد سمعت بعض أئمتنا يعبر عن وجه الدليل بوجه لزوم النتيجة عن المقدمتين على طريق المنطقيين ، وقد عرفت على الجملة أن الدليل لا يدل من جميع وجوهه ، وإنما يدل من بعضها ، فالنظر المطلع على هذا الوجه هو النظر الصحيح (٦) .

(١) قارن : تهذيب الأوائــــــــل وتلخيص الدلائل ٢٧ ، مشن المواقف ٢١ ، شرح المقاصد ١/ ٢٤٠ .

(٢) الجنس : المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو . راجع :

شرح تهذيب المنطق للخبــــــــيص ٩٢ - ٩٣ / ط ٢ المطبعة الأزهرية ١٣٢٧ هـ .

(٣) الفصل : المقول على الشــــــــــــــــسي في جواب أي شيء هو في ذاتــــــــــــــــه .

راجع : المصدر السابق ١٠٧ ، تفسير القواعد المنطقية ، محمد شمس الدين إبراهيم

٧٧ / ط ٤ القاهرة ١٩٨١ م
(٤) راجع ص ٤٢ .

(٥) أ : ياربه ، بداية : ل ٤ / ب في ب .

(٦) بداية : ل ٥ / ب في ج .

١/٤

ثم قال: (والفاسد ما عدا)

لأنه لم يؤد إلى المشور على هذا الوجه .

وقد يفسد (١) تارة بحيداء عن طريق الدليل كما إذا نظرت في شبهة (٢) ، وتارة لقصوره وهو ما له ابتداء النظر في الدليل ثم طرأ قاطع من نوم أو غشية أو غفلة أو موت أو غير ذلك من القواطع فإنه لا يصل إلى وجه الدليل (٣) .

قوله : (فإن قيل قد أنكرت طائفة من الأوائل إفضاء النظر إلى العلم ،

وزعموا أن مدارك العلوم (٤) الحواس ، فكيف السبيل إلى

مكالمتهم)

١/٤ - ب

قلت : اعلم أولاً : أن الناس مختلفون في صحة النقل عن السُّنَنِ (٥) وفي نسبة هذا المذهب إليهم :

(١) أ : يفيد . تحريف .

(٢) الشبهة : ما اشتبه على الناظر أمرها ، سيأتي تعريف الشيخ المقترح للشبهة .

راجع ص ٢٤ ، إنظر : نكت الإرشاد ١/ ١ ل ٣٣ ب ، شرح الكبرى ١٨ .

(٣) في تقسيم النظر إلى صحيح وفاسد راجع : متن المواقف ٢٢-٢٣ .

(٤) بداية : ل ٤ / ب في أ .

(٥) السُّنَنِ : فرقة من التناسخية قالت بقدم العالم ، وأنكر أكثرهم

المعاد والبعث ، وقال بعضهم بالتناسخ ، وزعموا أنه لا معلوم

إلا عن طريق الحواس الخمس .

انظر التعريف بهم في : التوحيد ١٥٢ ، أصول الدين ١٠ - ١١ ،

الفرق بين الفرق ٢٧٠ - ٢٧١ ، التبيين في الدين ٨٩ ، حاشية

الكليني ٢١٨/١ .

انظر رأي السُّنَنِ في النظر في : أصول الدين ١٠ - ١١ ، المحصل ٤١ ،

متن المواقف ٢٤ ، الدواني على المقائد العضدية ٢١٨/١ ، قارن :

البرهسان في أصول الفقه ١٢٤/١ - ١٢٦ .

ولهذا اختلف النظار في مكالمتهم على حسب اختلافهم في مكالمة السوفسطائية (١)
فاذا كالمناهم قلنا : هل تعلمون فساد النظر أم تستريبون فيه ؟

فإن علموه وهو غير مدرك بالحواس فقد ناقضوا أحصاهم .

ثم يقال لهم : أتعلمون فساد النظر ضرورة أو نظراً ؟

ودعوا هم الضرورة مع مخالفة أكثر العقلاء بهت لا سبيل إليه ، ودعوى النظر
من نفس جميع النظر متناقض (٢) ؛ فإن نفس الكل يناقض (٣) إثبات بعض
من الكل .

قالوا : وأنتم لا يمكنكم دعوى الضرورة في الصحة ، ودعواكم صحة (٤) النظر
بالنظر إثبات الشيء بنفسه ، وهو محال .

اعلم أن نظم هذا الكلام منهم نظم الأدلة ، فإن قولهم هذا إثبات الشيء
بنفسه ، وإثبات الشيء بنفسه محال : كلام تضمن (٥) مقدمتين ، ومن أنكر
النظر (٦) كيف يصح منه الاستدلال بالمقدمات .

ثم قولهم إثبات الشيء بنفسه محال : تصك بلفظ مشترك ، فإن إثباتات
الشيء بنفسه - بمعنى - أن الشيء يثبت نفسه محال ؛ إذ وجود المكسب
بذاته متنع ، وقد يقال إثبات الشيء بنفسه - بمعنى - تعلق الشيء بنفسه ،
وهذا ليس بمحال ، كالمعلم (٧) يعلم به (٨) المعلوم ، ويتعلق بنفسه فيكون
معلوماً ، وضرب له مثلاً (٩) غير المعلم كقول القائل خبري كله صدق ، فإنفسه
يتعلق بكل مخبر (١٠) عنه ، ومن جلسته نفسه ، هذا تمام تقرير كلام الإمام على
التمام .

وأما أنا فأقول : إنه يدرك صحة النظر ضرورة .

(١) ذهب الأشعري إلى أن من أنكر المحسوس لا سبيل إلى مكالمته . راجع : مجرد مقالات
الأشعري ل ٤ / ب .

(٢) ب : يتناقض . (٣) ب : مناقض .

(٤) ب : فقد (صحة) تأثيراً بضعف التصوير .

(٥) ب : يتضمن .

(٦) بداية : ل ٥ / أ في ١ .

(٧) بداية : ل ٥ / ب في ب .

(٨) بداية : ل ٦ / ب في ج .

(٩) ١ : مشحلاً .

(١٠) ١ : خبر .

وقولهم إن الضروري يشترك فيه العقلاء :

فأقول : أما (١) الضروري الذي لا سبب له فهو مشترك بين العقلاء ،
وماله (٢) سبب فإنما يشترك فيه من شارك في السبب ، كما إذا كان بين
أيدينا جسم فيه حرارة أو نعومة أو خشونة فلهنا فعرنا ما فيه من
الغرض ، فلا نشارك في ذلك إلا من شارك في اللمس ، والنظر تعلم (٣) صحته
بسبب (٤) وهو التجربة والامتحان .

فإن قالوا : جربناه (٥) فلم يحصل لنا العلم ، فقد شاركناكم في السبب .
قلنا هذا كلام عار عن التحصيل ؛ فإن النظر ليس كله يفضي إلى العلم ، بل
قسمناه إلى الصحيح والفاسد ، والصحيح منه أقل (٦) ، فلم تقض (٧) المادة
بوقوع اتفاق تجربة الجريين على شيء واحد ، فهم جربوا ما لم نجربه .
والدليل على صحة هذه الطريقة . وأن صحة النظر لا تعرف (٨) بالنظر :
أنا لو فرضنا ناظرا نظره في دليل يدل على حدث العالم مثلا فقط ، ولم ينظر
في دليل غيره ، فإذا تم نظره في دليل الحدث ، أعلم (٩) صحة نظره أم لا ؟
وإذا علم صحة نظره (١٠) أهنظره الذي نظره مشعرا بالحدث أم لا ؟ وعند نظره
لم يكن في الصورة المفروضة ، فلم (١١) يبق (١٢) إلا نظره ، ولو كان هو
الذي تضمن صحة النظر لكان (١٣) الدليل المنظور فيه يشعر (١٤) بصحة النظر ،
ومعلوم أن دليل الحدث ليس فيه تعرض للنظر ولا لصحته ، ونتيجة (١٥) كل دليل
لا بد أن تكون (١٦) مفرداتها في مقدمته ، فبطل أنه يعرف صحة النظر بالنظر .

(١) أ : أنا . تحريف . (٢) أ : وما ، ب : ماله .

(٣) أ ، ب ، ج : يعلم تصحيف صححناه من د .

(٤) ج : بسببه .

(٥) أ : اجرينناه .

(٦) ب ، ج : أقبله .

(٧) أ : تقضى .

(٨) أ ، ب : يعرف . تصحيف . (٩) ب : يعلم .

(١٠) بداية : ل ٢/أ في ج . (١١) أ : فلا . تحريف .

(١٢) ب : فقد (فلم يبق) تأثرا بضعف التصوير .

(١٣) ب : فقد (لكان) تأثرا بضعف التصوير .

(١٤) ب : فقد (يشعر) تأثرا بضعف التصوير .

(١٥) بداية : ل ٦/أ في ب .

(١٦) أ ، ب ، ج : يكون .

- فلم (١) يبق إلا أنه عرف ذلك بالتجربة والامتحان .
وقد التجأ إليه صاحب الكتاب حيث أورد سؤال المسترشد أنه ليس بقاطع
بفساد النظر فيطرد عليه التقسيم (٣) .
فقال في جوابه : انظر ، وأحاله على الطريق وهو التجربة والامتحان (٤) ،
على أن صاحب الكتاب إنما قال إنه يثبت صحة النظر بواحد من جنسه لا أن يثبت
نفسه (٥) ، وفيما ذكرناه (٦) إبطاله أيضا ،
[هذا تمام الكلام في هذا الفصل] . (٧)

* * *

-
- (١) بداية : ل ه / ب في أ .
(٢) أ : التجـ .
(٣) راجع : الإرشاد ٤-٥ .
(٤) راجع : المصدر السابق ٥ .
(٥) ب : أنه ، راجع : المصدر السابق ٤ .
(٦) أ : زكرياتي : تخريف .
(٧) أ بدون ما بين القوسين ، زدناه من ب ، ج ليستقيم النص .

فصل [في : أضداد النظر]

[قال الإمام - رضي الله عنه - (النظر يضاد (١) العلم (٢) بالمنظور فيه ،

ويضاد الجهل به والشك (٣) فيه)
قلت : ما ذكره - رضي الله عنه - في مضادة العلم النظر صحيح ولا شك فيه ؛ فإن (٤)
العلم إذا حصل فالحاصل لا يبتغي كما ذكر .

وقد أورد على هذا أن الناظر قد يعلم شيئاً بدليل ، ثم ينظر (٥) في دليل آخر ، فهو إذن متبع للمعلم (٦) الحاصل ، لكن بطريق آخر .

وهذا مزيف ؛ فإن طلبه في النظر الثاني العلم بوجه دلالة الدليل الثاني ، وهو (٧) ليس بحاصل .

وأما الجهل - وهو : تصميم (٨) على المعتقد (٩) والصمم يمتد أنه (١٠) علم ؛
إذ لو شعر بفساد غيره ، أو احتل عنده فساد غيره ، أو أن غيره ليس علماً خرج عن
تصميمه - فلا شك في مضادة النظر له .

أما الشك فقد رأيت للقاضي (١١) في بعض كتبه توقفاً في مضادة النظر الشك (١٢) .
قال الإمام : (وجه مضادته للشك أنه بغية للحق (١٣) ، والشك تردد بين معتقدين (١٤)
يريد أن الشك لا بد أن يتعلق بمتعلقين ، ومن نظر فقد أضرب عن أحدهما ،
فلا يتصور حقيقة (١٥) الشك المتعلق بهما معاً .

(١) أ : بدون ما بين القوسين ، زدناه من ب ، ج ليستقيم النص .

(٢) أ : والعلم . (٣) أ ، ب ، ج : وللشك تحريف صححاء من د .

(٤) أ : فليس . (٥) أ : تنظر . تصحيف .

(٦) أ : المعلم . (٧) أ : فهو . تحريف .

(٨) أ : نصهم . تحريف .

(٩) قارن : شرح المقدمات في العقائد ١١٤/٢ .

(١٠) بداية : ل ٧ / ب في ج .

(١١) القاضي الباقلاني : سبق التعريف به . راجع ص ١١ .

(١٢) لم نجد ذلك في الموجود المتاح من كتبه ، قارن بالطوسي على المحصل ٤٤ ، شرح المقاصد

٣٢/١ ، الكامل في اختصار الشامل ل ٥ / ب

(١٣) ب : الحقيق .

(١٤) انظر : الإرشاد ٥ .

(١٥) ب : ويتصور وحقيقسنة .

وقد قال القاضي : إن كل نظرين ضدان لا يجتمان .
وقال الإمام : يمتنع (١) عادة اجتماع نظرين (٢) ، أما كونه ، ناظراً ويخطئ
ببإلـه نقيض مطلوبه (٣) فليس بمتنع في العقل ، وإن جرت العادة أن من
استغرق فكره في أحد الأمرين أضرب عن الآخر فلا يقضى هذا بالتضاد ، فليس
فيما ذكرنا يقتضى مضادة النظر للشك ، فلم يصح قوله إنه يضاد (٤) العلم وجملته
أضداده (٥) .

* * *

-
- (١) بداية : ل ٦/ب في ب .
(٢) راجع رأي القاضي والجويني في : أبحار الأفكار ١ ق ٢ ص ٣٨ ، ٤٩ ، متن المواقف
١٤١-١٤٢ ، مختصر الكامل في مسائل الشامل ل ٣٥ / ١ .
(٣) أ : مطلوب .
(٤) أ : تضاد . تصحيف .
(٥) راجع هذا الفصل في : الإرشاده ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٢٥-٢٦ ، المحصل
بنقد الطوسي ٤٤ ، شرح الكبرى ١٨-١٩ .

فصل [فى : الربط بين النظر الصحيح والعلم]

فى الإرشاد (١) قال (٢) :

(النظر الصحيح إذا تم على سداده ولم تعقبه آفة تنافى العلم فيحصل العلم بالمنظور فيه على الاتصال (٣) بتصوّر (٤) النظر)
١/٦

قلت : ذكر فى هذا الفصل أمرين :

أحدهما : أن النظر الصحيح إذا تم تضمن (٥) .

والثانى : أنه نفى التولد (٦) والإيجاب (٧)

أما الأول فقيده بنفى الآفة ، وأطلق القول فى نفى الآفات ، ولا يشترط نفسى جميع الآفات ، وإنما يشترط نفى الآفات العلمية ، فإننا لو شرطنا نفى كل ضد للعالم للزم حصول (٨) العلم ؛ ضرورة أن القابل (٩) للشيء لا يخلو عنه أو عن غيره ، ولم يبق لتضمن النظر معنى .

والمراد إذن أن تمام النظر ينافى وجود الآفات الخاصة ، ولهذا قال :

(ولا يتصور من الناظر جهل بالدلول عقيب تمام النظر)
١/٦

والسر (١٠) فيه أن تمام النظر إذا اطلع على وجه الدليل مع خطوط (١١) المدلول بالبال ارتبط الدليل بالدلول ، فيلزم حصول العلم ، فلا يصح وجود جهل ولا شك ولا ضد يتضمن خطوط المدلول بالبال ، وهذا المعنى قد أشار إليه فى قوله :

(١) ب ، ج : بدون (فى الإرشاد) .

(٢) بداية : ل ١/٦ فى أ .

(٣) أ : الايصال : تصحييف .

(٤) التصوّر : التقطع الانصرام : الانقطاع . راجع : مختار الصحاح ٣٨٦ مادة صرم .

(٥) انظر رأى الجوينى فى الإرشاد ٦-٧ ، شرح المقاصد ٢٦/١ ، شرح الكبرى ١٢-١٣ .

(٦) التولد : أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر نحو حركة اليد والفتاح . راجع : متسن

المواقف ٣١٦ .

(٧) الإيجاب الذاتى : إسناد الكائنات الى الله تعالى على سبيل التعليل أو الطبع

من غير اختياره . راجع : شرح المقدمات فى العقائد ١٠٦/٢ .

(٨) بداية : ل ٨/٨ فى ج .

(٩) أ : القائل . (١٠) أ : والسيد .

(١١) أ ، ب ، ج : حضور . خاطر كلام القلب وحديث النفس وهو ما يلقي فى روع الإنسان

وخلده من بحث على أمر أو زجر عنه أو تنبيه أو تحذير أو تذكير . راجع مجرد مقالات

الأشعرى ل ١٢/ب وعرفه أبو البقاء بأنه اسم لما يتحرك فى القلب من رأى أو معنى .

راجع : الكليات لأبى البقاء ١/٣٠٩ - إعداد : د . عدنان درويش ، محمد المصرى /

ط ٢ وزارة الثقافة / دمشق ١٩٨٢ .

(ولا يتأتى من الناظر جهل بالمدلول عقيب النظر مع تذكره له) (١) ١/٦

فأشار إلى أن ذكر المدلول مع تمام النظر المطلق على وجه الدليل المرتبط به يناقسي وجود الجهل ، وكذلك يناقسي الشك لهذا المعنى ، أما الموت والنوم والغفلة والغشية كلها لا يتضمن وجودها خطور المدلول بالبال (٢) ، فيصح أن يوجد بعد تمام النظر (٣) ، فدعت (٤) الحاجة إلى اشتراط نفيها في تضمن العلم ؛ لأن تمام النظر لا يناقسي وجودها بخلاف ما تقدم (٥) مما يتضمن وجوده خطور المدلول بالبال ، وأحسن تدبر ما نبهنا عليه .

ثم اعلم أن معنى التضمن : اللزوم العقلي ، وإذا لزم بتصريح النظر حصول العلم وتمين ذلك حتما في العقل سميانه تضنا .

وقد وافقنا المعتزلة على معناه في تذكر النظر (٦) ؛ فإنه يتضمن العلم ولا يولده (٧) ، وإنما منعهم من القول بالتولد فيه : أن معقوله (٨) إذا كان كسبيا كمعقوله إذا كان ضروريا ، فلو (٩) ولد كسبيه لولد (١٠) ضروريه ، ويلزم منه التولد في أفعاله .

وقد (١١) منع جماعة منهم التولد في أفعاله (١٢) ؛ لأن قدرته (١٣) لما استحال أن تفعل (١٤) في الذات الموصوفة بها فنسبتها إلى سائر الممكنات

(١) تذكر النظر : خطور المدلول بالبال ، كما هو واضح من شرح الشيخ المقترح ، أو محاولة النفس استرجاع ما زال من المعلومات ، والذكر : رجوع الصورة المطلوبة إلى الذهن .

راجع : المصدر السابق ٨٩/١ .

(٢) أ : بالباطل .

(٣) ب : أن يوجد بدون النظر .

(٤) بداية : ل ٧/أ فسي ب (٥) أ ، ب : يقدم . تصحيف .

(٦) راجع : المغنى ١٢٦/٩ ، الكامل في اختصار الشامل ل ٤/أ ، شرح المقاصد

٢٦/١ ، شرح المواقف ٢٦٦ ، شرح الكبرى ١٣ .

(٧) أ ، ب ، تولد ، ج : يتولد .

(٨) أ : معقول .

(٩) بداية : ل ٨/ب في ج ، أ ، ب ، ج فقد صححناه من د (١٠) ب : مولد .

(١١) بداية : ل ٦/ب في أ . (١٢) منع أبو علي الجبائي التولد في أفعاله تعالى .

راجع : المغنى ٩٤/٩ ، المحيط بالتكليف ٣٩٥ .

(١٣) أ : قادريه .

(١٤) أ ، ب ، ج : يفعل تصحيف . صححناه من د .

نسبة متساوية ، فلا يكون بعضها مباشرا بالقادرية وبعضها بالتوسط ، بخلاف النظر ، فإن النظر عندهم لا يصح أن يكون فعلا لله - تعالى - ؛ إذ قالوا إن الناظر من فعل النظر ، كما أن المتكلم من فعل الكلام ، فلا يلزم فيه (١) ما لزم فـسـى التذكير .

الأمر الثانى فى نفي الإيجاب والتولد .

أما الإيجاب فظاهر البطلان ؛ فإن من حكم العلة والمعلول أن يجتمعا ولا يفترقا ، ومن حكم النظر والعلم التضاد (٢) ، والتنافى بينهما تنافى فى الأحكام .
وأما إبطال التولد فقد أحال الكلام فيه على إبطال أصله (٣) فى باب (٤) القدر (٥)

والتولد عندهم : حدوث حادث عن سبب مقدور بالقدرة الحادثة .

والحامل لهم على إثباته أنه لما [لـم] (٦) يمكنهم القول بمباشرة القدرة ما هو خارج عن محلها كان ذلك مفعولا للقادر بتوسط ما فى المحـل ، وكانت (٧) المتولدات عندهم خارجة عن (٨) محل القدرة ، إلا العلم المتولد عن النظر فإنه فى محل القدرة فجاء (٩) عندهم على خلاف قاعدتهم فـسـى التولد (١٠) .

والذى نذكره الآن متعلقا (١١) بالنظر : أن النظر المتضمن للعلم جملة ذات أجزاء لا تجتمع (١٢) فى آن واحد ، فلا يصل الناظر إلى آخر الأجزاء إلا بعد بطلان الأجزاء (١٣) السابقة ، والمولد : إما الجملة وهى لا تجتمع (١٤) ، وإما الجزء الأخير على تجرده وهو باطل ؛ فانا لو جددنا (١٥) النظر إليه لم يولد شيئا ، وإما الجزء الأخير مع تذكر ، أو الجزء الأخير مع تذكر الأجزاء السابقة ، فقد تقرر أن التذكر لا يولد ، فامتنع توليد النظر .

(١) أ : منه . تصريف . (٢) أ : التضاد . (٣) أ : أصل .

(٤) أ ، ب ، ج : كتب . صححناه من د .

(٥) راجع : الإرشاد ٦ ، وعبارته : " وسيرد أصل التولد فى موضعه إن شاء الله تعالى " .

راجع ص ٣٨٣ .

(٦) أ : بدون (لم) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص .

(٧) أ ، ب ، ج : وكان ، د : فكان . (٨) أ : من . (٩) أ ، ب : فجاء .

(١٠) راجع : المغنى ١٦١/٩ . (١١) بداية : ل ٧/ب فى ب .

(١٢) أ ، ب ، ج : يجتمع . تصحيف .

(١٣) بداية : ل ٩ / أنفى ج .

(١٤) أ ، ب : يجتمع .

(١٥) ج ، د : جردنا .

فإن قالوا : إذا لم يكن النظر مولداً (١) فالتضمن الذى ذكرتموه غير معقول .

قلنا : عقلنا من معنى التضمن ما عقلتموه فى التذكر (٢) وهو اللزوم العقلى ، ومثله (٣) الإمام بالإرادة مع العلم (٤) ، فإنهما متلازمان ، وأحدهما لا يقتضى ثبوت الآخر ، ولو مثل بالأمر الإضافية التى لا يعقل العلم بها دون (٥) العلم بالضاف إليه لم يكن به بأس ، وأن النظر (٦) الصحيح يطلع على وجه الدليل ، وبين الدليلين معناد ، والمدلول نسبة معقولة لا يمكن أن يعلم أحدهما بدون الآخر (٧)

* * *

(١) تولداً .

(٢) أ ب هـ ج : الذكر ، صححناه من د .

(٣) أ ب : ومثل .

(٤) راجع : الإرشاد ٦ .

(٥) أ : كون . تحريف .

(٦) بداية : ل ٧ / أفى أ .

(٧) راجع هذا الفصل فى : المغنى ١٦١ / ٩ ، مجرد مقالات الأشعرى ١ / ٦ ، الإرشاد

٦-٧ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٢٧-٢٩ ، المحصل ٤٧-٤٨ ، أبقار الأفكار

ج ٢ ص ٧٩ ، شرح طوابع الأنوار ٣١ ، متن المواقف ٢٧-٢٨ ، شرح المقاصد ١ / ٢٦-

٢٧ ، شرح الكبرى ١٢-١٣ ، نشر الطوابع ٣٤-٣٦ ، قارن : شرح المقدمات فسمى

المقائد ١١٦ / ٢ ، مناهج البحث عند مفكرى الإسلام / د . النشار ١٣١ / ط ٤ دار

المعارف القاهرة ١٩٢٠ م .

فصل [فى : الربط بين النظر الفاسد وبين العلم وأضداده]

(النظر الصحيح يتضمن العلم كما سبق (١) ، والنظر الفاسد لا يتضمن علما ولا جهلا ولا ضدا من أضداد العلوم سواء)
١/٧

قلت : مقصود هذا الفصل بيان أن ما يحصل عقيب النظر الفاسد ليس يلزم (٢) له فى العقل ، وإنما هو على سبيل الوفاق .

وقوله : (ولا ضدا من أضداد (٣) العلم سواء)

يريد سوى النظر فإنه من أضداد العلوم ، وما سواء من أضداد العلوم فلا يتضمنه (٤)
النظر الفاسد عندنا ؛ وذلك أن جهة التضمن هو ما بين النظر الصحيح وبين الاطلاع على وجه الدليل من اللزوم ، وبين الدليل والمدلول ارتباط لا محالة ، فيلزم أن يكون بين (٥) النظر الصحيح وبين العلم بالمدلول ارتباط ، وهو معنى اللزوم والتضمن ، وهذا المعنى غير ثابت فى النظر الفاسد ؛ فإن الفاسد إما أن يكون قاصرا فلا يعقبه (٦) شىء (٧) أصلا ، وإما أن يكون واقعا فى شبهة ، والشبهة لا وجه لها يتعلق بأمر ما .

والدليل على أنه لا وجه لها أن : القول بثبوت وجه لها يلزم أن تخرج عن كونها شبهة .
وحقيقة الشبهة : ما اشتبه على الناظر أمرها ، فاعتقد فيها دلالة ولا دلالة فيها .

وقد رأينا حال (٨) الناظر فيها على ثلاث مراتب :

فتارة يعقب النظر منه (٩) فيها جهله ،

وتارة يسبق نظره فى الدليل فينظر فيها فيعرف أنها شبهة ، ولا يعرف وجه حلها ، ولا يخالجه ريب فى معلومه .

وتارة ينظر فى شبهة تناقضها فيغلب عليه الشك أو الحيرة لتعارض الشبهات لدينه ، فإذا لم يتعين الأمر المتعقب لها علم أنها لا تلازم شيئا عقلا .

وعن هذا قال : (لو كانت الشبهة تتضمن جهلا لقادت العالم إلى الجهل) ١/٧

إذ العالم ينظر فى الشبهات حسب نظر الجاهل ، ويجهل هذا ولا يجهل هذا ، فكان الحاصل من الجهل عقيبها إنما هو أمر وفاقى لا يلزم عقلا .

(١) راجع ص ٢٠-٢١ . (٢) ب ، ج : يلزم .

(٣) أ : امتداد . (٤) أ ، ج : تتضمنه . تصحيف .

(٥) بداية : ل ٩ / ب فى ج . (٦) أ : يعقب .

(٧) بداية : ل ٨ / أ فى ب .

(٨) أ : مال . تحريف .

(٩) أ : مـ .

وقد قال من شد طرفا من كلام المنطقيين ^(١) إن ^(٢) اعتقاد المقدمتين يلزمه
اعتقاد النتيجة ، فإن التركيب المخصوص يلزمه ^(٣) الإنتاج ضرورة ، فإنه ينتج
بذاته .

وهذا مندفع بما ^(٤) أشرنا إليه ؛ إذ وجدنا من سبق له العلم بالدليل لا تعقبه
النتيجة الكاذبة إذا كانت معارضة ^(٥) للدليل ، ومناقضة للدليل ، فلم يكن اللزوم
لها حتما في كل حال كالعلم بوجه الدليل .

ثم الناظر في الشبهة المترتبة على حكم ترتيب المقدمات اعتقد أن فيها ومسطا
جامعا بين الطرفين ، والوسط في نفسه غير جامع ولا ملازم لكل واحد من الطرفين ،
فلا تلاقى بينهما وبين النتيجة .

واعلم أن الدلالة في المعاني التي هي مدلولات الألفاظ ، فإذا كانت لا تتكسب
في أنفسها ولا تتلاقى ولا تتلازم ، فكيف يكون بين ^(٧) الشبهة وبين المدلول ارتباطه
فلم يبق إلا أن يقال إن اعتقاد ملازمة الوسط للطرفين يلزمه اعتقاد للزوم
الطرفين ، وهو معنى النتيجة .

وقد بينا أن ذلك يلزم فيما إذا كانت الملازمة معلومة ، فإن الاعتقاد لثبوت ^(٨) التلازم
قد يعبر عن لزوم اعتقاد النتيجة إذا سبق العلم بالدليل فأحسن تأمل هذا الفصل ^(٩) .

(١) بداية : ل ٧ / ب في ١ .

(٢) ج : انه .

(٣) أ : تلازمه . تصحيف .

(٤) أ : ما ، بداية : ل ١٠ / أ في ج .

(٥) المعارضة في اللغة : المقابلة على مبدل الصانعة ، واصطلاحا : ادعاء السائل

نقيض ما ادعاء المعلل واستدل عليه ، أو ما يساوى نقيضه ، أو الأخص من نقيضه .

راجع : الرسالة الولدية في آداب البحث والمناظرة ٤٠-٤١ .

(٦) المناقضة : ادعاء السائل بطلان دليل المعلل مستدلا بأنه جار في مدعى آخر ،

مع تخلف ذلك المدعى عنه . الرسالة الولدية في آداب البحث والمناظرة ٤٤-٤٥ .

(٧) بداية : ل ٨ / ب في ب .

(٨) أ : كذبوت . تحريف .

(٩) راجع هذا الفصل في : الإرشاد ٧ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٣٠ ، المحصل ٤٩ ،

أبكار الأفكار ج ١ ق ٢ ص ٨٠-٨١ ، متن المواقف ٣٣ ، شرح المقاصد ٣١/٥ ،

شرح الكبرى ١٧-١٨ ، نشر الطوالح ٣٦-٣٧ .

فصل [فى : الأدلة]

(الأدلة (١) هى التى يتوصل بصحيح النظر فيها إلى علم ما لا يعلم فى مستقر
العادة اضطرارا (٢)

ب/٧

اعلم أن ما يفضى إلى الظن يسمى فى اصطلاح الأصوليين أمانة ، ولا يسمى دليلا وإنما
يسمى دليلا ما حصل به العلم ، وهذا تخصيص بالاصطلاح ؛ ولورجعنا إلى مقتضى
اللسان لصح أن تسمى الأمانة المغضية إلى (٣) الظن دليلا .

فإذا عرفت هذا فاعلم أن ما يعلم فى العادة ضرورة لا يتلقى (٤) من الدليل ؛
إذ قد بينا أن العلم يضاد النظر ، وإنما يتوصل بالنظر فى الأدلة إلى علم ما لا يعلم
فى العادة ضرورة (٥) .

واحتراز بقوله : (فى العادة) عما يجوز عقلا ؛ فإنه يجوز أن تعلم النظريات
ضرورة ، وإنما انتفى العلم بها ضرورة بحكم العادة مع تجويز ذلك فى العقل .

قوله : (وهو ينقسم إلى العقلى والسمعى)

ب/٧

ويعنى بالعقل : ما استقل العقل بدرك الدلالة فيه ، غير مستند إلى خبر مخبر .

وقوله : (وهو يدل بصفة لازمة (٦) هو نفسها عليها)

ب/٧

فيه دخل واقع ؛ فإن الدليل يكون وجودا ويكون عدما كالاستدلال بعدم الشرط (٧)
على عدم المشروط ، والمقدمة السالبة فى الأدلة غير منكورة (٨) ، ولا يصح أن يكون
العدم (٩) صفة نفس ، وقد ذكر ذلك فى الفصل السابق فقال :
(إن الدليل لما دل بصفته النفسية (١٠))

١/٨

(١) أ : ما لدلة .

(٢) راجع : المحصل ٥٠ ، شرح المقاصد ٣٩/١ ، نشر الطوالع ٢٥ . التمرير المذكور

شرح وتفسير للأدلة ؛ لأن الأدلة متنوعة ، ولا يضبطها جنس واحد فحدها عسير .

(٣) بداية : ل ١٠ ب فى ج .

(٤) ج : لا تتلقى .

(٥) راجع : المحصل ٥٠ ، نشر الطوالع ٢٥ .

(٦) بداية : ل ١/٨ فى أ .

(٧) أ : الشرما .

(٨) أ ه ب ج : عند مستكره . تحريف صححناه من د .

(٩) أ : للعدم . تحريف .

(١٠) راجع الإرشاد ٧ .

وهذه مسامحة في القول ، وإنما العبارة المحررة أن يقال : هو ما دل بمقوليته من غير (١) احتياج إلى وضع واضح ينصبه دليلاً ، بخلاف دلالة الألفاظ . قوله بعد ذلك :

(الدليل السمعى هو : ما استند إلى خبر صدق أو امر يجب اتباعه) ١/٨
فأكثر من رأيه من علماء هذا الفن يفسر (٢) تقسيمه هذا بأنه أشار إلى خبر متواتر أو إجماع قاطع (٣) ، فهذا الأمر الواجب اتباعه .
وعندى يحتل تقسيمه هذا معنيين :
أحدهما : أن ينسب (٤) على قول من قال إن النبي مجتهد ، فيجب اتباع اجتهاده ، فهو أمر يجب اتباعه لقول الله تعالى :
وما آتاكم الرسول فخذوه (٥) .

الثانى : أن يبنى ذلك على تردد الأصحاب في وجه دلالة المعجزة - أن الأدلة السمعية كلها تستند إلى المعجزة وتبنى (٦) عليها -
وقد اختلف أصحابنا في وجه دلالة المعجزة :

فمنهم من قال تدل على خبر الله بمصدقته ، فهو خبر صدق . ومنهم من قال : تدل على إنشاء الرسالة (٧) .
ويمنون (٨) بذلك أنها تدل على أمر الله بالتبليغ ، وهو أمر يجب اتباعه (٩) .

(١) بداية : ل ١/٩ فسى ب .

(٢) أ : بغير تحريف ، ب : ج : يغير . صححناه من د .

(٣) بداية : ل ١١/١ فسى ج .

(٤) ج : ينسب .

(٥) سورة الحشر من آية ٧ .

(٦) ب ، ج : وتبني .

(٧) راجع اختلاف الأشاعرة في وجه دلالة المعجزة في : الإرشاد ٣٢٤-٣٢٥ ، شرح

المقاصد ١٣٢/٢ ، شرح الكبرى ١٦٠ ، ٣٦٤-٣٦٦ و سيأتى مزيد إيضاح . راجع ص ٥٥٠-

(٨) أ ، ب ، ج : ويقفون . صححناه من د .

(٩) راجع فصل الأدلة في : شرح الأصول الخمسة ٨٨ ، البرهان ١/١٥٥ ، الإرشاد

٨ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٣١-٣٤ ، المحصل ٥٠-٥٢ ، المعالم ٢٣-٢٤ ،

أبكار الأفكار ج ١ ق ٢ ص ١١٥-١٤٢ ، متن المواقي ٣٤-٤٠ ، شرح

المقاصد ٣٩/١-٤١ ، نشر الطوالح ٢٥ .

فصل [في أن النظر واجب شـرعا]

قال (١) : (النظر الموصول إلى المعارف واجب ، ومدرَك وجوبه (٢) السمع) ١/٨ قلت : مضمون هذا الفصل أمران :

أحدهما : تعيين الشرع مدرَكًا لوجوبه .

والثاني : قيام الدليل السمعى على تحقيق الوجوب .

أما الأول فقد أحاله على قاعدة التحسين (٣) والتقييد (٤) ، وسيأتى إن شاء الله تعالى . (٥) ، غير أنه أورد ههنا سؤالاً يختص بالنظر ، ونحن نوردُه ونتكلم (٦) عليه ، ثم نعطف (٧) على الأمر الثاني .

قال الخصم : إذا نفيتم (٨) إدراك الوجوب عقلا ففيه إبطال تحدى الأنبياء ، وانحسام (٩) احتجاجهم على المدعين ؛ إذ المدعى يقول لا يجب على ما لم أنظر ؛ إذ لا يثبت الشرع عندى بدون نظر ، ولا أنظر ما (١٠) لم يجب على .

هذا خلاصة السؤال (١١) وقد أورد بعضهم على وجه الدور (١٢) .

وفى (١٣) إيراد صاحب (١٤) الكتاب عنهم مسامحة فى القول (١٥) ؛ فإن نفس التحدى لا يبطل بتقرير هذه الشبهة ؛ فإن التحدى عبارة عن (١٦) الدعوى المؤيدة بالخارق (١٧) للمادة على وجه يمتنع وقوع مثله من غير النبى فى حكم الاعتبار إذا كان يبنى معارضة النبى ، وهذه الحقيقة لا تبطل (١٨) ، وإنما غاية السائل أن يقول لا تظهر (١٩) دلالة المعجزة ، وعدم ظهورها غير تحقيق ثبوتها فى نفسها .

(١) أ : وقال . (٢) ب : وجوابه .

(٣) أ : ج : التمييز ، ب : التميز . صححناه من د .

(٤) أ : والتسبيح ، ب : والتشبيح ، ج : والتشيع . صححناه من د .

(٥) راجع : ص ٤٢٧-٤٣٢ (٦) أ : فنتكلم . تحريف .

(٧) أ : تعطف . تصحيف . (٨) أ : تقسيم ، ب : نقصم .

(٩) أ : وانجسام . تصحيف . انحسام : انقطاع . راجع : مختار الصحاح مادة حسم ١٥٣ .

(١٠) بداية : ل ٨ / ب فى أ . (١١) راجع : الإرشاد ٩ .

(١٢) سيأتى تعريف الشيخ المقترح للدور . راجع ص ٢٩ .

(١٣) ب : (وفى) مفقوده . (١٤) بداية : ل ١١ / ب فى ج .

(١٥) معنى النص : وفى إيراد صاحب الكتاب هذا السؤال عنهم مسامحة فى القول ، بداية :

ل ٩ / ب فى ب . (١٦) أ ، ب : على .

(١٧) أ ، ب : ج : الخارق . صححناه من د .

(١٨) ب : يبطل .

(١٩) ج : يظهر .

واعلم أنه لا يتحقق إيراد هذا السؤال على جهة الدور ؛ فإن حقيقة الدور : أن يتوقف الشيء على ما يتوقف عليه ^(١) ، وهو محال ، فينبغي أن يتوقف الوجوب على النظر والنظر على الوجوب ليكون دورا ، وذلك غير ثابت ههنا ؛ فإن النظر لا يتوقف ثبوته على الوجوب ؛ إذ جاز أن ينظر وإن لم يجب عليه ، واختيار المكلف أحد الجانبين لا يوجب توقف ما جاز مفارقته للشيء عليه .

وإما أن يخصم النبي ولا تظهر حجته مع كونه على الحق ، فهذا لا يمتنع عقلا ، إلا أن الله أجبر عادته وطرد سنته بتشوق ^(٢) النفوس إلى البحث عن عجائب الكائنات ، وغرائب المصنوعات ، فلا يكاد ^(٣) العقلاء أن يتواطئوا ^(٤) على ^(٥) الإعراض عن النظر في المعجزة الخارقة للعادة .

ثم أجاب صاحب الكتاب بجوابين :

أحدهما جدلي وهو : أن هذا مشترك الالزام ، ومشارك الالزام لا يلزم ؛ فإن الخصم وإن قال بالوجوب عقلا فليس ذلك بضرورة العقل ^(٦) ؛ إذ لو كان ضروريا لما خلا عن العلم بوجوب النظر عاقل ، فتعين أن يجب بنظر عقلي ، وامتناع ^(٧) المكلف من النظر المفضى إلى الواجب العقلي - على أصل الخصم - كاستناعه من النظر - المفضى إلى الواجب السمي ^(٨)

والجواب الثاني أن قال : لا نسلم أنه يتوقف الوجوب على النظر ؛ إذ الخطاب إذا بلغ المخاطب بتبليغ الرسول فقد تحقق الوجوب في نفسه ، ولا يرتفع الخطاب بعدم علم المكلف به ^(٩) ، فإن بنينا على تجويز تكليف ما لا يطاق فلا إشكال ، وإن ^(١٠) اعتبرنا الإمكان فيستدعي تمكن المكلف من العلم ، لا نفس وجود العلم ، وهو متمكن من العلم ، فإن الرسول يأتي بمعجزة تدل على صدقه ^(١١) ، وهو متمكن من النظر فيها ، وهي دلالة قاطعة في نفسها ، وتقدير المكلف عن تركه النظر لا ينفى مخاطبته بما هو مقصر في تركه .

(١) أ ب ج : زيادة (الآخر) حذفنا الزيادة لتستقيم النص . راجع حقيقة الدور في شرح الكبرى ١١٨ ، نشر الطوالع ٢١٢ .

(٢) أ : متشوق . تحريف . (٣) أ ، ب ، ج : تكاد . صححاء من د .

(٤) أ : تواطن ، ب : تتواطوا ، ج : يتواطؤوا .

(٥) أ : أغلى .

(٦) بداية : ل ١٢ / أ في ج .

(٧) ب : فقد (وامتناع) .

(٨) ب : فقد (السمي) .

(٩) بداية : ل ١٠ / أ في ب .

(١٠) راجع الجوابين في : الإرشاد ٩ ، ١٠ .

(١١) بداية : ل ٩ / أ في أ .

(١٢) أ : صدق .

الأمر الثاني فى طريق ثبوت وجوب النظر شرعاً .
وقد استدل بعض الأصحاب على وجوب النظر (١) شرعاً بالآيات الظاهرة ، والأخبار
الواردة كقوله تعالى :

" قل انظروا ماذا فى السموات والأرض (٢) " وما يظاهرها (٣)
فى الدلالة ، وكقولـه

" فاعلم أنه لا إله إلا الله (٤) "

أمر بالعلم ، والأمر بتحصيله يشعر بوجوب النظر المتوصل به إلى العلم .
والذى اختاره صاحب الكتاب : أن المعرفة واجبة بالإجماع ، ولا يتوصل إليها
إلا بالنظر ، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب (٥) .
وقد اختلف الناس فى وجوب معرفة البسارى تعالى (٦) على الأعيان :
فذهب قوم الى أنها لا تجب ، ويكتفى بالتقليد (٧) فى أصول التوحيد (٨) .

(١) ب : بدون (النظر) .

(٢) سورة يونس من آية ١٠١ .

(٣) أ : وما يظاهرها .

(٤) سورة محمد من آية ١٩ .

(٥) راجع : المصدر السابق ١١ ، راجع وجوب النظر شرعاً فى : الإرشاد ٨-١١ ، شرح الإرشاد

لابن ميمون ٣٥-٣٨ ، المحصل ٤٤-٤٧ ، أبحاث الأفكار ١ ق ٢ ص ٨٣-٩٩ ،

شرح طوابع الأنوار ٣٣ ، متن المواقف ٢٨-٣٢ ، شرح المقاصد ١/٣٣ - ٣٦ ، هاشية

الكلبوى ١/١٨١ ، نشر الطوابع ٣٧-٣٩ .

(٦) بداية : ل ١٢ / ب فى ج .

(٧) التقليد : قبول قول الغير بلا حجة . راجع التعريفات ٥٧ ، سيأتى تعريف الشيخ

المقترح له . راجع ص ٣٥ .

(٨) ذهب الى هذا المذهب كثير من العلماء كابى حنيفة والشورى والأوزاعى

والشافعى وأحمد وأهل الظاهر وعبد الله بن سعيد بن كلاب والحارث

المحاسبي والحسين بن الفضل البجلي والقلانى والمقلد . عند أصحاب هذا المذهب غاص لتركه

النظر ، وذهب إلى القول بعدم كفاية التقليد الأشعرى والياقلانى والجوينى ، وقد

نقل السنوسى وغيره الإجماع على عدم كفاية التقليد . راجع نقل السنوسى الإجماع

على عدم كفاية التقليد فى : شرح الكبرى ٢٧ ، شرح أم البراهين بحاشيه الدسوقى

٤٨-٤٩ شرح صغرى الصغرى للسنوسى . ١ بهامشه شرح المقدمات لإبراهيم

السرقسطى / ط المطبعة الميمنية / القاهرة ١٣٢٤ هـ ، راجع : المذاهب فى كفاية

التقليد فى : أصول الدين ٢٥٤-٢٥٥ ، تبصرة الأدلة ١/٣٤-٣٥ ، شرح الفقه

الأكبر لمُلا على القسارى ١٤٣ .

قال من ادعى وجوب المعرفة إجماعاً :

قد (١) ثبت من الأولين أمر بها ، وقد كان جماعة من أعيان الصحابة - رضى الله عنهم - ينهون عن التقليد ، ويحرزون (٢) منه .
قال ابن مسعود (٣) :

" لا تكن إمامة إن كثر الناس كذرت ، وإن آمن الناس آمنت ، ألا لا يوطن أحدكم نفسه على ذلك (٤) " .

وقال معاذ بن جبل (٥) - رضى الله عنه - :

" إنكم بين جدال منافق وزلة (٦) عالم ، ثم قال فى العالم : أما العالم فـإن اهتدى فلا تقلدوه دينكم ، وإن افقتن فلا تيأسوا (٧) منه ، فإن المؤمن يفتتن ثم يتوب (٨) " .

(١) أ ب ج : فقد . صححناه من د .

(٢) اخترز من كذا ، وتحرر منه : توقاه . راجع : مختار الصحاح ، مادة حرز ١٤٧ .

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شبح الهذلى - ابن أم عبد - م ٣٢ هـ ، صحابى جليل ، من السابقين الأولين ومن البدرين ، خادم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ومن كبار الفقهاء ، وهو أول من جهر بالقرآن ، روى عنه ابن عباس وابن عمر وأبو موسى وعمران بن حصين وجابر وأنس وأبو هريرة وأبو رافع . انظر ترجمته فى : التاريخ الكبير للإمام البخارى ٢/٥ باعتناء محمد عبد الممين خان / وليس عليه بيانات الطبع ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبى نعيم الأصبهاني ١/١٢٤-١٣٩ / ط الخانجى / القاهرة بدون تاريخ ، أسد الغابة فى معرفة الصحابة لابن الأثير ٣/٣٨٤-٣٩٠ / ت : محمد إبراهيم الثيار وغيره / ط الشعب ، تذكرة الحفاظ ١/١٣-١٦ ، الاعلام ٤/ ١٣٧ .

(٤) رواه بنحوه أبو نعيم فى حلية الأولياء بسنده عن عبد الرحمن بن يزيد . راجع : حلية الأولياء ١/١٣٦-١٣٧ .

(٥) أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصارى الخزرجى . م ١٨ هـ ، صحابى جليل ، أعلم الأمة بالهلال والحرام ، أحد الستة الذين جمعوا القرآن ، شهد الموقعة وبدرًا والشاهد كلها مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، كان مقدما للعلماء ، وإماما للحكماء ، ومطمعا للكرماء ، قارئا قانتا ، روى عن عمرو بن عبد الله وأبى قتادة وأنس بن مالك ، توفى فى طاعون عمواس .

انظر ترجمته فى : الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٨/٢٤٤-٢٤٥ ، ط ١ / حيدرآباد الدكن / الهند ١٩٥٣ م ، حلية الأولياء ١/٢٢٨-٢٤٤ ، أسد الغابة ٥/١٩٤-١٩٧ ، تذكرة الحفاظ ١/٢٩-٢١ ، الاعلام ٧/٢٥٨ .

(٦) أ ب : وزلة . تحريف .

(٧) أ ب : تيسوا .

(٨) رواه ابن عبد البر بسنده فى جامع بيان العلم وفضله عن عبد الله بن سلمة عن معاذ بن جبل .

راجع : جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٤٤٠-٤٤١ / ط ٢ دار الكتب الإسلامية / القاهرة ١٩٨٢ م .

وقال علي بن أبي طالب (١) — كرم الله وجهه — في مخاطبته لكميل بن زياد النخعي (٢) :
 " إن الناس ثلاثة : عالم ، ومتعلم على سبيل النجاة ، وفتاح (٣) رعا (٣) أتباع كل
 ناعق ، يعيلون مع (٤) كل ربح ، لم يستضيئوا (٥) بنور العلم ، ولم يلجئوا (٦) منه

(١) الإمام علي بن أبي طالب : من السابقين إلى الإسلام ، وابن عم رسول الله —
 صلى الله عليه وسلم— ، و خليفته الرابع ، وزوج ابنته .

انظر : ترجمته في : الحلية ١/٦١-٨٧ ، تذكرة الحفاظ ١/١٠-١٣ ، إسماعيل
 البطاطي رجال الموطأ للسيوطي ٣٠/ ط دار إحياء الكتب العربية / عيسى الحلبي
 ومعه شرح موطأ الإمام مالك .

(٢) كميل بن زياد بن نهيك بن المهيثم بن سعد بن مالك بن الحارث . م ٨٢ هـ ، وقيل
 ٨٨ هـ ، قتله الحجاج عن سبعين عاما . صاحب الإمام علي ، شهيد معه صفين ،
 كان شريفا مطاعا في قومه ، روى عن عمر وعلى وعثمان وابن مسعود وأبي هريرة ، روى
 عنه أبو اسحاق السبيعي والعباس بن ذريح وعبد الرحمن بن عاصم والأعمش وغيرهم .
 ثقة قليل الحديث ، وثقه ابن سعد وابن معين ، وضعفه بعض العلماء كابن حبان
 حيث قال : كان من المفرطين في علي ، ممن يروى عنه العضلات ، منكر الحديث
 جدا ، تتقى روايته ولا يحتج به .

انظر ترجمته في : ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي
 ٣/٤١٥ / ت : محمد علي البجلاوي / عيسى الحلبي ١٩٦٣ م ، تهذيب
 التهذيب لابن حجر ٨/٤٤٧-٤٤٨ / ط ١ حيد آباد الدكن / الهند
 ١٣٢٧ هـ .

(٣) السهم بفتح الحين : جمع همجة وهو ذباب صغير يسقط على وجوه الغنم
 والحيسر ، ويقال للرعا الحمقى أنهم همج . راجع : مختار
 الصحاح ٧٢٣ .

(٤) أ ، ب ، ج : من . صححناه من د .

(٥) أ : يستضيئون ، ب : يستضيئون .

(٦) أ ، ب ، ج ، د : يلجئوا .

إلى ركن وثيق — فذم المقلدين — وقال في آخر هذه الوصية :
 "إن ههنا (١) لعلماً جما لو أصبت له حملة (٢) ، بللى قد أصبت لقينا (٣) غير
 مأمون (٤) ، يستعمل (٥) الدين للدنيا ، ويستظهر (٦) بحجج الله — تعالى —
 على كتابه ، أو منقاد لأهل الحق لا بصيرة له (٧) ينقدح الشك في قلبه بأول عارض
 من شبهة ، ألا لاذا ولا ذاك " .

فقد ذم من انقاد الى الحق بغير (٨) بصيرة (٩) .

ولم تزل هذه الأقاويل شائعة بين أصحاب رسول الله — عليه السلام — من غير تكبر (١٠)
 ونعلم أنه لو قال أحد في (١١) زمنهم عن شخص إنه غير عارف بالله لحكموا (١٢) أنه
 نسيه إلى الكفر وبرأه (١٣) من الدين .
 فأما ما ذكره الأول من قبول كلمتي الشهادة من كل أحد ؛ فلأنها مظنة العلم ، والحكم
 في الظاهر يدأر على المظان ، وقد كان الكفرة يذبون (١٤) عن دينهم ، ويجدون (١٥)
 حجة (١٦) في تسفيه (١٧) آباؤهم وأسلانهم ، فما رجعوا إلا بعد ظهور الحق ،
 وقيام علم الصدق .

(١) : هاهنا .

(٢) : حملة .

(٣) : لقينا . لقن الكلام : فهمه . راجع : مختار الصحاح ٦٢٧ .

(٤) : بداية : ل ١١ / أ في ب .

(٥) : نستعمل ، ب ، ج : تستعمل . صححناه من د .

(٦) : ج : تستظهر . (٧) : لم . (٨) : أ ، ب : بعين .

(٩) : انظر : نهج البلاغة ٣ / ١٨٦ — ١٨٨ / اختيار الشريف الرضي / شرح الإمام محمد عبده

تاج الدين عبد الحميد / المكتبة التجارية الكبرى / القاهرة بدون تاريخ — واللفظ

قريب ما رواه أبو نعيم في الحلية . انظر : الحلية ١ / ٧٩ — ٨٠ ، أخرجه ابن الأنباري

في الصحاح والمرهبي في العلم ونصر في الحجة ، وقال ابن عبد البر هو حديث مشهور

عند أهل العلم يستغنى عن إسناد ، لشهرته . راجع : جامع بيان العلم وفضله ٤٤٣ ،

حياة الصحابة / محمد محمد يوسف الكاندهلوي ٣ / ١٦٠ ط دائرة المعارف العشانية /

حيد آباد الدكن الهند ١٩٦٥ م .

(١٠) : أ : تكبر . تصحيف . (١١) : بداية : ل ١٣ / ب في ج .

(١٢) : أ ، ب ، ج : تحكموا تحريف . صححناه من د . (١٣) : ج : وبرأه .

(١٤) : أ ، ب : يزبون . تحريف ، الذب : المنع والدفع . راجع : مختار الصحاح ٢٣٩ .

(١٥) : أ : ويحرون ، ب ، ج : ويجرون .

(١٦) : الحجة : العار والأنفة . راجع : المصدر السابق ١٧٦ .

(١٧) : أ ، ب ، ج : سفيه .

وأين هذا مما نحن فيه ، فان المقصود خلاص العبد فيما بينه وبين الله ،
 ولا بد أن يكون على بصيرة من أمره .
 ولقد دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من الأعراب فطالبوه بالآية الدالة
 على صدقه ، وأظهر ما قامت به الحجة عليهم .
 ولقد كانوا يفهمون الكلام العربي فهما وافيا بالمعاني ، حاويا لمقاصد الخطاب ،
 والكتاب العزيز مشتمل على الحجج والبراهين ، كشرته لا تحصى ، فكيف يستبهم (٢)
 عليهم الأمر ، وكيف لا تنتفى عنهم الريبة ويتبصرون بحقيقة المعرفة وقد أقام بينهم
 النبى — صلى الله عليه وسلم — ثلاث عشرة (٣) سنة من غير قتال يوضح الأدلة ،
 ويقيم الحجة إلى أن ظهر الحق ظهورا لم يبق فيه مرأ (٤) لتكلم إلا لمن يقصد المعاندة
 مع اشتغال قلبه على المعرفة .
 قال القاضى : لا يصح الأمر بالتقليد ؛ لأن المقلد إما أن يكون مكلفا بتقليد من شاء
 فيلزم أن يكون الكفرة ممثلين لخلاف (٥) الإيمان ، أو يؤمر المكلف بتقليد من
 يدعو (٦) إلى الحق ، فكل (٧) يدعى أن الحق معه ، والأقوال متكافئة ، أو يقال
 قلد (٨) واحدا بعينه ، وهو غير معين ولا سبيل إلى الوصول إليه ؛ لأن المحقق
 المعين إنما يعلم بقيام البرهان على صحة قوله (٩) .
 وحقيقة التقليد : قبول قول الغير بغير حجة ، فلا سبيل إلى الاطلاع
 على البرهان .
 وإن قيل (١٠) يكلف (١١) بتقليد من غلب على ظنه أنه محق ، كما قلنا فى الفروع

(١) بداية : ل ١٠ / أ فى ١ .

(٢) أ : يستبهم .

(٣) أ ، ب ، ج : ثلاثة عشر . خطأ نحوى .

(٤) أ ، ب ، ج : مرأ .

(٥) بداية : ل ١٤ / أ فى ج . أ ، ب ، ج : بخلاف . صححناه من د .

(٦) بداية : ل ١١ / ب فى ب .

(٧) ب ، ج : زيادة (من) .

(٨) أ : قلله .

(٩) انظر : شرح الكبرى ٣١ .

(١٠) ج : قتل .

(١١) أ ، ب ، ج : تكلف — تصحيف .

يقلد من غلب على ظنه أنه أرجح .

فيلزم أن يكون كل من قسّد مبتدعاً أو كافراً إذا قلده بناءً على غلبة الظن ممتثلاً ، وهذا كله على خلاف الإجماع ، والایمان بأمر به إجماعاً ، وقد امتنع أن يكون على سبيل التقليد ، فتعين أن يكون على سبيل المعرفة والبصيرة ، وهذا تمام كمال الفريقين على وجه الاختصار (١) ، وبالله التوفيق .

* * *

(١) راجع : مبحث التقليد في : التوحيد ٣ ، شرح الأصول الخمسة ٦١-٦٣ ، أصول الدين ٢٥٤-٢٥٥ ، التبصير في الدين ١١١-١١٢ ، تبصرة الأدلة ٣٠/١ - ٥٢ ، شرح المقاصد ١٩٤/٢-١٩٦ ، شرح الكبرى ٢٦-٥٤ ، شرح أم البراهيمن بحاشية الدسوقي ٤٨-٥٠ ، شرح الفقه الأكبر لملاً على ١٤٣-١٤٥ ، شرح عبد السلام على الجوهر ٣٧-٣٩ ، ومعه حاشية الأمير / ط دار الكتب العربية / مصطفى الحلبي ١٣٣١ هـ ، كفاية العوام ٢٨-٣١ ، شرح فوائد الفرائد لسيدى البكرى ٧-٨ / المطبعة الأميرية / بولاق ١٣١٤ هـ ، راجع : أحكام النظر فى : شرح الأصول الخمسة ٤٤-٤٥ ، الإرشاد ٣-١١ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ١٤-٣٨ ، المحصل ٤٠-٥٠ ، المعالم ٢١-٢٣ ، أبقار الأفكار ١ ق ٢ ص ٥٣ - ١٠٢ ، متن الوقف ٢١-٣٤ ، شرح المقاصد ٢٣/١-٣٣ ، شرح الكبرى ٩-٢٥ ، نشر الطوالع ٣٤-٣٧ ، النظر بين المبتدئين والمنكرين رسالة ماجستير فى كلية أصول الدين بالقاهرة إعداد د . د . نشأت عبد الجواد ضيف .

باب فى : حقيقة العلم

قال : (العلم معرفة المعلوم على ما هو به (١))

١/١٠

قلت : قد اختلف النظار هل العلم ما يحد أم لا ؟

فمنهم من منع حده ، بناء على عدم العبارة المشعرة بخاصيته ، والحد عند هذا عبارة عن الخاصة فقط (٢)

ومنهم من علل امتناع الحد بناء على عدم الإحاطة بجنسه الأقرب (٣) فإنما ندلم أن السواد لون ومعنى ، فالمعنوية جنس (٤) أبعد ، واللونية جنس أقرب ، ولا يعلم فى العلم إلا المعنوية ، والجنس الذى نسبته (٥) اليه نسبة اللونية إلى السواد غير (٦) مفهوم .

وهذا القائل يقول : الحد الحقيقى لابد فيسه من الجنس الأقرب والفصل .
ومن الناس من مال إلى حده ، ولم يذكر سوى تبديل لفظ العلم بعبارة لفظ العلم أشهر منها .

ورام قوم درك حقيقته (٧) بطريق التقسيم ، وقالوا تميزه عن الشك والظن والجهل واضح ، وإنما يشبهه (٨) بالمقائد التقليدية (٩)

(١) هذا تعريف القاضى الباقلانى . انظر هذا التعريف ونسبته فى : التمهيد ٢٥ ، البرهان ١١٥/١ ، تهصرة الأدلة ٨/١ ، نكت الإرشاد ١/١ ل ٥٤/ب ، متسن المواقف ١٠ .

(٢) راجع : نكت الإرشاد ١/١ ل ٥٣/ب . الخاصة : الخارج عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً . راجع : شرح الخبيص على التهذيب ١١١ .
(٣) راجع : المستصفى ٢١/١ ، نكت الإرشاد ١/١ ل ٥٣/أ . الفرق بين الجنس القريب والجنس البعيد هو : إن كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن كل المشاركات فهو جنس قريب ، وإلا فبعيد . راجع : شرح الخبيص على التهذيب ٩٦-٩٨ .

(٤) بداية : ل ١٠/ب فى أ . (٥) أ : شبهته .

(٦) بداية : ل ١٤/ب فى ج .

(٧) بداية : ل ١٢/أ فى ب .

(٨) أ : يشتعب . تحريف .

(٩) أ ، ب ، ج : بالعقد التقليد . صححاء من د . وهو رأى الجوينى فى البرهان

١١٩-١٢١ ، والغزالي فى المستصفى ١/٢٥-٢٦ .

ونحن نعلم أنا لو اعتقدنا شيئا وصمنا (١) عليه تقليدا ، ثم عرفناه وتبصرنا فيه
أنا نجد تفرقة ضرورية بين العقد والعلم .

وهذا هو التحقيق (٢) ؛ إذ الإنسان يعلم نفسه وسائر المدركات والضروريات
وما يجده (٣) الإنسان من نفسه لا يستريب [فى] (٤) حقيقته (٥) ، فـإن
جهلت العبارة عنه بينت (٦) بتبديل عبارة أخرى .

ونحن الآن نذكر عبارات تضمنها الكتاب الذى تكلمنا عليه :
وقد ذكر صاحب الكتاب لأصحابنا أربع عبارات ، وقال عن (٧) واحدة منها : إنها
أولى (٨) .

ونحن نتكلم عليها بأسسرها .

فالأول ما ذكر أنها أولى :

قوله : (العلم معرفة المعلوم على ما هو به)

وإنما قال (المعلوم) ؛ لأنها خاصية جهلت ؛ إذ من المعتزلة من قال العلم
بالمستحيلات علم لا معلوم له (٩) ، فبين لك أنه لا بد أن يتعلق بالمعلوم .

قوله (على ما هو به)

ضرب من التأكيد .

وقد دخل على هذا الحد بأمرين :

أحدهما - أن علم الباري لا يقال له معرفة .

والثانى - أن المعرفة لا تتمدى إلى مفعولين بخلاف العلم (١٠) .

وهذا يدل على تفاوت اللفظين فى (١١) الدلالة بحكم الوضع .

(١) أ : وصمتهـا .

(٢) راجع : شرح المقاصد ١٣/١ .

(٣) أ : وما يجده ، ج : وما يحسده .

(٤) أ : بدون [فى] زدناه من ب ، ج : ليستقيم النص .

(٥) أ : وحقيقتهـ .

(٦) أ : يثبت . تصحيف .

(٧) أ : لنا ؛ تحريف ب : لى ، ج : لى . صححناه من د .

(٨) أ : ج : أولا . راجع : الإرشاد ١٢ .

(٩) كلبى هاشم الجبائى . انظر أبحاث الأفكار ج ١ ق ٢ ص ٣٨ ، متن المواقف ١٤٧ .

(١٠) راجع : لسان العرب ٢٣٦/٩ ، الكليات ٢٠٥/٣ - ٢٠٦ .

(١١) بداية : ل ١٥ / أ فى ج .

والذى نقوله إن لفظ العلم أشهر من لفظ المعرفة .

وقد انفصل القاضى عن السؤال الأول بأن قال : علم البارى يسمى معرفته بدليل : قوله عليه الصلاة والسلام :

” تعرف الله فى الرخاء يعرفك فى الشدة (١) ”

وهذا ضعيف (٢) ؛ فإن الخطاب لم يسبق (٣) لبيان العلم ، ولا أطلق لفظ المعرفة ههنا عليه ، وإنما أراد ثمرة العلم وهو : الإقبال (٤) بالأنظار عليه ، ولهذا لا (٥) يسمى البارى تعالى عارفا لمعباده (٦) .

(١) رواه الإمام أحمد فى مسنده بسنده عن ابن عباس بلفظ أنه قال : ” كنت رديف

النبي - صلى الله عليه وسلم يقال يا غلام تعرف إليه فى الرخاء يعرفك فى الشدة . راجع : مسند الإمام أحمد ٣٠٧/١ .

وقال المجلونى : رواه أبو القاسم بن بشران فى أماليه ، ورواه القضاعى عن أبي هريرة ، ورواه الطبرانى فى الكبير عن ابن عباس بلفظ ” تعرف إلى الله . . . الخ ” ، وله شاهد رواه عبد بن حميد عن ابن عباس بلفظ ” تعرف إلى الله فى الرخاء يعرفك فى الشدة ” ، وذكره مطولا بسند ضعيف ، رواه أحمد والطبرانى بسند أصح رجالاً وأقوى ، وقال السيوطى : رواه أبو القاسم بن بشران فى أماليه عن أبي هريرة ، ثم قال السيوطى : الحديث حسن .

راجع : الجامع الصغير للسيوطى ٢٢٥/١ ط ١ دار إحياء الكتب العربية / عمى الحلبي / ٢١٩٥٤ ومعه مختصر المناوى ، كشف الخفا ومزيل الإلباس للمجلونى ٣٣٦/١ - تعليق : أحمد القلاس / ط مكتبة التراث الإسلامى / حلب بدون تاريخ .

(٢) يقصد : أن استدلال الباقلانى بهذا الحديث ضعيف .

(٣) ١ : يسبق .

(٤) بداية : ل ١١ / ١ فى ١ .

(٥) بداية : ل ١٢ / ب فى ب .

(٦) راجع فى نقد هذا التعريف : المستصفى ٢٤/١ ، نكت الإرشاد ١/ل ٥٥ /

١ - ٥٤ / ب ، متن المواقف ١٠ .

المبارة الثانية :

قول بعض الأصحاب • العلم تبين المعلوم (١) على ما هو به (٢) .
ويورد عليه اعتراضان (٣) :

أحدهما : أن المعلوم مشتق من العلم ، ومن جهل العلم جهل المعلوم .
الثاني : ما ذكره صاحب الكتاب من أنه يخرج عنه علم الباري تعالى ، والحد لابد أن
يشتمل [على] (٤) كل ما يسمى علما ، فيتناول القديم والحادث .
وأنا أقول : لا يصح أن يقول القائل تبينت أنى موجود بلفظ (٥) التبين .
يخرج منه المعلوم الضرورية أيضا ، وهذا بطلان الانعكاس ، ومن حكم الحد أن يطرد
وينعكس (٦) .

(٧)

المبارة الثالثة :

نقلت عن شيخنا (٨) - رضى (٩) الله عنه - أنه قال : العلم ما أوجب لمحلّه (١٠)

(١) أ : المعلوم .

(٢) هو قول الاستاذ الإسفرايينى • راجع هذا القول ونسبته فى : البرهان ١١٥/١ ،

تفصرة الأدلة ١١/١ ، نكت الارشاد ١/١ ل ٥٤ / ب .

(٣) أ : اعتراضات .

(٤) أ هـ ب : بدون (على) زدناه من جليستقيم النص .

(٥) ج : لفظه . (٦) راجع نقد هذا التعريف فى : البرهان ١١٥/١ ، الإرشاد ١٢

(٧) أ : الثالث .

(٨) هو : أبو الحسن الأشعري على بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم ٢٧٠-٣٢٤ هـ ، متكلم

تنسب إليه الأشعرية ، ولد بالبصرة وسكن بغداد ، تتلمذ على الجبائى ثم انفصل عنه ،

من تصانيفه الكثيرة التى رد بها على المعتزلة والملحدة والشيعة وقرر بها مذهب

الأشاعرة : الإبانة ، اللمع ، الرد على الملحدين والخارجيين عن الملة ، خلق الأعمال ،

الرد على المجسمة ، الرد على ابن الراوندى فى الصفات والقرآن ، مقالاتا إسلاميين ،

التبيين فى أصول الدين • انظر ترجمته فى : الفهرست لابن النديم ٢٣١/٢ : رضا

تجدد / طهران ١٩٧١م ، وفيات الأعيان ٢/٤٤٦-٤٤٧ ، سير أعلام النبلاء ١٥/٨٥ -

٩٥ طبقات الشافعية الكبرى ٣/٣٤٧-٤٤٤ ، طبقات الشافعية للإسنوى ١/٧٢-٧٣ ،

البداية والنهاية ١١/١٨٧ ، شذرات الذهب ٢/٣٠٣-٣٠٥ ، تاريخ الأدب العربى

٤/٣٨-٤١ ، الأعلام ٤/٢٦٣ ، معجم المؤلفين ٧/٣٥-٣٦ ، كتاب أبى الحسن الأشعري

/ د . محمود غرابية / مجمع البحوث الإسلامية ١٣٩٣ هـ .

(٩) أ : وجسه .

(١٠) ج : بمحلّه .

كونه عالميا (١) .

فهذا ترد عليه أسئلة (٢) .

الأول : أن أبا الحسن (٣) غير قائل بالأحوال (٤) ، والعالم عند نفاة الأحوال

هو من قام به العلم ، والعلم لا يوجب نفسه ، وليست العالمية أمرا زائدا

على قيام العلم بالمحل ليكون (٥) موجبا .

وإن بنى ذلك على القول بثبوت الأحوال الموجبة عن المعنى فلا يستقيم (٦)

أيضا ؛ لأن الحال لا تتميز (٧) باعتبار معقوليتها بأمر يرجع اليها ؛

إذ يلزمه (٨) إثبات الحال بالحال ، وإنما تتميز (٩) باعتبار معناها

الموجب لها ، فهو تعريف الشيء (١٠) بما لا يعرف إلا به ، وهو غلط .

الثاني : أن لفظ العالم مشتق من العلم ، ومن جهل المشتق جهل المشتق منه .

الثالث : أنه يجزى (١١) عروضه في كل ما يسأل (١٢) المرء عنه ، ولا يصح

أن يكون عروض (١٣) الحدود كلها واحدا .

بياناه : أن المحدودات منها ما يحتاج في إدراكه وحده إلى تأمل ،

ومنها ما لا يحتاج ، ولو كان عروض (١٤) الحدود واحدا لا ستغنى فيها

عن التأمل .

والذي يحقق ذلك ويقرره : أنه يصح صدور هذا الحد عن شخص (١٥) لا يفهم

الحقيقة ، بل يكفي في صحة صدوره (١٦) منه معرفة الاشتقاق ، فمهما

(١) راجع هذا القول ونسبته في : مجرد مقالات الأشعرى ل ١ / ب ، البرهان ١ / ١٥ ، تبصرة

الأدلة ١ / ١٢ ، أبحاث الأفكار ج ١ ق ٢ ص ٥ ، نكت الإرشاد ١ / ل ٥٤ / ب ، متن المواقف ١٠ .

(٢) أ : أسسوله . (٣) الأشعرى سبق التعريف به . راجع ص ٤٠ .

(٤) راجع : شامل ٦٣١ ط إسكندرية ، الملل والنحل ١ / ٩٥ ، شرح أم البراهين ١٠٥ .

(٥) بداية : ل ١٥ / ب في ج . (٦) أ : نستقيم ، تصحيف ، ج : تستقيم .

(٧) أ : ب ، ج : يتميز ، تصحيف ، صححناه من د .

(٨) أ : يلزم .

(٩) أ : ب ، ج : يتميز ، تصحيف ، صححناه من د .

(١٠) ب : للشيء .

(١١) أ : مجزى .

(١٢) أ : ب : يسئل .

(١٣) ب : عروضى .

(١٤) ب : عروضى .

(١٥) بداية : ل ١٣ / أ في ب .

(١٦) أ : صدور .

سئل عن شئ اشتق (١) له اسم فاعل وحده به ، وإذا صح أن يصدر من لا يفهم فلا يفهم (٢) .

المبارة الرابعة :

قول (٣) بعض الأئمة : العلم ما صح من اتصف به إحكام الفعل وإتقانه (٤) . وهذا ترد عليه أسئلة (٥) :

الأول : أنه غير منعكس ؛ إذ العلم بالمستحيلات والواجب (٦) لا يصح من اتصف به إحكام الفعل وإتقانه .

الثاني : أنه فيه تركيب ؛ فإن صحة الاتقان والإحكام إنما تحصل إذا وجد العلم والقدرة والإرادة ، فقد دخل فيه ما ليس منه ، وليس (٧) هذا التركيب الذي يعنيه (٨) المنطقيون مشروطاً في الحد ، فإنهم (٩) يريدون تركيب الحد من الجنس والفصل ، والمراد بالتركيب في اصطلاح المتكلمين - المحذور فسي الحد - إنما هو دخول ذات أخرى غير المحدود (١٠) كما ذكرناه (١١) .

السؤال الثالث : أن الإحكام والإتقان لازم خفي ، العلم أشهر منه وأوضح ؛ فأنه قائم بالحي يحسه من نفسه كما يحس الأسماء لذاته .

والمحققون يقولون لا معنى للإحكام والإتقان ، والشئ يحكم في نفسه - بمعنى - وقوعه على وفق العلم ، وليس هذا اللفظ اسماً

(١) أ : المشتق .

(٢) راجع : نقد هذا التعريف في : البرهان ١١٥/١ - ١١٦ ، متون المواقف ١٠ .

(٣) بداية : ل ١١ / ب فسي أ .

(٤) هذا قول ابن فورك . راجع هذا القول ونسبته فسي : البرهان ١١٦/١ ، المستصفى ١٤٥/١ ، نكت الإرشاد ١ / ل ٥٤ / ب ، متون

المواقف ١٠ .

(٥) أ : أسأله .

(٦) يعني : المولى - سبحانه وتعالى - .

(٧) بداية : ل ١٦ / أ فسي ج .

(٨) أ ، ب : بعينه .

(٩) ج : فافهم .

(١٠) أ : المحذورة .

(١١) راجع ص ١٢ .

لجواهر (١) ولا لعرض (٢) مخصوص من الأعراض ، فلا معنى له (٣) .

هذا جملة ما ذكر في حدود أصحابنا ، والكلام عليها .

أما المعتزلة : فإن أوائلهم قالوا :

الملم اعتقاد الشيء على ما هو به (٤) .

فأورد عليهم : عقد المقلد

وقالوا : مع طمأنينة (٥) النفس (٦) .

ف قيل لهم بعض المقلدين مطمئنون إلى اعتقادهم ، ولو نشروا بالمناشير لما أظاعوا .

فقالوا : إذا وقع ضرورة أو نظرا (٧) .

هذا ما انتهى (٨) إليه كلامهم .

(١) أ : بجوهر تحريف الجوهر عند المتكلمين : ماله حيز ، وعند الفلاسفة : عبارة عن

موجود لا في موضوع ، وعند بعض الفلاسفة هو : القائم بالذات القابل للمتضادات ،

وقال الجبائي هو : ما لو وجد لكان حاملا للأعراض ، وعند الصالحى هو : ما احتمل

الأعراض ، ويجوز عنه أن يوجد الجوهر ولا يخلق الله تعالى فيه عرضا ،

ولا يكون محلا للأعراض ، إلا أنه محتمل لها .

راجع معنى الجوهر في مقالات الإسلاميين ٨/٢ ، الإنصاف ١٦ التعريفات ٧٠ ،

شرح الكبرى ٦٨ ، الكليات ١٦١/٢ ، كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى ٢٨٨-٢٨٩ /

ت : د . لطفى عبد البديع / المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة

١٩٦٣ م .

(٢) العرض هو : الذى يعرض فيه الجوهر ولا يصح بقاؤه ، أو موجود قائم بمتحيز عند

الاشاعرة ، وعند المعتزلة : ما لو وجد لقام بالمتحيز ، وعند الفلاسفة :

ماهية إذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع . راجع معنى العرض في : متن

المواقف ٩٦-٩٧ ، التعريفات ٢٩ ، شرح الكبرى ٦٩ ، نشر الطوالع ١٠١ .

(٣) راجع نقد قول ابن فورك في : البرهان ١١٦/١ ، المستصفى ٢٥/١ ، متن

المواقف ١٠ .

(٤) هذا تعريف البلخي - راجع : تبصرة الأدلة ٣/١ .

(٥) أ : طمأنينة .

(٦) زاده أبو هاشم الجبائي . راجع : تبصرة الأدلة ٤/١ .

(٧) زاده أبو على الجبائي . راجع تبصرة الأدلة ٤/١-٥ ، راجع مقوله المعتزلة

في : المستصفى ٢٥/١ ، متن المواقف ١٠ .

(٨) أ : انتهى .

والاعتراض على هذا الحد من أوجهه (١) :

الأول : أنه غير منمكس ؛ لأن العلم بالمستحيلات علم وليس بشئ اتفاقا .

الثاني : أن لفظ العمية يستدعي (٢) أمرا زائدا ، وهو تركيب في الحد .

الثالث : أن فيه تقسيما . وهو رجوع عن الحد .

وإنما لم يسود عليهم علم الباري - تعالى - فإنه ليس بضروري ولا نظري - ؛ لأنهم

نافوه ، فإذا قام عليهم الدليل على إثباته لزمهم وروده على حد هم (٣) ،

والله أعلم (٤) .

* * *

(١) بداية : ل ١٣ / ب فسي ب .

(٢) أ ، ب : تستدعي . تصحيف .

(٣) راجع : نقد مقولة المعتزلة في : البرهان ١١٦/١ - ١١٨ ، المستصفى ٢٥/١ ،

تبصرة الأدلة ١/٣ - ٥ ، راجع المقالات في حد العلم في : التمهيد ٢٥ ، شرح

الأصول الخمسة ٤٦ - ٤٧ ، الإرشاد ١٢ - ١٣ ، البرهان ١١٥/١ - ١٢٣ ، المستصفى

١/٢٤ - ٢٦ ، تبصرة الأدلة ١/٣ - ١٥ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٣٩ - ٤٢ ،

المحصل ١٠٠ ، نكت الإرشاد ١/ل ٥٤ / ب - ٥٦ / أ ، أبحاث الأفكار ج ١ ق ٢

ص ٥ وما بعدها ، متن المواقف ٩ - ١١ ، شرح المقاصد ١٣/١ - ١٥ ، الكليات

٣/٢٠٦ - ٢٠٨ ، الباجسوري على السلم ٢٢ .

(٤) بداية : ل ١٦ / ب فسي ج .

فصل : العلم ينقسم إلى القديم والحادث

اعلم أن هذا التقسيم ليس تقسيم تنويع ، فإن قسمة التنويع هي القسمة بالأوصاف (١) النفسية ، والحادث يرجع إلى سبق العدم ، والقدم نفي (٢) هذه الإضافة (٣) .
ثم قولنا ضروري يطلق على أربعة مسمان .

يقال ضروري لما (٤) ليس بمقدور القدرة الحادثة ، ونقيضه المقدور بها ، وهذا لا يختص بالعلم بل يقال هذه الحركة ضرورية - بمعنى - أنها غير مقدورة .
الثاني : ما علم بغير دليل .

الثالث : ما علم من غير تقدم نظير
وهذان مختصان (٥) بالمعلوم (٦) .

الرابع : ما قارنه (٧) ضرر أو حاجة ، وتسمى حالة المختصة حالة ضرورية (٨) .
وهذا المعنى الأخير هو المستحيل في حق علم الباري - تعالى - ، وبه امتنع إطلاق لفظ الضروري عليه دون المعاني الثلاثة السابقة عليه .

أما العلم الحادث فمنه ضروري وبديهي وكسبي (٩) .

قال : (١٠) سعى الضروري باسم البديهي ، والبديهي باسم الضروري (١/١٢)
ولفظ البديهي أيضا يمتنع إطلاقه على العلم القديم ؛ لأنه يشعر بالحادث ، إذ يقال بده الأمر النفس : إذا أتى بفتنة (١١) من غير سابقة شعور بمقدمات (١٢) تغلب على الظن وجوده .

(١) بداية : ل ١٢ / أ في أ .

(٢) أ : فني . تحريف .

(٣) قارن : شرح الإرشاد لابن ميمون ٤٣ ، والتحقيق أن الجويني أراد أن العلم منه القديم والحادث .

(٤) أ ، ب ، ج : بما . تحريف . (٥) د : يختصان .

(٦) أ : بالمعلوم ، في د : مفقودة تأثرا بالخطوبة .

(٧) أ : قرره ، ب ، ج : قدرته . صححناه من د .

(٨) راجع معنى الضروري في : الإنصاف ١٤ ، مجرد مقالات الأشعرى ل ٢/ب ، متن المواقف ١١ ، شرح المقاصد ١٥/١ .

(٩) راجع التفرقة بين الضروري والكسبي في : الإرشاد ١٤ ، راجع تقسيم العلم الحادث إلى ضروري ونظري في : الإنصاف ١٤-١٥ ، الإرشاد ١٣-١٤ ، متن المواقف ١١ ، شرح المقاصد ١٥/١-١٦ .

(١٠) أ ، ب ، ج : فالأول قد صححناه من د .

(١١) أ : بفتنه . (١٢) أ : بمقدماته .

وقوله : (ومن حكم الضرورى : أن يتوالى فى مستقر المادة ، ولا يتأتى الانفكاك عنه (١) ، ولا (٢) الشك فيه)
١/١٢

قلت : فهذا كلام يحتاج فيه الى تقييد فى التوالى وعدم الانفكاك : وهو أن يقال مع ذكر (٣) المعلوم (٤) ؛ فإنه بمجرد خطوره بالبال يعلم عادة وان لم يقيّد [ففى] (٥) حالة الغفلة والنوم قد انفك عنه (٦) .

أما الشك فيه فلا يحتاج الى تقييد ؛ إذ الشك لا يجمع الغفلة والنوم .

قوله : (والعلم الكسبى هو : المقدور بالقدرة الحادثة (٧))
١/١٢
فهذا معنى كل كسبى عنده أنه متعلق للقدرة الحادثة .

وقد اختلف النظار فى صحة كونه مكتسبا من غير تقدم نظير : فقال قوم إنسه لا يجوز (٨) ، واختار صاحب الكتاب فيه أنه يجوز (٩) ، وهو الحق ؛ وإنما العادة أن كل علم كسبى نظرى ، ويجوز فى العقل إحداث علم وإحداث قدرة عليه من غير تقدم نظير .

(١) أى : لا يمكن دفعه .

(٢) بداية : ل ١٤ / أفى ب ، أ : ولا شك ، د : ولا التشكك .

(٣) بداية : ل ١٢ / أفى ج .

(٤) معنى عبارته وهو أن يقال مع ذكر المعلوم : أن التوالى وعدم الانفكاك يقال مع ذكر المعلوم ، وذكر المعلوم قيد فيه عليه المقترح ، وعليه يكون المعنى : ومن حكم الضرورى أن يتوالى معلومه فى مستقر المادة ، ولا يتأتى الانفكاك عن معلومه .

(٥) أ ، ب ، ج ، د : بدون (فى) زدناه ليستقيم النص .

(٦) معنى العبارة : وإن لم يقيّد التوالى وعدم الانفكاك بالمعلوم فإن النفس قسدت تنفك عن العلم الضرورى فى حالة الغفلة والنوم .

(٧) راجع : الإنصاف ١٤ ، متن المواقف ١١ .

(٨) وهو رأى القاضى الباقلانى وارتضاه الجوينى فى الشامل وقال هو رأى معظم المتكلمين . راجع : الشامل ٢٤ ، شرح الإرشاد ٣١ (٩) وهو رأى الأسماعذ الإسفرائينى ، راجع : الشامل ٢٤ ، الإرشاد ع ١ ، أبكار الأنكسار ج اقاص ١٥ ، الكامل فى اختصار الشامل ل ٥ / ١ ، مختصر الكامل ل ٣٤ / ب - ٣٥ / ١ .

والدليل على الجواز هو : أن الجوهر القابل للعلم إنما يقبله لنفسه ، وكذلك إنما يقبل القدرة لنفسه ، وتقدم (١) النظر لا يصح أن يكون شرطاً للقدرة ، لأن القدرة مقارنة للعلم ، ولا يصح أن يكون شرط الشيء ما لا يوجد إلا عند عدمه ، فإن النظر يضاد العلم كما سبق (٢) .

وأما عدم اشتراط النظر في العلم فلو قوع الاتفاق على أن العلم النظري يجوز أن يقع ضرورياً (٣) ، فقد صح أن الحق جواز أن يكون كسبياً وإن لم يتقدمه نظر .

* * *

(١) أ هـ ج : ومقدم تحريف ، بداية : ل ١٢ / ب فسى أ .

(٢) راجع ص ١٨ .

(٣) راجع هذه المسألة في : شرح الأصول الخمسة ٥٣ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ل ٩ / ب

، الكامل في اختصار الشامل ل ٥ / أ ، متن المواقف ١٤٧ .

راجع هذا الفصل في : الإرشاد ١٣-١٤ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٤٣-٤٦ .

فصل [فى : أضداد العلم]

قال : (للعلوم أضداد تخصها ، وأضداد تضادها وتضاد غيرها) ١٢/ب
قلت : لا يتقرر لى أن للعلم ضدّاً خاصّاً به ؛ فإن ما عداه من الجهل والشك والظن
يضاد العلم ، ويضاد الأضداد العامة .

نعم بعضها أخص فى باب التضاد من بعض

قوله فى الشك : (إنه تردد بين معتقدين (١))

قد سبق أنه يريد أنه لا بد أن يتعلق (٢) بمتملقين ؛ فإنه استترابه (٣) وحكمها :
أن تكون (٤) فى أمرين ، ولا يصح أن يتعلق (٥) الشك بأكثر من أمرين ، ولو كانت
القسمة محصورة فى ثلاثة أقسام فيصح وجود شكين : أحدهما فى أمرين ، والثانى :
فى ثبوت الثالث ونفيه .

والبرهان على ذلك : أنه لو جاز وجود شك متعلق بثلاث (٦) مع أنه يجوز
وجود شك يتعلق (٧) باثنين من الثلاث (٨) ضرورة ؛ لكان هذان الشكان إمّا
متماثلان أو مختلفان .

فإن كانا مثليين فهو محال ؛ لأن من صفة نفس أحدهما أن يتعلق باثنين ، ومن
صفة نفس الآخر أن يتعلق بالثلاث (٩) ، وذلك يؤذن بالاختلاف لا محالة .
ومحال أن يكونا مختلفين ؛ لأن المختلفين إما أن يتضادا أم لا ، ولا يصح تضادهما ؛
إذ لا يوجب أحدهما عكس ما يوجب الآخر ، ولا يصح أن يكونا مختلفين غير متضادين ؛
لجواز وجود أحدهما بدون الآخر ، فيجامع أحدهما ضد الآخر ، فيكون عالماً شاكاً
بشئ واحد ، وذلك محال (١٠) .

(١) عبارة الإرشاد : " وهو الاستترابه فى معتقدين فصاعداً . راجع الإرشاد ١٤ .

(٢) بداية : ل ١٢/ب فى ج .

(٣) راجع : الحذر السابق ٥ .

(٤) أ ، ب : يكون .

(٥) بداية : ل ١٤/ب فى ب .

(٦) أ ، ب : بثلاث .

(٧) ج : لمتعلق .

(٨) أ ، ب : الثالث .

(٩) أ ، ب : بالثلاث .

(١٠) راجع فصل أضداد العلوم فى : مجرد مقالات الأشعرى ل ٣/أ ، الإرشاد ١٤-١٥ .

شرح الإرشاد لابن ميمون ٤٧-٤٨ ، نكت الإرشاد ١/ل ٢٦-٢٧/ب .

فصل [في : حقيقة العقل]

اختلف أصحابنا في حقيقة العقل :

فذهب المحاسبى ^(١) إلى أنه : غريزة يتأتى بها درك المعقولات ^(٢) ، وإليه ذهب الإمام في الأخير ^(٣) .

وصار جماعة من أصحابنا منهم القاضى إلى أنه بعض ^(٤) العلوم الضرورية ^(٥) .

ونذكر مسلك الفريقين :

قال القاضى : العقل إما أن يكون جوهرًا أو عرضًا .

والأولى في التقسيم أن نقول ^(٦) : العقل إما أن يكون في محل ، أولا يكون ^(٧) فى محل .

فإن كان مستغنيا عن محل امتنع عود حكمه الى بعض الجواهر دون بعض مسجع التجانس والتماثل .

- (١) أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبى م ٢٤٣ هـ ، أحد كبار الصوفية ، متكلم فقيه ، ولد ونشأ بالبصرة ، كان عالما بالأصول والمطاملات ، حدث عن يزيد بن هارون وطبقته ، روى عنه أبو العباس بن مسروق الطوسى ، من تصانيفه : التفكير والاعتبار ، الرعاية في الأخلاق ، المسائل في الزهد ، شرح المعرفة ، البعث والنشور .
- انظر ترجمته في : الفهرست ٢٣٦ ، طبقات الصوفية للسلى ١٦-١٧ / ترتيب أحمد الشراعى / كتاب الشعب ٩٢ / مطبعة الشعب ١٣٨٠ هـ ، حلية الأولياء ١٠/٧٣-١١٠ ، الملل والنحل ١/٩٣ ، وفيات الأعيان ١/٤٠١-٤٠٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢/٢٧٥-٢٨٤ تهذيب التهذيب ٢/١٣٤-١٣٦ ، الأعلام ٢/١٥٣ ، معجم المؤلفين ٣/١٧٤-١٧٥ ، نشأة الفكر الفلسفى في الإسلام ١/٣٣١ .

(٢) انظر : البرهان ١/١١٢ ، المحصل ١٠٤ .

(٣) انظر : البرهان ١/١١٢ .

(٤) بداية : ل ١/١٣ فى أ .

(٥) انظر : المصدر السابق ١/١١١ ، أبحاث الأفكار ج ١ ق ٢ ص ٥٨ .

(٦) ب : تقول .

(٧) بداية : ل ١/١٨ فى ج .

فيلزم أن يكون في محصل ، وذلك المحل لابد أن يكون من الجواهر ؛
لضرورة الاتصاف ، فهو إذن (١) عرض .

وهذا العرض إما أن يعادل العلوم أولا ، ومن المحال ماثلتها جميعها (٢) ؛
لاختلافها ، وإن ماثل بعضها فشمل العلم علم لا محالة ، وإن كان خلافا
فمن المحال أن يضادها أو يضاد شيئا (٣) منها ؛ للزوم اشتغال الاجتماع
في كل ضدين ، ومن المحال ألا يضادها ؛ لأنه إما أن يكون أحدهما شرطا
في الآخر أم لا ، وإن لم يكن جاز وجود كل واحد منهما بدون الآخر وهو
محال ، وإن كان فلا يخلو (٤) إما أن يكون العقل شرطا في العلم أو العلم شرطا
في العقل .

فإن كان الأول جاز وجود العقل ولا علم ، ويلزم منه جواز عاقل شك في وجود
نفسه ، وهو محال .

وإن كان الثاني لزم وجود العلوم كلها - الضرورية والاستدلالية - (٥) بدون العقل
وهو محال .

قال : فيلزم من هذا الدليل أنه من العلوم ، وامتنع أن يكون من العلوم النظرية ؛
لأن النظر مشروط بالعقل ، وامتنع أن يكون كل العلوم الضرورية ؛ لأن منها ما يتصف
به من ليس بعاقل ، ومنها ما يخلو عنه العاقل .

فإذن هو علم ضروري لا يخلو عنه (٦) عاقل ، ولا يتصف به من ليس بعاقل ، وهو
العلم الضروري بجواز الجائزات ، واستحالة المستحيلات (٧) .
فهذا طرد طريقة القاضى على تمامها وكمالها (٨) .

والاعتراض عليه أنه : مخالف ، غير ضروري (٩) ، وأن العقل شرط في العلم .

(١) أ ، ب ، ج : اذا .

(٢) أ ، ب ، ج : جمعها . صححناه من د .

(٣) بداية : ل ١٥ / أفى ب .

(٤) أ : فلا يجيى .

(٥) أ ، ب ، ج : الاستدلالية .

(٦) أ : منه . تحريف .

(٧) القائل : الباقلانى . راجع : البرهان ١ / ١١١ .

(٨) بداية : ل ١٨ / ب فى ج .

(٩) د : ضد .

وقوله : يلزم منه (١) جواز وجود العقل بدون العلم مسلم (٢) ، ولا نسلم أن ذلك محال .

وقوله (٣) يوجد العقل مع الشك في وجود النفس (٤) .

فنقول (٥) : إذا عدم الشرط جاز وجود ضده ، ولا يتعين ذلك إلا في ضد لا يضاد الشرط ، فلم قال إن هذا الشك لا يضاد الشرط ؟ ويجوز وجود الشرط مع الذهول والغفلة ، واللازم على أصله إذا عدم العرض من المحل وجد ضد لا عين ضد ، أليس الحياة شرط العلم وتجامع (٦) أضداد ما خلا الموت لما ضاد الشرط لا يجوز ثبوته في المحل عند عدم المشروط مع ثبوت الشرط (٧) ، فلم أنكسر ذلك ههنا ؟

وأما سلك المحاسبى (٨) : فلا يريد بالفريزة قوة استعداد (٩) في المحل ، فإنه يرجع إلى القبول ، والجواهر إذا تماثلت امتنع تخصيص أحدها (١٠) بصفة نفسية ، والقبول من صفات النفس .

فلا بد أن يريد بذلك أنه معنى وجودى مخالف للعلوم (١١) ، ولذلك نفرق بين ذات العاقل الذاهل ، وبين ذات المجنون ، والتفرقة لا بد أن تثول (١٢) إلى معنى في أحدهما منتفيا عن الآخر .

ثم يلزم عليه أن من علم بعضا دون بعض (١٣) يجد نقصانا في عقله (١٤) .

(١) د : معه .

(٢) ب : بدون (مسلم) . وهو من قول الباقلانى . (٣) د : قوله .

(٤) القائل : الباقلانى . راجع تقرير دليل الباقلانى في : الإرشاد ١٥-١٦ ، البرهان

١/١١١-١١٢ ، أبحاث الأفكار ج ١ ص ٥٨-٥٩ .

(٥) بداية : ل ١٣ / ب فى أ . (٦) د : ويجامع .

(٧) بداية : ل ١٥ / ب فى ب .

(٨) سبق التعريف به راجع ص ٤٩ .

(٩) أ ، ب : استعداد . خطأ نحوى .

(١٠) أ : وحدها . تحريف .

(١١) أ ، ب : العلوم . تحريف .

(١٢) أ ، ب : تثول خطأ املائي .

(١٣) د : باقيةا ، أ ، ب : زيادة (بل فيها) حذفنا الزيادة اعتمادا على د ليستقيم

النص .

(١٤) أ ، ج : يخذ . تصحيف .

وقبول القاضى إنه العلم بجواز الجائزات :

يخلو عنه العاقل إذا استغرق في فهم (١) كلام بليغ ، عذب العبارة ،
حسن النظم ، ولا (٢) يخطر بباله الجواز ولا الاستحالة .

ثم العلوم بالجائزات والمستحيلات مختلفة لاختلاف متعلقاتها ، فيكون العقل
مختلفا ، ونحن نرى حال العاقل لا يختلف باختلاف العلوم ، والعلم الحادث
إنما يتعلق بمعلوم واحد ، فيلزم أن يكون العقل معانى متعددة ، فإذا فقد واحد ،
منها لم يوجد العقل ، ومن نظر في الجائز ذاهلا عن المستحيل يكون ناظرا ،
وليس بعاقل .

والتحقيق إذن ما أشار إليه المحاسب ، وما ل إليه الإمام آخرا في غير هذا الكتاب :
أنه صفة يتأتى بها درك العلوم ، ومثلها الإمام بالبصر السليم (٣) ، فإنها بصيرة
باطنة ، ومن أطلق على العقل أنه (٤) نور فالى هذه البصيرة يشير ، والله أعلم .

وقد أورد صاحب الكتاب على نفسه سؤالا فقال :

(ما المانع من كونه مشروطا بثبوته بثبوت ضروب (٥) من العلوم)
وقد (٦) سبق الجواب عن (٧) هذا السؤال بتمهيد كلام القاضى (٨)
وأجاب عنه بأن قال :

(غرضنا أن نتعرض (٩) للعقل المشروط في التكليف ، إذ العارى منه
لا (١٠) يحيط علما بما كلف)
١ / ١٤

وهذا الجواب فيه ضعف ، فإننا لا نشترط في التكليف علم المكلف ، وإنما نشترط
تمكنه من العلم كما سبق (١١) ، والكلام في الصفة التى لا يصح من المكلف كونها
ناظرا مستدلا فاهما للخطاب إلا بها ، هل هى من العلوم أم لا ؟

(١) د : بدون (فهم) .

(٢) بداية : ل ١ / ١٩ فى ج .

(٣) انظر : البرهان ١ / ١١٣ .

(٤) ١ ، ب ، ج : بأنه .

(٥) ١ : ضروريه .

(٦) بداية : ل ١ / ١٤ فى أ .

(٧) ١ : ممن ، تحريف .

(٨) راجع ص ٥٥ .

(٩) ١ : منقوض ، تحريف .

(١٠) بداية : ل ١ / ١٦ فى ب .

(١١) راجع ص ٣١ .

فإذا استدل على ذلك بأن العاقل لا يخلو (١) عن العلوم ،ورد عليه : إنما لم يخل (٢) عنها لأن العلوم شرط ،ويلزم من (٣) وجود المشروط وجود الشرط .

فالجواب أنه يلزم منه جواز وجود العلوم بدون العقل حتى يكون الإنسان ناظرًا مستدلًا غير عاقل .

إلا أنه يرد عليه أن النظر مشروط بالعقل ،والعلوم شرط (٤) في العقل ، فلا يصح النظر إلا به .

فإن اقتصر على إلزام جواز وجود العلوم الضرورية كلها مع انتفاء العقل ،فيقال به . فإذا ألزم وجود ضده ، فقد سبق الكلام فيه (٥) ، والثقة بين الدهول والنسيان وبين الشك في وجود النفس (٦) .

قوله بعد ذلك : (لا يتقرر التوصل إلى التكليف دون العلوم الضرورية) ١ / ١٤ فنقول : التوصل يحصل بمجرد العلوم الضرورية التي هي أصول النظر ، أم بصفة أخرى ؟ . فإن كل مشروط له شرطان لا يحصل بأحد الشرطين .

فإن اختار الأول فهو محل النزاع ، وإن اختار الثاني قيل : ما تلك الصفة الزائدة ؟ وهي التي تسمى (٧) عند (٨) الخصم عقلا ، وما ذكره من السهرليسي فيه تحقيق ، .

وأن ما لا يخلو عنه العاقل لا يتصف به غير العاقل هو العلوم (٩) بجواز الجائزات ، واستحالة المستحيلات إلى آخر ما ذكر .

وقوله : (لسانا (١٠) ننكر أن العقل لفظ مشترك) ١ / ١٤

يريد : أنه يطلق بإزاء (١١) الديانة ، ويطلق بإزاء التؤدة والسكون ، ويطلق بإزاء علوم تحصل بالتجربة عادة (١٢) ، والله أعلم .

(١) أ ب هـ ج : يخفى . صححناه من د .

(٢) أ : يخلو . خطأ نحوي .

(٣) بداية : ل ١٩ / ب فس ج .

(٤) أ : كرر (شرط) . حذفنا المكرر لعدم فائدة .

(٥) د : عليه راجع ص ٥٠ (٦) أ : التفسير .

(٧) أ ب هـ ج : وذلك الشيء يسمى صححناه من د . ب : زيادة (خصم) .

(٨) أ ب هـ ج : عقل . صححناه من د . (٩) ج : المعلوم .

(١٠) د : أنا لا ننكر . (١١) بازاء : بهذا . راجع : مختار الصحاح مادة اذا ٢٦ .

(١٢) انظر المعاني اللغوية للعقل في : لسان العرب مادة عقل ١١ / ٤٥٨ - ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، مختار الصحاح مادة عقل ٤٧١ - ٤٧٢ . راجع فصل حقيقة العقل في : أعلام النبوة ١١

الذريعة إلى مكارم الشريعة ١٦٧ - ١٦٩ ، الإرشاد ١٥ - ١٦ ، البرهان ١١١ / ١ - ١١٣ ،

شرح الإرشاد لابن ميمون ٤٩ - ٥١ ، المحصل ١٠٤ - ١٠٥ ، أبقار الأفكار ج ١ ص ٥٦ -

٦٣ ، متن المواقف ١٤٦ ، شرح المقاصد ١٧٣ / ١ - ١٧٤ ، الكامل في اختصار شامل

ل ٥٣ / ١ ، الأساس لمقائد الأكياس ٤٩ ، الباجوري على الجوهرة ١٩٧ - ١٩٨ .

باب : القول فى حدوث العالم

قال : (العالم لفظ منطوق (١) لصفة وشـرعا) ١/١٤
قلت : قوله (هو عبارة (٢) فى اصطلاح الموحدين عن (٣) : كل موجود (٤) سوى
الله - تعالى (٥)) ١/١٤

فنقول : لا يمكن أن تحصل (٦) عبارة حدية فى العالم ؛ لأنه لفظ يشمل مختلفات
بالحقيقة كالجواهر (٧) والأعراض المختلفة ؛ فلا يمكن أن يشترك ما يندرج تحت
هذا اللفظ فى خاصية واحدة ؛ ولا فى جنس قريب (٨) ؛ فلا يمكن (٩) فيه (١٠)
إلا العبارة التى ذكرها .

إلا أنه فى هذا الكتاب قد نص على إثبات الأحوال (١١) ، وهى عند صفات
ثابتة للذات ، ويلزم على تفسيره ألا تكون من العالم ؛ فلو قال كل ثابت سوى الله
لا تدرجت تحت لفظ العالم .

ثم قسم العالم إلى جواهر وأعراض (١٢)
والقصة العقلية الدائرة بين النفى والإثبات أن يقول : كل موجود إما أن يكون
فى محل أو لا فى محل .

وهذه قصة فى الوجود بما هو وجود ، وقصده قصة فى العالم منوعة السى
جوهر وعرض .

وعنى بالجواهر : المتحيز (١٣) ، والمرض القائم بالمتحيز (١٤)

(١) بداية : ل ١٤ / ب فى أ . د : زياده (به) .

(٢) بداية : ل ١٦ / ب فى ب . (٣) أ هـ ج : من . تحريف .

(٤) بداية : ل ٢٠ / أ فى ج .

(٥) راجع تعريف العالم فى : الانصاف ٣٠ ، أصول الدين ٣٣ - ٣٤ ، لمع الأدلة ٧٦ ،

البين للآمدى رقم ١٢٢ ص ٩٩ / ت : د . حسن محمود الشافعى / القاهرة ١٤٠٣ هـ ،

شرح العقائد النسفية للفتازانى ١ / ٦٨ - ٦٩ ط / كردستان العلمية / القاهرة ١٣٢٩ هـ ،

التعريفات ١٢٦ ، الدسوقى على شرح أم البراهين ٣١ .

(٦) أ : يحصل . تصحيف . (٧) أ : كالجواب .

(٨) أ : قريبة . (٩) أ هـ ب ج : تمكن تصحيف هـ : فالممكن .

(١٠) ج : بدون (فيه) .

(١١) راجع : الإرشاد ٨٢ ، وكذلك نص فى الشامل على إثبات الأحوال . راجع : الشامل

٦٣١ ط إسكندرية . (١٢) راجع : الإرشاد ١٧ .

(١٣) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .

(١٤) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .

ثم المتحيز ينقسم إلى مؤلف وغير مؤلف ، فالمؤلف هو الجسم (١) ، وغير المؤلف هو الفرد ، فاسم الجوهر يشمل (٢) الجسم والفرد .

وإنما اختص الجسم بالتأليف ، وهو اختصاص لا بصفة نفس ، فلم تكن القسمة إلى الجسم والفرد قسمة تنويع .

والنظر الآن في شرح معنى الحيز (٣) والمتحيز ، ثم نذكر بعده الكلام في حصر العالم في الأجرام والقائم بالأجرام ، ثم نتكلم في الأعراض ونفصل الكلام فيها .
أما كون الجوهر متحيزاً فنعني به : كونه جرمياً (٤) يمنع غيره أن يكون بحيث هو ، ويدرك هذا التفاضل بينه وبين غيره (٥) على الحيز الواحد ضرورة .
فعبّرنا عنه بالممانعة ، وإنما مانع من حيث كونه جرمياً .

والمقولة التي باعتبارها فهيت الممانعة هي التحيز ، ومن ثبتت له هو المتحيز .
وهل هي أمر زائد على ذات الجوهر أم ترجع (٦) إلى نفس ذاته ؟ فيسـهـ
خلاف مبنى على القول بالأحوال ، فمن قال بها قال هي حال لذات (٧) الجوهر ،
ومن (٨) نفاهـا قال هي ترجع إلى ذاته ، أو وجهه واعتبار لذاته .

(١) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .

(٢) ف : يشتمل .

(٣) الحيز هو : المكان أو ما يقدر تقدير المكان ، أو هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شئ .
ممتد كالجسم ، أو غير ممتد كالجوهر الفرد ، أو هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر .

انظر معنى الحيز في : الإنصاف ١٦ ، الشامل ١٥٦ ط إسكندرية ، التعريفات ٨٣-٨٤ .
(٤) الجرم : ما حل في فراغ سواء أكان جسماً أم جوهرًا فرداً ، أو هو المقدار الذي يشغل الفراغ . انظر معنى الجرم في : شرح الكبرى ١٢٣ ، الدسوقي على أم البراهين ٣٨ ، كشف اصطلاحات الفنون ٣٦٦ .

(٥) بداية : ل ٢٠ / ب في ج .

(٦) أ ب هـ ج : يرجع . تصحيف .

(٧) أ ب هـ ج : لذاك تحريف . صححاء من د .

(٨) بداية : ل ١٥ / أ في أ .

(٩) بداية : ل ١٢ / أ في ب . الفرق بين الحال والوجه والاعتبار : أن الحال له تعلق وقيا بالذات ، والاعتبار لا تعلق له بالذات ، ولا تحقق له إلا في الذهن . راجع :

كفاية الموام بتحقيق المقام ١٢٤-١٢٦ .

أما الحيز فهو الذى تقع عليه الممانعة ، وهو : المكان أو تقدير المكان .
ونعنى بتقدير المكان : الفراغ الذى لو قدر جرم لشغله ، وكان ما يماس أعلاه متكنسا
عليه .

ولا يشك العاقل انا لو قدرنا (١) إناء فارغا من كل جسم أن فيه ما يحتصل
أن تشغله الجواهر ، ولو امتلأ ذلك المحتل لأن تشغله الجواهر بنوع منها لـ
يسع (٢) أن يكون فيه غيرها ، فقد كان هذا الكون محتلا أن يشغله (٣) من
الماء جملة من الجواهر ، فلما امتلأ منها تعذر أن يحتل حلول شىء آخره
ويظل ذلك الاحتمال ، فهذا هو الفراغ ، وتارة يكون فيه الهواء فإذا حل فيه الماء
خرج الهواء ، ولم يمكن أن يبقى (٤) الهواء عند اشتغاله بالماء .

وهكذا يفهم كل حيز (٥) حاصل بين أجرام متفرقة ، فإنه لو اتصل خط مستقيم (٦)
من طرف الإناء إلى الطرف الآخر لم يمكن فيه فرض جسم ، ولو لم يتصل لساغ أن يكسبون
بين الجواهر عند تفرقها وعدم اجتماعها جواهر آخر ، ففرق بين أن يحتصل
وجود جواهر بعينها (٧) أو لا يحتل .
فأفهم (٨) إذن حقيقة الفراغ والملاء (٩) ، وعبر عنه بالحيز ، وعبر عن الحال التى
باعتبارها يتمنع الجرم من عليه بالتحيز ، وعبر عن الذات التى (١٠) ثبتت لها هذه
الحال بالمتحيز ، واكتف بذلك ، فإن التطويل بعد الوضوح يجر إلى السفسطة .

(١) أ : قد رذا ، تحريف .

(٢) أ : يسـغـ .

(٣) أ : يشغلـلـ .

(٤) أ ، ب : يبقـ .

(٥) ج : حايزـ .

(٦) الخط المستقيم : هو الذى يكون امتداده من جهة ما الى ما يقابل تلك الجهة ، وأن

يكون بين النقطة التى منها ابتداً والتى إليها انتهى تقابل واحد فقط . راجع :

الفارابى فى حدوده ورسومه ، د ، جعفر آل ياسين ٢٣٢ / ط ١ / بيروت ١٩٨٥ م

نقلا عن كتاب الواحدة والوحدة للفارابى ق ٢٣ (خ) رقم ٣٣٣٦ أيا صوفيا

(٧) ج : بينهما .

(٨) بداية : ل ٢١ / أ فى ج .

(٩) ج : والمـلـ .

(١٠) أ : زيادة (باعتبارها يتمنع) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .

وأما القول في حصر العالم [في] (١) الجواهر (٢) والأعراض على اصطلاحنا المذكور فهذه مسألة اضطرب فيها العقلاء :
 فرعت الفلاسفة أن الموجودات الممكنة لا تنحصر في الأجرام والقائم بها (٣) ، وإن أطلقوا أن الموجود لا يخلو عن جواهر وأعراض إلا أن اصطلاحهم في اسم الجواهر ليس اصطلاحنا ، فإنه عندهم عبارة عن موجود لا في موضوع ، والموضوع هو : المتقوم بنفسه ، ولا يتقوم بما حل فيه (٤) ، وسيأتي (٥) لذلك مزيد بيان إن شاء الله تعالى (٦) .

وأما المتكلمون فادعوا حصر العالم في الأجرام والقائم بها (٧) .
 ونحن نذكر مأخذ الفريقين ، ونختتم بالمختار مستعين بالله وهو خير معين .

فأما المتكلمون فاستدلوا على إبطال قسم آخر بطرق :
 الطريق الأول : أن قالوا كل موجود إما أن يكون (٨) متحيزا أو غير متحيز ، وغير المتحيز إما (٩) أن يقوم بالمتحيز أم لا ، فالمتحيز (١٠) هو الجواهر ، والقائم به هو العرض ، وما ليس بمتحيز ولا قائم بمتحيز فهو الله سبحانه . وهذا ضعيف ، فإن ما انتهى (١١) إليه التقسيم لم يوافق ما حكم (١٢) به عليه لا في حده ولا في رسمه ، فلم تصح القسمة .

-
- (١) أ : بدون (في) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص .
 (٢) أ : والجواهر .
 (٣) راجع : الشفاء ٦٠/١ ، المحصل ٨٥-٨٦ ، شرح طوابع الأنوار ٣٦ ، شرح المقاصد ١٢٨/١ .
 (٤) راجع : الشفاء لابن سينا (الإلهيات) ٣٤٨/٢ ، شرح المقاصد ١٢٨/١ ، التعريفات ٧٠ ، الكليات ١٥٩/٢ .
 (٥) بداية : ل ١٢/ب في ب . (٦) راجع ص ٨٣ .
 (٧) بداية : ل ١٥/ب في أ . راجع : المحصل ٩٢ - ٩٣ ، شرح طوابع الأنوار ٣٦ ، شرح المقاصد ١٢٨/١ ، شرح الكبرى ٩٠-٩١ .
 (٨) أ : زيادة (كل) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .
 (٩) أ : إلى . تحريف .
 (١٠) أ : فالمحيز .
 (١١) أ : منتهى .
 (١٢) أ ، ب ، ج : ختم . صححناه من د .

الطريق الثاني : قالوا لو قدرنا موجودا (١) خارجا عن القسمين فيلزم أن يشارك
البارى — تعالى — به في أخص وصفه وهو التقديس (٢) — عن
الأحياء والأوضاع والأشكال والأقدار .
وهذا ضعيف ؛ فإن التقديس (٣) أمر سلبي ، وأخص وصف للشيء
لا يكون أمراً سلبياً .

الطريق الثالث : أن قالوا أخص وصف البارى — تعالى — وصف يوجب (٤) لـ
التقديس (٥) ، فلو قدس غيره فإما أن يكون باعتبار مشاركته (٦) فى
ذلك الأخص ، وإما أن يكون باعتبار غيره ، فإن كان الأول لـ
ماتلثة (٧) واجب الوجود ، وهو محال ، وإن كان الثانى لزم تعليل
حكم واحد بعلتين ، وهو محال .
وهذا ليس بشيء ، فإننا قلنا إن التقديس (٨) أمر سلبي ، والسلب
كما لا يكون أخص (٩) وصف لا يكون معللاً بالأخص ولا بغيره ، فبطل
هذا الطريق أيضاً .

الطريق الرابع : قالوا : قام (١٠) الدليل على أن واجب (١١) الوجود لا يكون
إلا واحداً ، فلو (١٢) قدس غيره عن صفات الممكن للزم أن يكون
واجباً ، وهو محال ؛ لقيام الدليل على وحده (١٣) واجب
الوجود .
وبيان لزوم انتفاء الإمكان على تقدير إثبات (١٤) القدس من وجهين :

-
- (١) بداية : ل ٢١ / ب فى ج .
 - (٢) أ : التقديس ، ب : التقديس .
 - (٣) أ : التقديس ، ب : التقديس .
 - (٤) أ : ب : توجب . تصحيف .
 - (٥) ب : ب : التقديس .
 - (٦) أ : مشارك .
 - (٧) أ : زيادة (وجب) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .
 - (٨) أ : التقديس .
 - (٩) أ : وصف . تحريف .
 - (١٠) أ : ب : قسم .
 - (١١) أ : الواجب .
 - (١٢) أ : ب : فهو . تحريف .
 - (١٣) أ : زيادة (من) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .
 - (١٤) بداية : ل ١٨ / أ فى ب .

أحدهما: أن الإمكان يستدعي جهات التقابل في الأقدار والأشكال والأزمان والمحال (١) وإذا انتفى الكل لم يعقل وجه الإمكان .

والثاني: أن كل ممكن لابد أن يتعلق به تخصيص واجب ، فلو تقدس عن جهات التخصيص في الممكنات لم يتعلق (٢) به تخصيص فاعل ، فيمتنع أنه يكون ممكنًا .

وهذا مندفع ؛ فإنه (٣) لم تنحصر جهات التقابل في الممكنات في العقل ، وتتقابل في هذا الممكن المفروض وجوده وعدمه .

نعم هذه الجهات تدل على إمكان الوجود والعدم ، وعدم الدليل لا يلزم منه (٤) عدم المدلول ، ولو قدر موجودا آخر غير الأجرام وهو مختص بزمان يجوز تقدمه عليه ويجوز تأخره عنه صح أن يكون مختصا بإرادة المخصص ، فلا ينافي الإمكان .

وأما الفلاسفة فإنهم تسكوا بأن أحوال النفس الناطقة مبينة (٥) لأحكام سائر الأجسام ، فدل على أنها خارجة عن جسم (٦) الأجرام . وذكروا جملة من خواص الانسان فقالوا :

نرى كل قوة في جسم تضعف عند الاستعمال ، والأفكار العقلية تنمو عند الاستعمال (٧) ، ونرى للإنسان خاصية الإخراج لمثله من القوة إلى الفعل بالتعليم (٨) ، إلى نحو ذلك مما يعدونه ، فلا نطول (٩) به .

ونحن نقول : ما المانع من اختصاص بعض الأجسام بأعراض لا توجد في غيرها ؟ وكيف يستقيم منكم مثل ذلك وعندكم أن في خواص التركيب من العجائب ما لا يحصى (١٠) كثرة ، وقد عرف العقلاء أن حجر المغناطيس مختص يجذب الحديد دون سائر الأجسام ، فلم ينتفع بذلك في مطالب العلوم .

(١) بداية : ل ١٦ / أ في أ . (٢) بداية : ل ٢٢ / أ في ج .

(٣) ب : فإن . (٤) أ : من .

(٥) أ ، ب ، ج : مبين .

(٦) أ : حشم . تصحيف ، ج : حسم .

(٧) راجع : تهاوت الفلاسفة للغزالي ٧٦ / ط ١ المطبعة الخيرية القاهرة ١٣١٩ هـ ،

نهاية الأقدام ٣٣٠ .

(٨) راجع : المصدر السابق ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٩) ج : نطيل .

(١٠) أ : نحصى . تصحيف ، ب : تحصى .

والمعتد لهم في هذه المسألة أن قالوا : إدراك المعاني الكلية لا يصح أن يكون
لمتحيز ، إذ كل متحيز قابل للقسمة ، فلو (١) قام بمتحيز لا تقسم عند انقسامه ،
وذلك باطل ، فتعين قيامه بغير متحيز .

وهذا مبني على أصلهم في إبطال الجوهر الفرد ، فيحتاج (٢) الآن إلى الكلام
على هذه المسألة ، لتعلقها بمسألة الكتاب ، وتوقف (٣) إبطال مذهب الخصم
فيها عليها .

فنقول : اختلف العقلاء في إثبات موجود في نفسه متحيز لا يقبل القسمة :
فالذي ذهب إليه أكثر المتكلمين من أهل السنة والاعتزال (٤) إثبات ذلك (٥) .
وذهب النظم (٦) - فيما (٧) عرى (٨) إليه - أن الجسم ينقسم إلى أجزاء

(١) بداية : ل ٢٢ / ب في ج .

(٢) بداية : ل ١٨ / ب في ب .

(٣) أ ب : ويوقف ، ج : ونوقف .

(٤) أ : زيادة (إلى) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .

(٥) راجع : المحصل ١١٦ ، شرح طوابع الأنوار ١١٢ ، متن المواقف ١٨٦ .

(٦) إبراهيم بن سيار بن هاني ، م ٢٣١ هـ ، أقدر شيخ المعتزلة على الكلام وأكثرهم

تعمقا في الفلسفة ، تلميذ العلاف ، من تصانيفه : النكت ، الجزء ، الرد على

الثنوية ، كتاب العالم ، كتاب في التوحيد ، تتلمذ عليه : الجاحظ ، كفرة أكثر

شيخ المعتزلة ومنهم خاله العلاف وأيضا الجبائي والإسكافي ، وكفرة أيضا الأشعري

في ثلاثة كتب ، وللباقلائي كتاب في نقض أصول النظام ، وللقلائسي في الرد عليه

كتب ورسائل ، من أقواله أن الله - تعالى - لا يقدر أن يفعل بعباده خلاف

ما فيه صلاحهم ، ولا يقدر أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرة ، ولا يعلم بخير

الله - تعالى - شيء على الحقيقة .

انظر ترجمته في : الفهرست ٢٠٥-٢٠٦ ، فرق وطبقات المعتزلة للقاضي

عبد الجبار ٥٩/١ - ٦٢ / ت : د . على سامي النشار ، عصام الدين محمد

على : دار المطبوعات الجامعية ١٩٧٢م ، الفرق بين الفرق ١٣١ - ١٥٠ ، تاريخ

بغداد ٩٧/٦ - ٩٨ ، التبصير في الدين ٤٣-٤٤ ، الملل والنحل ٥٣/١ - ٥٩ ،

المبصر في خبر من غير ٣١٥/١ ، لسان الميزان لابن حجر ٦٧/١ ط دار الفكر

العربي ، تاريخ الأدب العربي ٢٦-٢٧ ، الأعلام ٤٣/١ ، معجم المؤلفين ٣٧/١ ،

نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ٥٧٨/١ - ٦٠٦ .

(٧) بداية : ل ١٦ / ب في أ .

(٨) أ : عرى . عرى إليه : نسب إليه . راجع : مختار الصحاح مادة عزا ٤٥٥ .

لا نهاية لها (١)

وهذا فيه إثبات الجزء في الحقيقة ، إلا أنه ادعى أن عدد الأجزاء لا نهاية لها .

وذهبت الفلاسفة الى أن الجسم لا أجزاء فيه بالفعل ، وإنما الأجزاء فيـهـ بالقوة (٢) - بمعنى - أنه يستعد لأن ينقسم (٣) ، لا أن فيه تجزئـهـ في الحال .

ونحن نورد كلاما يشعر بصحة المذهب متعرضين (٤) لإبطال المذهبين ، مستعينين بالله وهو خير معين .

فنقول : الجسم القابل للقسمة إما أن يكون فيه أجزاء من حيث الفعل أو لا ، فإن لم يكن فيه أجزاء من حيث الفعل فهل فيه أجزاء من حيث القوة أم لا ؟ فإن كان [فيه] (٥) أجزاء من حيث الفعل ، فهي اما متناهية أو غير متناهية .

والقول بالتناهي تسليم للمسألة .

والقول بعدم التناهي يلزم منه أن يكون ما لا يتناهي محصورا (٦) بين حاصرين ، فبدأ (٧) الجسم أولها ، ومنتها آخرها ، وهو محال .

وإن كان الجسم لا أجزاء فيه من حيث الفعل ، وإنما الأجزاء فيه من حيث القوة فهو محال ، لأن النقيضين يتواردان على الجسم ، فلو اتحد لم يجز قيام ضديـنـ به ، ولا توارد نقيضين عليه (٨) ، وقد جاز وجود ضدين به كحركة وسكون وسواد وبياض ، وتوارد نقيضين عليه ككون بعضه مرثيا ، وبعضه غير مرثي ، وبعضه مـشـارـا إليه ، وبعضه غير مـشـار إليه ، والنفي والإثبات لا يجتمعان على مورد واحد ، فدل على تعدد في الجسم من حيث الوجود .

(١) راجع: أصول الدين ٣٦ ، المحصل ١١٦ ، شرح طوابع الأنوار ١١٢ ، متن المواقف ١٨٥ - ١٨٦ .

(٢) راجع: الشفاء ٦١/١ ، الله والعالم والإنسان ، نقلًا عن رسالة الأجرام العلوية

لابن سينا ، المحصل ١١٦ ، شرح طوابع الأنوار ١١٢ ، متن المواقف ١٨٦ .

(٣) أ : تنقسم . تصحيف . (٤) أ ، ب : متعرضا .

(٥) أ : بدون (فيه) زدناه من ب ، ج : ليستقيم النص .

(٦) بداية : ل ٢٣ / أ في ج .

(٧) أ : فبدأ .

(٨) أ : محليـهـ .

ثم يلزم الخصم أن يخرج ذلك من (١) القوة الى الفعل ؛ لأن ما هو ثابت بالقوة في مادة الإمكان ، والقول بذلك يلزم منه جواز وجود جسم مشتمل على أجزاء غير متناهية ، لها مبدأ ومنتهى ، وذلك مخالفة المعقول ، وهو القسم المتقدم بإبطاله ، وقد نسب إلى النّظام (٢) فالزم عليه أن نملة لو قطعت جسما فقد قطعت ما لا يتناهى ، فالتزم الطفرة (٣) .

ف قيل له النملة في طفرتها في حيز أم لا ؟ ونفى الحيز (٤) عنها محال ، وثبت الحيز لها لا بد وأن (٥) يكون على عادات الجسم ، وإلا فلا تصل إلى آخره . ويلزم منه أنها قطعت أحياء لا تتناهى ، وقطع ما لا يتناهى محال ، والقول بعدم التجزئة (٦) قوة وفعلا يلزم منه عدم صحة الانقسام ، وذلك محال بأول (٧) العقل . فلزم (٨) من مجموع هذه الكلمات إثبات جزء لا يقبل الانقسام ، وبطلان المذهبين المذكورين هو تمام الغرض في ذلك .

وقد احتجت الفلاسفة على مذهبهم بوجوده : (٩)
منها : أن الخط المركب من أجزاء فرضا لا بد أن يلاقى [ما] في وسطها جوهران من جانبيين ، فإن كان ماس (١٠) أحدهما بيمين (١١) ماس به الآخر . فهو محال ، وإن كان بغيره فهو تسليم للقصة فيه .
ومنها : أن الجوهر إذا وقع على ملقى جزأين (١٢) فقد انقسم باعتبار ملاقاتهما من جهة واحدة .

(١) بداية : ل ١٩ / أ في ب .

(٢) سبق التعريف به . راجع ص ٦٠ .

(٣) راجع : الملل ٥٦ / ١ . الطفرة : أن يكون الجسم الواحد في مكان ثم يصير إلى

المكان الثالث ولم يقطع المكان الثاني .

راجع معنى الطفرة في : مقالات الإسلاميين ١٨ / ٢ ، الفصل في الملل والنحل ٦٤ / ٥ ،

الملل والنحل ٦٤ / ٥ ، الملل والنحل ٥٦ / ١ .

(٤) بداية : ل ١٢ / أ في أ . (٥) أ : ان .

(٦) أ : التجزئة . (٧) أ : ياول .

(٨) بداية : ل ٢٣ / ب في ج . (٩) أ : بدون (ما) زدناه من به جليستقيم النص .

(١٠) أ : ما بين .

(١١) أ : يعين .

(١٢) أ : ب ، ج : جزئين .

ومنها : أنا لو فرضنا خطا من سبعة أجزاء فقسناه (١) قسمين متساويين يلزم أن ينقسم جزء لتعتدل القسمة على التساوى .

ومنها : أن الشكل المربع لا بد أن يكون قطره أكبر من ضلعه ، ولو فرضنا صحة القول بالجزء فيلزم أن يكون القطر مساويا للضلع إذا قدر مريعا من أجزاء فـردة يساوى عدد أجزاء كل ضلع عدد أجزاء الضلع الآخر ، وهذا يبطل القول بجزء (٢) فرد .

نعم لا ننكر (٣) أن التقسيم الوهمي يشير إلى خط ونقطة (٤) ، وذلك أمر وهمي لا وجود له (٥) من خارج .

والجواب أن الجوهر عندنا يجوز أن يعاين ستة جواهر وهو واحد ، فإن ادعيتهم أن ذلك محال ضرورة فنحن نخالفكم في ذلك ، وإن ادعيتهم نظرا فبينوه .
والجهات (٦) عندنا أمور إضافية ، والشئ الواحد لا يكثر بتكثر الإضافة عليه .
ثم نقول إذا (٧) قدرنا جرمنا مقدرا بقدر معين ، ولا من ستة أجرام متعاشلة له في القدر أليس ذلك جائزا بالاتفاق ، وإن نفيت الجزء فيكون بماسة السـمتة مشتتلا على مقدارها ست (٨) مرات ، وذلك محال .

وقد أجاب بعض (٩) القاصرين عن هذا السؤال بأنه : لا يكون جوهر بين جوهرين . وهذا محال ، إذ يلزم منه نفى الأجسام الطويلة العريضة ، ونفى ذلك مكابرة الحس .

(١) أ ، ب ، ج : فقسنا .

(٢) أ ، ب ، ج : الجزء .

(٣) أ : تتكرر .

(٤) النقطة : كيفية في الخط ، وهي نقطة بالماسة لا غير ، وإذا بطلت الماسة بالحركة

لم تبق النقطة ، فلم يبق الخط الذي النقطة مبدأ له . راجع : الفارابي في حدوده

ورسومه ٦٣٣ . نقلا عن كتاب التعليقات للفارابي ١٢ .

(٥) بداية : ل ١٩ / ب في ب .

(٦) بداية : ل ٢٤ / أ في ج .

(٧) ج : ان .

(٨) أ ، ب : سـمتـه .

(٩) بداية : ل ١٢ / ب في أ .

والجواب ما ذكرناه .

واعلم أن الوهم غالب ههنا ؛ فإنه لا يتمثل إلا محسوسا (١) ، والجوهر الفرد غير محسوس ، وإنما يتوصل إليه بمسلك العقل بالقواطع التي تقام عليه .

وأما كون الجوهر على جوهرين فمحال عندنا ، ولا يصح أن يلاقى الجوهر الفرد من جهة واحدة جوهرين أبدا ، وهذا فرض محال .

وأما قسمة الخط : فعندنا لا ينقسم بجزأين (٢) متساويين إلا خط مركب من أجزاء

عدد ها شفع ، وأما ما هو مركب من أجزاء عدد ها وتر فلا يصح انقسامه بمتساويين .

وأما الشكل المربع فإنما كان قطره أكبر من ضلعه ؛ لأن القطر مساحته أعظم من مساحة الضلع ، فيلزم ضرورة أن يكون عدد أجزائه أكثر من عدد أجزاء (٣) الضلع ،

وان فرض خروجه على وجه لا يتعدى المساحة فلا يلزم أن يتفاوت في المقدار .

وقولهم : إن النقطة وهمية :

إن عنوان ذلك أن النقطة مستحيلة في نفسها ، وفرض وجود المستحيل محال ، وهذا قول ، فكيف تهتئ (٤) على ذلك المقدمات الهندسية ؟

وحاصلة (٥) : بناء (٦) [حكم] (٧) الممكن على ما يستحيل في وصفه .

وإن (٨) عنوان ذلك أنها معقولة ، ولا وجود لها من الخاف ؛ فيكون مبدا (٩) تركيب المركبات في العقل لا وجود له في المركب ، وذلك تعقل الشيء على خلاف ما هو ، وهو جهل .

وللفلاسفة شبه كثيرة في المسألة ، كما أن للمتكلمين أدلة كثيرة ، ونحن نحاذر الخروج عن شرط الكتاب ، وإن أمهل الأجل استوفينا الكلام عليها في غير هذا الكتاب إن شاء

الله تعالى .

(١) ج : محسوس .

(٢) أ : بمرتين ؛ ب ؛ ج : بجزئين .

(٣) بداية : ل ٢٤ / ب فـ ج .

(٤) ب : يبننى .

(٥) أ ؛ ج : وحاصل .

(٦) أ : بناؤكهم .

(٧) أ : بدون (حكم) زدناه من ب ؛ ج ليستقيم النص .

(٨) بداية : ل ٢٠ / أ فـ ب .

(٩) أ : مبدا .

وأما النظام فتتمسك في الاحتجاج على الطفرة بوجوه :

منها : أنا إذا قدرنا سفينة تجري في البحر وراكب فيها يقطعها ، فإنه يصل إلى آخرها ،
ولولا الطفرة لما وصل ؛ إذ كل جزء يضع رجله فيه قد قطعت السفينة ، فيلزم أن يلقى
في الموضع الذي هو فيه .

والثاني : أنا (١) لو وضعنا في وسط بشر (٢) طوله مائة ذراع (٣) حلقة فيها حبيل ،
وفي ذلك الحبل دلو في البشر ، ثم أخذنا كلاباً في طرف حبل طوله خمسون ذراعاً ،
فأخذنا الحبل الذي في وسط البشر بالكلاب ، فإن وصول (٤) الكلاب إلى أعلى (٥)
البشر وصول الدلو ، فقد قطع بالحركة الواحدة الدلو مائة ذراع ، والكلاب خمسين ،
وهذا قول تلزم منه الطفرة لا محالة .

ومنها : أن الرحى تتحرك ودائرة القطب لا تساوي دائرة المحيط ، وفي الزمان السدى
قطعت الدائرة الصغرى قطعت فيه الدائرة الكبرى ، ولولا الطفرة لم يستقم ذلك (٦) .

والجواب عن الكل يفرض (٧) التفاوت في الحركة باعتبار أن أحد المتحركين يتخلل حركاته
سكنات ، والآخر تتوالى حركاته ، وهذا مطرد في السفينة وفي الحبلين والرحى .

والإنسان يشاهد في الرحى سرعة الحركة في المحيط ، وبطء الحركة فيما يلي
القطب ، ولا دليل أعظم من الشهادة .

ومما يورد على الخصم بعد تسليم الجزء جدلاً : أن يقال له لم قلت إنه إذا قام بمسار
يقبل القسمة وهو غير منقسم (٩) بالفعل (١٠) ، أنه ينقسم عند انقسامه ، وهلا جاز أن يقال
يقوم ويعدم عند القسمة كالتأليف وغيره . (١١)

(١) بداية : ل ١٨ / أ في ١ .

(٢) أ : بين .

(٣) أ : زيادة (في) حذفنا الزيادة ليعتيم النص .

(٤) بداية : ل ٢٥ / أ في ج . (٥) أ ، ب : أعلا .

(٦) راجع احتجاج النظام على الطفرة في : مقالات الإسلاميين ١٨ / ٢ ، الملل والنحل ١ / ٥٦ .

(٧) ج : يفرض . (٨) أ : وبطو .

(٩) بداية : ل ٢٠ / ب في ب .

(١٠) ب : بدون (بالفعل) .

(١١) راجع مبحث الجوهر الفرد في : أصول الدين ٣٥-٣٦ ، نهاية الأقدام ٥٠٥-٥١٤ ،

الأربعين في أصول الدين ٢٥٣-٢٦٤ ، المعالم ٣٢-٣٣ ، شرح طوابع الأنوار

١١٦-١١٧ ، متن المواقف ١٨٦-١٩٣ ، شرح المقاصد ٢١٥-٢٢٨ .

وإذا بطل مسلك الفريقين فالمختار في المسألة الوقف (١) ؛ فإن الموجود المفروض لم تفهم حقيقته فيحكم عليه باعتبارها ، وليس فيما علمناه متوقف عليه فيدل عليه ، فتعذر العلم به ، بخلاف ما نقول في الصانع ؛ فإنه وإن لم تعقل حقيقته (٢) إلا أن ما علمناه متوقف وجوده عليه ، فاستند العلم بوجوده إليه .

رجع بنا الكلام إلى البحث عما في الكتاب :

فنقول : أما الألوان : فجمع كون (٣) ، والكون في اصطلاحهم : كل ما يخص الجوهر بمكان أو تقدير مكان (٤) كما شرحناه (٥) .

فيندرج فيها الحركة والسكون والاجتماع والافتراق .

والعرض القائم بالجوهر منه ما تشترط (٦) في ثبوته (٧) الحياة ، وقد عد ذلك وبينه بالتمثيل ، حيث ذكر الألوان والطعوم والروائح والموت (٨) ، وهذا ما (٩) لا تشترط فيه حياة ، ثم ذكر الحياة ، وذكر العلوم والقدر والإرادات (١٠) ، ثم ذكر التأليف حيث قال :

(وإذا اختلف جوهران كانا جسمين) (١١)

١٨ / ب

(١) بعد أن شرح الشيخ المقترح رأى المتكلمين في حصر الممكنات في الأجرام والقائم بها ورأى الفلاسفة في عدم الحصر ، ثم بحث مسألة الجوهر الفرد ختم بحثه بالتوقف في القسم الثالث الذي لا هو متحيز ولا غير متحيز ، وقد اختار التوقف كثير من المتكلمين كالفخر الرازي وقال السنوسي هو الظاهر عندي . راجع الرأي في القسم الثالث المذكور في : الأربعين .

٦ ، أساس التقديس ٦-٧ المحصل ٩٢ ، شرح الكبرى ٩٠-٩١ .

(٢) أ : حقيقة . (٣) بداية : ل ٢٥ / ب فـ ج .

(٤) راجع : الإرشاد ١٧ ، الشامل ١٩٨ ط إسكندرية ، الأربعين ٥ .

(٥) راجع ص ٥٦ . (٦) أ : نشترط ، ج : يشترط .

(٧) أ ، ب : ثبوته . (٨) راجع : الإرشاد ١٧ .

(٩) بداية : ل ١٨ / ب في أ . (١٠) راجع : المصدر السابق ١٧ .

(١١) في بعض مخطوطات الإرشاد وفي النسخة المطبوعة : (جسم) ، والصحيح ما ذكرناه ؛ وذلك وفقا لرأى الباقلاني والجويني أن الجسم هو المؤلف ، فإذا اختلف جوهران كان كل واحد منهما جسما ، وقد صرح الجويني بذلك في الشامل والإرشاد ، وليس المجموع كما يرى كثير من المتكلمين .

راجع : الشامل ٣٣٤ - ٣٣٧ ، ٤٠٨ ط الإسكندرية ، الإرشاد

١٧ ، شرح المقاصد ٢١٢ / ١ .

لأن حد الجسم هو : المؤلف (١) ، وإن فرضت التأليف نسبة وإضافة - والإضافة معقولة لكل واحد منهما - فإنك إذا قلت هذا محاذى (٢) ذاك صح فـ في ضمنه (٣) أن تقول ذاك محاذ لهذا ، وإن قدرته عرضاً فالعرض الواحد لا يقوم بجوهرين (٤) ، فلا بد أن يقوم بهذا تأليف يوجب كونه مؤلفاً مع الآخر ، وكذلك يقوم بالآخر ، ولا يقوم عرض واحد بمحلين .

وقد نقل عن المعتزلة تجويزهم قيام تأليف واحد بجوهرين (٥) ، وهذا محال ، فإن قيام الواحد بمحلين يناقض كونه واحداً ، ولو جاز قيام هذا العرض الواحد بجزأين (٦) جاز ذلك في كل عرض ، لتساوى النسبة في معقولة كل عرض إليه .

قوله : (ثم حدث العالم يبنى على أصول (٧))
وجه كونه مبنيًا عليها : أن جهة الدلالة (٨) التي ذكرها هو أن ما لازم المتاهي لا بد أن يكون متاهياً .

وإذا كان المعتد الاستدلال بتناهي (٩) أحد المتلازمين على تناهي الآخر فلا بد من إثبات زائد على الجوهر ، إذ الشيء لا يلزم نفسه ، وإذا ثبت الزائد فلا بد من إثبات التلازم ، وإذا ثبت التلازم فلا بد من إثبات تناهي أحد المتلازمين وهو الأعراض وتناهي أفرادها هو إثبات كل واحد منها ، وتناهي جملتها هو (١٠) : إبطال حوادث لا أول لها ، إلا أنه متى ثبت حادث زائد على الجوهر يتناهي (١١) بأحاده وجملته .

(١) انظر : التمهيد ٣٧ ، الإرشاد ١٧ . (٢) أ ، ج : محاذى .

(٣) أ : ظنه ، ب : ظنه .

(٤) راجع : شرح طوابع الأنوار ٧٤-٧٥ ، شرح المقاصد ١٣٠/١-١٣١ .

(٥) نقل ذلك عن أبي هاشم الجبائي .

راجع : المحصل ١١٥ ، متن المواقف ١٠٣-١٠٤ ، شرح المقاصد ١٣٠/١-١٣١ .

وإن قصد بالتأليف معنى آخر هو عرض خاص مغاير لمعناه اللغوي المشعر بالانضمام المقتضى للتعدد - وهو عند المعتزلة السبب لصعوبة الانفكاك - فقد نسب الإيجس والتفتازاني للمعتزلة قيام تأليف واحد بجوهرين ، على معنى التأليف المذكور .

راجع : متن المواقف ١٨٢ ، شرح المقاصد ٢١٢/١ .

(٦) أ ، ب : بجزئين . (٧) أ : زيادة (في الأصل ثم حدث الجواهر) .

حذفنا الزيادة ليستقيم النص .

(٨) بداية : ل ٢١ / أ في ب .

(٩) أ : يتناهي ، بداية ل : ٢٦ / أ في ج .

(١٠) أ ، ب : هـ في .

(١١) أ : يتناهي .

وقد تمت الدلالة سواء كان الحاد عرضاً أو حالاً ، فهذا وجه كون الدلالة مبنية على هذه الأصول .

وإن شئت أن نقرر (١) هذا فنقول : نظم هذه الدلالة : أن كل ما لا يخلو (٢) عن الحوادث فهو حادث ، وجواهر العالم لا تخلو عن الحوادث .
فقولنا جواهر العالم لا تخلو عن الحوادث : يستدعي إثبات زائد ، وأنه حادث ، وأن الجوهر لا يخلو (٣) عنه ، وهذه أصول ثلاثة .

وقولنا ما لا يخلو عن الحوادث لابد أن يكون حادثاً (٤) ؛ لأنه لو كان قديماً لأفنى ذلك لحوادث (٥) لا أول لها ، وهو الأصل الرابع .

قال : (الأصل الأول : إثبات الأعراض) ١/١٩

قلت : من نفى الأحوال من المتكلمين لا يحتاج في إثبات هذه الأعراض إلى هذه التقاسيم التي يذكرها ؛ فإن الحس يشهد بتغير الجواهر ، وتعاقب الحوادث عليها ، ولا واسطة عند هؤلاء بين الوجود والعدم ، فلا بد من إثبات موجود قائم بالجواهر وهو العرض (٦) المبتغى ، وإنما الاحتياج إلى ذلك على القول بإثبات الأحوال .

ونحن (٧) الآن نذكر قسمة بين النفي والإثبات ، ثم نتكلم على تحقيقها وإتمامها مستعينين بالله وهو خير معين ، فنقول : إذا تحرك الجوهر بعد أن كان ساكناً فقد زال (٨) اختصاصه بحيزه الذي كان ساكناً فيه بتغيره (٩) إياه ، ثم طرأ (١٠) اشغاله (١١) لحيز ثان ، واشغال الحيز الأول والثاني جائز ، وأن كل جائز فلا بد له من مقتضى (١٢) ، فهو إذن لابد له من مقتضى (١٣) .

(١) أ : تقرر .

(٢) أ : تخلو .

(٣) أ : تخلو .

(٤) بداية : ل ١٩ / أفى أ .

(٥) أ ، ب : الحوادث .

(٦) بداية : ل ٢٦ / ب فى ج .

(٧) أ : نحن .

(٨) بداية : ل ٢١ / ب فى ب .

(٩) أ ، ب ، ج : بتغيره . صححناه ليستقيم النص .

(١٠) أ ، ب : طرأ .

(١١) ب : اشغاله .

(١٢) أ : مقتضى .

(١٣) أ : مقتضى .

فقد تمت هذه الدلالة ، وحصل العلم بأنه لا بد من مقتضى (١) .

فنقول : المقتضى إما أن يكون نفس الجوهر أم لا ، ونفس الجوهر لو اقتضت كونه
شاغلا لحيز معين ، لاستحال (٢) كونه مع بقاء نفسه في غيره ، فتعيين
ألا يكون المقتضى نفسه ، وذلك المقتضى الذى ليس نفس الجوهر إما أن يكون نفيا
أو إثباتا ، والنفي لا اقتضاء له ، والإثبات إما أن يكون مثلا للجوهر أو لا ، ومثل
الجوهر جوهر لا محالة ، ولا يصح أن يكون المقتضى جوهرًا لأوجه :
أحدها : وجوب [اشتراك] (٣) المتماثلين في جميع صفات النفس ،
والاقتضاء إنما يثبت للنفس .

والثاني : أنه لا اختصاص لما لم يلم به بعض الجواهر دون بعض .

والثالث : جواز كونه شاغلا للحيز مع فقدان جوهر آخر ، والعلة العقلية واجب فيهما
الانعكاس .

فبطل أن يكون المقتضى مثلا للجوهر ، وما ليس بمثل له إما (٤) أن يكون بإيثار
أولا بإيثار ، والمؤثر لا بد له من فعل ، والجوهر باق مستمر الوجود ، فلا يصح
أن يعقل في حال بقاءه ، فتعين (٥) أن يكون فعل فيه أثرا زائدا ، وهو العرض
الذى ابتغيناه .

وإن كان بغير إيثار فلا بد من قيامه به ليكون له به اختصاص ، فيقتضى الحكم
له دون (٦) غيره كما ذكرنا . (٧)

فهذا دليل (٨) على إثبات الأعراض ، والقسمه صحيحة دائرة بين النفي والإثبات .
فلم يبق على هذا الدليل اعتراض إلا من من جهة إبطال قسم من الأقسام ، وقد تحققت
أدلتها فلم (٩) يبق عليه اعتراض إلا أن يقال أنتج الدليل زائدا على الجوهر ، ولا
يتعين أن (١٠) يكون ذلك الزائد عرضا ، فقد يكون حالا زائدا .

(١) أ : مقتضى .

(٢) أ ، ب ، ج : لا شتمال ، صححناه من د .

(٣) أ : بدون (اشتراك) ، ب : مكانها فراغ ، زدناه من ج ، د : ليستقيم النص .

(٤) بداية : ٢٢ / أ في ج .

(٥) بداية : ل ١٩ / ب في أ .

(٦) ب : كونه .

(٧) راجع الصفحة نفسها .

(٨) ج : دليله .

(٩) بداية : ل ٢٢ / أ في ب .

(١٠) أ ، ب ، ج : بأن ، صححناه من د .

وقد جرينا في هذه الطريقة على القول بإثبات الأحوال ، فيقع هذا السؤال لا محالة .

فأما أنا فلا أحتاج ^(١) إلى الجواب عنه ؛ لأنى قد أشرت إليكم أن هذه الدلالة لا تتوقف ^(٢) إلا على إثبات طارىء ^(٣) على الجوهر ^(٤) ، فإذا تجددت عليه الأحوال وتناهت أفراد آ وجملة لزم من ذلك تناهى وجود الجواهر إلى أول ، وهو معنى حدوثها ، فهذا القدر كاف .

وأما على طريقة صاحب الكتاب من التزامه أن لا بد [من] ^(٥) تحقيق ثبوت الأعراض . فلا تكفيه هذه الدلالة ؛ لورود هذا السؤال ، فلا بد له أن يثبت أن الحال لا تعقل ^(٦) على خيالها ، وإذا لم تعقل ^(٧) على خيالها فلا بد أن تعقل ^(٨) مع موجود آخر ، وقد تقرر أن يكون ذلك الموجود هو الجوهر ^(٩) ، فتعين ^(١٠) أن يكون موجوداً زائداً قائماً به ، وهو العرض ، فتتام هذه الطريقة لا محالة أن يبين أن الحال لا تعقل ^(١١) على خيالها .

وبيانه : أن الفعل لا بد أن يصح كونه مراداً ليصح وقوعه من الفاعل ، والمراد لا بد أن يتميز عنه الفاعل ليصح قصد إليه ، والحال إنما تتميز باعتبار معناها الموجب لها ؛ إذ لو قدر تميزها باعتبار معقوليتها ^(١٢) لثبتت لها حالة بها تختص عن غيرها ، وفي ذلك إثبات الحال للحال ، فلا بد أن تتميز ^(١٣) باعتبار معناها ، فنفى معناها الذى به تميزها يلزم منه نفي صحة القصد إليها ، وذلك يحيل ^(١٤)

(١) أ ب : احتياج .

(٢) أ : يتوقف .

(٣) أ ب : طار .

(٤) راجع ص ٦٨ .

(٥) أ ب : بدون (من) زدناه من جليستقيم النص .

(٦) ب هـ ج : تفعل .

(٧) ب هـ ج : تفعل .

(٨) ب هـ ج : تفعل .

(٩) راجع مله .

(١٠) بداية : ل ٢٢ / ب فى ج .

(١١) ب هـ ج : تفعل .

(١٢) أ ب هـ ج : مفعوليتها . صححناه من د .

(١٣) أ ب : يتميز .

(١٤) أ : تحيل هـ ب : تحيل .

جعلها ، فتعين أنها لا تعقل (١) على حيالها ، فتعقل (٢) مع (٣) موجب
آخر موجب لها ، وهو العرض الذى ابتغيناه .

إذ بيانه : أنه لا يوجد إلا بقيامه بالجواهر الذى أوجب له الحال المذكورة (٤)
والأصل الثانى فى : إثبات حدوث (٥) الأعراض :
قال صاحب الكتاب : (وهو مبنى (٦) على أربعة أصول :
منها : إبطال قيامها بنفسها .

وابتال انتقالها .

وابتال كمونها (٧) وظهورها .

١/٢٠

وإثبات استحالة عدم القديم

فنقول وجه توقف حدوث الأعراض على هذه الأصول : أن جهة (٨) الاستدلال
ههنا على حدوث (٩) بالطور (١٠) والعدم لما سبق وجوده قبل الطارى .
فتحقيق الطور يستدعى ثلاثة (١١) أمور ويلزم (١٢) الحدوث ، والعدم (١٣)
يستدعى تلك الأمور الثلاثة ويتحقق عدم (١٤) ، وليس عدم هو الحدوث ،
فلا بد من بيان استحالة عدم (١٥) القديم .

(١) ب ، ج : تفعل

(٢) ب ، ج : فتفعل

(٣) بداية : ل ٢٠ / أ فى أ

(٤) راجع إثبات الأعراض فى : التمهيد ٣٨-٤١ ، الإنصاف ١٢ ، شرح الأصول الخمسة

٩٢-٩٣ ، أصول الدين ٣٦-٣٨ ، الشامل ١٦٦-١٨٩ ط إسكندرية ، الإرشاد ١٨-١٩ ،

متن المواقف ٩٩ .

(٥) بداية : ل ٢٢ / ب فى ب

(٦) ج : يبنى

(٧) أ ، ب : كونه

(٨) أ : جهات

(٩) أ : زيادة (على) جذفنا الزيادة ليستقيم النص .

(١٠) أ : الطور

(١١) أ ، ب ، ج : ثلاث

(١٢) أ ، ب : يلزم ، ج : تلزم ، صححناه من د .

(١٣) أ ، ب ، ج : والقدم صححناه من د ، د : زيادة (مبتداً) .

(١٤) ب ، ج : القديم

(١٥) بداية : ل ٢٨ / أ فى ج .

بيان هذا الكلام : أنا نقول في تحقيق الطرء أنه لو لم يكن طارئاً لكان موجوداً قبل هذه الحالة ، ولو كان موجوداً قبلها لم يخل إما أن يكون موجوداً في محل أم لا ، وإن كان في محل فهو إما هذا المشاهد فيه طريائها عليه أو غيره ، فـإـن كان هذا فقد كان كامناً ، وإن كان غيره فلا يصل إليه إلا بالانتقال ، وإن كان في غير محل فهو قد قام بنفسه .

وكذلك نقول في عدم هذا المرض ؛ لأنه لو لم يكن قد عدم لكان باقياً ، وهو إما أن يبقى في محل أم لا ، فإن كان في محل فهو في هذا المحل أو غيره ، وإن كان في هذا فهو كامناً ، وإن كان في غيره فلا يصل إليه إلا بالانتقال من هذا ، فيتحقق أنه عدم .

ويقال : لم قلت أنه إذا عدم يكون حادثاً .

قلنا : لأن القديم لا يجوز عدمه ، وإذا لم يكن قديماً يلزم منه أن يكون حادثاً . فيتحقق (١) بهذه القسمة العقلية توقف الدلالة بالطرء والعدم على إبطال هذه الأقسام ، وهي أربعة ، فتوقفت (٢) الدلالة على أربعة أمور لا محالة .

القول في إبطال الكمون (٣) والظهور :

وقد نقل عن طائفة القول (٤) بكمون الأعراض وظهورها (٥) ، ولا بد من الإفصاح عن حقيقة الكمون والظهور (٦)

اعلم أن الكمون مطلق في الأجسام على الاستتار ، وهذا غير معقول فـسـى المرض وإنما معنى الكمون المدعى في الأعراض : أنها توجد غير مقتضية حكمها ، ومعنى ظهورها : اقتضاؤها حكمها .

وكان (٧) الخصم يرى أن (٨) أحكام الأعراض هي التي تتضاد ، ولا تضاد (٩) في أنفس المعاني الموجبة للأحكام .

(١) أ : فتحقيق ، ج : فتحقق .

(٢) أ : فتوقفت .

(٣) بداية : ل ٢٣ / أ في ب .

(٤) أ : الكون ، ب : الكمون .

(٥) نسبة البغدادى الى طائفة من الدهرية . راجع : أصول الدين ٥٥ .

(٦) بداية : ل ٢٠ / ب في أ .

(٧) أ : وكان .

(٨) بداية : ل ٢٨ / ب في ج .

(٩) أ ، ب ، ج : ولا تتضاد .

ونحن نقول : إنما تضاد الأحكام لتضاد معانيها الموجبة لها ؛ إذ لو تنافست لأنفسها للزم اختصاص الحكم المضاد عن الحكم غير المضاد بأمر (١) باعتباره ثبت التنافى ، وفي ذلك إثبات الحال للحال وهو محال .

فمن هذا قرر صاحب الكتاب الاستدلال على إبطال الكمون والظهور بثلاثة أدلة :

الأول : أنه يلزم من [اجتماعهما] (٢) اجتماع الضدين ، فإن الحركة والسكون ضدان لا محالة .

الثاني : أن المعنى يقتضى حكمه لنفسه ، فلو وجد غير مقتضى حكمه لتخلف عنه وصف نفسه لا محالة ، وذلك باطل .

الثالث : أنه (٣) يكون كمونها جائزا وظهورها جائزا ، فيستدعى كل واحد منهما موجبا ضرورة جوازه ، ثم ذلك الموجب لابد أن يكون كامنا أو ظاهرا ، فيلزم موجب لكمونه (٤) وظهوره ، ويتسلسل (٥) .

وهذا عندى يلزم في الظهور ، ولا يلزم في الكمون ؛ ضرورة أن عدم اقتضائها حكما أمر سلبى ، والسلبى لا يعمل .

هذا تمام تقرير ما ذكره في هذا الركن من أركان دلالة حدوث الأعراض (٦) ، ونذكر بقية الأركان .

(١) : يأمر .

(٢) : أ ، ب : بدون (اجتماعهما) زدناه من ج ليستقيم النص .

(٣) : ب : لا .

(٤) : أ : لكونه .

(٥) : راجع الأدلة الثلاثة في الإرشاد ٢٠-٢١ .

(٦) : راجع القول بالكمون والظهور في : شرح الأصول الخمسة

١٠٤ ، أصول الديسن ٥٥ ، الأصول والفرع ٣١١/٢ ، الإرشاد

٢٠-٢١ ، الملل والنحل ٥٦/١ .

القول في استحالة عدم القديم :

جربنا في ذلك على ترتيب صاحب الكتاب ، وإلا فكان الترتيب (١) يقتضى أن يذكر تمام الأركان التى سواء حتى يثبت عدم الشئ ، فيستدل بعدمه على حدوثه ، ضرورة أن القديم لا يعدم .

وقد استدل بعض الأصحاب (٢) على استحالة عدم القديم بأنه : لو صح عدمه لصحت إعادته ، وإعادة عين القديم يلزم منها (٣) أن تكون (٤) الذات القديمة حادثة ، وذلك لإثبات النقيضين على موضوع واحد .

وهذا لا يقوى ، فإن كونه قديما عبارة عن كونه موجودا من (٥) غير سابقة عدم ، وهذه الذات فى الأزل غير مسبقة ، وفى النشأة الثانية مسبقة ، وصار فى المثال كما ذكرنا فى الباقي (٦) فإنه كان قبل أن يعدم باقيا ، فإذا عدم وأعيد لم يكن فى أول زمن الإعادة باقيا .

والمعتد لنا فى المسألة مسلطان :

أحدهما : ما ذكره صاحب الكتاب ، وقد أورد قسمة دائرة بين ثوابت ، فإنه لم يذكر فيها من الأقسام سوى الضد والشرط والفاعل .

وهذه هى المذاهب المقولة فى عدم الجواهر والأعراض ، فمن قائل يقول بعدم بضد ، ومنهم من يقول بعدم لفقدان شرط ، ومنهم من يقول بعدم بالفاعل ، فأخر تلك المذاهب وذكرها أقساما (٧) .

وقد شرطنا على أنفسنا تحرير أدلته ، فنصرد (٨) هذه الطريقة بقسمة حاصرة دائرة بين النفي والإثبات :

فنقول : لو عدم القديم لم يخل (٩) إما أن يكون عدمه واجبا أولا ، والقول بالوجوب محال ، لأنه إما أن يكون واجبا مطلقا ، أو واجبا فى زمن .
فالقول بالوجوب المطلق محال ، لما فيه من امتناع البقاء ، والقديم لا بد أن يحصل فيه حقيقة البقاء .

(١) بداية : ل ٢٣ / ب فى ب .

(٢) بداية : ل ٢٩ / أ فى ج .

(٣) أ ، ب : منه . (٤) أ ، ب : يكون .

(٥) بداية : ل ٢١ / أ فى أ .

(٦) راجع ص ٧٢ (٧) راجع الإرشاد ٢١-٢٢ .

(٨) أ : فتصرد . نصرد : تنهى : راجع : لسان العرب . مادة

صرد ٢٤٨ / ٣ .

(٩) أ : يخلو .

ومحال أن يكون واجبا في زمن ؛ لتساوي معقولة ذاته (١) بالنظر إلى
الأزمنة .

وإذا لم يكن واجبا فهو جائز ، وكل (٢) جائز لابد له من مقتضى (٣) ،
والمقتضى إما نفسه أولا .

ومحال أن يكون المقتضى نفسه ؛ لما فيه من التهاافت في اجتماع نفسه مع عدمه .
ومحال أن يكون زائدا ؛ لأن الزائد إما نفي أو إثبات ، والنفي لا اقتضاء له ولا اختصاص ،
والإثبات إما أن يقتضى بإيثار (٤) واختيار أولا يقتضى بإيثار واختيار ، والمقتضى
بالاختيار لابد له من فعل ، والعدم نفي محض ، فامتنع أن يكون فعلا ، وكذلك
القول في المقتضى لإيثار (٥) واختيار ، ويبطل المقتضى لا بالاختيار ؛ فإنه إما
أن يضاده أولا يضاده ، والضد لا يعدم ، وما (٦) ليس بضع فلا يقتضى العدم ،
ولابد أن يقوم بما يوجب الحكم ، فيختص اقتضاه بالحكم الذي اقتضاه ، وذلك
لا يكون إلا في زمن وجوده ، لا في زمن عدمه ، فيلزم أن يجمع وجوده وجوده ، وإذا لم
يقتض (٧) ذلك في زمن فلا يقتضيه فيما بعده ، وإن اقتضاه في زمن فيلزمه ، مع أن قيامه
مشروط بوجوده ، فيلزم أن يجمع وجوده عدمه ، وهو محال .

واعلم أنا قصدنا ذكر الضد ، ونحن في تحريرنا مستفنون عنه ، وذكرنا الشرط
في قولنا إن المقتضى لا يصح أن يكون نفيا ، فاندرج فيه نفي الشرط ، ونفي الشرط
يدل على نفي المشروط ولا يقتضيه ، والنظر فيما يقتضى (٨) لا فيما يدل ، فتأمل
ذلك ترشد .

الطريقة الثانية المعتمدة (٩) : أن نقول (١٠) وجود القديم إما أن يكون واجبا
أو جائزا .

فإن كان واجبا استحال عدمه ؛ إذ الواجب ما لا يقبل العدم .
وإن كان جائزا فلا بد له من مقتضى (١١) .

(١) بداية : ل ٢٩ / ب في ج . (٢) بداية : ل ٢٤ / أ في ب .

(٣) أ : مقتضى .

(٤) أ : بإثبات .

(٥) أ : لا إيثار .

(٦) بداية : ل ٢١ / ب في ج .

(٧) أ : يقتضى .

(٨) أ : يقتضيه .

(٩) بداية : ل ٣٠ / أ في ج .

(١٠) أ ، ب : تقول .

(١١) أ : مقتضى .

والمقتضى لوجوده إما أن يقتضيه بإظهار (١) واختياراً لا .

والمؤثر المختار لا يقع إلا حادثاً ، وقد فرضته قديماً ، فهو خلف .

وما ليس بمؤثر فإما أن يجوز أن يمنعه مانع أم لا .

فإن كان (٢) ما يجوز أن يمنعه مانع ، فلا يسوغ أن يكون مانعه قديماً ، إذ يلزم

منه امتناع وجود القديم ، لامتناع اقتضاء المقتضى له .

وإن كان المانع حادثاً فقد تحقق وجود القديم ، وتأثير المانع في منع الاقتضاء ،

وبعد الوجود فهو مستغن عن الاقتضاء .

على أنا نقول : المانع إما أن يبطل قوة الاقتضاء أم لا ؟

وان أبطل قوة الاقتضاء فهي في المقتضى قديمة أو حادثة ؟

ومحال أن تكون حادثة ، لامتناع وجود القديم . وإن كانت قديمة فهي واجبة

فيمتنع عدمها ، أو جائزة فيحتاج إلى المقتضى . والكلام فيها كاللزام في المقتضى

القديم الأول ، فإن كان مقتضيتها لا يمنعه (٣) مانع (٤) ، فلا يتصور عدم وصف

الاقتضاء ، فإن منع مقتضيتها (٥) مانع ، فهل لذلك صفة اقتضائية (٦) أم لا ؟

ويتسلسل (٧) الأمر ، وإن لم يبطل المانع صفة الاقتضاء فمعقولية المقتضى قبل وجود

المانع كمعقوليته بعد وجوده ، وإذا كان المقتضى على حياله بعد وجود المانع ،

فهل أثر (٨) المانع في نفي قبول المقتضى المعقول واستعداده ، أو لم يؤثر في

نفي الاستعداد والقبول ؟

فإن أثر في نفي ذلك فنقول : القبول له قديم أو حادث ؟

ويرجع الكلام فيه كاللزام في القديم الأول . فبطل بذلك أن يكون

طبيعية (٩) .

(١) أ : بإظهار .

(٢) بداية : ل ٢٤ / ب في ب .

(٣) أ ، ب ، ج : يمنعها . صححناه من د .

(٤) بداية : ل ٢٢ / أ في أ .

(٥) أ ، ب ، ج : مقتضاها . صححناه من د .

(٦) أ : اقتضائه ، ج : اقتضائيه .

(٧) التسلسل : ترتيب أمور غير متناهية . راجع : شرح الكبرى ١١٨ .

(٨) بداية : ل ٣٠ / ب في ج .

(٩) الطبيعة هي : القوة السارسة في الأجسام . راجع : المبين رقم ٩٩ ،

التعريفات ١٢٢ ، شرح الكبرى ١٤١ .

وإن كان المقتضى ما لا يجوز أن يمنع منه مانع وهو العلة (١) ، فالعلة إما واجبة أو جائزة .

فإن كانت واجبة امتنع عدمها ، ويلزم منه امتناع عدم المعلول .

وإن كانت جائزة افتقرت إلى علة ، ويتسلسل ، فيثبت بذلك امتناع عدم القديم ، وقد قيل إن العقلاء اتفقوا على ذلك لعدم الشبهة فيه (٢)

القول في منع انتقالها :

وقد استدل صاحب الكتاب على ذلك بطريقتين :

أحدهما : أن الحركة هي الانتقال ، فتقتضى مهما وجدت انتقال جوهر بها ، فلو انتقلت هي لم ينتقل بها جوهر في حال انتقالها ، وذلك يبطل جنسها ويبطل (٣) حقيقتها ، وذلك محال .

وتقرير هذه الطريقة أنها في حال انتقالها لا بد أن تغريغ (٤) جوهرها وتشغل آخره ، وتغريغ ما اشغلت (٥) تغريغ حيزه ينبنى (٦) على تغريغها جوهرها قبيل حلولها فيه ، فهذا ظهر أنه يلزم منه حالة لا يكون فيها انتقالها .

وفي هذه الطريقة قلق ، إذ لقائل أن يقول التغريغ زمنه زمن الإشغال (٧) ، وزمن إشغالها (٨) هو زمن تغريغ الجوهر حيزه ، وتوقف أحد التغريغين (٩) على الآخر لا يوجب أن يتقدم (١٠) أحدهما على الآخر تقدماً زمانياً .

(١) العلة : ما يتوقف عليه وجود الشيء ، ويكون خارجاً مؤثراً فيه . راجع : المبين رقم

٩٦ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١١٨ ، شرح المقاصد ١/ ١١٢ ، التعريفات ١٣٤ - ١٣٥ ، شرح

الكبرى ١٤١ ، والفرق بين العلة والطبيعة : أن العلة تقتضى معلولها وتلازمه ،

ولا يمكن انفكاكه عنها أصلاً ، والطبيعة تقتضى مطبوعها عند توافر الشروط وانعدام

الموانع ، وقد يتخلف المطبوع لتخلف شرط أو وجود مانع . راجع : شرح الكبرى ١٤١ ،

شرح المقدمات في العقائد ٢/ ١٠٨ ، شرح الخريدة البهية لسيدى أحمد الدردير

٤٠ - ٤١ بحاشية الصاوى / ط مصطفى الحلبي .

(٢) بداية ل ٢٥ / أ في ب . راجع القول في استحالة عدم القديم في : التمهيد ٤٩ - ٥٠ ،

شرح الأصول الخمسة ١٠٧ - ١٠٨ ، أصول الدين ٨١ ، الشامل ١٩٤ - ١٩٧ ، الإرشاد

٢١ - ٢٢ ، المحصل ٧٠ ، المسايرة في علم الكلام ١١ - ١٢ ، شرح الكبرى ١١٩ - ١٢١ .

(٣) ب : وقيل ، ج : ويحيل .

(٤) أ : تغريغ .

(٥) أ ، ب : اشتغلت .

(٦) أ : ينبنى . تحريف .

(٧) أ : الاشتغال .

(٨) أ : اشتغالها .

(٩) ب : التعريفين .

(١٠) بداية : ل ٣١ / أ في ج .

الطريقة الثانية : أنها لو عقل فيها أنها منتقلة لاستدعت انتقالا ضرورة جواز انتقالها ، وكذا (١) الإشغال أيضا ينتقل بانتقال ويلزم عليه محالان :
أحدهما : قيام المعنى بالمعنى .
والثاني : التسلسل (٢) .

قال : (فقد ثبت بما ذكرناه حدوث الأعراض والأصول (٣) المرتبطة به (٤)) ٢٢/ب
قلت : ما مر من الأصول استحالة قيامها بنفسها ، ولم يستدل عليه ، وقد ذكر أنه أثبت
الأصول المرتبطة بحدوث الأعراض ، وهو من جملتها .
وسر هذا القول : أن هذا الأصل — وهو استحالة قيامها بنفسها — يصح أن يستدل
عليه بالطريقة الأولى التي ذكرناها في منع الانتقال (٥) ، وهي جائزة في ذلك من
غير تعقيب ولا اعتراض ؛ وذلك أنها لو قامت بنفسها لما اختلفت بحل ويلزم منه
إلا توجب حكما لجوهر فتوجد الحركة (٦) ولا ينتقل (٧) بها جوهر ، وهو
محال (٨) .
ويبقى (٩) في تقرير هذه الدلالة أصل يحتاج إليه ويفتقر غيرها إليه وهو :
امتناع قيام العرض بالعرض .
وإنما ترك الاستدلال عليه ؛ لأنه قرر الطريق يلزم التسلسل (١٠) ، فيستدل عليه ؛
فإنه كثير التداول في أصول الكلام ليعم النفع به .

(١) بداية : ل ٢٢/ب في أ .

(٢) راجع الطريقتين في : الإرشاد ٢٢ .

راجع القول في منع انتقال الأعراض في : المصدر السابق ٢٢-٢٧ ، المحصل ١١٢-
١١٣ ، شرح الطوالع ٧٢-٧٣ ، متن المواقف ١٠٠ ، شرح المقاصد ١٣١/١-١٣٢ ،
نشر الطوالع ١٠٥ .

(٣) أ ، ب ، ج : زيادة (الغير) حذفنا الزيادة اعتمادا على د . ليستقيم النص .

(٤) أ ، ب ، ج : بها . صححناه من د .

(٥) راجع ص ٧٧ .

(٦) بداية : ل ٢٥/ب في ب .

(٧) أ ، ب ، ج : ولا شغل . صححناه من د .

(٨) راجع : مبحث استحالة قيام الأعراض بنفسها في : الشامل ٢٠٣-٢٠٤ ط الإسكندرية ،

شرح المقاصد ١٣٠/١-١٣١ .

(٩) ب ، ج : ويتيقنى .

(١٠) أ ، ب : الشسسى .

فنقول وبالله التوفيق :

- لو قام المعنى بالمعنى لم يخل (١) إما أن يقسم بمثله أو بخلافه .
وقيامه بمثله يوجب (٢) له حكما مثل [ما] (٣) يوجب بمحله ، فيكون العلم عالم (٤) ، والقدرة قادرة ، والحياة حية ، والبياض أبيض ، وذلك محال ؛
ولأن المثليين متساويان (٥) في الحقيقة ، فليس أحدهما بأن يكون (٦) محلا (٧)
والآخر حالا بأولى من العكس .
وإن كان يخل في خلافه فهو إما ضد أم لا ، والضدان متافيان لأنفسهما ،
فقيام أحدهما بالآخر يوجب له عكس حكمه ، فيكون العلم جا هلا ، والقدرة عاجزة ،
والإرادة كارهة ، وهذا محال .
وإن قام بخلاف ليس بضد ، ونسبة (٨) المختلفات غير المتضادات (٩) نسبة (١٠)
واحدة ، فلا اختصاص لبعضها دون بعض ، ويلزم عموم الجواز في كل مخالف ، فيقسم
السواد بالحركة (١١) ، والعلم بالبياض ، وغير ذلك مما يعلم بطلانه .
ومن أصحابنا من حقق أن شرط كون الشيء محلا استغناؤه عن المحلل ،
ولا يلتفت إلى كون الاستغناء سلبا ؛ إذ الشرط يصح أن يكون أمرا سلبيا .
ومن أصحابنا من بنى الأمر في ذلك على أن القابل (١٢) للشيء لا يخلو عنه
أو عن ضده . فلو قبل (١٣) المرض أن يكون محلا للأعراض لم يخل (١٤) عنها
أو عن ضدها ، وذلك محال .

-
- (١) أ : يخلو .
(٢) أ : موجب .
(٣) أ : بدون (ما) زدناه من ب ، ج . ليستقيم النص .
(٤) بداية : ل ٣١ / ب في ج .
(٥) أ : متساويين .
(٦) أ : زيادة (محلا) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .
(٧) ب : كرر (محلا) .
(٨) أ ، ب ، ج : ونسبته .
(٩) أ : المتضادات .
(١٠) ج : نسبته .
(١١) بداية : ل ٢٣ / أ في أ .
(١٢) أ : القائل .
(١٣) أ ، ب : قيل .
(١٤) أ : يخلوا .

واعتمد شيخنا أبو الحسن - على ما نقل عنه - على (١) طريقته فقال : إن فرض
المحل من جملة الأعراض (٢) .

فلا بد أن يفتقر المحل إلى محل ، ثم ذلك المحل إلى محل ، فإما (٣) أن
يتسلسل فلا ينحصر (٤) ، أو ينتهي الكلام إلى عرض في جوهر ، وعند ذلك لا يبقى
إلا المناقشة في (٥) العبارة ؛ فإن معنى كون العرض حالا في الجوهر أنسه
بحيث هو ، ونسبة العرضين إلى حيث الجوهر نسبة واحدة .
وعلى الجملة فما من معنى تنسبه إلى معنى آخر على أنه يوجب له حكما إلا والمقل
يأباه ، والأمر في هذه المسألة ظاهر ، فلا حاجة إلى التطويل فيه (٦) .
الأصل الثالث : استحالة تعري (٧) الجواهر عن الأعراض .
مذهب أهل الحق أن الجواهر لا تخلو عن جنس من الأعراض (٨) .
قلت : تضمن كلامه في هذا الأصل ثلاثة أمور .

الأول : في نقل مذهب (٩) الأصحاب ومذاهب (١٠) المخالفين .

الثاني : الغرض (١١) في أعراض لا يخلو الجسم منها ضرورة .

الثالث : الرد على المعتزلة المخالفين بنكتتين ، كما ذكر (١٢)

(١) بداية : ل ٢٦ / أ في ب .

(٢) راجع : شامل ١٧٤ - ١٧٥ ط إسكندرية .

(٣) أ : فلا .

(٤) أ ، ب : تنحصر .

(٥) بداية : ل ٣٢ / أ في ج .

(٦) راجع : مبحث استحالة قيام المرض بالمرض في : شامل ١٩٧ - ٢٠٣ / ط إسكندرية ،

المحصل ١١٣ ، شرح الطوالع ٧٣ ، متن المواقف ١٠٠ - ١٠١ ، شرح المقاصد

١ / ١٣٢ ، نشر الطوالع ١٠٥ - ١٠٦ .

راجع مبحث إثبات حدوث الأعراض في : التمهيد ٤١ ، الإنصاف ١٧ ، شرح الأصول

الخسة ٩٣ - ٩٤ ، ١٠٤ - ١٠٧ ، أصول الدين ٥٥ - ٥٦ ، شامل ١٨٩ - ١٩٢

ط إسكندرية ، لمع الأدلة ٧٩ ، الإرشاد ١٩ وما بعدها .

(٧) أ : القـرى .

(٨) راجع : أصول الدين ٥٦ ، شامل ٢٠٤ ط إسكندرية ، الإرشاد ٢٣ ، متن المواقف

٢٥٢ ، شرح المقاصد ١ / ٢٣٥ .

(٩) أ ، ب ، ج ، د : مذاهب .

(١٠) أ ، ب ، ج ، د : مذهب .

(١١) أ ، ب ، ج : العرض . صححناه من د .

(١٢) راجع النكتتين من ٨٧ - ٨٨ من هذا الفصل ، راجع : الإرشاد ٢٤ - ٢٥ .

أما الأمر الأول : فمذهب أهل الحق أن الجواهر لا تخلو (١) عن واحد من كل جنس من أجناس الأعراض .
 فإن كان العرض مباله (٢) ضد فلا يخلو عنه أو عن ضده ، وإن لم يكن له ضد فلا يخلو (٣) عنه أو مثله ، وعبر عنه بأنه لا يخلو عن واحد من جنسه (٤) .
 ونقل عن بعض الملاحدة (٥) أنه يجوز خلو الجواهر عن جميع الأعراض (٦) .
 وكذلك نقل عن الصالحية (٧) وهم منسوبون إلى صالح (٨) - فئة (٩) من أوائل المعتزلة -

(١) أ : تخلوا . (٢) أ : العرض محال . (٣) أ : يخلوا .

(٤) راجع : المصدر السابق ٢٣ ، الشامل ٢٠٤ ط إسكندرية .

(٥) يقصد الجويني بالملحدة : الدهرية وقد صرح بذلك في الشامل . راجع : الشامل ٩٨ .

الدهرية : طائفة من القدماء جحدوا الصانع المدبر العالم ، وزعموا أن العالم لم يزل موجودا كذلك بنفسه وبلا صانع ، ولم يزل الحيوان من النطفة والنطفة من الحيوان ، كذلك كان وكذلك يكون أبدا .

انظر التعريف بهم في : الفرق بين الفرق ٣٥٤ ، التبصير في الدين ٨٩ ، المنقذ من الضلال للإمام الغزالي ١٠٥-١٠٩ مع بحوث في التصوف للدكتور عبد الحليم محسن / ط دار الكتب الحديثة / القاهرة ، كتاب الرد على الدهريين لجمال الدين الأفغاني / ترجمة الإمام محمد عبده / ط المحمودية التجارية ١٩٣٥ م .

(٦) راجع : الإرشاد ٢٣ ، الشامل ٢٠٥ ط إسكندرية ، متن المواقف ٢٥٢ ، شرح المقاصد

٢٣٥/١ .

(٧) راجع : مقالات الإسلاميين ٨/٢ ، أصول الدين ٥٧ ، الإرشاد ٢٣ ، الشامل ٢٠٥ ط إسكندرية ،

متن المواقف ٢٥٢ ، شرح المقاصد ٢٣٥/١ .

(٨) أبو الحسين محمد بن مسلم المعروف بالصالح ، زعيم الصالحية ، من رجال الطبقة السابعة

من قدماء المعتزلة ، له مناظرات مع الخياط ، من أقواله هو وأتباعه : جواز قيام العلم والقدرة والإرادة بالهيت ، وجواز خلو الجواهر عن الأعراض ، وقول القائل إن الله ثالث ثلاثة ليس بكفر لكنه لا يظهر إلا من كافر ، وزعموا أن الصلاة ليست عبادة وأنه لا عبادة إلا الإيمان ، وأن الأجسام لا ترى ولا يرى إلا اللون وهو العرض .

انظر التعريف بصالح والصالحية في : مقالات الإسلاميين ١/١٩٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٨ ، ٤/٢ ،

٤٧٤ ، ٩٥ ، ١٠٨ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، فرق وطبقات المعتزلة ٧٨/١ ، متن المواقف

٤١٧ ، ٣٨٢ .

(٩) ب : فيه هـ د : قيسة .

ونقل عن بعض المعتزلة أنه يجوز الخلو عن الألوان دون الأكوان (١) ، هذا ما نسب إلى (٢) البصريين من المعتزلة (٣) .
ونقل عن الكعبي (٤) وشيعته جواز الخلو عن الأكوان (٥) .
ونقل عن الملاحدة (٦) أن الجوهر في اصطلاحهم يسمى الهيولى (٧) .

(١) أ : الألوآن .

(٢) بداية : ل ٢٣ / ب في أ .

(٣) كما نسب إلى أبي هاشم الجبائي . راجع : أصول الدين ٥٦-٥٧ ، الإرشاد ٢٢ ، الشامل ٢٠٥ ، ط إسكندرية ، متن المواقف ٢٥٢ ، شرح المقاصد ٢٣٦ / ١ .

من أشهر رجالهم : واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد ، والصلاف والنظام ومعمربن عبيد

وهشام الفوطي وعباد بن سليمان والجاحظ والشحام والجبائيان وعبد الجبار .

(٤) أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي . ٢٧٣-٣١٩ هـ شيخ

الكعبية ، أخذ الاعتزال عن أبي الحسين الخياط ويحيى بن بشر الإرجاني ، من

تصانيفه : عيون المسائل ، التهذيب في الجدل ، تفسير القرآن ، أوائل الأدلة

في أصول الدين ، من أقواله : تأويل وصفه تعالى بالسميع والبصير بالعلم .

انظر ترجمته في : الفهرست ٢١٩ ، فرق وطبقات المعتزلة ٩٣ / ١-٩٦ ، الفرق بين

الفرق ١٨١-١٨٢ ، التمهيد في الدين ٥١-٥٢ ، الملل والنحل ٧٦ / ١-٧٨ ، وفيات

الأعيان ٢٤٨ / ٢-٢٤٩ ، المعبر في خبر من غير ١٧٦ / ٢ ، لسان الميزان ٢٥٥ / ٣-٢٥٦

٢٥٦ ، شذرات الذهب ٢٨١ / ٢ ، تاريخ الأدب العربي ٣٣ / ٤ ، الأعلام ٦٥ / ٤ ، معجم

المؤلفين ٣١ / ٦ .

(٥) راجع ما نسب إلى الكعبي والبغداديين في : أصول الدين ٥٦ ، الشامل ٢٠٥ ط

إسكندرية ، الإرشاد ٢٤ ، متن المواقف ٢٥٢ ، شرح المقاصد ٢٣٦ / ١ .

راجع : المذاهب في تعري الجواهر عن الأعراض في : مقالات الإسلاميين ٨ / ٢ ،

أصول الدين ٥٦-٥٩ ، الإرشاد ٢٢-٢٤ ، الشامل ٢٠٤-٢١٥ ط إسكندرية

، لمع الأدلة ٧٩ ، متن المواقف ٢٥٢-٢٥٣ ، شرح المقاصد ٢٣٥ / ١-٢٣٦ .

(٦) سبق التعريف بهم راجع ص ٨١ .

(٧) الهيولى : شئ محتاج إلى الصورة ليصير بها موجودا بالفعل ، ولا يجوز أن يكون

أحدهما سبب وجود الآخر .

راجع : الفارابي في حدوده ورسومه ٦٣٣ نقلا عن عيون المسائل للفارابي ٦٠ ، مبادئ

آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي ٤٧ .

والمسألة (١) والأعراض تسمى الصور (٢) .
 وهذا عندى (٣) وهم فى النقل عن الملاحظة ، فإن الجوهر الفرد هم نافوه ، وإذا
 أطلقوا اسم الجوهر فلا يريدون به التحيز الذى لا ينقسم وإنما (٤) يرون أنه
 موجود لا فى موضوع (٥) .
 وإنما تفهم كلامهم إذا فهمت اصطلاحاتهم فى الموضوع ، فإن لم تفهم (٦) المـسـرـاد
 باللفظ لم تفهم (٧) نفيه ولا إثباته .
 والموضوع عندهم هو المتقوم بنفسه الذى لا يتقوم بما حل فيه .
 والهيولى جوهر ؛ لأنها موجودة لا فى موضوع ؛ لأن الصورة إذا حلت فيها
 تغير بها جواب الماهية ، وحكم الموضوع ألا يتغير جواب الماهية فيه بما حل فيه .
 والصورة عندهم جوهر ؛ لأنها وإن كانت فى محل إلا أن ذلك المحل ليس موضوعا ؛ لما
 ذكرناه من تغير جواب الماهية بحلول الصورة فيه .
 فصار اسم الجوهر فى اصطلاحهم يطلق (٨) على ما هو فى محل ، إلا أن الحال
 فى محل لا يكون ذلك المحل موضوعا . (٩)
 وقد اختلفت الفلاسفة فى جواز خلو الهيولى عن صورة التحيز :
 فذهب الأكثرون الى امتناع الخلو ، وهذا الفريق لا يجوز خلو الجواهر عن الأعراض (١٠)

-
- (١) بداية : ل ٣٢ / ب فى ج .
 (٢) راجع الإرشاد ٣٢ . الصورة هى التى بها يصير الجوهر المتجسم جوهرًا بالفعل ،
 وهى أنقص المبادئ وجودا ؛ لأنها مفتقرة فى وجودها وقوامها الى شىء
 آخر .
 راجع : الفارابى فى حدوده ورسومه ٣٢٤ نقلا عن كتب الفارابى : السياسة المدنية
 ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، فلسفة أرسطو طاليس ٩٢ .
 (٣) بداية : ل ٢٦ / ب فى ب .
 (٤) ١ : فإنمـا .
 (٥) راجع : الشفاء ١ / ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، متن المواقف ١٨٢ .
 (٦) ب : تفهم .
 (٧) ب : يفهم .
 (٨) ١ ، ب : ينطـلق .
 (٩) راجع : الشفاء ١ / ٥٩ ، شرح المقاصد ١ / ١٢٨ .
 (١٠) سبق دراسة اختلاف الفلاسفة فى جواز خلو الهيولى
 عن صورة التحيز . راجع ص ٨٩ من الدراسة .

وذهبت طائفة الى أن الهيولى تخلو عن الصورة ، وهو لا يجوزون خلو الجواهر عن الأعراض ، ويريدون بالجواهر الهيولى ، وقد ذكرنا مأخذ تسميتهم لها جوهرا ، وأنه بالمعنى المغاير لما نريد (١)

وقد احتج عليهم الفريق الأول بأن (٢) قالوا : لو صح خلو الهيولى عن صورة التحيز لكانت إذا طرأت عليها إما أن تصادفها حالة طروئها (٣) لا في حيز ففيه إثبات صورة التحيز بدون اشغال الحيز ، وهو محال . ولو جاز ذلك عليها في أول زمن لجاز ذلك أبدا فيها ، وفي (٤) ذلك جواز خلو الأجرام عن الاختصاص بالجهات ، وهو محال بالضرورة .

وإما (٥) أن تصادفها في حيز ، ففيه إثبات تحيزها حالة عروها (٦) عن صورة التحيز ، وهو محال .

وأيا فإن نسبة الأحياء والجهات إلى الهيولى والصورة نسبة واحدة ، فلا اختصاص لها بحيز دون حيز ، وذلك يمنع أن تكون (٧) في أول زمن المصادفة في حيز معين ، إذ إشغال الحيز المعين من حيث الكون فيه ، وذلك مشروط بتقدم صورة التحيز .

واعتل القائلون بالخلو بأن الجسم لما قبل الاتصال والانفصال دل على أمر وراء الاتصال والانفصال هو قابل لهما ، إذ القابل يبقى بعد وجود المقبول ، والاتصال لا يبقى بعد وجود الانفصال ، فلا بد من قابل وهو الذي عينا (٨) بالهيولى . ثم تلك الهيولى إذا قبلت كل انفصال فيجوز أن تعرى عن كل اتصال حتى لا يبقى فيها اتصال ما ، وفي ذلك جواز خلوها من صورة التحيز ، إذ كل متحيز فيه اتصال ، والأولون ينازعونهم في أنه إذا قبل انفصالا مخصوصا يلزم منه قبول كل انفصال حتى لا يبقى اتصال أصلا . (٩)

نعم زوال اتصال إلى بدله جائز عندهم ، كما يجوز عندنا جواز عرض إلى بدله .

(١) راجع ص ٨٤ راجع : الشامل ١١٢ ، نهاية الأقدام ١٦٣-١٦٤ .

(٢) بداية : ل ٣٣ / أ في ج .

(٣) أ : طروها ، ب : ج : طروها .

(٤) بداية : ل ٢٤ / أ في أ .

(٥) بداية : ٢٧ / أ في ب .

(٦) أ : ب : عدوها .

(٧) أ : يكسون .

(٨) أ : عينها .

(٩) بداية : ل ٣٣ / ب في ج .

وأما نحن فنعترض عليهم بأن نسلم لهم جواز زوال كل اتصال حتى لا يبقى في الجسم اتصال ما ، ولا نسلم أن كل متحيز لابد فيه [من] (١) اتصال ، وهذا مبني عندهم على اتصال الجوهر الفرد ، وقد أثبتناه ، فالجواهر الفردة إذن تتصل وتتفصل ، ولا يلزم منه إثبات موجود عار عن صورة التحيز .

فإذا تمت هذه المباحث عندنا [نرجع] (٢) بعد ذلك إلى أصل المسألة فنقول :

استحالة خلو الجواهر عن الأكوان معلوم بضرورة العقل ، وإنكار البداهة لا سبيل إليه (٣) ، ونسبة جميع الأعراض إلى (٤) الجواهر قبولاً (٥) واتصافاً (٦) وافتقاراً نسبة واحدة ، فلو جاز الخلو عن بعضها لجاز الخلو عن جميعها ، وقد بطل الخلو عن الجميع لما فيه من جحد البديهة ، فتعين أنه لا يجوز الخلو (٧) عن جنس منها .

وقوله : (وغرضنا من حدوث العالم يكفى فيه امتناع الخلو عن الأكوان) ٢٤/ب إذ يصح القول بأن الجواهر لا تخلو عن الحوادث ، وهذا كما ذكر (٨)

قال (٩) (كل مخالف لنا يوافقنا في امتناع الخلو بعد الاتصاف) ٢٤/ب

وهذا صحيح ، وحاصلهم على ذلك اعتقاد أن الضد [يعدم الضد] (١٠) فإذا اتصف الجوهر بمعنى فهو باق إلى أن يعدمه ضده ، فعند ذلك يمتنع الخلو .

ونحن نأبى (١١) أن يكون الضد يعدم الضد .

وبنى صاحب الكتاب كلامه على إلزامهم ذلك مع (١٢) بيان أن الضد لا يعدم بالعدد (١٣) ،

لأن الضد إنما يطرأ في حالة انتفاء ما قبله ، وعند انتفائه صار (١٤) معقوله كما كان قبل

أن يتصف (١٥) به ، فهلا جاز أن يطرأ في الجوهر معنى إن كان يجوز الخلو ؟

وهذا أمر الزامى على أصل الخصم ، وليس على حكم البرهان .

(١) أ : بدون (من) زدناه من ب ، ج : لتستقيم النص .

(٢) أ : ب : بدون (نرجع) زدناه من ج : ليستقيم النص .

(٣) أ : ب : إليها .

(٤) أ : ب : على .

(٥) بداية : ل ٢٤/ب فـ أ .

(٦) أ : وانصافاً .

(٧) بداية : ل ٢٧/ب فـ ب .

(٨) راجع للإرشاد ٢٤ .

(٩) ب : بدون (قال) .

(١٠) أ : بدون (يعدم بالعدد) زدناه من ب ، ج : ليستقيم النص .

(١١) أ : نأبى .

(١٢) بداية : ل ٣٤/أ فـ ج .

(١٣) راجع للإرشاد ٢٤-٢٥ .

(١٤) ب : صفاً .

(١٥) أ : ب : تتصف .

ثم ألزمهم امتناع الاستدلال على استحالة قيام الحوادث بذات الله تعالى (١) .
وهذا إنما يلزم على تقدير اتحاد الطريق المرشد إلى استحالة قيام الحوادث بذات (٢)
الله تعالى ، وانحصار الدلالة فيها .

وإذا جاز أن يستدل على الاستحالة ثم (٣) بدليل آخر وراء أن القابسل
للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده لم يتوجه الإلزام .
نعم إن أرادوا الاستدلال بهذا الطريق ثم ، كان ما ذكرناه ههنا ينقض استدلالهم ،
ويمنعهم من الاحتجاج بذلك .

الأصل الرابع : استحالة حوادث لا أول لها .

قال : (والاعتناء بهذا الركن حتم ، فإن إثبات (.....)
قلت : تضمن كلامه في هذا الفصل ثلاثة أمور (٤) :

- ذكر نقل مذاهب الخصوم فيه .
- وذكر الدليل على إبطال مقالاتهم .
- والاعتراض على الدليل ، والانفصال عنه .
- أما الأول في نقل مذاهبهم :

قال (٥) : (مذهب الملاحدة : أن العالم لم يزل على ما هو عليه ، ولم تزل دورة الفلك
قبلها دورة هكذا إلى ما لا يتناهى ، ثم لم يزل ولد قبله والد ، وحب (٦) قبله
زرع ، وزرع قبله بذر ، كذلك إلى ما لا يتناهى) (٧)

وقد أشار إلى الحوادث في العالم العلوى وهى حركات الأفلاك ، والحوادث (٨)
في عالم الكون والفساد وهى ما تحت مقمر (٩) فلك القمر (١٠) ، ونقل عنهم
أنها كلها حوادث لا أول لها (١١) .

وهذا صحيح في النقل عن الفريق الذين قالوا إن الهيولى لا تخلو عن الصورة ، وأما من
قال بخلوها عن الصورة فلا يلزم حوادث لا أول لها ، إذ يقول بقدم المادة

(١) راجع : المصدر السابق ٢٥ ، وذلك بناءً على أن الدليل على استحالة قيام الحوادث بذاته
تعالى أن القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده فلو قامت بالبارى تعالى الحوادث

لم يخل عنها ، وفيه حدوثه ، فلو جوز الخصم عز والجوهر عن الحوادث مع قبوله
لها صحة وجواز لا يستقيم له الاستدلال على استحالة قبول البارى تعالى للحوادث .

(٢) أ ب : بذوات . (٣) ثم : هناك ، وهو للبعيد بمنزلة هنا للقريب . راجع
مختار الصحاح ١٠١ .

(٤) بداية : ل ٢٥ / أ في ١ . (٥) بداية : ل ٢٨ / أ في ب . (٦) أ : وجب .
(٧) راجع : الشامل ١١٧ ، تهافت الفلاسفة ٦ / ١ ، المنقذ من الضلال ١٠٥ - ١٠٦ .

(٨) بداية : ل ٣٤ / ب في ج . (٩) ج : مقمر .
(١٠) راجع : أراء أهل المدينة الفاضلة ٣٧ - ٣٩ : الإرشاد ٢٥ .

(١١) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .

عريضة عن الصورة ، وإنما يلزم حوادث لا أول لها الفريق الأول باعتبار قولهم —
يقدم العالم بصورته وهيولاه (١) .

وأول مبدوء به البحث عن تفسير الكلام ؛ ليتبين المراد منه ، لينصب على
إبطاله (٢) الدليل ، فنقول : قول القائل حوادث لا أول لها :
هذا الكلام صورته متهافتة في نفسها ؛ إذ معنى الحوادث ما له أول ، فالجمع
بين ثبوت الأولية ونفيها جمع بين نقيضين ، وذلك محال .

وأجاب الخصوم عن هذا بأن قالوا : لفظ الأول مشترك ، فيطلق ويراد به ابتداء
وجود الشيء في نفسه ، وتحقيقه سبق عدمه على وجوده ، ويطلق ويراد به
ما يقابل (٣) الثاني والثالث ، وتحقيقه أنه غير مسبوق بوجود غيره ،

(٤) وحقيقة الحادث : أن يسبقه عدمه لا عدم غيره ، فتحقيق سبق عدمه لا يلزم [منه]
سبق عدم غيره .
فقولنا حوادث : نشير إلى كل واحد مسبوق بعدم نفسه .
وقولنا : لا أول لها : نشير إلى أنه لا (٥) ينتهي إلى واحد هو أول العدد بحيث
لا يسبقه وجود غيره ، فلا تناف ، وبهذه الباحثة ينحل لك محل النزاع (٦)
وقد استدل (٧) صاحب الكتاب بطريقة واحدة بأن قال :

(ما مضى من الحوادث قد انقضى وتصير الواحد على أثر الواحد ، وما لا يتناهى
لا يتصير (٨) ولا ينقض)

٢٥/ب

وهذه طريقة معظم أهل التوحيد ، وطريقة من سبق عليهم في إبطال هذا المذهب
كيحيى النحوى (٩) وغيره ممن رد على

(١) أ ، ب : وهيولا ، ج : وهيولى . (٢) أ : إبطال . (٣) ب : لقائله .

(٤) أ ، ب : بدون (منه) زدناه من ج ليستقيم النص .

(٥) بداية : ل ٢٥ / ب فى أ . (٦) بداية ٢٨ / ب فى ب .

(٧) بداية : ل ٣٥ / أ فى ج . (٨) ب ، ج : يتصير .

(٩) يحيى النحوى : مصرى إسكندرانى ، تلميذ شاوارى ، —

أساقفة مصر ، كان على مذهب اليعقوبية ثم رجع إلى التوحيد فاجتمعت عليه

أساقفة النصارى وناظرته فغلبهم ، وعاش إلى أن فتحت مصر على يد عمرو بن العاص ،

فاجتمع به عمرو وأكرمته ، رد على بُرقليس الدهرى ست عشرة مقالة في كتاب كبير ،

من تصانيفه : كتاب في أن كل جسم متناه فقوته متناهية ، الرد على أرسطو طاليس ،

مقالة للرد على نسطورس ، تفسير كتاب جالينوس في الطب ، تفسير كتاب السماع

الطبيعى . انظر ترجمته في الفهرست ٣١٤-٣١٥ ، إخبار العلماء بأخبار الحكماء

للقطى ٢٣٢-٢٣٤ / مطبعة السعادة / القاهرة ١٣٢٦ هـ ، هدية العارفين

٢/٥١٣ ، معجم المؤلفين ١٣/٢٣٤-٢٣٥ .

بُرقليس (١) وأرسطو (٢) وغيرهما .

وقد قال : (الاعتناء بهذا الركن حتم ، فإن إبطاله يزعزع جميع قواعد الملاحدة)

٢٥/ب

ولم يذكر عليه سوى هذه الطريقة ، وقد زيد فيها بأن قيل : لو جوزنا انقضاء ما لا نهاية له في زماننا هذا ، فإذا فرضنا أو هأمانا إلى ما قبل هذا الزمان فنقضى (٣) فيه بانقضاء ما لا نهاية له .

ثم كذلك فالحكم بالانقضاء ينتهى إلى زمان لا يثبت قبله أولا ، فإن انتهى صار ما (٤) يتناهى لا يتناهى بزيادة واحد ، وهو محال ، وإن لم يتناه (٥) - ومن ضرورة هذا الحكم أن يكون مسبوقا بحوادث ليحكم عليهما بالانقضاء - صار ما لا أول له مسبوقا بحوادث ، وهو محال ، وهذا تمام تقرير هذه الطريقة .

ورما استدل بعض المتأخرين بطريقة لا بأس بها فقال : كل حادث مسبوق بعدم نفسه ، فأعداد العدميات لا تتناهى ، وهى سابقة بوجودات لا تتناهى ، ويكون فى الأزل سبق وعدم كل واحد سابق فى الأزل ، إذ لا ترتيب فى العدميات ، ويلزم أن يقارن العدم الأزل وجود أزل هو مسبوق بعدم نفسه ، وهو محال .

(١) أ : قد قلس ، ب : ج : قد قلس . صححناه من دومن كتب التراجم . بُرقليس : اسمه ديدوخس وهو أفلاطونى من أهل أطالوطة ، وقيل من أهل اللاذقية ، وقد اشتهر بالقول بالدهر ، وتجرد للرد عليه يحيى النحوى بكتاب كبير - قال القفطى : هو عندى - كان فى زمان دقلطيانوس القبطى ، له تصانيف كثيرة منها : كتاب حدود أوائل الطبيعيات ، كتاب بُرقليس ويسمى ديدوخس - أى عقيب أفلاطون - انظر ترجمته فى : الملل والنحل ٢/٢٠٨-٢١٢ ، إخبار العلماء بأخبار الحكماء ٦٣ .

(٢) أرسطو طاليس بن نيقوماخس الفيثاغورى الجهراشنى ، تلميذ أفلاطون ، خاتم حكماء اليونان وسيد علمائهم ، وهو الذى خلاص صناعة البرهان من سائر صناعات المنطق وصورها بالأشكال وجعلها آلة العلوم النظرية ، كان معلم الاسكندر بن فيلبس المقدونى ، اعتنى به كثيرا فلا سفة الإسلام ، من تصانيفه : كتاب الحيوان ، وقد نقل إلى السريانية ، ثم نقله ابن البطريق إلى العربية . انظر ترجمته فى : الغهرسة ٣٠٧-٣٠٨ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ١٤٦ ، إخبار العلماء بأخبار الحكماء ٢١-٤٠ ، الفلسفة الاغريقية ٢/٥ - ١٢٦ .

(٣) أ : ج : فيقضى .

(٤) أ : د : زيادة (لا) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .

(٥) أب : يتناهى .

والذى اخترناه هى (١) الطريقة الأولى .

وقد أوردوا عليها سؤالا وقالوا : إذا جوزتم حوادث لا آخر لها وهى (٢) نعيم الجنان ، فما المانع (٣) من حوادث لا أول لها .

وهذا ليس بشئ ؛ فإن جهة الإلزام ههنا تستدعى وجود الدليل الدال (٤) على إبطال حوادث لا أول لها فى الصورة التى فرضوها ، فيلزمنا طرد الدليل [على الاستحالة] (٥) أو الدليل على الجواز ، ثم يطرد ههنا فيلزم طرد دليل الجواز ، ولم يحققوا واحدا منها فلا يستقيم الإلزام بوجه .

بيان أن دليلنا على الاستحالة لا يطرد فى حوادث لا آخر لها : أن جهة الدلالة انقضاء الحوادث وتصرفها (٦) ، وفيه إثبات فراغ ما لا يتناهى (٧) ، والجمع بين الفراغ وعدم النهاية جمع بين النقيضين ، والحوادث التى لا آخر لها لا تفرغ أبدا ، وما وجد منها وفرغ فهو متناه ، فلم يجمع بين الفراغ وعدم النهاية .

وأما دليل الجواز فى حوادث لا آخر لها فهو : أن كل حادث يجوز أن يخلق بعده حادث ، والقدرة صالحة لايقاع أمثال ما يقدر ، وليس من حقيقة الحادث أن يكون له آخر ، ومن حقيقته (٨) أن يكون له أول ، فوجود حركة أزلية (٩) ينافى حقيقة الحركة ؛ إذ حقيقة الحركة تستدعى تفريفا (١٠) واشغالا ، والتفرغ يستدعى (١١) سابقة اشغال ، والقديم لا يسبق ، فلزم الحدوث فيها وهو ينافى الأزلية ، فوجب لها الأولية ، وليس من حكم الحركة امتناع وجود حركة بعدها (١٢) ، فاضمحلال الخيال .

واعلم أن خصوصنا فى هذه المسألة قد اتخذوها عندتهم فى رد دليل أهل التوحيد ، وقد سلموا أن أعداد اللاتناهى محال إذا كان فيها ترتيب طبيعى أو وضعى - والترتيب الطبيعى كالعلل ، والترتيب الوضعى كالجسم - فعمل ومعلولات لا تتناهى محال عندهم ، وجسم لا يتناهى محال عندهم ، وما ليس فيه ترتيب (١٣) طبيعى ولا وضعى فوجود ما لا يتناهى فيه جائز عندهم كالحركات الفلكية والأشخاص البشرية والنفوس الإنسانية .

-
- (١) ب : وهى ، ج : هو . بداية : ل ٣٥ / ب فى ج . (٢) أ : ب ، ج : وهو .
 (٣) بداية : ل ٢٩ / أ فى ب . (٤) بداية : ل ٢٦ / أ فى أ .
 (٥) أ : ب بدون (على الاستحالة) زدناه من ج ليستقيم النص .
 (٦) أ : وتصرفها . (٧) أ : تتناهى .
 (٨) أ : حقيقته . (٩) ب : زيادة (منها) .
 (١٠) أ ، ب : تفريفا . (١١) أ ، ب : تستدعى .
 (١٢) بداية : ل ٣٦ / أ فى ج .
 (١٣) بداية : ل ٢٩ / ب فى ب .

وقد ألزمهم الأصحاب ترتيباً طبيعياً في الأشخاص البشرية ؛ لأن كل ما ولد (١) لا يمكن وجوده من الوالد إلا بعد استكمال (٢) الوالد خمسة عشر عاماً ، وهذا ترتيب طبيعي ؛ إلا أن وجود الولد ليس من الوالد ، وهم إنما اعتلوا بالترتيب الطبيعي ، هذا ما ألزموه .

وأقول من هذا (٣) عندى إلزاماً أن يقال : لو جوزنا حوادث لا أول لها في ضمنه علل ومعلولات لا تتناهى (٤) .

وبيانه : أن كل حادث منها لابد له من علة ، وعلة (٥) إما حادثة أو قديمة ، وعلة قديمة لحلول حادث محال ، فإن كانت حادثة افتقرت إلى علة أخرى ، ولا يصح الوقوف على علة قديمة ؛ لامتناع أن يكون معلولها حادثاً ، فتعين أن يكون لكل علة علة ، ولا تقف ، وفي ذلك علل ومعلولات لا تتناهى (٦) .

ولا يلزمنا هذا في الحوادث الواقعة ؛ لأن الصانع المختار يجوز صدور (٧) الحوادث عنه مع قدمه ، كما (٨) سنبينه إن شاء الله تعالى (٩) ، وهذا لا يصح في العلل . وقد ضرب مثالين : مثلاً لمذهبنا ، ومثلاً لمذهبهم (١٠) ، وذلك مفهوم لا حاجة إلى كشفه وإيضاحه (١١) .

* * *

(١) ب: ما وجد له . (٢) بداية: ل ٢٦/ب في أ . (٣) ج: هنا .

(٤) أ: ب: يتناهى . (٥) أ: وعلة . (٦) أ: ب: يتناهى .

(٧) أ: ب: ج: مرور . (٨) بداية: ل ٣٦/ب في ج . (٩) راجع ص ٩٢-٩٤ .

(١٠) أ: ب: ج: زيادة (خصم) حذفنا الزيادة اعتماداً على د ليستقيم النص .

راجع المثالين في الإرشاد ٢٦-٢٧ ، الشامل ٢٢٠ ط إسكندرية .

(١١) بداية: ل ٣٦/ب في ج . راجع القول باستحالة حوادث لا أول لها في أصول الدين

٥٩-٦٠ ، الشامل ٢١٥-٢٢٠ ط إسكندرية ، الإرشاد ٢٥-٢٧ ، لمع الأدلة ٨٠ ،

شرح الكبرى ١٠٠-١١١ . راجع باب حدوث العالم في: التوحيد ١٧-١٩ ،

التمهيد ٤١-٤٣ ، الإنصاف ١٧-٣٠ ، أصول الدين ٣٣ ، الشامل ١٢٣-٢٨٧

ط إسكندرية ، الإرشاد ١٧-٢٧ ، لمع الأدلة ٧٧-٧٨ ، العقيدة النظامية ١٧-١٨ ،

تبصرة الأدلة ١/٥٣-٩٣ ، التمهيد لقواعد التوحيد ١٢٣-١٢٧ ، نهاية الأقدام

٥٣-٥٤ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٥٤-٨٤ ، الأربعين ٣-٥٣ ، شرح التفتازاني

على العقائد النسفية ١/٦٨ وما بعدها ، شرح الكبرى ٧٦-٨٧ ، ٩٢-١١١ ، شرح

أم البراهين ١٣١-١٣٥ .

[باب] القول في إثبات العلم بالصانع

تضمن كلامه في هذا الباب ثلاثة أمور :

الأول : في وجه دلالة الحدوث على المقتضى .

الثاني : في تقسيم المقتضى إلى أقسام ثلاثة ، فبطل اثنتان ، ويتمين الثالث وهو الصانع المختار .

والثالث : في ترجمة ما يأتي بعد هذا الباب .

أما الأول فهو أن قال :

(إذا ثبت حدوث العالم ، فمن الجائز أن يتقدم وجوده (١) على زمان (٢)

حدوثه بأوقات ، وجائز أن يتأخر عنه بساعات)

١/٢٧

وقد يوهم هذا الكلام أن قبل (٣) العالم زمانا وأوقاتا ، وذلك محال ، وإنما يريد به أنه يجوز أن تكون نسبة بدئه (٤) إلى زماننا هذا أكثر مدة ما هو عليه الآن ، ويجوز أن يكون أقل مدة - فالمدة والزمان من توابع وجود العالم - فلا يثبت ذلك قبله (٥) ، وسيأتي بيان الزمان بعد هذا إن شاء الله تعالى - (٦) .

وإذا ثبت أن حدوثه في وقت وجوده [ليس بواجب ، فهو موسوم (٧) بحكم الجواز ، وذلك يستدعي وجود (٨) مقتضى (٩) ، إذ يمتنع وجود الجائز بنفسه ، فأتبع ذلك وجود المقتضى لا محالة ، والخصم (١٠) يسلم وجود المقتضى . وقد (١١) يطلق لفظ الحدوث ويراد (١٢) به أنه مستفاد من غيره وصادر (١٣) عنه ، ونحن إنما نريد بالحدوث ما أنتجه دليلنا وهو سبق عدم (١٤) .

(١) بداية : ل ٣٠ / أ في ب .

(٢) الزمان عند المتكلمين : متجدد يقدر به متجدد ، وعند الحكماء : مقدار حركة المحدد .

راجع معنى الزمان في متن المواقف ٢٧٤ ، التعريفات ١٠١ ، شرح الكبرى ١١٢ - ١١٣ .

(٣) أ ، ب : قيل . (٤) أ ، ب ، ج : بدوه ، مدة ، مدته . (٥) ب : قيل .

(٦) بداية : ل ٢٧ / أ في ب . راجع ص ١٠٠ .

(٧) أ ، ب ، ج : مرسوم . صححناه من د .

(٨) ب ، ج : وجوده ، أ : بدون ما بين القوسين . زدناه من ب ، ج : ليستقيم النص .

(٩) أ ، ب ، ج : فيقتضى .

(١٠) أ ، ب ، ج : وللخصم . صححناه من د .

(١١) د : ومن . (١٢) د : ويريد .

(١٣) أ ، ب : وما رد ، ج : وما رد .

(١٤) راجع معنى الحدوث في : الأربعين ٧ ، مختصر الكامل في مسائل

الشامل ل ٣ / ب .

وقد يشغب (١) الخصم عند هذا (٢) التفسير فيقول : العدم السابق

إما أن يكون سابقا سبقا ذاتيا ، وإما أن يكون سابقا سبقا زمانيا .

فإن كان الأول فهو مذهب القائلين بالقدم ، فإنهم يسلمون أن العالم ممكن ،

وأن الممكن من حيث ذاته لو جرد (٣) النظر إليه لم يكن إلا معدوما ، وإنما

لزم (٤) له الوجود من غيره ، فالعدم له ذاتي ، والوجود عرضي ، والذات هي

سابق على العرض سبقا ذاتيا ، فالسبق بهذا الاعتبار مسلم .

وإن كان المراد به سبقا زمانيا ففيه (٥) إثبات زمان قبل العالم ، وقد

أبیتوه ، وهذا مندفع ، فإنه لم تنحصر (٦) أقسام السبق في الأمرين المذكورين .

والمراد أن الفعل قضى بعدمه في حال يجوز أن يكون موجودا (٧) فيها (٨) ،

فلو وجد لتبع وجوده الزمان ، فهذا تقدم (٩) يجوز (١٠) أن يكون (٧) لو قدر

بدله الوجود زمانيا .

وحاصله : أنه لم يكن موجودا فصار موجودا ، والتقدم والسبق (١١) أمر إضافي ،

وتصح (١٢) إضافة العدم إلى الوجود بالتقدم ، ولا ينافي كونه عدما أن يكون مضافا .

فإن أبي الخصم ذلك فلا يمكن أن ينكر موجودا حادثا كالحوادث الموجودة في

عالم الكون والفساد ، فقد سبق عدمها وجودها ، ومقارنة عدمها وجودا (١٣) آخر

قبلها لا يغير (١٤) حقيقة إضافة عدمها إلى وجودها ، فهذا تمام الكلام فليس

الأمر الأول .

الأمر الثاني : في تقسيم (١٥) المقتضى ،

وقد (١٦) ذكر (١٧) ثلاثة أقسام : العلة ، والصانع ، والطبيعة ، وتحرير قسمته

بحيث تدور بين النفي والإثبات (١٨) واضح ، فنقول : لنا في تحرير هذه القسمة

طريقان :

الطريق الأول : أن نقول المقتضى إما أن يقتضى (١٩) بإيثار واختيار أولا ، والأول

الصانع المختار ، والثاني وهو ما ليس بإيثار واختيار إما أن يمنع

(١) ١ : يشغب . (٢) بداية : ل ٣٧ / أ في ج .

(٣) ١ : ب ، ج : لوجود صحناه من د . (٤) ب : بدون (لزم) .

(٥) ١ : ب ، ج : وفيه . صحناه من د . (٦) أ : ينحصر .

(٧) ب : بدون ما بين الرقيمين . (٨) أ : ج : يكون فيه موجودا ، صحناه من د .

(٩) د : فهو تقديم . (١٠) د : زيادة (مستمر) .

(١١) بداية : ل ٣٠ / ب في ب . (١٢) أ : وصح . (١٣) ب : ج : موجودا .

(١٤) ١ : بغير . (١٥) أ ، ب ، ج : زيادة (وجود) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .

(١٦) ١ : فقد . (١٧) بداية : ل ٢٧ / ب في أ .

(١٨) بداية : ل ٣٧ / ب في ج . (١٩) أ : تقتضى .

مانع أم (١) لا ، والأول هو الطبيعة ، والثاني هو العلة .
 الطريق الثاني : أن نقول كل مقتضى (٢) لابد أن يكون في ذاته (٣) صحة
 صدور الفعل منه ، وهو مع ذلك إما أن يكون في ذاته (٤) صحة
 الامتناع من الفعل أولا ، فما يصح منه الفعل والترك هو الفاعل المختار ،
 وما ليس في ذاته (٥) صحة الترك والامتناع فيجب صدور الفعل
 منه ، فلا يخلو إما أن يتوقف هذا الوجوب على انتفاء مانع
 أو لا يتوقف ، والأول هو الطبيعة ، والثاني هو العلة .

وإذا تحررت القسمة ودارت بين النفي والإثبات فيتعين إبطال القسمين ليتعين
 ما بقي بعد إبطالهما .

وبيان بطلان العلة : أن العلة يجب صدور فعلها عنها ، ولا يجوز أن توجد
 عريضة عن اقتضاءها ، فيلزم من قدمها قدم العالم ، وقد قام الدليل (٦) على حدوثه ،
 ويلزم من حدوثها افتقارها إلى محدث ، ويلزم منه علل ومعلولات لا تنتهي ، وقد أبطل
 حوادث لا أول لها ، وقد قام الدليل على بطلانه (٧) ، وسبق إيضاح أنهم لا ينعمون
 الاستحالة في علل ومعلولات لا تنتهي ، لما فيها من الترتيب الطبيعي على ما سبق
 التبيين فيه عنهم (٨) .

وإن كان المقتضى ما يجوز (٩) أن يضعه مانع .

فنقول : هو قديم أو حادثة ؟

فإن كان حادثا افتقر إلى محدث ، ويلزم منه ما لزم في الأول .

وإن (١٠) كان قديما فإما أن يكون له مانع أولا .

فإن كان له مانع فذلك المانع (١١) إما أن يكون قديما أو حادثا .

فإن كان قديما استحال عدمه كما سبقت الدلالة عليه (١٢) ، ويلزم منه ألا يوجد (١٣)

مقتضاه ، وقد وجد ، فهو خلف .

وإن كان المانع حادثا فقد كان في الأزل عريا (١٤) عن المانع ، فيلزم منه وجسود

مقتضاه أزلا (١٥) ، وفي ذلك مناقضة لما قام الدليل عليه من حدوثه ، فيبطل إذن

(١) ج : أو . (٢) أ ، ب ، ج : مقتضى . (٣) ب : ذات .

(٤) ب : ذات . (٥) ب : ذات . (٦) بداية : ل ٣١ / أ في ب .

(٧) راجع الإرشاد ٢٥-٢٧ . (٨) بداية : ل ٣٨ / أ في ج ، راجع ص

(٩) أ : جوز . (١٠) أ ، ب ، ج : فإن .

(١١) بداية : ل ٢٨ / أ في أ . (١٢) راجع ص ٧٤-٧٧ .

(١٣) أ : لا جد . (١٤) أ : غريبا .

(١٥) أ : أنه لا .

أن يكون علة و أن يكون طبيعة (١) ، فلزم أن يكون صانعا مختارا ، وهو المطلوب .
الأمر الثالث : في ترجمة الأبواب التي يأتي الكلام (٢) عليها .

قال : (إذا ثبت الصانع فالنظر بعد ذلك فيما يجب له وما يستحيل عليه
وفيما يجوز في أحكامه)

١ / ٢٨

قلت : اعلم أن الجواز لا يتطرق إلى ذاته ، ولا إلى صفة من صفاته ، وإنما يتطرق إلى
أفعاله ، فإن أراد بالأحكام هذا فهو حسن ، والله أعلم (٣)

* * *

(١) راجع إبطال العلة والطبيعة في : التمهيد ٥١-٥٢ ، ٥٣-٦٦ ، شرح الكبرى
١٤١-١٤٧ .

(٢) ب : زيادة (فيها) .

(٣) راجع إثبات العلم بالصانع في : اللع ١٧ ، التمهيد ٤٣-٤٤ ، الإنصاف ١٨-١٩ ،
٣٠-٣٢ ، أصول الدين ٦٨ ، الاعتقاد ٥-١٤ ، الإرشاد ٢٨-٢٩ ، الشامل
٢٦٢-٢٧٢ ط إسكندرية ، لع الأدلة ٨٠-٨١ ، العقيدة النظامية ٢٠ ،
الاقتصاد في الاعتقاد ٢٩-٣٨ ، تبصرة الأدلة ١/٩٤-٩٨ ، التمهيد لقواعد
للتوحيد ٤٣-٤٤ ، نهاية الأقدام ١٢٤-١٢٦ ، شرح الإرشاد لابن ميمون
٨٥-٨٩ ، الأربعين ٦٨-٩٢ ، المحصل ١٤٧-١٤٩ ، المعالم ٣٨-٤٠ ،
شرح لع الأدلة ١/١٧-١٨ ب ، المسيرة في علم الكلام ٦-١٠ ، شرح
المواقف : د . أحمد المهدي ٥-١٩ ، شرح العقائد النسفية ١/٨٢-
٨٦ ، شرح أم البراهين ١٣٥ ، نشر الطوالع ٢١٩-٢٢٣ ، كتاب المنهج في
إثبات الصانع بين السلفية والمتكلمين .

[بساب] : القول فيما يجب لله تعالى من الصفات

قال : (اعلم أن صفاته تعالى منها نفسية ، ومنها معنوية) ١/٢٨

قلت : تضمن هذا الباب فصلاً سبعة :

الأول في ذكر الصفات النفسية والمعنوية ، وإثبات أن الصانع موجود .

اعلم أن المتكلمين اختلفوا فرقتين (١) :

فمنهم نفاة (٢) الأحوال ، فالصفات عندهم قسمان : نفسية ومعنوية .

فالنفسية : كل ما آل القول فيه إلى الذات .

والمعنوية : ما (٣) آل القول فيه إلى معنى زائد على الذات .

ومنهم مثبتو (٤) الأحوال ، فالصفات عندهم ثلاثة :

نفسية ومعنوية ومعنى .

فالنفسية : كل حال تثبت للذات غير معللة .

والمعنوية : كل حال تثبت للذات معللة بمعنى قائم بها .

وصفة المعنى : إشارة إلى العلة الموجبة للحال (٥) ، فانها حالة في الموصوف فكانت

صفة .

وقد ضرب لكل واحد منها المثال في الشاهد (٦) ، إلا أنه لم يذكر صفة

المعنى ، ولا بد من القول بها على القول (٧) بإثبات الأحوال .

ثم وعد في هذا الباب أن يتعرض للصفات النفسية

قال : (ونفتحها بذكر وجوده) ٢/٢٨

(١) بداية : ل ٣١ / ب في ب . (٢) أ : ثقات ، ب : نقات .

(٣) بداية : ل ٣٨ / ب في ج . (٤) أ ، ب : مثبتوا .

(٥) راجع التعريفات المذكورة في شرح الكبرى ١٧٣ ، شرح أم البراهين ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٦ . راجع

تقسيم الصفات في : شرح الكبرى ١٧٢ ، شرح المقدمات في المقائد ١٤٤/٢ - ١٤٧ .

(٦) راجع : الإرشاد ٣٠ . مثل الجويني للصفة النفسية في الشاهد بالتحيز للجواهر

وقال : ، هو صفة إثبات لازمة للجواهر ما استمرت نفسه وهي غير معللة بزائد

على الجوهر فكانت من صفات النفس ، راجع المصدر السابق نفس الصفحة ، كما

مثل الجويني للصفة المعنوية في الشاهد يكون العالم عالماً وأنه معلل بالعمل

القائم بالعالم . راجع المصدر السابق نفس الصفحة .

(٧) بداية : ل ٢٨ / ب في أ .

ولم يذكر (١) فيما ذكره في هذا الباب شيئاً يصح أن يكون من قبيل الصفات النفسية (٢) ، وقد اعترف بأن الوجود ليس من الصفات ، وأن الأصحاب قد يتوسمون بإطلاق الصفة عليه ، والعلم به علم بالذات (٣) .

والدليل على إثبات وجود الصانع : صدور الأفعال منه ، ولا يصح صدورهما من المعدوم ؛ إذ عدم نفى محض ، ولا فرق بين قول القائل لا صانع للعالم وبين قوله الصانع معدوم ؛ فإنه إضافة النفي إليه في التقدير ؛ إلا أن قول القائل الصانع معدوم جمع بين ثبوته ونفيه ، وفيه زيادة تناقض مع التصريح بالنفي المستفاد من القول الأول .

نعم لا يصح للمعتزلة إثبات الصانع ؛ من حيث إن المعدوم عند هـ ثابت موصوف (٤) بصفات الإثبات (٥) ، وعندهم أن الصانع لا يوصف إلا بالصفات النفسية ، ويحيلون صفات المعنى عليه ، وصفات النفس يصح أن تثبت للمعدوم (٦) .
فأما من نفي الإرادة منهم كالكـ (٧)

(١) أ ب : نذكر . (٢) الصفات النفسية عند الجويني هي القدم والبقاء والقيام بالنفس والمخالفة للحوادث والوحدانية ؛ وقد صرح بذلك فقد عقد باباً في القول فيما يجب لله تعالى من الصفات خصمه لإثبات العلم بالصفات النفسية الثابتة للباري تعالى ، وتعرض في هذا الباب للقول في القدم والقيام بالنفس والمخالفة للحوادث ثم عقب بأفراد باب في العلم بالوحدانية وفي نهاية الباب قال : " وهذه جمل كافية في إثبات العلم بالصفات الواجبة النفسية وقد ضمناها وأدرجنا فيها ما يستحيل على الباري تعالى ، حيث نفينا عنه خصائص الجواهر والأعراض ونصبنا الأدلة على تقدسه عن أحكام الأجسام " راجع المصدر السابق ٥٩-٦٠ . وأضيف أن الجويني وهو يصدد القول في إثبات الصفات النفسية تعرض للقول في تنزيهه تعالى عن التحيز وتنزيهه عن الجسمية ومخالفة الباري تعالى الجوهر في قبول الأعراض وصحة الاتصاف بالحوادث والدلالة على استحالة كونه تعالى جوهرًا وذكر هذه التنزيهات ضمن القول في الصفات النفسية لا يعني أنها لنفس الباري تعالى .

أما البقاء فقد صرح الجويني أنه صفة نفسية . راجع : المصدر السابق ٧٨ .

(٣) راجع المصدر السابق ٣١ . (٤) بداية : ل ٣٩ / أ في ج .

(٥) راجع : الشامل ٣٤ ، نهاية الأقدام ١٥١ ، المحصل ٥٩ ، متن المواقف ٥٣ ، مختصر الكامل في مسائل الشامل ل ٢ / ب ، نشر الطوابع ٤١ .

(٦) بداية : ل ٣٢ / أ في ب . (٧) سبق التعريف به ، راجع ص ٨٤ راجع رأيه في

الإرادة في : شرح الأصول الخمسة ٤٣٤ ، أصول الدين ٩٠ ، نهاية الأقدام ٢٣٨ ،

الربيعين ١٤٧ ، شرح المواقف : د . الصهدى ١٣٢ .

والنجار (١) فلا جواب له عن هذا الإلزام .
 وأما البصريون (٢) القائلون بثبوت حكم الإرادة للذات بناءً منهم على إثبات إرادة لا حادثة
 فقد يقولون : حكم المعانى لا يثبت للمعدوم . فلهم تثبيت إرادة (٣) حادثة
 لا فى محيل (٤) ، يأتى بيان [إبطالها] (٥) إن شاء الله تعالى . (٦)
 فإن قيل هذا الدليل يمتنع كونه ثابتاً ، ضرورة أن المعدوم نفي محض .
 وعندكم أن الثبوت أعم من الوجود حتى قلتم بالحال ، وهى ثابتة غير موجودة .
 قلنا : الحال تستدعى (٧) ذا حال ، فلا بد من ذات ليصح ثبوت الحال لها ، فقد
 صح ثبوت وجوده .
 ولم (٨) يبق من النظر فى هذا الفصل إلا إقامة الدليل على أن الوجود نفس
 الموجود (٩) ليس (١٠) بزائد على الذات (١١) .
 وعند المعتزلة أن الوجود حال للذات (١٢) ، وزعموا فى السمكات أن الذات ثابتة
 فى العدم غير موجودة ، ثم تطرأ عليها حالة الوجود .

(١) أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله النجار . م ٢٢٠ هـ ، شيخ النجارية ، له
 مع النظام مجالس ومناظرات ، تناظر يوماً مع النظام فأفحمه النظام ، فقام محمواً وميات
 بعد ذلك ، وافق المعتزلة فى بعض الأصول ، وأهل السنة فى بعض الأصول ، وانفرد
 بأقوال منها : أن الإيمان هو : المعرفة والإقرار وأنه يزيد ولا ينقص ، وأن الجسم أعراض
 مجتمعة ، وكلام الله - تعالى - عرض إذا قرئ ، وجسم إذا كتب . انظر ترجمته
 فى : الفهرست ٢٢٩ ، مقالات الإسلاميين ٣١٥/١ - ٣١٦ ، الفرق بين الفرق ٢٠٧ - ٢٠٩ ،
 التفسير فى الدين ٦١ - ٦٣ ، الملل والنحل ٨٨/١ - ٩٠ ، الأعلام ٢٥٣/٢ .
 راجع رأى النجار فى الإرادة فى : شرح الأصول الخمسة ٤٤٠ ، الأربعين ١٤٦ - ١٤٧ ،
 أبنكار الأفكار ١ ق ٢ ص ٢٨٨ ، غاية المرام ٥٢ .

(٢) سبق التعريف بهم ص ٨٢ .

(٣) أ : ما وراده ، ب : بأوراده ، د : ما وراده .

(٤) راجع : شرح الأصول الخمسة ٤٤٠ ، شرح الكبرى ١٧٧ ، شرح المقدمات فى العقائد
 ١٤٨/٢ .

(٥) أ : بدون (إبطالها) زدناه من ب ، ج : ليستقيم النص .

(٦) راجع ص ١٣٧ . (٧) أ : ب ، ب : يستدعى .

(٨) بداية : ل ٢٩/١ فى أ . (٩) أ : الوجود .

(١٠) ب : ج : وليس .

(١١) راجع : متن المواقف ٤٨ ، ٥٣ ، شرح المقاصد ٤٥/١ - ٤٦ ، الباجورى
 على الجوهرة ٥٩ .

(١٢) راجع : المحيط بالتكليف ١٤٣ ، الكامل فى اختصار الشامل ل ١٨٠/١ . قارن : نكت
 الإرشاد ج ٢ مجلد ١ / ل ٤٨ / ب .

وعندنا : أن لفظ الذات ولفظ الوجود عبارتان عن معبر واحد .
والدليل على أن الوجود ليس حالا أمران :
أحدهما : أنه صدق على الحال أنها ليست بوجود ، فلو صدق على الوجود أنه
حال ، والحال ليست بوجود لكان الوجود لا وجود ، وهو محال .
الأمر الثاني : أن عدم الذات (١) ينافي وجودها ضرورة ، ولو كان الوجود
صفة فنفي الصفة لا ينافي وجود الموصوف على وجه التناقض
والتقابل المعقول ، وإنما يناقض ثبوت الصفة نفيها .
فتحقق بذلك أن الوجود ليس بحال ولا صفة ، فهو الذات لا محالة ، فهذا
تمام الكلام في هذا الفصل (٢) .

* * *

(١) بداية : ل ٣٩ / ب فـ ج .

(٢) راجع صفة الوجود في : الإرشاد ٣١ ، المحصل ١٥٣-١٥٤ ، شرح أم البراهيمن
٦٥-٦٦ ، الباجوري على الجوهرة ٥٨-٦٠ ، هوامش على العقيدة النظامية
١٤٩-١٥١ .

وبيان أنه يلزم منه أوقات غير متناهية : أن (١) الوجود لا يعقل إلا في وقت ، هذا هو السؤال .

والجواب عنه واقع بعد تحقيق الوقت والزمان (٢) ، وذلك قد اختلف فيه الاصطلاح :

فقد يطلق على حركات الأفلاك ، وتعاقب الجديدين - يعنى - الليل والنهار . وقد يطلق ويراد به في اصطلاح المتكلمين مقارنة متجدد بمتجدد . ويطلق أيضا عند قوم من الفلاسفة والمراد به : تقدير مسافة وجود الحركة . فإن أريد به حركات الأفلاك ، وتعاقب الليل والنهار كما في تعارف أهل المعادات ، فلا فلك ولا حركة قبل العالم ، فلا زمان بهذا الاعتبار قبله .

وإن (٣) أريد به مقارنة متجدد بمتجدد فلا متجدد قبل العالم ، وكذا التقدير من فعل المقدر ، فلا مقدور ولا تقدير قبل وجود العالم .

فلا (٤) معنى للوقت أيضا قبل وجود العالم بكل اعتبار اصطلاح على إطلاق اللفظ بإزائه . ثم نقول : الوقت إما أن يكون وجودا أو عدا أو حالا .

فإن كان وجودا وكل وجود عندكم يفتقر (٥) إلى وقت أدى ذلك إلى ما [لا] (٦) يتناهى (٧) ، وقد سبق الدليل على إبطاله (٨) .

وإن كان عدا فلا شئ يذكر وهو معدوم قبل العالم ، فيلزم أن يكون عدا مضافا إلى معقولة خاصة ، فهي إذا كانت معدومة حكمها حكم سائر الممكنات ففى العدم ، والعدم (٩) المطلق لا كثرة فيه .

وإن كان حالا فالحال لا بد لها من ذى حال ، ولا ذات فى العدم ليصح اتصافها بالحال المفروضة فيثبت (١٠) أن (١١) فرض الوقت قبل وجود العالم محال (١٢) .

(١) أ ، ب : لا . (٢) راجع السؤال والجواب عنه فى : الإرشاد ٣٢-٣٣ .

(٣) بداية : ل ٤٠٠ / ب فى ج . (٤) بداية : ل ٣٠ / أ فى أ .

(٥) أ : يقتضى . (٦) أ : بدون (لا) زدناه من ب ، ج ليسقيم النص .

(٧) أ ، ب : تتناهى . (٨) راجع ص ٨٧-٨٨ .

(٩) أ : كرر (والعدم) حذفنا المكرر ليستقيم النص . (١٠) ب : به : فيثبت .

(١١) بداية : ل ٣٣ / ب فى ب . (١٢) راجع القدم الإلهى فى : التمهيد ٤٥ ، شرح

الأصول الخمسة ١٨١-١٨٢ ، أصول الدين ٧١-٧٢ ، ٨٨-٨٩ ، الإرشاد ٣١-٣٣ ،

الاقتصاد فى الاعتقاد ٣٨-٣٩ ، تبصرة الأدلة ١ / ٣٠ ، التمهيد لقواعد التوحيد ١٣٢-

١٣٣ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٩٣-٩٦ ، الأربعين ٩٦-٩٦ ، المحصل ٨٣-٨٤ ،

المسيرة ١٠-١١ ، شرح المقاصد ٨١ / ٢ ، شرح المواقف : د . المهدى ١٧٠-١٧٢ ،

شرح الكبرى ١١٢-١١٨ ، شرح أم البراهين ٦٦-٦٩ ، ١٣٥-١٣٦ ، رسالة التوحيد /

محمد عبده ٥٤ تحقيق وتعليق طاهر الطناحى / كتاب الهلال العدد ١٤٣ / ١٩٦٣ م .

* الفصل الثالث : قيامه بنفسه *

وقد اختلفت عبارات (١) الأئمة في معنى القائم بالنفس ، والاختلاف راجع الى اصطلاح من غير خلاف في المعنى .

فمن الأئمة من اصطلح في إطلاق هذا اللفظ على ما لا يفتقر إلى محل (٢) ،

ويندرج في مقتضى هذا اللفظ الجوهر والقديم

وذهب الأستاذ (٣) إلى أن القائم بالنفس ما لا يفتقر (٤) في وجوده إلى أمر

آخر غير وجوده (٥) ، ولا قائم بنفسه على (٦) هذا الاصطلاح إلا القيوم - سبحانه -

قال: (والمقصود في هذا الفصل الاستدلال على استغناء الباري - سبحانه وتعالى -

عن محل يقوم به)

إذ لو قام به لكان صفة له ، ولا يصح كونه صفة لمحل (٧) ، لقيام الدليل على

ثبوت أحوال معنوية له ، أو قيام معان (٨) به ، فلا يصح على الطريقتين

ثبوت ذلك لما لا يستغنى عن المحل ، كما قررناه في قيام المعنى بالمعنى (٩) .

(١) ١ : عبارته . (٢) راجع : الإرشاد ٣٣ ، الباجوري على الجوهرة ٦٤ .

(٣) أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهوان الإسفراييني ، ركن الدين ، م ٤١٨ هـ

فقيه على مذهب الشافعي ، أصولي متكلم ، أخذ عنه الكلام عامة شيخ نيسابور ، من

تصانيفه : جامع الحلى في أصول الدين والرد على الملحدين وتعليقه في أصول الفقه .

انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٨ / ١ - ٩ ، سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٢٥٣ - ١٢٥٦ ، الوافي

بالوفيات ٦ / ١٠٤ - ١٠٥ ، باعثة ديدرنغ / دار صادر / بيروت ١٩٧٢ م ، طبقات

الشافعية الكبرى ٤ / ٢٥٦ - ٢٦٢ ، طبقات الشافعية للإسنوي ١ / ٥٩ - ٦٠ ، البدايات

والنهاية ١٢ / ٢٤ ، شذرات الذهب ٣ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، الأعلام ١ / ٦١ ، مجسم

المؤلفين ١ / ٨٣ .

(٤) ١ : يقتضى . (٥) راجع : الإرشاد ٣٣ ، شرح أم البراهين ٧٥ +

(٦) بداية : ل ٤١ / أ في ج . (٧) ١ : المحل .

(٨) ١ ، ب ، ج : معانيس .

(٩) راجع ص ٧٩ - ٨٠ . راجع قيامه تعالى بنفسه في : أصول الدين ٨٨ ، الإرشاد ٣٣ -

٣٤ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٩٧ - ١٠٠ ، شرح الكبرى ١٢٦ - ١٢٧ ، شرح

أم البراهين ٧٤ - ٧٨ ، الباجوري على الجوهرة ٦٣ - ٦٥ ، هوامش على

المقيدة النظامية ١٩٤ - ١٩٧ .

* الفصل الرابع فى مخالفته للحِجَوات *

قال : (من صفات نفس القديم مخالفته للحِجَوات ، فالرب - تعالى - (١) لا يشبهه شيئاً (٢) من الحِجَوات ، ولا يشبهه شئ منها)

٣٠ / ١ - ب

قلت : تضمن كلامه فى هذا الفصل أموراً منها :

أن المخالفة من صفات النفس ، وسنبين أنها ليست كذلك (٣)

والبحث عن حقيقة التماثل والاختلاف .

والكلام على تحليل التماثل .

والرد على الباطنية (٤)

وما يجوز أن يفترق (٥) المتماثلان (٦) فيه ، ويشارك فيه المختلفان (٧) .

وتنزيه الباري - سبحانه - عن التحيز ، والكلام فى تأويل ظاهر إن ورد على خلاف ذلك .

فنتكلم (٨) على كل صنف بما يليق به .

(١) بداية : ل ٣٠ / ب فى ١ .

(٢) ١ : شيا . (٣) راجع ص ١٠٤ .

(٤) الباطنية : فرقة من فرق الشيعة خرجت عن الإسلام ، وقد حكم البغدادى عليها بالكفر الصريح ، لأنها لم تنسك بشئ من أحكام الإسلام ، وحكم فيهم الإمام مالك بسأن من أتى منهم تأيلاً تقبل توبته ، ومن أظهر التوبة بعد العثور عليه لا تقبل منه ، ومن ألقبهم : الإسماعيلية ، الباطنية ، القرامطية ، المزدكية ، التعليمية ، الطحيدة .

انظر التعريف بهم فى : الفرق بين الفرق ٢٨١ - ٣١٢ ، أصول الدين - ٣٢٩ ، ٣٣١ ، التبصير فى الدين ٨٣ - ٨٨ ، الملل والنحل ١ / ١٩١ - ١٩٨ ، تاريخ الجدل للإمام أبى زهرة : ١٣١ - ١٣٢ .

/ ط ٢ دار الفكر العربى ١٩٨٠ م ، كتاب التأويل للإسماعيلية الباطنية ومدى تحريفه للعقيدة الإسلامية للدكتور عبد العزيز سيف النصر / ط ١ مطبعة الجبلوى / القاهرة ١٩٨٤ م .

(٥) ١ : تفترق . (٦) ١ : المتماثلات .

(٧) ١ : المختلفات .

(٨) د : فتكلم .

القول في حقيقة المثليين والخلافيين : —————

ذكر في المثليين ثلاث عبارات :

الأولى : أن المثليين كل موجودين ثبت لكل (١) واحد منهما من صفات النفس ما ثبت للآخر (٢) .

والثانية : كل موجودين سد أحدهما (٣) سد الآخر .

والثالثة : الموجودان اللذان يشتركان فيما يجب ويجوز ويستحيل (٤) .

ثم قال : (الأولى : العبارة الأولى)

قلت : إنما جعل الأولى العبارة الأولى ؛ لأن قول القائل ما سد أحدهما سد الآخر قضية تعقل (٥) على الجبهة بين المختلفين (٦) ؛ فإن أحسد الضدين سد سد الآخر في حصول شرط بقاء الجوهر ، وليس مثلاً .

وإن قال هذا القائل إنما أريد أن يسد سد من كل الوجوه فلا يمكن أن يريد به ما يخرج عن الوجوه على أن يكون من الصفات النفسية ، فلا بد أن يعم في جميع صفات النفس ، فيرجع حاصله بعد التطويل إلى العبارة الأولى .

والعبارة الثالثة تفسير التماثل بالأحكام (٧) اللازمة عن التماثل ، وهذا فرع شهوت التماثل ؛ ولهذا قال :

(الأولى العبارة الأولى)

ويتجه (٨) على العبارة الأولى : أن يقال :

إن قوله : (ثبت لكل واحد منهما (٩) ما ثبت للثاني) ٣٠/ب

فنقول : الذي ثبت (١٠) لأحدهما عينه فلا (١١) يثبت للثاني ، وإن قلت يثبت (١٢)

لِلثَانِي مِثْلَهُ (١٣) فَالْكَلَامُ فِي تَفْهِيمِ مَعْنَى التَّمَاثُلِ ، فَلْيَعْبَرْ بِصِغَةِ أُخْرَى تَشْعُرُ بِالشَّابِهِةِ وَالتَّمَاثُلَةِ فِي (١٤) جَمِيعِ صِفَاتِ النَّفْسِ] مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ لَفْظِ التَّمَاثُلِ .

(١) بداية : ل ٣٤ / أ ف ب . (٢) العبارة الأولى في حقيقة المثليين ساقطة في

النسخة المطبوعة لكتاب الإرشاد بتحقيق الدكتور محمد يوسف موسى ، وأيضاً في النسخة

المطبوعة ببغروت ١٩٨٥م بتحقيق أسعد تميم وبإلرجوع إلى النسخة المخطوطة الموجودة في المكتبة الأحمدية بحلب رقم ٧٦٤ خط ٦٨٢هـ والتي توجد منها صورة بمسند المخطوطات ، والنسخة - رقم ١٤٦ بجامعة ليدن بهولندا خط ما قبل ١٥١٥هـ والتي حصلت على صورة منها : وجدت أن العبارة المذكورة موجودة .

(٣) بداية : ل ٤١ / ب في ج . (٤) راجع : حقيقة المثليين في الشامل ١٦٩ ، متضمن

المواقف ٨١ ، شرح المقاصد ١٠٦ / ١ . (٥) أ ، ب : يعقل . (٦) أ : المثليين .

(٧) أ : الأحكام . (٨) أ : وبنى . د : بدون (ويتجه) .

(٩) أ ، ب : منها . (١٠) د : بدون (للثاني فنقول الذي ثبت) .

(١١) أ ، ب ، ج ، د : لا . (١٢) د : ثبت .

(١٣) ب : مثل .

(١٤) بداية : ل ٣١ / أ في ١ .

والمختلفان كل موجودين ثبت لأحد هما من صفات النفس [(١) ما لم يثبت عينه
للثانى (٢) .

وترد عليه المناقشة من حيث إن المثليين ثبت لكل واحد منهما من صفات النفس
ما لم يثبت (٣) عينه للثانى ، وإنما ثبت (٤) للمماثل ما يساويه فى المعقولية ، فلنحرر
عبارة الاختلاف على حسب عبارة التماثل .

أما المعتزلة فربطوا التماثل بالاشتراك فى الأخص ، والاختلاف بالافتراق فيه .
ومعتمد هم فى ذلك أن الاشتراك فى الأخص (٦) علة للاشتراك فى حقيقة
الصفات (٧) .

وهؤلاء سمعوا كلاما من المنطقيين وهو : أن الاشتراك فى الأخص الذاتى يسلم
منه الاشتراك فى الأعم الذاتى ، فأخذ ذلك المعتزلة ، وبدلوا العبارة ، فبدلوا
لفظ الالتزام بالوجوب ، ولم يعبروا (٨) بالذاتى ، فلزمهم من المحال ما لزمهم
ما نذكره إن شاء الله تعالى .

فما لزمهم اجراء حكم العلل ههنا ، وهو محال .
والذى نورد عليهم : أن العلة حقها أن تطرد وتنعكس ، فلزم على مساق ذلك أنه
إذا انتفى الاشتراك فى الأخص ينتفى الاشتراك فى الأعم ، ضرورة أن العلة لا يسد
من انعكاسها .

والثانى : أن يكون الاشتراك فى الأخص يوجب (٩) الاشتراك فى أحوال متعددة ،
وتعليل أحكام متعددة بعلة واحدة محال .

الثالث : (١٠) أن العلة لا بد أن تكون أمرا وجوديا ، والأخص حال .

الرابع : أن تماثل المثليين واشتراكهما فى صفة النفس واجب ، وعندهم لا تعليل للواجب .
وقد ألزمهم صاحب الكتاب أمرين :

أحدهما : أن الاختلاف بالافتراق فى الأخص ، كما أن التماثل بالاشتراك فيه .
ونحن إذا عرضنا على عقولنا (١١) علما وقدرة نضطر الى اختلافهما مع الذهول عن
أخص كل واحد منهما .

(١) ١: بدون ما بين القوسين ، زدناه من ب ، ج ، ليستقيم النص .

(٢) راجع معنى المختلفين فى : متن المواقف ٨٢ .

(٣) بداية : ل ٤٢ / أ فى ج . (٤) ج : يثبت .

(٥) ١ ، ب : للمماثل . (٦) بداية : ل ٣٤ / ب فى ب .

(٧) راجع : شرح الأصول الخمسة ٢٧٨ ، الشامل ١٧٠ ، متن المواقف ٨٢ .

(٨) ١ : يغيروا . (٩) ١ : فوجب .

(١٠) ١ : بالثالث . (١١) بداية : ل ٤٢ / ب فى ج .

ولهم أن ينفصلوا عن هذا بأن الافتراق في الأعم يدل على الافتراق في الأخص ، فلسزم العلم بالاختلاف لدلالته على ما يوجب الاختلاف .

الثانى : (١) أن الإرادة المنسوبة إلى القديم وإرادتنا مثلاً ، وإحداهما (٢) مفتقرة إلى محل والأخرى مستغنية عن المحل .

وتحريم هذا الإلزام بهرض اتحاد متعلق الإرادتين ، إذ أخص وصف الإرادة الحادثة تعلقها بالمراد (٣) المين ، فقد اشتركا في الأخص ولم يشتركا في بعض الأحكام الواجبة ، وهذا لازم في المتماثلين . (٤)

وأورد على نفسه سؤالاً وأجاب عنه .

قال : (فإن قال قائل هل يجوز مقارفة المتماثلين في بعض الصفات ، وهل تجوز مشاركة المختلفين في بعض الصفات)

ب / ٣١

وأجاب عن الأول بالتفصيل فقال :

(تجوز المقارفة في صفة معنوية ، ولا تجوز المقارفة في صفة من صفات النفس) ٣١ /
وأجاب عن الثانى بأنه :

ب / ٣١

(يجوز من غير تفصيل)

فقد يشترك المختلفان في صفة نفس كالوجود واللونية التى يشترك فيها السواد والبياض . وذكر الوجود مسامحة في القول ، فإنه ليس من صفات النفس . وقد يختلف المشلان في صفة معنى كالجوهريين المختلفين في الحركة والسكون أو اللون أو أى معنى فرضته (٥) يوجد في أحد الجوهريين ويوجد في الآخر رضة (٦) ، وقد تحقق تماثل الجواهر (٧) .

قال : (وفرضنا من هذه المسألة الرد على الباطنية (٨)) ٣١ / ب

فإنهم زعموا أن المشاركة في صفة من صفات الإثبات توجب التماثل ، وامتنعوا على مساق هذا أن يضيقوا البارى تعالى بالوجود ، لما فيه من المشاركة في صفة إثبات (٩) ، وذلك يلزم منه التماثل عندهم .

(١) بداية : ل ٣١ / ب فى أ . (٢) أ : ب : واحدتهما .

(٣) بداية : ل ٣٥ / أ فى ب . (٤) أ : المتماثلين . راجع الإلزامين المذكورين

في الإرشاد ٣٥ . (٥) أ : فرضت .

(٦) بداية : ل ٤٣ / أ فى ج . (٧) راجع : الشامل ١٩٤ و ١٩٨ و ٢٠٠ ، متن

المواقف ٨٢ . (٨) سبق التعريف بهم . راجع ص ١٠٢ .

(٩) راجع قول الباطنية في : الشامل ١٧١ ، الملل والنحل ١ / ٩٣ ، نكت الإرشاد ج ٢

مجلد ١ / ل ٣٣ / ب ، ٧٤ / ب ، التأويل الإسماعيلي الباطنى ومدى تحريفه

للمقائد الإسلامية ٧٤ - ٧٥ .

وهؤلاء إن نفوا الصانع أقيمت عليهم القواطع في إثباته ، وإن أثبتوه لزمهم ———
إثباته ما حاذروه ، إذ الاشتراك في معقولية الثبوت اشتراك في أمر ثبوتى ، فيلزمهم
التماثل ، والاشتراك في التسمية لا ينبئ عليها التماثل ، فكذلك الافتراق فيها
لا ينبئ عليها الاختلاف .

ثم نقول أتزعمون أن الاشتراك في وصف واحد يلزم منه الاشتراك في جميع الأحكام
أم (١) لا ؟

فإن زعموا ذلك (٢) فقد جحدوا البديهة ، وإن أبوه كان تسميتهم الاشتراك
في معقول واحد تماثلا وتشبيها أمرا اصطلاحوا عليه ، وليس هو الحال الذى قام عليه
الدليل .

ثم سأل نفسه سؤالا قال :

(فإن قيل هل تطلقون القول بأن الله يماثل الحوادث في الوجود)
وأجاب عن ذلك بأنسه :

(لا سبيل إلى إطلاقه)

قلت : أما من زعم من النظار أن التماثل والاختلاف حكمان عقليان فهما متافيان (٣) ،
ولا يجوز أن يتواردا على مورد واحد ، فيلزم من التفريع على هذا القول أنه لا يتمثل
التماثل والاختلاف من وجهين ، إذ التماثل ليس حكما على (٤) صفات الذات وكذلك
الاختلاف ، وإنما هو حكم على الذات فلا يتوارد عليها حكمان متافيان .

ومن أبى أن يكون التماثل حكما وهو الصحيح ، فيرجع حاصله إلى نسبة معقولة ،
ولا يتمثل إلا بالقياس إلى أمرين ، فيرجع الكلام فيها إلى المشاحة والمناقشة
في عبارة ، فواحد يطلق التماثل على المشاركة في البعض ، وآخر يطلقها على الاشتراك
في جميع الصفات النفسية .

نعم لا يجوز إطلاقه ، لما فيه من إيهام المشاركة في الكل ، وهو مستحيل في وضفه ،
وكل لفظ يوهم فلا يجوز إطلاقه على البارى — سبحانه — إلا باذن سمى (٥) .

(١) بداية : ل ٣٥ / ب فى ب .

(٢) بداية : ل ٣٢ / أ فى أ .

(٣) راجع : الشامل ١٢٠ . (٤) بداية : ل ٤٣ / ب فى ج .

(٥) راجع مخالفته تعالى للخصوات فى : اللع ١٩-٢٠ ، التمهيد

٤٤ ، الارشاد ٣٤-٣٩ ، شرح الارشاد لابن ميمون ١٠٠-١٠١ ، الأربعين

٩٦-٩٩ ، المحصل ١٥٤ ، شرح طوابع الأنوار ١٥٦-١٥٧ ، شرح المواقف

ت : ذ المهدي ٢١-٢٢ ، شرح أم البراهين ٧٢-٧٤ ، نشر الطواليع

* القول في تنزيهه عن التحيز *

قال : (فإن قال قائل قد ذكرتم أنه لا يمتنع اشتراك القديم والحادث في بعض صفات الإثبات ، ففصلوا ما تختص به الحوادث من الصفات وهي مستحيلة على الإله .

قلنا : نذكر أولا ما تختص به الجواهر —————) ١/٣٢

قلت : حاصل ما ذكره أنه ينظر إلى التحيز للجواهر ، وهو من صفات النفس على رأى من قال بالأحوال ، أو ترجع إلى نفس وجود الجوهر على طريق (١) من نفاها .

فإن كانت صفة نفسية فيستحيل وصف الباري — تعالى — بها

وإن كانت نفس الجوهر ، فيستحيل أن يكون الباري — تعالى — جوهرًا

وذهبت الكرامية (٢) وبعض الحشوية (٣) إلى أن الرب — تعالى — عنهم — متحيز مختص بجهة فوق (٤) .

(١) بداية : ل ٣٦ / أ في ب .

(٢) الكرامية : أتباع محمد بن كرام ، وهم فرق أصولهم : العابدية والتونية والزينية والإسحاقية والواحدية واليهودية ، ويجمعهم القول بقيام الحوادث بذاته تعالى ، والقول بالتحسين والتفويض من جهة العقل ، واتهام الإمام على — كرم الله وجهه — بالسكوت على ما جرى مع سيدنا عثمان رضي الله عنه — ولهم أقوال يجمعها التجميع .

انظر التعريف بهم في : مقالات الإسلاميين ١/ ٢٠٥ ، الفرق بين الفرق ٥١٥ — ٥٢٥ ، التخصيص

في الدين ٦٥ — ٧٠ ، الملل والنحل ١/ ١٠٨ — ١١٣ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين

١٠١ ، أساس التقديس ٢٧ — ٢٩ ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ٦٤٦ — ٦٧٠ .

(٣) بداية : ل ٣٢ : ب في أ . الحشوية : طائفة من المشبهة من أهل الحديث تسكروا

بظواهر الآيات والأحاديث الموهمة للتشبيه ، ويسمون بالحشوية ، لاحتمالهم كل حشو

روى من الأحاديث المختلفة المتناقضة ، وقيل إن الحسن البصري أطلق هذا الاسم

على جماعة من رعاي الرواة حضروا مجلسه يوما ولما تكلموا بالسقط قال ردوا هؤلاء إلى حشا

الحلقة ، فسموا بالحشوية ، وقد حكى الإمام الأشعري عنهم أنهم أجازوا على ربهم الملامسة

والمصافحة ، وقالوا إن المسلمين يعانقونه في الدنيا والآخرة .

انظر التعريف بهم في : الفرق بين الفرق ٢٢٩ ، الملل والنحل ١/ ١٠٥ — ١٠٦ ، كتاب

الزينة في الكلمات الإسلامية العربية لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي ٣/ ٢٦٧ / تحقيق

د . عبد الله سلوم السامرائي ط ٢ بغداد ١٩٨٢ م ومعه الغلو والفرق الغالية للمحقق .

(٤) راجع رأي الكرامية والحشوية المذكور في : المنحل ١٥٧ ، أساس التقديس ٧٥ ، شرح

المواقف : د . المهدي ٣١ — ٣٢ ، شرح الكبرى ١٣١ .

والدليل على (١) فساد مذهبهم هو الدليل على فساد القول بقدم الأجرام ، من حيث إن كل متحيز لا (٢) يخلو عن الحركة والسكون ، وما لا يخلو عن الحركة والسكون لا يخلو عن الحوادث ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث .
ولا محيص لهم عن هذا الدليل فيما أثبتوه متحيزا إلا بأحد أمرين :
أحدهما : أن يقولوا أولا بخلوه عن صورة التحيز ، ثم تطرا (٣) عليه صورة التحيز ، كما صار إليه بعض الفلاسفة القائلون بخلو الهيولى عن الصورة ، والدليل على إبطال ذلك ما تقدم (٤) .

وإما أن يلتزموا أنه ساكن بسكون قديم لا يعدم .
فنقول : نسبة الجواهر بأسرها إلى الأحيار كلها نسبة واحدة ، والتحيز الذي شغله هذا الجوهر لو شغله غيره لكان بسكون حادث ، واشغاله كاشغال غيره له ، وإذا (٥) تماثل المعنيان فيجب حدوث أحدهما ؛ لوجوب حدوث مائله .
استدلوا بقوله تعالى :

رُّحْرُحْمَنْ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى (٦)

وأجاب صاحب الكتاب بتأويلها بالاستيلاء والقهر ، ولم ير أن الآية [من] (٧) المتشابهات (٨) .

قلت القاعدة التي لابد من رعايتها :
أن كل لفظ يرد في الذات والصفات فلا يتصور أن يرد منه نص متواتر بحيث لا يقبل التأويل على ما يستحيل في العقول فغايتها (٩) أن يرد من المتواتر الظاهر في المحال ، فيجب اعتقاد أن المحمل الظاهر غير مراد ؛ لقيام الدليل على استحالة ، ثم ينظر فيما بقى من محامل اللفظ ، فإن بقى احتمال واحد (١٠) جائز (١١) تعيين حمل اللفظ عليه ، وإن بقى أكثر من احتمال على حكم التجويز تعيين الوقف ، وحكم على الآية بأنها من المتشابهات التي لا يعلم تأويلها إلا الله ،

-
- (١) بداية : ل ٤٤ / في ج . (٢) أ ، ب : فلا . (٣) أ ، ب : يطرا .
(٤) راجع ص ٨٣ - ٨٥ . (٥) ب : فإذا .
(٦) سورة طه آية ٥ . (٧) أ ، ب : بدون (من) زدناه من ج ليستقيم النص . (٨) راجع : الإرشاد ٤٠ - ٤٢ ، الشامل ٥٥٢ ط إسكندرية .
(٩) أ : فغايت . (١٠) بداية : ل ٤٤ / ب في ج .
(١١) بداية : ل ٣٦ / ب في ب .

وإن قدر ورود خبر واحد (١) وهو نص في المحال قطعنا بكذب راويه .
وإن كان محتملا للتأويل: (٢)

فالتصرف فيه كما سبق في المتواتر من الوقف عند تعارض الاحتمالات المجسوزة ،
وتسويغ الحمل على الاحتمال الواحد الفجوز بعد إخراج المحمل المحال .
وعن هذا نقل عن بعض حذاق (٣) السلف أنه قال :

[الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عن هذا بدعة (٤) .
معناه : أن لفظ (٥) الاستواء في اللغة معلوم المحامل (٦) ، وهي لفظية
عريضة لا إشكال فيها . فتطلق ويراد بها (٧) : الاستيلاء والقهر كما ذكر (٨)
وتطلق ويراد بها (٩) : القصد إلى خلق شيء في العرش لقوله :
” ثم استوى إلى السماء وهي دخان (١٠) ”
- أي - قصد إليها (١١) .

فإذا بطل حطها على الاستقرار بقي الاحتمالان (١٢) يجوزان ، فلا يمكن حمل
اللفظ على أحدهما إلا بسنة (١٣) ، ولم (١٤) يقم من السنة دليل على تعيين محمل ،
فهو المعنى بقوله :

” والكيف مجهول (١٥) ”

ولا يمكن التحويل (١٦) على ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر بأمر بمجرد (١٧)

(١) الخبر الواحد : يطلق على ما روى من طريق لا تحيل المادة توافق رجاله على الكذب

على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويطلق على ما كان راويه واحدا فقط ، ويطلق

عند المتكلمين والفقهاء على كل خبر قصر عن إيجاب العلم سواء كان راويه واحدا أو

الجماعة التي تزيد عن الواحد . راجع : التمهيد ٤٤١ ، مصطلح الحديث للدكتور /

إبراهيم الشهراوي ١٣ / ط شركة الطباعة الفنية / القاهرة .

(٢) بداية : ل ٣٣ / في ١ . (٣) أ : مذاق .

(٤) رواء البيهقي في الاعتقاد عن يحيى بن يحيى عن الإمام مالك - رضي الله عنه - بلفظ

” الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . . . ”

بدعه . . . إلخ . . . راجع : الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة ٥٠ - ٥١ .

(٥) أ : بدون ما بين القوسين زدناه من ب : ج : ليستقيم النص . (٦) ب : للمحامل .

(٧) أ : ب : به . (٨) راجع : الإرشاد ٤٠ ، قارن لسان العرب ٣ / ٢١٦٤ .

(٩) أ : ب : ج : ويطلق ويراد به ب : زيادة (القهر) .

(١٠) سورة فصلت من آية ١١ . (١١) هذا تأويل سفيان الثوري . راجع : الإرشاد

٤١ ، الشامل ٥٥٤ ط إسكندرية . (١٢) أ : الاحتمالات .

(١٣) ب : لسنة . (١٤) أ : لم .

(١٥) سبق تخريجه . راجع من نفسها . (١٦) أ : التطويل .

(١٧) أ : ب : ج : مجرد . صححناه ليستقيم النص .

الظن ، فإن ذلك يفيد في الأحكام الشرعية ، ولا مجال للعقل فيما يتعلق بأسمائه وصفاته ، والسائل لطلب الترجيح بهذه الجهة مبتدع ، والآية على هذا من المتشابهات .

وقوله (١) (الامتناع من التأويل يجر إلى اللبس والإيهام واستزلال العوام) (٢) ١/٣٣ قلنا : إذا نفى المحمل المحال ، وتردد الخاطر في احتمالين لا يمكن أن يعين أحدهما ، فأى ليس في الاعتقاد (٣) يحصل ؟ وأى (٤) زلة للعاصي (٥) مع (٦) تنزيه ذي الجلال عن كل ما لا يليق بجلاله ، فاعلم ذلك ترشد (٧) .

* * *

(١) بداية : ل ٤٥ / أ في ج .

(٢) أ : القوم ، ب : ج : القوام سبق أن حققت أن عبارة الجويني الصحيحة " أو الإعراض عن التأويل " وعلى هذا التحقيق لا يكون لنقد المقترح جدوى . راجع ص ١٥٧-١٥٨ من (٣) ج : الاعتداد . (٤) أ ، ب : ج : وان . صححناه من د .

(٥) أ ، ب : ج : العوام . صححناه من د .

(٦) بداية : ل ٣٧ / أ في ب .

(٧) * راجع نفي الجهة والحيز والمكان في : أصول الدين ٧٦-٧٨ ، الإرشاد ٣٩-٤٢ ، الاقتصاد في الاعتقاد ٤٤-٥٢ ، تبصرة الأدلة ١/١٩٠-٢١٣ ، التمهيد لقواعد التوحيد ١٥٨-١٦٥ ، الأربعين ١٠٤-١١٥ ، المحصل ١٥٥-١٥٧ ، ١٥٨ ، المعالم ٤٢-٤٣ ، أساس التقديس ١٦-٧٦ ، المسيرة في علم الكلام ١٦/١٧ ، شرح المواقف : د . المهدي ٣١-٤٠ . راجع النصوص الموهمة للتشبيه في : التوحيد ٦٧-٧٧ ، شرح الأصول الخمسة ٢٢٦-٢٣٠ ، الاقتصاد في الاعتقاد ٥٢-٥٨ ، كتاب الجامع العوام للنفزالي ، بحر الكلام ٢٢-٢٧ ، اليواقيت والجواهر للإمام الشعراني ١/١٠٠-١١٠ / مصطفى الحلبي ١٣٧٨ هـ ، كتاب اتحاد الكائنات ببيان مذاهب السلف والخلف في المتشابهات / محمود خطاب السبكي / مطبعة الاستقامة ط ١ / القاهرة ١٣٥٠ هـ ، العقيدة في ضوء القرآن الكريم ١/٧٠-٨٧ .

* الفصل الخامس في تزيينه عن الجسمية *

صرحت طوائف من الكرامية (١) بتسمية الباري - تعالى - جسماً (٢) .

والنظر في إشعار هذه التسمية في اللغة واللسان ، ثم إقامة الدليل على إبطالها .

وإنما حمله على تقدمه الكلام على مقتضى اللفظ في وضع اللسان ؛ لأن بعض الكرامية تأول كلام شيخهم (٣) على معنى آخر غير المفهوم من اللفظ ، فيقع المنع من جهة الشرع ؛ حيث ساء بما لم يسم به نفسه ، وإنما يطلق على الباري - تعالى - لفظ موهوم إذا ورد به إذن ، ولهذا بحث عن مقتضى اللفظ لغة (٤) .

فإن أراد الخصوم المحمل الظاهر منعه دليل العقل ، وإن أرادوا (٥) غيره منعه (٦) دليل الشرع (٧) .

فإن (٨) لفظ الجسم يشعر بالتأليف لدخول المبالغة فيه (٩) من (١٠) هذا (١١) المعنى من قولهم جسم لمن (١٢) كثرت أجزاؤه ، وأجسم لمن زاد في كثرة الأجزاء ولو كان الباري - تعالى - مركباً من أجزاء للزم (١٣) أن يجب لكل واحد من الأجزاء الحياة والعلم والقدرة ، وينفص (١٤) إلى تعدد في الآلهة (١٥) .
و [لا] (١٦) تستقيم أدلة الوحدةانية (١٧) ، فيلزم بطلان (١٨) الجسمية

(١) سبق التعريف بهم راجع ص ١٠٧ (٢) راجع : شرح الأصول الخمسة ٢٢٤ هـ

التمهيد لقواعد التوحيد ١٤١ هـ متن المواقف ٧٧٣ هـ .

(٣) هو : أبو عبد الله محمد بن كرام بن عراق بن حزابة السجري ، ولد في سجستان هوجاور بمكة سنين ، وورد نيسابور فحبسه طاهر بن عبد الله ، ثم انصرف إلى الشام ، اتهم بأنه ساقط الحديث . راجع ترجمته في : الليل ١٠٨/١ - ١٠٩ هـ ، ميزان الاعتدال

٢١/٤ - ٢٢ هـ ، لسان الميزان ٣٥٣/٥ - ٣٥٦ هـ ، الأعلام ١٤/٧ .

(٤) بداية : ل ٣٣ / ب في أ . (٥) أ ، ب : أراد . (٦) د : ينمعه .

(٧) سيأتي بحث ما يجوز إطلاقه على الله - تعالى - وما لا يجوز في فصل مستقل .

راجع ص ٢٤٢ . (٨) أ ، ب ، ج : قال ، صححناه من د .

(٩) راجع معنى الجسم في : الانصاف ١٦ هـ ، التمهيد ٣٧ هـ ، التمهيد لقواعد التوحيد

١٤٢ هـ ، الكليات ١٥٧/٢ هـ ، كشاف اصطلاحات الفنون ٣٦٨ .

(١٠) د : بدون (من) . (١١) أ : هذه ، د : بهذا .

(١٢) د : بدون (لمن) . (١٣) د : لزم .

(١٤) أ : ويقضى . (١٥) ب : الألوهية ، ج : الإلهية .

(١٦) أ ، ب ، ج : بدون (لا) زدناه من د ليستقيم النص .

(١٧) أ : الواحدين ، ج : الواحدين ، د : الروحانيه .

(١٨) بداية : ل ٤٥ / ب في ج .

والتركيب من الأجزاء .

ثم الدليل على إبطال كونه جوهرًا هو بيمينه يدل على إبطال كونه جسمًا .
وقد أحلنا أن يكون من جملة التحيزات (١) ، ولا يصح جسم إلا متحيزًا ، وكل
متحيز لا يخلو عن (٢) الحركة والسكون فوما (٣) لا يخلو عن (٤) الحوادث
فهو حادث .

فإن طردوا بدلالة الحدوث فيه لزوم حدوثه (٥) ، وإن لم يطردوها فقد
نقضوا دلالة حدوث المالم .

ثم نقول فرض الصانع جسمًا لا يخلو إما أن يكون جسمًا لا يتناهي أو جسمًا متناهيًا ،
فإن كان جسمًا (٦) لا يتناهي ، فلا يمكن أن يكون غير متناه من جميع الجهات ،
فإن ذلك يمنع وجود غيره من الأجسام ،

فلا بد من القول في هذا الفرض أن يكون متناهيًا من بعض الجهات ، فيجوز
حركة إلى الجهة المتناهية ، ويلزم منه تناهية من الجهة الأخرى (٧) ولا (٨) محالة ؛
لأن الحركة تفرغ (٩) واشغال ، فلا يشغل من جهة إلا وقد فرغ من الجهة الأخرى (١٠)
، فيجب تناهية لا محالة .

وقد استدل بعض النظار على استحالة جسم لا يتناهي :

أن لو فرضنا خطين متوازيين ، وفرضنا أحدهما متناهيًا من جهة وغير متناه من جهة
أخرى ، فإذا تحرك عن الموازاة (١٠) فلا يخلو إما أن يلاقيه أو لا يلاقيه ،
فإن فرض عدم الملاقاة مع دوام الحركة وتناهي المساحة بينهما كان ذلك (١١)
محالًا .

وإن فرض الملاقاة (١٢) فلا بد أن يقع على نقطة (١٣) هي أول نقطة
الملاقاة (١٤) ، ثم يلاقى ما بعدها ، وما لا يتناهي لا يعقل فيه نقطة هي
أول نقطة الملاقاة (١٥) فيلزم أن يلاقيه وألا يلاقيه ، وهو محال ، وإنما
لزم المحال من فرض جسم لا يتناهي (١٦) ، وهو محال .

فإذا ثبت أن كل جسم متناه ، فلو قدر صانع العالم جسمًا لزم تناهيه ، وإذا

(١) راجع ص ١٠٨ . (٢) أ : من . (٣) ب : بدون (ما) .

(٤) أ : من . (٥) أ : حدوث . (٦) بداية : ل ٣٧ / ب في ب .

(٧) أ : ب : الآخر . (٨) ب : بدون ما بين الرقنين ، أ : الآخر .

(٩) أ : تفرغ . (١٠) أ : الموازاة . (١١) بداية : ل ٣٤ / أ في أ .

(١٢) أ : ب : الملاقات . (١٣) بداية : ل ٤٦ / أ في ج .

(١٤) أ : ب : الملاقات . (١٥) أ : ب : بدون ما بين القوسين ، زدناه

من جليستقيم النص . (١٦) أ : لا تتناهي .

تناهى لزم أن يكون أصغر من العالم أو أكبر أو مساويا ، وذلك محال ، ويتطرق (١)
إلى واجب الوجود وجوه الجواز ، ويتعالى (٢) عن ذلك .
قال : (فإن قال قائل نطلق لفظ الجسمية ونريد به الدلالة على وجوده) ١/٣٤
قلنا : كل لفظ يوهم معنى لا يصح نسبته إليه ، فلا سبيل إلى إطلاقه عليه إلا بإذن ،
ولا إذن في إطلاقه .

فإن قيل قد سعى الله ذاته نفسا في قوله تعالى :
" تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك " (٣)

قلنا : الجواب عنه من وجهين :
أحدهما : أن لفظ النفس في (٤) اللسان يطلق بإزاء الذات (٥) ، ولهذا يقال
نفس المرض ، ولا يصح أن يقال جسم المرض - بخلاف لفظ الجسم .
الجواب الثاني : أن الإطلاق معتد فيه على الإذن ، وقد ورد في أحد اللفظين
دون الآخر ، فافترقا .

ثم القياس لا يجيب (٦) في أسماء الرب - تعالى - بل القياس قام القاطع على
إعماله في أحكام أفعال المكلفين الشرعية ، ولم يعم قاطع على استعماله - في
أسمائه - سبحانه - فلم يكن لإطلاقه وجه ، ولو ساغ لذلك لصح أن يسمى جسدا .
وقد (٧) يعتذرون (٨) بأن لفظ الجسد منع منه الشرع . فيقال لهم لِمَ لم
تسم الأمة الباري - تعالى - عاقلا مع أن قول القائل عقلته وعلمته بمعنى واحد
في مقتضى اللسان .

وكذلك لفظ الفقيه ، وغير ذلك مما امتنع منه مع صلاحية اللفظ له .

فيدل والحالة هذه على أنه لا سبيل إلى الإطلاق عليه إلا بإذن ، والله أعلم (٩)

* * *

-
- (١) : وينطرق . (٢) أ : ويتعال . (٣) سورة المائدة من آية ١١٦ .
(٤) بداية : ل ١/٣٨ في ب . (٥) راجع : لسان العرب مادة نفس ٢٣٤/٦ .
(٦) ب : لا بحجة . (٧) بداية : ل ٤٦/ب في ج .
(٨) أ : يتعذرونه ، ب : دونه .
(٩) ب : زيادة (الفصل الثالث) راجع في الجسمية عنه تعالى في : اللع ٢٣ ،
التوحيد ٣٨-٤٣ ، التمهيد ٢٢٠-٢٢٦ ، شرح الأصول الخمسة ٢١٦-٢٢٠ ،
المحيط بالتكليف ١٩٨-٢٠٢ ، أصول الدين ٢٣-٧٦ ، الإرشاد ٤٢-٤٤ ،
الاقتصاد في الاعتقاد ٤٢-٤٣ ، التمهيد لقواعد التوحيد ١٣٧-١٤٥ ، شرح
الإرشاد لابن ميعون ١١٩ ، ١٢٤ ، المحصل ١٥٥ ، المعالم ٤٠-٤١ ، المسيرة
في علم الكلام ١٤ ، شرح المقاصد ٤٨/٢-٥٠ ، شرح المواقف : د . المهدي
٤١-٤٣ ، نشر الطوالع ٢٢٨-٢٢٩ .

* الفصل السادس في : مخالفه الباري - تعالى - الجوهر في قبول الأعراض
وصحة الاتصاف بالحوادث *

قال : (والرب - سبحانه - مقدس عن قبول الحوادث) ١ / ٣٤
قلت : تضمن كلامه (١) في هذا الفصل نقل مذهب (٢) الكرامية ، وإبطال مذهبهم
وأبداً مناقضتهم .
فمذهبهم (٣) في هذا الأصل أنهم يزعمون : أن قيام الحوادث به صحيح ، ولا
يتصف بحادث يقوم به (٤) .
والتزموا على قود ذلك أن يقولوا الباري خالق في الأزل . وخالفهم الأصحاب
في كونه خالقاً في الأزل .
وهذه المسألة لا خلاف فيها من حيث المعنى ؛ فإنهم [أطلقوا] (٥)
لفظ الخالق وأرادوا أنه قادر على الخلق ، ونحن نطلق لفظ الخالق ونريد به
صدور الخلق عنه ، ولا شك في تجدد هذا (٦) المعنى ، وتحقيق قدم المعنى
الأول ، فلم يتوارد النقيضان على مورد واحد (٧) .
وقيام المعنى بنا يوجب تجدد أحكامه ، فكيف يقوم بالباري - تعالى - ولا يوجب
حكماً مع أن إيجاب (٨) المعاني لأنفسها .
وكيف تتخلق عن المعنى صفة نفسية (٩) ، فإذا فرغنا على نفى الأحوال
فلا معنى لتجدد (١٠) الأحكام إلا تجدد المعنى .
فإن التغير المعقول في الحوادث دال على الحدوث أثبتة القوم في حقيق
الباري - تعالى - وإنما أبوا ذلك تسمية وإطلاقاً .
ثم أحدثت الكرامية لأنفسهم اصطلاحاً فقالوا : إذا قام به قول حادث فليس
قابلاً (١١) به ، وإنما هو قابل بالقابلية (١٢) ، وفسروا القابلية (١٣) بالقدرة
على القبول .
وسمعت بعض المشايخ يفسرها (١٤) على أصلهم بقبول القول (١٥) .

-
- (١) بداية : ل ٣٤ / ب في ١ . (٢) ١ ، ب ، ج : مذاهب .
(٣) ١ ، ب ، ج : فمذاهبهم . (٤) راجع المحصل ١٥٨ ، شرح المقاصد ٥٢ / ٢ ،
شرح البواقف : د . المهدي ٥٥ . (٥) ١ ، ب : بدون (أطلقوا) زدناه
من ج . ليستقيم النص . (٦) بداية : ل ٣٨ / ب في ١ .
(٧) راجع : الاقتصاد في الاعتقاد ١٣٦ . (٨) ١ : يجاب .
(٩) بداية : ل ٤٧ / أ في ج . (١٠) ١ ، ب ، ج : لتجرد .
(١١) ج : قابلاً . (١٢) راجع : أصول الدين ١٠٦ ، ١ ، ب ، ج : قابل بالقابلية .
(١٣) ١ ، ب ، ج : القابلية . (١٤) ١ ، ب : يفسره .
(١٥) ١ : القبول .

ثم ما يقوم به من الحوادث يسمونه حادثا ولا يسمونه محدثا ، وما يفعلونه خارجا عن ذاته يسمونه محدثا (١) ، هذا شرح مذهبهم (٢) على الاختصار .
وأما وجه الرد عليهم : فعمدة الأصحاب طريقان :
الأول : أن القابل (٣) للشيء لا يخلو عنه وعن مثله أو ضده ، فلو قبلها لم يخل (٤) عنها ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث .
تقرير المقدمة (٥) الأولى - وهي (٦) أن القابل (٧) للشيء لا يخلو عنه وعن مثله أو ضده - هو : أن نسبة ما (٨) يقوم بكل ذاته قبولاً واتصافاً وحلولاً نسبة واحدة ، فلو جاز أن يخلو عن بعض ما يقبله لجاز أن يخلو عن كله ، لتساوى نسبة الكل إليه .
ولما وجب لكل قابل بعض الصفات دل على استحالة ما يؤدي إلى نفي ما وجب له عنه .

وهذه الطريقة مستمرة في الجواهر والقديم - سبحانه -
أما الجواهر فقد استحال خلوها عن الأكوان ضرورة (٩) ونسبة الأكوان إليها كنسبة سائر المعاني قبولاً وحلولاً واتصافاً ، وتساوى (١٠) الكل قبولاً ، لأنها - أعني - الجواهر تقبل الأعراض لأنفسها .
وكذلك نقول في القديم : أنه وجب له ما دلت الأفعال عليه (١١) ، فلو صح خلوه عن بعض ما هو قابل له لجاز خلوه عن شراهد الأفعال وهو محال .
ويجب أيضاً أن يقال : إن القديم أيضاً إنما يقبل المعاني لنفسه ، إذ لو قبلها لمعنى لكان قبوله المعنى لمعنى آخر ، ويتسلسل ، فيجب تحقيق القبول للنفس .
وقد قرر أن هذه الطريقة لا تتمشى على طريقة المعتزلة ، لما سبق من ذكر اضطرابهم (١٢) في الجواهر (١٣) ، فلم يستمر لهم أن كل قابل لا يخلو عن الشيء أو عن مثله (١٤) أو ضده ، وإذا لم يستمر ذلك كلياً لم ينتج القياس .
وكذلك أحكام الإرادة تتجدد له ، وقد خلا عن جميعها أولاً فلم يستمر لهم القول أن كل قابل للشيء لا يخلو عنه أو عن مثله أو عن (١٥) ضده .

- (١) راجع : شرح المقاصد ٧٤/٢ . (٢) أ ب ج : مذاهبهم . (٣) أ : القائل .
(٤) أ : يخلو . (٥) أ : المقدم . (٦) أ : وهو . (٧) أ : القائل .
(٨) بداية : ل ٣٥ / أ في أ . (٩) بداية : ل ٤٧ / ب في ج .
(١٠) بداية : ل ٣٩ / أ في ب . (١١) أ : إليه .
(١٢) أ : اضطرابهم . (١٣) راجع : ص ٨١-٨٢ ، راجع : الإرشاد ٤٥ .
(١٤) أ : مثل .
(١٥) ب : بدون (عن) .

الطريق الثاني للأصحاب - ولم يتعرض لها صاحب الكتاب - : أن كل ما تجددت عليه الأوصاف الجائزة جائز من حيث إن الذات لا تعقل إلا موصوفة بصفات أو غير موصوفة بصفات ، فتددت الذات بين الاتصاف بالصفات أو بالسفرو^(١) عن الصفات ، وإذا جاز أن تكون^(٢) متصفة وراز ألا تكون متصفة صارت موسومة بحكم^(٣) الجواز ، وكل جائز فمقتضى^(٤) ، ووجوب وجود القديم يمنع من^(٥) ذلك ، فامتنع القول بتغيره .

ثم ألزمهم صاحب الكتاب قيام الألوان به ، وأكد ذلك بما صاروا إليه من كونه متحيزا مختصا بجهة^(٦) ، وكل جرم جاز أن تقوم به الألوان ، فيلزم ذلك فيما أثبتوه صانعا ، وذلك محال^(٧)

* * *

- (١) أ : بالفسيد . (٢) أ : يكون .
 (٣) بداية : ل ٣٥ / ب في أ . (٤) أ ، ب ، ج : لمقتضى .
 (٥) بداية : ل ٤٨ / أ في ج . (٦) راجع : الإرشاد ٤٦ .
 (٧) راجع مخالفة الباري - تعالى - الجواهر في قبول الأعراض في : أصول الديين ٧٩-٧٨ ، الإرشاد ٤٤-٤٦ ، التمهيد لقواعد التوحيد ١٤٦-١٤٨ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ١٢٤-١٢٩ ، المحصل ١٦٠ ، شرح المواقف : د المهدى ٦٤-٦٥ ، نشر الطوالع ٢٣٣-٢٣٤ .
 راجع : استحالة قيام الحوادث بذاته تعالى في : الأربعين ١١٨-١٢٢ ، المحصل ١٥٨-١٥٩ ، المعالم ٤٤-٤٥ ، شرح المقاصد ، ٥٢/٢-٥٣ ، شرح المواقف : د . المهدى ٥٣-٦٣ .

* الفصل السابع في الدلالة على استحالة كونه جوهرًا ، وعليسى ،
[استحالة] (١) حلول بعض صفاته في الحوادث ، والتنصيص على
نكت في الرد على النصارى (٢) * .

قال : (الجوهر في اصطلاح المتكلمين هو (٣) المتحيز) ٣٥ / ب
[قلت] (٤) : قد فسر الجوهر بالمتحيز (٥) ، وقد تقدم ذكر تعاليه عن
التحيز (٦) ، فذكره في هذا الفصل تكرر ، وإنما ألجأ إلى ذكر هذا الفصل :
أنه لما أقام الدليل على استحالة أن يكون محلاً للحوادث ، دعت الحاجة إلى
استحالة أن يكون هذا حالا في الحوادث ، وكذلك كل صفة من صفاته ، وفي التعرض
لذلك الرد على النصارى (٧) القائلين بحلول اللاهوت (٨) في الناسوت ، فنذكر
مذاهبهم ، ثم نذكر الرد عليهم .

فنقول : النصارى وإن أطلقوا عليه اسم الجوهر فلا يريدون ما يريد المتكلمون
من المتحيز ، وإنما عنوا به أنه أصل الأقانيم (٩) .
والأقانيم عندهم ثلاثة (١٠) ، وقد قيل إن الاقنوم لفظه (١١) يونانية ، والمراد بها
في تلك اللغة : أصل الشيء (١٢) .
ثم قالوا إن الأقانيم الثلاثة لم يحل (١٣) منها في ذات المسيح إلا اقنوم واحد

(١) أ ، ب ، ج : بدون (استحالة) زدناه ليستقيم النص .

(٢) النصارى : أمة عيسى عليه السلام .

انظر التعريف بهم وبمقائدهم في : التمهيد ٩٣-١٢٥ ، المعنى ٨٠/٥-١٥١ ،

الفصل ٤٨/١-٦٥ ، ٢/٢-٢٨ ، الملل والنحل ٢/٢٥-٣٣ ، اعتقادات فرق

المسلمين والمشركون ١٣١-١٣٣ ، أبتكار الأفكار ٢/٥٤٤-٥٦٢ ، نشأة الفكر

الطبي في الاسلام ١/٦٠-٦٨ ، كتاب محاضرات في النصرانية / للامام أبى زهرة /

ط دار الفكر العربى ١٩٦٦م ، تاريخ الجدل ٢١-٢٢ ، كتاب المسيحية / د . أحمد

شلبى / ط ٣ مكتبة النهضة المصرية / ١٩٦٧م ، الأديان في القرآن / د . محمود بن

الشريف ١٦٦-٢٤٠ ط ٣ / دار المعارف ١٩٧٦م . (٣) بداية : ل ٣٩ / ب في ب .

(٤) أ : بدون (قلت) : زدناه من ب ، ج . ليستقيم النص .

(٥) أ : المتحيز . راجع : الإنصاف ١٦ . (٦) راجع ص ١٠٧-١٠٨ .

(٧) سبق التعريف بهم ، راجع ص نفسها (٨) أ ، ب : اللهوت .

(٩) راجع وقارن : مقالات الإسلاميين ٨/٢ ، التمهيد ٩٣ ، الملل والنحل ٢/٢٥-٢٦ ، شرح

المقاصد ٢/٥١ ، شرح الكبرى ١٢٥ . (١٠) راجع : شرح الأصول الخمسة ٢٩١ ،

الملل والنحل ٢/٢٥-٢٦ ، شرح الكبرى ١٢٦ ، شرح المقدمات في العقائد ٢/٦٦-٦٧ .

(١١) أ : لفظ . (١٢) راجع شرح الكبرى ١٢٦ ، قارن : الملل والنحل ٢/٢٦ ،

شرح المقاصد ٢/٥١ . (١٣) أ ، ب : يخلو ، ج : يخل .

وهو اقنوم الكلمة ، دون الاقنومين (١) الآخرين وهما الأب وروح القدس (٢) .
ولا يعنون بالكلمة (٣) الكلام (٤) ، فإنه عندهم حادث (٥) ، وإنما عنوا
بالكلمة : العلم (٦) ، وروح القدس : الحياة ، واقنوم الوجود سموه (٧) أباً (٨)
ثم قالوا إن الثلاثة واحد ، فجمعوا بين نقيضين وحيدة وكثرة .
وهذا يدرك فساد ببداهة (٩) العقول .
وظنى أن النصارى أخذوا (١٠) ذلك من كلام المنطقيين من الفلاسفة ، فإنهم
قالوا بأن الأجناس والفصول الذاتية (١١) لها كثرة في الذهن وهى فى الخارج واحدة
لا كثرة فيها ، فالسواد عرض ، لون ، سواد ، وهذه اعتبارات ثلاثية (١٢)
ذهنية لا وجود لها فى الخارج ، فالخارج واحد وفى الذهن يتكرر ، فأخذ
النصارى هذا الأصل وطرده فى الأقانيم ، إلا أنهم أفسدوه ، فإنهم ميزوا
بعضها عن (١٣) بعض ، فإن (١٤) اقنوم الكلمة اتحد بجسد المسيح وبقيسة
الأقانيم لم تتحد .

فكيف يستقيم اجراء ذلك الأصل مع هذا الخبط ؟

والاعتبار العقلى الذهنى كيف يتحد بذات أخرى ؟

وعلى الجملة فمذهبهم غير معقول ، وهم أخس الفرق أهما ، وإدراك الحقائق (١٥)
على مثلهم عسير ، والله الهادى إلى الحق والمرشد إلى القول الصدق .

وقوله (١٦) : (الأقانيم عندهم لا ترجع (١٧) إلى موجودات ، بل هى
بمنزلة الأحوال عند القائلين [بها] (١٨))
١ / ٣٦

قلت : تشبيهها على أصلهم بالوجوه والاعتبارات على رأى نفاة الأحوال أقرب ،
فإن الأحوال صفات عديدة لموصوف واحد على رأى من أثبت الأحوال ، والنصارى (١٩)
نفوا التعدد .

-
- | | |
|---|--|
| (١) ١ : الاقيوميون | (٢) راجع : الملل والنحل ٢ / ٢٦ . |
| (٣) ١ : الكلمة | (٤) بداية : ل ٤٨ / ب فى ج . |
| (٥) راجع : الإرشاد ٤٧ | (٦) راجع : الشامل ٥٨١ ط إسكندرية . |
| (٧) ١ ، ب : وسموه | (٨) راجع : الملل والنحل ٢ / ٢٦ ، شرح المقاصد |
| ٥١ / ٢ . | (٩) ١ ، ب : فساد ببداهة . |
| (١٠) بداية : ل ٣٦ / ١ فى ١ | (١١) ب : الخاتمة . |
| (١٢) ١ ، ب : من | (١٣) ١ ، ب : ثلاث . |
| (١٤) ١ ، ب : من | (١٥) ب : الحقيقة . |
| (١٦) ب : وقول | (١٧) ب : تؤدى . |
| (١٨) ١ : بدون (بها) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص . | (١٩) بداية : ل ٤٩ / ١ فى ج . |

ثم ذكر اضطرابهم في معنى اتحاد الكلمة بجسد المسيح ، وتذرعه (١) بالناسوت منه (٢)

فمنهم من قال إن الاتحاد والتدريع (٣) يرجع إلى قيامها كما يقوم المرض بالجواهر (٤) . وهذا يوجب مفارقة الذات الجوهرية ، ضرورة أن المعنى الواحد لا يقوم بذاتين . ثم فيه قول بانتقال المعنى ، وقد سبق استحالة انتقال المعنى (٥)

وذهب (٦) الروم (٧) إلى أن الكلمة ما زجت جسد المسيح واختلطت به كما يخالط (٨) الخمر اللبن (٩) . مثلاً

وهذا الاختلاط من أحكام الأجسام ، فكيف يعقل في الكلمة التي هي خاصة بالذات الأزلية ؟

وسمعت بعضهم عند الباحثة يقول (١٠) : نسبه كنسبة ضياء الشمس للشمس (١١) ، فهي مشرقة علينا ولم تغارق الشمس .

ولم يعلم أن أضواء الشمس أجرام مضيئة كثيرة بعضها يتصل بما أشرق عليه ، وبعضها يتصل بغيره ، فأين هذا من الخاصية المتحدة ؟ هذا بيان أن المذهب (١٢) غير معقول .

(١) أ ب هـ ج : وتذرعه . (٢) راجع : الإرشاد ٤٨ .

(٣) أ ب هـ ج : والتدريع . (٤) راجع : الملل والنحل ٢/٣٠-٣١ ، شرح الكبرى

١٢٨ ، شرح المقدمات في العقائد ٢/٦٨ . (٥) راجع ص ٧٧-٧٨ .

(٦) ج : وذهب . (٧) الروم : فرقة من النصارى تسمى الملكانية أصحاب

ملكا الذي ظهر بأرض الروم واستولى عليها ، ومعظم الروم ملكانية ، من أقوالهم :

إن الكلمة اتحدت بجسد المسيح وتدرعت بنا سوته ، ويعنون بالكلمة اقنوم

العلم ، وروح القدس اقنوم الحياة ، ولا يسمون العلم قبل تدريعه ابنا بل المسيح

مع ماتدريعه ابن ، وأن الجوهر غير الأنايم ، وصرحوا بإثبات التثليث .

انظر التعريف بهم في : الفصل ١/٤٨-٤٩ ، الملل والنحل ٢/٢٧-٢٩ ،

اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ١٣١-١٣٢ ، أبقار الأفكار ٢/٥٤٤-٥٤٥ .

(٨) أ : تخالط . (٩) راجع تفسير الملكانية في : الملل والنحل ٢/٢٧ ، شرح

الكبرى ١٢٩ ، شرح المقدمات في العقائد ٢/٦٨ .

(١٠) أ : مقبول . (١١) بداية : ل ٣٦/ب في أ . راجع هذا

التفسير في : الملل والنحل ٢/٢٩ . راجع تفسير النصارى للاتحاد في :

التمهيد ١٠٧-١٠٩ ، الملل والنحل ٢/٢٧-٣٣ ، شرح المقاصد ٢/٥١ .

(١٢) أ ب : المذاهب .

ونحن نستدل عليه بثلاث نكست :

الأولى : ما سبق من استحالة الانتقال على المعانى ، وامتناع قيام صفـة بموصوفين .

النكـة الثانية : أن (١) الاتحاد إن (٢) كان واجبا لذاته لزم منه قدم الناسوت ، وقد دل الدليل على حدوثه ، وإن كان جائزا اقتصر الى مقتضى (٣) .

ثم ما يخرج من القوة الى الفعل فى مادة الإمكان ، ويتعالى عن ذلك واجب الوجود ، فلم يبق إلا أن يكون الاتحاد (٤) مستحيلا ، وهو المطلوب .
الثالثة : إن الاتحاد إما أن يكون وصف كمال أو وصف نقص ، فإن كان وصف كمال فيجب للذات الأزلية أزلا ، وإن كان وصف نقص فقد وصفوه بالنقص .

ثم نقول لهم : هل يجوز زوال هذا الاتحاد أم لا ؟
فإن قالوا [لا يجوز] (٥) كان باطلا ، لأن ما قبل الانتفاء قبل ثبوته قبله (٦) بعده ، إذ جواز كل جائز لمعقوليته ، فلا ينتفى تجويز العدم عليه بتحقيق أحد الطرفين .

وإن جاز عدمه صارت ألوهية المسيح غير واجبة ، بل جائزة ، ثبتت تارة وتنتفى (٧) أخرى ، وذلك يفضى إلى مثله فى ذات واجب الوجود ، وهو محال ، هذا تلخيص الرد عليهم .

وأما المناقضة : فقد ذكرها صاحب الكتاب ، ووجه عليهم كليات :
الكلية (٨) الأولى : أن يقال لهم لم حصرتم الأقانيم فى الثلاثة (٩) .

الثانية : لم خصصتم الاتحاد بالكلمة دون غيرها (١٠) من الأقانيم .
الثالثة : لم خصصتم جسد (١١) المسيح بالاتحاد دون غيره من الأجسام .
فإن استدلوا بما ظهر على يديه من إحياء الموتى ، وإبراء الأكمة والأبرص .
رد عليهم بما ظهر على يدى موسى - عليه السلام - من انقلاب العصا (١٢) شعبانا تسعى (١٣) ، وغيرها من الآيات الخارقة للعادات (١٤) .

(١) بداية : ل ٤٠ / ب فى ب . (٢) ١ : وان .

(٣) ١ : ب : مقتضى . (٤) بداية : ل ٤٩ / ب فى ج .

(٥) ١ : ب : (لا يجوز) . زدناه من جليستقيم النص .

(٦) ١ : قبل . (٧) ١ : ب : وينتفى . (٨) ١ : الكلمة .

(٩) ب : الثلاثة . (١٠) ١ : غيرتهم .

(١١) بداية : ل ٣٧ / ١ فى ١ . (١٢) ١ : ب : العصا .

(١٣) ١ : ب : تسعا . (١٤) راجع : الإرشاد ٤٨ - ٥١ .

وقد ذكر إطباقهم على التثليث (١) ، وعلى أن المسيح ابن الإله (٢) .
ثم قالوا صلب (٣) .

قيل لهم : كيف يصح صلب الإله وقهره ؟
فقالوا : المصلوب هو الناسوت (٤) .

قيل لهم : نعم الاتحاد كيف ينفرد بالصلب الناسوت دون اللاهوت ؟
وهذه مناقضة محضه (٥) .

(٦)
ثم قد ورد في إنجيلهم ما يشير إلى تعبد المسيح وخضوعه وخشوعه للرب - سبحانه - ،
والتزام أحكام العبيد من التذلل وطلب الجزاء من الله - تعالى - والرحمة حين قال :
" أنا ماض (٧) إلى أبي وأبيكم ، وإلهي وإلهكم " (٨)

فإن كانوا يتمسكون بلفظة أبي ، فقد قال وأبيكم ، فبالمعنى الذي ثبتت الأبوة لهم -
من التربية والرحمة والعطف يثبت له .
وقوله " وإلهي " :

تصريح بمعنى العبودية للرب - سبحانه - الذي يتعبد له ويخضع ويخضع .
" ومن يهد الله فماله من مضل (٩) " .
" ومن يضل الله فماله من هاد (١٠) " .

- (١) راجع : المصدر السابق ٥١ . (٢) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .
(٣) راجع المصدر السابق نفس الصفحة ، الملل والنحل ٢/٢٦٦ ، شرح الكبرى ١٣٠ .
(٤) بداية : ل ٥٠ / أ في ج ، راجع : الإرشاد ٥١ .
(٥) أ ، ومحضه . (٦) بداية : ل ٤١ / أ في ب .
(٧) ب : ماضى .
(٨) إنجيل يوحنا ، إصحاح ٢٠ ، من فقرة ١٧ ، بلفظ : إني أصعد إلى أبي وأبيكم
واللهي وإلهكم . دار الكتاب المقدس / القاهرة ١٩٨٢ م .
(٩) سورة الزمر من آية ٣٧ .
(١٠) سورة الزمر من آية ٣٦ .

راجع عقيدة النصارى في : التمهيد ٩٣-١٢٥ ، المحيط بالتكليف ٢٢٤-٢٢٧ ، شرح
الأصول الخمسة ٢٩١-٢٩٨ ، الفصل ٤٨/١-٦٥ ، الأصول والفروع ٢/٣٨٠-٣٩١ ،
الإرشاد ٤٧-٥١ ، الملل والنحل ٢/٢٧٢-٣٣ ، شرح المقاصد ٢/٥١-٥٢ ، شرح
المواقف : د . المهدي ٥٠-٥٢ ، شرح الكبرى ١٢٥-١٣٠ ، شرح المقدمات في
المقائد ٢/٦٧-٦٩ ، محاضرات في النصرانية ١٢٤-١٢٥ .
راجع استحالة كونه تعالى جوهر في : الإرشاد ٤٦-٥١ ، الاقتصاد في الاعتقاد
٤١-٤٢ ، تبصرة الأدلة ١/١٣٣-١٦٤ ، التمهيد لقواعد التوحيد ١٣٥-١٣٦ ،
شرح الإرشاد لابن ميمون ١٢٩-٤٠ ، المحصل ١٥٥ ، المعالم ٤١-٤٢ ، شرح
المقائد النسفية ١/٩٦-٩٧ ، شرح المواقف : د . المهدي ٤٤ ، نشر
الطوابع ٢٣٤-٢٣٥ .

* باب : العلم بالوحدانية *

قال : (الواحد في اصطلاح الموحدين ^(١) : [الشئ] ^(٢) الذي لا ينقسم)

١ / ٣٧

قوله : (في اصطلاح الموحدين)

يريد به : أنه يطلق في اصطلاح غيرهم على أمور : فقد يقال واحد بالجنس ، وواحد بالنوع ، فيقال هذا وهذا جنس واحد ، وهذا وهذا نوع واحد ، وهذا الإطلاق يتمتع ^(٣) في حق الباري - تعالى - ؛ إذ لا جنس له ولا نوع ، فلم يبق أن يطلق إلا ^(٤) بمعنى أنه لا ينقسم .

وقد يطلق الواحد على ما لا نظير له ، وهذا صحيح في حقه تعالى ؛ فإنه لا نظير له ولا مثل ^(٥) .

والكلام في إثبات وحدة الإله - تعالى - يتعلق بنفي قبوله ^(٦) للانقسام ، ونفي نظير ^(٧) له في الألوهية ، فحاصلة ^(٨) نفي الكمية المتصلة والمنفصلة .

قال : (ولو قيل في حده هو الشئ ، لكان سديدا) ٣٧ / ب

فإن كل منقسم عندنا شيئا وليس بشئ .

إلا أن قوله (الذي لا ينقسم) فيه تحقيق الحقيقة ، ودفع ^(٩) التجوز ؛ فإن المنقسم وإن كان مؤلفا من أجزاء كثيرة فهو أشياء حقيقة إلا أنه في الإطلاق قد يقال له شئ واحد .

فقولنا : الذي لا ينقسم ، فيه تصريح بالفرض ونفي الإيهام .
وإذا قام الدليل على امتناع ثبوت ذاتين توصف ^(١٠) كل واحدة منهما بالألوهية امتنع ثبوت ذاتين مؤلفتين ^(١١) يثبت لكل واحدة ^(١٢) منهما ^(١٣) حكم الألوهية .

(١) د : الأصوليين . (٢) أ ، ب ، ج : بدون (الشئ) زدناه

من د اعتمادا على النسخ المطبوعة للإرشاد ونسخة الأحمدية والشامل .

(٣) د : مستمع . (٤) د : زيادة (أنه) .

(٥) راجع : الإنصاف ٣٣-٣٤ ، الشامل ٣٤٦-٣٤٧ ط إسكندرية ، نهاية الأقدام

٩٠ ، شرح طوابع الأنوار ٦٢ ، شرح الكبرى ٢٥٢-٢٥٣ ،

(٦) أ : فقوله . (٧) بداية : ل ٣٧ / ب في أ .

(٨) بداية : ل ٥٠ / ب في ج . (٩) ب ، ج : ورفسح .

(١٠) أ ، ب ، ج : توجب ، صححناه من د .

(١١) أ : مؤلفيين . (١٢) بداية : ل ٤١ / ب في ب .

(١٣) أ ، ب : منهـا .

والقول بقبول الانقسام يلزم منه أن يكون كل جزء إلهاً (١) لأن ما وجب (١) لأحد الجزئين (٢) المتماثلين يجب للآخر ، وقد وجب كونه تعالى حياً عالماً قسماً مريداً ، فلو كان تعالى مؤلفاً من أجزاء لوجب لكل جزء ما وجب للآخر ، وفي ذلك إثبات ذاتين لكل واحدة منهما حكم الألوهية (٣) لا محالة .

قال : (والفرض من ذلك ينبنى على أن حكم العلم والقدرة والإرادة لا يثبت إلا للمحل الذي يقوم به ، ولا يثبت حكم المعنى لغير ما قام .) ٢٧/ب

قلت : مذهب المعتزلة : أن كل صفة من شرطها الحياة إذا قامت بجزء أوجبت الحكم للجملة المتصلة .

فإن عتوا أن الحكم يثبت للجملة بما هي جملة ، فلا بد في تقرير هذا الكلام تقرير الكلام السابق من إبطال تعدى الحكم محل المعنى .

وإن (٤) أرادوا أن كل جزء يثبت له حكم المعنى كالمحل القائم به ، فالدلالة تستمر على هذا أيضاً ، إذ يكون كل جزء عالماً قادراً حياً مريداً ، وفي إثبات ذلك تعدد الآلهة (٥) .

وأصول المعتزلة : لا يستدعي ثبوت الألوهية (٦) قيام المعنى وإنما يستدعي الأحكام ، فإذا ثبت الحكم لكل جزء لزم تعدد الآلهة ، فلا يحتاج إلى إبطال تعدد الحكم .

نعم قد يحتاج إلى هذا الأصل في الدلالة على إثبات الكلام (٧) كما (٨) منته (٩) عليه (١٠) .

ثم وعد بالاستدلال على إبطال قديم ليس بآله (١١) في آخر الباب (١٢) ، وستكلم عليه (١٣) .

ثم قرر دالة التمانع (١٤) ، وبنائها على تقدير اختلاف القديمين أو تجويز الاختلاف (١٥) .

قلت : لا تتوقف دالة التمانع على تقدير الاختلاف ، ولا يجوز الاختلاف ، بل لو قدرنا اتفاقهما في الإرادة أدى إلى التمانع ، لأن (١٦) كل واحد منهما

(١) أ ، ب : يوجب . (٢) أ ، ب ، ج : الجزئين . (٣) أ ، ب : الآلهية .

(٤) بداية : ل ٥١ / أ في ج . (٥) ب : الآلهية . (٦) أ ، ب : الآلهية .

(٧) أ ، ب ، ج : في إثبات الكلام على الدلالة .

(٨) بداية : ل ٣٨ / أ في أ . (٩) أ : منته .

(١٠) راجع ص ١٩٨ (١١) أ ، ب : بالآله . (١٢) راجع : الإرشاد ٥٣ .

(١٣) راجع ص ١٢٧ - ١٢٨ (١٤) التمانع : أن يفعل كل واحد من القادرين ما

يمنع به صاحبه . راجع : شرح الأصول الخمسة ٢٧٩ .

(١٥) راجع : الإرشاد ٥٣ - ٥٥ . (١٦) ب : ذكر (لأن) ، بداية : ل ٤٢ / أ في ب .

إذا قصد إلى الفعل - والفعل الواحد (١) لا يصح إيقاعه بالفاعلين (٢) لعدم تجزئته (٣) ، وصدر أثر واحد من مؤثرين مستنوع - فلا بد أن تنفذ (٤) إرادة أحدهما في إيقاعه ، وتتمطل الأخرى ، وهذا هو التمانع .

فنقول على هذا الرأي : أنا لو قدرنا إلهين فأما أن يثقفا في الإرادة بحيث يريد كل واحد منهما ما (٥) يريد الثاني أو يريد ما يناقضه ، والتمانع ثابت على كلا التقديرين (٦) .

ولا ترد على هذه الطريقة الأسئلة (٧) المتوجهة (٨) على تقديره (٩) .
واعلم أن دلالة التمانع على كل تقدير لابد فيها من تقرير أصل وهو : عموم إرادتهما أو إرادة أحدهما ، حتى إذا قدر معه إله آخر فأى شئ أراد ، إرادته الأخرى ؛ لأن كل واحد منهما عام الإرادة ، فيحصل التمانع ، ولو لم يتقرر العموم لم يفض الأمر إلى التمانع ؛ إذ لا تتوارد (١٠) الإرادتان على محل واحد ، ومسيأتي الكلام على عموم إرادته تعالى (١١)

والذى يقنع ههنا لتحقيق هذا الأصل أن نقول (١٢) :
الممكنات لا تتناهى (١٣) تجويزاً ، وكلها يصح أن تكون (١٤) مرادة ، فما يصح أن يراد لا يتناهى ، وكل أمر جائز فلا بد أن يستند وقوعه إلى صفة أزلية ، وفى الصفة الأزلية يلزم منه الامتناع وهو مناف لحكم الجواز الثابت .
فلو قدر مريد واحد فلا بد أن تتعلق إرادته بما لا يتناهى لثلا يلزم منه امتناع ما عظم جوازه .

وإن قدر مريدون فأما أن يكونوا عدداً متناهياً أو غير متناه ، ودخول (١٥) لا يتناهى في الوجود محال ، وتوزع ما لا يتناهى على المتناهى محال ، فلا بد من إرادة تعم ، فمهما أريد من المرادات ألزم التمانع .
تحرير طريقته (١٦) :

قال : (لو قدرنا إلهين وأراد أحدهما تحريك جوهر معين ، فأما أن يريد الآخر سكونه أم (١٧) لا ، فإن أراد سكونه (١٨) :

(١) أ : للواحد . (٢) أ : وبالفاعلين . (٣) أ : تجزئته ، ب : تجزئته .

(٤) أ : ينفذ . (٥) أ : أما . (٦) أ : التعديين .

(٧) أ : الأسئلة . (٨) بداية : ل ٥١ / ب فى ج . (٩) ب ، ج : تقريره .

(١٠) أ : ج : تتوارد . (١١) راجع ص ٤٠٣ . (١٢) أ : يقول .

(١٣) أ : يتناهى . (١٤) أ : يكسبون . (١٥) بداية : ل ٣٨ / ب فى أ .

(١٦) أ : ج : طريقته . (١٧) ج : أو .

(١٨) بداية : ل ٤٢ / ب فى ب .

فإما أن تتفقد إرادتهما أم (١) لا ، فإن نفذ مرادهما اجتمع الضدان وهو محال ، وإن (٢) لم ينفذ مرادهما خلا المحل عن الحركة والسكون ، وهو محال ، وإن نفذ مراد أحدهما دون الآخر لزم منه تعجز من لزم تنفيذ إرادتهما ، وهو المحال ، لأن القديم لو كان عاجزا فلا يكون عاجزا بمعجز حادث ، فيتميم أن يكون عاجزا بمعجز قديم ، وعجز قديم محال ، لأنه من الصفات المتعلقة بالممكن ، ولا يمكن أزلا ، وإن قدر أحدهما لا يريد سكونه ولا حركته كـأن محالا ، لأنه مؤد (٣) إلى امتناع ما علم جوازه (٣٨ ب)

أورد على (٤) هذه الطريقة أسئلة :

منها : أن تقدير اختلافهما محال .
الثاني : أنها وإن جاز اختلافهما فما المانع من تقدير إلهين اختارا لا يختلفا ، والاتفاق (٥) ممكن ، فلا يفضى إلى المحال .
الثالث : أن وجود تواردهما على المحل الواحد إنما يكون بتقدير لزوم المصنوع في المقسودات .

الرابع : منع استحالة قديم عاجز (٦)

قولكم في الدليل عليه : إنه من الصفات المتعلقة بمسلم ، ولكن ترد (٧) عليكم القدرة ، فإنها من الصفات المتعلقة ، وهي أزلية مع امتناع وجود الممكن أزلا (٨) .
والجواب عن السؤال الأول : أن صحة الاقتدار في كل واحد منهما ثابتة (٩) بالنظر إلى الممكن وجوده ، وثبوت ذات أخرى لا تنفي ما يصح للذات ، فإن حكم المعنى إنما يثبت لما قام به ، ولا يجوز أن تقوم قدرة بذات فتوجب الاقتدار لغيرها ، وكذلك سائر المعاني ، فإذا ما صح على تقدير الانفراد فباعتبار صفات (١٠) تثبت الصحة (١١) بوجودها (١٢) ثابت عند الاجتماع ، فإن الصفات التي باعتبارها (١٣) يصح لا بد أن تكون قديمة ، والقديم لا يصح انتفاؤه ، فلا يلزم من وجود ذات أخرى امتناع ما (١٤) علم صحته .

(١) ج : أو . (٢) بداية : ل ٥٢ / أ في ج . (٣) أ : ج : قـود .

(٤) ب : علم . (٥) أ : والاتفاقا . (٦) راجع الأسئلة المذكورة في : المصدر السابق ٥٧-٥٩ . (٧) د : يرد . (٨) راجع : المصدر السابق ٥٦ . (٩) أ : ب : ثابت .

(١٠) أ : صفاته . (١١) بداية : ل ٥٢ / ب في ج . (١٢) بداية : ل ٣٩ / أ في أ .

(١٣) أ : ب : ج : باعتبار . صححناه من هامش ب حيث قال (لعله باعتبارها) .

(١٤) بداية : ل ٤٣ / أ في ب .

ثم قال بعض المحققين : غاية ما في دلالة التمانع إلزام عدم نفوذ إرادته ، وتقدير
إليه ثان (١) على قضية هذا السؤال يؤدي (٢) إلى نفي الاقتدار على ما يصح
الاقتدار عليه على تقدير الانفراد ، وهو أحق بالدلالة على التمجيز .

قال : (ولا يستمر هذا على مذهب المعتزلة) إذ جوزوا أن (٣) يريد العبد
خلاف مراد الله ، وتنفذ إرادة العبد ، ولا يؤدي إلى التمجيز (١ / ٣٩)
ولا يمكنهم الاعتذار عن ذلك بأن الباري قادر ، ألجأ (٤) العبد إلى ما يريد ،
فإنه بعد التكليف لا يصح إلجاؤه ، ولهذا قالوا لا يصح تكليف المكروه بميسر
ما أكره عليه (٥) .

فأضرب شيوخ المعتزلة عن دلالة التمانع لما قامت أصولهم (٦)

وأما السؤال الثاني - وهو قولهم إن الإلهيين لا يختلفان ، واتفاقهما جائز -
فنقول : تجوز اختلافهما كاف في الدلالة ، وأن الوقوع إذا كان مستحيلا فتجوز
المستحيل باطل ، فإن الجواز يناقض (٧) الاستحالة ضرورة .

وإنما كان الوقوع منافيا للاستحالة لتضمن الوقوع الجواز وهو نقيض الاستحالة .
وقال صاحب الكتاب : (إن التمرض للنقص ينقض (٨) وجواز الاختلاف يلزم منه
تمرض القديم للنقص وعرضيته للنقص نقص (٩) ، والقديم لا يكون ناقصا) ١ / ٣٩
وما ذكرنا أقرب في (١٠) مسالك العقول .

وأما السؤال الثالث : فقد سبق الجواب [عنه] (١١) قبل (١٢) تحرير الدلالة .
ثم قال صاحب الكتاب : (القول بثبوت النهاية في المقدمات يجر إلى فسر
الاستحالة فيما علم فيه الجواز) ١ / ٣٩

فإن فرض قديمان - والجواهر متماثلة - فلا بد أن يقدر (١٣) أن من قدر على
بعض الجواهر قادر على مثله ، فيلزم العموم في كل الجواهر .
فإنما أن يقدر الإله الثاني قادرا على (١٤) شيء منها فيتمانعان ، وإن قدر أحدهما
لا يريد تحريك شيء منها ولا تسكينه نقل الكلام إلى غير هذا النوع من الأعراض إلى
أن ينجز الكلام إلى أحد أمرين :
أما لزوم التمانع في شيء منها .

(١) ١ : ثاني . (٢) ١ : يروى . (٣) ١ : إذ .

(٤) ١ : ب : الجاء . (٥) راجع : المغنى ١١ / ٣٩٣ .

(٦) راجع : شرح الأصول الخمسة ٢٧٨ - ٢٨٣ ، المحيط بالتكليف ٢١٧ - ٢٢١ ، نهاية

الأقدام ١٠١ . (٧) ١ : تناقض . (٨) ١ : ان التمرض للنقص نقض .

(٩) ١ : للنقض وعرضية للنقض حص . (١٠) ١ : بداية : ل ٥٣ / أ في ج .

(١١) ١ : بدون (عنه) ، ج : عنه الجواب ، راجع ص ١٢٤ .

(١٢) ج : بدون (قبل) . (١٣) ١ : بداية : ل ٣٩ / ب في أ .

(١٤) ١ : بداية : ل ٤٣ / ب في ب .

أو خروج الأعراض كلها عن كونها مقدورة للآخر ، وفيه خروج عن وصف الإلهية .
 وإن فرض أحد الإلهيين قادرا على ثبوت الجواهر والآخر على الأعراض كان محالا ؛
 إذ الجوهر العرى عن الأعراض لا يصح أن يكون مقدورا ، وكذلك العرض بلا محل (١) .
 ثم يفضى إلى التمانع على تقدير أن يريد أحدهما وجود الجوهر ، ولا يريد
 الآخر إيقاع العرض ، وهو شرط وجود الجوهر .

وإذا صح لزوم العموم في المقدورات صح اختيار كل مقدور ، ويلزم منه العموم
 [ففى] (٢) المرادات (٣) ، وإنما يحصل التمانع بالنظر إلى تناقض الإرادتين
 لا بالنظر إلى كون كل واحد منهما مقدورا ؛ فإنه لو لم يرد شيئا من مقدوراتـه
 لم يلزم التمانع ، فتأمل ذلك ترشدا .

وأما السؤال الرابع : (٤) فقد سبقت الدلالة عليه بأن المعجز يستدعى معجوزا
 عنه ، ولا معجوز (٥) عنه ألا (٦) .

وأما إلزام القدرة (٧) فغير صحيح ؛ فإن القدرة صفة يتأتى بها إيقاع المقدور ،
 ولا يصح أن يقال بثبوت التأتى (٨) فى المعجز ؛ إذ لو صح أن يقال صفـة
 يتأتى (٩) بها تعذر الفعل على الفاعل لجاز وجود عجز من غير تعذر ، وإذا فقد
 التعذر جاز وجود التيسر ، فيكون عاجزا يتيسر (١٠) عليه وجود الفعل ،
 وذلك محال ضرورة ، فعلم أن حكم المعجز يخالف حكم القدرة (١١) .
 قوله فى أثناء الكلام :

(١٢) إن إثبات قديم غير إله متمتع من حيث إنه إذا لم تسند (١٣) السمكات إليه
 لم يكن دليل على وجوبه (١٤) ، وحق القديم أن يكون واجب الوجود) ٣٩/ب
 قلت (١٥) : هذا كلام يشير إلى التمسك بعكس الدليل ، والدليل العقلى لا يلزم عكسه .
 والحق أن ما يفرض زائدا (١٦) على الإله غير إله لم تعلم (١٧) حقيقته ، فلا (١٨) يمكن
 الحكم عليه من نحوه ، ولا أثر له فيستدل عليه باعتبار فعله ، فلم يبق إلا الوقف والالتجاء
 إلى السمع السميع ، وقاطع السمع يشير إلى السمع :

- (١) أ : محال . (٢) أ : بدون (فى) زدناه من ب ، ج : ليستقيم النص .
 (٣) أ : والمرادات . (٤) بداية : ل ٥٣/ب فى ج . (٥) أ ، ب : معجوزا .
 (٦) راجع ص ١٢٥ (٧) راجع ص ١٢٥ (٨) أ : التأتى . (٩) أ : تتأتى .
 (١٠) أ : بتيسير . (١١) راجع دلالة التمانع فى : شرح الأصول الخمسة ٢٧٩-٢٨٣ ،
 نهاية الأقدام ٩١-٩٨ ، المحصل ١٩٣-١٩٤ ، المعالم ٧٤-٧٥ ، شرح العقائد
 النسفية ١/٨٨-٨٩ ، شرح المواقف : د . المهدي ٦٩-٧١ ، نشر الطوالع ٢٣٧-٢٣٨ .
 (١٢) أ : أنه . (١٣) أ : تسند . (١٤) أ : وجوب .
 (١٥) بداية : ل ٤٤/أ فى ب + (١٦) أ ، ب : زائد . (١٧) أ ، ب : يعلم .
 (١٨) بداية : ل ٤٠/أ فى أ .

” [أن] (١) الله كان ولم يكن معه شيء (٢) .

فلا قديم إلا الله تعالى وصفاته ، كما سنبين (٣) ، ولا تتوقف صحة دلالة المعجزة على نفي قديم غير الله ، فجاز أخذه من طريق السمع (٤) .

قوله : (فهذه جملة كافية في إثبات العلم بالصفات الواجبة النفسية) ١ / ٤٠
قلت : لم يذكر في هذه الجملة ما يصح أن يكون من الصفات النفسية ، فلنراجع (٥)
البحث فيما تقدم فنقول :

أما الوجود (٦) : فهو عبارة عن نفس الذات ، فلم يصح أن يكون صفة نفسية كما تقدم (٧) ، وقد اعترف به (٨)

وأما القدم : فقد صح أنه سلب الأولية ، والسلب لا يكون صفة نفس .

وأما القيام بالنفس : فهو عبارة عن استغنائه ، والاستغناء يرجع إلى عدم الحاجة ، وهو من باب السلب أيضا .

(١) أ ب ج : بدون (أن) زدناه ليستقيم النص .

(٢) اللفظ قريب مما رواه البيهقي في الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة بسنده عن عمران بن حصين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يلفظ : قال : كان الله عز وجل ، ولم يكن شيء غيره ، وكان عرشه على الماء .

راجع : الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة ٣٧ ، ورواه البخاري في صحيحه بسنده عن عمران بن حصين يلفظ :

” قال : إني عند النبي صلى الله عليه وسلم — إذ جاءته قوم من بني تميم . . .
. . . قال : كان الله ولم يكن شيء قبله . . . الخ ” .

راجع : صحيح البخاري ، كتاب التوحيد ، باب وكان عرشه على الماء ١٩٨ / ٤ .

(٣) ج : سيبين . راجع ص ٩٩ - ١٠٠ ، ١٢٤

(٤) راجع باب الوجدانية في : المع ٢٠ ، التوحيد ١٩ - ٢٧ ، التمهيد ٤٦ ، الإنصاف

٣٣ - ٣٤ ، المحيط بالتكليف ٢١٧ - ٢١٨ ، المغنى ٢٤١ / ٤ - ٣٤٦ ، ٩ / ٥ -

١٥٩ ، شرح الأصول الخمسة ٢٧٧ - ٢٨٧ ، الشامل ٣٤٥ - ٤٠١ ط إسكندرية ،

الإرشاد ٥٢ - ٦٠ ، لمع الأدلة ٨٦ ، العقيدة النظامية ٤٠ - ٤٢ ، الاقتصاد

في الاعتقاد ٦٩ - ٧٤ ، تبصرة الأدلة ٩٨ / ١ - ١٢٩ ، التمهيد لقواعد التوحيد

١٢٩ - ١٣١ ، نهاية الأقدام ٩٠ - ١٠٢ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ١٤١ - ١٥٨ ،

الأربعين ٢٢١ - ٢٢٦ ، المحصل ١٩٣ - ١٩٤ ، المعالم ٧٤ - ٧٦ ، شرح لمع الأدلة

ل ٢٤ ب - ٢٩ ب ، شرح العقائد النفسية ٧٧ / ١ ، شرح المقاصد ٤٥ / ٢ - ٤٨ ،

شرح المواقف : د . المهدي ٦٦ - ٧٤ ، شرح الكبرى ٢٥٢ - ٢٦٨ ، شرح أم البراهين

٧٨ - ٨١ ، ٨٣ ، شرح الفقه الأكبر لملا على القاري ١٤ - ١٥ ، نشر الطوابع ٤٣٦ -

٢٣٩ ، العقيدة في ضوء القرآن الكريم ٦٧ / ١ - ١٢٠ .

(٥) أ : فلتراجع ، ب : فليراجع .

(٦) بدايسة : ل ٥٤ / أنس ج .

(٧) راجع ص ٩٦

(٨) راجع : الإرشاد ٣١ .

وأما مخالفته للحوادث : فالمخالفة أمر نسبي لا يعقل إلا بالقياس إلى أمرين ، وذلك لا يكون من الصفات .

نعم المخالفة تستدعي اختصاص أحد المختلفين عن الآخر بصفة نفسية ، فالصفة النفسية من لوازم المخالفة (١) ، لا أن المخالفة نفسها من صفات النفس .

واستحالة الجسمية والجوهرية وقبول الحوادث : لا يصح أن يكون صفة نفسية ، إذ الاستحالة نفى (٢) قبول الحقيقة لما يحكم به عليها .

والوحدانية : إشارة إلى نفى الكثرة المتصلة والمنفصلة كما تقرر (٣) .

فلم تتضمن الجمل السابقة الإفصاح عن صفة من صفات النفس .

قوله : (وقد ذكرنا تقدس الباري عن أحكام الأجسام (٤) ، وفي ذلك غنية

عما جرت عادة الأئمة في ذكره)

قلت : جرت عادة من سبق ذكر (٥) كل ما يستحيل في حقه على التفصيل ، فيذكرون الألوان (٦) والطعوم والأرايح والشهوة والتعنى والترجى ، وغير ذلك مما ذكره الأستاذ (٧) في جامعة (٨) .

وجهة نفى الكل عنه ، ما يفضى (٩) إلى الحدوث ، فجمع ذلك بقوله :

(كل صفة تفضى (١٠) إلى الحدوث مستتمة عليه)

وقد ضبط ذلك في غير هذا الكتاب بأن :

كل [لفظ] (١١) يفضى القول بها إلى (١٢) الجواز عليه فهي مستتمة عليه ، والجواز (١٣) أيضا يفضى إلى الحدوث (١٤) ، فكان الأمر في ذلك قريبا .

قال : (وكل ما ذكرناه أحد قسمي الصفة الواجبة ، وهي الصفات النفسية) (١٥) ب / ٤٠ تقدم البحث عليه فلا نكره (١٥) ، وأما المحنوية فنحن نبتدئ بها .

* * *

(١) المخالف . (٢) ب : زيادة (نفس) . (٣) راجع ص ١٢٢

(٤) بداية : ل / ٤٤ ب في ب . (٥) أ هـ ب ج : يذكرون . صححناه من د .

(٦) بداية : ل / ٤٠ ب في أ . (٧) أبو إسحاق الإسفراييني ، سبق التعريف به

راجع ص ١٠١ (٨) كتاب الجامع للإستاذ الاسفراييني لم أعثر عليه .

(٩) أ : يقضى . (١٠) أ : يقضى .

(١١) أ : بدون (لفظ) زدناه من ج ليستقيم النص ، ب : ما .

(١٢) بداية : ل / ٥٤ ب في ج . (١٣) أ : والجوار .

(١٤) راجع : العقيدة النظامية ٢١ .

(١٥) راجع ص ٩٥ - ١٢٩ .

* باب في إثبات العلم بالصفات المعنوية *

تضمن هذا الباب فصلاً خمسة :

الأول : اشتعل على تمهيد الباب ، وإثبات كونه قادراً عالمياً .

أما التمهيد : فإنه ذكر أنه ينبغي هذا الباب في غرضه على ركنين :

أحدهما : في أحكام الصفات .

والثاني : في إثبات العلم بالصفات ، وهو الباب الذي يليه (١) .

فأحكام الصفات هي : الصفات المعنوية ، والصفات يريد بها :

أنفس المعاني .

فهذا تحقيق (٢) التقسيم الذي ذكرناه (٣) وهو أن الصفات ثلاثة :

نفسية ، ومعنوية ، ومعنسية .

فالنفسية : كل حال ثبت للذات غير معللة .

والمعنوية : كل حال معللة بمعنى قائم بالذات الموصوفة .

وصفة المعنى : إشارة إلى العلة الموجبة (٤) للحكم المذكور (٥) .

وقد كان تقسيمه الصفات إلى (٦) نفسية ومعنوية هذا تقسيم نفاه الأحوال (٧) ،

فإن الأحكام نفس المعاني ، ولم يطلق في هذا الباب على الأحكام صفات (٨) ،

وانما أطلق لفظ الصفة على المعاني الموجبة لها ، وقد سبق إطلاقه عليها صفات (٩) ،

فلا يضر عدم إطلاقه (١٠) وهنا

أما القول في (١١) إثبات كونه عالماً قادراً :

فقد قال : (بعد ثبوت الصانع المختار ، فلا (١٢) حاجة إلى إثبات نظير

١/٤١

وفكر)

ولا (١٣) شك أنه إذا ثبت بطلان الإيجاب بالذات ، وتعين أن ما أفاد العالم

الوجود لا يجب أن يفعل ، بل يصح أن يفعل ويصح أن يترك الفعل ، فإن الفعل

(١) راجع : الإرشاد ٦١ .

(٢) ف : نقص يبدأ من قوله تحقيق . . . وسيأتي التنبيه إلى انتهاء النقص .

راجع ص ١٣٧ . (٣) راجع ص ٩٥ .

(٤) ج : المرجسة . (٥) سبقت هذه التسميات . راجع ص ٩٥ .

(٦) أ ، ب ، ج : إلى الصفات . (٧) سبق تقسيم الصفات على رأي من نفسى

الأحوال وعلى رأي من أثبتها . راجع ص ٩٥ .

(٨) بداية : ل ٤٥ / أفسى ب . (٩) راجع : المصدر السابق ٣٠ .

(١٠) ب : زيادة (عليها) . (١١) بداية : ل ٤١ / أفسى أ .

(١٢) ب ، ج : لا . (١٣) بداية : ل ٥٥ / أفسى ج .

المختص بزمان لا يتمثل في الموجب الذاتي القديم ، إذ (١) يجب صدور فعله (٢) فيمتنع تأخره عن وجوده ، وإنما يتمثل التخصيص إذا كان الفاعل على وجه الصحة لا على وجه الإيجاب ، إذ ما يصح أن يترك الفعل على الإطلاق صح أن يتركه [نفس] (٣) بعض الأحوال ، ويفعل في بعض الأزمان . ولا يصح أن تكون (٤) هذه الصحة بمجرد استعداد أن يفعل ، فإن القبول المجرد لا يخرج إلى الفعل إلا بمخرج ، فلا بد أن يكون ذلك بناء على الملكة - ونعني بها : القدرة التي يصح باعتبارها حال وجودها وجود الفعل (٦) - وليس ذلك استعداداً لأن يفعل ، فإن المستعد لا يصح حال استعداده أن يفعل حتى يستجمع صفات باعتبارها يصح الفعل . فكونه (٧) متكاملاً من إيقاع الفعل ومن تركه هو معنى كونه قادراً . وأما العلم : فقد استدل صاحب الكتاب عليه وعلى القدرة بما في العالم المصنوع من الاتساق (٨) والانتظام والإحكام والإتقان (٩) . ثم ذكر بعد ذلك أن العاقل لا يشك في امتناع الفعل من الجماد والمجسزة والجهلة (١٠) . فقد استدل بنفس الفعل على كونه قادراً عالماً تارة ، وبانتظامه (١١) وإتقانه وإحكامه أخرى . وقد رجع عن هذا الاستدلال (١٢) في غير هذا الكتاب ، وقال : لا معنى للإحكام (١٣) إلا أن يكون عبارة عن وجود جوهر بجانب جوهر (١٤) ، وذلك يؤول (١٥) إلى أن يكون خصصت الجواهر بأحيائها حتى انتظم منها خطوط مستقيمة ، ولا اختصاص للأكوان بالدلالة على العلم دون سائر المعاني .

-
- (١) أ ب هـ ج : أو . صححناه ليستقيم النص . (٢) أ : فعل .
 (٣) أ ب : بدون (في) زدناه من ج . ليستقيم النص .
 (٤) أ ب : يكون . (٥) أ ب : به . (٦) يعني : أنها صفة راسخة في النفس . راجع : التعريفات ٢٠٥ . (٧) أ : فيكون .
 (٨) أ : الإنسان . (٩) راجع : الإرشاد ٦١ .
 (١٠) أ : والجهل . راجع : الصدر السابق نفس الصفحة .
 (١١) أ : وبالانتظامية . (١٢) بداية : ل ٤٥ / ب في ب .
 (١٣) بداية : ل ٥٥ / ب في ج .
 (١٤) راجع رجوع الجويني عن الاستدلال بالإحكام ومقولته المذكورة في : البرهان ١ / ٢٠٩ .
 (١٥) أ ب : يول ج : يؤول .

وأما دلالة الفعل فوجود الفعل بمجرد لا يدل عليه ؛ فإنه لو قدر وجود
الممكن عن طبيعة (١) حادثة لم يدل على العلم . وإنما الكلام بعد كونه صانعاً
مختاراً .

والاختيار والإيثار دليل العلم والقدرة لا محالة ؛ إذ المؤثر لا يختار ما لا يتمكن
من إيقاعه (٢) وما لا تنكشف له حقيقته ؛ فمن فهم الصانع المختار فهم كونه
عالماً قادراً ضرورة بتوسط كونه فعلاً واقعاً على وجه الإيثار والاختيار (٣) .

ثم قال : (إن الفعل يدل على علم الفاعل ضرورة) ٤١/ب
ومن الأدلة ما يعلم كونها أدلة ضرورة ؛ ومنها ما يعلم كونها أدلة بتأمل ؛ وهذا
ما (٤) يعلم كونه دليلاً ضرورة .

قال (٥) : (وقد سلك بعض أصحابنا طريقاً في النظر فقال :

وجدنا الذات منها ما يصح أن يفعل ؛ ومنها ما يمتنع منه الفعل) ٤١/ب
فلا بد أن تتميز الذات التي يصح منها الفعل عن الذات التي يتعذر منها
الفعل بصفة باعتبارها يصح الفعل ؛ وهو معنى كونه قادراً (٥)

قال صاحب الكتاب : (هذه الطريقة مزينة (٦) ؛ فإنه لو قال قائل لا يتعذر الفعل
من ذات لم يجد (٧) ما ينفصل به إلا دعوى الضرورة ؛ فإذا اضطررنا إلى دعوى
الضرورة فيه انتهاء فلندع الضرورة ابتداءً (٨) ٤١/أ

قلت : هذا كلام فيه نظر ؛ فإن كل دليل نظريه لابد أن يستند النظر إلى الضرورة ؛
والأفلا يتم النظر ؛ ولا يلزم من استقاده آخر (٩) إلى الضرورة أن يستند (١٠) أولاً إلى
الضرورة .

(١) بداية : ل ٤١/ب فـ ١ . (٢) ١ : اتباعه .

(٣) ١ : والاعتبار . (٤) ١ : مـ .

(٥) ب : بدون ما بين الرقيمين . وتوضيح هذا المسلك ؛ أن بعض المتكلمين قالوا
وجدنا الأفعال تمتنع على بعض الموجودات ؛ ولا تمتنع على بعضها ؛ ثم يجزئنا
السبب في الصواع إلى أن الذي لا يمتنع عليه الفعل هو القادر العالم - بمعنى -
أن من الأحياء من يتعذر عليه الفعل ؛ ومنهم من يتيسر منه ؛ فسيرنا جملة صفات
الحى بحثاً عن المعنى الذي لأجله ارتفع التعذر وتحقق التيسر ؛ فلم نجد سوى
القدرة أو كونه قادراً ؛ فكان الصحيح للفعل في الشاهد هو القدرة ؛ وبنا ؛ وعليه
يكون الصحيح للفعل في الغائب هو القدرة قياساً للغائب على الشاهد .

راجع توضيح هذا المسلك في : الإرشاد ٦٢ ، نهاية الأقدام ١٢٠-١٢١ .

(٦) عبارة الإرشاد : " لكان الوجه في الرد عليه نسبه إلى جحد الضرورة " راجع : الإرشاد ٦٢ .

(٧) ١ : يـ . (٨) بداية : ل ٥٦/أ فـ ١ ج .

(٩) ١ ، ب ، ج : إسناده .

(١٠) ١ ج : يستند .

نعم لو ادعى آخره في عين ما ادعى فيه النظر أولا تهافت القول وليس الأمر
ههنا كذلك ؛ فإن ما ادعى هذا القائل (١) فيه الضرورة آخره هو : أن يتيسر (٢)
الفعل مختص ببعض الذوات ؛

وقول القائل لا يمتنع الفعل على ذاته، مجاحدة الضرورة ؛ وليس هذا هو
الذي ادعى أولا (٣)

وإذا (٤) ثبت كونه عالما قادرا لزم ثبوت صفة (٥) كونه حيا ؛ لاستحالة قيام العلم
والقدرة بغير حي ضرورة .

وقد أشار إلى أن من عرف كونه صانعا فلا بد أن (٦) يعلم كونه حيا إذا درأ عن
نفسه وساوس الطبائعيين (٧) .

فإن أراد أن من عرف كونه صانعا مختارا فصحيح ؛ وهذا راجع (٨) إلى ما سبق
من الاستدلال بالصفات التي من شرطها الحياة على الحياة (٩) ؛ إذ المشروط
يلزم منه ثبوت الشرط لا محالة .

وإن أراد أن مجرد [صدور] (١٠) الفعل منه دليل على كونه حيا ،

(١) بداية : ل ٤٦ / أ في ب . (٢) ج / يتيسر .

(٣) راجع كونه تعالى عالما في : التمهيد ٤٦ ، الإنصاف ٣٥-٣٦ ، شرح الأصول الخمسة

١٥٦-١٦٠ ، المحيط بالتكليف ١١٩-١٢٧ ، المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار

١٨٠ / ب : محمد عمارة / ط دار الهلال ١٩٧١م ، شرح الإرشاد لابن ميمون ١٥٩-١٥٨

١٦٣ ، المحصل ١٦٥-١٦٦ ، المعالم ٥٠-٥٢ ، غاية المرام ٧٦-٨٤ ، شرح طوابع

الأنوار ١٧٢-١٧٩ ، شرح المقاصد ٦٤/٢-٦٥ ، شرح الكبرى ١٤٩-١٥٣ ، وفي

كونه تعالى قادرا راجع : الإنصاف ٣٥ ، شرح الأصول الخمسة ١٥١-١٥٦ ، المحيط

بالتكليف ١١٠-١١٩ ، المحصل ١٦١-١٦٤ ، شرح المقاصد ٥٩/٢-٦٢ ، شرح الكبرى

١٣٣-١٣٥ . (٤) ب : فإذا . (٥) أ ، ب ، ج : صفة ثبوت .

(٦) بداية : ل ٤٢ / أ في أ . (٧) راجع : الإرشاد ٦٣ . الطبائعيين : هم الذين

يسندون الحوادث كلها إلى طبيعة الأشياء ويذكرون الصانع المختار ، والطبيعي

يمطل بطل لا يهديه عقله ونظيره إلى اعتقاده ، ولا يرشده فكره إلى معاده ،

ألف المحسوس وركن إليه ، وظن أنه لا عالم وراء المحسوس .

راجع التعريف بهم في : المنقذ من الضلال ١١٠-١١١ ، الملل والنحل ٦٦/٢ ،

أبكار الأفكار ٢ : ٧٤٣-٧٤٤ .

(٨) أ : رجع . (٩) أشار إلى الاستدلال المذكور : وإذا ثبت كونه عالما

قادرا لزم ثبوت صفة كونه حيا . (١٠) أ : بدون (صدور) زدناه من

ب هـ ج ليستقيم النص .

فلا يتوقف على درء وسواس الطبائعيين (١) ، وتوقف العلم على
درء وسواس الطبائعيين دليل توقف العلم على ثبوت الإثبات
والاختيار ، وهي الطريقة السابقة (٢) .

* * *

-
- (١) سبق التعريف بهم . راجع ص ١٣٣
- (٢) راجع كونه تعالى حي : التمهيد ٤٧-٤٨ ، الإنصاف ٣٥ ، شرح الأصول
الخمسة ١٦٠-١٦٧ ، المحيط بالتكليف ١٢٧-١٣٥ ، الإرشاد ٦٣ ، شرح
الإرشاد لابن ميمون ١٦٣ ، المحصل ١٦٧ ، المعالم ٥٤ ، شرح
المقاصد ٢ / ٧٢ ، شرح المواقف : د . المهدي ١٢٩-١٣٠ ،
شرح الكثرى ٥٧ .
- وفي صفة الحياة راجع : الفقه الأكبر للإمام الشافعي ٢٥ ، أصول الدين
١٠٥-١٠٦ ، الاقتصاد في الاعتقاد ٩١ ، شرح الطوالح الأنوار ١٥٧ ،
شرح أم البراهين ٩٥-٩٦ .

* الفصل الثاني : صانع العالم مريد على الحقيقة *

قلت : تضمن هذا الفصل نقل المذاهب ، والرد على مخالفي أهل الحق .
أما الأول : فمذهب أهل الحق (١) أن الباري - تعالى - مريد على الحقيقة (٢) .
ومذهب الكعبي إلى إنكار ذلك ، وقال لما ورد السمع بما طلاق كونه مريدا فلا بد
من تأويل ذلك .

فإن أطلق كونه مريدا لأفعاله فمعناه أنه خالقها ومنشئها .
وإن أطلق كونه مريدا لأفعال عباد ، فالمراد به أنه يأمر بها (٣) .
ومآل مذهب الكعبي إلى تحصيل مذهب النجار (٤) ، فإنه لما قال هو
مريد لنفسه (٥) ورجع في ذلك فقال المراد به أنه غير مغلوب ولا مستكره .
فهو ناف للإرادة كالكعبي (٦) ، وإنما خالفه في تأويل ما ورد به السمع .
فأما تأويل الكعبي فلا يصح على أصله ، فإنه شرط في كون (٧) صيغة افعـل أمـرا
إرادتين :

أحدهما : إرادة الامتثال .
والثانية : إرادة وجود الصيغة (٨)
وقال البصريون بإرادة ثالثة وهي : إرادة جعل اللفظ أمرا (٩) .

(١) بداية : ل ٥٦ / ب في ج .

(٢) راجع : مذهب أهل الحق في : التمهيد ٤٧ ، الإنصاف ٣٦ ، شرح الأصول الخمسة
٤٣٤ ، أصول الدين ١٠٢ ، الإرشاد ٦٣ ، الأربعين ١٤٧ ، المحصل ١٨٣ ، غايصة

المرايم ٥٢ ، شرح المقاصد ٦٩ / ٢ ، شرح المواقف : د . المهدي ١٣٣ .

(٣) راجع مذهب الكعبي في : شرح الأصول الخمسة ٤٣٤ ، أصول الدين ٩٠ ، ١٠٣ ،

الإرشاد ٦٣ ، نهاية الأقدام ٢٣٨ ، الأربعين ١٤٧ ، شرح الكبرى ١٢٨ .

(٤) سبق التعريف به . راجع ص ٩٧

(٥) بداية : ل ٤٦ / ب في ب .

(٦) راجع مذهب النجار في : شرح الأصول الخمسة ٤٤٠ ، المختصر في أصول

الدين ١٩٧ ، الإرشاد ٦٣ ، التمهيد لقواعد التوحيد ٢٠٨ ، نهاية

الأقدام ٢٣٨ ، الأربعين ١٤٦ - ١٤٧ ، شرح المقاصد ٧٠ / ٢ ،

شرح الكبرى ١٢٨ .

(٧) ب : كونه

(٨) راجع : البرهان ٢٠٥ / ١ .

(٩) راجع : المصدر السابق ٢٠٤ / ١ - ٢٠٥ .

وأما البصريون فقالوا : هو مراد بإرادة حادثه لا في محل (١) ، والتزموا ففى ذلك ثلاثة أمور :

أحدهما : تجرد الأحوال عن الذات .

والثانى : قيام المعنى بنفسه .

والثالث : عود حكمه إلى ما لم يقدّم به مع نفي اختصاصه به .

أما القول فى الرد عليهم فبدلالة (٢) الفعل على الإرادة من جهة اختصاصه بوجه من وجوه الإمكان مع جواز أن يكون على وجه يخالفه .

وأىضا : فإن الفاعل متمكن من الفعل والترك ، فلا يجب أن يترجح الفعل على الترك مع صحتها وتساويهما بالنسبة إلى تمكنهما إلا باعتبار اختيار أحد الأمرين ، فنفى الاختيار نفي لترجيح (٣) أحدهما على الآخر .

وعلى (٤) الجملة الدليل الدال على نفي الإيجاب (٥) والاقتضاء الطبيعى يدل على الإيثارة (٦) والاختيار ، ضرورة أن القسمة لما انحصرت فى الأقسام الثلاثة ، فإبطال القسمين الأولين يوجب ثبوت القسم الثالث (٧) ، فلو نفينا الاختيار لكان الفعل واقعا بالقدرة على سبيل الوجوب ، وهو عود إلى ما سبق بطلانه (٨) ، وألزم صاحب الكتاب الكعبى ما اعترف به فى الشاهد من إثبات إرادة الفاعل منا (٩) ، فقال :

(كل وجه من أجله دل فعلنا على إرادتنا موجود (١٠) فى فعله تعالى) ١/٤٢

وأورد الكعبى اعتراضا وهو : إظهار الفرق باعتبار أن الفاعل فى الشاهد (١١) لا يعلم فعله من كل وجه ، فاحتاج إلى إرادة (١٢) .

وأجاب عنه بثلاثة أوجه :

الأول : إلزامهم (١٣) ذلك فى القدرة .

فلو قال قائل يفتى العلم بالفعل (١٤) من كل وجه عن كونه مرادا .

قيل له فيلغى العلم بالفعل عن كونه قادرا .

الثانى : لو قدرنا شخصا فى الشاهد علم الفعل بإنشاء (١٥) صادق للزم منه

أن يستغنى عن الإرادة .

(١) راجع : شرح الأصول الخمسة ٤٤٠ ، أصول الدين ٩٠-٩١ ، ١٠٣ ، التمهيد لقواعد التوحيد ٢٠٩ ، المحصل ١٨٣ ، شرح المقاصد ٦٩/٢-٧٠ ، شرح والمواقف : د . المهدي ١٣٦ ، شرح الكبرى ١٧٧ ، شرح المقدمات فى المقائد ١٤٨/٢ .

(٢) أ ب هـ ج : بدلالة . (٣) أ : الترجيح . (٤) بداية : ل ٥٧ / ب فى ج .

(٥) بداية : ل ٤٣ / أ فى أ . (٦) أ : الاتيار . (٧) أ : القسمة الثالثة .

(٨) راجع ص ٩٢-٩٤ . (٩) أثبت الكعبى الإرادة فى الشاهد ، راجع نهاية الأقدام ٢٣٩ .

(١٠) أ ، ب : موجود . (١١) الشاهد : نهاية النقص فى د .

(١٢) راجع : الإرشاد ٦٥ ، نهاية الأقدام ٢٤٠ .

(١٣) أ ب هـ ج : زيادة (من) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .

(١٤) بداية : ل ٤٧ / ب فى ب . (١٥) أ : بإنشاء .

الثالث : أنه لو كان العلم بالفعل من كل وجه من أجزاء الدليل لما أمكن الداهل عن العلم أن يستدل بالتخصيص في الفعل على كون الفاعل مراداً ؛ لأن (١) الذهول عن جزء الدليل يمنع من العثور على وجه لزوم النتيجة عن الدليل (٢) . ثم أورد لمتعسف من متبعي الكعبي : انكار أن الفعل (٣) شاهد (٤) يدل على الإرادة (٥) ، وإن ثبتت الإرادة ثبتت بغير دليل الفعل (٦) . وأجاب عنه بأنه : جحد الضرورة (٧) .

والتحقيق عندى (٨) : أن هذا السؤال واقع عليه ؛ وذلك أن الفعل المختص بشاهد يجوز أن يكون مذهباً عنه مع اختصاصه ؛ وهذه حالة يستحيل أن يكون فيها مراداً ، ويجوز أن يكون مقصوداً (٩) ، فصار مطلق وقوعه مختصاً لا يدل على كون العبد المكتسب له مراداً له ، والحالة التي بها يتميز لنا كون (١٠) فعل بعض المكتسبين مقصوداً عما ليس بمقصود إنما هو بقرائن الأحوال ، وقرائن الأحوال [] (١١) تفيد العلم ضرورة ، وأما الفاعل نفسه فهو يحسن الإرادة والقدرة عند وجودهما (١٢) إحسانه الآم (١٣) ولذاته وعلمه وقدرته ، وما اضطر إلى العلم بوجوده استحالة كونه مدلولاً ، فلم يكن لدلالته على الإرادة وجه ، كيف وعندنا أن العبد غير خالق للفعل الذي تعلقت به قدرته ، وإنما هذا الفعل مختص بإرادة خالقه الذي قدره وخصه .

فإن التخصيص إنما يدل على مؤثر يخص الفعل وأوجده ، فإذا كان العبد عندنا (١٤) غير موجد لفعله (١٥) ولا مخصص له كيف يصح الاستدلال بتخصيصه على إرادة غير فاعله ؟

فالتحقيق في الاستدلال : الإعراض عن الشاهد صفحا ، وذكر الدلالة مجردة عن النسبة (١٦) إلينا ، كما قررناه (١٧) .

والدلالة مستمرة على النجار ، ولا ينجي (١٨) منها قوله :

إن معنى المرید أنه غير مغلوب ولا مستكره ؛ فإن نفى الغلبة لا تعلق له (١٩) بالأفعال ،

-
- (١) ب : لأنه . (٢) راجع : الإرشاد ٦٥-٦٦ . (٣) أ : العقل .
 (٤) أ ، ب ، ج : شاهد . (٥) بداية : ل ٥٨ / أ في ج . (٦) أ : العقل .
 راجع : المصدر السابق ٦٦ . (٧) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .
 (٨) أ : ضدى . (٩) بداية : ل ٤٣ / ب في أ . (١٠) ب : كونه .
 (١١) أ : بدون (وقرائن الأحوال) زدناه من ب ، ج لمستقيم النص .
 (١٢) أ ، ب : وجودها . (١٣) أ : الإيه ، ب : الان .
 (١٤) بداية : ل ٤٨ / أ في ب . (١٥) أ : لفعل . (١٦) بداية : ل ٥٨ / ب في ج .
 (١٧) راجع : الصفحة نفسها . (١٨) أ ، ج : ينجي .
 (١٩) أ ، ب ، ج : لها .

واختصاص الفعل يدل على صفة اختيار، وتخصص الأفعال (٢) باختصاص يسدل على كونها مرادة، فأين هذا من نفى نقيضه عن ذات الفاعل ؟

ثم معقولة الغلبة والاستكراء تحقق في الجماد وإن كان ثبوت الغلبة والاستكراء فيه مستحيل (٢)، إلا أن المستحيل واجب النفي، فالنفي محقق بجهة الوجوب.

ولهذا ألزمه صاحب الكتاب أن تكون ذات الباري مرادة له، من حيث إنسه

غير مغلوب ولا مستكره عليها (٣). ثم العلة والطبيعة ليست مغلوبة ولا مستكرهه

على ما تقتضيه، فيلزم أن تكون مؤثرة مريدة، فإن الغلبة والاستكراء لفظيشعر

بالإلجاء، وما يقتضى (٥) لذاته، أو لقوة في ذاته لم يلجئه (٦) إلى

فعله (٧) شيء من خارج، فصدق السلب عليه.

وأما الكلام على البصريين من المعتزلة : فاعلم أولاً :

أن كل صفة يتوقف الفعل عليها، ولا يصح ثبوته بدون تعلقها به، فالقول بحدوثها

يؤدي إلى التسلسل من حيث توقف الفعل عليها، فلا ينجى القائل بحدوثها

أن ينفي حلولها بذات القديم - تعالى -، فإن الاستحالة لا تنحصر طرق (٨)

تحققها على حادث تقوم (٩) به.

فقلنا (١٠) على مذاق ذلك : لو كانت إرادته حادثة لتوقف حدوثها على إرادة

أخرى ويتسلسل.

اعتذروا عن ذلك بأن قالوا الإرادة يراد بها ولا تراد (١١)، كما أن الشهوة (١٢)

تتعلق (١٣) بالمشتهى، فيكون مشتبه بها، وهي في نفسها لا تتعلق بها شهوة

أخرى، إذ لو تعلق بها شهوة أخرى لاستدعت الشهوة شهوة أخرى ويتسلسل،

ويلزم منه امتناع وجود الشهوة، وكذلك القول في التمني (١٤)، وحيث وجسدت

الشهوة والتمني دل (١٥) على أن الصفة لا تحتاج إذا كانت متعلقة أن تتعلق بها

صفة أخرى من جنسها.

(١) أ، ب، ج : والأفعال . (٢) أ، ب : مستحيلة .

(٣) راجع : المصدر السابق ٦٨ . (٤) بداية : ل ٤٤ / أ فـ ١ .

(٥) أ، ب : تقتضى . (٦) أ : يلجئه . (٧) أ، ب : فعل .

(٨) أ، ب، ج، د : طريق . (٩) أ، ب : يقوم .

(١٠) بداية : ل ٥٩ / أ فـ ١ . (١١) اعتذار البصريين المذكور أورد، الجويني .

راجع : الارشاد ٦٨ . (١٢) الشهوة : توقان النفس إلى إدراك بعض المدركات .

راجع : أفكار الأفكار ٢ ص ٢٣١ . (١٣) بداية : ل ٤٨ / ب فـ ١ .

(١٤) التمني : إرادة ما علم أنه لا يقع، أو شك في وقوعه . راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .

(١٥) أ، ب، ج : يدل .

وهذا لا يصح اعتذارا ؛ فإن الدليل الدال على افتقار كل فعل إلى إرادة هو اختصاصه بوقت وزمان ، وتجدد ، بعد سابقة عدمه ، وذلك محقق في الإرادة .
فإذا وجد الدليل فرصته (١) فلا يجوز أن تهطل دلالة بوجه ما ، فلا معنى للاعتذار عن نقضهم الدلالة .

ثم طالبهم صاحب الكتاب بجامع بين الإرادة والشهوة (٢).
وأنا أقول حق المستشهد أن يذكر ما للزمناء في صورة الاعتذار ، ويبين (٣) عدم لزومه .

ونحن (٤) الزمناء نقض الدلالة ، ولم يبين أن ما لأجله كان المشتبه مشتبه موجود في الشهوة ولا تشبه ، كما بينا أن ما لأجله كان الحادث مرادا موجود في الإرادة ، فلم يستويا .

ثم نقول : الحادث المخصص يجب أن يراد ، وليس المشتبه مما يجب أن يشتهى ، وكل أمر ثبت على حكم الجواز (٥) لا على حكم الوجوب لم يلزم ثبوته في كل جنس ، إذ الجائز يصح انتفاؤه بخلاف ما وجب فيجب اطراة .

(١) أ : فرضه ، ب : فرصته .

(٢) طالبهم الجويني بالدليل القاطع على وجوب الجمع بين الإرادة والشهوة . راجع : الإرشاد ٦٩ . وأود أن أوضح أن كلا من الشهوة والتمنى يفارق الإرادة بفروق ، فتفارق الشهوة الإرادة في التعلق بالجائزات ، فتتعلق الإرادة بجميع الجائزات ، أما الشهوة فلا تتعلق بجميع الجائزات ، بل ببعضها وهو ما فيه لذة واستطابة ، كما تفارق الشهوة الإرادة في أنها تتعلق بما فيه لذة وإن لم يكن مرادا .
أما التمنى فقد اتفق المحققون من الأصحاب ومن المعتزلة على أنه ليس بإرادة ، واختلف قول أبي هاشم الجبائي فيه : فقال تارة هو قول القائل ليت ما لم يكن كان ، وما كان لم يكن ، وتارة قال إنه ضرب من الاعتقادات والظنون ، وقال تارة إنه التلطف والتأسف .

والتحقيق أن الإرادة تفابير التمنى بأدلة :

[١] التمنى يتعلق بما فات ، والإرادة لا تتعلق به .

[٢] الإرادة قد تتعلق بما يعلم وقوعه ، بخلاف التمنى .

[٣] الإرادة تتعلق بقتال العدو ، بخلاف التمنى .

راجع الفرق بين الإرادة وبين الشهوة والتمنى في : أبحاث الأفكار ج ١ ق ٢ ص ٢٣١ -

٢٣٢ ، .

(٣) بداية : ل ٤٤ / ب في أ . (٤) أ : وعن .

(٥) بداية : ل ٥٩ / ب في ج .

وإن أراد الخصم أن الشهوة لا يجوز أن تشتبه (١) فمنوع ، والثابت للمشتبه كونه مشتبه على وجه الجواز ، [والجواز] (٢) ثابت في الشهوة .
ثم إن قال الخصم : يمتنع أن تكون الإرادة مرادة ، وكذلك يمتنع أن تكون (٣) الشهوة مشتبهة (٤) ، فطرد ذلك في كل الصفات . فيلزمه أن يمنع كون العلوم معلومة ، كما ألزمه صاحب الكتاب (٥) .

وكيف يستقيم من الخصم أن يقول الإرادة يمتنع أن تراد !
فإرادتنا الحادثة يجوز أن تكون ضرورية ، فتكون مرادة للباري - تعالى - ، فلم يكن كونها إرادة ما ينافي أن تراد .
وعلى الجملة قوله (٦) : الإرادة لا تراد :
منوع في نفسه مستعمل في عذر عن أمر لا يصح الاعتذار عنه بعد ورود ، فلم يكن له حاصل .

ثم ألزمهم صاحب الكتاب قيام الحوادث بذاته من حيث قالوا إنه مريد بإرادة حادثة (٧) ولا فرق بين تجدد (٨) الأحوال الموجبة عن المعاني على الذات وبين تجدد (٩) المعاني الموجبة لها .
وألزمهم أن يكون مريداً لنفسه كما قالوا هو عالم لنفسه (١٠) .
فقالوا : لو كان مريداً لنفسه لم (١١) .
فأخذ يورد عليهم منع أن العموم إنما ثبت باعتبار كونه صفة نفسية (١٢) .
وهذا القول (١٣) - وهو أن كل ما ثبت (١٤) للنفس يعم (١٥) - يحتاج إلى مقدمة أخرى ، وهو : قول القائل لا يصح العموم في (١٦) المرادات .
وهذه المقدمة فيها نزاع ، ولم يذكرها ، ولم ينازعهم فيها ، والتبیه لها متعين ، وإلزامهم القادرية واضح كما ذكره (١٧) ، والله أعلم (١٨) .

(١) أ : لا تجوز أن يشتبه ب : يشتبه . (٢) أ : بدون (والجواز) زدناه من ب .
ج : ليستقيم النص . (٣) أ : ب : يكون . (٤) بداية : ل ٤٩ / أ في ب .
(٥) راجع : الإرشاد ٦٩ . (٦) يعني : الخصم - البصريين - .
(٧) راجع : المصدر السابق ٧١ . (٨) أ : ب : تجدد . صححناه من د .
(٩) أ : ب : تجدد . صححناه من د . (١٠) راجع : المصدر السابق ٦٩ .
(١١) راجع : المصدر السابق ٦٩ - ٧٠ . (١٢) راجع : المصدر السابق ٧٠ .
(١٣) بداية : ل ٤٥ / أ في أ . (١٤) أ : يثبت . (١٥) أ : نصم .
(١٦) بداية : ل ٦٠ / أ في ج . (١٧) راجع : الإرشاد ٧٠ - ٧١ .
(١٨) راجع كونه تعالى مريداً في الإنصاف ٣٦ ، أصول الدين ١٠٢ - ١٠٤ ، الإرشاد ٦٣ - ٧١ ، لمع الأدلة ٨٣ - ٨٥ ، نهاية الأقدام ٢٣٨ - ٢٤٣ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ١٦٣ - ١٧٩ ، المحصل ١٨٣ ، شرح المقاصد ٦٩ / ٢ - ٧٢ ، شرح المواقف : د . المهدي ١٣١ - ١٣٦ ، شرح الكبرى ١٣٥ - ١٤١ .

* الفصل الثالث في : إثبات (١) كونه سميعا بصيرا *

وهذا الفصل يستدعي مقدمة في بيان معنى السمع والبصر (٢) ، فمنها يعرف مأخذ أهل الحق ، ومأخذ (٣) النفاة من المعتزلة .

السمع والبصر (٤) : إدراكان ، وهما معنيان لا يشترط في ثبوتهما بنية (٥) ، ولا محل مخصوص عند أهل الحق (٦) .

واختلف أصحابنا في أن هذين المعنيين من جنس العلوم ، أو هما معنيان (٧)

مخالفان للعلم ، موافقان له في التعلق بالمتعلق على ما هو به :

فمنهم من صار إلى أنهما من جنس العلوم ؛ إلا أن كل واحد منهما علم متعلق بالموجود ، فإذا خلق في العين سمى رؤية وإبصارا ، وإذا خلق في الأذن يسمى سمعا ، وإذا خلق في القلب يسمى علما .

ومن أصحابنا من قال هما معنيان مخالفان لجنس العلوم ، ولهذا انا إذا رأينا

شيئا ثم غُضنا أجفاننا فننقذ حالة الإدراك ولا نفقد حالة العلم ، فدل (٨) على أنه أمر مغاير (٩) للعلوم عند التغميض (١٠)

فلما ولين أن ينفصلوا عن ذلك بآنا عند التغميض نفقد (١١) العلم من العيـن

ونجده في القلب ، والتفرقة بين الحالتين آيلة إلى ذلك .

وهذا الذي ذكرناه لا يستمر لهم في السمع ؛ فإنه مع ذهوله يجد (١٢) إحساسا

في سَمْع الصوت ولا يدركه (١٣) على ما هو عليه ، ثم يفصل له فيعلمه ، ويجد (١٤)

فرقا (١٥) بين أن يدرك السر وبين ألا يدرك إلا (١٦) برفع (١٧) الصوت ،

(١) : إثباته . (٢) : السمع والبصير . (٣) : وما أخذ .

(٤) : السمع والبصير . (٥) : ب : يقية . (٦) : راجع : أصول الديـن

٢٨ ، شرح الكبرى ١٦٤ . (٧) : بداية : ل ٤٩ / ب في ب .

(٨) : أ ، ب ، ج : قول . صححناه من د . (٩) : أ ، ب ، ج : مقدار . صححناه من د .

(١٠) : د : بدون (عند التغميض) . الجمهور من المتكلمين على أن كلام السمع والبصر صفة

مغايرة للعلم ، وخالف في ذلك الشيخ الأشعري حيث نقل عنه القول بالقوليين

المذكورين . راجع القولين في : نهاية الأقدام ٣٤٥ ، الملل والنحل ١ / ١٠٠ ،

متن المواقف ١٤٣ ، شرح المقاصد ٧٣ / ٢ ، شرح الكبرى ١٦٧ . (١١) : أ : نفقد .

(١٢) : ب : نجد . (١٣) : سَمِع : مصدر سَمِع . راجع : مختار الصحاح مادة سَمِع ٣٣٥ .

(١٤) : ب : يدرك . (١٥) : أ : ويحد ، ب : ونجد . (١٦) : أ : فوق . بداية :

ل ٤٥ / ب في أ . (١٧) : بداية : ل ٦٠ / ب في ج .

(١٨) : أ ، ب ، ج ، د : بدفع .

فالصوت والعلم حاصل في الطرفين .

ولهم أن ينفصلوا عن ذلك بأن الله أجرى عادة أن يخلق في الأذن تسارة

جملة وتارة مفصلا يتعلق بكل صوت ، وتارة يتعلق بالصوت المرتفع .

وعلى الجملة البحث في الوجدانيات (١) الضروريات لا يزيد إلا غوضا ، وهذا مذهب أهل الحق واختلافهم (٢)

أما المعتزلة فاختلفوا في ذلك :

فمنهم من قال هذان المعنيان يشترط فيهما بنية مخصوصة ، ويشترط في الرؤية

اتصال أشعة بالمرئى منفصلة من العين ، وهو مستحيل في حق من تفرد عمن

مشابهة (٣) الأجرام ، فهذا أحوالوا (٤) هذين المعنيين عليه (٥) .

وأما الجُبَّائِي (٦) وابنه (٧) فقد ذهبوا إلى أن السميع (٨) والبصير (٩)

(١) : الوجدانيات ، وهي ما تكون مدركة بالحواس الباطنة . راجع : التعريفات ٢٢٣ .

(٢) : وأضيف : أن مذهب أهل الحق أنه تعالى سميع بسمع بصير ببصر . راجع : الإبانة

٢٢ ، الملح ٢٥ ، أبتكار الأفكار ج ١ ص ٣٤٠ ، غاية المرام ١٢١ . (٣) : أ. ج. : شابهة .

(٤) : بداية : ل ١/٥٠ في ب . (٥) : راجع : المغنى ٥٩/٤ ، شرح الأصول

الخمس ٢٥٩-٢٦١ ، المحيط بالتكليف ١٣٧-٢١٠ ، نهاية الأقدام ٣٤٤-٣٤٨ ، شرح

المواقف : د . المهدي ٢١٨-٢٢٠ . (٦) : أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن

سلام بن خالد بن حمران بن إبان الجُبَّائِي ، م ٣٠٣ هـ ، نسبة إلى جُبِّي من أعمال خوزستان

من كبار شيوخ المعتزلة ، وهو الذي سهل علم الكلام وبصره ، كان فقيها بارعا زاهدا ،

تتلمذ على أبي يعقوب الشحام . من أقواله : تسمية الباري - تعالى - مطيعا

لعبد ، إذا فعل مراد العبد ، وقوله بأن أسماء الباري - تعالى - جارية على القياس ،

وقوله بجواز وجود عرض واحد في أمكنة كثيرة ، وكلام واحد في أماكن كثيرة انظر

ترجمته في : فرق وطبقات المعتزلة ٨٥/١-٩٠ ، الفرق بين الفرق ١٨٣-١٨٤ ،

التبصير في الدين ٥١-٥٢ ، الملل والنحل ٧٨/١-٨٥ ، وفيات الأعيان ٣٩٨/٣-٣٩٩

، المعبر في خبر من غير ١٢٥/٢ ، البداية والنهاية ١٢٥/١١ ، شذرات الذهب

٢٤١/٢ ، تاريخ الأدب العربي ٣١/٤-٣٢ ، الأعلام ٢٥٦/٦ .

(٧) : ابن الجُبَّائِي : أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائِي ، م ٣٢١ هـ ،

من رجال الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة - مع تأخره عنهم في السن - ، من

أقواله : قوله باستحقاق العقاب لأعلى فعل ، وقوله باستحقاق قسطين من العذاب

إذا تغير تغيرا قبيحا ، وقوله إن التوبة لا تصح من ذنب مع الإصرار

على قبيح آخر يعلمه قبيحا ، أو يعتقده وإن كان حسنا .

انظر ترجمته في : فرق وطبقات المعتزلة ١٠٠/١-١٠٣ ، الفرق بين الفرق ١٨٤-٢٠١

، التبصير في الدين ٥٣-٥٤ ، الملل والنحل ٧٨/١-٨٥ ، وفيات الأعيان

٣٥٥/٢ ، المعبر في خبر من غير ١٨٧/٢ ، تاريخ الأدب العربي ٣٢/٤-٣٣ ،

الأعلام ٢/٤ .

(٨) : أ ، ب ، ج : السميع صححاء من د .

(٩) : ب ، ج : البصير .

شاهدا وغائبا هو (١) الحى الذى لا آفة به (٢) .

وذهب قدماء المعتزلة الى أن السمع والبصر (٣) إدراكان شاهدا ، والبصائر

— تعالى — سمع لنفسه ، بصير لنفسه ، كما قالوا عالم لنفسه ، قادر لنفسه — هكذا

نقل (٤) .

والذى يظهر لى أنهم كلهم يأبون السمع والبصر فى حق الله — تعالى — ، وإنما

اختلافهم فى تأويل ما ورد فى الشرع ، لأنهم صدمتهم الآيات الواردة فى

الكتاب العزيز دالة على السمع والبصر ، فشرعوا فى التحيل فى التأويل .

فأما من صار إلى أنهما إدراكان مشروط فى ثبوتهما البنية (٥) وانفصال الأشعة ،

فسيأتى الكلام عليهم فى كتاب الإدراكات إن شاء الله — تعالى — (٦) .

وأما من زعم أن المدرك شاهدا هو الحى الذى (٧) لا آفة به :

لو أورد عليه أن العالم هو الحى الذى لا (٨) آفة به لم يجد ملجأ ، إلا أنما

نجد (٩) معنى له تعلق بالمعلوم ، وكذلك (١٠) نحن نجد معنى يتعلق (١١)

بالمرئى ، ومعنى يتعلق بالسموع ، ونفى الآفة لا تعلق له إلا بالمحل الذى

نفى عنه .

والحياة (١٢) ليست من الصفات المتعلقة ، ولا بد من ثبوت صفة متعلقة ، فإنما

لا نشك (١٣) فى ذلك كما لا شك فى جميع الوجدانيات ، فبطل القول بأن المدرك

هو الحى الذى لا آفة به .

(١) أ ، ب ، ج : هى : صححناه من د .

(٢) راجع : المحيط بالتكليف ١٠٧ ، أصول الدين ٩٧ ، الإرشاد ٧٢ ، نهاية

الأقدام ٣٤٤ ، الملل والنحل ٨٣/١ ، أبقار الأفكار ج ١ ص ٣٤١ ، غاية المرام

١٢١ ، شرح الكبرى ١٦٣ .

(٣) أ : والبصير . (٤) راجع : الإرشاد ٧٢ ، نهاية الأقدام ٣٤١ .

(٥) أ ، ب : البنية . (٦) راجع ص ٣٠٥ - ٣١٠

(٧) بداية : ل ٦١ / أ فى ج .

(٨) بداية : ل ٤٦ / أ فى أ .

(٩) أ : اذا تجدد ، د : إلا أنا نحن .

(١٠) أ ، ب ، د : فكذلك .

(١١) أ : تتعلق . (١٢) أ ، ب ، ج ، د : فالحياة .

(١٣) أ : لا شك .

ثم نفى كل آفة لا يهتبره ، فلا بد من أن يقول بنفى الآفة عن محل الإدراك .
وقد توجد آفة في محل الإدراك ويكون مدركا ، فلا بد أن يقول آفة تنافى
الإدراك ، فأثبت الإدراك معنى من حيث نفاء ، حيث أثبت له المنافاة .
أما الكعبي وأتباعه فقد أثبتوا الإدراك حقيقة شاهدا ونفوه غائبا ، وقالوا إذا وصف
البارى - تعالى (١) - نفسه بكونه سميعا بصيرا فمعناه : أنه عالم بالمسموعات
والبصرات (٢) .

وإذا فهمت هذه المقدمة عرفت مأخذ الخلاف في المسألة .
أما دليل أصحابنا على كونه سميعا بصيرا ، فقد تسكوا بطرق :
منها ما ذكره (٣) صاحب الكتاب :

(أن كل حي يصح منه الإدراك ، وقد دلت الأفعال على كونه حيا ، فيجب
أن يصح منه الإدراك ، وإذا صح منه فلو لم يتصف به لم يخل عنه أو عن ضده ؛
لأن كل قابل (٤) للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده ، ولا يصح الاتصاف بضده ؛
لأنه نفى (٥))

١/٤٦

فهذه مقدمات لا بد من بيائها على هذه الطريقة .

ومن الحذاق من لم يلتزم في هذه الطريقة إلا إثبات أن كل حي يصح منه الإدراك ،
فإذا ثبت له قال ما يصح عليه وجب له ، لأنه لا يتصف بالجائز (٦) .
فلنشرع في النمط الأول ، لأنه طريقة (٧) صاحب الكتاب :

أما المقدمة الأولى - وهي (٨) أن كل حي يصح منه السمع والبصر -
فقد فسر ذلك صاحب الكتاب بأن الحياة مصححة (٩) بدلالة السبر والبحث ، إذ لو
قدر غير الحياة مصححة (١٠) لبطل التقدير (١١) .

وقد شرطنا على أنفسنا تحرير أدلته ، فلنحضر الدليل على هذه المقدمة فنقول الدليل
على أن كل حي يصح منه الإدراك : أن هذا الحكم لا بد له من مصحح ، ومصححه (١٢)
لا يخلو إما أن يكون الحياة أو ما لازم الحياة ، وعلى كلا التقديرين يلزم منه أن كل حي
يصح منه الإدراك .

(١) بداية : ل ٥٠ / ب في ب . (٢) وضع عبد الجبار مذهب البغداديين بأن البارى

ستعالى - مدرك للمدركات على معنى أنه عالم بها وليس له بكونه مدركا بنفسه زائده

على كونه حيا . راجع شرح الأصول الخمسة ١٦٨ . راجع رأى الكعبي وأتباعه في : مقالات

الإسلاميين ٢٣٤ / ١ ، شرح الأصول الخمسة ١٦٨ ، أصول الدين ٩٧ - ٩٨ ، الإرشاد

٧٢ ، نهاية الأقدام ٣٤١ ، الملل والنحل ٧٨ / ١ ، المحصل ١٧١ ، أبحاث الأفكار ٢

ص ٣٤١ ، غاية المرام ١٢١ ، شرح الكبرى ١٦٦ ، الأساس لعقائد الأكياس ٧١ ، نشر

الطوابع ٢٥٣ - ٢٥٤ . (٣) ج : ذكر . (٤) أ : قائل . (٥) بداية : ل ٦١ / ب في ج

(٦) ذكر هذه الطريقة العلامة عبد السلام في شرح الجوهرة ٩١ . (٧) بداية : ٤٦ / ب في أ .

(٨) أ : فهو ، ب : وهو . (٩) أ : مصحح . (١٠) أ : مصحح .

(١١) راجع : الإرشاد ٧٣ .

(١٢) أ : مصحح .

تقرير القضية الأولى هو (١) : أن صحة الإدراك قد امتنعت على الجماد والعوتى مع (٢) تماثل الجواهر ، وما استغنى عن الصحيح فهو من صفات النفس ، وصفات النفس لا تختلف فيها الجواهر المتماثلة .

وبيان أن الصحيح الحياة أو صفة تلازم الحياة : أن الصحيح إن كان غير الحياة فهو إما مثلها أو خلافاً ،

ومثل الحياة حياة ، وما وجب لأحد المثليين وجب للآخر ، فإذا كان (٣) أحد المثليين مصححاً وجب أن يكون الآخر مصححاً ،

وإن كان خلافاً فهو إما ضد أو غير ضد ،

فإن (٤) كان ضداً فلا يجتمع مع الحياة ، ويلزم ألا يصح من الحى الإدراك ،

وإن كان غير ضد ، فأما أن يلزم وجود الحياة وجوده أولاً ،

فإن لم يلزم صح وجوده بدون الحياة ، فيكون الميت مدركاً وهو محال ،

وإن لازم وجوده وجود الحياة فيلزم من وجود الحياة وجود الصحيح ، فيلزم أن كل

حى يصح منه الإدراك ضرورة ملازمته للحياة (٥) ، هذا تحرير كلامه فى هذه المقدمة .

وبيان أن القابل (٦) للشيء لا يخلو عنه أو عن مثله أو ضده ما تقدم (٧) .

وبيان أن ضد هاتين الصفتين نقص : أن السمع والبصر كمال ، وفى تقويت (٨) الكمال نقص ،

واستحالة النقص عليه ، لأن العقل لا يقضى (٩) بوجوبه عليه (١٠) ، ولا يصح وصفه

بغير واجب .

وقد أسند نفى النقائص إلى السمع ، واعتد من الأدلة السمعية على الإجماع (١١) .

واعلم أنا نريد صحة الاستدلال على كونه سمعاً بصيراً بالسمع ، فإذا أجاز أخذ

القاعدة من السمع جاز أن يستند بعض أركانها إلى السمع ، هذا تمام طريقته .

وقد أورد على نفسه سؤالاً غير متعلق بالمسألة - وهو توجه الطلبة على هذه الطريقة (١٢)

لو استدل بها على إثبات الكلام - وهو : أن تمام الطريقة موقوف على نفى النقائص ،

وانتفاؤها بالدليل السمعى ، وهو موقوف على إثبات الكلام ، فيتوقف الكلام على ما يتوقف

على الكلام .

وأجاب (١٣) عنه بمنع توقف الأدلة السمعية على الكلام بل على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم .

(١) أ ب : هـ . (٢) بداية : ل ٥١ / أ فى ب . (٣) ب : كرر (فإذا كان) .

(٤) بداية : ل ٦٢ / أ فى ج . (٥) أ : الحياة . (٦) أ : القائل .

(٧) راجع ما تقدم بحثه فى إثبات استحالة تعرى الجواهر عن الأعراض وهو الأصل الثالث

من أصول إثبات حدوث العالم : ص ٨٠ - ٨٦ .

(٨) أ : تقوية . (٩) أ : يفضى .

(١٠) بداية : ل ٤٧ / أ فى أ .

(١١) راجع : المصدر السابق ٧٤ .

(١٢) بداية : ل ٥١ / ب فى ب .

(١٣) بداية : ل ٦٢ / ب فى ج .

وصدق الرسول يعرف بالمعجزة ، وقد قرر ذلك أحسن تقرير (١) .
وقد استدل بعض أصحابنا على كونه سميما بصيرا بأن : كل موجود يجوز أن يرى ،
ويستحيل من المحدثين رؤية الموانع من الإدراكات ، فلو لم يكن الباري - تعالى -
يرى لا استحالة ما علم جسوازه .
والمختار عندنا : الاستدلال بالسمع ، وقد أشرنا إلى ذلك في غير هذا الكتاب (٢) .

* * *

(١) راجع السؤال والجواب عنه في المصدر السابق ٧٥ .

(٢) لم يصل إلى يدي من مؤلفات الشيخ المقترح كتب أخرى في العقيدة ، وذلك بعد البحث
الجاد .

راجع كونه تعالى سميما بصيرا وصفته السمع والبصر في : التمهيد ٤٦ ، الإنصاف
٣٧ ، شرح الأصول الخمسة ١٦٧-١٧٥ ، المختصر في أصول الدين ١٨١ ، أصول
الدين ٩٦-٩٨ ، الإرشاد ٧٢-٧٦ ، العقيدة النظامية ٣١ ، الاقتصاد في
الاعتقاد ٩٨-١٠٠ ، نهاية الأقدام ٣٤١-٣٥٥ ، شرح الإرشاد لابن ميمون
١٨١-١٨٨ ، الأربعين ١٦٨-١٧٣ ، المحصل ١٧١-١٧٢ ، أبقار الأفكار
ج ١ ق ٢ ص ٣٤٠ وما بعدها ، غاية المرام ١٢١-١٣٣ ، المسيرة في علم الكلام
٢٩-٣١ ، شرح طوابع الأنوار ١٨٢-١٨٣ ، شرح العقائد النسفية ١١٦/١-١١٧ ،
شرح المقاصد ٧٢/٢-٧٣ ، شرح المواقف : د . المهدي ١٤٠-١٤٥ ، شرح
الكبرى ١٥٧-١٥٩ ، شرح أم البراهين ٩٦-٩٨ ، ١٤٨-١٥٠ ، شرح المقدمات
في العقائد ١٦٢/٢-١٦٨ ، شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري ١٨-١٩ ،
نشر الطوابع ٢٥٣-٢٥٤ ، كفاية العوام ٩٧-١٠٢ ، شرح فوائد الفرائد ١٠ .

« الفصل الرابع في : صحة قيام الإدراكات الباقية [بـه] » (١)

من الناس من يمنع ذلك باعتبار اشتراط الاتصال بالمحسوس (٢) في هذه الإدراكات (٣) .
ومنهم من جوز ذلك ، ورأى أن الاتصال بالمحسوس ليس بشرط (٤) .
ولا خلاف أن لفظ الشم والذوق واللمس لا يصح أن يطلق عليه (٥) ، والإدراك أمر وراء الشم والذوق واللمس (٦) .
وأما أنا فلا أثبت ذلك ، لأن طريقتي في إثبات السمع والبصر إنما هي (٧) السمع ، ولم
يقم دليل سمعي على ما سوى ذلك .

(١) أ ب هـ ج : بدون (به) زدناه من د ليستقيم النص ، أ ب هـ ج : زيادة (من

الإدراكات) حذفنا الزيادة اعتمادا على د ليستقيم النص .

(٢) أ ب هـ ج : المحسوس . (٣) كالظاهرة ، فإنهم منعوا صفة وراء السمع أو الثاني

الواردة في الشرع ، وكالبغداديين من المعتزلة القائلين بمنع كونه تعالى مدركا صفة

وراء كونه حيا ، وإنما يرجع الإدراك عندهم إلى العلم .

والحامل للنظر على اعتقاد هذا الرأي أن بعضهم لما اعتقد التلازم العقلي بين الإدراك

وبين الشم والذوق واللمس منع إثبات هذه الإدراكات للباري - تعالى - وجعل الإحاطة

بمتعلقاتها داخلا في علمه تعالى ، وبعضهم لما رأوا أن الشرع لم يرد به سوى لفظ

السمع والبصر والعلم منعوا إطلاق غير هذه الألفاظ على الباري - تعالى - راجع

هذا الرأي ونسبته والحامل على اعتقاد في شرح الأصول الخمسة ١٦٨ ، المحيط

بالتكليف ١٣٨ ، الاقتصاد في الاعتقاد ١٠٠ ، المحصل ١٨٧ ، شرح الكبرى ١٦٩ .

(٤) كالباقلائي والجويني . راجع : الانصاف ٢٥ ، الإرشاد ٧٧ ، مبكار الأفكار ١٢٥ ص ٣٧٥ .

(٥) راجع : شرح الأصول الخمسة ١٧٣ ، الإرشاد ٧٧ ، شرح الكبرى ١٦٩ .

(٦) الإدراك أخص من الرؤية ، وهو في الحادث عبارة عن إبصار الشيء مع إبصار جوانبه

وأطرافه . راجع : شرح الكبرى ٣١١ . وأضيف أن الشام ليس باسم للمدرك فقط ،

وإنما هو اسم لمن يستجلب المشموم إلى الخيشوم طلبا لإدراكه ، وكذلك الذائق اسم

لمن يجمع بين محل الطعم وبين لهاته طلبا للإدراك ، وكذلك الملامس ، والباري

- تعالى - يدرك هذا المدركات لا على الحد ، فلا يجب أن تجرى عليه هذه الأسماء .

راجع : شرح الأصول الخمسة ١٧٣ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ١٩٠ ،

(٧) أ ب هـ هـ .

والأصحاب يطردون الطريقة التي ذكرها صاحب الكتاب في بقية الإدراكات (١) .

* * *

(١) يعني : أن من اعتمد على الدليل العقلي في إثبات كونه تعالى سميعاً بصيراً أثبت الإدراك بنفس الطريقة ، ولما كان الشيخ المقترح قد اعتمد على الدليل السمعي ، ولم يرد في الشرع إلا لفظ السمع والبصر والعلم توقف في الإدراك لعدم الدليل الدال على الثبوت أو النفي .

راجع مسألة كونه تعالى مدركاً في : الإنصاف ٢٥ ، شرح الأصول الخمسة ١٦٨-١٧٥ ، المختصر في أصول الدين ١٨١ ، الإرشاد ٧٦-٧٧ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ١٨٩-١٩٠ ، شرح العقائد النسفية ١١٦/١-١١٧ ، شرح المقاصد ٢/٧٣ ، شرح الكبرى ١٦٧-١٧٠ ، شرح أم البراهين ١٠٢-١٠٣ ، شرح المقدمات في العقائد ٢/١٤٥-١٤٦ ، شرح عبد السلام على الجوهرة ٨٩-٩٠ ، الباجوري على الجوهرة ٨٣-٨٤ .

ولنا في ذلك طريقان :

أحدهما : أن الأفعال وجب استنادها إلى ^(١) واجب الوجود بذاته ، وما وجب
بذاته يستحيل ^(٢) عدمه ^(٣) ، والمعنى بكونه باقيا : أنه لا يطرأ على

• وجہوں کے عدم

الطريق الثاني في أن طريان (٤) عدم عليه بغير سبب محال ، وصدور النفي عن سبب محال ، وميأتي بسط ذلك (٥)

قال : (حق هذا أن يذكر في جملة صفات النفس ، فإن الصحيح عندنا أنه
 باق لنفسه)
 ٤٧ / ب

قلت : عَدَّ كونه باقيا من الصفات النفسية لا نرضاها ، وليس البقاء عندي إلا استمرار
الوجود ، ونشأته في حقه على وجه يتمتع المدم عليه ، وسيأتي لك في ذلك
مزيد إيضاح (٦)

✱ ✱ ✱

- (١) بداية : ل ٥٢ / أفى ب .
 (٢) بداية : ل ٤٧ / ب فى أ .
 (٣) فحوى هذا الدليل : أن وجوب القدم يستلزم وجوب البقاء ، وتجويز العدم اللاحق
 يوجب ثبوت العدم السابق .
 (٤) بداية : ل ٦٣ / أفى ج .
 (٥) سبق بسط الدليل المذكور فى القول فى استحالة عدم القديم . راجع ص ٧٥-٧٧ .
 وسيدكره فى فصل البقاء الذى اختتم به الباب اللاحق راجع ص ٢٣٣-٢٣٦ .
 (٦) راجع ص ٣٣٢-٣٣٣ . راجع كونه تعالى باقيا فى : الإنصاف ٣٧-٣٨ ،
 المحيط بالتكليف ١٤٦-١٥٠ ، الإرشاد ٧٨ ، لمع الأدلة ٨٥ ، العقيدة النظامية
 ٣٢ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ١٩١-١٩٢ ، المحصل ١٧٤-١٧٥ ، المعالم
 ٦٥ ، شرح طوابع الأنوار ١٨٣-١٨٤ ، شرح المواقف / ت : د . المهدي
 ١٦٧-١٧٠ . شرح الكبرى ١١٨-١٢٢ ، شرح أم البراهين ٦٩-٧٢ ،
 نشر الطوابع ٢٥٨-٢٦٠ .

* باب في القول في إثبات العلم بالصفات *

عنى بقوله الصفات : أنفس المعانى ،

وقد كنا قلنا لك إن الصفات على قول مثبتى الأحوال ثلاثة :
نفسية ومعنوية ومعنوية (١) .

وقد زعم أنه تكلم على النفسية ، ثم تكلم على المعنوية ، والآن إنما يتكلم
على المعنوية .

وإنما قدم المعنوية على المعنى ، لأن الخصوم فيها هم الفلاسفة ،
والقول بثبوت أحكام المعانى فرع ثبوت الصانع المختار .

والفلاسفة ينعنون من إثبات صفة (٢) للبارى ترجع (٣) إلى إثبات
معنى أحوال أو وجه واعتبار (٤) ، ويرون أن كسل ذلك يوجب
التكثير (٥) وهو ينافى الوحدة الواجبة لواجب الوجود .

والبارى - تعالى - عندهم لا تخلو (٦) أوصافه إما أن ترجع (٧) إلى سلب أو إضافة ،
أو قضية مركبة من سلب وإضافة ، وما سوى ذلك من الاتصاف لا يمكن أن يضاف
إليه (٨) .

وقد يطلقون أن البارى عالم فيفهم المسلمون أنهم أثبتوا (٩) صفة إثباتات
وهم ملتبسون .

وإذا روجعوا في معنى كونه عالما قالوا : لأنه يعقل ذاته (١٠) .

(١) راجع ص ٩٥ (٢) أ : صفاته ، ب : صفته .

(٣) أ : نرجع .

(٤) الاعتبار قسامين : اعتبار اختراعى وهو الذى لا أصل له فى الوجود كفرض الكريم
بخيلا ، واعتبار انتزاعى وهو الذى له أصل فى الخارج كثبوت قيام زيد ، فإنه منتزع
من قولك زيد قام ، واتصاف زيد بالقيام ثابت فى الخارج .

والفرق بين الحال والوجه والاعتبار : أن الحال له تعلق وقيام بالذات ، والاعتبار
لا تعلق له بالذات ولا تحقق إلا فى الذهن : راجع : كفاية العوام ١٢٤-١٢٦ .

(٥) ب : التكثير . (٦) أ ، ب : يخلو . (٧) أ : نرجع .

(٨) راجع : النجاة ٢٥١ . (٩) بداية : ل ٥٢ / ب فى ب .

(١٠) بداية : ل ٦٣ / ب فى ج .

قيل : وما معنى تعقله (١) لذاته ؟

قالوا : عقليته لذاته ترجع إلى تجرده عن المادة ، والتجرد عن المادة لا تعلق له بمعلوم ، ولا نسبة له إلا لما تجرد عنها ، فلم يكن في هذا الكلام إلا التلبس (٢) ، وتلقيب هذا السلب بالعلم (٣) .

وإذا ثبت الصانع المختار شهدت الأفعال على كونه حيا عالما قادرا ، وبطل مذهبهم .

ونذكر بعض شبههم (٤) إذا ذكرنا شبه المعتزلة إن شاء الله تعالى - (٥) وقد اضطربت المعتزلة بعد اتفاقهم على نفى المعاني عن الذات الأزلية (٦) : فمشتوا (٧) الأحوال ردها إلى أحوال ، ونفاة الأحوال ردها إلى وجبه واعتبار .

وأما الإرادة فقد سبق ذكر اختلافهم فيها (٨) ، وقد اختلفوا في التعبير عن (٩) مذهبهم :

فمنهم من قال إنه حي عالم قادر لنفسه (١٠) .

[ومنهم من فرعن هذه العبارة ، وقال إنه حي عالم قادر بنفسه (١١) .

والذى يظهرلى من كراهية العبارة الأولى : أنه خشى أن يدل اللفظ الأول على أنها حال زائدة ، وهو على زعمه مشعر بالتغاير الذى فروا منه فى إثبات الصفات .

(١) أ : نعقل . (٢) بداية : ل ٤٨ / أ فى أ . (٣) راجع المصدر السابق ٢٤٤ .

(٤) أ ، ب : شبهتهم . (٥) راجع : ص ١٦٨ - ١٧٤

(٦) راجع : الإرشاد ٧٩ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ١٩٤ ، شرح الكبرى ١٧٦ - ١٧٧ .

شرح المقدمات ١٤٧ / ٢ - ١٤٨ . الصفات عند القاضى عبد الجبار إما أن تكون

للذات على الحقيقة أو مما يذكر فيها أنها للنفس ، وإما أن تكون لا للنفس ولا لمعنى

مثل كونه مدركا ، وإما أن تكون لمعنى مثل كونه مريدا كارها . راجع : المحيط

بالتكليف ١٧٢ .

(٧) أ ، ب : فمشتوا . (٨) راجع ص ١٣٥

(٩) أ ، ب : من .

(١٠) من القائلين بذلك : القاضى عبد الجبار والجسائى وغيره من شيوخ

معتزلة البصرة .

راجع : المحيط بالتكليف ١٠٧ ، شرح الأصول الخمسة ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٨٢ .

الارشاد ٧٩ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ١٩٤ .

(١١) أ : بدون ما بين القوسين ، زدناه من ب ، ج ليستقيم النص ، ب ، د : لنفسه .

راجع : شرح الإرشاد لابن ميمون ١٩٤ .

وفسر الأول عن اللفظ الثاني ؛ لما فيه من الإشعار بالتعليل .
 ومنهم من ترك اللفظين وقال : حي عالم قادر ولا أقول لنفسه ولا بنفسه (١) .
 وذهب ابن الجبائي (٢) إلى أن للباري (٣) - تعالى - أخص وصف يوجب
 كونه حيا عالما قادرا (٤) ، وخالف المعتزلة في أمرين :
 أحدهما : تعليل هذه (٥) الأحكام وهي واجبة (٦)
 والثاني : أن أخص وصف الباري القدم (٧) ، وهو ادعى أن أخص وصف الباري
 - تعالى - أمروراء كونه قديما .

وخالفه أهل الحق في إثبات العلة حالا (٨) ، وفي تعليل (٩) أحكام
 متعددة بعلة واحدة (١٠) .

قال : (ونحن نرى أن نقدم (١١) على الحجاج فصلين :
 أحدهما في إثبات الأحوال .

والثاني في تعليل الواجب)

١ / ٤٨

وإنما رأى ذلك ؛ لأن اختيار طريق الجمع والتعليل يستدعي ثبوت الأحوال ؛ فإن
 الوجود لا يعمل ؛ والسلب لا يعمل ، فلا تعليل إلا على القول بثبوت الأحوال
 عند المحققين ، فاستدعي التعليل ثبوت الحال ، وقد تمسك به لعدم القول فيها .
 والمعتزلة يرون أن الوجوب ينافي التعليل ، فإذا (١٢) سلك مسلك التعليل
 احتاج إلى بيان عدم المنافاة (١٣) .

(١) راجع : الإرشاد ٧٩ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ١٩٥ .

(٢) سبق التعريف به راجع ص ١٤٣

(٣) أ ب هـ ج : الباري . صححناه من د .

(٤) راجع : المحيط بالتكليف ١٥٦ ، ١٧٢ ، شرح الأصول الخمسة ١٨٢ ، الإرشاد ٧٩ ،

شرح الإرشاد لابن ميمون ١٩٤ . (٥) بداية : ل ٦٤ / أ في ج .

(٦) راجع : المحيط بالتكليف ١٧٤ ، نهاية الأقدام ١٨٣ ، شرح الكبرى ١٨٥ .

(٧) راجع شرح الأصول الخمسة ١٩٦ ، ١٩٩ ، المحيط بالتكليف ١٨٢ .

(٨) لأن الحال عند أبي هاشم كل حكم لعله قامت بذات يشترط في ثبوتها الحياة تكون

الحي حيا عالما قادرا ، وعند الأصحاب هي صفات . راجع : الملل ٩٥ / ١ ، نهاية

الأقدام ١٣٢ ، مغاية المرام ٢٩٠ . (٩) بداية : ل ٥٣ / أ في ب .

(١٠) حيث أثبت أبو هاشم حالة أخرى توجب هذه الأحوال . راجع : نهاية الأقدام ١٨٠ .

(١١) أ ب : يقدم . (١٢) بداية : ل ٤٨ / ب في أ .

(١٣) أ ب : المنافاة .

* فصل في : إثبات الأحوال *

قال : (الحال صفة لوجود (١) لا تتصف (٢) بالوجود [ولا بالعدم] (٣) ١/٤٨ قلت : اعلم أيها الطالب لدرك الحقائق أن الحال لا يمكن أن تحد بحد حقيقي ؛ لأن الحد الحقيقي لا بد (٤) فيه من ذكر خاصية المحدود التي بها قوامه ، وذلك محال في الحال ؛ إذ لو كان لها خاصية لأدى إلى إثبات الحال للحال ، وهو محال (٥) .

وقد يورد على هذا السؤال فيقال :

قد قسمتها ، ويلزمكم في التقسيم ما يلزمكم في التحديد ؛ إذ التقسيم لا بد (٦) فيه من فصل أحد القسمين بما لا يثبت للآخر ، وفيه إثبات الحال للحال . والجواب عن هذا إنما يلزم في قسمة التتويج ، فإنه ينفصل (٧) كل قسم عن الآخر بفصل هو من الصفات النفسية ، أما هذه القسمة فليست كذلك ؛ فإن كون أحد الحالين معللة أمر إضافي (٨) ومعناه : صدورها (٩) عن المعللة أو ملازمتها لها ، والقسم الآخر انفصل (١٠) بسلب (١١) الإضافة ، والإضافة ليست حالا (١٢) وسلبها نفى محض ، فلا يكون في كل واحد من القسمين حالا ؛ إذ الحال صفة لوجود لا تتصف بالوجود كما أشار إليه (١٣) ، والإضافة ليست (١٤) صفة ؛ إذ لا يصح أن تكون (١٤) صفة لأحدهما ؛ لأنها معقول لا تعقل (١٥) إلا بالقياس إلى أمرين ، ولا تكون صفة لهما ؛ لامتناع قيام صفة (١٦) واحدة بموصوفين (١٧) ولما قسم الحال إلى معللة وغير معللة (١٨) ضرب لكل واحد من القسمين

(١) أ : لوجود . (٢) أ ب : يتصف ، ج : يتصف بالوجود .

(٣) أ ب ج : بعض نسخ الإرشاد : بدون (ولا بالعدم) زدناه من د ، وهذا تعريف

القاضي الباقلاني كما نقله الشهرستاني . راجع : نهاية الأقدام ١٣٢ ، راجع

تعريف الحال في المحصل ٦٠ ، متن المواقف ٥٧ ، شرح الكبرى ١٢٥ .

(٤) أ : لا يو . (٥) راجع : نهاية الأقدام ١٣١ - ١٣٢ ، غاية المرام ٢٧ .

(٦) أ : لا يو . (٧) بداية : ل ٦٤ / ب في ج . (٨) أ : امرأ منافي .

(٩) أ ب ج : حدودها ، د : حذورها . (١٠) أ : الفصل .

(١١) أ ب ج : سلب . (١٢) ب : بدون ما بين الرقيين . (١٣) راجع الصفحة نفسها .

(١٤) أ : يكون . (١٥) ج : يعقل . (١٦) بداية : ل ٥٣ / ب في ب .

(١٧) القسمة هي الافتراق على الحقيقة ، ثم تستعمل فيما لا يتصور فيه الافتراق ، وهو لا يتصور إلا في الأجسام ، أما إذا استعمل في المعاني فمعناه التتويج . راجع

نكت الإرشاد ١٨ / ١ . (١٨) راجع : التقسيم في الإرشاد ٨٠ .

مثالا لقصد الإيضاح والبيان (١)

ومدار النظر في المسألة ينبئ على البحث في العموم والخصوص ، فانا نجسد
السواد والبياض لونين ، فقد اشتركا في اللونية ، وهما مختلفان بالسوادية والبياضية ،
وما به الاشتراك لا بد وأن يكون مغايرا (٢) المفهوم ما به الافتراق ،
فهنا اضطرب الناس على ثلاث فرق :

ففرقة صاروا الى أن العموم والخصوص من عوارض الألفاظ ، ولا عموم ولا خصوص في
المعاني .

فمعنى العموم على رأى هؤلاء : استعداد اللفظ لأن يدخل تحته (٣) مسميات .
والخصوص : قصور دلالة اللفظ على معنى مسمى واحد (٤) ، واختصاص ذلك اللفظ به .
وفرقة (٥) أخرى أبوا رد هذه الأمور إلى الألفاظ ، وقالوا اللونية صفة ،
والسوادية صفة ، فللمعرض (٦) المسمى سوادا (٧) صفتان لونية وسوادية .
وفرقة ثالثين المتكلمين ردوا ذلك الى وجوه واعتبارات ، وامتنعوا من القسوس
بأنها صفات لموصوفات ، وربما قالوا الاعتبارات جزء الحقيقة (٨)
وقالت الفلاسفة هي أمور عقلية ذهنية لا وجود لها في خارج الذهن ، وقالوا المطلقات
لا وجود لها في الأعيان ، وإنما توجد في الأذهان (٩) ، هذا تمام القسوس
في نقل المذاهب .

ونحن الآن نورد حجة كل فريق ، ونتكلم عليها ، ويلوح لك الحق في هذه
المسألة ، في هذه الباحثة ، والله المستعان وعليه التكلان .
قال صاحب الكتاب : - مقرا (١٠) لما اختاره في هذا الكتاب من القول بثبوت
الأحوال وإن كان في غير هذا الكتاب مصرحا بانتقائها (١١) - :

(من علم وجود جوهر ولم يعلم تحيزه ، ثم استبان له أنه متحيز ، فقد استجد
علما متعلقا (١٢) بمعلوم ، ويسوغ تقدير العلم بالوجود دون العلم بالتحيز) ١/٤٩
قلت : لا سبيل إلى إنكار العلم بوجه من وجوه الشيء الواحد ، والجهل بوجه
آخر من وجوهه ، فإنه لو أخبر الصادق أن الله خلق الآن موجودا فيعلم أنه
موجود ، ثم يشك أنه متحيز ، والمعلوم لا يمكن أن يشك فيه .

- (١) راجع : الإرشاد ٨٠ حيث هرف الحال المعللة بأنها كل حكم ثابت للذات عن معنى
قائم بها ، ومثل لها يكون الحى حيا ، ويكون القادر قادرا ، كما عرف الحال التي لا تعلل
بأنها كل صفة إثبات لذات من غير علة زائدة على الذات ، ومثل لها بتحيز الجوهر .
راجع أيضا هذا التقسيم والتشيل في : نهاية الأقدام ١٣١-١٣٢ ، غاية المرام ٢٩-٣٠
(٢) بداية : ل ٤٩/أ ١ . (٣) أ ، ب : تحت . (٤) ب ، ج : على المعنى الواحد .
(٥) بداية : ل ٦٥/أ فسى ج . (٦) أ : للمعرض . (٧) أ : سوادا .
(٨) أ : والحقيقة . راجع الأقوال في العموم والخصوص في : نهاية الأقدام ١٣٣ وما بعدها .
(٩) راجع : الشفا ١/٢٠٧ ، ٢١٢ . (١٠) أ : مفردا . (١١) صرح الجويني بإثبات
الأحوال في الإرشاد وأيضا في الشامل . راجع : الشامل ٦٣١ طبع سكندرية ، وصرح بانتقائها
في البرهان . راجع : البرهان ١/١٣٠ . (١٢) بداية : ل ٥٤/أ في ب .

وإذا كان العلم بالمعلوم الواحد لا يجمعه وجود (١) الشك فيه - وقد جامع العلم بالوجود الشك (٢) في التحيز (٣) - دل على تعدد المفهومين منهما (٤) وكذلك قد يرى الإنسان من بعيد (٥) شيئا فيعلم أنه ذولون ، ويشك في كونه سودا (٦) أو بياضا - يعلم اللونية ويشك في السوادية - ومن رد ذلك الى العبارة المحضة تعذرت عليه الحدود والبراهين ، ولا يستقيم (٧) له فهم مقدمة كلية ، واندراج خاص تحت (٨) عمومها بناء على وجود أمر عام حكم عليه ، وفي ذلك رد المعقولات ، ودخول في جمود الظاهرية (٩) ، والوقوف مع اللفظ والإعراض عن المعنى ، كيف ولو قدر درس العبارات ، وذهاب اللغات لا استقلال المعقول بإدراك التماثل في المتماثلات والاختلاف في المختلفات من الأحكام ، ومعرفة ما تشترك فيه المختلفات من الأحكام وما تفرق فيه ، وأن ما به الافتراق ليس ما به الاشتراك ، هذا تمام تقرير طريقته ، وقد بسطناها وأوضحناها واعلم بعد ذلك أن دليله غير متج لما ادعاه ، إذ الدليل المذكور اقتضى ذكره زائدا ، ولم يلزم من إثبات كونه معلوما زائدا أن يكون ذلك المعلوم الزائد صفة .

وقوله : (إن التعرض للوجوه والاعتبارات إثبات الأحوال) ١ / ٤٩ غير سديد ، فإن القائل بالوجوه والاعتبارات لا يقول بأنها صفات ، وقد رسم الحال التي ادعاه بأنها صفة لوجود ، أليس قد يعلم الإنسان وجود (١٠) شيء ثم يشك في إضافته ونسبته (١١) إليه ، ويلزم (١٢) أن تكون الإضافة معلوما زائدا ولا يلزم أن يكون ذلك المعلوم الزائد حالا هو صفة ، وقد يعلم الإنسان نفي معلوم عن معلوم وهو معلوم زائد على وجوده ، ولا يكون ذلك صفة لوجوده .

(١) أ ، ب ، ج : وجوه . (٢) بداية : ل ٦٥ / ب في ج . (٣) ج : المتحيز . (٤) بداية : ل ٤٩ / ب في أ . (٥) أ : بعيد . (٦) أ : سودا . (٧) أ : تستقيم . (٨) تحتها . (٩) الظاهرية : هم الذين تمسكوا بظواهر النصوص من الكتاب والسنة . وقد سبق التعريف بالحشوية . راجع ص ١٠٧ .

(١٠) بداية : ل ٥٤ / ب في ب .

(١١) أ ، ب ، ج : إضافة ونسبة . صحناه من د .

(١٢) بداية : ل ٦٦ / أ في ج .

ثم القول بصفة عامة فيه توسع في القول ؛ فإن صفة واحدة لموصوفات متعددة تمتنع ؛ إذا الواحد لا يختص بمحلين .
نعم معنى عموم الصفة أن (١) تقوم (٢) بكل ذات (٣) صفة معقوليتها
كمعقولة كل صفة قامت بغيرها ؛ فتسمى هذه صفة عموم ؛ وإذا كانت الصفة لا توجد
في الذات التي وجدت فيها الصفة المساوية في (٤) المعقولة سميت صفة خاصة .
فهذا الذي يمكن في تفهيم ذلك ؛ إلا أنه إذا قيل إن هذا المفهوم صفة ؛ فيقال
هذه الصفة ثبوت مطلق ؛ أو ثبوت مخصوص ؟

والقول بثبوت مطلق محال ؛ ويلزم عليه ألا تختلف (٥) معقولة الحال ؛
وتكون (٦) معقولة العالمية والقادرية والسوادية والبياضية معقولا واحدا (٧)
متساويا (٨) في المفهوم (٩) ؛ لأن الكل ثبوت مطلق ؛ ومعقولة الثبوت بمسا
هو ثبوت واحد ؛ وإن اختلفت الأحوال وتمايزت بأمرزائد على معقولة الثبوت ؛
ففيه (١٠) إثبات الحال للحال ؛
وتلك الحال الثابتة (١١) للأحوال أيضا ثبوت مطلق (١٢) فلا يتعلل (١٣) ؛ أو
ثبوت مخصوص ؛ والثبوت المخصوص يلزم منه ثبوت أحوال أخر للحال الثابتة للحال ؛
ويتسلسل ذلك ؛ وهو محال .

فإذن مطلق التمايز في المفهومية لم يلزم (١٤) منه ثبوت الصفة وهو الذي رسم
به الحال .

وقد يقول القائل إن كل حقيقة تركبت من أجزاء في العقل لا يصح أن يكون
ما منه تركبت صفة ؛ إذ الصفة تستدعي أن تكون (١٥) زائدة على الموصوف ؛ وجزء
الحقيقة لا (١٦) يكون صفة .

وأما قول الفلاسفة إنها موجودات في الأذهان غير موجودة في الأعيان ؛
فإن عنى هذا القائل بهذا الكلام أن العقل يفهم ثبوت ما لا ثبوت له في نفسه فقد
سمى الجاهل عقلا ؛ إذ تعلق الشيء على خلاف ما هو به هو (١٧) حقيقة
في الجاهل ؛ ومعلوم أن العقل لا يخترع (١٨) معقولا ؛ وإنما يدرك معقولا

-
- (١) أ ؛ ج ؛ انه . (٢) ج ؛ يقوم . (٣) أ ؛ ذاته .
(٤) بداية ؛ ل ٥٠ / أ في أ . (٥) أ ؛ ب ؛ يختلف .
(٦) أ ؛ ب ؛ ويكون . (٧) أ ؛ ب ؛ معقول واحد .
(٨) أ ؛ مساو ؛ ب ؛ متساو . (٩) ب ؛ المفهوم .
(١٠) أ ؛ ب ؛ ج ؛ وفيه . صححناه من د . (١١) د ؛ الثانية .
(١٢) د ؛ مطلقا . (١٣) د ؛ يتعلل .
(١٤) بداية ؛ ل ٦٦ / ب في ج . (١٥) أ ؛ ب ؛ يكون .
(١٦) بداية ؛ ل ٥٥ / أ في ب .
(١٧) أ ؛ وهو .
(١٨) ب ؛ يقتضيه .

على ما هو به .

وإن أراد أن المعقول من (١) الوجوه ليس يرجع إلى ذوات عديدة فمسلم ، كما أن الشيء الواحد (٢) قد ينسب إليه نسب عديدة ، وتضاف إليه إضافات كثيرة ، ولا يتكرر بتكرر الإضافات الحاصلة له ، ولا يصح أن يقال إن النسب والإضافات في ذهن خاصة ؛ إذ الذهن لا يختص شيئا ، ولا يلزم من كون الشيء معقولا مفهوما أن يكون ذاتا (٣) ولا صفة لذات .

وأما ما يذكر من التهويل من أنها ليست موجودة ولا معدومة فهو لازم في الاعتبار والنسب والإضافات .

ثم قول القائل (٤) من يثبت الأحوال ليست معلومة ولا مجهولة .

كلام متناقض في نفسه ؛ فإن قيام الدليل على ما لا سبيل إلى علمه محال ، وحق المدلول أن تكون مفرداته في (٥) الدليل ؛ ليكون الوسط جامعا بينهما ، فعند حذفه يلتقيان ،

إلا أن يريد أنها لا تعلم على حياها ، وليست مجهولة لما علمت مع غيرها .

وقد تكلم المتكلمون على كون الحال تعلم على حياها ، وقالوا إنا نعلم ثبوت الحال بعد العلم بالذات ، وتحقق العلم بها مغاير للعلم بالذات .

وأجيب عن ذلك بأن لولا تقدم العلم بذي الحال لم يصح أن تعلم الحال .

فإن قيل ما ذكره صاحب الكتاب تعرض للكلام في الأحوال النفسية ، وقد قسم الأحوال إلى معللة وغير معللة ، فما بالكم وإياه لم تخوضوا في الكلام على المعللة وهي من صور مسألة النزاع ؟

فنقول : إنما سكت عن الأحوال المعللة ؛ لأن (٦) دليله يطرد فيها ، وذلك أن دليله :

إن صحة العلم بأحد أمرين مع الشك في الآخر يدل على التغاير في المفهومية والمعلومية (٧) .

وهذا يطرد في الأحوال المعللة ؛ فإن العلم بالعالمية والقادرية والمتحركة (٨) يثبت ضرورة ، وبالدليل الدال على إثبات الأعراض يستدل على إثبات المعاني الموجبة لها ، فلو كان المعلوم من كون الجوهر متحركا أو عالما هو عين قيام الحركة لما صح أن يعلم ذلك بالضرورة ، ويعلم ثبوت المعنى بالدليل ، ولما

(١) ج : عن . (٢) ب : بدون (الواحد) . (٣) أ ، ب : ذات .

(٤) بداية : ل ٥٠ / ب في أ . (٥) بداية : ل ٦٧ / أ في ج .

(٦) بداية : ل ٥٥ / ب في ب .

(٧) راجع : الإرشاد ٨١ - ٨٢ .

(٨) أ ، ب : والمتحركة .

تصور أن ينكر (١) نفاة (٢) الأعراض وجودها مع اعترافهم بثبوت هذه الأحكام للجواهر (٣) ، هذا دليله (٤) على إثبات الأحوال المعللة .

ويرد عليه : أن المعلوم (٥) نسبة بين الذات وبين المعلوم ، فما (٦) الدليل على ثبوت حكم وصفة هي موجبة للمعنى القائم بمحل الحكم ؟ قوله بعد فراغه من الكلام على الحال :

(اعلم (٧) أن إثبات الصفات لا يتلقى إلا من قياس الغائب على الشاهد) ١/٥١ يريد به : أنه إذا ثبتت الأحوال فدلالة الفعل (٨) على كون الفاعل عالما لا يلزم منه ثبوت علم يوجب العالمية إلا باعتبار الغائب بالشاهد .

وهو قد منع قياس الغائب على الشاهد في غير كتابه هذا ، بناءً على نفسى الأحوال (٩) ، ولا شك أن من نفى الأحوال إذا قام له الدليل على كونه عالما فهو معنى ثبوت (١٠) العلم له على مستأنى قوله .

وقد يتعرض (١١) الإمام لرد (١٢) قياس الغائب على الشاهد على قول مثبتى الأحوال فنقول : العلة والدليل إذا تحققا في الغائب أغنيا عن ذكر الشاهد باعتبار أن الدليل يدل باعتبار معقوليته ، والعلة توجب لنفسها .

وهذا مندفع ومردود عليه من حيث إن الدليل قد يختص بالشاهد ، وكذلك دليل التعليل ، فيحتاج إلى الشاهد لذلك (١٣) ، وعدم دليل التعليل نفسى الغائب لا يلزم منه نفى التعليل ، إذ الدليل لا يلزم عكسه كما سننبه عليه إن شاء الله تعالى (١٤) .

قال : (والجمع بين الغائب والشاهد بغير جامع تحكم طبعى (١٥) إلى الدهر والتشبيه والتعطيل ، فلا بد من جامع ، والجوامع أربعة : الجمع بالدليل والعلة والحقيقة والشرط)

١/٥١

ومثل الجميع (١٦) .

قلت : تحرير هذه القسمة : أن الجمع إما أن يشتمل على حقيقة واحدة أو أكثر فإن لم يذكر (١٧) في الجمع إلا حقيقة واحدة فهو الجمع بالحقيقة ، ومعناه : دخول الغائب والشاهد تحت معقول واحد .

(١) د : يكون . (٢) أ ، ب ، ج : نقله . صححناه من د . (٣) أ ، ب : الجواهر .

(٤) ب : دليل . (٥) ب ، ج : المعلوم . (٦) بداية : ل ٦٧ / ب في ج .

(٧) بداية : ل ٥١ / أ في ١ . (٨) أ ، ب ، ج : النقل . (٩) راجع تصريح الجوينسى

بمنع قياس الغائب على الشاهد بناءً على نفيه للأحوال في : البرهان ١/١٢٩ - ١٣٠ .

(١٠) أ : ثبوته . (١١) د : تعرض . (١٢) د : لذكر .

(١٣) بداية : ل ٥٦ / أ في ب . (١٤) راجع ص ١٦٢

(١٥) ج : يلجى . (١٦) راجع : تشيله للجوامع الأربعة في : الإرشاد ٨٣ - ٨٤ .

(١٧) بداية : ل ٦٨ / أ في ج .

فإن ذكر في الجمع أكثر من حقيقة واحدة فلا يخلو إما أن يتلزم (١) الحقيقتان أولاً ،
وعدم التلزم يمنع من الاستدلال ، لجريان (٢) ثبوت أحدهما بدون الآخر ، والتلزم
إما أن يكون وجود أحدهما يلزم وجود الآخر أو (٣) لا ، فإن لم يلزم وجود (٤)
أحدهما وجود الآخر .

فأما أن يلزم عدمه أو (٥) لا ، فإن لازم عدمه العدم فهو الشرط ،
وإن لازم وجود أحدهما وجود الآخر ، فإما أن يلزم عدمه أو لا ، فإن
لازم عدمه عدمه فهي العلة ، إذ تلزم العلة في طرفي الوجود والعدم ،
وإن لم يلزم عدمه عدمه مع ما ثبت من لزوم وجوده لوجوده فهو الدليل .
وقد مثل ذلك بأمثلة حسنة ، إلا أن تمثيل الجمع بالحقيقة بقوله :
(حقيقة العالم من قام [بـه]) (٦) العلم)

إنما يصح على القول بنفي الأحوال ، وقد فرع على القول بإثباتها ، فلا يليق
بسياق كلامه هذا التمثيل . (٧)

* * *

(١) أ : فلا بد أن يتلزم فلا يخلو إما أن ب : فلا بد أن يتلزم .

(٢) أ ، ب ، ج : لجران .

(٣) أ ، ب : أم .

(٤) بداية : ل / ٥١ ب في أ .

(٥) أ ، ب : أم .

(٦) أ ، ب : بدون (به) زدناه من ج : ليستقيم النص .

(٧) راجع مبحث الحال في : التمهيد ٢٣٠-٢٣٣ ، الإرشاد ٨٠-٨٤ ، الفصل

٣٩/٥ - ٥٣ ، نهاية الأقدام ١٣١-١٤٩ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ١٩٧ -

٢٠٣ ، غاية المرام ٢٧-٣٧ ، شرح طوابع الأنوار ٩٩-١٠٠ ، متن المواقف

٥٧ ، شرح المقاصد ٦٣/١ - ٦٨ ، شرح الكبرى ١٧٥-١٧٦ ، كفاية العوام

١٢٦-١٢٢ .

[فصل في : تعليل الواجب]

وذكر بعد ذلك فصلاً ثانياً (١) في منسح تعليل الواجب ، وقد اختلف أصحابنا في معنى (٢) تعليل هذه الأحوال ، ولنذكر ما ذكره في الشاهد أولاً :
وقد اختلفوا إذا خلق الله في ذات الجوهر (٣) علماً ، ولزم ذلك العلم ثبوت عالمية : هل الصانع تعالى فعل (٤) المعنى والحال اللازمة له ؟
أو فعل (٥) المعنى ، والمعنى هو الذي أفاد ثبوت الحال ؟
فذهب بعضهم إلى أن المعنى والحال مفعولان (٦) ، ومعنى التعليل عند هذا ثبوت التلازم بينهما في طرقى النفى والإثبات فقط .
ومن (٧) المتكلمين من قال الفاعل يفعل المعنى ، والمعنى يوجب الحال ، ولم يفعل الفاعل الحال أصلاً (٨) .

أما من قال بأن معنى التعليل (٩) التلازم فلا اشكال عليه ، لأن ثبوت التلازم ، وكون كل واحد منهما لا يفارق الآخر لا ينافى الوجوب ، وإنما ينافى الوجوب التعليل عند القائل بمنع تعليله من حيث إن الواجب لا يصح أن يستفاد من غيره ، لأن ما كان ثبوته من غيره فله العدم باعتبار ذاته - بمعنى - أنه لو خلى (١٠) وذاته لم يكن إلا معدوماً ، وهو حقيقة الممكن ، والإمكان ينافى الوجوب لا محالة .
فمن قال بأن التعليل معناه (١١) التلازم فيقول : قد يتلازم الممكنان (١٢) ، وقد يتلازم الواجبان ولا منافاة .

ومن قال بأن المعنى موجب قال : الحكم لا يجب إلا باعتبار وجوب معناه ، فإذا قلنا لا يعقل متميزاً إلا باعتباره فلا يثبت فيه اختلاف ولا تماثل باعتبار معقوليته ، وإنما يثبت ذلك باعتبار معناه الموجب له ، فكيف ينفى ما باعتباره وجلب .

-
- (١) د : بالفـا . (٢) ج : منسـح . (٣) بداية : ل ٥٦ / ب في ب .
(٤) أ : ب ، ج : وهل ، د : يعلم . (٥) د : أو يعلم .
(٦) يعنى : إلى القول الأول ، وهو رأى المحققين من المتكلمين ، وقد صوبه السنوسي .
راجع : شرح الكبرى ١٨٦ . (٧) بداية : ل ٦٨ / ب في ج .
(٨) علق السنوسي على هذا القول بأنه باطل . راجع القولين ومناقشتها في المصدر السابق ١٨٦-١٨٧ . (٩) ب ، ج : قامـا .
(١٠) أ : القابـل . (١١) ج : خـلا .
(١٢) بداية : ل ٥٢ / أ في أ .
(١٣) أ : المكنـيات .

وأما كلام الخصم في قوله : في الشاهد إنما علل لجوازه ، والجواز منتف (١) ففيه إلزام عكس الدليل ، وإبطال عكس العلة ، وهذا عكس ما يجب (٢) .
 وخرج عن الكلام في طرف الحكم الواجب القول في وجود (٣) الواجب (٤) ،
 فإننا نحكم بالوجوب على معقوليته من حيث هو هذا الوجود (٥) ، فاستغنى
 عن مقتضى (٦) لوجوبه بخلاف الحال ، فإنه لا يثبت لها باعتبار معقوليتها
 شئ .

كيف وهم يقولون لا تعلم على حيالها ، فكيف يحكمون عليها بالوجوب ، والحكم
 يستدعي (٧) عقلية مودة !
 قال صاحب الكتاب :

(لم يثبت استغناء واجب الوجود عن المقتضى لوجوبه ، وإنما يثبت ذلك باعتبار
 نفس الأولية عنه)
 ١ / ٥٢

وهذا لا ينجيه فإن الحكم أيضا في الغائب قد انتفت الأولية عنه ، فيمتنع
 استداه إلى مقتضى (٨) من حيث انتفت الأولية عنه .
 واعلم أن الوجوب باعتبار معقولية الواجب من لازمه القدم (٩) والبقاء ،
 إذ الوجوب نفى قبول الانتفاء ، وما لا يقبل الانتفاء فلا انتفاء له سابقا ولا لاحقا .
 وفي ذلك تحقيق قدمه وبقائه ، فلا افتقار للواجب إلى المقتضى على هذا الأصل ،
 إلا أن يرد (١٠) التعليل إلى التلازم كما ذكر الأولون .

قوله : (لا يصح تعليل الوجود الجائز مع جوازه)
 ١ / ٥٢
 فيقال له : لا يلزم من تعليل الحكم الجائز تعليل الوجود الجائز ، فإن معقولية
 الوجود والحال مختلفان .

نعم يلزم ذلك المعتزلة ، إذ قالوا إن الوجود حال (١١) ، ومعقولية الجواز
 فيه كمعقولية الجواز في سائر الأحوال ، فيقال (١٢) لهم لم يختص بالتعليل

(١) راجع : الإرشاد ٨٤ . (٢) د : زيادة (العلم في العالمية هو العلم) .

(٣) د : الوجود . (٤) بداية : ل ٥٢ / أ في ب .

(٥) أ : الوجوب . (٦) أ ، ب ، ج : مقتضى ، د : بمقتضى .

(٧) بداية : ل ٦٩ / أ في ج . (٨) أ ، ب ، ج : مقتضى .

(٩) أ : القدم . (١٠) ج : يـراد .

(١١) راجع : شرح الإرشاد لابن ميعون ٢٠٧ .

(١٢) بداية : ل ٥٢ / ب في أ .

بعض الأحوال الجائزة دون باقيها ؟

قوله بعد ذلك :

(لا سبيل الى منع تعليل الواجب ، وإذا قيل به فهو منتقض طردا وعكسا) ٥٢ / ب
قلت : قد سبق التنبيه على أنه لا يلزم من تعليل الحكم الجائز تعليل الوجود الجائز (١) ،
إلا أن يورد بطريق الإلزام على المغتزى إذ قال إن وجود الجوهر حال زائد على
ذاته ، وهو الذي (٢) أشار إليه في الجواب عن عذرهم عن الإلزام (٣) .
وقوله : (إن قولهم (٤) يستقل الواجب بوجوبه يبطل بأشياء منها : أن كون العالم
عالما معلل في الشاهد ، وهو حالة ثبوت الحكم واجب) ٥٢ / ب
فيقال له : المراد بالوجوب ما لا يقبل الانتفاء ، وما صح انتفاؤه خرج عن كون
واجبا ، وترجح أحد طرفي الجائز لا يلزم منه وجوبه ، فإنه جائز باعتبار
صفة العدم ، [وصحة العدم] (٥) لا تنفى بتحقق الوجود ، كما أن قبول
الجوهر للسواد لا ينتفى بتحقق البياض .
نعم المستحيل الجمع بين (٦) الثبوت والانتفاء ، كما يستحيل الجمع بين المتضادين (٧)
وإنما أورد هذا الكلام إلزاما على أصولهم ، وحقق الإلزام بمسألتين :
إحداهما : خروج الشيء في حال حدوثه عن كونه مقدورا ، فإذا قالوا باستغنائه
عن الفاعل في حال الحدوث ، فيلزمهم القول باستغنائه (٨) عن العلة ، وقد يفسر
الخصم بين أحكام المثل ، وبين أحكام الفاعل المختار .
المسألة الثانية : أن الصفات التابعة للحدوث لا تقع بمقتضى (٩) عندهم لوجوبها
عند الحدوث ، وليست واجبة باعتبار معقوليتها ، بل باعتبار تحقق لازمها وهو الوجود (١٠)
فيلزمهم هذا في كل ما وجب في حاله باعتبار الغير .

(١) ب : بدون (تعليل الوجود الجائز) . راجع ما سبق التنبيه عليه في شرح المقترح على
عبارة الجويني السابقة .

(٢) بداية : ل ٥٢ / ب في ب . (٣) راجع : الإرشاد ٨٦ .

(٤) بداية : ل ٦٩ / ب في ج . (٥) أ : بدون (وصحة العدم) زدناه من ب هـ ج

ليستقيم النص . (٦) أ : كرر (بين) حذفنا المكرر .

(٧) أ : المتضادان . (٨) أ : باستغناء .

(٩) أ ، ب ، ج ، د : بمقتضى .

(١٠) راجع : المصدر السابق ٨٦ - ٨٧ .

ثم قد عللوا التماثل ، وهو واجب في كل مثليين ، فلم يستقم منهم (١) القول بمنع تعليل الواجب .

ثم ألزمهم ما سلموه من اطراد الشرط شاهدا وغائبا (٢) ، وهذا لازم إذا فرعنا على القول بأن (٣) معنى التعليل التلازم ، فلا فرق بينه وبين الشرط ، إلا أن الشرط يلزم من أحد الطرفين ، والعلة تلازم من طرفي الوجود والعدم . أما إذا قيل إن معنى التعليل إفادة المعلول فيظهر الفرق بين العلية والشرط ، ولا يتحقق الإلزام (٤) .

ثم خاض بعد ذلك (٥) في الحجاج بعد مقتضى (٦) الكلام على هذين الفصلين ، واحتج بطرق :
الطريقة الأولى :

قال : (قد سلمتم أن كون المالم عالما حكم ثابت للذات ، وكونه مريدا حكم ثابت للذات ، وأنهما معللان شاهدا ، فلو جاز أن يكون أحدهما للنفس غائبا وهو كونه عالما ، للزم ذلك في الإرادة وهو كونه مريدا)
١/٥٣
وتقرير اللزوم : أن كونه مريدا عالما على شاهدا - وحكم العلة أن تعكس - فإذا وجب العكس ثم وجب العكس ههنا ، إذ معقولية التعليل ولزوم العكس في الكل واحد .

ثم قال صاحب الكتاب :

(يتضح هذا بالسبب (٨) والتقسيم)
١/٥٣

فنقول امتناع ثبوت كونه مريدا لنفسه : لا يخلو إما أن يكون مستندا إلى وجوب تعليل الحكم غائبا ، فذلك مطرد في كونه عالما ، لأن جهة الوجوب ثبوت التعليل شاهدا ، والعلة لازمة العكس ، وإما أن يستند إلى ما ذكره وهذا (٩) به من أنه لو كان مريدا لنفسه لعلم .

-
- (١) بداية : ل ٥٣/أ في ١ . (٢) راجع : المصدر السابق ٨٧ .
(٣) بداية : ل ٧٠/أ في ج . (٤) راجع هذا الفصل في المصدر السابق ٨٤-٨٧ .
الشامل ٧٠١-٧٠٨ ط إسكندرية ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٢٠٣-٢٠٩ .
(٥) بداية : ل ٥٨/أ في ب . (٦) أ ، ب ، ج : هذا تقتضى . صححناه من د .
(٧) أ ، ب ، ج : أنه . صححناه من د . (٨) أ : بالسبب . السبب والتقسيم :
حصر الأمر في قسمين ، ثم إبطال أحدهما فيلزم ثبوت الثاني .
راجع : الاقتصاد في الاعتقاد ٢١ .
(٩) أ ، ج : وهزوا : الهذيان : كلام غير معقول مثل كلام المعتوه . راجع :
لسان العرب مادة هذى ٣٦٠ / ١٥ مختار الصحاح ٢١٩ .

وقد أوضحنا بطلان ذلك عند (١) الكلام في الإرادة (٢) ، وهذا الكلام إنما يرد على من يعلم من المعتزلة بأن الباري - تعالى - مريد بإرادة .
 أما من زعم منهم أنه ليس بمريد ، أو أنه مريد لنفسه (٣) ، وفسر ذلك بأنه غير مغلوب ولا مستكره فلا يتوجه عليه هذا الإلزام ، فإن (٤) كونه مريداً عنده ليس بحكم أصلاً ، فلا يتوجه عليه هذا السؤال .
 ولمن قال منهم إنه مريد بإرادة إبداء (٥) قسم ثالث ، فإن القصة غير حاصرة ، ولذلك أنه يقول امتنع كونه مريداً لنفسه من حيث لم يجب الحكم بكونه مريداً أزلاً ، فإنهم يحيلون كونه مريداً أزلاً ، فهذا الحكم عندهم جائز طارداً ، ويمتنع أن تكون صفات النفس من المتجددات (٦) ، فيعود الكلام إلى امتناع (٧) تجدد (٨) الأحكام على الأزلى ، ويمكن أن يقول الامتناع لا يملسل أصلاً ، حتى يقال لهم امتنع كونه مريداً لنفسه .
 الطريقة الثانية : أن نقول (٩) ثبت التعليل للحكم شاهداً فيلزم ألا يثبت بدون علته (١٠) غائباً (١١)

وتقريبه : أن معنى التعليل التلازم ، وما وجب في العقل ملازمته للشئ ، استحالة ثبوته بدون ، ولو كان الوجوب ينافي للزوم لجاز ثبوت العلة دون حكمها لأجل الوجوب ، وهو باطل .

ولهم على هذه الطريقة سؤالان :

الأول : أن التعليل في الشاهد إنما كان للجواز (١٢) .

وقد بينا أن انتفاء الجواز لا يلزم منه نفي التعليل (١٣) ، إذ الجواز دليل التعليل ، والدليل (١٤) لا يلزم عكسه .

السؤال الثاني : أن قالوا عالمية الباري تخالف عالمية الشاهد ، فلا يلزم من تعليل الحكم في الشاهد تعليل ما يخالفه (١٥)

(١) ١ : ضد . (٢) راجع ص ١٤١ (٣) بداية : ل ٧٠ / ب في ج .

(٤) بداية : ل ٥٣ / ب في أ . (٥) أ ، ب : إبداء ، د : اجراء .

(٦) أ ، ب ، ج : المتجددات . صححناه من د . (٧) بداية : ل ٥٨ / ب في ب .

(٨) أ ، ب ، ج : تجدد . صححناه من د . (٩) أ ، ب ، ج ، د : يقول .

(١٠) ١ : عليه . (١١) راجع : الطريقة الثانية في الإرشاد ٨٨-٨٩ .

(١٢) راجع : هذا السؤال في المصدر السابق ٨٩ .

(١٣) راجع ص ١٦٢ (١٤) ١ : والتعليل .

(١٥) راجع السؤال الثاني في : المصدر السابق ٨٩ .

وأجاب عن هذا السؤال بأن قال :

(قد ثبت اختلاف العلوم شاهدا وغائبا والجهة التي من أجلها عللت ^(١) أحكامها واحدة ، فما لأجله علل هذا الحكم مسطرد شاهدا وغائبا) ٥٣ / ب

ثم نقول إدراك الاختلاف بين الحكمين مع الإعراض عن معانيهما الموجبة لهما فيه التزام العلم بهما على حيالهما ، وذلك باطل .

ولا شك أن كل مختلفين تميز أحدهما عن الآخر فلا بد من اختصاص أحدهما

المختلفين عن الآخر بصفة نفسية ^(٢) ، وفي ذلك إثبات الحال للحال وهو محال ^(٣)

ثم ^(٤) ألزم الشرط ^(٥) ، وقد صرح بأن التعليل بمعنى التلازم ^(٦)

وهذا الذي سبق التنبية عليه ^(٧) ، فالشرط يلزم في أحد الطرفين دون

الثاني ، والعلة تلازم في الوجهين .

قال صاحب الكتاب - لما حقق أن معنى التعليل التلازم - :

(والمباراة المتداولة بين الأصوليين ^(٨) : أن تسمية العالم عالما تقتضى عللة

موجبة موضوعة للتفاهم ، والميز ^(٩) بين ذات وذات) ٥٤ / أ

قلت : هذا الكلام غير سديد ، فإنه بنى الكلام على إثبات الأحوال ،

وهذه العبارة التي ذكرها متداولة بين الأصوليين إنما يذكرها نفاة الأحوال

واعلم أن الذين نفوا الأحوال لا يمكنهم التعليل ، لأن العلة تستدعى ^(١٠)

معلولا ، والوجود لا يعمل ، والعدم لا يعمل ، ولا واسطة .

وقد ذكر بعض الأصحاب ثبوت التعليل مع نفي الأحوال .

ف قيل له : ما المعلول ؟

فقال : تسميته عالما .

وهذا غلط ، فإن التسمية أولا عبارة عن اللفظ وهو وجود والوجود لا يعمل .

(١) بداية : ل ٧١ / أ فى ج . (٢) د : بدون : (نفسية) .

(٣) د : بدون (وهو محال) . (٤) بداية : ل ٥٤ / أ فى أ .

(٥) ألزم الجوينى المعتزلة تباين الحكمين في حكم الشرط ، حيث ألزموا تباين

الحكمين في حكم العلة . راجع المصدر السابق ٩٠ .

(٦) حيث قال الجوينى : " ولا معنى لإيجاب العلم حكمه إلا أنه يلزمه . راجع :

المصدر السابق ٨٩ د : بأن معنى التعليل التلازم .

(٧) راجع ص ١٦٤

(٨) بداية : ل ٥٩ / أ فى ب .

(٩) أ ، ب ، ج ، والميز . صححناه من د .

(١٠) أ : يستدعى .

الثانى : أن الألفاظ لا تدل لذواتها ، وإنما تدل بالوضع والاصطلاح ، فأى معنى للتعليل ؟

ثم التسمية ترجع (١) إلى وجود لفظ دال على المعنى ، والوجود لا يعمل .
وهما انفصل بعض الأئمة عن هذه الأسئلة بأن قال : العلم يوجب لمن قام به استحقاق التسمية الموضوع للثبوت ، والتمييز (٢) بين ذات وذات .
وهذا فاسد ، لأنه لا يستحق فى العقل أن يسمى ، وجاز فى المعقول ترك هذا المعنى بغير تسمية ، والكلام الضعيف كلما تعسف فى تقريره زاد ضعفاً ،
فالحق إذن (٣) أنه لا معنى للتعليل إذا نفيت الأحوال
فإذن (٤) استهان أن الوجود لا يعمل ، والعدم لا يعمل ، ولا واسطسة .
فإذن صاحب الكتاب بنى الأمر على إثبات الأحوال ليتمكن من التعليل ، ثم
فى التقرير عدل إلى مذهب مردود ، ففرع على القول بنفيها فلم ينتظم (٥) الكلام .
الطريقة الثالثة : - وهى عمدة شيخنا أبى الحسين (٦) رضى الله عنه -
قال : (المتعلق بالمعلوم علم ، فالمعلوم إذا كان محاطاً به على وجه الكشف والإيضاح للعالم ، فلا بد أن يتعلق به علم)
٥٤ / ب

وهذا نظراً إلى الحقيقة (٧) ، إلا أنه صدر الكلام بأن الأمر مبنى على
الجمع بين الشاهد والغائب (٨) ، وهذا يستغنى به عن النظر إلى الشاهد
بالكلية ، فإن شواهد الأفعال أرشدت إلى أن الفاعل لا بد أن يكون محيطاً بما
يفعله ، والإحاطة بالفعل هى معنى العلم ، فإذا دل الفعل على ذلك ، وحقيقة
مدلوله هو العلم لم تبق حاجة إلى النظر فى (٩) الشاهد .
قال : (وهذا الإلزام على طريق المعتزلة)
٥٤ / ب

فإنهم زعموا أن العلم الحادث إذا تعلق بمعلوم معين ، فكل علم تعلق بمعين
متعلق فهو مثل له ، وينبأ على ذلك علماً قديماً يتعلق بمتعلق العلم الحادث ،
لأنه لو ثبت لكان مماثلاً للعلم الحادث ، وإنما ينبأ ذلك على أن الاشتراك (١٠)
فى الأخص يلزم منه التماثل ، وأخص وصف العلم الحادث تعلقه بالمعلوم على
حكم الإيضاح والثقة بالمعلوم .

(١) بداية : ل ٢١ / ب فى ج .

(٢) أ ، ب ، والمميز . (٣) د : بدون (إذن) .

(٤) د : إذا . (٥) بداية : ل ٥٤ / ب فى أ .

(٦) راجع : المصدر السابق .

(٧) بداية : ل ٥٩ / ب فى ب .

(٨) راجع : المصدر السابق ٨٢ . (٩) بداية : ل ٧٢ / أ فى ج .

(١٠) أ ، ب : الاشتراط .

وعلى الجملة نحن إنما ننكر على المعتزلة أن قالوا إن الاشتراك في الأخص
يوجب الاشتراك في بقية الصفات النفسية على حكم التعليل .
فأما أن يكون الأخص وصفا نفسيا يلزم [من] (١) ثبوته [ثبوت] (٢) بقية
الصفات النفسية لا على حكم التعليل . فهذا لا نأباه ، فمن المحال وجود
السوادية دون اللونية ، وكذلك خاصية العلم فمن المحال وجودها بدون العلم ،
إلا أن هذه الدلالة وإن أثبتت العلم فلا تفيد كونه زائدا على الذات ، وأبو
الحسن من نفاة الأحوال ، وأخص وصف الشئ هو وجوده المفارق لغيره فليس
حقيقته .

فإذن لا أحد له حقيقة وجودا ، فامتنع (٣) تقرير (٤) تلك الحقيقة ، والوجود غير (٥) تلك الحقيقة (٦) .

ومن أثبت الحال يستدل بهذه الطريقة فيقول (٧) : الذات (٨) بما هي ذات معقول يشترك فيها كل ذات ، وإنما تتميز الذات بخواصها ، فما ثبت له خاصية العلم وجب أن يكون عالما (٩) ، إذ لا معنى للعالم (١٠) إلا ذات متميزة بهذه (١١) الخاصية ، ففي (١٢) هذا إثبات العلم .

وكونه زائدا مسألة أخرى تتعلق بالقول في مسألة [سواد] (١٣) حالة (١٤) وستأتي إن شاء الله - تعالى - شبه نفاة (١٥) الصفات (١٦) .

أما الفلاسفة : فقد نفوا الصفات بالكلية فلم يثبتوا للبارئ - تعالى - معنى ولا حالا ولا وجها واعتبارا ، بل صفاته ترجع عندهم إما إلى سلب أو إضافة أو ما هو مركب من سلب وإضافة .

(١) أَعْظَمُ بِدُونِ (مِنْ) زِدْنَاهُ مِنْ جَدِّ لِيَسْتَقِيمَ النَّصُّ .

(۲) اءب : بدون (ثبوت) زد ناء من ج ليستقيم النص .

(۳) اُتب : امتع ، د : وجود امتع • (۴) د : تقدیر •

(٥) أهـ : زيادة (ذلك الوجود) • (٦) د : بدون (تلك الحقيقة) •

(٧) ١: فنقول هـ د : يقول • (٨) بداية: ل ٥٥/١ في ١ •

(٩) أهب هج : علما : (١٠) أهب هج : للعلم . (١١) بداية : لـ ٦٠ ألفي ب .

(۱۲) بداية: ل ۷۲/ب فی ج ۰ (۱۳) أ: بدون (سواد) زد نام من ب هج لیستقیم النص

(١٤) مسألة سواد خلوة يعبر بها عن اجتماع خاصيتي عرضين مختلفين ثابتين لذات

واحدة كسواد ، وقد بنى عليها الكلام في منع اجتماع خاصيتي الصفتين

أو الصفات لشئ واحد • راجع شرح هذه المسألة في : شرح الكبرى ١٨٤ •

(۱۵) ۱ : بقعات •

(۱۶) راجع ص ۱۶۹-۱۷۶

وإنما حملهم على ذلك : أن ذلك - على زعمهم - يلزم منه الكثرة في واجب الوجود بذاته (١) ، وهو مناف للوحدة الواجبة (٢) له ، وتناهوا في ذلك إلى أن نفوا أن يكون للباري - تعالى - ماهية وراء كونه موجودا ، فقالوا أنيته (٣) غير ماهيته (٤) وأرادوا بالأنية الوجود . قالوا : لأنه لو كان في حقيقته أمر زائد على الوجود لكان كثرة في واجب الوجود .

وربما عبروا عن ذلك بأن قالوا إثبات أمر زائد على مطلق الوجود يلزم منه أن يكون ذات (٥) واجب الوجود مركبة والتركيب يشمر بالجواز المناقض للوجوب ، وهو يفيد عندكم الحدوث ، وقد قام الدليل على قدمه (٦) هذا كل (٧) شبههم (٨) في نفى الصفات المعنوية والنفسية ، والاعتبارات التي يسمونها الذاتية .

ويقولون في نفى صفات المعاني عنه : لو كانت ثابتة فإما أن تكون ذاتية فيلزم التركيب كما في القسم الأول ، مع أنهم يحيلون (٩) أن تتركب حقيقته من ذوات عديدة ، فنستغنى عن إقامة الدليل على إبطال هذا (١٠) القسم ، وإن لم تكن ذاتية فهي عارضة ، وكل عارض معلل فيلزم تعليل هذه الصفات أعنى - صفات المعاني

قالوا : وأنتم أيضا تمنعون تعليل الوجود ، ونحن وإن جوزناه فهو مستمع ههنا ، لمنافاة وجوب الوجود بالذات ، فهذا (١١) حاصل كلامهم فسي هذا الباب .

والجواب عن كلامهم (١٢) أن نقول : أما (١٣) إثباتكم وجودا مطلقا ، وزعمكم أنه هو (١٤) حقيقة واجب الوجود فنقول : أولا : معقولية الوجود بما هو وجود ، والذات بما هي ذات إما أن يتساويا في المعقولية بالنسبة إلى الذوات كلها أولا ، فإن تساوت - وقد ثبت الاختلاف بين الواجب والجائز في الأحكام العقلية - فواجب الوجود مخالف بما لا تحصل به المخالفة ، والمخالفة مما تقع به المشاركة

(١) راجع : الشفاء ٣٤٤/٢ ، النجاة ٢٥١ .

(٢) راجع حاصل كلام ابن سينا في التوحيد في : الشفاء ٣٥٤/٢ ، النجاة ٢٥٢ .

(٣) أ : أثبت . (٤) ب : ماهية . راجع : الشفاء ٣٤٤/٢ . (٥) أ : ذاته .

(٦) راجع هذه الشبه في : المصدر السابق ٣٤٤/٢ - ٣٤٨ .

(٧) أ : ب ، ج ، د : كله . (٨) ب : زيادة (نفس) .

(٩) أ : ب ، ج : انكم تحيلون . (١٠) بداية : ل ٧٣ / أ في ج .

(١١) بداية : ل ٥٥ / ب في أ . (١٢) ج : كلماتهم . (١٣) أ : ان .

(١٤) بداية : ل ٦٠ / ب في ب .

محال في العقل ، فإن كل حكم ثبت لواجب الوجود يكون باعتبار أمر وقعت الشركة بينه وبين جائز الوجود .

وإن لم يكن معقول الوجود متساويا فلم يفهم معنى الوجود الثابت له ، ويمتنع أن يقام عليه الدليل ، فإن كل مدلول لابد أن يكون فيه قضية يتطرق إليها التصديق والتكذيب ، وكل قضية كذلك لابد أن يفهم كل مفرد من مفرداتها أولا ، ليتضح فهم نسبة أحدهما إلى الآخر ، ولابد أن يكون كل مفرد من مفردى المطلوب ثابتا في مقدمة من مقدمتي الدليل .

إلا أن الحد الأوسط يجتمع مع كل واحد منهما في مقدمة ، فإذا حذف لزم التقاء الطرفين ، وهو النتيجة (١) .
فإذا لم تكن (٢) حقيقة الوجود مفهومة أولا قبل إضافته (٣) . ثم يضاف إليه ، لم يصح استنتاجه من الدليل مضافا (٤) إليه .

فإن قالوا بتخصيص الوجود بالوجوب وبه تحصل المخالفة :
قلنا : الوجوب أيضا حكم عقلي ثبت لمطلق الوجود ، وهو مشترك بين الموجودات ، فما ثبت للوجود باعتبار كونه وجودا لزم اطراده في كل وجود ، وعند ذلك يجب وجود الجائز ، واجتماع الوجوب والجواز على موضوع واحد محال .

وإن أثبتوا خصوصية زائدة على الوجود لزم منه الكثرة والتركيب المحذوران عندهم .

قال بعض (٥) متأخريهم (٦) إنما يلزم التركيب من الجنس والفصل ، والوجود ليس (٧) بجنس ، لأنه مقول على الموجودات بالتشكيك (٨) .
قيل له أنتم وضعتم هذا الاصطلاح بينكم من غير حقيقة فلا تتفعمون به فسي المعقولات ، وذلك أن المشكلة عندكم هي ألفاظ دالة على ذوات عديدة لاشتراكها في معنى عام ، إلا أنه لا تتماوى نسبة المعنى العام إلى الذوات ، بل هو فسي بعض (٩) الذوات أولى وأولى ، ويتفاوت بالنسبة إلى الذوات بجهات آخر كالشدة

(١) بداية : ل ٢٣ / ب في ج .

(٢) أ ، ب : يكن . (٣) أ : الاضافات .

(٤) د : مضاف . (٥) بداية : ل ٥٦ / أ في أ .

(٦) أ : متأخريهم . (٧) بداية : ل ٦١ / أ في ب .

(٨) ب : بالتشكيل . راجع : المصدر السابق ١ / ٣٤ ، نهاية الأقدام ٢٠٤ .

(٩) أ : محض .

والضعف والتقدم والتأخر ، والقوة والفعل ، وهذا الاختلاف لمعارض (١) ،
وكل متواطىء (٢) اعترفتم بكونه جنسا لا بد أن تختلف (٣) الذوات فيـه
بمعارض زائد على معقوليته ، فلم تعيدوا بهذا الاصطلاح معنى ليكون (٤) فارقا
بين معقوليات (٥) الأشياء .

ثم إنكم قلتم إن المطلقات لا وجود لها في الأعيان ، فلم يصح ثبوت (٦) لونية
مطلقة ، ولا حيوانية مطلقة مع ما فيها من التركيب العقلي عندكم ، ولا بد من خصوص
في الوجود ، فلم صرتم [إلى] (٧) إثبات وجود مطلق .
فإن قالوا إنما صرنا إلى ذلك حقيقة من لزوم الكثرة المناقضة للوحدة ،
والتركيب (٨) المنافى للوجوب .

قلنا : إن أردتم بالوحدة نفى الانقسام والتجزى ، فنحن نسلم ذلك ،
وإن أردتم بالوحدة نفى ما به تخالف ذات واجب الوجود سائر الذوات فهو
محل النزاع ، فلم صادرت (٩) عليه ، مع أن وجود المطلقات إذا استحال فـى
الأعيان كيف يلزم ثبوت المستحيل ؟

ويعتذر عن التزامه بأنه يفضى إلى أمر آخر يمتنع استحاله .
فإن قالوا الانقسام المعترف بنفيه ينقسم إلى انقسام محسوس وإلى انقسام معقول ،
فإن نفيت الانقسام المحسوس يبقى عليكم نفى الانقسام المعقول ، فنحن نفينا
الانقسام على الإطلاق .

قلنا : الانقسام (١٠) المعقول ما معناه ؟
إن أردتم به ثبوت جزئين يصح (١١) افتراقهما ، فهذا التركيب محال ،
والانقسام عنه منفى قوة وفعلا بهذا الاعتبار .

(١) : المعارض . راجع معنى المشكك فى : شرح الخبيص على تهذيب المنطق ٧٤ .
التعريفات ١٩٢ ، وتسميته بالمشكك لأن الناظر فيه مشكك هل هو متواطىء من حيث
اتفاق أفراد ، فى أصل المعنى أو مشترك من حيث اختلاف أفراد ، بالأولية وغيرها .
راجع : شرح الخبيص على تهذيب المنطق ٧٥ .

(٢) : متوطى . المتواطىء : ما استوت أفراد ، الذهنية والخارجية فى حصوله وصدقه
عليها ، وتسميته بالمتواطىء لتوافق أفراد ، فى المعنى . راجع : المصدر السابق
٣٢ ، ٧٣ ، ٧٤ . (٣) : يختلف . (٤) : بداية : ل ٧٤ / أ فى ج .

(٥) : ثبوته . (٦) : بدون (إلى) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص .
(٧) : فالتركيب . (٨) : المصادرة على المطلوب : جمل النتيجة جزء القياس ، أو
لزوم النتيجة عن جزء القياس . راجع : التعريفات ١٩٢ .
(٩) : بداية : ل ٥٦ / ب فى أ . (١٠) : أ ، ب ، ج : جزئين . خطأ إملائى .
(١١) : بداية : ل ٦١ / ب فى ب .

وإن أردتم بقبول القسمة صحة العلم بالوجود مع الذهول عن أخص وصفه (١) ، فالذهول عن المعلوم لا يوجب عدمه ولا افتراقه ، ولا صحة مفارقتة لما ثبت (٢) لسه ، فلم يكن ذلك قبولا (٣) للانقسام (٤) بوجه .

على أن هذا القدر المدعى هو محل النزاع فلم صادرت عليه ؟ ولا ينفعكم إلا صحة المفارقة .

وهذه الكثرة التي تنازعنا فيها ليست كثرة في الوجود عندكم ، وإنما هي اعتبارات في الذهن لا ثبوت لها من خارج ، والكثرة الذهنية ترجع إلى صحة العلم بوجه مع ذهول عن وجه من وجوه الموجود (٥) الواحد ، فأين الكثرة في الوجود .

وهذه القسمة العقلية إن أردتم بها صحة إدراك العقل أحد الوجهين مع الذهول عن الآخر ، مع أنهما في معقوليتهما لا يصح افتراقهما ، بل يجب تلازمهما عقلا ، فلم منعتم ذلك ؟

نعم نحن نمنع من إطلاق لفظ القسمة عليه ، لما فيها من الدلالة على الافتراق المستحيل ، فإذا لم يريدوا افتراقا محسوسا ولا معقولا ، فأى معنى يفيد تسمية هذا قسمة ويغالط به ؟ مع تحصيل المعنى مبينا للمعنى القسمة .

ثم نقول المستحيل على واجب الوجود مطلق الكثرة أو كثرة ترجع إلى وجود . إن قلتم مطلق الكثرة : فيلزمكم نفي الوجود ، وكونه مبداً وحكما وعقلا وعلمية [إضافات (٦)] ، والإضافات إذا كثرت فقد تكثر واجب الوجود كثرة مطلقة . وإن عنيت به كثرة ترجع إلى الوجود فنحن نسلم أن ذاته وجود واحد ، ولا تتركب ذاته من موجودات بوجه .

وأما ما (٧) ذكروه من استحالة صفات المعاني : فلا يلزم أن تكون حقيقة واجب (٨) الوجود مركبة من الصفات مع القول بأنها موجودات ، إذ يلزم منه التركيب كما ذكرنا ، وهو محال ، وإنما نقول إنها غير ذاتية وقولهم كل عارض معلل :

ينبغي أن يزال من هذا اللفظ الاشتراك فإن العارض يطلق بمعنيين : أحدهما الطارى (٩) في الوجود ، وهو الحادث ، وذلك مستحيل في وصفه (١٠) ، وسواء (١١) هم ما فهمت الحقيقة بدونه عارضا وليس طارئا في نفسه .

(١) ب ، ج : وصف . (٢) بداية : ل ٧٤ / ب في ج . (٣) ب : قبول .

(٤) أ ، ب : انقسام . (٥) ب : الوجود . (٦) أ ، ب ، ج : بدون

(إضافات) . (٧) بداية : ل ٧٥ / أ في ج .

(٨) بداية : ل ٦٢ / أ في ب . (٩) بداية : ل ٥٧ / أ في أ .

(١٠) ب ، ج : صفة . (١١) أ ، ب ، ج : وسواء .

فنقول : اتركوا لفظ العارض ؛ لما فيه من الاشتراك الموهم لمعنى (١) قد سلم استحالته ، وقولوا كلما فهمت الحقيقة مع الذهول عنه فهو معطل ، وعند ذلك يتوجه عليكم المنع لهذه (٢) المقدمة .

ويمتثلون على من يقول ما فهمت الحقيقة مع الذهول عنه وإن كان زائدا على الحقيقة فهو واجب لها ويستحيل مفارقتها لها ووجودها بدونها ، فلم يلزم من الافتراق في العلم الافتراق في الوجود لولا التحكم في المعقول بالفاظ موهمة وعبارات مشتركة (٣) .

وربما يتمسكون في نفي الصفات بأن قالوا : الصفات مفترقة إلى الذات وبعضها شرط في الباقي كالحياة التي هي شرط في القدرة والعلم والإرادة ، والافتقار ينافي الوجوب ؛ إذ الواجب مستغن على الإطلاق ، وذلك مناف للافتقار والحاجة ، والشرط يتقدم (٤) على المشروط في العقل ، وذلك (٥) محال في واجب الوجود .

والجواب عن هذا : أن هذا خارج على الحرف الذي قررناه ، وذلك أن لفظ الافتقار يشعر بالحاجة وهي مستحيلة عليه ؛ لأن الحاجة إلى مقتضى إشارة إلى ما يفيد الوجود بحيث لو قدر عدمه لما وجد المقتضى ، ولا يصح القول بافتقار الصفات إلى الذات ، ولا بافتقار الذات إلى الصفات ، فإن كل واحد من القسمين لا (٦) يفيد الثاني ولا يعطيه الوجود ، ووجوب كل واحد منهما لا يمنع من تقدير انتفائه ، وما لم يزل شرط تحققه ثابتا امتنع ثبوت الحاجة فيه ؛ إذ المحتاج لابد أن يفقد ما هو محتاج إليه ، فيتوقف حصوله على مفيد (٧) له ما هو محتاج إليه ، وما وجب وجوده امتنع ثبوت الحاجة إليه .

فحاصله أن المتلازمين لا يصح ثبوت أحدهما في العقل بدون الثاني . فسموا هذا التلازم المشير إلى امتناع (٨) ثبوت أحدهما بدون الثاني افتقارا . فإن كان هذا المعنى سميتوه أنتم افتقارا ، فما الدليل على نفي هذا المعنى الذي لا نسميه نحن افتقارا ؟

واتركوا عنا لفظ الافتقار الموهم لما سلم استحالته ، وقولوا لا يمكن ثبوت واجب (٩) يلزمه واجب ، أو لا يمكن ثبوت (١٠) واجب لا يصح وجوده خاليا

(١) أ ، ب : بمعنى . تحريف . (٢) أ ، ب : بهذه . تحريف .

(٣) أ : مشاركة . تحريف . (٤) أ ، ب : تتقدم . تصحيف .

(٥) بداية : ل ٢٥ / ب في ج . (٦) بداية : ل ٦٢ / ب في ب . (٧) ب ، ج : مقيد .

(٨) بداية : ل ٥٧ / ب في أ . (٩) أ : زيادة (بمعنى قد سلم استحالته) حذفنا

الزيادة ليستقيم النص ، ولعلها من تعليقات النسخ فأدخلها النسخ في الصلب .

(١٠) أ : ثبوت .

عن واجب آخر ، وعند هذا يتوجه منع هذه المقدمة .
أما المعتزلة فقد ذكروا طرقا :

منها (١) : أن قالوا القول بثبوت معان قائمة بالذات يلزم أن توجب أحكاما
هى واجبة ، وتعليل الواجب محال ، وما أفضى الى المحال فهو محال .
والجواب عن هذه الشبهة : منع المقدمتين .

أما المقدمة الأولى وهى (٢) : أن إثبات المعانى يلزم منه أن توجب أحكاما
واجبة : فمنعها متوجه على القول بنفى الأحوال المعللة كما سبق (٣) .
وأما الثانية : فمنعها متوجه من حيث إن الواجب لا يعمل - بمعنى - أنه
مستفاد من غيره ، أو بمعنى التلازم ، وقد سبق التنبية عليه أيضا (٤) .

ومنها : أنهم قالوا : إثبات قدماء يلزم منه خرق إجماع الأمة ، إذ الأمة
مجمعة على أن القديم واحد ، وهذا مندفع ، فإن الأمة اجتمعت (٥) على أن القديم الموصوف
الموصوف بأوصاف الإلهية واحد ، وما قالوا أنه ذات لا (٦) صفات لها .
نعم لفظ الواحد قد يطلق على ما قلناه وعلى ما ذكرتموه ، فأزيلوا الاشتراك
من اللفظ ، وقولوا الأمة مجمعة على أنه لا صفات له ، فلا تجدون إلى صحتهم
سبيلا .

ومنها : أنهم قالوا القول بقديم ثان يوجب مشاركة الذات فى الأخص ،
ويلزم منه الاشتراك فى ثبوت الإلهية ، إذ أخص وصف الإله كونه قديما .
وهذا مندفع ، فإن القدم سلب ، والسلب لا يصح أن يكون أخص وصف (٧)
الإله .

وبيان أن القدم سلب : أنه عبارة عن نفي سبق (٨) العدم ، ونفى هذه
الإضافة سلب لا محالة ، هذا هو الجواب المرضى عندنا .

وقد أجاب صاحب الكتاب بأن منع أن الاشتراك فى الأخص يوجب الاشتراك
فيما عداه من الصفات (٩) ، وقد تقدم الكلام عليهم فى تعليلهم التماثل (١٠) ،
الا أن الاشتراك فى الأخص الذاتى يلزم منه الاشتراك فى الأعم الذاتى لزوما لا على
حكم التعليل .

(١) بداية : ل ٧٦ / أفى ج . (٢) أ ، ب : وهو . تحريف .

(٣) راجع ص ١٥٣ (٤) راجع ص ١٦١

(٥) أ : اجتمعت . (٦) بداية : ل ٦٣ / أفى ب .

(٧) بداية : ل ٥٨ / أفى أ . (٨) بداية : ل ٧٦ / ب فى ج .

(٩) راجع : الإرشاد ٩١ .

(١٠) أ ، ب ، ج : التشيل . راجع ص ١٠٤

ثم ألزمهم على ذلك ما نقضوا به قاعدتهم (١) وهو أنهم أثبتوا إرادة حادثة للبارى تشارك إرادتنا عند تعلقها بمتعلقها فى أخص وصفها ، وإحداهما لا توجد إلا فى محل ، والأخرى مستغنية عن المحل (٢) .
وذلك مما يبطل القول يلزم الاشتراك فى جميع الصفات عند الاشتراك فى الأخص ، وهذا لازم للبصريين من المعتزلة خاصة .
ثم من أصلهم أن الواجب لا يعمل ، فكيف يعملون التماثل بالاشتراك فى الأخص ؟

ومن الشبه التى يعتمدونها : أن قالوا : القول بثبوت صفة عامة فى تعلقها يفضى الى محال ، وهو قيام معنى واحد مقام معان (٣) مختلفة ، وذلك محال .
بيانها : أن العلوم الحادثة مختلفة باختلاف (٤) متعلقاتها ، بدليل : أنه لا يسد أحدها (٥) سد غيره ، ويضاد واحد منها ما لا يضاد غيره ، وفى ذلك قطع بنفى التماثل ، ويلزم منه الاختلاف ، فإن جاز أن تقوم ذات مقام ذات مختلفة ، فيجوز أن تقوم (٦) صفة واحدة مقام (٧) القدرة والعلم والإرادة وذلك محال .

قال صاحب الكتاب فى الجواب :

(هذا مما لا يلزم الجواب عنه ، فإنه بحث فى تفصيل الصفات ، وهم نافوه (٨) ، فكيف يستقيم البحث فى تفصيل ما قد نفى أصله ؟)
قلت : هذا السؤال يتمين الانفصال (٩) عنه من وجهين :
أحدهما : أن تقرير المذهب إذا أفضى الى متع ، فيجب أن يتمتع ، وهذا من أنواع الدلالات ، فكيف يقال لا يجاب عنه .
الثانى : أن إلزام الخصوم على أصولهم مقبول عند النظر ، فكيف لا يجاب عنه ، وما على الملزم من اعتقاده ، نقيض ما ألزم الخصم على أصله .
وإذا (١٠) تحقق لك وجوب الانفصال عنه فقد اختلفت (١١) طرق الأصحاب فى الانفصال :

- (١) أ ب : زيادة (به) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .
- (٢) أ : زيادة (به) حذفنا الزيادة ليستقيم النص . راجع المصدر السابق ٩١ .
- (٣) أ ب ه ج : معانى . (٤) بداية : ل ٦٣ / ب فى ب .
- (٥) أ ه ج : أحدهما . (٦) أ ب : يقوم . تصحيف .
- (٧) بداية : ل ٧٢ / أ فى ج . (٨) أ : نافوها . تحريف .
- (٩) ب ه ج : الجواب ، بداية : ل ٥٨ / ب فى أ .
- (١٠) ب : فإذا .
- (١١) أ ب ه ج : اختلف .

فذهب بعضهم إلى سلوك طريق المعقول في الانفصال ، وبنوا هذه المسألة على مسألة أخرى ، وهو أنه هل يجوز أن يكون خاصيتا عرضين مختلفتين ثابتتين لذات واحدة كسواد هو (١) حلوة ، لاجتماع خاصيتي السواد والحلوة ، أم لا ؟

والذي أحال ذلك طرده في الصفات الأزلية .
ودليل إبطال سواد حلوة : أنه يلزم منه ثبوت التضاد ونفيه على موضوع واحد ، فإن السواد لا يضاد الحلوة ويضاد (٢) البياض ، والحلوة لا تضاد (٣) ، فإذا اجتمع الخاصيتان لذات واحدة ثبت التضاد وانتفاؤه ، وذلك محال .
واعلم أن مسألة سواد حلوة إنما تلزم (٤) على مذهب من (٥) قال بثبوت الأحوال ، أما من نفاها وقال أخص وصف الشيء وجوده فمحصل القسول باجتماع خاصيتين لذات واحدة أن يكون الوجودان وجودا واحدا ، وذلك محال .
وهذا كله يطرد في الصفات الأزلية ، فلو ثبت لصفة واحدة خاصية القدرة والعلم للزم منه أن يضاد الجهل ولا يضاده ، وذلك محال ، ويلزم منه أن يكون الوجودان وجودا واحدا ، وهو محال .

واعلم أنه يمكن الفرق بين نسبة قيام العلم الواحد مقام علوم مختلفة ، وبين نسبة قيام القدرة مقام العلم والإرادة والقدرة ، فإن الاختلاف بالنظر إلى المتعلق قد (٦) ينتفى عند عموم تعلق العلم ، فجاز أن يقوم الواحد مقام العدة عند اتحاد النوع إذا اتحد المتعلق في الواحد من نوعه ، بخلاف الاختلاف النوعي كالعلم والقدرة .

ولا يمكن أن تقوم صفة مقام القدرة والعلم ، وإن صح (٧) ذلك فقد جوزوا قلب الأجناس واختلال الحقائق ، وهو محال .

وقد أورد على نفسه سؤالا آخر وهو الاجتزاء بالذات عن الصفات (٨) فقال :
(هذا مما لا يلزم الجواب عنه) (٩)

١/٥٩

نظرا إلى أننا قدمه في السؤال السابق (١١) .

والدخل (١٢) عليه على ما سبق تحقيقه (١٣) .

(١) أ : وهو . (٢) أ ، ب ، ج : وأيضا صححناه من د .

(٣) أ ، ب ، ج : لا تضاد . صححناه من د . (٤) أ : يلزم . تصحيف .

(٥) بداية : ل ١/٦٤ في ب ٧٧/ب في ج . (٦) بداية : ل ١/٥٩ في أ .

(٧) أ ، ب ، ج : فتح . (٨) راجع المصدر السابق ٩٣ . (٩) عبارته في الإرشاد :

قلنا هذا ليس بالاستدلال . راجع : المصدر السابق ٩٣ .

(١٠) أ ، ب : ما . (١١) راجع ص ١٧٥

(١٢) ب : والداخل . (١٣) راجع ص ١٧٥

ثم الجواب من حيث المعقول على الوصف المقدم في السؤال الأول : أن حكم الصفات عدم صحة الوجود بدون الحلول في المحل ، وحكم الذات (١) الاستغناء عن المحل ، وهذا جمع بين نقيضين .

أيضا هذا الكلام على هذين السؤالين من حيث المعقول .

وأما القاضي - رضى الله عنه - فقد التجأ (٢) إلى (٣) السمع (٤) .

وهو الذى اختار الإمام ههنا (٥) ، وحقق السمع بدليل الإجماع (٦) حتى أن من قال علمه (٧) ذاته قال ذاته ليس بعلم (٨) ، ولو جاز ما ذكرناه لكانت ذاته علما ، وذلك محال .

قال : (٩) وأحق الناس بمنع (٩) ذلك المعتزلة ، فإن الوجودين المشتركين فى الأخص يلزم أن يشتركا فى سائر الصفات النفسية ، فلو كان الوجود الأزل فى القائم بنفسه يثبت (١٠) له خاصية العلم للزم أن يشارك العلم الحادث فى جميع الصفات النفسية ويمثله ، ويلزم من مماثلته أن يجب لكل واحد منهما ما يجب للآخر (لآخر) .

١/٥٩

ثم نقول نحن نجد من أنفسنا علما ضروريا (١١) بأنه (١٢) يلزم من وجود النوع وجود الجنس ، ولو صح (١٣) ذلك لم يلزم من وجود النوع وجود الجنس ، باعتبار أن خاصية المعنى إذا ثبتت لغير المعنى فقد وجد الأخص الذاتى بدون جنسه الأعم (١٤) له ، وذلك يبطل الحقائق ، فبطل ما تخيلوه من ثبوت خاصية (١٥) معنى لذات قائمة بنفسه ، ففيه إثبات العلمية مثلا بدون المعنوية ، وهو عين إثبات النوع (١٦) بدون الجنس (١٧) .

(١) بداية : ل ٢٨ / أ فى ج . (٢) أ : التجي . (٣) بداية : ل ٦٤ / ب فى ب . (٤) استدلال القاضي بالآيات القرآنية . راجع : التمهيد ٢٣٣ ، وذلك بالإضافة إلى كثير من الأدلة العقلية ورد الشبه . راجع : المصدر السابق ٢٢٧-٢٤٣ . (٥) راجع : الإرشاد ٩٢ . (٦) راجع المصدر السابق نفس الصفحة . (٧) أ : على . (٨) أ : يعلم . القائل بذلك هو أبو الهذيل الملاف . راجع شرح الأصول الخمسة ١٨٣ ، الإرشاد ٩٣ . (٩) فى بعض نسخ الإرشاد النخطسوبة وفى نسخة د . محمد يوسف موسى : (بالتزام) .

(١٠) أ : مثبت .

(١١) أ : زيادة (من) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .

(١٢) أ : انه . (١٣) أ ، ج : فتشج .

(١٤) أ : كرر ما بين الرقعين . حذفنا المكرر لعدم فائدته .

(١٥) أ ، ب : خاصيته .

(١٦) بداية : ل ٥٩ / ب فى أ .

ومنعه دلالة العقول على كون العلم زائداً (١) غير مستقيم لما ذكرناه (٢) ، فليتأمل .
ولا ننكر أن السمع مما يصح الاستدلال به أيضاً في هذا المقام ؛ فإن صحة
دلالة السمع بالمعجزة لا تتوقف على الكلام (٣) في تفصيل الصفات .
وأما قول أبي الهذيل (٤) إن الباري - تعالى - عالم بعلم هو ذاته ، وذاته
ليس بعلم :

فهو إشارة إلى وجود العلمية بدون المعنوية ، فكأنه يقول لو كانت ذاته
علماً لكانت معنى مفتقراً (٥) إلى محل يقوم به ، وخاصية العلم ثابتة لها (٦) .
الا أننا نقول له إن كان العلم تتقوم حقيقته بالمعنوية فذاته ليس بعلم ، وإن لم
تتقوم حقيقته بالمعنوية بل يكفي في حقيقته وجود الخاصية التي هي العلمية
فذاته علم ، فالجمع بأنها علم وليس بعلم متناقض متناهات فلهذا عدّه هذا
القول من فضائحه .

(١) راجع المصدر السابق ٩٢ ، ٩٤ . (٢) راجع ص ١٧٦-١٧٧

(٣) بداية : ل ٧٨ / ب فـ ج .

(٤) محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدى العلاف ١٣١-٢٣٥ هـ شيخ
المعتزلة في البصرة ومقرر طريقتهم ، كان قوى الحجة ، حسن الجدل ، أخذ
الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل بن عطاء ، من أقواله التي انفرد
بها : قوله بفناء مقدرات الله - تعالى - حتى لا يكون بعد فنائها قادراً
على شيء ، والقول باضطراب أهل الجنة والنار ، لقب بالعلاف لأن داره بالبصرة
كانت في العلافين ، توفي بسامرا . انظر ترجمته في : الفهرست ٢٠٣-٢٠٤ ،
فرق وطبقات المعتزلة ١/٥٤-٥٩ ، الفرق بين الفرق ١٢١-١٣٠ ، التبصير
في الدين ٤٢-٤٣ ، الملل والنحل ١/٤٩-٥٣ ، وفيات الأعيان ٣/٣٩٦-
٣٩٧ ، المعبر ١/٢٢٢ ، لسان الميزان ٥/٤٠٣-٤٠٤ ، شذرات الذهب
٢/٨٥ ، تاريخ الأدب العربي ٤/٢٥ ، معجم المؤلفين ١٢/٩١-٩٢ ،
نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/٥١٨-٥٧٤ ، كتاب أبي الهذيل العلاف
/ د . علي مصطفى الغرابي / ط ٢ / ١٩٥٤ / دار الفكر الحديث للطبع
والنشر .

(٥) أ : مفتقر .

(٦) بداية : ل ٦٥ / أ فـ ب .

وبعد (١) تمام ذلك فاعلم أن الاستدلال بالإجماع في هذا المحل فيه قلق ؛
فإن تقرير هذه المقالة وأمثالها لو صدرت عن متكلم من متكلمي الإسلام فلا يجب
أن تتواتر وتشتهر ويتناقلها الناقلون ؛ بل جواز اندراسها بعد ظهورها
ثابت ، فمن أين (٢) يصرف عدم (٣) المخالف .
هذا بعد ظهور الكلام في هذه المسألة ، وأما العصر الأول : فلا يكاد
ينقل فيه من آحاد هذه الفارغ شيء ؛ فلم يتمش (٤) هذا الاستدلال ؛ والالتجاء
إلى مسالك العقول متعين على ما شرحناه (٥) ، وبالله التوفيق (٦) .

* * *

-
- (١) أ : وبعد . (٢) أ : ان . (٣) ج : عزة .
(٤) أ : ب : يتمش . (٥) راجع ص ١٧٦-١٧٧ و
(٦) راجع إثبات المسلم بصفات المعاني في : اللع ٢٤-٣١ ، التمهيد ٢٢٧-
٢٤٣ ، شرح الأصول الخمسة ١٨٢-٢١٦ ، المحيط بالتكليف ١٠٤-١١٠ ، ١٧٢-
١٨٧ ، أصول الدين ٩٠-٩٣ ، الإرشاد ٧٩-٩٤ ، تبصرة الأدلة ١ / ٢١٤-
٢٨٦ ، التمهيد لقواعد التوحيد ١٦٦-١٧٣ ، نهاية الأقدام ١٨٠-٢١٤ ،
شرح الإرشاد لابن ميمون ١٩٣-٢٢٤ ، المحصل ١٨٠-١٨٢ ، أبحار الأفكار
ج ١ ق ٢ ص ١٩٢-٢٠٧ ، شرح العقائد النسفية ١٠٤ / ١-١١٣ ، شرح
المقاصد ٥٣ / ٢-٥٩ ، شرح المواقف : د . المهدي ٧٧-٨٣ ، شرح
الكبرى ١٧١-١٩٥ ، شرح المقدمات في العقائد ١٤٧ / ٢-١٥١ ، الأساس
لعقائد الأكياس ٦٩-٧١ ، الدرة الفاخرة لملا عبد الرحمن الجامي
٢٠٨-٢٠٩ .

* فصل في : إقامة الدليل على ثبوت الإرادة الأزلية ، وبطلان القول بالحدوث منسوبا (١) إلى إرادته تعالى . *

وقد تقدم أن الباري - تعالى - مريد بإرادة قديمة أزلية ، وذكرنا افتراق المعتزلة في كونه مريدا على الحقيقة ، فمن ناف (٢) ، ومن مثبت (٣) ، ولم يتحقق إثبات (٤) كونه مريدا على الحقيقة إلا على مذهب البصريين (٥) ، إلا أنهم قالوا هو مريد بإرادة حادثة لا في محل ، وقد نقضوا جملة من القواعد - في المعقولات ، فمن ذلك :

إثبات استغناء المعاني عن المحال .

• وإبطال التفرقة بين الذوات القائمة بأنفسها وبين المعاني المفتقرة إلى المحل .
• وإثبات أحكام المعاني لذاته (٦) ، مع عدم اختصاصها بها .
• وربما اعتذروا عن ذلك بأن قالوا : الإرادة (٧) لا في محل ، والباري - تعالى - لا في محل ، فيجب اختصاصها لذلك به .

وهذا سخيف ، فإن قولنا لا في محل مشترك بين أمرين مختلفين في المعقولة ، فقد يقال لا في محل للجوهر والمراد أنه ليس مختصا بغيره اختصاص الصفوة بالموصوف ، وقد يقال لا في محل ويراد به أنه ليس في مكان وحيز ، والاعتبار الأول متحقق في الجوهر ، والاعتبار الثاني متحقق في المرض .

ثم عندهم يجوز أن يخلق الله - تعالى - قنأ (٨) لا في محل (٩) وهو معنى يلزم منه نفى الجواهر كلها ، ولا تغنى إلا به ، فهلا عاد حكمه إليهم لكونه لا في محل ؟

ثم لو وجد هذا القنأ وأراد الباري - تعالى - إيقاع حادث بإرادة لا في (١٠) محل فيلزم أن يعود حكمها إلى القنأ (١١) ، لأنه لا في محل ، وإلا (١٢) بطل وجه الاختصاص .

(١) بداية : ل ٦٠ / أ في أ ، أ ب ، ج : منسوب ، صححناه من د .

(٢) أ : ناف . (٣) بداية : ل ٧٩ / أ في ج .

(٤) أ : متحقق إثباته . (٥) راجع ص مذهب البصريين في الإرادة ص ١٣٧ .

(٦) ج : لذات . (٧) بداية : ل ٦٥ / ب في ب .

(٨) أ : لا قنأ .

(٩) راجع : شرح الأصول الخمسة ٤٥٠ ، الشامل ٣٥٨ ط إسكندرية .

(١٠) ب : بدون (في) .

(١١) أ : القنأ .

(١٢) أ : زيادة (فيلزم مهم) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .

ومن المناقضات : أن الدليل على إثبات الإرادة لكل واقع متخصص بوجه من وجوه الجواز يطرد في الإرادة على تقدير القول بحدوثها ؛ إذ قد تكون مختصة بزمان (١) يجوز أن توجد (٢) قبله ويجوز أن توجد بعده ، فاختصاصها بزمان وجودها يدل (٣) على (٤) إرادة موقعها ؛ لتخصصها بزمان وجودها ، وإذا طرد فيلزم منه إثبات إرادة للإرادة ، ويتسلسل ، وهذا جار في كل صفة يتوقف صحة وجود الفعل عليها .

لو كانت حادثة لاستدعت متعلقا بها من جنسها ، وذلك يلزم [منه] (٥) التسلسل لا محالة .

فنقضوا الدليل العقلي وقالوا : الإرادة لا تراد .

والاعتذار عن النقض بعد توجيهه غير سائغ ، مع أنه يجوز أن يخلق الله - تعالى - لنا إرادة ضرورية ، فلا بد أن يريد ها ، وفي تجويز ذلك إبطال القول أن حكم الإرادة (٦) ألا تراد .

ومن المناقضات : أنهم منعوا جهما (٧) من القول بإثبات علوم حادثة (٨) على الوصف الذي ذكره في الإرادة بما يتوجه عليهم مثله (٩) في الإرادة .

(١) بداية : ل ٧٩ / ب في ج . (٢) أ : يوجد .

(٣) بداية : ل ٦٠ / ب في أ . (٤) ب : زيادة (ان) .

(٥) أ ب ، ج : بدون (منه) زدناه من د .

(٦) بداية : ل ٦٦ / أ في ب .

(٧) أبو محرز جهم بن صفوان الراسبي ، م ١٢٨ هـ من موالى بنى راسب ، رأس الجهمسية ، ضال مبتدع ، كان في زمن صفار التابعين وكان كاتباً للحارث بن سريج ، تلمذ على الجعد بن درهم . أول من ابتدع القول بخلق القرآن ، زعم أن الله - تعالى - لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً ، فقتل على ذلك بالعراق يوم النحر - قتله مسلم بن أحوز المازني بمدينة مرو - في أواخر حكم بنى أمية .

انظر ترجمته في : مقالات الإسلاميين ١ / ٣١٢ ، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع

٩٩ - ١٤٠ ، الفرق بين الفرق ٢١١ - ٢١٢ ، التبصير في الدين ٦٣ - ٦٤ ، الملل والنحل

١ / ٨٦ - ٨٨ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ١٠٣ - ١٠٤ ، ميزان الاعتدال ١ / ٢٤٦ ،

الأعلام ٢ / ١٤١ ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١ / ٣٧٥ - ٤٢٠ .

(٨) راجع رأي جهم في : الإرشاد ٩٦ ، تهافت الفلاسفة ٥٦ ، الملل والنحل ١ / ٨٧ ، نهاية الأقدام ٢١٥ . راجع رفض المعتزلة للقول بإثبات علوم حادثة للباري - تعالى - في : المحيط بالتكليف ١٢٤ ، ١٧٣ ، ١٩٦ - ١٩٧ .

(٩) أ : نقضه .

وامتنعوا من كون الكلام لا فى محل مع كونه محدثا (١) ، وقالوا يقوم بمحل هو جماد (٢) ، ولم يقولوا بذلك فى الإرادة .

وقالوا الإرادة لا يصح أن تقوم بجماد بخلاف الأصوات .

ف قيل لهم إن ساغ لكم نفي أصل المحل فلم لا يسوغ لكم نفي شرط المحل .
ثم نقضوا قاعدة التماثل ؛ فإن إرادتنا إذا تعلقت بعين مراد الباري - تعالى - كانت مماثلة لإرادته مع استغناء إرادته عن المحل ، وافتقار إرادتنا للمحل ، وفى ذلك إثبات تباين المثليين فى الأحكام الواجبة ، وذلك مناقض لحقيقة التماثل (٤) .

ومن المناقضات : أنه يلزم من ذلك تجدد (٥) الأحكام الحادثة على ذاته ، ولئن جاز ذلك جاز قيام المعانى الحادثة به (٦) .

* * *

-
- (١) راجع : شرح الأصول الخمسة ٥٤٠ . (٢) راجع : الصدر السابق ٣٥٩ .
(٣) أ ب ج : فى . (٤) بداية : ل ٨٠ / أ فى ج .
(٥) أ ب ج : تجرد . صححناه من د .
(٦) راجع إثبات الإرادة الأزلية فى : الإبانة ١٦١-١٧٢ ، الإنصاف ٣٦ ، المختصر فى أصول الدين ١٩٦-١٩٨ ، إنقاذ البشر من الجبر والقدر للشرىف المرتضى ٣٠١-٣١٢ ، ت : د . محد : عمارة / ط دار الهلال ١٩٧١ م ، أصول الديين ١٠٢-١٠٤ ، الإرشاد ٩٤-٩٦ ، مع الأدلة ٨٣-٨٥ ، العقيدة النظامية ٢٥ ، الاقتصاد فى الاعتقاد ٩١-٩٨ ، تبصرة الأدلة ٢٣٧/٢-٢٦٢ ، التمهيد لقواعد التوحيد ٢٠٦-٢١١ ، نهاية الأقدام ٢٣٨-٢٦٧ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٢٢٥-٢٢٧ ، المعالم ٥٨-٥٩ ، أبحار طوابع الأنوار ١٧٩-١٨٢ ، شرح العقائد النسفية ١٣٥/١-١٣٦ ، شرح أم البراهين ٨٨-٩٣ ، شرح المقدمات فى العقائد ١٥٥/٢ ، شرح ملأ على القارى على الفقه الأكبر ١٩-٢١ ، الأساس لعقائد الأكياس ١٠٨-١١٠ ، شرح عبد السلام على الجوهرة ٨١-٨٣ ، شرح الخريدة البهية ٤٥ ، شرح فوائد الفرائد ١٠ ، كفاية الموام ٨٦-٩٠ ، رسالة التوحيد ٦٤ .

* فصل في : الرد على جهنم (١) في إثبات علوم حادثة للباري - تعالى - *
والسبب عليه كالرد على البصريين في إثبات إرادة حادثة حرفاً (٢)

وإنما البحث الآن في الشبهة الحاملة له على ذلك ، وذلك أنه اعتقد أن العلم بأن
سيوجد الممكن غير العلم بوجوده .

وهذه الشبهة مثار الضلالات ، ومناط تشعب (٣) الأهواء ، فمنها صارت
الفلاسفة (٤) إلى استحالة كون الباري - تعالى - يعلم الجزئيات ، لأنه يلزم
منه التفسير (٥) .

ومن هنا ذهب الكرامية إلى أن الباري - تعالى - محل للحوادث (٦) .
ومن هنا صارت الجهمية (٧) إلى ضلالتهم .

وإيراد هذه الشبهة لهم أن يقولوا : الباري - تعالى - كان عالماً في الأزل بأن
العالم سيوجد ، فإذا وجد فلا يكون عالماً بأن سيوجد ، فإن من ضرورة قولنا
إنه عالم بأنه سيوجد (٨) توقع الوجود في المستقبل ، وذلك لا يتصور في حال
الوجود ، والعلم بأنه وجد لا يتصور أزلاً [وما لا يتصور أزلاً وجب أن يكون حادثاً .
وبيان عدم تصور أزلاً : (٩) أن العلم حقه أن يتعلق بالمعلوم على ما هو
به ، وهو منتف أزلاً ، لما قام البرهان عليه من استحالة قدمه (١٠) ووجوب
حدوثه ، فلو كان العلم بالوجود أزلاً للزم (١١) ثبوت هذا المعلوم أزلاً ، وهو
محال .

(١) سبق التعريف به . راجع : ص ١٨١

(٢) راجع : الإرشاد ٩٦ ، راجع ص ١٣٧ ، ١٣٩ - ١٤١ .

(٣) أ ، ب ، ج : تشعب ، د : شبه .

(٤) بداية : ل ٦١ / أ في ١ .

(٥) راجع : النجاة ٢٤٦ - ٢٤٧ ، الاشارات ٢ / ٧٢ - ٧٣ ، ٧٦ ، ومعه شرح الطوسي

٢ / ٧٣ - ٧٤ ، شرح الرازي ٢ / ٧٣ . (٦) راجع ص ١١٤

(٧) الجهمية : أتباع جهنم بن صفوان ، وهم من الجبرية ، وهي من الفرق الإسلامية

التي اشتهرت بنفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته للرب تعالى .

انظر التعريف بهم في : مقالات الإسلاميين ١ / ٣١٢ ، التنبيه والرد على أهمل

الأهواء والبدع ٩٦ - ١٤٥ ، الفرق بين الفرق ٢١١ - ٢١٢ ، أصول الدين ١٣٤ ،

التبصير في الدين ٦٣ - ٦٤ ، الملل والنحل ١ / ٨٥ - ٩١ ، اعتقادات فرق المسلمين

والمشركين ١٠٣ - ١٠٤ ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١ / ٣٥٠ - ٤٢٠ .

(٨) بداية : ل ٦٦ / ب في ب . (٩) أ : بدوّن ما بين القوسين ، زدناه مسن

ب ، ج : ليستقيم النص . (١٠) أ : قوله .

(١١) أ ، ب ، ج ، د : لزم .

والجواب أن نقول : إن العلم بأن سيوجد علم بالوجود في زمن الوجود ؛ إذ معناه (١) الوجود المضاف إلى زمان متوقع ، وعند الحصول لأبد وأن يكون هو ذلك المعلوم المضاف إلى ذلك الزمن المتوقع ؛ إذ لو كان غيره لبطل العلم بأنه سيوجد أيضا ، وكان ما علم أنه سيوجد لا يوجد ، وهو محال .

وإذا كان الوجود (٢) الحاصل زمن الوجود واجبا (٣) لزما (٤) أن يكسونه هو المعلوم أولا ؛ فاتحاد المعلوم يوجب تماثل العلمين المتعلقين به . وإذا قدر العلم باقيا لا يزول فيقوم مقام العلمين .

ومن منع تماثل العلمين في الشاهد ؛ لاعتقاده أن كل علم يتعلق (٥) بنفسه ومعلومه ، فلم يتساويا في التعلق ؛ فيكفيه اتحاد المعلوم ؛ فإنه يلزم من نفسه الاستغناء عن تجدد (٦) علمه وفيه إبطال الشبهة .

على أنا نقول لجهم : إذا كان العلم بالوجود لا يتصور أزلا ، والعلم بـسأن سيوجد لا يتحقق عند الوجود ، فيلزم عدم كونه عالما بأن سيوجد حالة الوجود ؛ لتحقيق (٧) المنافاة عنده ، ويلزم من هذا عدم الأزلي الواجب سواء قدرتم كونه عالما معنى هو وجود ، أو حال غير وجود ، فتقتضي المنافاة .

ثم نقول العلم بأن سيوجد مخالف للعلم بالوجود في حقنا أو ماثل ؟ فإن (٨) قلنا بالمماثلة لزما (٩) منه أن دوام أحد المثليين يغني عن تجدد (١٠) ثان ؛ إذ كل واحد من المثليين يمدد الآخر .

وإن قلت هما مختلفان فيضادان أم لا ؟

والتضاد يلزم منه ما ذكرناه آنفا (١١) فهو عدم التضاد يلزم منه جواز وجود أحدهما مع انتفاء الثاني ، وفيه صحة مجامعة أحدهما لغير الآخر ، فيكون عالما بالوجود حال الوجود مع (١٢) الجهل ، وذلك مستمع .

فإن قيل فالمقلا^(١٣) يفرقون بين اعتقاد أن وجد وبين اعتقاد أن سيوجد . قلنا : هذا اختلاف^(١٤) في التعبير عن المفهوم الواحد ، لا اختلاف في حقيقة المعلوم ؛ فإن الوجود المضاف إلى الزمن (١٥) المميز إن عبر عنه قبل ثبوته عبر عنه بصيغة المستقبل ، وأن عبر عنه في حال وجوده ، عبر عنه بصيغة الحال ، وإن عبر عنه بعد وجوده عبر^(١٦) عنه بصيغة الماضي .

- | | |
|--------------------------------|---|
| (١) بداية : ل ٨٠ / ب في ج . | (٢) د : الموجب . |
| (٣) د : الوجوب واجب . | (٤) د : بدون (لزما) . |
| (٥) ج : متعلق . | (٦) أ ، ب ، ج : مجرد ، صححاء من د . |
| (٧) ب : ولتحقق . | (٨) ب : كرر (فان) بداية : ل ٦٧ / أ في ب . |
| (٩) بداية : ل ٦١ / ب في أ . | (١٠) أ ، ب ، ج : مجرد . |
| (١١) بداية : ل ٨١ / أ في ج . | (١٢) ج : ومع . |
| (١٣) أ ، ب ، ج : بدون (في) . | (١٤) أ ، ب ، ج : بالتعبير . |
| (١٥) أ ، ب : الذهن . | (١٦) أ ، ب : بدون (عنه) زدناه من ج . |

والحاصل : أن حال التعبير عن الشيء إما أن يقارن حال ثبوته أو لا يقارن ؟ فإن لم يقارن ، إما أن يتقدم (١) أو يتأخر ، وتختلف الصيغة (٢) بحسب ذلك ، ولا ينكر أن في كل صيغة زيادة في الدلالة بحسب ذلك ، إلا أن تلك الزيادة ترجع إلى أن ما يعبر عنه في إحدى الحالتين بصيغة يعبر عنه ————— بمعينه في الحالة الأخرى بصيغة (٣) أخرى .

وبيانه : أن صيغة المستقبل تشعر بعدم زمن التعبير ووجود في الزمان (٤) المتوقع ،

وصيغة الماضي تشعر (٥) بوجود سابق على وقت التعبير وعدم في حال التعبير ، والمعدم في حال التعبير هو الوجود المخبر عنه (٦) ، والوجود في حال التعبير هو المخبر عنه قبل التعبير ، والمعدم المشار إليه قبل الوجود بصيغة المستقبل هو المعدم المشار إليه بعد (٧) الوجود بصيغة الماضي ، ولو كان غير لكانت الإشارة بالمعدم في الحال الثانية إلى ذات أخرى ، لأن معقولة النفس إنما تختلف في المعقول باعتبار ما يضاف إليه النفي ، والوجود المضاف إلى الماهية قبل هو الوجود المضاف إلى (٨) الماهية بعد ، والمعدم (٩) المضاف إلى الماهية قبل هو المعدم المضاف (١٠) إلى تلك الماهية بعد ، وإذا (١١) اتحد مورد النفي والإثبات فكيف يعقل التعدد ؟

ولو كان العلم بتحقيق (١٢) الوجود متعلقا (١٣) بما لم يتعلق به العلم بأن يوجد . لكان ما وجد ليس هو المعلوم قبل أن سيوجد ، وعند ذلك يكون العلم بأن سيوجد جهلا (١٤) ، إذ لم يوجد ما علم أنه سيوجد ، وهذا سخيف . فالحق ما صار إليه أهل (١٥) الحق من أنه لا يتجدد عليه شيء ، حتى لو قدرت في الشاهد علما يدوم وأخبرنا صادق بقدوم زيد غدا وقت الصبح ، ودوام (١٦) هذا العلم لم يحتج إلى علم آخر وقت قدومه ، فأحسبنا

(١) أ : تتقدم . (٢) أ : الصيغة . (٣) أ : بصيغته .

(٤) أ : ج : الزمن . (٥) أ : يشعر . (٦) ب : بدون (والمعدم في

حال التعبير هو الوجود المخبر عنه) . (٧) بداية : ل / ٨١ ب في ج .

(٨) بداية : ل / ٦٢ ب في ب . (٩) أ : بعدمه المعدم .

(١٠) بداية : ل / ٦٢ أ في أ . (١١) أ : بعده اذا .

(١٢) أ : متحقق . (١٣) أ ، ج : متعلق .

(١٤) أ ، ج : جهلا . (١٥) أ : أصل .

(١٦) أ : دوام .

تدبر ذلك ترشدوا (١) ، والله أعلم .

* * *

-
- (١) أ : ترشد ما . راجع : الإرشاد ٩٨ ، نهاية الأقدام ٢١٨ هـ .
راجع مذهب جهنم والفلاسفة في العلم الإلهي والرد عليهم في :
الإشارات والتبهمات ٧٢/٢ - ٧٣ هـ ، الشفاء ٢٥٩/٢ هـ ، الإرشاد
٩٦ - ٩٩ هـ ، تهافت الفلاسفة ٥٣ - ٥٧ هـ ، نهاية الأقدام ٢١٥ - ٢٣٨ هـ ،
شرح الإرشاد لابن ميمون ٢٢٨ - ٢٣٥ هـ ، تهافت التهافت ١١٢ - ١١٤ هـ ،
تهافت الفلاسفة لخواجه زادة ٤٢/٢ - ٥١ هـ .

* فصل في : قدم الكلام *

لم (١) يصر صائر إلى أن الباري - تعالى - متكلم لنفسه كما صارت المعتزلة إلى (٢) أنه حتى لنفسه ، عالم لنفسه ، بل اتفقوا على أنه متكلم بكلام وقد سبق الدليل على أنه متكلم بالطريقة السابقة في السمع والبصر (٣) .
وانما اختلفوا في قدم الكلام وحدوثه (٤) :
فمذهب أهل السنة أن كلام الله قديم (٥) .
ومذهب المعتزلة والخوارج (٦) والزيدية (٧) .

(١) أ ب ج د : قال لم : حذفنا قال حيث إن عبارة الجويني : " وأطبق المنتمون إلى الإسلام على إثبات الكلام ولم يصر صائر إلى نفيه " . راجع : الإرشاد ٩٩-١٠٠ . (٢) ج : لا . (٣) راجع ص ١٤٥-١٤٧ .
(٤) أ : وحدوث . (٥) راجع مذهب أهل السنة في الملح ٣٣ ، الإبانة ٦٢-٦٣ ، الإنصاف ٧١ ، أصول الدين ١٠٦ ، الإرشاد ٩٩ ، التمهيد لقواعد التوحيد ١٧٤-١٧٥ ، المحصل ١٨٤ ، المعالم ٦١ ، غاية المرام ٨٨ ، شرح المقاصد ٧٣/٢ .
(٦) الخوارج : لفظ أطلق على من خرج على الإمام علي بن أبي طالب ، ثم أطلق على كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة ، وهم فرق كثيرة يجمعهم القول بالتبرؤ من عثمان وعلى وتكفيرهم ، وتكفير أصحاب الجمل ومعاوية والحكمين ، وتكفير مرتكب الكبيرة وخلوده في النار .
انظر التعريف بهم في : مقالات الإسلاميين ١٥٦/١-١٥٩ ، التنبيه والسرور على أهل الأهواء والبدع ٤٧-٥٤ ، الفرق بين الفرق ٢٢-١١٣ ، الفصل ٤/١٨٨-١٩٢ ، التبصير في الدين ٢٦-٣٦ ، الملل والنحل ١١٤/١-١٣٨ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٥١-٧٠ ، كتاب الخوارج / د . مصطفى حلي / دار الأنصار ١٩٧٧ ، قسم الخوارج من كتاب الخوارج والشيعة / يوليوس فلموزن / ط ٣ وكالسة المطبوعات / الكويت ١٩٧٨ م ، كتاب ملخص تاريخ الخوارج / محمد شرف سليم / دار التقدم / القاهرة ١٣٤٢ هـ .

(٧) الزيدية : من فرق الشيعة أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وهم أكثر فرق الشيعة ميلا إلى الاعتزال ، وقد كان شيخهم زيد بن علي بن الحسين تلميذا لواصل بن عطاء ، وهم فرق : منهم الجارودية والسليمانية والصالحية والنعمية واليعقوبية ، من أقوالهم : قولهم بإمامة زيد بن علي بن الحسين في وقته وإمامة ابنه يحيى في وقته وحصرهم الإمامة في أولاد فاطمة - رضي الله عنها - .

انظر التعريف بهم في : مقالات الإسلاميين ١٢٩/١-١٥٥ ، الفرق بين الفرق ٢٩-٣٨ ، التبصير في الدين ١٦-١٨ ، الملل والنحل ١٥٤/١-١٦٢ ، تاريخ الجدل ١٢٧-١٣٠ .

والإمامية (١) الى القول بحدوث (٢) الكلام (٣) .

وبعض المعتزلة يمنع من إطلاق لفظ المخلوق عليه (٤) ؛ لما فيه من إيهام الاختلاق (٥) - وهو الكذب (٦) - وهو مستحيل على الله .

أما الكرامية فقد قالوا بحدوث القول والكلام في ذاته تعالى ، وامتنعوا أن يقولوا هو قائل (٧) أو متكلم به ، وإنما يكون قائلًا (٨) بالقائية (٩) وهي القدرة على القول ، ومتكلمًا بالقدرة على التكلم (١٠) .

وسعت بعض مشايخي ينقل عنهم أن القائية (١١) هي قبول القول . ثم أحدثوا لأنفسهم اصطلاحًا (١٢) فقالوا : تقوم الحوادث به ، ولا يتصف بها ، ولا يشتق له اسم من معنى حادث ، فامتنعوا من التسمية ، وقالوا بثبوت حقيقة الحدوث في الصفة .

- (١) الإمامية : من أشهر فرق الشيعة ، وقد افترقت إلى خمس عشرة فرقة يجمعهم تكفير كثير من الصحابة ، وتحريف القرآن ، وهم لا يلتزمون بالاعتماد على القرآن الآن وإنما يجوزون ذلك ، وكذلك الأخبار المروية عن المصطفى - صلى الله عليه وسلم - والشرعية التي في أيدي المسلمين ، وينتظرون المهدي ليعلمهم الشريعة ، فهم الآن ليسوا على شيء من الدين . انظر التعريف بهم في مقالات الإسلاميين ١/ ٨٧-١٠٢ ، الفرق بين الفرق ٥٣-٧٢ ، التبصير في الدين ٢٠-٢٥ ، الملل والنحل ١/ ١٦٢-١٧٣ .
- (٢) بداية : ل ٨٢/١ في ج . (٣) راجع : مقالات الإسلاميين ٢/ ٢٥٦ ، شرح الأصول الخمسة ٢٨ ، أصول الدين ١٠٦ ، الإرشاد ١٠٠ ، لمع الأدلة ٨٩ ، بحر الكلام ٣٠-٣١ ، أبحار الأفكار اق ٢٨٩-٢٩٠ .
- (٤) راجع : المحيط بالتكليف ٣٣١ ، شرح المقاصد ٧٤/٢ .
- (٥) أ ب : الاختلاف . (٦) الاختلاق : يقال خلق الإفك اختلفه . بمعنى افتراء . راجع مختار الصحاح ، مادة خلق ٢٠٦ . وشبهتهم في ذلك أن لفظ المخلوق إذا أضيف الى الكلام يراد به الكذب كقولك في القصيدة إذا كانت مشتملة على أكاذيب قصيدة مخلوقة ومختلقة - أي - موصوفة بالاختلاق ، وقيل صار القاضي عبد الجبار إلى أن قولهم قصيدة مخلوقة أو مختلقة المراد به أنها منسوبة الى غير قائلها .

راجع : شرح الأصول الخمسة ٥٤٧ ، المحيط بالتكليف ٣٣١-٣٣٢ .

(٧) أ : قابل ، ب : قائل . (٨) أ : قابلا ، ب : قايلا .

(٩) أ : بالقابلية . (١٠) أ : المتكلم .

(١١) أ : القالسه ، ب : القابلية .

(١٢) بداية : ل ٦٨/١ في ب .

ثم انهم سمو الكلام القديم بذاته حادثا وامتنعوا من تسميته محدثا ، وما كان من (١) الحوادث خارجا (٢) عن ذاته سموه محدثا .

ثم سمعوا من المعتزلة القول في التولد في أفعالنا ، فأثبتوا معناه في أفعال الله - تعالى - فقالوا القدرة الأزلية إنما تؤثر في قوله كن ، وبقية الكائنات يؤثر فيها كن (٣) ، ولا يكون مباشرا بالقدرة ، فأسندوا (٤) الكائنات إليه ، لأنه جاعل مسببها ، ولذا قالت المعتزلة : التولد فعل فاعل السبب (٥) . وكما قالت المعتزلة القدرة الحادثة لا تتعدى محلها فيما تباشره (٦) قالوا (٧) أيضا كذلك في أفعال الباري - تعالى - (٨) .

فأثبتوا لقدرته القصور الموسوم به القدرة (٩) الحادثة - تعالى - رب العزة عما يقول الظالمون علوا كبيرا -

وقد وقع منه فرض المسألة في القدم (١٠) .

ولا يصح هذا الفرض على وجه يقع (١١) الخلاف فيه ، بحيث يتوارد النفي (١٢) والإثبات (١٣) على موضوع واحد ، وسيأتي بيان ذلك (١٤) ، وإنما يتحقق ذلك بعد الكلام على حقيقة الكلام (١٥)

(١) بداية : ل ٦٢ / ب في أ . (٢) أ ، ب : خارج .

(٣) راجع مذهب الكرامية في : أصول الدين ١٠٦ ، الإرشاد ١٠١ ، أبنكار الأفكار

ج ١ ق ٢ ص ٢٩٠ ، شرح المقاصد ٧٤ / ٢ ، شرح المواقف : د . المهدي ١٤٨ ،

نشر الطوالح ٢٥٥ . (٤) أ : فاستندوا .

(٥) راجع : المحيط بالتكليف ٣٨٠ ، ٣٨١ .

(٦) الفعل المباشر هو ما يفعله ابتداء في محل القدرة من دون فعل سواء . راجع :

المحيط بالتكليف ٣٥١ . (٧) أ ، ب ، ج : وقالوا .

(٨) راجع : المصدر السابق ٣٩٨ . (٩) ب : الموسوم بالقدرة .

(١٠) راجع : الإرشاد ، ٩٩ . (١١) بداية : ل ٨٢ / ب في ج .

(١٢) أ : زيادة (من) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .

(١٣) أ : الإثبات . (١٤) راجع : ص ١٩٠ ، ٢٠٣ .

(١٥) راجع فصل قدم الكلام في : الإبانة ٦٣ - ٦٧ ، الإرشاد ٩٩ - ١٠١ ،

لمع الأدلة ٨٩ - ٩١ ، التمهيد لقواعد التوحيد ١٧٣ - ١٧٨ ، شرح

الإرشاد لابن ميمون ٢٣٥ - ٢٣٩ ، المحصل ١٨٤ - ١٨٥ ، المعالم

٦١ - ٦٣ ، شرح لمع الأدلة ل ٣٣ / أ .

* فصل فى : حقيقة الكلام وحده ومعناه *

الحد قد يقال إنه (١) العبارة المشعرة بالحقيقة ، فيكون مغايرا للحقيقة .
أما معناه فهو الحقيقة التى يشعر بها لفظه ، فلا يكون (٢) لفظ المعنى
إلا تأكيدا للحقيقة (٣) .

وقد ذكر الاختلاف فى حد الكلام بين أصحابنا (٤) ، وجزم المعتزلة
بحده (٥)

واعلم أن الحد الذى وقع الاختلاف فيه بين أصحابنا ليس هو المجزوم بحده
عند المعتزلة ، فإن الكلام الذى حده (٦) المعتزلة هو : الكلام المؤلف (٧)
من الحروف التى هى الأصوات المتقطعة ، والذى اختلف أصحابنا فى حده
هو الكلام النفسى ، وهم نافسوه (٨) .

وأما الحد المعتزلة فهو تعريف ما اصطلح إليه .

وليس الكلام عندهم له جنس ، أو ذات متميزة بخاصية عن سائر الذوات ، فالحد
الحقيقى لا يثبت لما لا جنس له ولا خاصية (٩) .

وإذا لم يعقلوا كلاما سوى الحروف والأصوات قالوا الكلام حروف (١٠) متقطعة
وأصوات مقطعة دالة على أغراض (١١) صحيحة (١٢) .

وهذا هو المصطلح عليه عند أهل العربية ، فهو اصطلاح صناعى ، وأما
[أهل] (١٣) اللغة فإنهم يطلقون الكلام على ما لا يتضمن أغراضا (١٤) صحيحة ،
فيقولون هذا الكلام هدر (١٥) ، وهذا الكلام غير مفيد .

(١) ١ : ان . (٢) ١ ، ب ، ج : يمكن . صححناه من د .

(٣) راجع تعريف الحد ص ٣٧ (٤) راجع : الإرشاد ١٠٣ - ١٠٤ .

(٥) راجع : المصدر السابق ١٠٢ - ١٠٣ . (٦) ١ ، ب ، ج : حد . صححناه من د .

(٧) بداية : ل ٦٨ / ب فى ب . (٨) يشير إلى نفي المعتزلة للكلام النفسى راجع :

المحيط بالتكليف ٣٠٧ - ٣٠٩ . (٩) صار أبو الهذيل العلاف وأبو على الجبائى

إلى منع أن يكون الكلام من جنس الأصوات واختار أبو هاشم الجبائى وأصحابه والجعفران

وأبو القاسم والإخشيدي أن جنس الكلام هو الصوت . راجع المصدر السابق ٣٠٧ ،

٣١٢ ، ٣٢٢ . (١٠) بداية : ل ٦٣ / أ فى ١ .

(١١) ١ ، ب ، ج ، د : أغراض . (١٢) راجع : المصدر السابق ٣٠٦ .

(١٣) ١ ، ب ، ج : بدون (أهل) زدناه من د ليستقيم النص .

(١٤) ١ ، ب ، ج ، د : أغراضا .

(١٥) الهدر والهدار : الساقط والهدر : ما يبطل من دم وغيره .

راجع : لسان العرب ٦ / ٤٦٣٢ .

وقد تكلم عليهم في ذكر الحروف والصوت .

والحروف (١) المنتظمة هي (٢) عين الأصوات المقطعة ، فلا معنى للتقييد (٣)

وكذلك ذكر الحروف مع حصول الإفادة بحرف واحد (٤)

وأورد على نفسه اعتراضا ، وأجاب عنه (٥) .

وأما أصحابنا فبسبب اختلافهم في حد الكلام : النظر في هذا الاسم هل هو
يشعر بأصناف أو أنواع (٦) ؟

ولا شك أن فيه تنويها كالأمر والنهي المشتركين في حقيقة الطلب والاستخبار

والوعد والوعيد الداخلة في قسم الخبر .

أما الخبر والطلب هل يشتركان (٧) في جنس أو لاء ، فمن لم يعقل اشتراكهما

في وصف أعم قال هو اسم لصنفين ، لا لنوعين (٨) فلا يمكن الحد ، ومن نظر

إلى لفظ القول والكلام الشامل واعتقد أنه اسم لمعقول يعمهما (٩) شرع (١٠) في

الحد .

فقال صاحب الكتاب على حكم البيان للحد :

(الكلام هو القول القائم بالنفس ، وإن رما البيان قلنا : هو القول القائم بالنفس

الذي تدل عليه عبارات ، وما يصطلح عليه من الإشارات) ١/٦٣

وإنما احتاج إلى البيان ؛ لأن قول القائل هو القول القائم (١١) بالنفس

قد يحتل اللفظ ؛ فإن العبارة تسمى قولا ، ونفس الشيء وجوده ، فيصح

فيها أن يقال إنها قائمة بالنفس ؛ فإن نفس الشيء ذاته ، فإذا زيدت تلك

الزيادة حصل البيان ، وسقط الاحتمال ، ومن ترك الزيادة فهو معتد على

عرف الاستعمال في إطلاق حديث النفس ، فإنه يشعر بها في الضمير كما قال تعالى :

(١) بداية : ل ٨٣ / أ في ج . (٢) د : مع .

(٣) د : للتقييد . (٤) ذكر ذلك الجويني وهو بحد مناقشة المعتزلة

في تعريفهم المذكور للكلام . راجع : الإرشاد ١٠٢ - ١٠٣ .

وقد ناقش هذا التعريف القاضي عبد الجبار وانتهى إلى حد الكلام بأنه ما انتظم

من حرمين فصاعدا أو ماله نظام من الحروف مخصوص . راجع مناقشة عبد الجبار وما

انتهى إليه في : المحيط بالتكليف ٣٠٦ - ٣٠٨ ، شرح الأصول الخمسة ٥٢٩ .

(٥) راجع : الإرشاد ١٠٣ . (٦) د : بأنواع وأصناف .

(٧) أ : تشتركا ، ج : يشتركا . (٨) ج : نوعين .

(٩) أ ، ب : يعمها . (١٠) أ : شرعي .

(١١) بداية : ل ٦٩ / أ في ب .

• ويقولون في أنفسهم • (١)

وقد قدم على كلامه حد الشيخ : ان الكلام ما أوجب لمحلّه كونه متكلماً (٢) ،
وقد سبق (٣) الكلام عليه عند التمرّض لحد العلم (٤) .

(١) سورة المجادلة من آية ٨ •

(٢) راجع : المصدر السابق ١٠٤ ، الكامل في اختصار الشامل ل ١٠٣ / ب •

(٣) بداية : ل ٨٣ / ب في ج •

(٤) راجع : ص ٤٢-٤٣ حيث إنه مطرد في كل معنى • راجع حقيقة الكلام الإنساني
في شرح الأصول الخمسة ٥٢٨-٥٣٠ المحيط بالتكليف ٣٠٦-٣٠٨ ، الإرشاد
١٠٢-١٠٤ ، نهاية الأقدام ٣١٨-٣٤٠ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٢٤٠-
٢٤٣ ، الأرمين ١٧٤-١٧٦ ، المحصل ١٧٢-١٧٣ •

« فصل في : إثبات كلام النفس »

أنكرت المعتزلة وغيرهم من أهل الأهواء كلاما في النفس خارجا عن الحروف والأصوات (١) .

ونقل عن ابن الجُبَّائي أنه يثبت كلام النفس ويسميه الخواطر (٢) فتكون (٣) مخالفة في التسمية .

ونقل عن الجُبَّائي (٤) نفسه أنه يرى الكلام حروفا تقارن الحروف المكتسبة (٥) والذي يظهر لي أن الجُبَّائي إنما قال ذلك في كلام الله - تعالى - ؛ لأنهم كما أصلوا أن المتكلم من فعل الكلام - وكانت أصواتنا أفعالنا - فلزمهم إثبات أمر وراءها مقدورا لله - تعالى - لتتنظم إضافته إلى الله ؛ إذ أجمعت (٦) الأمة على أن القرآن كلام الله .

وأما ابنه فإنه وإن أثبت الخواطر فهي عنده العلم بكيفية نظم الصيغة وهي عند غيره تسمى تقدير العبارات (٧) في الخيال (٨) .

فالكل في الحقيقة نافعون كلام النفس ، وقد كبرا معا للضرورة ؛ فإن الخواطر لا تجدها (٩) مسبوقة ، وحروف آخر مقارنة للأصوات مسبوقة أيضا مكابرة .

وإذا ذكرت المذاهب فذهب أهل الحق : إثبات كلام في النفس يدور (١٠) في الخلد يعبر عنه بالعبارات (١١) تارة ، وبالإشارة أخرى (١٢) .

(١) بداية : ل ٦٣ / ب في أ . راجع : شرح الأصول الخمسة ٥٢٧ - ٥٢٨ ، ٥٢٢ - ٥٢٣ ، ٥٢٥ ، المحيط بالتكليف ٣٠٧ - ٣٠٩ ، الإرشاد ١٠٤ .

(٢) أ ، ب ، ج : الخواص . صححناه من د . راجع : المحيط بالتكليف ٢٧ ، الإرشاد ١٠٤ ، شرح المقاصد ٧٥ / ٢ . (٣) أ ، ب : فيكون .

(٤) سبق التصريف به راجع ص ١٤٣ . (٥) راجع : المحيط بالتكليف ٣١٢ ، الإرشاد ١٠٤ - ١٠٥ ، الملل ٨١ / ١ ، غاية البرام ١٠٧ - ١٠٨ ، أبحار الأفكار ج ١ ص ٢٨٩ ،

شرح المقاصد ٧٤ / ٢ ، الكامل في اختصار الشامل ل ١١٨ / ١ .

(٦) أ : إذا جمعت . (٧) ب : العبادات .

(٨) راجع : الاقتصاد في الاعتقاد ١٠٤ ، نهاية الأقدام ٣٢٣ .

(٩) أ ، ج : تجرهما .

(١٠) أ ، ب ، ج : بدون . صححناه من د .

(١١) ب : بالمبادات .

(١٢) راجع مذهب أهل الحق في إثبات كلام النفس في : الإنصاف ١٠٦ ، الإرشاد

١٠٥ ، أبحار الأفكار ج ١ ق ٢ ص ٢٨٨ ، غاية السمرام

٨٨ ، شرح المواقفات : د . المهدي ١٥٠ .

ولا شك في وجود معنى في الضمير حالة التعبير غير مختلف في وجوده ، وإنما الاختلاف في تمييزه عن (١) المعلوم والإرادات .
فتارة يقول الخصم هو العلم بكيفية نظم الصيغة ، وتارة يقولون هو إرادة .
نطلع النظر هو التمييز هو التمييز [تارة] (٢) بالخاصية (٣) ، وتارة بثبوت (٤) الحكم لأحد الأمرين دون الآخر ، وتارة بوجود (٥) أحدهما دون الآخر .
فإذا قرر ذلك فنقول : الأمر يجد من نفسه أمرا وطلباً جازماً حاله التعبير ، ولا يصح رجوعه إلى العلم ، إذ كل ما يقدر العلم به من صيغة أو فعل يوجد في ذات الحاكى والمأمور مع وجدان التفرقة بين كونه أمراً وحاكياً ومأموراً ، ولا يصح رد التفرقة إلى (٦) وقعت الشركة فيه ، فلا بد من رد التفرقة إلى (٧) أمر يختص بإحدى الحالتين منف عن الأخرى ولا يصح رده إلى الإرادة ، فإن الإرادة إما أن (٨) تكون إرادة وجود الصيغة أو إرادة الامتثال ، وكلاهما موجود في حال المأمور ، وإحدهما (٩) وهي إرادة إيقاع الصيغة ثابتة في حال الحكاية .

ثم الإرادة قد يراد بها الشهوة المضادة للتفرقة ، وهي متحققة بدون الأمر ، وقد يراد بها القصد ومن خاصيته أن يتعلق بفعل المرید ، الأمر لا يصح أن يتعلق بفعل الأمر ، ولهذا لم يتعلق القصد بالمعجوز عنه ، ويتعلق الأمر بالمعجوز عنه ، فعرف (١٠) أن الأمر مخالف للإرادة ، إذ كل ما يمكن أن يراد يتحقق في غير حالة الأمر ، ونجد (١١) التفرقة الضرورية بين حالة الأمر والحاكسى والمأمور ، فلزم مباينته للعلم والإرادة ، وتسميته (١٢) بعد ثبوته كلاماً يتعلق من مأخذ اللسان .

وقد بين صاحب الكتاب التمييز بثبوت الأمر بدون الإرادة ، وضرب لذلك المثال المشهور (١٣) وهو أن رجلاً لو كان يضرب عبده فأفكر (١٤) عليه سلطان البقرة ، وكاد أن يبطش [به] (١٥) فاعتذر بأنه يخالف أمره ،

(١) بداية : ل ٦٩ / ب في ب . (٢) أ ، ب ، ج : بدون (تارة) زدناه

من د ليستقيم النص . (٣) بداية : ل ٨٤ / أ في ج .

(٤) ب : يثبتون . (٥) ب : يوجد .

(٦) ب : بدون : ما بين الرقيين . (٧) أ : أحد .

(٨) بداية : ل ٦٤ / أ في أ . (٩) أ : وأحدهما .

(١٠) أ : تعرف ، ب : تعرف . (١١) ب : وتجد .

(١٢) وتسميه ، ب : وتسميه . (١٣) راجع : الإرشاد ١٠٥ .

(١٤) بداية : ل ٨٤ / ب في ج .

(١٥) أ ، ب ، ج : بدون (به) زدناه ليستقيم النص .

وأراد تصديق (١) قوله عنده بأن يأمره بمحضره ويخالف (٢) ، فهو يأمر (٣) ولا يريد الامتثال ، لأنه (٤) لا يتهدد عذره إلا بالمخالفة ، ويجد (٥) المبدء فمهم الأمر وجدانا ضروريا كما يجد (٦) في غير هذه الحالة .
وهذا الطريق يمتنع رد هذا المعنى إلى الاعتقاد والجهل والشك ، إذ يوجد جميع ذلك في غير حالة الأمر .
ثم ألزم المعتزلة أن تقول (٧) النظر الذي هو طلب وجه الدليل إرادة كما قالوا إن طلب الأعمال واقتضاها (٨) من المأمورين إرادة (٩) .
فإن انفصلوا بأن طلب وجه الدليل متعلق بوجه الدليل فلا يصح أن يكون مرادا .

فنقول : قد يأمر السيد عبده بما السيد عاجز عنه كالزمن الذي يأمر عبده بالقيام وإن كان لا يصح منه تخصيصه .
وما استدل به على إثبات الكلام : أن القائل أفعَل قد يعبر بها عن الإيجاب وقد يعبر بها عن الاستحباب ، وقد يعبر بها (١٠) عن الإباحة .
والإيجاب والاستحباب والإباحة لا يصح أن تكون هي (١١) الصيغة ، فإن المقول من الصيغة في هذه الأحوال الثلاث متساو (١٢) ، والمعاني المدلولة مختلفة (١٣) .

واعترضهم على هذه الطريقة لا يعدو الرد إلى الإرادة (١٤) مع العلم بالمعقوبة أو العلم بانتقائها ، فيتميز عندهم الإيجاب عن الاستحباب بذلك ، إلا أنه تبقى (١٥) عليهم الإباحة فلا يمكن أن ترد إلى الإرادة ، إذ (١٦) الخبر فيه غير مطلوب الأمر ، فمن ههنا قالوا الإباحة ليست بحكم (١٧) شرعي (١٨) ، وإنما هي انتفاء إرادة الفعل والترك .
والجواب إثبات التمييز عن الإرادة كما سبق (١٩) .

-
- (١) أ : تصديقا . (٢) ب : ويخالفه . (٣) أ : يأمر .
(٤) بداية : ل ١/٧٠ في ب . (٥) أ ، ب ، ج : يجد . صححناه من د .
(٦) أ ، ب ، ج : يجد . (٧) أ ، ب : يقول .
(٨) أ ، ب : واقتضاها . (٩) راجع : المصدر السابق ١٠٦ .
(١٠) بداية : ل ١/٦٤ في ب . (١١) أ ، ب : يكون هو .
(١٢) ب : متساو . (١٣) راجع : المصدر السابق ١٠٧ .
(١٤) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة . (١٥) أ : ينقضى .
(١٦) ب : أن . (١٧) بداية : ل ١/٨٥ في ج .
(١٨) راجع : المحيط بالتكليف ١٣ .
(١٩) راجع ص ١٩٤-١٩٥ .

أوردوا على هذه الطريقة سؤالاً فقالوا :
أنتم الصيغة عندكم تارة تشمر بالطلب النفس ، وتارة لا تشمر ، فهم (١) يقع
التمييز بين حالتى الصيغة والدالة عندكم (٢) ؟

وأجاب بأن قال : القرائن المقترنة بالصيغة دالة ، وبها يقع التمييز لاختصاصها
ببعض الحالات (٣) .

وإذا ثبت كلام النفس فقد اختلف (٤) جواب (٥) أبى الحسن فى تسمية اللفظ
والطلب النفس كلاماً :

فتارة يقول هو حقيقة فى الكلام القائم بالنفس ومجاز فى العبارات ، لأنها تدل
عليه ، كما تسمى علوماً لدالاتها عليه ، وأنشد بعض أصحابنا على ذلك شمر الأخطل (٦)
حيث قال :

إن الكلام فى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً (٧)
وقال فى جواب المسائل البصرية : اللفظ موضوع لكل واحد حقيقة ، فهو مشترك بينهما (٨) .

(١) : فيهم . (٢) راجع : الإرشاد ١٠٢ . (٣) راجع : المصدر السابق
نفس الصفحة . (٤) بداية : ل ٢٠ / ب فى ب . (٥) أ : جوابه .
(٦) الأخطل : أبو عبد الله غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو والتغلبى ، ١١٠ - ١١٠ هـ ،
نشأ على المسيحية فى أطراف الحيرة بالعراق ، أقام حيناً فى دمشق - مقر الخلفاء -
وحيناً فى الجزيرة حيث يقيم بنو تغلبه - وهو أكثر شعراً ، بنى أمية
مدحاً للملوك والأمراء من بنى أمية ، تهاجى مع جرير والفردق ، له ديوان مطبوع
عدة طبقات .

انظر ترجمته فى : الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/ ٤٨٣ - ٤٩٦ / ٢ : أحمد شاكر
ط / دار المعارف ١٩٦٦ م ، الأعلام ٥/ ١٢٣ ، معجم المؤلفين ٨/ ٤٢ - ٤٣ .
(٧) هذا البيت بهذا اللفظ رواه الجاحظ فى البيان والتهيين ولم ينسبه . راجع : البيان
والتهيين للجاحظ ١/ ٢١٨ ت : عبد السلام هارون / الناشر / الخانجي ١٩٨٥ . وقد
نسبه الى الأخطل ابن هشام فى شذور الذهب وكثير من المتكلمين راجع : شرح شذور
الذهب لابن هشام وعليه الإفادة من حاشيتى الأمير وعبد الله لمحمد سيد كيلانى
٢٥ / ط ١ مصطفى الحلبي ١٩٦٠ م

وقد بحثت عن هذا البيت فى عدة طبقات لديوان الأخطل وملحقاته فلم أجده ، وقد
أشار عبد السلام هارون إلى أن البيت المذكور ليس فى الديوان . راجع تعليقي عبد السلام
هارون على البيان والتهيين ١/ ٢١٨ ، معجم الشواهد العربية / عبد السلام هارون
١/ ٢٧١ ط ١ / الخانجي ١٩٧٢ م .
وأضيف أن ابن فورك نسب هذا البيت بلفظ أن الكلام من الفؤاد . . . إلخ إلى الحطيئة
راجع : مجرد مقالات الأشعرى ل ٣٠ / ١ ولكنى لم أجده فى ديوان الحطيئة .
(٨) راجع : البرهان ١/ ١٩٩ ، نهاية الأقدام ٣٢٠ - ٣٢١ ، شرح الكبرى ٢٢٥ .

وربما استتكر المعتزلة أن اسم الكلام مجاز (١) - مع أن نقلة اللغزة
العربية لا يصدر عن هذا اللفظ في غالب الأحوال إلا عليه -
فقال لهم صاحب الكتاب :

(رب مجاز يشتهى أكثر من الحقيقة) ٦٤ / ب
مع أنه لو شرع في بيان ما ورد من العرب في إطلاق القول على ما في النفس
لكثر وطال ، وهذا كله بحث لقوى ، وحظ الحقائق ما قدمناه ، والله
أعلم (٢) .

* * *

(١) راجع : الإرشاد ١٠٨ ، شرح الكبرى ٢٢٥ .

(٢) راجع هذا الفصل في : الإنصاف ١٠٦-١١٠ ، الإرشاد ١٠٤-١٠٨ ، لمع الأدلة

١١ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٢٤٤-٢٥٢ ، شرح لمع الأدلة ٣٥ / ١-٣٧ / ب ،

السايرة ٣٥ ، شرح المقاصد ٧٤ / ٢-٧٥ ، شرح المواقف : د المهدى ١٥٠-

١٥٢ ، شرح الكبرى ٢٢٢-٢٢٥ .

« فصل : المتكلم عند أهل الحق من قام به الكلام (١) »

وهو (٢) ما يوجب حالا لمن قام به عند مشيئة الحال من الأصحاب (٣) .
وقالت المعتزلة المتكلم من فعل الكلام (٤) .

هذا الفصل وإن نازعت المعتزلة فيه وأرادوا بالكلام الحروف ، إلا أنهم إن أرادوا
أن الفاعل يجب له عن (٥) فعله حال وحكم كان خلافاً معهم في المعنى ؛
فإن الكلام يأتى اعتبار قدر لا يصح [أن] (٦) يثبت حكمه لما لم يقم به .
ثم يبطل ذلك بطريقين :

أحدهما : ما يلزم منه من تجدد الأحوال على الأزلى ، فإن البارى — تعالى —
فاعل الكلام عندهم .

والثانى : من عود الحكم الى ما لم يقم به .

فنقول : إيجاب الحكم لبعض المحال (٧) لا بد فيه من اختصاص المعنى به ،
فإذا لم يقم به فنسبة المعنى الى سائر المحال التى لم يقم بها نسبة واحدة ،
فادعاء قيامه ببعض دون بعض ترجيح من غير مرجح ، وهو محال .
فإن قالوا : وجه الاختصاص به كونه فاعلاً .

فنقول : يلزم (٨) أن تكون سائر المعانى موجبة لحكمها له إذا كان فاعلاً لها ،
فإن معقولة صدورها عنه معقول واحد .

ثم نقول نسبة كل فعل الى فاعله ليس إلا صدوره عنه وحدوثه به ، ولا (٩) معنى
لعود حكمه إليه إذا لم يقم به ، فإذا خلق الله — تعالى — فى جوهر حركة ،
فلا يعود حكم الحركة اليه حتى يكون متحركاً فينسب إليه من جهة حدوثه ، وهو
أعم وصفه (١٠) ، لا من جهة أخص وصفه (١١) ، وكونه متحركاً أخص ،

ثم أخص من كونه متحركاً كونه مصوتاً ، فلا يكون بخلق الصوت مصوتاً .
ثم تقطيع (١٣) الصوت (١٤) يصير حروفاً ، ثم يتركب (١٥) بالحروف فيصير (١٦)
كلاماً ، فيعود عندهم حكم ذلك اليه ، فكيف عاد حكم الأخص الى الفاعل ولم يعد إليه
حكم الأعم .

(١) بداية : ل ٦٥ / أ فى ١ . راجع الإرشاد ١٠٩ ، المبكر الأفكار ج ١ ص ٢٨٨ ، شرح المقاصد

٧٤ / ٢ . (٢) بداية : ل ٨٥ / ب فى ج . (٣) راجع : الإرشاد ١٠٩ ، الكامل

فى اختصار الشامل ل ١٠٥ / ب . (٤) راجع : شرح الأصول الخمسة ٥٣٥ ، المحيط

بالتكليف ٣٠٩ . (٥) ب ع ج : من . (٦) أ ب ع ج د : بدون

(٧) (٨) د : يلزمكم . (٩) أ : لا . (١٠) ب ع ج : وصف .

(١١) أ ب ج : وصف . (١٢) أ ب ع ج د : يخلق .

(١٣) أ : مقطع . (١٤) بداية : ل ٨٦ / أ فى ج .

(١٥) أ : تتركب .

(١٦) أ ب : فتصير .

ثم نقول لو خلق الله تعالى أصواتا ضرورة في شخص مبرسم (١) فيقول (٢)
 قمت وقعدت وكفرت وفجرت وقسقت ، فلا يخلو إما أن يكون المتكلم من قام به
 الكلام ، فينقض القول بأن المتكلم من فعل الكلام ، وإما أن يكون المتكلم بذلك فاعل
 الكلام ، وفيه إثبات الخلف في كلامه أو الهذيان (٣) وذلك باطل .
 ثم نقول : إذا كان الباري - تعالى - متكلماً من حيث فعل الكلام ، وكلامه
 المفعول محال أن يقوم بذاته ، ولا بد له من محل .
 فإذا قالوا محله جماد :

قلنا : قيام مثل هذا المعنى بنا (٤) يوجب كون محله متكلماً لنفسه أم لا ؟
 فإن قالوا يوجب لمحله (٥) كونه متكلماً لنفسه فكيف يختلف المعنيان
 في صفة نفس ؟

وإن كان يوجب لا لنفسه . فيستدعي قيام معنى به ، وهو محال .
 والفاعل لا يحقق المعنى المفعول صفة وإيجاباً ، فلا بد أن يعود حكم الكلام
 إلى الجماد فيكونوا (٦) مأمورين للجماد مستثنين له ، وذلك (٧) هو إلى
 عبادة الأصنام .

واعلم أن صاحب الكتاب قدم في صدر هذا الباب عن المعتزلة ألا يعود
 إلى الفاعل من فعله حكم (٨) .

وإذا كان هذا أصلهم فلا تتوجه هذه الاعتراضات كلها منه ، وإنما
 تتوجه إذا قالوا يعود (٩) الحكم إلى الفاعل ،
 وغايته أن سموه متكلماً إذا (١٠) فعله ، والتسمية تؤخذ من مأخذ اللغة ،
 ولا يمتنع أن يضاف الكلام إلى فاعله (١١) ويسمى متكلماً باعتبار فعله (١٢) به ،
 فلا معنى للمخالفة والتنازع .

(١) البرسام : بالفتح وقيل بالكسر ، وهو علة ، قيل هو الورم . الذي يمرض للحجاب
 الذي بين الكبد والمعدة ، وقيل بين الكبد والقلب . والتحقيق : أن المراد
 به مرض عقلي بدليل سياق كلام المؤلف ، وبدليل استعمال كثير من العلماء لهذا
 اللفظ ويريدون به المرض العقلي . راجع : لسان العرب مادة برسم
 ٤٦/١٢ ، مختار الصحاح مادة برسم ٦١ ، كشف اصطلاحات الفنون ٢٨٩ .

(٢) أ ، ب : فنقول . (٣) ب : والهذيان .

(٤) أ ، ب : بناء . (٥) أ ، ب ، ج : بمحله صححناه من د .

(٦) ج : فيكونون ، د : فتكون . (٧) بداية : ل ٦٦ / أ في أ .

(٨) راجع : الإرشاد ١٠٩ . (٩) ب : يعود . (١٠) بداية : ل ٧٢ / أ في ب .

(١١) أ : فاعل .

(١٢) ب : فمحل .

ثم أورد عليهم المطالبة بإثبات كون الباري - تعالى - متكلماً على (١) أصلهم (٢) ،
 فإن الكلام إذن آل القول فيه إلى وقوع [الفعل] (٣) منه ، والفعل
 جائز ، والمقل لا يقض (٤) بوقوع الجائزات ، وإنما يتوصل به إلى درك الجواز فقط .
 فإن استدلووا بالمعجزة (٥) ، فإنها تدل على صدق الرسل (٦) ، ثم
 الرسل أخبروا (٧) بعد ثبوت صدقهم عن وقوع الكلام منه تعالى .
 ومنعهم صاحب الكتاب من (٨) الاستدلال بالمعجزة . من حيث إنه لا
 تنزل منزلة التصديق بالقول (٩) .
 فإذا لم يكن قول في نفس الفاعل المجيب للمتحدث إلى ما سأله فلم تنتظم
 دلالة المعجزة على صدق الرسول .
 ولهم أن يقولوا : لا نسلم توقف دلالة المعجزة على صدق الرسول على قول
 في النفس ، فإننا إذا فرضنا ملكاً جمع الناس لهم سَكَّجَ (١٠) له وتأزر (١١)
 المجلس بأهله ، فقام بينهم رجل وادعى أنه رسول الملك ، وهو يهوى منه
 وسمع ، وقال دليل صدق أنه يخالف عادته المألوفة ، وقال أيها الملك
 إن كنت صادقاً فأجبنى إلى ما سألته فأجابته استيقن أهل المجلس رسالته ،
 وإن كان فيهم من ينكر كلام النفس .
 وقد قال بعض الأشعرية إن المعجزة تدل على نفس الرسالة من غير تصديق
 ولا قول يفرض في الدلالة (١٢) .
 فإذا ثبت أن صحة المعجزة ودالاتها لا تتوقف على ثبوت (١٣) الكلام .
 فإذا ثبت صحة الرسالة وصدق الرسول ، وأخبر الرسول عن قول الله وكلامه ،
 فقد ثبت عندهم وقوع الجائز .

-
- (١) بداية : ل ٨٧ / أ في ج . (٢) أ : اصنامكم . راجع : المصدر السابق ١١٢ .
 (٣) أ ، ب ، ج : بدون (الفعل) زدناه من د ليستقيم النص .
 (٤) أ : يقول ، بياض في ب ، د : يقنع . صححناه من ج .
 (٥) راجع : المصدر السابق ١١٢ . (٦) أ : الرسل . (٧) د : أخبرونا .
 (٨) أ : عن . (٩) راجع : المصدر السابق ١١٣ - ١١٤ .
 (١٠) سَكَّجَ : عرض . راجع : مختار الصحاح ٣٣٨ .
 (١١) أ : وتأزر . الأزر : القوة . راجع : المصدر السابق ٢٥ .
 (١٢) راجع ص ٢٧ .
 (١٣) بداية : ل ٦٦ / ب في أ .

فالحاصل من (١) هذا الكلام (٢) : أنهم إن استدلوا بثبوت المعجزة على (٣) الكلام فليس في ظهور الآيات ما يدل على خلق أصوات في محل كما ذكروا .

وان استدلوا بالمعجزة على صدق الرسول (٤) ، واستدلوا بإخبار الرسول عن كونه متكلماً صحيح ، ويبقى النظر في معنى الكلام ، وأنه لا يصح عود الحكم إلى الفاعل من فعله ، فهذا لباب (٥) هذا الفصل .

ثم طالبهم بعد ذلك بالدليل على بطلان من يقول إنه متكلم لنفسه (٦) . وأورد لهم جواباً عن هذه المطالبة : أن الصفة النفسية لا بد أن تعم (٧) ، كما ذكر في الإرادة (٨) فقال : لم قلت إن الصفة النفسية إذا كانت متعلقة لا بد أن تعم (٩) ، ونقض ذلك عليهم بكونه قادراً (١٠) ، فإنه للنفس ولا يعم . ثم يقال لهم : ولم قلت إن كونه متكلماً لا يعم ، وهو مخبر (١١) عندنا عن كل معلوم ، فما المانع من إثبات كونه متكلماً لنفسه وهو يعم نفساً تعلقه (١٢) .

ثم عندهم أنه يجب للتكليف (١٣) ، فيجب أن يعم جميع المستحسّنات ، وأما المستقبحات فلا يصح أن يتعلق بها خطابها عندهم عقلاً (١٤) ، فلزمهم المصوم فيما صح (١٥) أن يكون متعلقاً بخطاب الحكيم عندهم ، فلم (١٦) يصح منهم هذا الاعتذار .

واعتذروا اعتذاراً (١٧) آخر عن هذا الإلزام : أن قالوا إنما منعنا من إثبات كونه متكلماً لنفسه أن الكلام أصوات متقطعة ، ويستتبع أن يكون من صفات النفس (١٨) .

(١) ١ : عن . (٢) بداية : ل ٧٢ / ب في ب .

(٣) أ ، ب ، ج : عن . صححناه من د . (٤) بداية : ل ٨٧ / ب في ج .

(٥) أ ، ب ، ج : إثبات ، د : الباب . صححناه اعتقاداً على أسلوب المؤلف .

(٦) راجع : الإرشاد : ١١٥ ، وهو قول محمد بن عيسى الملقب بـ « برفوث » . راجع : شرح

الأصول الخمسة ٥٢١-٥٢٢ . (٧) راجع : الإرشاد : ١١٥ .

(٨) راجع : المصدر السابق ٦٩-٧٠ . (٩) راجع : المصدر السابق ١١٥ .

(١٠) راجع : المصدر السابق ٧٠ ، ١١٦ . (١١) ١ : ضمير .

(١٢) أجاب القاضي عبد الجبار بالتفريق بين الخبر والأمر . راجع : شرح الأصول الخمسة ٥٥٥ .

(١٣) راجع : المحيط بالتكليف ٣٢٢ . (١٤) قارن : المغني ١١ / ٥٠٢ ، ٥٢٨ ، شرح

الأصول الخمسة ٥٥٢-٥٥٣ ، المحيط بالتكليف ١٢ . (١٥) ب ، ج : يصح .

(١٦) ج : فلا . (١٧) ١ : اعتزاً . (١٨) أورد الجويني هذا الاعتذار عن

المعتزلة . راجع : الإرشاد : ١١٦ .

فإنها واجبة الحدوث (١) ، وما امتنع قدمه بطل أن يكون من صفة نفس (٢) القديم
 وأجاب عن ذلك بأنه (٣) تقرير إثبات كلام النفس (٤) .
 وفي هذا صحة هذا الاعتذار على (٥) أصولهم ، ورجوع النزاع إلى أصلهم السابق
 في إثبات (٦) كلام النفس الذي نفوه .
 ثم أشار إلى ما ذكرناه من أن وضع الكلام في قدم الكلام (٨) ، فلا (٩) يتوارد
 النفي والإثبات (١٠) على موضوع واحد (١١) ، وما يدعون حدوثه فنحن (١٢)
 نسلم أنه حادث ، وندعي بعد ذلك إثبات أمر آخر وراءه نحكم عليه بالقدم ، وهم
 نافعون أصله ، فكيف ينازعون في قدمه .
 نعم لو فرض الكلام في أن لله - تعالى - كلاما وراء الحروف والأصوات
 لصح أن يتوارد كلام المختلفين فيه بالنفي والإثبات على مورد واحد .
 ثم شرع في الدليل بأن قال :

(قد ثبت بدلالة المقول أن الباري - تعالى - متكلم بكلام ، وأن كلامه لا يسد أن
 يختص به بوجه من وجوه الاختصاصات ، ولا حاجة إلى إثبات ذلك بالدليل ، ثم
 لا يخلو هذا الاختصاص المتفق عليه مذهباً (١٣) : الثابت المقضى به عقلاً
 إما أن يكون باعتبار كونه فعلاً (١٤) أولاً) ١/٦٧
 وقد بطل (١٥) [أن] (١٦) يرجع إلى الفاعل من فعله حكم ، وإذا بطل
 اعتبار كونه فعلاً (١٧) فنسبته إلى ما لم يقم به كسبة غيره إليه ، فيلزم منه
 نفي الاختصاص ، وكونه متكلماً به يوجب الاختصاص ، فيتضاد القول بكونه
 متكلماً مع نفي قيامه به ، فيلزم أن يكون متكلماً لقيامه به (١٨) .

-
- (١) يعني : الأصوات واجبة الحدوث . (٢) أ ، ب هـ ج : النفس . ب : زيادة (وفي
 هذا صحة) . (٣) ب هـ ج : زيادة (قد) . (٤) راجع المصدر السابق ١١٦ .
 (٥) بداية : ل ١/٦٧ في ١ . (٦) بداية : ل ٧٣ / أن في ب .
 (٧) راجع ص ١٨٩ (٨) يعني : فرض الفرض من المسألة في إثبات قدم الكلام .
 (٩) أ ، ب هـ ج د : لا . صححناه ليستقيم النص . (١٠) بداية : ل ٨٨ / أن في ج .
 (١١) راجع : المصدر السابق ١١٦ - ١١٧ . (١٢) د : نحن .
 (١٣) أ ، ب هـ ج د : مذهب .
 (١٤) أ ، ب هـ ج د : فاعلاً . (١٥) أ : بطلان .
 (١٦) أ : بدون (أن) زدناه من ب هـ ج ليستقيم النص .
 (١٧) أ ، ب هـ ج د : فاعلاً .
 (١٨) ب : بدون (بـه) .

أورد على نفسه سؤالاً بأن قائلا لو قال يختص به لصفة نفسية للبارى يقتضى اختصاصه به .

وأجاب عنه بأن قال :

(هذا إجمال فى (٢) ادعاء الاختصاص ، ونحن فى محاولة بيان وجه الاختصاص (٢))

١/٦٢

وهذا ليس بجواب عن السؤال ؛ إذ للسائل أن يقول رب شئ يعلم جملة ، ولا يعلم تفصيلا ، وأنتم وإن حاولتم بيان وجه الاختصاص ، فما المانع أن يكون الاختصاص يثبت بوجه (٣) لا يعلم بطريق التفصيل (٤) ، فحاولتكم تفصيل ما لا يعلم تفصيله محاولة مسيلا لا سبيل إلى العلم به .

ومن الأدلة العقلية على إثبات الكلام : أن كل عالم يجد (٦) [فى] (٧) ذاته خبرا عن معلومه ، والبارى - تعالى - عالم (٨) .

ومنها : ما استدل به الأستاذ : أن قال للبارى صلة ، ولا يتم وصف اللة الا بأمر مطاع ، ونهى متبع (٩) .

وهذا يثول (١٠) إلى نفي النقائص ، وأن الكلام وصف كمال .

وما استدل به : أن جواز تردد الخلاق بين أمر مطاع ونهى متبع (١١) يدل على صفة واجبة للخالق ؛ فإنه (١٢) بتقدير انتفاء (١٣) [صفة] (١٤) واجبة يلزم منه انتفاء ما علم جوازه .

(١) فى : الإرشاد : لا . (٢) راجع السؤال والإجابة عنه فى : المصدر السابق

١١٨ . (٣) بداية : ل ٦٢ / ب فى أ .

(٤) بداية : ل ٨٨ / ب فى ج . (٥) بداية : ل ٢٣ / ب فى ب .

(٦) أ : محدد . (٧) أ : بدون (فى) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص .

(٨) نسب الشهرستانى والسكنوسى هذه الطريقة للأستاذ أبى إسحاق .

راجع : نهاية : الأقدام ٢٦٩ ، شرح الكبرى ١٦٢ .

(٩) أ : منيع . راجع : المصدر السابق ١٦١ .

(١٠) أ : يؤول . (١١) أ : منيع .

(١٢) أ ، ب ، ج : فإن .

(١٣) أ : ابتغاه .

(١٤) أ ، ب ، ج : بدون (صفة) زدناه من د ليستقيم

النص .

وقد أشار الإمام (١) إلى ازورار (٢) الطرق حيث قال :
 (في الأدلة متسع ، وفيما [(٣)] ذكرناه مقنع) ٦٧/ب
 والذي نراه الاستدلال بالمعجزة على ثبوت كونه صدقا ، وهو حقيقة
 الكلام مع امتناع أن يكون صدقا (٤) ولا يقوم به التعديق ،
 أو الاستدلال بالسمع بعد إثبات صدق الرسول على ما بيناه عند ذكر
 اعتذار المعتزلة فيما سبق (٥) .
 تبينه :

المعتزلة ما (٦) اعتدوا عليه : أن قالوا : القول بثبوت كلام أزلي يلزم منه
 المحال ، وما يلزم منه المحال فهو محال .
 بيان (٧) : أن القول بثبوت كلام أزلي يلزم منه أن يكون ذلك الكلام في الأزلي
 أمراً نهياً (٨) ، وذلك محال .

بيان أنه محال : أن الأمر من الصفات المتعلقة ، ووجود متعلق لا
 متعلق له محال ، والقول بكونه أمراً في الأزلي يستدعي ما وراءه ويستحيل في الأزلي ما وراءه
 فيمتنع (٩) وجود الأمر ، هذا تمام تقرير شبهتهم (١٠)
 واعلم أنها تنبئ على مقدمتين :
 أحدهما : لزوم كونه [أمراً] (١١) نهياً .
 وأن ذلك في الأزلي محال ، إذ لا مأمور في الأزلي .
 فأما المقدمة الأولى :
 فقد منعها عبد الله بن سعيد بن كلاب (١٢) ، وقال لا يلزم من ثبوت

(١) أ ب ج : زيادة (الرازي) حذفنا الزيادة اعتماداً على د ، ولوجود الإشارة
 المذكورة في : الإرشاد ١١٨ . (٢) أ : ازوداد . ازورار عن الشيء ازورارا -
 أي - عدل عنه وانحرف . راجع : مختار الصحاح ٣٠٠ .
 (٣) أ ب ج : بدون (ما) زدناه من ج ليستقيم النص .
 (٤) أ ب ج : مصرفاً . صححناه من د . (٥) راجع ص ٢٠١ (٦) أ ب : نعم .
 (٧) ب ج : بيان . (٨) ب : ونهياً . (٩) بداية : ل ٨٩ / أ في ج .
 (١٠) قارن : المحيط بالتكليف ٣١٩ ، راجع : الإرشاد ١١٩ .
 (١١) أ : بدون (أمراً) زدنا من ب ج ليستقيم النص .
 (١٢) عبد الله بن سعيد بن كلاب م ٢٤٥ هـ وقيل ٢٥٠ هـ ، متكلم من كبار الأئمة المتكلمين ،

وهو من جملة السلف إلا أنه باشر علم الكلام ، وأيد عقائد السلف بالحجج الكلامية والبراهين
 الأصولية ، كان في زمن المأمون ، ذم المعتزلة في مجلسه ، له مع عباد بن سليمان مناظرات ،
 كان أحمد بن حنبل من أشد الناس عليه ، لقب بالكلامي لأنه كان يجتذب الناس إلى معتقده
 إذا ناظر عليه كما - يجتذب الكلاب الشيء . انظر ترجمته في : الفهرست ٢٣٠ ، مقالات
 الإسلاميين ١ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ / ٢ ، ٢٠٣ ، الملل والنحل ١ / ٩٣ ،
 طبقات الشافعية الكبرى ١ / ٥١ ، لسان الميزان ٢٩٠ / ٣ - ٢٩١ ، الأعلام ٩٠ / ٤ ، نشأة الفكر
 الفلسفي في الإسلام ١ / ٢٩٦ - ٣٢٢ .

الكلام في الأزل أن يكون أمرا (١) .
وهذا (٢) بناء على أن تعلق (٣) الصفات الأزلية بمتعلقاتها من قبيل الإضافات
لا من قبيل صفات النفس ، فقال على هذا : الكلام في الأزل لا يكون أمرا ثم
يصير أمرا فيما لا يزال ، كما يقول في كونه خالقا رازقا .
وهذا بعيد عن التحقيق ؛ فإنه يستحيل وجود الصفة المتعلقة غير متعلقة ،
فإننا إذا عرضنا على عقولنا علما لا يتعلق بمعلوم ، وإرادة لا تتعلق بمراد ، وخبرا
لا يتعلق بمخبر استحال في الوصف .
وكذلك إذا عرضنا على عقولنا أمرا لا يتعلق بمأمور امتنع ذلك .
فإن قيل إذا ثبت كونه أمرا لزم أن يتعلق بمأمور ، وهو في الأزل غير أمر .
قلنا : الأمر حقيقة هو الاقتضاء والطلب ، فيلزم استدعاء المطلوب المقتضى
لا محالة ، وإما أن يمتنع ثبوت حقيقة الاقتضاء والطلب ، فيلزم إذا صار أمرا أن يتجدد
له كونه اقتضاء أو طلبا ، وذلك محال ؛ إذ يلزم منه تجدد الأحوال الحادثة
على الأزل (٤) ، مع أن الحال إذا كانت حادثة فإنها تعقل (٥) مع معنى يوجبها ،
فلزم منه قيام المعنى بالمعنى وهو محال .
ثم نقول لعبد الله (٦) : إن صح أن تكون الصفات التي يتحقق بها قوام النوع
ظاهرة (٧) على المعنى ، جاز أن تكون (٨) الصفات التي بها قوام الجنس
ظاهرة على المعاني ، فيلزم أن يكون المعنى غير كلام ، ثم بطرا (٩) عليه كونه
كلما .
وكذلك يلزمه أن يجوز وجود لون غير مختص بصفة خاصة يتحقق بها نوع من
الألوان كسوادية أو بياضية أو غيرها ، وكل ذلك يجر إلى إبطال (١٠) الحقائق ،
 وإبطال جميع الصفات النفسية .

(١) راجع : الإرشاد ١١٩ ، نهاية الأقدام ٣٠٣ ، أبحار الأفكار ١ ق ٢ ص ٢٨٩ ،
شرح المقاصد ٧٨/٢ ، شرح الواقات : د . المهدي ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) بدائية : ل ٧٤ / أ في ب .

(٣) بدائية : ل ٦٨ / أ في أ .

(٤) ج : الأزل . (٥) ب ، ج : عمل .

(٦) عبد الله بن سعيد بن كلاب ، سبق التعريف به راجع : ص ٢٠٥ .

(٧) بدائية : ل ٨٩ / ب في ج .

(٨) أ ، ب : يكون .

(٩) أ : بطر .

(١٠) أ : زيادة (ذلك) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .

وعلى الجملة فليس اللازم (١) من مقتضى هذا المذهب فوات التعلق خاصة ، بل كونه أمرا (٢) يرجع الى اقتضاء وطلب من شأنه أن يتعلق ، فهو بين أمرين (٣) . إما أن ينفي كونه اقتضاء وطلباً (٤) فيلزمه تجدد صفة الكلام ، والتجدد على الأزل محال ، وإما أن ينفي التعلق مع كونه اقتضاء وطلباً (٥) وهو يستدعي المطلوب ضرورة فهو محال ، إذ طلب لا مطلوب [له] (٦) محال (٧) والتحقيق (٨) إذن تسليم هذه المقدمة ، وهو الذي ارتضاه شيخنا أبو الحسن (٩) .

ثم قال : الباري تعالى أمر في الأزل ، ولكن لا نسلم أن ثبوت كونه أمرا في الأزل محال (١٠) .

قولهم إن وجود صفة متعلقة لا متعلق لها محال ؛ مسلم ، لكن لم قلتم إن المتعلق يجب أن يكون في نفسه موجودا حالة وجود المتعلق . فإن قالوا : إذا كان المتعلق موجودا والمتعلق [له] (١١) معدوما فلا فرق بين قولنا لا متعلق له وبين قولنا المتعلق معدوم . قلنا هذا ينتقض بالفعل ، فإنه متعلق الطلب ، وهو معدوم حالة وجود الطلب المتعلق به .

فإذا قلتم إن الطلب الموجود [متعلق بالموجود المتوقع حصوله] فنقول : كذلك نقول يتعلق (١٢) الطلب الموجود [(١٣) بالموجود المتوقع حصوله] ، فما قلتموه في الفعل قلنا مثله في المخاطب .

-
- (١) ١ : اللزم ، ب ، ج : اللزوم . صححناه من د .
 (٢) بداية : ل ٧٤ / ب في ب .
 (٣) بداية : ل ٦٨ / ب في أ . (٤) د : بدون (وطلباً) .
 (٥) أ ، ب ، ج : بدون ما بين القوسين زدناه من د : ليستقيم النص .
 (٦) أ : بدون (له) زدناه من ب ، ج ، د : ليستقيم النص .
 (٧) أ : محال . (٨) د : فالتحقيق .
 (٩) راجع : الإرشاد ١٢٠ ، نهاية الأقدام ٣٠٤ .
 (١٠) راجع : الإرشاد ١٢٠ .
 (١١) أ ، ب : بدون (له) زدناه من ج : ليستقيم النص .
 (١٢) بداية : ل ٩٠ / أ فـسـى ج .
 (١٣) أ : بدون ما بين القوسين زدناه من ب ، ج : ليستقيم النص .

فإن قالوا : حكم طلب الفعل أن لا يسد^(١) أن يكون الفعل معدوما غير حاصل حتى يؤمر بتحصيله .

قلنا : تهطل إذن مقدمكم الكلية في أن كل متعلق موجود لابد أن يكون متعلقه موجودا .

وإن خصصتها بالمخاطب دون الفعل فهو محل النزاع ، فلم صادر تم على المطلوب ؟

وعن هذا نقول في حل الشبهة : ليس قولنا إن المتعلق معدوم حالة وجود المتعلق [بـه] (٢) نفى المتعلق ، فإن نفيه في حال لا يلزم منه نفيه مطلقا ، والمحال نفى المتعلق مطلقا لا نفيه في حال ، أليس (٣) العلم الأزلي متعلقا (٤) بوجود العالم ؟ ولا وجود للعالم أزلا ، بل هو عالم بما سيكون ، فهم تكرون على من أثبت طلبا من سيكون ، فهو متعلق بما سيكون .

وإن شرع الباحث في هذا المقام أن يفرق بين تعلق العلم وتعلق الطلب كان ذلك مشعرا بعدم تحصيله ، لما نحن فيه في هذا المقام ، فإننا (٥) في معرض النقص على قولهم إن المعدوم المتعلق في حال وجود المتعلق نفى للمتعلق (٦) .

فهم بين أمرين :

إما أن يذكروا جهة عامة تشمل كل (٨) متعلق ، فالنقص لازم ، وإما أن يذكروا أن الطلب لابد أن يقارنه المطلوب منه ، فهو محل النزاع .

(١) ج : بدون (أن) .

(٢) ١ ، ب : بدون (به) زدناه من ج ليستقيم النص .

(٣) ١ ، ب ، ج : ليس . صححناه من د .

(٤) ١ ، ب ، ج ، د : متعلق .

(٥) بداية : ل ٧٥ / أفي ب .

(٦) بداية : ل ٦٩ / أفي أ .

(٧) ١ : للتعلق .

(٨) ١ : كـلى .

ثم نقول في تحقيق هذا الفصل :

ليعلم طالب الحقائق أن الأمر قد يكون طلبا للفعل على الفور والتجهيز ، وقد يكون طلبا للفعل في زمن سيأتي ، فإننا نفرق ^(١) بين قول القائل لعبد ، افعل الآن وبين قوله ^(٢) افعل غدا ^(٣) وهذا التقسيم ^(٤) في الطلب لابد منه .

ثم ينقسم المعدوم إلى ما علم الله أنه لا يوجد ، وإلى ما علم الله أنه سيوجد ، فالقسم الأول لا يصح أن يكون متعلقا للأمر ، والثاني متعلق الأمر ، لكن لا [على] ^(٥) جهة التجهيز .

فالحاصل : أن تعلق الأمر بالمعدوم يستدعي ألا يكون الطلب على جهة التجهيز ، والمعدوم لا يكون [ما] ^(٦) علم أنه لا يوجد .

فإذا قال القائل المعدوم مأمور على تقدير الوجود فليفهم القاهم ^(٧) أن التقدير في حق الباري محال ،

وإنما التقدير بالنسبة إلينا ، فإننا إذا قدرنا المعدوم لا يوجد حكمنا بإحالة تعلق الطلب به ، فإن قدرنا وجوده حكمنا بصحة تعلق الأمر ^(٨) به ، وليس في حق الباري إلا العلم بأن سيكون .

وإن حذفنا ^(٩) وحققنا قلنا : الأمر لا يتعلق بالمعدوم ، وإنما يتعلق بالموجود المتوقع ، وهو معنى قول صاحب الكتاب : إنه أمر بما سيكون ^(١١)

فكما أن العلم الأزلي متعلق بالوجود الذي سيكون ، كذلك الطلب الأزلي متعلق بالكلف الذي ^(١٢) سيكون .

فالأمر إذن متعلق بالوجود ، إذ تعلق الطلب بالوجود الذي سيكون لا بالمعدوم ، فإن نفى التجهيز يشمر بذلك .
أورد ^(١٣) عليهم صاحب الكتاب :

الفعل المأمور به معدوم ، وقد يعلم الله - تعالى ^(١٤) - أنه لا يوجد ، وهو عندهم في حال الحدوث أيضا غير مأمور به ، وهو في حالة الحدوث إذا لم

(١) بداية : ل ١٠ / ب في ج . (٢) أ : قوله ، ب ، ج : زياده (له) . صححناه

من د . (٣) د : زيادة : (ثم قال) . (٤) د : هذا تقسيم .

(٥) أ ، ب : بدون (على) زدناه من ج ليستقيم النص . (٦) أ ، ب ، ج : بدون (ما)

زدناه من د ليستقيم النص . (٧) أ : القاهم . (٨) د : الطلب .

(٩) أ : حذفنا ، ب ، ج : حذفنا قد : حذفها . (١٠) أ ، ج : بالوجود .

(١١) راجع : المصدر السابق ١٢٠ . (١٢) بداية : ل ٧٥ / ب في ب .

(١٣) أ : ورد . (١٤) بداية : ل ٦٩ / ب في ب .

يكن (١) معدوما فيلزم أن يكون موجودا ؛ إذ لا واسطة بين النفي والإثبات ؛ فإذا صار الوجود ينافي التعلق ، فتحض تعلق الأمر بالمعدوم على أصلهم (٢) . ونحن نقول في الأمور المعدوم : أنه إذا علم الله أنه لا يوجد لا يصح أن يكون مأمورا .

وهذا إن ورد على جهة النقض لمقدمة كلية فهو مديد على ما ذكرناه ؛ وإن ورد على حكم المقايضة ، فلا يستقيم . ويبرز الخصم أيضا للفرق ، ولا يجزى الجواب . ثم أورد عليهم أن الأمة مجمعة على أنا في وقتنا هذا مأمورون بأوامر الله عز وجل - ، ومذهبهم أنه ليس لله في وقتنا كلام (٣) ؛ فإن كلامه عندهم أصوات ، والأصوات من الأعراض التي لا تبقى عندهم زمين (٤) ، فقد جوزوا أن يكونوا مأمورين بأمر معدوم .

وهذا قد يقال به ؛ فإن الوصية الواردة من الموصين إذا نفذت فهو امثال أمر معدوم سبق ، ولكن يقال إن تنفيذها بأمر الله - تعالى - وهو امثال أمر موجود .

وعلى الجملة فاعتمادهم (٥) على استحالة ثبوت الصفة المتعلقة بدون متعلقها منتقض عليهم بالقدرة والإرادة والعلم ، فإنها من الصفات المتعلقة ويتأخر متعلقها عنها .

وقد قرر (٦) صاحب الكتاب هذا في القدرة من حيث إنها تستدعي إمكان المقدور ، ولا مقدور في الأزل (٧) ، ومع ذلك كفى في ثبوت متعلقها معقولة أن سيكون (٨) المقدور ، فالقدرة على (٩) ما سيكون كأم (١٠) ما سيكون .

شبهة أخرى (١١) لهم : قالوا : أجمع المسلمون قاطبة قبل ظهور هذا الخلاف على أن القرآن كلام الله ، وأنه سور وآيات ، وله مفتتح ومختتم ، وأنه معجزة للرسول ، فكل ذلك من أوصاف الحدوث (١٢) .

وأما الاختتام والترتيب في السابق والسبوق ، فلا خفاء به .

وأما المعجزة فحقها أن تكون فعلا لله - تعالى - خارقا للعادة ، ظاهرا على حسب سؤال مدعى النبوة ، والقديم ليس فعلا ، ولا له اختصاص بإجابة دعوى المتحدى ، ولو جاز أن يدعى أن القديم معجزة جاز أن يدعى أن المسلم

(١) بداية : ل ٩١ / أ في ج . (٢) راجع : المصدر السابق ١٢٠ .

(٣) راجع : المصدر السابق ١٢١ . (٤) أ : زمين . (٥) أ ، ب ، ج : فاعتماد ، د : فالاعتقاد .

(٦) أ : وقدّر . (٧) راجع : المصدر السابق ١٢١ .

(٨) بداية : ل ٧٦ / أ في ب . (٩) بداية : ل ٩١ / ب في ج .

(١٠) أ ، ج : كما مر . (١١) أ ، ب ، ج : أحسرى .

(١٢) بداية : ل ٧٠ / أ في ١ .

والقدرة والحياة القديمة معجزة ، وتساوت (١) الدعاوى بين المتحدى وبين
المستدل عليهم (٢) بالمعجزة (٣) .

والجواب أن ما ادعوا فيه الإجماع على أنه معجزة فنحن نسلم حدوثه ،
ويبقى النزاع فيما وراه (٤) من الكلام الأزلى القائم بالنفس ، فإن الإعجاز (٥)
إنما هو نفس تأليف الحروف ونظمها على وجه يخالف سائر نظوم الكلام
البشرى (٦) في الأسلوب والبلاغة ،

وقد سلمنا : كل كلام مؤلف من الحروف .

والقرآن لفظ مشترك يطلق بإزاء الكلام المنظوم من الحروف ، وأصله من الجمع
يقال قرأت (٧) الماء في الحوض إذا جمعته ، ويطلق بإزاء الكلام الأزلى الحاوي
لجميع معاني الكلام (٨) ، فقد اجتمعت المعاني بأسرها فيه بمعنى أنه
تعلق بكل خبر ، وكل مأثور وشبه .

وأخذ الخصم شبهته من (٩) لفظ مشترك أطلق في أحد معنييه على وجه
يقتضى الحدوث المسلم بثبوته ، والإطلاقات لا تحمل (١٠) عليها الحقائق ،
بل الحقائق معقولة ، والإطلاق منزل على ما صح (١١) تنزيله (١٢) منها .

ثم ألزمهم أن قال لهم : إن كلام الله - تعالى - هو فعله عندكم ، وأصواتنا
اكتسابنا ، وليست فعله عندكم ، وكلام الله إذن لم يظهر عنده على يد النبى ،
وإنما الذى تلاه النبى مائل (١٣) له ، فكلام الله ليس بمعجزة الرسول ، إذ القائم
بالرسول ليس عين كلام الله ، فكيف تستدلون بإجماع أنتم أول من خالف إطلاقه ،
وجانب مقتضاه (١٤) .

فلما لزمهم هذه البشاعة وتحققنا عليهم هذه الشناعة انفصل الجُثائسى
بأن قال كلام الله - تعالى - هو (١٥) فعله حروفاً مع قراءة (١٦) كل
قارىء (١٧) ، فقد فعل ذلك مع صوت النبى - عليه الصلاة والسلام - وفعل نفسه
مع صوت كل قارىء (١٨) .

(١) د : وتتساوى . (٢) د : المنزل عليه .

(٣) راجع الشبهة المذكورة في الصدر السابق ١٢١-١٢٢ . (٤) أ : راده ، ب : رآه .

(٥) أ ، ب : للإعجاز . (٦) أ ، ب : البشر . (٧) أ : قرأت .

(٨) راجع : مختار الصحاح ٥٥٢ ، الكليات ٣٤/٤ . (٩) بداية : ل ١٢/أ في ج .

(١٠) أ ، ب ، ج : يحمل . صححناه من د . (١١) ب : زيادة (به) .

(١٢) بداية : ل ٧٦/ب في ب . (١٣) أ ، ب : مائلاً .

(١٤) راجع : الإرشاد ١٢٢ . (١٥) بداية : ل ٧٠/ب في أ .

(١٦) أ : قراء . (١٧) أ ، ب : قار .

(١٨) أ : قارء .

ثم قال إنه مسموع مع صوت القارئ (١) ، ثابت مع حروف الكتابة غير مرئي (٢) ، وإذا تلا (٣) القرآن قارئت (٤) تلاوته تلك (٥) الحروف ، فإذا تلا جماعة قام بالكل كلام واحد ، مقارنا لتلاوتهم ، وإذا سكوت واحد عدم ذلك منه مع قيامه بغيره (٦) ، والتزم بهذا القول وجود حروف غير أصوات ، وهو أمر فرض (٧) ولم تفهم حقيقته .

ثم ادعى على العقلاء سماع ما لم يسمعه ، وكيف يختلف العقلاء في المحسوسات ، ونسبة دعوى سماع الحروف المذكورة كنسبة دعوى رؤيتهم (٨) في الكتاب ، فإن الكل نزاع في ضروري له سبب وقعت شركة العقلاء في سببه (٩) ، ويدعى الاختصاص في العلم مع المشاركة في السبب .
والتزم قيام صفة واحدة بذوات متعددة ، ولو جاز ذلك في هذا المعنى لجاز في سائر المعاني .

ثم نقول له : الحروف التي أثبتتها مفارقة للأصوات إن كانت مماثلة لها فالدليل يدل على استحالة وجود الشلين (١٠) في زمن واحد في محل واحد ، وإن كانت مخالفة للحروف القائمة بالتالي فمن حكم المختلفين - إذا لم يكن لأحدهما افتقار في وجوده إلى الثاني - أن يجوز وجود كل واحد منهما بدون الثاني ، وإذا وجد بدونه وجد مع ضده ، فما (١١) ثبوت هذا التلازم ؟
وإذا لم يقض العقل بتلازم أمرين ، فإن ثبت فهما على حكم الجواز ، والعقل لا يقضى بوقوع الجائز ، فما الطريق التي توصلت بها إلى وقوع هذا الجائز ؟
فإن قالوا : ضرورة إطلاق الأمة على ثبوت كلام الله - تعالى - قلنا : نعم أنه لو عرض على أحد من الأمة أن القائم بتلاوة التالي حرفان (١٢) لاستكر (١٣) ذلك ،

كيف وفي هذه الدعوى جحد الضرورة ، فإننا نعلم انتفاء هذا الجائز كما نعلم انتفاء جهل بين أيدينا ، وإن جاز في العقل وجوده ، وعدم خلق إدراك متعلق به .
ولو ساغ (١٤) لمدح (١٥) هذه الدعوى ساغ لقائل أن يقول : أنا أسمع عند هذه التلاوة كلاما آخر مخالفا لهذا الكلام في التأليف والنظم .

-
- (١) أ ، ب : القارئ . (٢) أ : لى . (٣) أ ، ب ، ج : قال .
تألى . (٤) أ : قارئه ، ب : قارنه ، ج : قارنه . صحناه من د .
(٥) د : تلاوة . (٦) راجع ص ٢١١ ، المصدر السابق ١٢٢-١٢٣ .
(٧) أ ، ج : غرضه . (٨) بداية : ل ٩٢ / ب في ج .
(٩) أ : سبب . (١٠) بداية : ل ٧٧ / أ في ب .
(١١) أ : زيادة (ثبت) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .
(١٢) بداية : ل ٧١ / أ في أ . (١٣) أ : لا تستكر .
(١٤) أ : سماع . (١٥) أ ، ب ، ج : لمدعى .

ولقد صدق صاحب (١) الكتاب إذ قال
(نفس [نقل] (٢) هذا المذهب يغنى اللبيب عن رده) ١/٢٠
ثم ألزمهم صاحب الكتاب أن القارىء إذا تلا القرآن فهو يلجئ الرب تعالى -
الى أن يخلق الكلام (٣) .

وتقرر هذا أن نقول : إن جاز ألا (٤) يخلق الباري هذه الحروف التسمى
ذكرها ، فلا يتمين القول بوجودها ، إذ العقل لا يدرك به وقوع جائز ،
ولا قاطع سمى يدل على وقوعه .

وإن قال لا يجوز عدم هذه الحروف عند تلاوة العبد ، فهو إلجاء الرب
الى خلقها ، وهذه من فضائحه .

هذا الذى يمكن [أن يقرر] (٥) به الإلجاء (٦) ، وإن قرر بغير
هذا الطريق فلا يتمشى ، فإن اختيار شئ عقيب أفعالنا لا يكون إلجاء ،
أليس (٧) الشيع (٨) عند الأكل ، والرى (٩) عند الشرب فعلا لازما (١٠)
لأفعالنا ، ولا يكون إلجاء للصانع (١١) إلى فعل ، فهكذا يقول (١٢) الخصم
ههنا ، ويندفع عنه إشكال الإلجاء .

نعم إن قال لا يصح من الصانع ترك (١٣) خلق الحروف ، فهذا إلجاء
على هذا التأويل .

والظاهر عندى أن الجبائي لا يقول بامتناع هذه الحروف ، وإنما أخذ ذلك
من أن الأمة لما أجمعت (١٤) على ثبوت كلام الله تعالى - ، وامتنع أن يكون
ما هو من فعلنا كلامه ، وامتنع عنده (١٥) كلام قديم ، لزم أن يخلق كلاما ،
ضرورة وجوب حمل كلام الأمة على جهة فى الصواب .

ثم ذكر صاحب الكتاب :

(أن الذى قلتم بحدوثه أنتم (١٦) فى حديثه (١٧) مساعدون ، وإنما
النزاع فى إضافته إلى البارى تعالى - وأنتم لا تقولون بحلوله (١٨) فى الذات
الأزلية ، فلم يبق إلا (١٩) تسمية ، لا يبعد جوازها فى مقتضى اللسان ،

- (١) بداية : ل ١/٩٣ فى ج . (٢) أ : بدون (نقل) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص .
(٣) راجع : المصدر السابق ١٢٤ . (٤) ب : بدون (لا) .
(٥) أ : بدون (أن يقرر) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص . (٦) أ : الإلجاء .
(٧) أ : التمس ، ب : السى . (٨) بداية : ل ٧٧ / ب فى ب .
(٩) أ : ب : والذى . (١٠) أ ، ب ، ج : فعل لازم .
(١١) أ : ب : الصانع .
(١٢) أ : نقول .
(١٣) ب : تكون .
(١٤) ج : اجتمعت .
(١٥) أ : ضده .
(١٦) بداية : ل ٧١ / ب فى أ .
(١٧) ج : حديثه .
(١٨) أ : فى حلوله .
(١٩) بداية : ل ٩٣ / ب فى ج .

فيسوغ إطلاقها بشرط ورود إذن سمعى فى الإطلاق (٧١ / ب)
وهذا كلام مستقيم إن لم يقل المعتزلة إن الكلام يوجب حكماً ، وإن قالوا
إنه يوجب حكماً فليس النزاع إذن فى تسمية .

ثم قال : (ونحن نثبت وراء هذا الكلام المسلم حدوثه كلاماً أزلياً) (٧١ / ب)
ولا مانع من إطلاق لفظ القرآن (١) على الكلام الأزلى ، ولفظ القرآن (٢) يطلق
مصدراً لقراً (٣) ، قال الشاعر :

صَحَّوْا بِأَسْمَطَ (٤) عُتْوَانُ السُّجُودِيَّةِ . . . يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحاً وَقُرْآنًا (٥)
أى : وقراءة .

وتسمى صلاة الفجر قرآناً ، لاشتغالها على القراءة ، قال عز من قائل :
" وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا " (٦) .
وكذلك الخبر المبرور :

" مَا أَدْنَى اللَّهِ لَشَيْءٍ إِذْ نَهَى لَنَبِيٍّ حَسَنَ التَّوْنِمِ بِالْقُرْآنِ (٧) .
أى : بالقراءة

فإذن لفظ القرآن لفظ مشترك يطلق بإزاء القراءة ، ويطلق بإزاء المقروء ،
وأصله مأخوذ من الجمع ، يقال قرأت الماء فى الحوض إذا جمعته (٨) ،
فالمجموع المؤلف قرآن (٩) باعتبار (١٠) أنه نظم ، والكلام الأزلى قرآن (١١) باعتبار
أنه جامع لكل معنى ، وفترق بين الجامع والمجموع ، وإن شئت فلها
معنى الجمع .

وأما ما ذكرناه من إجماع المسلمين على أن القرآن معجزة للرسل -
وهذا خارج عن (١٢) الحرف الذى ذكرناه ، فإنهم متمسكون بإطلاق لفظ
مشترك ، والاشتراك مثار (١٣) الفلظ لا محالة ، ومعلوم أن (١٤) الإعجاز

(١) أ : الذات . (٢) ب : القراءة . (٣) أ : مصدر القرآن .

(٤) أ ، ج : مسحوا بأشبط ، ب : مسحوا بأشباط .

(٥) من شعر حسان بن ثابت يمدح عثمان بن عفان - رضى الله عنه - . انظر ديوان

حسان بن ثابت / تحت عنوان يا ثارات عثمان ص ٢٤٨ / دار صادر بيروت .

(٦) سورة الإسراء من آية ٧٨ . (٧) روى البخارى فى صحيحه بسند عن أبى

هريرة بلفظ : " أنه سمع النبی صلی الله علیه وسلم يقول : ما أدنى الله لشيء ما أدنى

لنبي حسن الصوت بالقرآن يجهربه " انظر : صحيح البخارى ، كتاب التوحيد ،

باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - الماهر بالقرآن مع الكرام البررة ٢١٦ / ٤ .

(٨) أ : جمعت . (٩) أ ، ب : قرآنا . (١٠) بداية : ل ٧٨ / أ ب .

(١١) أ ، ب : قرآننا . (١٢) أ ، ب : على .

(١٣) أ : شار . (١٤) ب : انسه .

في النظم ونحن نسلم حدوث الكلام المؤلف المنظوم على وجه يخالف (١) أسلوب جميع الكلام على اختلاف أنواعه مع البلاغة - وهي بلوغه نهاية الكمال - (٢) .
ثم (٣) ألزمهم خرق (٤) الإجماع الذي ذكروه من حيث إن معجزة الرسول عندهم لم يسمها أحد ؛ لأن المعجزة يجب أن تكون فعلا لله - تعالى - ظاهرة على يدي المتحدى بالنبوة ، والكلام الذي هو فعل الله تعالى - هو أصوات حيث وجدت عدمت عقيب وجودها ، والذي تلاه النبي - عليه الصلاة والسلام - على الأمة فعله ، وفعل النبي لا يكون معجزا (٥) .
على أن القرآن عند المعتزلة من جنس مقدور البشر (٦) ، وإنما الإعجاز بالمصرف عن المقدور (٧) ، فنفس القرآن عندهم ليس بمعجزة الرسول .
وقد أخبر الرب - تعالى - أن الجن والإنس (٨) لو اجتمعوا لم يمكنهم أن يأتوا بمثل هذا القرآن .
وعندهم أن من تلا (٩) القرآن فقد أتى بمثله .
فهم على كل تقدير تمسكوا بإجماع هم الذين خالفوه (١٠) وحرفوه (١١) وزخرفوه وانخلعوا (١٢) عن هيقته (١٣)

شبهة أخرى قالوا : إذا كان الكلام قديما فقله تعالى :
" فاخلع نعليك (١٤) "

لموسى عليه السلام ، ولا موسى ولا نعله ولا الوادي المقدس ، وإجماع المسلمين أن هذا كلام الله ، والقول به في الأزل هُجْر (١٥) .

-
- (١) بداية : ل ١٤ / أ في ج . (٢) أ : الكلام . راجع : الشبهة والجواب عنها في :
الإرشاد ١٢٥ - ١٢٦ . (٣) بداية : ل ٧٢ / أ في أ . (٤) أ : حرف .
(٥) راجع : المصدر السابق ١٢٦ . (٦) حيث قالوا جنسه هو الصوت ، وهو داخل تحت مقدور القدر . راجع : شرح الأصول الخمسة ٥٦٩ .
(٧) نسب الأعجاز بالصرفة إلى النظام ، كما نسب إليه أن الإعجاز هو الإخبار عن الغيوب . راجع : أصول الدين ١٨٤ ، متن المواقف ٣٥٠ ، شرح المقاصد ١٣٥ / ٢ .
قارن : شرح الأصول الخمسة ٥٧٢ . (٨) ج : الإنس والجن . (٩) أ : تلى .
(١٠) أ : يخالفوه . (١١) أ : وخرفوه . (١٢) أ : واتخلفوا .
(١٣) أ : ويقته ، ب : رقصته . (١٤) سورة طه من آية ١٢ .
(١٥) كلام مهجور - أي - باطل . راجع : مختار الصحاح مادة هجر ٧١٦ ، راجع الشبهة في الإرشاد ١٢٦ .

وحاصل هذه الشبهة عندى التزام أمر معدوم وهو (١) الشبهة السابقة وإنما زادوها (٢) إخبار أن موسى بالوادي (٣) المقدس طوى ، ولا يصح أن يكون به في الأزل ، إذ بلا هو ولا الوادي المقدس .

وقد قلنا فيما تقدم لما تكلمنا على العلم الأزلي (٤) إن العبارات تختلف تبنيها على المدلول الواحد باعتبار المقارنة للمخبر (٥) عن نفسه أو التقدم أو التأخر ، وقد مضى مشروحا ثمة (٦) فأوردناه هنا حسب (٧) .
وقوله : (إذا وجد موسى كان الكلام خطأ بآله) ١/٧٢

هذا يشير به إلى أنه لا يسمى خطابا إلا عند وجود المخاطبين ، وليس ذلك يناهى كون الموجود المتوقع وهو معدوم الآن متعلقا للأمر .
قولهم : إن كلام النفس غير معقول (٨) .

فقد تقدم إثبات كلام النفس (٩) ، وذلك دفع هذا السؤال .
ثم قال صاحب الكتاب :

(وجود الاقتضاء من أمر عبده ، ودعاه إلى امتثال أمره معلوم بالضرورة) ١/٧٢
فلان ردوه إلى الإرادة أو العلم بكيفية نظم الصيغة فقد تقدم دفع ذلك (١٠) ،
وقد اندفعت تشبهاتهم (١١) ، واضمحلت خيالاتهم (١٢) ، وبالله التوفيق .

* * *

(١) د : غير إلزام المعدوم وهي . (٢) د : زادوا لها .

(٣) بداية : ل ٧٨ / ب في ب . (٤) بداية : ل ٩٤ / ب في ج .

(٥) أ : للخبر . (٦) ج : ثمت . راجع ص ١٨٤ - ١٨٥

(٧) حجاب : كفاية . راجع مختار الصحاح / مادة حسب ١٥٢ .

(٨) راجع : الإرشاد ١٢٨ . (٩) راجع ص ١٩٤ - ١٩٦

(١٠) راجع ص ١٩٥ - ١٩٦ (١١) بداية : ل ٧٢ / ب في أ .

(١٢) راجع هذا الفصل في : المصدر السابق ١٠٩ - ١٢٨ ، شرح الإرشاد لابن

ميمون ٢٥٢ - ٢٧٧ .

* فصل [في مذهب الحشوية ^(١) أن كلام الله القديم حروف وأصوات]
 ذهبت الحشوية المنتهون إلى الظاهر إلى أن كلام الله القديم حروف وأصوات ^(٢) .
 وقد نقل صاحب الكتاب ما أشاروا إليه من الخط ^(٣) ، وهؤلاء لا يفهمون معنى القديم ،
 فإن الكلام المركب من الحروف ما لم يسبق بعضها بعضا لا يكون كلاما مفيدا ،
 فإن كان القائم بذات الحق - سبحانه - عندهم حروفا لا ترتيب فيها [لا] ^(٤)
 يكون كلاما مفيدا ، وإن كان فيها ترتيب فكيف يتمثل في القديم سابق ومسبق
 ثم الحروف عبارة عن تقطيع الصوت ، وكيف يتصور أن يوصف القديم بالتقطيع .
 وعلى الجملة فكيف مخاطبة ^(٥) من يجحد الضرورات ، وينفى النظر العقلي بمسالك العقول
 وماخذهم في ضلالاتهم ^(٦) :
 تسكهم : بظاهر خبر ^(٧) [روى] ^(٨) في الصوت ^(٩) .
 وبظاهر قوله :

• حتى يسمع كلام الله • ^(١٠)

• ويمتنعون من التأويل •

• ويسمع ما يقود إليه ^(١١) الدليل •

فنقول : قد تقدم أن كل ظاهر ورد على خلاف العقول فلا بد من إزالة الحمل الظاهر ،
 فإن بقي احتمال واحد ما يصح في العقول حمل لفظ الشارع عليه ،
 وإن بقي أكثر من احتمال واحد وجب الوقف ^(١٢) .

فإن وافقوا على هذا الأصل :

قلنا : ^(١٣) يجب إزالة هذا الظاهر لمخالفته ^(١٤) العقول ، ولا يلزمكم بعد ذلك
 دخول في تعيين محل اللفظ ، بل فكل معنى ذلك إلى الله - تعالى -

(١) سبق التعريف بهم • راجع ص ١٠٧ (٢) راجع رأي الحشوية في : شرح الأصول
 الخمسة ٥٢٧ ، الملل والنحل ١/١٠٦ ، المعالم ٦٣ ، غاية المرام ٨٨ ، شرح
 المقاصد ٢/٧٤ ، شرح المواقف : د • المهدي ١٤٧-١٤٨ ، شرح الكبرى ٢١٨ ،
 شرح المقدمات في العقائد ١٧١/٢ • (٣) راجع : الإرشاد ١٢٨-١٢٩ •

(٤) أ ، ب ، ج : بدون (لا) زدناه ليستقيم النص •

(٥) بداية : ل ٩٥ / أ في ج • (٦) بداية : ل ٧٩ / أ في ب •

(٧) أ : ضروري • (٨) أ : بدون (روى) زدناه من ب ، ج • ليستقيم النص •

(٩) وهو الخبر الذي علقه البخاري عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أبي حمزة : فيناديهم
 بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب • وسيأتي تخرج هذا الخبر • راجع

ص ٢٩٠ • (١٠) سورة التوبة من آية ٦ • (١١) أ : أبد •

(١٢) راجع ص ١٠٨ - ١٠٩

(١٣) د : زيادة (لـ)

(١٤) أ ، ب ، ج : بمخالفة • د : لمخالفة •

وإن امتنعوا من هذا الأصل - وهو إزالة ما يخالف العقول - قلنا : يلزمكم على هذا الأصل ألا تزيلوا ظاهر قوله عليه السلام :

” الحجر الأسود يمين الله في أرضه ” (١)

وقوله تعالى : ” وهو معكم أينما كنتم ” (٢)

فإن قالوا : علمنا ضرورة أن نفس الحجر الأسود لا يكون يميناً لله - تعالى -

قلنا : فقد أخرجتم (٣) اللفظ عن محملة الظاهر لأجل مخالفة المقول ، فكما

علمنا ضرورة أن الحجر لا يكون يميناً لله - تعالى - حقيقة ، وعلمنا ضرورة أن الباري

- تعالى - ليس معنا في كل مكان بمعنى التحيز والتحيث علمنا ضرورة أن الكلام

المؤلف من الأصوات المتقطعة على نعت الحروف لا يتصور إلا أن يكون حادثاً .

(١) رواه ابن فورك عن ابن عباس في مشكل الحديث وبيانه ، ورواه عبد الرازق في

المنصف عن ابن عباس بلفظ : ” الركن يمين الله في الأرض ” . قال المجلوني :

” رواه الطبراني في معجمه ، وأبو عبيد القاسم بن سلام رفعه ، ورواه القضاة في

عن ابن عباس موقوفاً عليه ، لكنه صحيح بلفظ : ” الركن يمين الله - عز وجل - يضاف

بها خلقه ” ، وله شواهد ، قال الحديث حسن وإن كان ضعيفاً بحسب أصله ،

ومثله لا مجال للرأي فيه ” .

وقال السيوطي في الجامع الصغير : رواه الخرائطي وابن عساكر عن جابر

ورمز لضعفه . وقال ابن الألباني : ضعيف . راجع المنصف للحافظ

أبي بكر عبد الرازق الصنعاني ٣٩/٥ تخریج حبیب الرحمن الأعظمی / ط ١ / بیروت

١٩٧٢م ، مشكل الحديث وبيانه لأبي بكر محمد بن فورك ٤١ ت : د . عبد المعطي

أمين / ط ١ دار الوعي / حلب ١٩٨٢م ، الجامع الصغير ١/٢٥٨ ، كشف الخفا

ومزيل الالباس ١/٤١٧-٤١٨ ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة /

تخریج محمد ناصر الدین الألبانی ٢٥٧-٢٥٨ / مجلد ١ / ط ٤

بیروت ١٩٣٨م .

(٢) سورة الحديد من آية ٤

(٣) بداية : ل ٧٣ / أنس ١ .

ثم نقول لمن نفى الجسمية منهم (١) : ليس كما ورد في الحديث :
 " قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن " (٢)
 وقوله تعالى : " يداه مبسوطتان " (٣)

وقوله عليه السلام حاكيا عن ربه :
 " من أتاني يمشي أتيته (٤) هرولة (٥) .
 قلت : ليس المراد بذلك جارحة ولا حركة وانتقالا (٦) ، وله معنى وراء ذلك
 الله - تعالى - أعلم (٧) به .
 فهلا قلت لما ورد لفظ الصوت (٨) ليس المراد ما سبق إلى الفهم منه ،
 وله معنى الله أعلم به ؟

ويكون التصرف في كل ما ورد في الذات والصفات نطا واحدا .
 وإن أبيتتم ذلك فهلا قلت بالتجسيم جريا على مقتضى الظواهر (٩) الواردة ؟
 وهكذا كل من حاد عن سنن الحق تتناقض (١٠) أقواله ، ولا تستمر
 له قاعدة .

وعلى الجملة فالأولى بالبرشد لهم أن يتلطف بهم غاية التلطف .
 وإن شئنا (١١) عليهم هذه المقالة (١٢) - وهي لعمري شئعة أثارت من أنفسهم
 دواعي التآلب (١٣) والتعصب للضلالة - فيمنع ذلك من أصغائهم إلى جهة
 الرشاد (١٤) .

-
- (١) بداية : ل ٩٥ / ب في ج . (٢) رواء مسلم في صحيحه بسنده عن عبد الله
 ابن عمرو بن العاص بلفظ : " انه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول :
 إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن . . . إلخ " .
 راجع صحيح مسلم ، كتاب القدر ، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء .
 ٤٥٧ / ٢ . (٣) سورة المائدة من آية ٦٤ .
 (٤) أ : أثبت . (٥) رواء مسلم في صحيحه بسنده عن أبي ذر .
 راجع : صحيح مسلم ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب فضل
 الذكر والدعاء والتقرب إلى الله - تعالى - ٤٧٠ / ٢ .
 (٦) أ : وانتقاء الا ، ج : وانتقاء لا . (٧) أ : لحلم ، ج : يحكم .
 (٨) بداية : ل ٧٩ / ب في ب . (٩) أ : الظاهر .
 (١٠) أ : زيادة : (بالتحيز) حذفنا الزيادة لعدم جودها .
 (١١) الشئعة : الفظافة ، والاسم الشئعة . راجع : مختار الصحاح / مادة شئع .
 ٣٧١ . (١٢) راجع تشنيع الجويني على الحشوية في : الإرشاد ١٢٩ - ١٣٠ .
 (١٣) ألب اليك القوم : اتوك من كل جانب . راجع : لسان العرب مادة الب ١ / ٢١٥ .
 (١٤) ب ، ج : الإرشاد .

وما ذكره صاحب الكتاب من إنكسار بقاء زُبَرَ (١) الحديد إذا أفت حروفاً (٢)
منتهى [الغباوة] (٣) ، ليس بعده شىء فى الغباوة (٤) ، وبالله
التوفيق .

-
- (١) زُبَرَ : جمع زُبْرَة وهى القطعة من الحديد . راجع : مختار الصحاح / مادة
زبر ٢٨٩ .
- (٢) راجع : الإرشاد ١٢٩ - ١٣٠ .
- (٣) أ ، ب ، ج ، د : بدون (الغباوة) زدناه ليستقيم النص .
- الغباوة : قلة الفطنة . راجع : مختار الصحاح / مادة غبا ٤٩٣ - ٤٩٤ .
- (٤) ب : القيادة ، د : العبارة .

* فصل] في مذهب الحشوية أن القراءة هي المقرء، والتلاوة هي المتلو،
والكتابة هي المكتوب] *

ذهب الحشوية إلى أن القراءة (١) هي المقرء، والتلاوة هي المتلو، والكتابة
هي المكتوب (٢)

وهذا من غباوتهم أيضا .

وقد قال صاحب الكتاب :

(القراءة (٢) كسب العبد يثاب (٤) عليها إذا كانت مندوبة أو واجبة ، ويعاقب
عليها إذا كانت حراما)

٧٣ / ب

والثواب والعقاب والندب والإيجاب والحظر (٥) إنما يتعلق بأفعال المكلفين ،
ولا تعلق لذلك بالكلام الأزلي (٦) .

والمجب أنك إذا سألتهم عن حد الأمر ، فيقولون : الأمر قـول
القائل لمن دونه افعل .

فيقال هل قوله افعل إلا استدعاء الفعل منه ،

فإذا قال تعالى :

" فاقـرؤا " (٧)

وحرم القراءة على الجنب فقد أمر بفعل ، ونهى عن فعل فكيف يكون فعل العبد قديما
وهو استدعى منه تحصيله ؟

فإن أنكروا أن القراءة (٨) فعل فيمتنع الأمر بها والنهى عنها .

وإن اعترفوا بكونها فعلا ، وقالوا بقدمها ، فقد قالوا

يقدم الأعراض مع الاعتراف بحدث محالها ، وهذا نهاية الغباوة .

ثم أطلق الرعاع (٩) منهم : أن المسوع عند قراءتها (١٠) هو صوت الإله .

وهذا قياس مذهبهم ، فإنهم إذا قالوا التلاوة هي المتلو لزمهم ذلك ؛ فإن

الصوت هو التلاوة ، وهو عين المتلو عندهم ، والمتلو هو كلام الله ، فيلزم أن يكون

نفس الصوت هو كلام الله .

وقد ذكر في الفصل الذي يلي هذا أن المقرء قديم (١١)

(١) أ: القرآن . (٢) راجع: الإنصاف ١١٢، الإرشاد ١٢٨-١٢٩، نهاية الأقدام

٣١٣ . (٣) أ: القرآن . (٤) بداية : ل ٧٣/ب في أ .

(٥) أ، ب: والحضر ع: د: بدون (والحظر) .

(٦) بداية: ل ٩٦/أ في ج . (٧) سورة المزمل من آية ٢٠ . (٨) أ: القرآن .

(٩) أ: الروح ، ج: الرعاع . (١٠) بداية : ل ٨٠/أ في ب .

(١١) أ، ب، ج: قد تم صححناه من د . راجع: الإرشاد ١٣١ .

ويعنى بالمقروء : مدلول اللفظ المنظوم (١) ، ومن لم يفرق بين الدليل والمدلول فليس عنده من التحصيل شيء (٢) .

* * *

-
- (١) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .
(٢) راجع هذا الفصل والفصل السابق في : الإنصاف ٨٠-٨٩ ، ١٠٣-١٠٤ ، ١٠٤-١١٢ ، الإرشاد ١٤٣-١٢٨ ، ١٣٣ ، لمع الأدلة ١٢/١٣ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٢٧٧-٢٨٦ ، المعالم ٦٣-٦٤ ، غاية المرام ٨٨ ، شرح المقاصد ٧٤/٢ ، شرح المواقيت : د . المهدي ١٤٧-١٤٨ ، شرح الكبرى ٢١٨-٢٢٢ ، ٢٢٦-٢٢٨ .

* [فصل في : إطلاق الأمة أن كلام الله - تعالى - مكتوب في

المصاحف ، مقروء بالألسن ، محفوظ في الصدور ،

سموع ومنزل] *

وقد ذكر بعد ذلك فصلاً في (١) إطلاق الأمة أن كلام الله - تعالى -

مكتوب في المصاحف ، مقروء بالألسن ، محفوظ في الصدور ، سموع ، منزل .

ومهما أطلقت الأمة فأطلاقها (٢) متعين ، ولكن لا بد من حمل ذلك

على محل صحيح لا تأباه المقول .

فكونه (٣) مقروءاً مكتوباً - بمعنى - دلالة الكتابة والقراءة عليه (٤) .

ومعنى كونه محفوظاً في الصدور : إشارة إلى تعلق العلم به ، ولا بد من

نفس الحلول في ذلك .

ومعنى كونه سموعاً :

يحتمل سماع ما دل عليه .

ويحتمل أنه سمي المفهوم عند السمع سموعاً .

وقد يطلق السمع على (٥) تعلق الكلام بالقبول والانقياد والطاعة ، يقال

فلان سموع القول إذا كان قوله مقبولا عند الحاكم أو السلطان .

ومعنى كونه منزلاً (٦) : أنه نزل به الملك ، وليس معنى نزول الملك

به أنه انتقل بانتقاله ، ولا زایل (٧) ذات القديم ، فهو محال ،

والانتقال من علو إلى أسفل محال على المعاني كلها قديمها وحديثها ، فلا بد (٨)

إذا أطلقنا (٩) لفظ النزول (١٠) من إزالة هذا المحمل المحال .

وإذن تعين احتمال حمله عليه (١١) ، وإلا وكلنا علم ذلك إلى الله

كما سبق التبيين عليه (١٢)

(١) أ ، ب ، ج : وقد ذكره بعد ذلك في فصل د : وقد ذكر بعد ذلك في

فصول أطلق الأمة . صححناه ليستقيم النص .

(٢) أ ، ب ، ج ، د : فأطلاقه . (٣) أ : فكون .

(٤) بداية : ل ٩٦ / ب في ج . (٥) بداية : ل ٧٤ / أ في أ .

(٦) ب ، ج ، متزلاً ، أ ، ب ، ج ، د : زيادة (بمعنى) حذفنا الزيادة لتستقيم النص

(٧) المزيلة : المفارقة . راجع : مختار الصحاح / مادة زيل ٣٠٢ .

(٨) أ ، ب ، ج : فلأنه . صححناه من د . (٩) ب : أطلقت .

(١٠) أ ، ب ، ج : زيادة (يكون) حذفنا الزيادة اعتماداً على د ليستقيم النص .

(١١) الضمير يعود على تفسير كونه منزلاً بأنه نزل به الملك .

(١٢) راجع ص ١٠٨ - ١٠٩ . راجع هذا الفصل في : الإرشاد ١٣٣ - ١٣٤ ، العقيدة

النظامية ٢٨ - ٣١ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٢٨٦ .

« فصل كلام الله — تعالى واحد ، متعلق بجميع متعلقاته — (١) » .

وكذلك كل صفة من صفاته منعوتة بالوحدة .
والبرهان على أن كل صفة من صفاته واحدة : أنها إن تعددت :
أما أن تتعدد (٢) تعددا متاهيا أو غير متاه .
والتعدد بعدد غير متاه يلزم منه دخول ما لا يتناهى (٣) في الوجود
وهو محال ،

والتعدد بعدد متاه يوجب أن يتوزع ما لا يتناهى من المتعلقات على
المتناهى وهو محال ، فلزمَت الوحدة .

واستدل صاحب الكتاب على ذلك بما تقدم في العلم والقدرة (٤)
ثم أورد على نفسه ههنا (٥) مطالبة بتقرير (٦) الوحدة في الإرادة
والكلام (٧) .

وذلك أن مأخذ الوحدة عنده السمع (٨) ، وقد ثبت الإجماع على انتفاء
قدرتين وعلمين (٩) .

وقال : (ما وجه ذلك في الإرادة والكلام مع ثبوت الخلاف في
الوحدة لهما (١٠))

٢٤ / ب

وأجاب عن ذلك بأن : كل من قال بالكثرة فهو يثبت الحدوث ، أما
إثبات الكثرة مع القدم فهو متفق على نفيه (١١) ، هذا جملة كلامه .
وهذا الاستدلال غير مستقيم أصلا .

أما إثبات الوحدة في العلم بالإجماع :

فهو قد نقل عن الأستاذ أبي سهل الصعلوكي (١٢) في غير هذا الكتاب

(١) بداية : ل ٨٠ / ب في ب . راجع : الإرشاد ١٣٦ ، التمهيد لقواعد التوحيد

١٧٤ ، نهاية الأقدام ٢٨٨ ، المحصل ١٨٥ ، شرح المقاصد ٢ / ٧٨ ، شرح

المواقف ١٥٨ . (٢) : تتعد . (٣) أ : ينأى .

(٤) راجع : الإرشاد ١٣٦ . (٥) أ ، ب ، ج . ما هنا . صححناه من د (ما)

بداية : ل ٩٧ / أ في ج . (٦) أ ، ب ، ج : بتقدير .

(٧) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة . (٨) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .

(٩) راجع نقل الجويني الإجماع في المصدر السابق نفس الصفحة . (١٠) أ : لهما .

(١١) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة . (١٢) ج : الصعلوكي . أبو سهل الصعلوكي :

محمد بن سليمان بن محمد بن هارون بن عيسى بن إبراهيم بن بشر الحنفي العجلي

النيسابوري م ٣٦٩ هـ ، الفقيه اللغوي الأديب النحوي الشاعر المتكلم المفسر المفتي

الصوفي الكاتب المعروف ، شيخ عصره ، وقدوة أهل زمانه ، أجمع أهل عصره

على أنه بحر العلم . راجع التعريف به في : تبين كذب المفتري ١٨٣-١٨٨ هـ

الوافي بالوفيات ٣ / ١٢٤-١٢٥ هـ ، طبقات الشافعية الكبرى ٣ / ١٦٧-١٧٣ هـ ، النجوم

الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٤ / ١٣٦-١٣٧ هـ ، شذرات الذهب ٣ / ٦٩-٧٠ .

أن للبارى - تعالى - علوما لا تتناهى (١) فكيف (٢) يثبت الوحدة بالإجماع .
وأما إثبات تعدد فى الكلام مع القدم : فقد نقل عن عبد الله بن سميد
ابن كُلاب أن الكلام اسم لسبع صفات : أمر صفة ، ونهى صفة ، وخبر صفة ،
وكذلك الاستخبار ، والوعد ، والوعيد ، والنداء ، والكل قديم عنده (٣) ، فكيف
يدعى ثبوت الوحدة مع القول بالتعدد مع القدم .

وإنما مال هو والقاضى قبله إلى السمع ، لضيق مسالك العقول عليها (٤) ،
وذلك أن (٥) العلم الواحد قد قام مقام علوم مختلفة ، ولم يقم العلم مقام القدرة
والإرادة .

وان اعتذر عن ذلك بأن الاختلاف راجع فى العلم إلى اختلاف المتعلقات ،
والاختلاف بين القدرة والعلم اختلاف من حيث النوع ، والاختلاف من (٦) جهة
المتعلقات يزول فيما عم متعلقه (٧) .

فيقال الطلب والخبر أيضا مختلفان من حيث النوع ، وأما الأمر والنهى فيندرجان
فى حقيقة الطلب ، والاختلاف من حيث المتعلق ، والاستخبار والوعد والوعيد
يرجع جميع ذلك إلى الخبر ، فارتدت الأقسام كلها إلى الطلب والخبر .
قال من نصر (٨) مذهب الشيخ أبى الحسن : لم تنحصر أقسام الكلام (٩) ،
فلما جاز رد الأقسام إلى القسمين جاز أن يكون فى العقل قسم آخر نسبتـه
إلى القسمين فى الاندراج تحته كنسبة الأقسام إلى القسمين .
قيل ولم تنسـه (١٠) أقسام المعانى ، فيجوز أن يكون فى العقل معنى نسبته
إلى العلم والقدرة كنسبة العلم إلى سائر العلوم (١١) ، فان قيل يلزم ان يضاد وألا يضاد .
قيل وهذا مطرد ههنا ، فإن الخبر لا يضاد النهى ، والأمر يضاد ظو كان
معنى واحد خبرا طلبا لضاد ولم يضاد ، وذلك هو الحال الذى ذكرتم من
حيث المعقول .

(١) : يتناهى . نقل الجوينى هذا الراى عن الصلوكى فى الشامل ٦٧٣-٦٧٤ ط /

إسكندرية ، راجع هذا الراى فى : متن المواقف ٩٤ ، شرح الكبرى ٢٣٣-٢٣٤ .

(٢) بداية : ل ٧٤ / ب فى أ . (٣) راجع : شرح الكبرى ٢٤٨ .

(٤) راجع : الارشاد ١٣٦-١٣٧ . (٥) بداية : ل ٨١ / أ فى ب .

(٦) بداية : ل ٩٧ / ب فى ج . (٧) راجع : المصدر السابق ١٣٧ .

(٨) أ ، ب ، ج ، د : نص . صححناه من د .

(٩) راجع : شرح الكبرى ٢٤٨ . (١٠) أ ، ب : تنتهى .

(١١) السراد بالعبارة : الرد على من نصر مذهب الأشعرى بأن الخصم

أيضا يدعى أنه لم تنحصر أقسام المعانى ، فيجوز العقل أن يكون
هناك معنى نسبته إلى العلم والقدرة كنسبة العلم إلى
سائر العلوم .

فلما لم يستقم لهم الجرى على هذا السلك في العقل صار قوم إلى التعدد (١) في الكلام هربا من لزوم هذا الحال ، وصار قوم إلى الالتجاء إلى السمع (٢) ، ولم يتمش (٣) كما قررناه (٤) ، فإنه لم يتحقق فيه إجماع من الخاضعين في علم الأصول ، وهم علماء الأمة (٥) فيه .
وأما سلف الأمة : فلوادعى عليهم القول (٦) في التعدد تسكا بظاهر قوله تعالى :

” لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي (٧) ” (٨) .

وغيره من الظواهر لم يبعد ذلك من قولهم .
وعلى الجملة فدعوى الإجماع فيه قلق لا يكاد يصفو لدعيه أصلا ، ومالك العقل كما ذكرت لك (٩) .

وأما مذهب عبد الله بن سعيد بن كلاب ففيه بعد ، من حيث إن الاستخبار والوعد والوعيد آيل إلى الخبر ، فإن الاستخبار إما أن يكون من الله تقريرا فهو خبر ، والاستفهام على حكم الاستعلام لا يليق بعلام الغيوب ، وإن أريد به طلب الاخبار فيؤول (١٠) إلى الأمر ، والوعد خبر عن الثواب ، والوعيد خبر عن العقاب ، واختلاف الخبرات لا تتغير (١١) به حقيقة الخبر .
والتزم الأستاذ أبو إسحاق [رد] (١٢) جميع (١٣) أقسام الكلام إلى الخبر (١٤) ، لينتظم القول له بالوحدة ، فقال : الأمر خبر عن تحتم الفعل والنهي خبر عن تحتم الترك .

وهذا فيه نفى حقيقة الاقتضاء والطلب ، وفيه نفى الأمر والنهي .

وقول القائل (١٥) الخبر عن تحتم الفعل أمر ، والخبر عن تحتم الترك نهى .

فنقول : هذا لا يصح لوجهين :

أحدهما أن التحتم ليس قضية في العقل ليخبر عنها ، وحق الخبر أن يتعلق بالشئ على ما هو به ، فإن تحتم أخبر عن تحتمه .

(١) بداية : ل ٧٥ / أ في أ . (٢) راجع ص ٤٤٤ ، حيث ذكر المقترح ان الجويني

والباقلاني ما لا إلى السمع . (٣) أ ، ب : يتمش .

(٤) المراد أنه غير مسلم كما ذكرنا . (٥) أ : الأئمة ، ج : الاقه . (٦) بداية : ل ٩٨ /

أ في ج . (٧) بداية : ل ٨١ / ب في ب . (٨) سورة الكهف من آية ١٠٩ .

(٩) راجع ص ٤٤٤ - ٤٤٥ . (١٠) أ : فيؤول ، ب : ج : فيؤول .

(١١) أ ، ب : يتمير . (١٢) أ : بدون (رد) زدناه من ب ، ج : ليستقيم النص

(١٣) أ : جميع . (١٤) راجع : البرهان ١ / ١٩٧ ، شرح الكبرى ٢٤٩ .

(١٥) أ : وفلا لقائل .

والثانى : أن من أقسام الأمر والنهى : الندب والكراهة ، وليس فيها تحتم .
 وإن (١) قيل إنه خبر عن الثواب دون العقاب .
 فليس ذلك من ضرورة التكليف عندنا ، فلو قدرنا عدم الثواب للزم ألا يتعقل
 معنى الندب والكراهة ، وهذا باطل .
 والمعجب أن من طرقه على إثبات الكلام أن قال : إن البارى ملك مطاع ،
 ولا يتم وصف الملك إلا (٢) بالأمر والنهى (٣) فكيف يذكر ما يلزم منه نفي الأمر (٤)
 والنهى ، وهو حق الملك الذى به استمر ثبوت الكلام لله (٥) - عز وجل -
 وغاية ما ذكره احتمال .
 فلو قيل له إن لكلام الله صفتين :
 إحداهما طلب ،
 والأخرى خبر ،
 فيندرج تحت الطلب الأمر والنهى ، ويندرج تحت الخبر بقية الأقسام لم يجد (٦)
 له مدفعاً .
 وما ذكر الإمام من طريق (٧) السمع قد (٨) نهينا على ضعفه (٩) .
 فالتحقيق أن ذلك من مواقف العقول ، والله - تعالى - المسئول أن يعرفنا
 به ، ولا يفتنا فى ديننا ، وبالله التوفيق (١٠) .

* * *

-
- (١) بداية : ل ٩٨ / ب فى ج . (٢) بداية : ل ٧٥ / ب فى أ .
 (٣) راجع ص ٤٠٤ . (٤) بداية : ل ٨٢ / أ فى ب .
 (٥) أ : منه . (٦) أ ، ب : نجد .
 (٧) أ ، ب : طريقين ، ج : طريقى ، صححناه من د .
 (٨) أ : وقد . (٩) راجع ص ٤٤٦ .
 (١٠) راجع هذا الفصل فى : أصول الدين ١٠٧-١٠٨ ، الإرشاد ١٣٦-١٣٧ ،
 التمهيد لقواعد التوحيد ١٧٤ ، نهاية الأقدام ٢٢٨-٣١٣ ، شرح الإرشاد
 لابن ميمون ٢٨٨-٢٨٩ ، المحصل ١٨٥ ، المعالم ٦٥ ، شرح المقاصد ٢٨/٢-
 ٧٩ ، شرح المواقف ١٥٨-١٦٠ ، شرح الكبرى ٢٢٣-٢٥١ .

* فصل : امتنع أثمتا من إطلاق لفظ الغيرين على الصفات مع بعضها
بعضا ، ومع الذات (١) *

والمعتزلة من وراء الزام الغيرية لأثمتا ، قائلين : إن كل موجود ين غيران ، وإذا
أثبتت الصفات موجودات فقد أثبتت غير الباري قديما ، والأمة متفقة أن لا قديم إلا واحد ،
وإذا أثبتت قديما ، فقد خالفتم الإجماع (٢) .

وهذه المسألة أراها ترجع بعد إنهاه المباحثة إلى المشاحة (٣) في العبارة ،
فإن لفظ الغيرية قد يطلق على كل معلومين يصح العلم بأحدهما مع الذهول
عن (٤) الثاني .

وقد يطلق على ما يصح وجوده مع عدم الآخر ، وهو العرف العام ، فإنــــه
في اللسان يقال زيد غير عمرو ، ولا يقال زيد غير صفته ، ولهذا قال أهل العربية
إن البتداء هو الخبر ، فإذا قال القائل زيد قائم قالوا القائم زيد ، وزيد عين القائم
لا غير ، وإذا قال القائل (٥) ليس في البيت إلا زيد ، وما في البيت سوى (٦)
واحد لا يمتنع هذا الإطلاق ، وأن زيدا ذلك الواحد موصوف (٧) بصفات
من كون ولون وطعم وغير ذلك وإن حكوا بوحدة (٨) من وجد في البيت (٩) ،
فكذلك قول الأئمة القديم واحد يتناوله بصفاته .

ومقصود المجمعين قطعا نفى موجود آخر قديم غير الباري - تعالى - الموصوف
بصفات (١٠) الكمال .

ولو نظر المعتزلة إلى صحة أن يعلم أحدهما مع الذهول عن الثاني ، للزمهم (١١)
ذلك في الأحوال ، فإنه يجوز أن يعلم العالم افتقار الجائر الى مقتضى (١٢) ، ثم
ينظر بعد ذلك في كونه عالما قادرا ، وما عليه أولا لم يجامعه إلا الشك
فيما علمه ثانيا ، ومع ذلك لم يصح إطلاق لفظ الغيرية عليه ، وكذلك يعلم كونهــــه
قادرا من يجهل كونه عالما مريدا ، أو من ذهل عن (١٣) كونه كذلك ، ولم
يكن في ذلك معنى الغيرية .

-
- (١) راجع : مجرد مقالات الأشعري ١/٢٥ ، الإرشاد ١٣٧ ، نهاية الأقدام ٢٠٠ ، شرح
المقاصد ١٠٦/١ . (٢) راجع : المحيط بالتكليف ١٧٥-١٧٦ ، الإرشاد ١٣٨ ،
الشامل ٢٠٢ ، شرح المقاصد ١٠٤/١ . (٣) بداية : ل ١/٩٩ في ج .
(٤) أ : من . (٥) ج : بدون (القائل) .
(٦) أ : ج : ســـــوى . (٧) أ : ب : موصوفا .
(٨) بداية : ل ٨٢ / ب في ب . (٩) راجع : معنى الغيرين في : الإرشاد ١٣٧ ،
الشامل ٢٠٢ ، شرح المقاصد ١٠٢/١ - ١٠٥ .
(١٠) بداية : ل ٧٦ / أ في أ . (١١) أ : ب : ج : لزمهم د : ألزمهم .
(١٢) أ : مقتضى .
(١٣) بداية : ل ٩٩ / ب فـــــسى ج .

فإن قالوا الأحوال غير موجودات ، ومن حق الغيرين أن يكونا موجودين فنقول : فالمعنى (١) الذى أشرنا إليه من صحة وجود أحدهما بدون الثانى لا بد من الوجود ، أما مع القول بأن لفظ الغيرية قد يطلق على كل معلومين يصح العلم بأحدهما مع الذهول عن الثانى فيطرد (٢) فى الأحوال .
وقد قدم صاحب الكتاب على الكلام فى هذا الفصل معنى الغيرين (٣) .
وقد كان قدما أصحاب يقولون :

إن الغيرين كل موجودين صح وجود أحدهما مع عدم الثانى (٤) ، ونقل ذلك عن الشيخ أبى الحسن (٥) .

فورد عليه سؤال : وهو أن الدهرى المعتقد قدم العالم وبقاؤه يبرى (٦) تغاير الجواهر ضرورة ، مع أنه لا يجوز عدم شىء منها (٧) .

فامتنع المتأخرون لأجل هذا السؤال من حد الغيرين بذلك ، وقالوا : إن الغيرين كل موجودين يجوز مفارقة أحدهما الثانى بزمان أو مكان أو وجود أو عدم (٨) وهذا الذى ذكره المتأخرون (٩) ليس بحد ، بل هو تقسيم ينافى صناعة الحد .

ولئن قال المنتصر لهم جواز المفارقة أمر شامل لهذه الجهات ، وهو مورد التقسيم والتوزيع وهو كاف .

فنقول : المفارقة تكون بالزمان والمكان والمحل والوجود (١٠) والمعدم ، ولكن لا يكون الا بالتقسيم المذكورة ، أو (١١) يكون جواز المفارقة بغير (١٢) ذلك .
الأول منوع ، والثانى مسلم .

وعند ذلك يكون من جملة الافتراق أن (١٣) يعلم (١٤) أحدهما ، ويجهل الثانى ، وإذا جاز أن يفترقا فى ذلك ، فمن حىء بمطلق المفارقة دخل فيه ما ذكرناه ، فيحتاج إلى هذه التقاسيم ، ليختص جواز المفارقة بها ، ليحتز عما يخالف غرضه فى هذا الضرب ، وعند ذلك يخرج عن حكم الحد .

والذى أراه أن السؤال الذى لأجله رغبوا [عن] (١٥) الحد الأول غير واقع ، فإن الخصم الذى هو الدهرى يقول (١٦) إن العالم ممكن القدم باعتبار ذاته ،

(١) د : بالمعنى . (٢) أ ، ب ، ج ، د : يطرد .

(٣) راجع : الإرشاد ١٣٧ . (٤) راجع : الشامل ٢٥٢ .

(٥) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة . (٦) أ ، ب ، ج : تعرف .

(٧) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة . (٨) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة ،

الإرشاد ١٣٧ . (٩) بداية : ل ٨٣ / أ فى ب .

(١٠) بداية : ل ١٠٠ / أ فى ج . (١١) أ ، ب : أم .

(١٢) بداية : ل ٧٦ / ب فى أ . (١٣) أ : إذ ، ب : بدون (ان) .

(١٤) ب : أعلم . (١٥) أ ، ب ، ج : بدون (عن) .

(١٦) أ : نقول .

وإنما هو واجب عنده باعتبار غيره ، فصحة وجود أحدهما بدون الآخر باعتبار الذات لا سبيل إلى إنكساره ، ولا يظن في ذلك امتناع عدم نظرا إلى المقتضى ، فلم يكن الدهرى في الحقيقة لما علم الغيرين يتمتع من تجويز عدم أحدهما مع وجود الثاني باعتبار ذاتيهما ، فحصل الحد صحيحا .

ولكن مع ذلك ليس هذا حدا حقيقيا ، وإنما هو رسم مأخوذ من حكم الإمكان اللازم (١) للماهيات ، فإنه يجوز أن يعلم أنهما غيران مع ذهوله عن عدم كسل واحد منهما ، ولو كان حدا حقيقيا لما انمقل بدونه (٢) ، هذا على طريقة أصحاب المنطق .

وعلى طريقة ستا : فالحد الحقيقي : ذكر أخص وصف المحدود ، وجواز عدم ليس هو أخص وصف الجوهر ، فلم يكن إلا رسما لمعنى الغيرين .
وإذا (٣) ثبت ذلك ، فأطلاق لفظ الغيرين مع إيهامه لمعنى لا يصح على القديم لا يجوز .

فلا يقال إن الصفات غير الذات لما فيه من الإيهام بالمعنى المتمتع عليه ، ولا يقال إنها هي هو ، لأن ذلك نفس الصفة ، وهذا راجع إلى الامتناع من إطلاق العبارات ، ولا يرجع ذلك إلى أمر معنوي .
ولهذا صدر صاحب الكتاب الفصل بتسميتها مغايرة (٤) ، فأشعر أن الكلام في التسمية .

وقد أطلق القاضى على الصفات [القول] (٥) بأنها مختلفة (٦) ، وذلك نظرا (٧) إلى (٨) الحقيقة ، إذ لا تسد إحداها سد الأخرى ، ويثبت لكسل واحد منهما (٩) من الصفات النفسية ما لا يثبت للآخر ، فإن القدرة والعلم والإرادة من الصفات المتعلقة بالحياة ليست من الصفات المتعلقة ، والعلم يكشف المعسوم على ما هو به ، والقدرة يتأتى بها الإيجاد ، ومن حكم العلم مضادة الجهل ، والقدرة تضاد العجز ولا تضاد الجهل ، والعلم يضاده ولا يضاد العجز ، وهذا لامرأ فيه .

-
- (١) أ ، ب ، ج : اللزوم . (٢) بداية : ل ١٠٠ / ب في ج .
(٣) بداية : ل ٨٣ / ب في ب . (٤) راجع : المصدر السابق ١٣٧ .
(٥) أ ، ب ، ج ، د : بدون (القول) . (٦) راجع : المصدر السابق ١٣٨ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٢٩١ ، شرح المقاصد ١٠٦ / ١ . (٧) أ ، ب : نظر .
(٨) بداية : ل ٧٧ / أ في أ . (٩) أ ، ب : منها .

نعم إن وقع الكلام في جواز الإطلاق فمأخذ السمع ، وطريقة (١) نفسى الإيهام بالمحال عليه ، وهو غير متجه ، ولا يطلق عليه إلا ما أطلق على نفسه (٢) .

* * *

(١) بداية : ل ١٠١ / أفسى ج .

(٢) راجع هذا الفصل في : الشامل ٣٣٢ ط إسكندرية ، الإرشاد ١٣٢ -
١٣٨ ، التمهيد لقواعد التوحيد ١٧١ - ١٧٢ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٢٨٩ -
٢٩١ ، متن المواقف ٨١ - ٨٣ ، شرح المقاصد ١٠٣ / ١ - ١٠٧ .

* فصل : ذهب القدماء من أئمتنا إلى أن البقاء صفة معنوية للباقي (١) .
 وذهب بعض المتأخرين إلى أنها صفة نفسية (٢) ، وهو الذي ارتضاه المعتزلة (٣) .
 والتحقيق خلاف الفريقين .

وقد نقل عن القاضي أنه خالف مشايخه في القول بأن الباقي باق ببقاء (٤) ، وقال :
 الله - تعالى - يعلم أني لم أخالف مشايخي لأذكر وإنما التقليد في أصول
 الدين مستح .

واعلم أرشدك الله : أن القول بأن الباقي باق ببقاء لا بد فيه من هدم أصل من
 قواعد الكلام وذلك أن صفات الباري باقية ، فأما أن يقال هي باقية لنفسها

(١) كابن كُلاب والأشعري . راجع : مقالات الإسلاميين ٥٢/٢ ، أصول الدين ٩٠ ،
 ١٠٨ ، الإرشاد ١٣٨ ، المحصل ١٧٤ ، شرح المقاصد ٢٩/٢ ، شرح المواقف
 ١٦٧ . (٢) كالجويني والفخر الرازي . راجع : الإرشاد
 ١٣٩ ، لمع الأدلّة ٨٥ ، المحصل ١٧٤ .

(٣) راجع : شرح الأصول الخمسة ١٨١ ، شرح الإرشاد لابن
 ميمون ٢٩٦ .

(٤) نسب بعض المتكلمين إلى القاضي قوله بمنع كون البقاء
 معنى ، كما نسب إليه بعض المتكلمين التردد في بقاء
 الأعراض .

ومن أثبت البقاء معنى منع بقاء الأعراض ، وما وصلنا من
 كتب القاضي الباقلاني يفيد تردده ، فقد أثبت البقاء صفة
 نفسية في الإنصاف ، وأثبت معنى قائم بالباقي كالمعلم
 والقدرة في التمهيد .

ولكن لم يصل إلينا كتابه الهداية كاملاً ولعل فيه خلاصة
 ما انتهى إليه من آراء ، والموجود منه الجزء السادس في النبوءات
 وهو موجود في مكتبة الأزهر مخطوطاً تحت رقم ٢٤٢/٢١ توحيد ٦
 ولعل رأييه في صفة البقاء المذكور موجود في كتابه الهداية
 ولعل مقولته التي ذكرها المقترح موجود أيضاً فيه . راجع :
 التمهيد ٢٩٩ ، الإنصاف ٣٧ ، أصول الدين ٩٠ ، ١٠٩ ، ١٢٣ ،
 المحصل ٧٤ شرح المواقف ١٦٨ ، شرح الكبرى ١٢٢ .

ففيه (١) إبطال عكس العلة ، وإما أن يقال هي باقية ببقاء يقوم بها
ففيه قيام المعنى بالمعنى ، وإما أن يقال هي باقية ببقاء يقوم بالذات :
فيجب الحكم لما لم يقم به .

وأيضا فإن البقاء (٢) باق (٣) ، فهو إما أن يكون باقيا بنفسه فيه إبطال
عكس العلة أو ببقاء يقوم بالبقاء فيكون بقاء البقاء باقيا ويتسلسل ولا يتحصل ،
فلم يستقم القول بأنه من الصفات المعنوية .

وأما من قال إن الباقي باق لنفسه : فلا يستقيم (٤) له أيضا ذلك ،
من حيث إنه لا يتحقق معنى كون الجوهر باقيا في أول زمن حدوثه ، وكيف
يتخلف عن الشيء في أول زمن حدوثه صفة نفسية ، فليس المراد بالبقاء إلا
استمرار (٥) زمنين على (٦) الجوهر ، و [هو] (٧) الذي سلبناه
عن العرض .

وإن أطلقنا على الأزلي كونه باقيا ، فلا يستقيم أن يراد به نسبة زمانية ،
فالمراد به ألا يطرأ عليه عدم ، فهذا لباب (٨) هذا الفصل .

وقد مثله صاحب الكتاب بتسمية الجوهر قديما إذا توالى عليه الأزمان
والدهور ، ولا يسمى بذلك في أول أزمنه حدوثه (٩) .

وقد كان قدما ، الأصحاب يستدلون على أن الأعراض لا تبقى بأنهم :
لو بقيت لقام بها بقاء يوجب كونها باقية ، وفيه قيام المعنى بالمعنى وهو محال .
فلما منع المتأخرون كالقاضي ومن بعده أن الباقي باق ببقاء لم تستقم (١٠)
هذه الطريقة على أصولهم في استحالة بقاء الأعراض ، فاحتاجوا أن يستدلوا
على استحالة بقاء الأعراض بدليل آخر غير هذه الطريقة ، لأنهم منعوا
ما بنيت عليه .

فقال صاحب الكتاب - لما توجهت عليه الطلبة - :

(لو بقى لما صح عدمه)

٧٧ / ب

وبين التلازم بأنه لو عدم إما أن ينعدم بانعدام شرط أو (١١) ضرورة
أو فاعل (١٢) .

(١) بداية : ل ٨٤ / أ في ب . (٢) أ ، ب ، ج : للبقاء . صحناه من د .

(٣) ج : باقيا . (٤) بداية : ل ١٠١ / ب في ج .

(٥) أ ، ب ، ج : الاستمرار صحناه من د . (٦) بداية : ل ٧٧ / ب في ج .

(٧) أ ، ب : بدون (هو) زدناه من ج ليستقيم النص .

(٨) أ ، ب ، ج ، د : الباب . (٩) راجع : الإرشاد ١٣٩ .

(١٠) أ ، ب : يستقم . (١١) بداية : ل ٨٤ / ب في ب .

(١٢) راجع : المصدر السابق ١٣٩ - ١٤٠ .

وهذه (١) قصة غير حاصرة • وإنما هو أخذ مذهب الناس في عدم الجواهر
فذكرها هنا (٢) أقساما •

فإن الناس في عدم الجواهر على مذاهب ثلاثة •
الأول مذهب المعتزلة : أن العدم إنما يكون بـضد (٣) ، ولهذا قالوا
إن الجواهر إنما تعدى بفناء يضاها ، ولا يجوز عندهم أن يعدم بعض الجواهر
دون بعض ، لأن المعنى المضاد لها لا يقوم بمحل ، فلا اختصاص لها بجوهر
دون جوهر •

المذهب الثاني لأصحابنا : أن العدم لفقدان الشرط ، وهم في ذلك فريقان •
أحدهما يقول بأن شرط استمرار وجوده قيام البقاء به ، فإذا عدم البقاء لزم عدمه (٤)
والفريق الثاني يقول شرط استمراره خلق الأعراض فيه ، فإذا لم يخلق عرض فيه
لا (٥) يصح خلوه عنه لزم عدمه (٦) •

المذهب الثالث - نقل عن القاضي - أنه يعدم بالفاعل (٧) •
والأولى أن تحرر (٨) هذه الطريقة بقسمة دائرة بين النفي والإثبات • فنقول :
لو عدم لم يخل (٩) إما أن يكون عدمه عدما جائزا أو واجبا •
ويمتحيل أن يكون عدمه واجبا ، إذ الواجب لا يصح عليه البقاء ، وقد
فرضوا [واجبا] (١٠) باقيا •

وإن كان جائزا • فلا بد له من مقتضى •
والمقتضى إما أن يكون نفيا أو إثباتا •
والنفي لا اقتضاء له ، ويدخل فيه عدم الشرط ، لأن عدم الشرط يدل على
عدم المشروط (١١) ، ولا يقتضى عدمه • ونحن في تقسيم المقتضى ، بل في
تقسيم ما يدل •

والإثبات إما أن يضاها أولا ، والضد لا يجامع الضد ، ولا يصح أن يقوم
بالمحل إلا في حال انتفاء ضده ، فيمتنع إحالة عدمه على وجود ضده ، ولأن
التضاد من الجانبين معقول •

- (١) بداية : ل ١٠٢ / أ في ج • (٢) أ ، ج : فذكر ههنا •
(٣) راجع : المحيط بالتكليف ١٤٧-١٤٨ • (٤) من القائلين بذلك الشيخ الأشعري •
راجع : أصول الدين ٦٢ • (٥) بداية : ل ٧٨ / أ في ج •
(٦) من القائلين بذلك الإمام الجويني • راجع : الإرشاد ١٤٠ •
(٧) قال الباقلاني : إذا أراد الباري - تعالى - فناء جسم قطع عنه الألوان والألوان •
راجع : أصول الدين ٦٢ • (٨) أ : أنه يحزر ، ب : أن يحزر •
(٩) أ ، ب : يخلو • (١٠) أ ، ج : بدون (واجبا) زدناه من ب ليستقيم
النص • (١١) بداية : ل ١٠٢ / ب في ج •

فإن (١) كان الطارىء يعدم (٢) الكائن في المحل لأنه ضده ، فمعقولة الضدية ثابتة للكل ، وهو ما باعتباره قدر الإعدام ، فيجب أن يساويه الكائن في الإعدام [فسي] (٣) جهة الإعدام فعند ذلك يمنع من وجود الطارىء ، ونفى ذلك امتناع سبب (٤) العدم ،

وإن لم يكن ضدا فلا يخلو ما أن يقتضى العدم بإيثار واختيار أولا .
والمؤثر المختار لا بد له من فعل ، والعدم نفى محض ، فلا يصح أن يكون فعلا ، والمقتضى لا بإيثار فإما أن يقوم به فيقوم المعنى بالمعنى ، ويلزم منه أن يجامع وجوده وجوده ،

وإذا لم يقتض عدمه في زمن الجامعة فلا يقتضى بعدها ، لأن (٥) معقولة الاقتضاء ثابتة للموجب باعتبار ذاته ، ولا يصح أن يختص الاقتضاء بزمن دون زمن .

وإنما قلنا إنه يلزم منه أن يجامع وجوده وجوده ، لأنه لا يصح أن يقوم به حالة عدمه ، فلا يقوم به إلا حالة وجوده ، وفيه الجامعة (٦) المذكورة ، فهذا تحرير هذه الطريقة على الوجه المذكور .

واعلم أن القاضى يصحح أن الفاعل يعدم (٧) ، فقليل له : قد بطلت الطريقتان في استحالة بقاء الأعراض ، فما دليلك على استحالة بقائها ؟
فقال لست أثبت هذه المسألة ولا أنفيها (٨) ، فليس إلا الوقف فيها ، وهذا تمام الكلام في هذه المسألة .

ومن لم يسلك طريق القاضى في صحة انتساب العدم للفاعل تمت الطريقة له ، وجزم باستحالة بقاء الأعراض ، وكانت الأعراض واجبة العدم في الزمن الذى يلى حالة حدوثها ، والجواهر إنما تعدى عند عدم الأعراض ، فحصل (٩) القول عنده أن العدم إنما يطرأ على الجائزات بوصف الوجوب ، أما العرض فلأنه غير قابل لأن يستمر الوجود عليه زمين ، والجوهر لا يصح وجوده (١٠) دون عرض ، وما امتنع وجوده وجب عدمه .

وزعمت المعتزلة أن جهة العدم إنما هو الضد إلا فيما استحال بقاءه من الأعراض كالأصوات والإرادات ، فلا يستقيم لهم أن عدمه بال ضد .

(١) بداية : ل ٨٥ / أ في ب . (٢) أ ، ب ، ج : بعدم . صححناه من د .
(٣) أ ، ب ، ج : بدون (في) زدناه من د ليستقيم النص . (٤) د : ثبوت نسبة .
(٥) ب : لأنه . (٦) بداية : ل ٧٨ / ب في أ . (٧) بداية : ل ١٠٣ / أ في ج .
(٨) راجع : شرح الكبرى ١٢٢ . (٩) أ ، ب ، ج : فحصل .
(١٠) بداية : ل ٨٥ / ب في ب .

وقالوا : إن للجواهر ضدا ينفي وجودها ، وهو معنى قائم بنفسه ، ولا اختصاص له بجوهر دون جوهر ،

وقالوا على مذاق ذلك : لا يجوز أن يعدم بعض الجواهر دون بعض ، بل لابد من عدم الكل عند وجود ضد الكل ،

ففيما ذكرناه مخالفة أحكام المعاني التي يستحيل قيامها بنفسها ، وإثبات حكم لما لم يقم به المعنى الموجب (١) له ، ولا لما يتصل بمحله ، وإثبات التضاد لأعلى المحل .

ولو قيل لهم : ما وجه اختصاص التضاد بالجواهر ، لم يجدوا لبيانهم سهيلا (٢) . فإن قالوا : لأن الجواهر لا في محل ، والفناء لا في محل فكان له نسبة إلى الجواهر بهذه الجهة .

فيلزمهم أن يضاد وجود الباري (٣) ، لأنه أيضا لا في محل . ثم قد بينا (٤) أن العدم بالتضاد لا يصح ، لأنه مشترك بين الضدين . فإن كان الطاري يعدم ما قبله لأنه ضده ، فهذه الجهة حاصلة في الكائن ، فمنع من وجوده ، وهذا واضح للمتأمل (٥) .

* * *

(١) بداية : ل ١٠٣ / ب في ج . (٢) أ : لبيان سهيلا .

(٣) ب : كسر (الباري) . (٤) بداية : ل ٧٩ / أ في أ .

(٥) راجع هذا الفصل في : التمهيد ٢٩٩ ، الإنصاف ٣٧-٣٨ ، الإرشاد ١٣٨-١٤٠ .

لصنع الأدلة ٨٥ ، الاقتصاد في الاعتقاد ٣٩-٤١ ، شرح الإرشاد

لابن ميمون ٢٩٢-٢٩٦ ، الأربعين ١٨٩ ، المحصل ١٧٤-١٧٥ ، شرح

المقاصد ٧٩/٢-٨٠ ، شرح الكبرى ١١٨-١٢٢ ، شرح أم البراهين

٦٩-٧٢ ، نشر الطوابع ٢٥٨-٢٦٠ .

* باب القول في معاني أسماء الله - تعالى عزوجل - *

قدم على الكلام في أسماء الله عزوجل - الكلام في الاسم (١) والتسمية (٢) والمسمى (٣) ،
والوصف (٤) والصفة (٥) .

وهذا الفصل الكلام فيه يتعلق باللفظ ، والنظر فيما يتعلق بالوضع اللفظي .
ولا شك أن معنا لفظا ، ومدلول لفظ ، ووضع لفظ .

فالتسمية تطلق على ذكر اللفظ ، وعلى وضع اللفظ دال على المعنى ،
والاسم يطلق على اللفظ وعلى مدلول اللفظ .

وكذلك الوصف يطلق (٦) على قول الواصف ، وعلى المعنى القائم بالحل .
والصفة تطلق بإزاء المعنيين أيضا .
ولا شك في جميع ذلك .

وإنما الخلاف في أي المحامل هو حقيقة ، وفي أيها هو مجاز .
فصار أصحابنا إلى أن لفظ الاسم حقيقة في مدلول اللفظ وهو المسمى ، ومجاز
في التسمية وهو اللفظ (٧) .
وكذلك الصفة حقيقة في المعنى القائم بالموصوف ، وقد يطلق على اللفظ
مجازا وهو الوصف (٨) .

(١) الأسم هو : اللفظ الموضوع للدلالة على المسمى . راجع : المقصد الأسنى ١٦٥ .
(٢) التسمية : وضع الاسم للمعنى . راجع الكليات ١٢٢/١ .
(٣) المسمى هو : المعنى الذي وضع الاسم بإزائه . راجع : المصدر السابق نفس
الصفحة .

(٤) الوصف : قول الواصف للمتعالي - ولغيره بأنه حي عالم قادر مثلا . راجع :
التمهيد ٢٤٥ .

(٥) الصفة هي : الشيء الذي يوجد بالموصوف أو يكون له ويكسبه الوصف . راجع :
المصدر السابق ٢٤٤ .

(٦) بداية : ل ٨٦ / أ في ب . (٧) بداية : ل ١٠٤ / أ في ج .

(٨) راجع : التمهيد ٢٤٤ - ٢٤٥ ، ٢٥٨ ، الإنصاف ٦٠ ، مجرد مقالات
الأشعري ل ١٦ / ١ أصول الدين ١١٤ - ١١٥ ، ١٢٨ ، الإرشاد
١٤١ ، بحر الكلام ٣٤ ، لواضع البيانات شرح أسماء الله
تعالى - والصفات ١٨ ، الجامع لأحكام القرآن ١٠١ / ١ ، مختصر الكامل في مسائل
الشامل ل ٥٥ / ب - ٥٦ / ١ ، شرح المقاصد ١٢٤ / ٢ ، شرح المواقف : د .
المهدي ٣٤٦ .

وصارت المعتزلة الى خلاف ذلك فقالوا : الاسم في اللسان حقيقة (١) في اللفظ هو قد يطلق على السمي مجازا .

والوصف والصفة يرجعان عندهم حقيقة إلى قول الواصف (٢) .

وذهب الأستاذ أبو منصور (٣) إلى أن اللفظ مشترك ، فيطلق الاسم على اللفظ حقيقة ، وعلى مدلوله حقيقة ، ويطلق لفظ الصفة على اللفظ حقيقة وعلى المعنى القائم بالموصوف حقيقة ، واستعمل طريق الفريقين (٤)

فأما من قال إن الاسم حقيقة في اللفظ فاستدل على ذلك بوجوه :
منها : أن الاسم من حيث اللسان مشتق من السمو ، أو من السمة وهي العلامة [على اختلاف بين أهل العربية ،

فإن كان مأخوذا من السمة - وهي العلامة -] (٥) فأشارة الشيء وعلامته لا يبد (٦) وأن تكون (٧) مغايرة له .

وإن كان مأخوذا من السمو - وهو العلو - فمعناه أنه سمي بسماء ، فأوضحه وكشف معناه ، وذلك لا يتحقق إلا في اللفظ فيلزم أن يكون حقيقة في اللفظ (٨)

(١) أ، ب ، ج : الاسم حقيقة في اللسان ، صححناه من د .

(٢) راجع : مقالات الإسلاميين ٢٥٣/١ ، التمهيد ٢٤٨-٢٥٨ ، شرح الأصول الخمسة

٥٤٣ ، أصول الدين ١١٥ ، الإرشاد ١٤١ ، لوايح البينات ١٨ ، الكامل في اختصار

الشامل ل ١/١٢١ .

(٣) أبو منصور : محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي م ٣٣٣هـ ، متكلم لأصولي ،

شيخ الماتريدية ، من تصانيفه : شرح الفقه الأكبر ، تأويلات أهل السنة ، الجدل في

أصول الفقه ، التوحيد ، بيان وهم المعتزلة ، مأخذ الشرائع في أصول الفقه ، رد أوائل

الأدلة للكمبي ، رد تهذيب الجدل للكمبي ، توفي بسمرقند .

انظر ترجمته في - تاج التراجم في طبقات الحنفية لابن قطلوبغا ٥٩ / مطبعة العاني /

بغداد ١٩٦٢م ، تاريخ الأدب العربي ٤١/٤ - ٤٣ ، هدية العارفين ٣٦/٢ - ٣٧ ،

معجم المؤلفين ٣٠٠/١١ .

(٤) راجع : الكامل في اختصار الشامل ل ١/١٢٣ ، شرح لمع الأدلة ل ١/٦٩ .

(٥) أ : بدون : ما بين القوسين ، زدناه من ب ، ج ليستقيم النص .

(٦) بداية : ل ٢٩/ب في أ . (٧) أ ، ب : يكون .

(٨) قال البصريون : الاسم مشتق من السمو وهو العلو والرفعة ، وقال الكوفيون مشتق

من السمة وهي العلامة . راجع : اشتقاق اسمي : التمهيد ٢٥٥ ، لوايح

البيانات ٢٧ ، الجامع لأحكام القرآن ١/١٠١ ، مختار الصحاح ٣٣٨

الكليات ١٢٠/١ .

الوجه الثاني : أن من سأل عن اسم شخص معين فقال ما اسم هذا ، فجوابه ذكر اللفظ الموضوع لتعريفه ، والدلالة عليه ، ولو كان خلافاً لذلك لعد من أجاب بذلك متجاوزاً ، ولا يعد أحد من (١) أهل اللسان حائداً عن الحقيقة .

الوجه الثالث : (٢) أن الأمة قاطبة مجتمعة على أن لله تسعة وتسعين (٣) اسماً ، والبارى - تعالى - واحد ، والقول بأن الاسم هو (٤) المسيح [يلزم منه تعدد الآلهة ، وهو محال .

وأما من قال بأن الاسم هو المسيح (٥) فاحتج بقوله تعالى :
 " سبح اسم ربك الأعلى (٦) "
 ويقول : " تبارك اسم ربك (٧) "

ونظير ذلك الآيات الدالة على تنزيه الاسم وتعظيمه وإضافة العبودية إليه ، ومعلوم أن المسيح (٨) المقدس المعظم إنما هو مدلول اللفظ ، لانفس اللفظ . وقد يستدلون بقوله :

" ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم " (٩)
 ومعلوم أن القسوم انما عبدوا الأصنام لا الألفاظ .

وقد قال بعض أئمة العربية وهو معرب المثنى (١٠) : الدليل

(١) بداية : ل ١٠٤ / ب في ج . (٢) بداية : ل ٨٦ / ب في ب .

(٣) أ : وتسعون . (٤) ج : غير . (٥) أ : بدون : ما بين القوسين

زدناه من ب هـ ج ليستقيم النص . (٦) سورة الأعلى آية ١ .

(٧) سورة الرحمن من آية ٧٨ . (٨) أ : المسيح .

(٩) سورة يوسف من آية ٤٠ .

(١٠) أبو عبيدة البصرى التميمى بالولاء النحوى م ٢١٠ هـ ، من أئمة الأدب واللغة ،

أخذ عن يونس وأبى عمرو بن العلاء وهشام بن عروة ، وأخذ عنه أبو حاتم والمازنى ، من تصانيفه التى تبلغ نحو مائتى كتاب : معانى القرآن ، نقائض جرير والفرزدق ، مقاتل الفرسان ، أخبار قضاة البصرة ، غريب بطون العرب ، مجاز القرآن .

انظر ترجمته فى : الفهرست ١ / ٥٣ - ٥٤ ، معجم الأدباء لياقوت الحموى ١٩ / ١٥٤ -

١٦٢ / ط دار المأمون ، وفيات الأعيان ٤ / ٣٢٣ - ٣٤٠ ، المعبر ١ / ٣٥٩ ، بغية الوعاة

للسيوطى ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٦ / ت : محمد أبو الفضل إبراهيم / ط عيسى الحلبي ١٩٦٥ م ،

شذرات الذهب ٢ / ٢٤ - ٢٥ ، الأعلام ٧ / ٢٧٢ ، معجم المؤلفين -

على أن الاسم هو المسمى هو قول لبيد ^(١) بن ربيعة ^(٢) :
إلى الحول ثم اسم السلام عليكم . ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر ^(٣)
ولا يريد الشاعر أن اللفظ عليهم ، وإنما مدلوله عليهم .
قالوا : وقد أجمع المسلمون قاطبة قبل ظهور الخلاف على أن لله - تعالى -
في أزاله الصفات والأسماء الحسنى ، وعلى ما قال الخصم ليس لله في أزاله
اسم ، وذلك مناقض لما درج السلف عليه .
وأجابوا عن كلمات الأولين بأن الاسم قد يطلق ويراد به التسمية ، وعليه
يحمل قوله :

" إن لله تسعة وتسعين ^(٤) اسما ^(٥) "

وقد يقولون إن المدلولات متعددة ^(٦) ، فإن التسمية قد تطلق ^(٧) على الذات ،
وقد تطلق ^(٨) على الصفات ، وقد تطلق على الأفعال ، وقد تطلق على سلب - وهى
أسماء التنزيه - وقد تطلق على إضافة ، وذلك متكرر وهو مدلول اللفظ فلم يسأل
من وحدة الذات التى كثرت اعتباراتها انتقاء مدلولات هذه ^(٩) الألفاظ إذا لاحظنا ^(١٠)
بها أمرا زائدا ^(١١) على الذات .

(١) أ ب هـ : زيادة (أبى) حذفنا الزيادة اعتمادا على د وعلى كتب التراجم .

(٢) لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب الجعفرى م ٤١ هـ ، الشاعر المشهور

أحد أصحاب المملقات ، يعد من الصحابة ومن المؤلفات قلوبهم ، كان شاعرا حسن
فحول الشعراء ، وقد على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأسلم وحسن إسلامه ، روى
أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد :
" ألا كل شيء ما خلا الله باطل " انظر ترجمته فى : الشعر والشعراء ٢/ ٢٧٤ -

٢٨٥ ، معجم الشعراء للمرزبانى ١٧٤ / ط ٢ دار الكتب العلمية / بيروت ١٩٨٢ م ،

أسد الغابة ٤ / ٥١٤ - ٥١٧ . راجع استدلال معمر بن المثنى فى : مجاز

القرآن لأبى عبيدة معمر بن المثنى ١ / ١٦ ت : د محمد فؤاد سركين / مكتبة الخانجي /

القاهرة . (٣) راجع : ديوان لبيد بن ربيعة ٧٩ / دار صادر / بيروت ١٩٦٦ م ،

الأغاني لأبى فرج الأصفهاني ١١ / ١٣٩ / مطبعة التقدم / القاهرة .

(٤) أ : وتسعون . (٥) الحديث : تمامه " مائة إلا واحدا من أحصاها دخل

الجنة " . رواه البخارى فى صحيحه بسنده عن أبى هريرة . راجع : صحيح

البخارى ، كتاب التوحيد ، باب أن لله مائة اسم إلا واحدا ٤ / ١٩٥ .

(٦) بداية : ل ٨٠ / فى أ ، ١٠٥ / فى ج . (٧) أ ، ب : يطلق .

(٨) أ ، ب : يطلق . (٩) أ ، ب ، ج ، د : لهذه .

(١٠) أ ، ج : حصنا ، ب : حسنا . صححناه من د .

(١١) بداية : ل ٨٧ / فى ب ، أ ، ب ، ج : أمر زائد .

* فصل : فيما يجوز إطلاقه على الله - تعالى - * .

قال : (ما ورد الشرع بإطلاقه أطلقناه ، وما ورد بمنعه منعناه ، وما لم يرد فيه إذن في إطلاقه ولا منع توقفنا) (١) فيه .

٨٠ / ب

وذهب بعض أصحابنا إلى أن ما لم يرد فيه إذن ولا منع فهو ممنوع (٢) . وهذا مدخول ، فإن المنع حكم شرعي ، والأحكام الشرعية مداركها السمع دون العقل ، فإثبات المنع من غير سمع تلقى الأحكام من غير مداركها عندنا ، وذلك تناقض في القول .

وفصل المتأخرون في هذا القسم بين أن يكون ما لم يرد فيه إذن وهو غير موهوم بمعنى يستحيل عليه وبين أن يوهم (٣) معنى يستحيل على الله - تعالى - . فجوز في الأول ، ومنع في الثاني (٤) .

وهذا أيضا من الطراز الأول ، فإن التحليل والتحريم إنما يؤخذ من السمع ، غير أن الإجماع على (٥) امتناع إطلاق ما يوهم ، فوجدنا فيه مأخذا سمي (٦) ، وما لم يوهم لم نجد (٧) فيه مأخذا سمي (٨) ، فوجب الوقف عن الحكم فيه وليس الوقف جزما (٩) بالانكشاف ، بل شك في انتفاء الحكم فيه . وقد أطلقنا [القول] (١٠) على أن القياس لا يجري في أسما الله تعالى - الحسنى ، فأنحصر مداركها في الكتاب والسنة وإجماع الأمة .

وهل يشترط أن يكون الخبر الوارد في السنة في أسما الله - تعالى - الحسنى (١١) متواترا (١٢) ؟

الصحيح أنه غير مشروط ، فإن الجواز حكم يمكن أخذه من أخبار الآحاد (١٣) .

(١) بداية : ل ٨٧ / ب في ب ، وهو رأي الأشعري والجويني ، واختاره الإيجي وكثير من المتكلمين . راجع : الإرشاد ١٤٣ ، المقصد الأسنى ١٦٤ ، شرح المواقف :

د . المهدي ٣٥٣ . (٢) من القائلين بذلك البغدادي والثقاتاني . راجع : أصول الدين ١١٩ ، شرح المقاصد ١٢٦ / ٢ . (٣) أ : الوهم .

(٤) مذهب الباقلاني : أن اللفظ إذا دل العقل على أن معناه ثابت في حق الله - سبحانه - جاز لإطلاق ذلك اللفظ على الله - تعالى - سواء ورد به التوقيف

أو لم يرد ، ومذهب الفزالي والفخر الرازي : أن الأسما موقوفة على الأذن ، أما الصفات فغير موقوفة على الأذن . راجع : المقصد الأسنى ١٦٤ - ١٦٨ ، لوايح

البيانات ٣٦ . (٥) بداية : ل ١٠٦ / أ في ج . (٦) أ : سمي . (٧) ب : نجس . (٨) أ : سمي . (٩) أ ، ج : جزم .

(١٠) أ ، ب ، ج : بدون (القول) زدناه ليستقيم النص . (١١) ب : بدون (الحسنى) . (١٢) أ : متواتر . (١٣) راجع هذا الفصل في التوحيد ٦٥ - ٦٧ ، ٩٦ - ٩٧ ، ١٠٧ -

١٠٨ ، أصول الدين ١١٥ - ١١٦ ، الإرشاد ١٤٣ ، المقصد الأسنى ١٦٤ - ١٦٨ ، تلخيص الأدلة ل ١٢٥ / ب - ١٢٦ / ب ، لوايح البيانات ٣٦ - ٣٩ ، التفسير الكبير ١ / ١٥٢ - ١٥٤ ،

شرح المقاصد ١٢٦ / ٢ - ١٢٧ ، شرح المواقف : د . المهدي ٣٥٢ - ٣٥٥ ، الكلبوي على الجلال الدواني ٢ / ٢٤٥ - ٢٤٧ ، نشر الطوالع ٣٠٩ - ٣١٠ ، العقيدة في ضوء

القرآن الكريم ١ / ٥٣ - ٥٤ .

* فصل [في أقسام أسماء الله تعالى] *

نقل عن الشيخ أبي الحسن - رضى الله عنه [أنه] (١) قال :

أسماء الله منها ما يقال هي هو وهو ما دلت التسمية فيمنع على ذاته .
ومنها ما يقال إنه [غير هو] وهو ما دلت التسمية فيه على أنفعاله
كالخالق والرازق .

ومنها ما يقال إنه (٢) لا هي هو ، ولا هي غيره . وهو كل ما دلت
التسمية (٣) فيه على صفة (٤) من صفاته (٥) .

وذهب بعض الأصحاب إلى أن كل اسم له فهو هو سواء دلت التسمية فيه
على ذاته ، أو أشمرت (٦) بصفته (٧) أو بفعله ، وقال على مذاق ذلك الخالق
هو الذات الفاعلة لا الخلق ، والرازق اللفظ فيه يدل على الذات الرازقة لا الرزق (٨) .
وقال الإمام : (المرتضى عندنا رأى شيخنا أبي الحسن) ١/٨١

فإن اللفظ إذا دل على أمر غير سلب فقد دل على ثبوت ، وإذا لم يكن الثبوت
راجعا إلى الذات ولا إلى الصفات فقد دل على مفاهيم (٩) للذات ، فصح أن
يقال (١٠) إن التسمية دلت على غير هو .

(١) : بدون (إنه) زدناه من ب ، ج . ليستقيم النص .

(٢) : بدون : ما بين القوسين . زدناه من ب ، ج . ليستقيم النص .

(٣) : بداية : ل ١/٨١ نفس ١ . (٤) : صفاته .

(٥) : ذهب إلى هذا المذهب جمهور الأصحاب وأبو الحسن الباهلي
والشيخ الأشعري والقاضي الباقلاني والجويني .

راجع : التمهيد ٢٦١ - ٢٦٢ ، الإرشاد ١٤٣ - ١٤٤ ، الكامل نفس

اختصار الشامل ل ١/١٢١ ، شرح المقاصد ١١٥/٢ ، شرح

المواقف ت : د . المهدي ٣٤٦ .

(٦) : وأشمرت . (٧) : بداية : ل ١/٨٨ نفس ب .

(٨) : ذهب إلى هذا المذهب أبو بكر بن فورك وكثير من الأصحاب
وكثير من أصحاب الحديث وأبو بكر بن الأصب .

راجع : مقالات الإسلاميين ٢٥٢/١ ، التمهيد ٢٦٢ ، الإرشاد

١٤٣ - ١٤٤ ، الكامل في اختصار الشامل ١/١٢١ ، شرح

المقاصد ١٢٤/٢ ، شرح المواقيت ت : د . المهدي ٣٤٦ - ٣٤٧ ،

(٩) : د : تفاهير .

(١٠) : بداية : ل ١٠٦ / ب في ج .

والتحقيق أن لفظ العالم والخالق والرازق كل ذلك يدل على الذات ، فتارة يدل عليها باعتبار ذاتها ، وتارة يدل عليها باعتبار قيام صفة بها ، وليس تسمية العالم للعالم وإنما هو تسمية للذات التي قام بها المسلم ، وليس تسمية الرازق للرازق وإنما التسمية فيه لفظ يدل على الذات التي صدر منها الرزق ، فالتسمية (١) إذن لذات (٢) باعتبار نسبة أمر إليها ، ولا تطلق التسمية عند انتفاء هذه النسبة إلى الذات .

فإن أراد الشيخ بالمغايرة أنه توقفت تسمية الذات على أمر مغاير فصحيح . وإن (٣) قال اللفظ المقول (٤) عليه تسمية مدلوله ما يغاير الذات فليس كذلك . وكذلك نقول (٥) في اللفظ الدال على صفة من صفاته إن كان يزعم أن التسمية تتوقف على ما ليس هو ولا هو غيره فصحيح ، وإن زعم أن مدلولها ما ليس هو ولا هو غيره - وهو الصفة - فليس بصحيح ، بل تسمية العالم والقادر مدلولهما هو الذات القادرة والعالة ، فيتوقف إسماع التسمية على ثبوت الصفات التي ليست هي الذات ولا هي غيره ، وكون اللفظ يطلق على الذات تسمية عند وجود صفة أزلية ، وتارة لا يطلق ليس بهيئ في اللسان ، والله الموفق وسه تستعين وعليه نتوكل .

واعلم (٦) أن الكلام في أسماء الله تعالى - بحث عن معنى لفظ ، فلا بد فيه من معرفة اللغة ومراد العرب من (٧) اللفظ (٨) عند إطلاقه ، ولا يكفى ذلك في معرفة أسمائه ، إذ اللفظ قد يكون محمولا على حقيقته ، وقد يكون محمولا على مجازه ، وقد يعرف انصرافه من الحقيقة إلى المجاز بإحالة العقل حملته على جهة حقيقته ، فاحتاج المتكلم في هذه الألفاظ إلى أن يكون عارفا بمسالك العقول ليعرف المحال فيصرف (٩) اللفظ عنه ، وكثيرا ما يكون ذلك في الألفاظ الدالة على ذاته وصفاته ، فانظر ذلك وتأمل (١٠) ترشد .

ومن حق الباحث عن هذه الألفاظ أن يعرف الألفاظ وأنها لا تترادف ، بل لكل لفظ خصوصية ، وقد تكون الخصوصية بفصل في أحد المسمين ، وقد تكون (١١) بنوع مبالغة في بنية (١٢) الكلمة في مدلول اللفظ لا توجد في غيرها ، وقد تكون (١٣) بزيادة مبالغة مع اشتراك اللفظين في الدلالة على المبالغة في (١٤) المعنى ، فانهم ذلك قبل الخوض في الأسماء .

- (١) د : في التسمية . (٢) أ ، ب : هـ : الذات . صححناه من د .
 (٣) أ ، ب : فان . (٤) أ ، ب : المقول . (٥) أ : لقوله ، ب : يعول ، ج : يقول ، د : تقول . (٦) بداية : ل ٨٨ / ب في ب . (٧) بداية : ل ٨١ / ب في أ .
 (٨) بداية : ل ١٠٧ / أ في ج . (٩) أ : فيصرفه . (١٠) ب : وتأمله .
 (١١) أ ، ب : هـ : يكون . صححناه من د . (١٢) أ ، ب : بنية .
 (١٣) أ ، ب : هـ : يكون . صححناه من د . (١٤) أ ، ب : هـ : على . صححناه من د .

واعلم أنه بحر خضم (١) لا يدرك ساحله ، ولكل أحد منه مشرع على
مقدار فهمه ، وقد ورد :
" إن لله تسعة وتسعين (٢) اسما من أحصاها دخل الجنة " (٣) .
أعانتا (٤) الله وإياك على ما يقرب إليك (٥) .

* * *

-
- (١) أ : تجرؤ خصم . (٢) أ : وتسمون .
(٣) سبق تخريجه . راجع ص ٢٤٠
(٤) أ : إيماننا . (٥) راجع هذا الفصل في : التوحيد ٩٦ ، التمهيد
٢٦١-٢٦٢ ، أصول الدين ١١٦-١١٨ ، الإرشاد ١٤٣-١٤٤ ، المقصد
الأمنى ١٥٢-١٥٤ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٢٩٩-٣٠٣ ، لوامع
البيئات ٤٠-٤٣ ، شرح المقاصد ١٢٤/٢-١٢٦ ، شرح المواقف :
د . المهدي ٣٤٥-٣٤٩ .

أما الله :

فقد اختلف الناس في معناه ، وأنه من الأسماء المشتقة أو هو اسم علم :
فذهب المحققون إلى أنه اسم علم (١) .

وقال آخرون أنه اسم مشتق (٢) ، فاختلفوا في اشتقاقه :
فقال قوم أصله إلاء ، ومعنى الإله (٣) : الذي يوله له - أي (٤) -
يعبد (٥) .

وقيل الإله مأخوذ من الوله (٦) وهو الحيرة (٧) ، وهو تعالى حارت (٨)
المقول فيه .

(١) وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة والحسين بن الفضل البجلي والقفال الشافعي
وأبى سليمان الخطابي وأبى يزيد البلخي والجويني
والغزالي والفخر الرازي والجرجاني ، وهو أحد قولي الخليل بن
أحمد ، وسيبويه والبرد .

راجع هذا المذهب في : كتاب العين للخليل بن أحمد ٤ / ٩١ / ت :
مهدى المخرومي وإبراهيم السامرائي / العراق ١٩٨٢ ، الإرشاد
١٤٤ ، المقصد الأسنى ٤٨ ، لوامع البينات ١٠٨ ، شرح
المواقف ت : د . المهدي ٣٥٦ .

(٢) نسب هذا المذهب إلى المعتزلة والحارث المحاسبي ونقل
عن الأشعري .

راجع هذا المذهب في : أصول الدين ١٢٣ ، لوامع البينات ١٠٨ ،
١٠٩ .

راجع الاختلاف في لفظ الجلالة هل هو اسم علم أو مشتق في : الأسماء والصفات
١٨-١٩ الإرشاد ١٤٤-١٤٥ ، المقصد الأسنى ٤٨ ، لوامع البينات ١٠٨ -

١١١ ، القصد المجرد في معرفة الاسم المفرد لابن عطاء الله السكندري ٧٧-٨٤ /

ت : فاروق منصور مع دراسة في التصوف الإسلامي للمحقق / دار الزهراء / القاهرة ١٩٧٢ م ،

شرح المواقف ت : د . المهدي ٣٥٦-٣٥٧ ، المختصر في معاني أسماء الله الحسنى /

محمود سامي ١٣ / عيسى الحلبي / القاهرة . (٣) بداية : ل ١٠٧ / ب في ج .

(٤) ١ : ان . (٥) راجع : شرح الإرشاد لابن ميمون ٣٠٥ ، لوامع البينات ١١٩ ،

شرح المواقف ت : د . المهدي ٣٥٦ . (٦) ١ : الأول .

(٧) راجع : شرح الإرشاد لابن ميمون ٣٠٥ ، لوامع البينات ١١٧ ، شرح المواقف ٣٥٦ .

(٨) بداية : ل ٨٩ / أفس ب .

وقيل إنه لاء أدخلت عليه لام فصار الإله ء ثم أدغمت إحدى اللامين فـسى الأخرى .

ومن (١) الناس من قال هذه اللام التي أدخلت عليه هي لام التعريف . وقال آخرون هي لام التثخيم والتعظيم - هذا تصرف الكوفيين (٢) -

وقال قوم من البصريين أصله لاء مأخوذ من قولهم لاهت الشمس إذا ارتفعت (٣) ، وأنشدوا :

ولاهك (٤) قد يفشى المشيرة نوره . ونورك نور في الجديد من ماطع (٥) أي : سؤددك وعلاك وعظم شأنك ء فأدخلت عليه اللام على النعت المذكور (٦) . والصحيح أنه اسم علم ، ولا مانع من أن يكون مشتقا في أصله ء ثم يوضع على جهة العلمية .

والدليل على أنه علم امتناع النعت به ء ونعته بجميع الأسماء . وذلك من أحكام العلمية (٧) .

الرحمن الرحيم :

اسمان مشتقان من الرحمة ء وهما من أبنية المبالغة كالنديم والندمان (٨) ء غير أن وزن (٩) فعلان يظهر أنه أبلغ من لفظ فَعِيل (١٠) ء فقد اختص بزيادة مبالغة .

والرحمن من الأسماء المختصة التي لا تطلق إلا على الله (١١) ء وإن أطلق على مسيلة (١٢) فإنما أطلق مقيدا (١٣) باليهامة فقيـل

(١) بداية : ل ٨٢ / أ في أ . (٢) راجع : شرح الإرشاد لابن ميمون ٣٠٤ - ٣٠٥ ء لوايح

البيئات ١١٨ - ١١٩ . (٣) راجع : لوايح البيئات ١١٦ .

(٤) د : وإلهك . (٥) هذا البيت لم أجده .

(٦) راجع : الأقوال في اشتقاق لفظ الجلالة في : تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج

٢٦ - ٢٥ / ت : أحمد يوسف الدقاق / ط ٤ دار المأمون للتراث / بيروت ١٩٨٣ م ء

الإرشاد ١٤٥ ء لوايح البيئات ١١٢ - ١٢٠ ء التفسير الكبير ١٥٦ / ١ - ١٦٢ ء الجامع

لاحكام القرآن ١٠٢ / ١ - ١٠٣ ء مختار الصحاح / مادة اله ٣٣ ء القصد المجرى

٨٠ - ٨٢ ء شرح المواقف ٣٥٦ ء المختصر في معاني أسماء الله الحسنى ١٣ .

(٧) راجع الاستدلال في : لوايح البيئات ١٠٨ - ١١١ . (٨) راجع : الإرشاد ١٤٥ ء

المقصد الأسنى ٤٩ ء مختار الصحاح / مادة رحيم ٢٥٩ . (٩) ب : وزنه .

(١٠) ذهب إلى ذلك أكثر من ء وقيل الرحيم أبلغ . راجع : لوايح البيئات ١٦٦ - ١٦٧ ء

الجامع لأحكام القرآن ١٠٥ / ١ . (١١) راجع : الإرشاد ١٤٥ ء المقصد الأسنى

٤٩ ء مختار الصحاح ٢٥٩ ء المختصر في معاني أسماء الله الحسنى ١٥ .

(١٢) أ : مسألة . مسيلة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي ء من المعمرين ء ادعى

النبوة فقتله حبشى عام ١٢ هـ ولد ونشأ باليهامة - وهي القرية المسماة اليوم بالجبيلة

بقرب الميمنة بوادي حنيغة في نجد . راجع : التعريف به في : شذرات الذهب

٢٣ / ١ ء الأعلام ٢٢٦ / ٧ .

(١٣) أ : مقيدا .

رحمان (١) اليمامة (٢) ، وعد ذلك من (٣) هو ساته (٤) ، حيث (٥) انتقل من دعوى النبوة كذبا إلى دعوى الرحمانية جرأة (٦) وعتوا .
وأما الرحمة : فلا تطلق على الله - تعالى - بمعنى الرأفة والتحنن ، وإنما تطلق عليه - بمعنى - إرادة الخير والإنعام على عبده ، فتكون من الأسماء الدالة على الصفات ، أو ترجع إلى نفس الانعام والإحسان فترجع إلى الأعمال (٧) .

وبعض الناس يذهب إلى أن الرحمن يعم الكافر والمؤمن ، والرحيم مختص بأمر الآخرة (٨) وهو مختص بالمؤمنين (٩) .

وهذا لا يؤخذ من إشعار اللفظ ، فإن صح في ذلك توقيف شرعى جاز أن يكون مدركا لذلك .

ومما ذكره بعض الأئمة في الأسماء تخلق (١٠) المبد بحظ (١١) من معنى الاسم ، فيرى في معنى الله التأله والحيرة (١٢) ، ويرى في معنى الرحمن عموم الإحسان لكل عبد جزاء (١٣) ، وفي معنى الرحيم الوعظة والدعاء إلى الصراط المستقيم ، وليس في هذا ما تنكره (١٤) .

(١) أ ، ب ، ج : رحمن : خطأ إملائي .

(٢) راجع : لواضع البيانات ١٥٤ .

(٣) أ ، ب ، ج : كرر (من) حذفنا المكرر . (٤) أ : هو ساه ، د : هو شانه .

الهوس بفتحيتين طرف من الجنون . راجع : مختار الصحاح ٧٢٧ .

(٥) بداية : ل ١٠٨ / أ في ج . (٦) ب ، ج : جرأة .

(٧) راجع معنى الرحمن الرحيم في : الأسماء والصفات ٤٩-٥٢ ، الإرشاد ١٤٥ ، شرح

الإرشاد لابن ميمون ٣٠٥-٣٠٦ ، لواضع البيانات ١٥٣-١٥٧ ، شرح المواقيت ٣٥٧ .

(٨) بداية : ل ٨٩ / ب في ب . (٩) راجع : شرح الإرشاد لابن ميمون

٣٠٦-٣٠٧ ، لواضع البيانات ١٦٦ .

(١٠) أ : يهلك ، ب ، ج : يهلك . صححناه من د .

(١١) أ ، ب ، ج : يخص . صححناه من د .

(١٢) راجع : المقصد الأسنى ٤٨-٤٩ .

(١٣) أ ، ب ، ج : حرا . صححناه من د .

(١٤) راجع حظ المبد من هذين الاسمين في المصدر السابق ٥١ ، لواضع

البيانات ١٦٨-١٧١ ، المختصر في معاني الأسماء

الله الحسنى ١٥ ، ١٦ .

الملك :

اختلف أصحابنا في أنه يرجع إلى الخلق أو القدرة على الخلق :
فالذي ذهب إليه الشيخ أبو الحسن أنه (١) ذو الملك (٢) .
والملك هو الخلق (٣)

وذهب القاضى ومن تابعه من المحققين إلى أنه راجع إلى القدرة (٤)
وكذلك إذا قيل العبد يملك فمعناه أنه مقتدر على الانتفاع بالعين المملوكة
مضى أراد ، غير أن للشرع تخصيصا في (٥) ذلك ، فإنه لا يطلق على القدرة
عند (٦) الانتفاع المحذور ملكا ، وإنما يطلق إذا كان الانتفاع المقدور (٧) مباحا
في الشرع ، وكذلك ملوك الأقاليم لما أقدروا (٨) على التصرف في البلاد
قيل لهم مالكون لها ، هذه طريقة القاضى ومن تبعه .
وأورد عليهم من التزم مذهب الشيخ أبى الحسن أن الملك إذا كان هو الاقتدار
فالجواهر الباقية غير مقدورة في حالة البقاء فلتخرج عن ملكة ، وفي ذلك هجر (٩)
بإشاق الأمة .

وأجابوا عن ذلك بأن الاقتدار على بقاءها إما بخلق بقاء على رأى الشيخ (١٠) ،
وإما بخلق الأعراض على (١١) رأى القاضى (١٢) وهو متى أراد بقاءها خلق
الأعراض (١١) وهو متى أراد عدمها قطع الأعراض عنها ، فلم يناف ذلك ما ذكره ،

(١) بداية : ل ٨٢ / ب فى ١ . (٢) راجع : شرح لمع الأدلة ل ١ / ٢٣ .

(٣) قال الزجاج : " أصل المَلِك في الكلام الربط والشد ، وقال أصحاب المعانى
الملك : النافذ الأمر في ملكه ، إذ ليس كل مالك ينفذ أمره وتصرفه فيما يملكه ،
والملك أعم من المالك . راجع : تفسير أسماء الله الحسنى ٣٠ .

(٤) راجع : رأى القاضى في شرح لمع الأدلة ١ / ٢٣ ، راجع معنى الملك في : مقالات

الإسلاميين ٢ / ٢٥٥ ، التعبير في التذكير للإمام القشيري ٢٦ / ت : د ، إبراهيم بسيوني

/ ط دار الكتاب العربى للطباعة والنشر / القاهرة / ١٩٦٨ م ، الإرشاد ١٤٥ ، شرح

الإرشاد لابن ميمون ٣٠٨ ، لوايح البينات ١٧٣-١٧٤ ، الكامل في اختصار الشامل

ل ١٢٣ / ١ . (٥) بداية : ل ١٠٨ / ب فى ج . (٦) أ ، ب ، ج : على . صححناه من

(٧) ب ، ج : بالمقدور . (٨) ج : قدروا .

(٩) أ ، ج : هجى ، ب : عجر . صححناه من د .

(١٠) راجع : أصول الدين ٥٤ .

(١١) ب : بسدون : ما بين الرقيين .

(١٢) راجع : أصول الدين ٥٤ .

ولولا ذلك لرادى هذا الاسم أحد الأسماء الثلاثة (١) وهى الخالق ،
البارى ، المصور .

ثم (٢) من أحكام القدرة الاستغناء (٣) ، ومن لازمه احتياج المخلوقين
ليه ، وكذلك حكم ملوك الدنيا .
الْقُدُّوس :

قُتُبُول (٤) من القدس وهو الطهارة والنزاهة ، وسميت الأرض المقدسة ؛
لأنها منزهة عن أوضار (٥) الجبابرة ، وسميت الجنان حظائر (٦) القدس ؛
لأنها منزهة مبرأة عن النقائص (٧) .

فلاسم إذن من الأسماء الآيلة إلى السلب (٨) .

وحظ العبد من التخلق فى الملك لازم الملك (٩) وهو : احتياج الناس إليه
فى إرشاده الى طريق الآخرة - وحاجة الناس فى ذلك إليه وفى دعوته المستجابة (١٠)
واستغناؤه (١١) عنهم (١٢) .

وفى القدوس حظه تنزهه عما يشينه فى أمر دينه ، أو ينقصه فى إدراك فضائل
الدين (١٣) ، والله أعلم .
السلام :

ذكر فيه ثلاثة (١٤) معان :

الأول : إطلاقه على أن المراد به أنه ذو السلامة من كل آفة ونقص .

(١) أ ب : الثلاثة . (٢) بداية : ل ١/٩٠ فى ب . (٣) أ : والاستغناء .

(٤) أ ب هـ ج : مقول هـ د : فيمول . (٥) أ : أوضار .

(٦) أ ب هـ ج هـ د : حضائر . (٧) راجع معنى اسمه تعالى القدوس فى : تفسير أسماء

الله الحسنى ٣٠ ، الإرشاد ١٤٥ ، لوامع البينات ١٨٥ ، مختار الصحاح / مادة قدس ٥٥

(٨) راجع : الإرشاد ١٤٦ ، لوامع البينات ١٨٦ . (٩) بداية ل ١/١٠٩ فى ج .

(١٠) د : الناس إليه فى ذلك فى دعوته المستجابة .

(١١) د : واستغنا . (١٢) راجع حظ العبد من اسمه تعالى الملك فى : التعبير فى

التذكير ٢٦-٢٧ المقصد الأسنى ٥٥ ، لوامع البينات ١٨٤ ، شرح لمع الأدلة ل ١/٧٢ -

٢٣ - ب ، المختصر فى معانى أسماء الله الحسنى ١٦ . (١٣) بداية : ل ١/٨٣ فى ١ .

راجع حظ العبد من اسمه تعالى القدوس فى : التعبير فى التذكير ٢٨ ، المقصد الأسنى

٥٦-٥٧ ، لوامع البينات ١٨٦ ، المختصر فى معانى أسماء الله الحسنى ١٧ .

(١٤) أ ب هـ ج : ثلاث .

وهذا يلزم منه أن يرادف القدوس، ألا أن في القدوس مبالغة.

الثانى : أن يراد به مالك تسليم (١) الخلاق من المهالك والمعاطب (٢)

والثالث : أن يراد به سلامة على المؤمنين ، كما قال تعالى :

• سلام قولا من رب رحيم • (۳)

وفى القول بالمعنى الأول رجوع الاسم إلى (٤) السلب وفى الثانى رجوعه

الى القدرة أو الى نفس الفعل ، وفي الثالث يرجع إلى القول (٥) .

وَحَظَّ (٦) الْعَبْدُ مِنْهُ أَنْ يَسْعَى فِي دَفْعِ الْمَضَارِّ عَنْ إِخْوَانِهِ السَّلَامِيِّينَ ، وَأَنْ

يفشى (٧) السلام على أهل مكة (٨).

المؤمنون

الإيمان يطلق عند أهل اللسان على التصديق ^(٩) ومعناه في حق الرب -

تعالى - أنه يصدق أنبياءه فيما أخبروا عنه من الأحكام والحشر والنشر

والجنة والنار •

قال الله - تعالى - " وما أنت بمؤمن لنا " (١٠) "

— أى — مصدق ، وهذا يرجع الى القبول .

وقد يطلق المؤمن ^(١١) على معنى المؤمن ^(١٢) وتليين الهمزة شائع

ففي (١٣) وضع اللسان ؛ والتأمين (١٤) قد يكون بالقول الصادق منه ، وقد يكسبون

يخلق الطمانينة (١٥).

وَحَظَّ الْعَبْدُ مِنْهُ : التَّصَدِيقُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَكِتَابِهِ ، وَمِنْ أَلْعَنَى الثَّانِي : السَّمَى

في إزالة الخوف من كل خائف بطريق القول والفعل (١٦) .

(١) التسليم - بمعنى - السلام . راجع مختار الصحاح / مادة سلم ٣٣٣ .

(٢) المعاطب : السهالك ، واحدہ مَقْطَب • راجع الصدر السابق مادة عَطَب ٤٦٤ •

(۳) سورة يس من آية ۵۸ • (۴) ا : علی • (۵) راجع معنی اسمہ

تعالى السلام ، ورجوع الاسم في : الأسماء والصفات ٣٤ ، الإرشاد ١٤٦ ، شرح

الإرشاد لابن ميمون ٣٠٩-٣١٠، لوامع البينات ١٨٧-١٨٩.

(٦) أ، ب، ج : وحق • صححناه من د • (٧) أ : ينشئ • (٨) راجع حفظ العبد

من اسمه تعالى السلام في : المقصد الأسنى ٥٨ ، لوايح البيانات ١٨٩ ، المختصر في

معاني أسماء الله الحسنى ١٨ • (٩) راجع: تفسير أسماء الله الحسنى ٣١، مختار

الصالح / مادة أمن ٣٨ • (١٠) سورة يوسف من آية ١٧ • (١١) ١ : المؤمن •

(۱۲) یعنی : مأخوذة من الأمن • (۱۳) بداية : ل ۱۰ / پ فی ب •

(١٤) بداية: ل ١٠٩/ب في جء (١٥) راجع معنى اسمه تعالى المؤمن في : الإرشاد

١٤٦، لوايع البيّنات ١٨٩-١٩٠، شرح المواقف ٣٥٨. (١٦) راجع حظ العبد

من هذا الاسم في: المقصد الأسنى ٥٩-٦١، لوايع السنوات ١٩١-١٩٢، الختم.

ففي معاني أسماء الله الحسنى ١٨-١٩ •

المهيمن :

قيل معناه الشاهد (١) .

والدليل عليه قوله تعالى :

” ومهيمننا عليه “ (٢) .

أى : شاهدا ، ومنه قول الشاعر :

إن الكتاب (٣) مهيمن لنبينا . . . والحق يعرفه ذوو الألباب (٤)

ثم فى حلة على الشهيد وجهان :

أحدهما أن يصرف الى معنى العلم ، فهو تعالى الشهيد على كل شىء ،
” لا يعزب عنه مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض “ (٥) .

ومن (٦) الأصحاب من حمل ذلك على القول ، وكلام الله - تعالى - مهيمن
على الكتب السابقة ، وهو مبنى على تصديق الكتب وتقرير الصحف المنزلة على
الأنبياء الماضين - صلوات الله عليهم أجمعين (٧) -

وقال بعض العلماء المهيمن : الأمين (٨) ، والأصل فيه أنه مؤمن (٩) من
الأمانة ، ثم قلبت الهمزة كما قالوا فى أرقت : هرقت ، والأمانة فى حكم
الله - تعالى - ترجع إلى الصدق فى القول .

(١) قاله قتادة ، ورواه الوالى والسدى عن ابن عباس . . راجع : الصحاح للجوهرى

مادة همن ٢٢١٧/٦ ت : أحمد عبد الغفور عطار / دار العلم للملايين / بيروت ،

الإرشاد ١٤٧ ، لوامع البينات ١٩٢-١٩٣ ، الجامع لأحكام القرآن ٢١٠/٦ ، جواب

أهل العلم والإيمان لابن تيمية ٢٦ / ط ١ مطبعة التقدم / مصر ١٣٢٢ هـ .

(٢) سورة المائدة من آية ٤٨ . (٣) أ ، ب : الكتب . (٤) البيت نسبته فخر الدين

الرازى الى الشاعر حسان بن ثابت . راجع : التفسير الكبير ١١/١٢ . ولم أجده

فى ديوان حسان بن ثابت . (٥) سورة سبأ من آية ٣ .

(٦) بداية : ل ٨٣ / ب فى أ . (٧) راجع : الإرشاد ١٤٧ .

(٨) روى هذا القول عن عكرمة والحسن وسعيد بن جبير وعطاء الخراسانى ،

ورواه الوالى عن ابن عباس . راجع : الإرشاد ١٤٧ ، لوامع البينات ١٩٣ ،

الجامع لأحكام القرآن ٢١٠ / ٦ ، جواب أهل العلم والإيمان ٢٦ .

(٩) أ ، ب ، ج ، د : مهيمن .

قال الجوهرى فى الصحاح : المهيمن أصله مؤمن ، لينت الثانية وقلبت ياء ، وقلبت

الأولى هاء .

راجع : الصحاح مادة أمن ٢٠٧١ / ٥ .

وقال الخليل بن أحمد (١) : المهيم : الرقيب (٢) .

والعرب (٣) تقول مهيم على كذا إذا كان حفيظا عليه «وسنذكر معنى الرقيب (٣)» .

وحظ (٤) العبد منه التصديق بالله ورسوله وكتبه «والبراقبة لخواطره المذمومة شرعا (٥)» .

العزیز :

معناه عند معظم (٦) العلماء القدير القاهر والعزة هي القدرة والاستعلاء والغلبة (٧) .

ومنه قول القائل " مَنْ عَزَّيْزٌ " (٨) .

وقال تعالى : " فعززنا بثالث " (٩) .

— أى — قويننا وأيدنا .

وحمل بعض الأئمة العزيز على المديم المثل ، فيرجع معناه إلى السلب (١٠) .

وحظ العبد منه قهر الشيطان بعزيمة الصدق ، والترقى بالإخلاص إلى ذروة (١١) .

يعجز (١٢) عن مثلها أضرابه (١٣) .

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الأزدي البصري ١٠٠-١٧٠ هـ صاحب العروض

والعربية ، أول من استخرج العروض وحسن به الشعر العربي ، حدث عن عاصم الأحوال

وغيره ، من تصانيفه : كتاب العين ، النغم ، العروض ، الشواهد ، النقط والشكل ،

الايقاع ، الجمل . انظر ترجمته في الفهرست ٤٨-٤٩ ، معجم الأدباء ١١/٧٢-٧٣ ،

وفيات الأعيان ١٥/٢-١٩ ، المعبر ١/٢٦٨ ، معجم المؤلفين ٤/١١٢-١١٣ .

(٢) راجع : الإرشاد ١٤٧ ، لوامع البينات ١٩٣ . (٣) ب : بدون ما بين الرقيمين . راجع

ص ٢٦٥ . راجع معنى اسمه تعالى المهيم في : تفسير أسماء الله الحسنى ٣٢-٣٣ ،

الأسماء والصفات ٦٣-٦٤ ، التعبير في التذكير ٣١ ، الإرشاد ١٤٧ ، المقصد الأسنى

٦١ ، لوامع البينات ١٩٢-١٩٤ . (٤) ب : وحقق .

(٥) راجع : حظ العبد من هذا الاسم في : التعبير في التذكير ٣١ ، المقصد الأسنى ٦١ ،

المختصر في معاني أسماء الله الحسنى ١٩ . (٦) بداية : ل ١١٠ / أنى ج .

(٧) راجع : تفسير أسماء الله الحسنى ٣٣ ، مختار الصحاح / مادة عزز ٤٥٤ .

(٨) أ ب هـ ج : بنى . صححناه من د اعتمادا على كتب اللغة . وهو : مثل ومعناه من

غَلَبَ سَلَب . راجع : مختار الصحاح ٦٤ ، ٤٥٤ .

(٩) سورة يَس من آية ١٤ . (١٠) راجع معنى اسمه تعالى العزيز في :

التعبير في التذكير ٣١-٣٢ ، الإرشاد ١٤٧ ، المقصد الأسنى ٦٢ ، لوامع

البيانات ١٩٤-١٩٥ . (١١) أ : رزوه . (١٢) أ ب هـ ج : تعجز ،

د : يعجز . (١٣) راجع حظ العبد من الاسم المذكور في : المقصد الأسنى

٦٢-٦٣ ، لوامع البينات ١٩٦ ، المختصر في معاني أسماء الله الحسنى

الجبار (١) :

اختلف العلماء في معناه :

فقال بعضهم : هو مأخوذ من الجبر وهو الاصلاح ، ومنه جبرت العظم ، وجبرت الأمر فانجبر (٢) .

قال المعجاج (٣) : " قد جبر الدين الإله فانجبر (٤) " .

فيرجع الاسم اذن إلى صفات الأفعال .

وقال بعضهم الجبار : حامل الخلاق على ما يريد فيرجع إلى القدرة (٥) .

وقيل الجبار هو : العظيم ، وروى هذا عن ابن عباس (٦) .

وقيل الجبار هو : المنيع الذي لا يناله قصد القاصدين ، ومنه يقال للنخللة

إذا (٧) فانت الأيدي جسارة ، وعلى هذا يحمل عوده على صفة النفي ومعناه :

التمالي عن سمات المحدثين ، ويمكن عوده إلى الاقتدار (٨) .

(١) بداية : ل ١١ / أ في ب . (٢) راجع : مختار الصحاح / مادة جبر ١٠٦ .

(٣) أبو الشعثاء عبد الله بن ربيعة بن النبيذ بن صخر بن كنيف المصري ١٤٥-١٤٥ هـ ،

له ديوان شعر ليس فيه إلا الأراجيز راجع : التعريف به في : الفهرست ١٧٩ ، معجم

الأدباء ١١ / ١٤٩-٢٥١ ، تهذيب التهذيب ٣ / ٢٩٠-٢٩١ ، شذرات الذهب

١ / ٢٢٣ . (٤) رواه الأصبغ عن المعجاج بلفظ " قد جبر الدين الإله فجبر " ،

وقال : قوله فجبر : يريد انجبر . راجع : ديوان المعجاج ٤ / ت : د . عزة حسن / ط

دار الشروق / بيروت . (٥) قال ابن عباس الجبار هو الغالب على عبادة . راجع :

تتوير المقياس في تفسير جبر الأمة سيدنا عبد الله بن عباس ٦ / ٤٧ بهامش الدر المنثور

للسيوطي ط / دار المعرفة / بيروت بدون تاريخ .

(٦) أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب م ٦٨ هـ ابن عم رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - اللقن المعلم الفطن المفهم ، مفسر التنزيل ومبين التأويل ، روى

عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وأبي ذر ، روى عنه

ابن عمر وأبى بن مالك وغيرهم ، شهد مع الإمام علي الجمل وصفين ، وكف بصره

في آخر عمره ، سكن الطائف وتوفي بها . انظر ترجمته في : التاريخ

الكبير ٥ / ٢ ، حلية الأولياء ١ / ٣١٤-٣٢٩ ، أسد الغابة ٣ / ٢٩٠-٢٩٤ ، المعبر

١ / ٧٦ ، تذكرة الحفاظ ١ / ٤٠-٤١ ، إسماعيل البطل ، رجال الموطأ ٢٣ ، شذرات

الذهب ١ / ٧٥-٧٦ ، راجع الجامع لأحكام القرآن ١٨ / ٤٧ ، حيث روى

الإمام القرطبي عن ابن عباس قوله : ان الجبار هو العظيم .

(٧) بداية : ل ٨٤ / أ في أ .

(٨) راجع معنى اسم الله - تعالى - الجبار في : تفسير أسماء الله الحسنى ٣٤ ،

الإرشاد ١٤٧-١٤٨ ، لوايح البينات ١٩٧-١٩٨ .

راجع حظ العبد من هذا الاسم في : التحبير في التذكير ٣٣ ، القصص

الأسنى ٦٣ ، المختصر في معاني أسماء الله الحسنى ٢٠ .

المتكبر . العلى . المتعالى . العظيم :

قال صاحب الكتاب :

١/٨٤

(معنى الجميع واحد)

ومن العلماء من حمل ذلك على تنزه البارى عن سمات النفس (١)

وقال القاضى : هى تدل على جميع صفات البارى النفسية والمعنوية ، وتدل أيضا

على نفى صفات النفس (٢) ، ولا مانع فى دلالة اللفظ على النفى والإثبات (٣) .

وأنا أقول أما المتكبر : فلفظ المتفعل (٤) يشمر بفعل (٥) ما يليق بالكبرياء ،

ووصف العظمة يشمر بصفات الجلال .

وقد (٦) فرق الشرع بين لفظ العظمة والكبرياء [فـ]

الكبرياء [(٧) ردائى ، والعظمة (٨) إزارى] (٩) .

وعن هذا خص بعض العلماء التحريم فى الصلاة بلفظة الله أكبر ، دون قول القائل

الله أكمل ، والله أعظم ،

وكذلك قال الله - تعالى - :

" وهو العلى الكبير " (١٠)

فأشعر بأن معنى العلو مخالف لمعنى الكبير .

ويظهر أن يقال إن العلو فى ذاته إشارة إلى حقيقة باعتبارها نافية (١١)

صفات النفس ، وما باعتبارها نافية (١٢) غير نفس الانتفاء .

والمتعالى أيضا يحتل أن يكون إشارة إلى أعمال تليق بالعلو ، ويحتل أن

يكون راجعا إلى الصفات المنافية (١٣) لسمات النفس (١٤) .

وحظ العبد من هذه الأسماء : صيانة نفسه عن الأفعال المحظورة (١٥)

والمكروهة وفعل ما ينافيها (١٦) .

(١) راجع : الإرشاد ١٤٨ . (٢) بداية : ل ١١٠ / ب فى ج .

(٣) راجع : شرح لمع الأدلة ل ١/٢٤ . (٤) أ ، ب : المتعقل . (٥) أ ، ج : بفعله .

(٦) أ ، ب ، ج : قد . صححتاه من د . (٧) أ : بدون (فقال الكبرياء)

زدناه من ب ، ج : ليستقيم النقص . (٨) أ : العظمة .

(٩) رواه أبو داود فى سننه بسنده عن أبى هريرة عن رسول الله - صلى الله عليه

وسلم - عن رب العزة - عز وجل - . راجع سنن أبى داود ، كتاب اللباس ، باب

ما جاء فى الكبر ٩١/٤ ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(١٠) سورة سبأ من آية ٢٣ . (١١) أ ، ب : نانا . (١٢) أ ، ب : نانا .

(١٣) بداية : ل ٩١ / ب فى ب . (١٤) راجع معانى الأسماء المذكورة فى : تفسير أسماء

الله الحسنى ٢٤ ، ٤٨ ، ٦١ ، التحبير فى التذكير ٥٦ ، ٥٨ ، الإرشاد ١٤٨ ، المقصد

الأسنى ٦٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٣٥ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٣١٥ ، لوامع

البيئات ٢٠٠ - ٢٠١ ، ٢٥١ - ٢٥٣ ، ٢٥٩ - ٢٦٠ ، ٣٣٤ . (١٥) أ ، ب : المحظورة .

(١٦) راجع : حظ العبد من الأسماء المذكورة فى : التحبير فى التذكير ٣٤ ، ٥٨ ، المقصد الأسنى

٦٤ ، ٩٦ ، ١٠٠ - ١٠١ ، لوامع البيئات ٢٠١ - ٢٠٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ .

الخالق . البارى . المصور :

قال صاحب الكتاب :

(إن الخالق يطلق على المخترع ويطلق على المقدر) ١ / ٨٤

والبارى - تعالى - هو : المخترع ،

والمصور : فاعل المصور .

والأولى حمل الخالق على المقدر ، وهو المشار إليه فى قوله تعالى :

" فتبارك الله أحسن الخالقين (١) "

والبارى - تعالى - يحمل على الموجد المخترع (٢) .

والمصور (٣) إشارة الى التشكيل (٤) بالصور المختلفة (٥) ، فإنه يمسد

ترادف الأسماء مع ذكرها فى سياق واحد على حكم المدح والثناء (٦)

الغفار :

فَعَال من الغفر ، وهو السـتر (٧) ، ويشعر ذلك بتكرر المغفرة (٨) منه

[لا من] (٩) الغفر مرة واحدة ، [إذ] (١٠) لا يقال لمن فعل ذلك

غفار .

(١) سورة المؤمنون من آية ١٤ . قال الزجاج : أصل الخلق فى الكلام التقدير . راجع :

تفسير أسماء الله الحسنى ٣٤٠ (٢) قال الزجاج : يقال : برأ الله الخلق إذا

فطرهم ، والبرء خلق على صفة ، لأن البرء من تبرئة الشئ من الشئ من قولهم

برأت من المرض أبرأ منه . وقد فرق الزجاج بين الخالق والبارى بأن بعض

الخلق إذا فصل عن بعض سعى فاعله بارئاً ، ونقل عن أبي عيسى أن البسارى

هو الذى به انفصلت الصور بعضها عن بعض ، فصورة زيد مفارقة لصورة عمرو . راجع :

المصدر السابق ٣٧٠ (٣) بداية : ل ١١١ / أ فى ج .

(٤) أ ب ج : التشكيك . صححناه من د . (٥) قال الزجاج : المصور مَفْعَل

من الصورة ، وهو تعالى مصور كل صورة لا على مثال احتذاءه ، ولا على رسم ارتسمه .

راجع : المصدر السابق ٣٧٠ (٦) راجع معنى الأسماء المذكورة فى : التعبير

فى التذكير ٣٤-٣٥ ، الإرشاد ١٤٨ ، المقصد الأسنى ٦٤-٦٧ ، شرح الإرشاد لابن

ميمون ٣١٦ ، لوامع البينات ٢٠٢-٢٠٩ ، (٧) راجع : تفسير أسماء الله الحسنى ٣٧٠ ،

مختار الصحاح / مادة غفر ٥٠٢ . (٨) بداية : ل ٨٤ / ب فى أ .

(٩) أ ب : بدون (لا من) زدناه من ج ليستقيم النص . (١٠) أ ب : بدون (إذ)

زدناه من ج : ليستقيم النص .

ويمكن حمله على ترك العقوبة .

ويمكن حمله على الإنعام المنافي لما يفضحنا في العاجل والآجل .

والذي يظهر لي في معناه أن الستر ما يخفى عن الناظر حال المستور ، ولا ستر بالنسبة إليه ، فأخفاء حال العاصي عن الناس يكون سترًا عليه لا محالة ، وهو يرجع إلى خلق هذا العلم بحاله (١)

وحظ العبد من الخالق والباري ، والمصور السعي في الأمور التي يعقبها التقدير ، والإيجاد مخصوص بباب الخيرات ، فإن السعي في نقيض الخير مذموم (٢) منسوع منه (٣) .

ومن الغفار ستر الزلات عن العصاة (٤) ، وغفر الذنوب لمن أساء إليهم ، ومقابلة الإساءة بالإحسان أبلغ حظ فيه (٥)

القهار :

فقال من القهار (٦) .

ويمكن صرفه إلى القدرة .

ويمكن صرفه إلى الأفعال التي تذل (٧) الجبابرة (٨) .

وحظ العبد منه : قهر النفس الأمارة بالسوء ، وقهر الشيطان الموسوس بالمعاصي (٩)

(١) راجع معنى اسمه تعالى الغفار في : تفسير أسماء الله الحسنى ٣٨ ،

الإرشاد ١٤٨ ، المقصد الأسنى ٦٩ - ٧٠ ، شرح الإرشاد لابن

ميمون ٣١٧ ، لوامع البينات ٢١٣ - ٢١٥ .

(٢) أ ب : فإن السعي مذموم نقيض الخير ، ج : فإن السعي المذموم نقيض الخير .

صحناه من د . (٣) راجع : حظ العبد من الأسماء المذكورة في : التعبير

في التذكير ٣٤ - ٣٧ ، المقصد الأسنى ٦٧ - ٦٩ ، لوامع البينات ٢١١ .

(٤) ١ : العصاة . (٥) راجع : حظ العبد من اسم الله تعالى

الغفار في : المقصد الأسنى ٧٠ - ٧١ ، لوامع البينات ٢٢٠ .

(٦) قال الزجاج : القهار في وضع العربية الرياضة والتذليل ، يقال قهر فلان

الناقة إذا راضها وذللها .

راجع : تفسير أسماء الله الحسنى ٣٨ ، مختار الصحاح / مادة قهر ٥٨٠ .

(٧) بداية : ل ١/٩٢ في ب . (٨) راجع معنى اسمه تعالى القهار في : تفسير أسماء

الله الحسنى ٣٨ ، التعبير في التذكير ٣٩ ، الإرشاد ١٤٩ ، المقصد الأسنى ٧١ ، شرح

الإرشاد لابن ميمون ٣١٧ ، لوامع البينات ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٩) راجع حظ العبد من الاسم المذكور في : المقصد الأسنى ٧١ ، لوامع البينات

البنات ٢٢٣ .

الوهاب :

فَمَّا لَمَنِ الْهَيْبَةُ (١) ، وهو مانع النعم (٢) - والنعمة ما يتنعم (٣) به (٤) - ، إلا أن ما يتنعم (٥) به من الشهوات التي يعص الله بها لا (٦) تعد نعمه لما فيها من الخسران في الآخرة .
وحظ العبد من ذلك : الصدقة والبسر (٧)

الرزاق :

خَالِقُ الرِّزْقِ (٨) - والرزق ما ينتفع به الإنسان من حلال وحرام (٩) - على ما سيأتي إن شاء الله تعالى (١٠) .
وحظ العبد منه اكتساب إطعام الطعام للقادمين عليه وغيرهم (١١)

الفتاح :

اختلف العلماء في معناه :
فقال (١٢) بعضهم معناه الحاكم ، والمرب تسمى القاضي فتاحاً ، وهو المراد بقوله تعالى :

" رِنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ الْفَاتِحُ " (١٣)

- أي - أحكم الحاكمين .

والحكم له محملان :

أحدهما : قول الله وأخبره عما للمبد وعليه .

والثاني : القضاء (١٤) وسيأتي معنى القضاء إن شاء الله تعالى (١٥) .

(١) الهبة : الهدية الخالية عن الإغراض والأغراض . راجع معنى الهبة في تفسير أسماء الله الحسنى ٣٨ ، المقصد الأسنى ٧١ ، لوامع البينات ٢٢٣ .

(٢) راجع معنى اسمه تعالى الوهاب في : الإرشاد ١٤٩ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٣١٧-٣١٩ ، لوامع البينات ٢٢٥ . (٣) أ : ينتقم .

(٤) راجع مختار الصحاح / مادة نعم ٦٩٣-٦٩٤ . (٥) أ : ينتقم .

(٦) بداية : ل ١١١ / ب في ج . (٧) راجع حظ العبد من الاسم المذكور في : المقصد الأسنى ٧٢ ، ل ٧٤ ، لوامع البينات ٢٢٦ .

(٨) راجع معنى اسمه تعالى الرزاق في : الإرشاد ١٤٩ ، المقصد الأسنى ٧٤ .

(٩) راجع معنى الرزق في : الفقه الأكبر للشافعي ٤٦ ، الاقتصاد في الاعتقاد ١٩٠ ، شرح المقاصد ١١٩/٢ . الرزق عند المعتزلة هو ما ينتفع به وليس للخير المنع منه وهو ينتقم

عندهم إلى ما يكون رزقا على الإطلاق كالألماء وإلى ما يكون رزقا على التعمين كالأشياء السلوكية . راجع : شرح الأصول الخمسة ٧٨٤ . (١٠) راجع ص ٣٢٤

(١١) راجع حظ العبد من الاسم المذكور في : المقصد الأسنى ٧٥-٧٦ ، لوامع البينات

٢٢٧-٢٢٨ . (١٢) أ : نقالا . (١٣) سورة الأعراف من آية ٨٩ . (١٤) بداية : ل ٨٥ /

أ في أ . (١٥) لم يتعرض الشيخ المقترح لمعنى القضاء كما لم يتعرض له الجويني ولعله

يقصد أنه سيأتي معنى الحكم راجع معنى الحكم في : ص ٢٦٠

ويمكن حمله على الأفعال النصفة للمظلومين من الظالمين .
وقال بعض العلماء الفتح خالق الفتح - وهو النصر - وهو المراد بقوله تعالى :
" إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح " (١)
- أى - إن تستصروا فقد جاءكم النصر (٢)
وحظ العبد منه نصرة الحق وإغاثة كل مظلوم على (٣) ظالمه (٤) .
المسلم :

يدل على العلم كالعالم ، إلا أن فيه في بنية (٥) اللفظ مبالغة (٦) ؛ فإن
فَعِيل (٧) من أبنية المبالغة ، والمبالغة في حق الباري - بمعنى - كثرة
متعلقات العلم ، فإن العلم واحد لا كثرة فيه (٨) .
وحظ العبد منه تعلم علوم الدين (٩) .

القابض الباسط :

من (١٠) أوصاف الأفعــــــــال .

فالقابض : المضيق على من أراد .

والباسط : موســــــــع الرزق على من شــــــــاء (١١) .

وحظ العبد منه منع (١٣) غير المستحق من العطاء (١٤) ، والتوسيع على المستحقين (١٥)

(١) سورة الأنفال من آية ١٩ . (٢) قال الزجاج : الفتح من قولك فتحت الباب
أفتحه فتحاً ، ثم كثر واتسع حتى سى الحاكم فتاحاً ، وذلك لأنه يفتح المستغلق بين
الخصمين . راجع : تفسير أسماء الله الحسنى ٣٩ . راجع معنى اسمه تعالى الفتح في :
الإرشاد ١٤٩ ، المقصد الأسنى ٧٦ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٣٢٠ ، لوايح البيانات
٢٢٨-٢٢٩ ، مختار الصحاح / مادة فتح ٥١٥ ، شرح المواقف ٣٦١-٣٦٢ ، الأسماء الحسنى
د . حسن عز الدين الجمل ١٥٣-١٥٤ / ط الشعب ١٩٧٢ م . (٣) أ ، ب : عن .
(٤) راجع حظ العبد من الاسم المذكور في : المقصد الأسنى ٧٦ ، لوايح البيانات ٢٥٩ .
(٥) أ : بقية . (٦) حكى الزجاج عن قطرب أن اسم الله - تعالى - العليم يفيد العلم
بالغيوب . راجع تفسير أسماء الله الحسنى ٤٠ . (٧) ج : فَعِيلاً .
(٨) راجع معنى اسم الله - تعالى - العليم في : الإرشاد ١٤٩ ، المقصد الأسنى ٧٦ ،
لوايح البيانات ٢٣٢-٢٣٣ . (٩) راجع : المقصد الأسنى ٧٧ .
(١٠) بداية : ل ١١٢ / أنى ج . (١١) أ : الموسع . (١٢) قال الزجاج : الأدب
في هذين الاسمين أن يذكرهما معاً ؛ لأن تمام القدرة بذكرهما معاً . راجع : تفسير
أسماء الله الحسنى ٤٠ . راجع : معنى الاسمين المذكورين في : الأسماء
والصفات ٦٤-٦٥ ، التحبير في التذكير ٤٥ ، الإرشاد ١٤٩ ، المقصد الأسنى ٧٨ ،
لوايح البيانات ٢٣٤-٢٣٦ ، مختار الصحاح ٦٥ ، ٥٤٤-٥٤٥ ، شرح المواقف ٣٦٢ ،
الأسماء الحسنى ١٥٧-١٥٨ . (١٣) ب : ممن .

(١٤) ب : العظيمة .

(١٥) راجع : المقصد الأسنى ٧٨ .

الخافض الرافع :

من صفات الأفعــــال ،

والخفض حط المنزلــــة ،

والرفع تعزيز المنزلــــة (١) .

وحظ العبد منه (٢) مقصور على صرف (٣) من لا يستحق الولاية عنها ،
وتولية من هو أهل ، والسعى في ذلك ، والإعانة على حصوله (٤) .

الحكــــم (٥) :

بمعنى الحاكم ، إلا أن في لفظه مهالفة ، فإن فعلاً (٦) من أبنية المبالغة
والحكم (٧) يطلق على : القول المبين (٨) جزاء الأعمال (٩) .

ويمكن حمله على الأفعال الواقعة جزاء .

ويمكن حمله على العلم والقدرة على الاختراع .

وقيل إنما سعى العلم حكمة ، لأنه ينزع من قام به عن موافقة شيم الجاهليين ،
وهو مأخوذ من المنع ، ولهذا سميت حكمة (١٠) اللجام (١١) [حكمة] (١٢) ؛
لأنها تمنع (١٣) الدابة من الجراح (١٤) .

ومعنى المنع في حق الباري - تعالى - محال ، وإنما يطلق (١٥) على حكمته (١٦) .
قال الله تعالى : " ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً " (١٧) .
وقيل الحكم هو المحكم للأشياء المتقن لها (١٨) .

وحظ العبد منه اجتتاب كل جهالة تضربه في أمور الدين والدنيا ، ومنع نفسه من الانهماك
في الشهوات المنقصة (١٩) له في دار الآخرة (٢٠) .

(١) راجع معنى الاسمين المذكورين في : المقصد الأسنى ٧٩ ، لواحق البيانات ٢٣٦-٢٣٧ ،
مختار الصحاح ٢٠١ ، ٢٧١ . (٢) ب : بدون (منه) .

(٣) بداية : ل ٩٢ / ب في ب . (٤) راجع حظ العبد من الاسمين المذكورين
في : المقصد الأسنى ٧٩ ، لواحق البيانات ٢٣٧ . (٥) د : الحكيم .

(٦) د : فعيلاً . (٧) أ : والحاكم . (٨) د : البنفسى .
(٩) أ ، ب ، ج : للأعمال . صححناه من د . (١٠) أ ، ب ، ج : الحكمة . صححناه من د .
(١١) أ : اللجام . (١٢) أ ، ب ، ج : بدون (حكمة) زدناه من د . (١٣) د : تقيع .
(١٤) راجع : تفسير أسماء الله الحسنى ٤٣ . (١٥) بداية : ل ٨٥ / ب في أ .
(١٦) ب : حكمت ، ج : حكمه . (١٧) سورة البقرة من آية ٢٦٩ .

(١٨) راجع معنى اسمه تعالى الحكم في : الارشاد ١٤٩-١٥٠ ، المقصد الأسنى ٨٢-٨٦ ،
لواحق البيانات ٢٤٠-٢٤١ ، شرح المواقف ٣٦٢ . (١٩) ج : المنقصة .

(٢٠) راجع : المقصد الأسنى ٨٦-٨٨ .

المعدل :

معناه العادل ، وهو الذى (١) يفعل ماله أن يفعله (٢) ، واسم المعدل إذا وصف به له دلالة على المبالغة ، فإنه يقال رجل عدل إذا جعل نفسه العدل ، فيشعر بلزومه ووجوبه ؛ إذ لا يصح مفارقة بين الشئ ونفسه .
وبعض النحاء يقدّره بصاحب عدل .
وحظ العبد منه ألا يباشر إلا ما أذن له فيه (٣)

اللطيف :

قيل معناه اللطيف (٤) ، والمُلفف فاعل اللطف ، وهو كالجميل معناه المجمع .
وقيل اللطيف هو العليم بخفيات الأمور - والخفاء بالنسبة إلى غيره ، لا بالنسبة إلى محيط علمه .
ويقال هذا معنى لطيف إذا ذق عن إدراك أكثر الناس .
والعرب تسمى ما ذق (٥) معنى لطيفاً .
وقيل اللطيف بمعنى الرحيم ، وهو تُلطف (٦) به إذا رحمه وأشفق عليه (٧) .
وحظ العبد منه اكتساب العلوم ، ورحمة كل ضعيف (٨) .

(١) بداية : ل ١١٢ / ب فى ج . (٢) أ : يفعل . راجع معنى الاسم المذكور فى :
الإرشاد ١٥٠ ، المقصد الأسنى ٨٨ ، لوامع البينات ٢٤٥ ، الأسماء الحسنى ١٦٦ .
(٣) راجع حظ العبد من الاسم المذكور فى : المقصد الأسنى ٩٢ ، لوامع البينات ٢٤٥ - ٢٤٦ .
(٤) قال الزجاج : أصل اللطف فى الكلام خفاء المسلك ودقة المذهب ، واستعماله نفسى الكلام على وجهين :

- (١) إذا وصف بصغر الجرم .
- (٢) إذا وصف بأنه محتال متوصل إلى أغراضه فى خفاء مسلك .
- راجع : تفسير أسماء الله الحسنى ٤٤ .
- (٥) ١ : رق . (٦) ج : يلطف .
- (٧) راجع معنى الاسم المذكور فى : تفسير أسماء الله الحسنى ٤٤ ، التحبير فى التذكير ٥٣ ، المقصد الأسنى ٩٢ ، لوامع البينات ٢٤٦ - ٢٤٧ .
- (٨) راجع حظ العبد من الاسم المذكور فى : المقصد الأسنى ٩٤ ، لوامع البينات ٢٤٨ .

الخبير :

لفظ (١) يشمر بالبالغة في العلم ، إلا أن فيه زيادة على معنى العليم ، فإن العليم مبالغة في كثرة المعلومات ، والخبير يشمر بالخبرة بخفيات الأمور (٢) .

وحظ العبد منه الخبرة بدقائق المعلوم (٣) .

الحليم (٤) :

الذي لا تستغزه (٥) زلات العصاة على استعجال عقوباتهم قبل الأجل السدى قدر لها ، فيرجع معنى الاسم إلى التنزيه عن المجلة - التي هي حاصلة قسي المادة عقيب ارتعاج في الباطن - وداعية الغضب والاستحاث على (٦) الفعل (٧) ، فيثول (٨) معناه أيضا إلى النفس .

وقيل معناه العفو ، ويرجع إلى ترك الانتقام ، والإنعام (٩) .

وحظ العبد منه سكون باطنه عند الإساءة ، وترك المقابلة (١٠) .

الشكور :

قال بعض العلماء هو المجازي على الشكره (١١) ، فيكون الاسم على معنى الازدواج ، كما سميت العقوبة على السيئة سيئة ، والعقوبة على الاعتداء اعتداء .

(١) بداية : ل ١/٩٣ في ب . (٢) راجع معنى الاسم المذكور في : التحيير

في التذكير ٥٤ ، الإرشاد ١٥٠ ، المقصد الأسنى ٩٤ ، لوامع البينات ٢٤٨-٢٤٩ ،

في أسماء الحسنی وصفاته العليا / د . عبد الرزاق نوفل ١٠٩-١١٠ / الناشر

المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع .

(٣) راجع حظ العبد من الاسم المذكور في : المقصد الأسنى ٩٤ ، لوامع البينات ٢٤٩ .

(٤) أ : الحكيم . (٥) أ : تستغزه .

(٦) بداية : ل ١/١١٣ في ج . (٧) بداية : ل ١/٨٦ في أ .

(٨) أ : فيول ب : فيؤول ج : فيؤل . (٩) راجع معننى الاسم

المذكور في الإرشاد ١٥٠ ، المقصد الأسنى ٩٥ ، لوامع

البنات ٢٤٩ .

(١٠) راجع حظ العبد من الاسم المذكور في : المقصد الأسنى ٩٥ ، لوامع البينات

٢٥٠-٢٥١ . (١١) قال الزجاج : الشكور فعول من الشكر ، وأصل الشكر في

الكلام الظهور ومنه يقال شكير النبت وشكير الضرع إذا امتلأ وامتلاؤه ظهوره .

راجع : تسمير أسماء الله الحسنى ٤٦ .

وقيل معناه أنه يشيب على القليل من الطاعات بالثواب الجزيل ، وهو يرجع الى الفعل .

وقيل المثنى على المطيعين له فيرجع إلى القول (١) .
وحظ العبد منه مجازاة المحسن إليه من المخلوقين ، ومكافأة (٢) كل من أولى (٣) إليه معروفنا ، والثناء عليه (٤) .

الحفيظ :

قيل معناه العليم ، والحفظ : العلم ، ومنه قول القائل فلان يحفظ القرآن ، إلا أن لفظ الحفظ له مزيد دلالة على العلم ، فإن الحفظ يشعر بدوام العلم ، فإنه يقال في حق العبد عند (٥) رسوخ المعرفة ودوامها في القلب ، وهذا يرجع إلى صفته الذات مع الإشعار بالبقاء والدوام .

وقيل الحفيظ هو الحافظ ، إلا أن فيه مبالغة لبناء فعيل (٦) ، وهو (٧) إشارة إلى أنه مدبر الخلائق وحافظهم عن السهالك ، وهذا يرجع إلى الأفعال (٨) .
وحظ العبد منه . المواظبة (٩) على التذكر في آيات الله - تعالى - لترسخ المعرفة في (١٠) قلبه وتداول ، والسعى في (١١) صيانة كل مسلم عن وجوه المضار (١٢) .

المقيت :

قيل معناه : خالق الأقنات .

وقيل معناه : المقتدر ،

وقال الشاعر :

وذى ضمن كفت النفس عنه . . . وكنت على مسأته (١٣) مقيتا (١٤)

أي قاراً .

(١) راجع معنى الاسم المذكور في : الإرشاد ١٥٠-١٥١ ، المقصد الأسنى ٩٧ ، لوايح البينات ٢٥٤-٢٥٥ ، في أسماء الحسنى وصفاته العليا ١١٨-١١٩ .

(٢) أ ب : ومكافآت . (٣) الولي : القرب والدنو . راجع مختار الصحاح / مادة ولي

٢٦٢ . (٤) راجع حظ العبد من الاسم المذكور في المقصد الأسنى ٩٧-٩٨ ، لوايح

البيانات ٢٥٥-٢٥٨ ، في أسماء الحسنى وصفاته العليا ١١٩ .

(٥) أ ب ج : عبد . (٦) راجع : تفسير أسماء الحسنى ٤٨ . (٧) أ : وقيل .

(٨) راجع معنى الاسم المذكور في : الإرشاد ١٥١-١٥٢ ، المقصد الأسنى ١٠٢ ، لوايح

البيانات ٢٦٤ . (٩) أ : المواصفة . (١٠) بداية : ل ٩٣ / ب في ب .

(١١) ج : كرز (في) . بداية : ل ١١٣ / ب في ج . (١٢) أ : المضاد . راجع حظ

العبد من الاسم المذكور في : المقصد الأسنى ١٠٥ ، لوايح البينات ٢٦٦ .

(١٣) أ : مسأته ، ب : مسأته ، د وفي بعض كتب اللغة : أسأته . (١٤) البيت للزبير

ابن عبد المطلب ، وقيل لأبي قيس بن رفاعه . راجع : تهذيب اللغة للأزهري ٩ / ٢٥٠ /

عبد السلام هارون / ط الدار المصرية للتأليف ، الصحاح / مادة قوت ١ / ٢٦٢ ، لسان

العرب ٢ / ٧٦ مادة قوت ، تاج العروس ١ / ٥٧٤ مادة قوت .

وقيل المقيست المقسود

وقيل هو الشهيد (١)

فالمعنى الأول راجع إلى الفعل ، والثاني إلى صفة من صفات المعانسي وهي (٢) القدرة ، والثالث (٣) كذلك ؛ فإن التقدير بالإرادة ، والرابع يرجع إلى المسلم .

وحظ (٤) العبد منه صلة الفقير ، والقدرة على قهر الظلمة (٥)

الحسب :

قيل معناه معطي الخلاق ما يكفيهم ، تقول العرب أحسبه إذا أعطاه إلى أن قال حسبي - أي - كفاني ، والاسم على ذلك يرجع إلى الأفعال .
وقيل معناه محاسب الخلاق ، وفعل مبالغة في ذلك .

قال الله تعالى :

" وهو أسرع الحاسبين " (٦)
ويرجع ذلك إلى القبول (٧) .

وحظ العبد منه تحقيق العطاء الجزيل ، ومحاسبة نفسه قبل أن يحاسب (٨)

الجميل :

قيل معناه العظيم ، وقد سبق تفسيره (٩) .

والجلالة تشعر بصفات الكمال .

والعظمة تشعر بنوع من الكبرياء ، يقال تعظم إذا تكبر (١٠)

(١) راجع معنى الاسم المذكور في : الأسماء والصفات ٦٥-٦٦ ، الإرشاد ١٥١ ، المقصد

الأسنى ١٠٥ ، لوامع البينات ٢٦٧ ، لسان العرب ٧٦/٢ . (٢) ج : وهو .

(٣) بدآية : ل ٨٦ / ب في أ . (٤) أ : وحفظ . (٥) راجع حظ العبد من الاسم

المذكور في : المختصر في معاني أسماء الله الحسنى ٤٠ .

(٦) سورة الأنعام من آية ٦٢ . (٧) راجع معنى الاسم المذكور في : الأسماء والصفات ٤٧ ،

الإرشاد ١٥١ ، المقصد الأسنى ١٠٦ ، لوامع البينات ٢٦٨-٢٦٩ .

(٨) راجع حظ العبد من الاسم المذكور في : المقصد الأسنى ١٠٧ ، لوامع البينات

٢٦٩-٢٧٠ . (٩) راجع ص ٢٥٥

(١٠) راجع معنى الاسم المذكور في : الإرشاد ١٥١ ، المقصد الأسنى ١٠٨ ، لوامع

البنات ٢٧٠-٢٧١ .

راجع حظ العبد من هذا الاسم في : المقصد الأسنى ١٠٨ ، لوامع البينات

الكريم :

اختلفوا في معناه :

فقال بعضهم معناه : الجواد (١) ، ثم فيه وجهان (٢) :

أحدهما : أنه ذو الجود والكرم ، ويرجع ذلك إلى الأفعال .

والوجه الثاني : أن يحمل على الاقتدار على الجود .

وقيل الكريم الذي يعفو عن الذنوب بندم ساعة .

وقيل الكريم الذي يعطي قبل السؤال .

وإذا حمل على العفو فيحتل حمله على ترك العقوبة ، ويحتل حمله على الإنعام ،

وقد سبق للإيماء إلى ذلك (٣)

وقيل الكريم العلى المرتبة ، وكرائم الأموال نفائسها (٤) .

وحظ العبد منه (٥) لا يخفى (٦) .

الرقيب :

قيل معناه العليم الذي لا يعزب عنه شيء .

والمراقبة تشعر (٧) بعدم الذهول والغفلة ، ففيه زيادة في الدلالة على لفظ العليم .

وقيل معناه الحفيظ ، وقد سبق معنى الحفيظ (٨) .

وحظ العبد منه مراقبة خواطر نفسه ومقابلة ما هو مذموم منها بالإيماء والكراهية

حتى يمتنع من قوع أمثاله (٩) .

(١) قال الزجاج : الكرم سرعة إجابة النفس ، وحكى الأحوال : جوزة كريمة

أى هشة المكسر ، وكان سرعة انكسارها وهشاشتها جعل إجابة منها . هـ راجع

تفسير أسماء الله الحسنى ٥٠ . (٢) بداية : ل ١١٤ / أ في ج .

(٣) راجع ص ٢٥٧ ، ٢٦٢ (٤) راجع معنى الاسم المذكور في التعبير نفس

التذكير ٦٢-٦٣ ، الإرشاد ١٥١ ، المقصد الأسنى ١٠٩ ، لواضع البيانات

٢٧١-٢٧٢ ، (٥) بداية : ل ٩٤ / أ في ب .

(٦) راجع حظ العبد من هذا الاسم في : المقصد الأسنى ١٠٩-١١٠ ،

لواضع البيانات ٢٧٤ . (٧) أ : يشمر .

(٨) راجع ص ٢٦٣ ، راجع معنى الاسم المذكور في : الإرشاد ١٥١ ،

المقصد الأسنى ١١٠ ، لواضع البيانات ٢٧٤-٢٧٥ .

(٩) راجع حظ العبد من الاسم المذكور في : المقصد الأسنى ١١٠ ،

لواضع البيانات ٢٧٥ .

المجيب :

قيل معناه المجيب الذي يجيب دعا الداعي ، ويسعف السائل الى مطلوبه ، ويحتمل عودة الى القول ، ويحتمل عوده الى الفعل وهو إعطاء ما سأل السائل (١) وحظ (٢) العبد [منه] (٣) إجابة كل داع الى الخير ، والقيام بالخيرات لكل مستحق (٤)

الواسع :

قيل معناه العالِم ، وقيل معناه الجواد . وقيل معناه الفنى ، فإن الحاجة تشعر بضيق على المحتاج ، ونقيض الضيق سعة لا محالة (٥) .

وحظ العبد منه التكرم وسعة الصدر (٦) عند السؤال (٧)

الحكيم :

هو قعيل من الحكم ، فمعناه الحاكم ، الا أنه يدل على زيادة المبالغة لبناء فعييل . وقيل هو الحكيم من الحكمة - وهى (٨) العلم - قال الله - تعالى - :
* ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا *
والذى أراه أن مطلق العلم لا يسمى حكمة ، إذ لا يسمى من علم الضروريات حكيما ، فإذن هو علم ذوى البصائر والفكر الصائبة (٩) .
وحظ العبد منه الحكم بالحق ، وعلم ما لا يسع جهله من أمور الدين (١٠)

(١) راجع معنى الاسم المذكور فى : التحبير فى التذكير ٦٤ ، الإرشاد ١٥٢ ، المقصد الأسنى

١١٠-١١١ ، لوايح البيئات ٢٧٦-٢٧٧ . (٢) بداية : ل ٨٧ / ١ فى ١ .

(٣) ١ : بدون (منه) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص . (٤) راجع حظ العبد من هذا

الاسم فى : المقصد الأسنى ١١١ ، لوايح البيئات ٢٧٧ .

(٥) راجع معنى الاسم المذكور فى : تفسير أسماء الله الحسنى ٥١ ، الإرشاد ١٥٢ ، المقصد

الأسنى ١١١-١١٢ ، لوايح البيئات ٢٧٨ ، (٦) بداية : ل ١١٤ / ب فى ج .

(٧) راجع حظ العبد من الاسم المذكور فى : المقصد الأسنى ١١٢ ، المختصر فى معانى أسماء

الله الحسنى ٤٥ . (٨) أ ، ب : وهو ه د : والذكر الصافية .

(٩) راجع : معنى الاسم المذكور فى تفسير أسماء الله الحسنى ٥٢ ، الإرشاد ١٥٢ ، المقصد

الأسنى ١١٢ ، لوايح البيئات ٢٧٩-٢٨٠ ، شرح المواقف ٣٦٥ .

(١٠) راجع حظ العبد من هذا الاسم فى : المقصد الأسنى ١١٢-١١٣ ، لوايح

البيئات ٢٨٠ .

الـمـودود :

قيل معناه الـمـوداد

وقيل معناه المحب ، والمحبة من الله إرادة الثواب للمطيعين (١) ، فيرجع إلى الـمـوداد وصف الذات .

وقيل معناه المودود ، كالحلوب بمعنى المحلوب ، والركوب بمعنى المركوب (٢) .
وحظ العبد منه محبة أولياء الله - تعالى - وإرادة الخير لهم ، وأن يكون بحسب محبة (٣) الأولياء (٤) .

الـمـجيد :

قال الزجاج (٥) : هو الجميل الفعال (٦) ، فيرجع إلى الأفعال .

وقال غيره المجيد معناه الجواد الكثير الأفضال ،

وأصله من قول العرب مجدت الماشية إذا صادفت روضة أنفاً (٧) خصبية ومرعى حسناً ، وأمجدها الراعى إذا رعى بها في موضع خصيب .

(١) راجع : شرح الإرشاد لابن ميمون ٣٣٢-٣٣٣ . (٢) راجع معنى الاسم المذكور في :

تفسير أسماء الله الحسنى ٥٢ ، الإرشاد ١٥٢ ، المقصد الأسنى ١١٤-١١٥ ،

لوامع البينات ٢٨٢-٢٨٣ ، شرح المواقيت ٣٦٥ ، مختار الصحاح / مادة ودد ٧٤٠ .

(٣) بداية ل ٩٤ / ب في ب . (٤) راجع حظ العبد من هذا الاسم في : المقصد الأسنى

١١٥ ، لوامع البينات ٢٨٣ .

(٥) أبو اسحاق محمد بن محمد بن السري بن سهل الزجاج م ٣١١ هـ النحوى

اللغوى المفسر ، أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه ، من تصانيفه : معانى

القرآن ، الاشتقاق ، العروض ، مختصر النحو ، خلق الإنسان .

انظر ترجمته في الفهرست ٦٦ ، تاريخ بغداد ٨٩/٦-٩٣ ، معجم الأدباء

١٣٠/١-١٥١ ، وفيات الأعيان ٣٢/١-٣٣ ، بغية الوعاة ٤١١/١-٤١٣

٤١٣ ، الأعلام ٤٠/١ ، معجم المؤلفين ٣٣/١ .

(٦) راجع : الإرشاد ١٥٢ .

(٧) ح : انفا . الروضة : الأرض ذات الخضرة أو البستان الحسن ، وجمعها

روض ورياض .

أنف الشئ أوله ، والمعنى روضة لم يرعها أحد .

راجع : لسان العرب ١٧٧٥/٣ ، مختار الصحاح / ماد تنسى

روض وأنف ٢٨٤ ، ٤٠ .

ومنه قولهم : واشتَجَدَ المَرْخَ والعَفَارَ (١) .

وعلى هذا يمكن حمله على الفعل ، ويمكن حمله على القدرة ، ويمكن حمله
المجيد على الكريم ، ويكون فعيل من المجد ، وإطلاق المجد بمعنى الكريم
سائغ (٢) .

الباعث :

ناشر (٣) الموتى يوم الحشر .

وقيل باعث الرسل (٤) .

وحظ العبد منه من حيث المعنى إحياء القلوب بالمواعظ ، وتبليغ الشريعة
للأمة (٥) .

البوارث :

الباقى بعد فنا خلقه ، والمالك بعد زوال الملاك (٦) . وهو لم يزل مالكا ،
وإنما حصل لعبيده بتخليكه ، فإذا قنوا وانقطع اختصاصهم بقي كل شئ
مضافا إلى ملكه من غير نسبة إلى غيره (٧) .

(١) ج: المرح والعقار . معنى استجبد : استفضل ، المَرْخ : من شجر النار وهو كثير
الورى . سريعه ، وقيل المَرْخ : الزئدة وهو الأسفل ، والعَفَار الزئد وهو الأعلى ، وفي
المثل نى كل شجر نار واستجبد المَرْخ العفار . ومعناه : استكثر منهما ، وقيل
معناه : اقتدح على السهول ، فإن ذلك مجز إذا كان زئاد ك مرخا .
راجع لسان العرب مادة مرخ ٤١٧١/٦ ، مختار الصحاح ٦٤٠-٦٤١ .

(٢) راجع معنى الاسم المذكور فى : الإرشاد ١٥٢-١٥٣ ، المقصد الأسنى ١١٥-١١٦ ،
لوامع البينات ٢٨٤ ، مختار الصحاح ٦٤٠-٦٤١ ، فى أسمائه الحسنى وصفاته العليا ١٤٤ .
راجع حظ العبد من هذا الاسم فى : المختصر فى معانى أسماء الله الحسنى ٤٨ .

(٣) بداية : ل ١١٥/أ فى ج . (٤) راجع معنى الاسم المذكور فى : التعبير فى التذكير ٢٧ ،
الإرشاد ١٥٣ ، المقصد الأسنى ١١٦ ، لوامع البينات ١٨٥ .

(٥) راجع حظ العبد من الاسم المذكور فى : المقصد الأسنى ١١٨ ، لوامع البينات ٢٨٥-٢٨٦ .
(٦) بداية : ل ٨٧/ب فى ١ .

(٧) راجع معنى الاسم المذكور فى : الإرشاد ١٥٣ ، المقصد الأسنى ١٤٢-١٤٣ ، لوامع
البنات ٣٥١-٣٥٢ .

وحظ العبد منه السعى [نفس] (١) الحياة (٢) الباقية .
قال الله تعالى:-:

* ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم
يرزقون * (٣)

الشمس

بمعنى العليم ، والشهادة هي الحضور ، وثمرة الحضور هي (٤) الإحاطة بما يحضر لدى الحاضر حتى لا يعزب عنه منه شئ ، وفيه مبالغة ، لأنه على بناء فاعيل (٥) .

وحظ العبد منه إدامة الذكر، وتجنب الغفلة ليكون حاضرا بين يدي الله
- تعالى - (٦)

الحقيق :

قيل معناه : واجب الوجود ، يقال حق على كذا - أى - واجب ^(٧) ، وقد حقق هذا القول - أى - وجيب .

وقيل معناه : الحقيق .

فالأول : حكم عقلى على وجوده ، والثانى : يرجع إلى فعله .

وقيل معنى الحق يرجع الى صدقه في قوله ، وقد يقال عن (٨) عِلَى (٩) :
مظهر الحق .

وقال بعض العلماء الحق يراد به : العدل .

وقد (١٠) تقدم معنى المعدل : أنه العادل ، وأن التسمية بالمصدر فيه معنى المبالغة ، لأنه جعل المصدر نفس ذات الشيء (١١) .

(١) : بدون (في) زدنا من ب ءج ليستقيم النص . (٢) ١ : والحياء .

(٣) - سورة آل عمران آية ١٦٩ . راجع حظ العبد من الاسم المذكور في المقصود
الأسنى ١٤٣ . (٤) ب ه ج : بدون (هي) .

(٥) راجع معنى الاسم المذكور في : تفسير أسماء الله الحسنى ٥٣ ، الأسماء والصفات ٤٦-٤٧ ،
الارشاد ١٥٣ ، المقصد الأسنى ١١٩ ، لوائح البيئات ٢٨٧-٢٨٨ ، مختار الصحاح ٣٧٢ .

(٦) راجع حظ العبد من هذا الاسم في: المختصر في معاني أسماء الله الحسنى ٥٠.

(۷) اءب ءج : واجب صححاء من د . (۸) ا : من . تحريف .

(٩) - الإمام علي بن أبي طالب . سبق التعريف به . راجع ص ٣٣

(۱۰) بداية : ل ۱/۱۵ فی پ .

(١١) راجع ص ٢٦١ راجع معنى الاسم المذكور في: التحبير في التذكير ٦٨، الإرشاد ١٥٣،

المواقف ٣٦٦ ، مختار الصحاح/ مادة حقق ١٦٤ .

وقد تقدم حظ (١) العبد من العبدل (٢)

الوكيل :

معناه : المتكفل بمصالح عبيده .

وقيل معناه : الموكل إليه تدبير الأمور كلها .

وعلى هذا يحمل على الاقتدار ، فيكون من صفات الذات (٣) .

وحظ العبد منه السعى في حاجة أخيه المسلم (٤) .

القوى :

معناه : القادر

وقيل معناه : المتيسر .

وقد يقال فلان قوى - بمعنى - أنه أيّد (٥) شديد القوة ، فهو يشير في حق

البارى - سبحانه - إلى كمال الاقتدار ، بحيث لا يعسر عليه شيء من المسكنات (٦) .

وحظ العبد منه علو الهمة في الطاعات ، وكثرة اكتساب الخيرات (٧) .

الولى :

معناه : الناصر .

وقيل معناه : متولى أمر الخلائق .

(١) بداية : ل ١١٥ / ب في ج . (٢) راجع ص ٢٦١ . راجع حظ العبد من اسم

الله - تعالى - الحق في : التعبير في التذكير ٦٩ ، المقصد الأسنى ١٢٠ - ١٢١ ،

المختصر في معاني أسماء الله الحسنى ٥١ .

(٣) راجع معنى الاسم المذكور في : تفسير أسماء الله الحسنى ٥٤ ، الإرشاد ١٥٣ ، المقصد

الأسنى ١٢١ - ١٢٢ ، لوامع البينات ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٤) راجع حظ العبد من هذا الاسم في : المختصر في معاني أسماء الله الحسنى ٥١ .

(٥) أيّد : قوة ، وهو مصدر آد يشيد أيّدا إذا قوى . راجع مختار الصحاح / مادة

يدى ٢٦٧ .

(٦) راجع معنى الاسم المذكور في : الأسماء والصفات ٤٣ ، الإرشاد ١٥٣ ، المقصد

الأسنى ١٢٢ ، لوامع البينات ٢٩٤ - ٢٩٥ ، شرح المواقف ٣٦٦ .

(٧) راجع حظ العبد من هذا الاسم في : لوامع البينات ٢٩٦ ، شرح

لمع الأدلّة ل ٨٠ / ١ .

وقيل يرجع ذلك الى الفعل ، وقد يحتل عوده الى القدرة (١) .
وحظ العبد (٢) منه نصرة الحق ، والقيام بمعالم الدين (٣)

الحمد :

فعيل من الحمد ، وحمله الأئمة على أنه المحمود ، والحمد هو الثناء (٤) .
ولا يمتنع عندى أن يحمل على حمده لأوليائه وثنائه عليهم ، وهذا من باب
الإحسان لعبيده ، والكرم عليهم ، إذ أثنى (٥) عليهم بالطاعات الصادرة عنهم ،
وإن كان ذلك الثناء غير مستحق ، بل لله الفضل واليئة (٦) .
وحظ العبد منه : كثرة الحمد مع الاعتراف بالعجز عن (٧) بلوغ المحامد
التي تليق (٨) بجلاله (٩) .

المحصى :

قل معناه العالم ، ويمكن صرفه إلى القدرة قال الله تعالى :-
" علم أن لن تحصوه (١٠) " .
- أى - أن لن (١١) تطيقوه (١٢) .

(١) راجع معنى الاسم المذكور فى : تفسير أسماء الله الحسنى ٥٥ ، التعبير فى التذكير
٧١ ، الإرشاد ١٥٣ ، المقصد الأسنى ١٢٢ ، لوامع البينات ٢٩٧-٢٩٩ .

(٢) بداية : ل ٨٨ / أ فى ١ . (٣) راجع حظ العبد من الاسم المذكور فى : التعبير
فى التذكير ٧١ ، المقصد الأسنى ١٢٢ ، لوامع البينات ٢٩٩ ، شرح لمع الأدلة
ل ٨٠ / ب . (٤) أ : بالثناء . راجع : الإرشاد ١٥٣ ، مختار الصحاح /
ماده حمد ١٧١ . (٥) أ : أشصى .

(٦) راجع معنى الاسم المذكور فى : تفسير أسماء الله الحسنى ٥٥ ، الأسماء والصفات
٥٩-٦٠ ، الإرشاد ١٥٣ ، المقصد الأسنى ١٢٢-١٢٣ ، لوامع البينات ٢٩٩ .

(٧) أ : ضمن . (٨) أ : يليق .

(٩) راجع حظ العبد من هذا الاسم فى : المقصد الأسنى ١٢٣ ، لوامع البينات ٣٠٠ ،
شرح لمع الأدلة ل ٨٠ / ب .

(١٠) سورة الزمزل من آية ٢٠ .

(١١) بداية : ل ١١٦ / أ فى ج .

(١٢) أ : تطيقوه .

ويجوز صرفه إلى قول الله المنبئ (١) عن (٢) عدد كل معدود ، وخذ كل معدود (٣) .

وحظ العبد منه : أن يحصى ذنوبه على نفسه ويعدّها ، ويندم عليها ،
ويبالغ في اكتساب الطاعات (٤) .

المبدي • المعيد • المحيي • الميت :

لاخفاء بمعانيها :

فالأول (٥) : إشارة إلى قدرته على النشأة الأولى ، أو إلى الابتداء بالخلق
والمعيد : إشارة إلى النشأة الثانية ، أو إلى القدرة عليها .
والمحيي : خالق الحياة .
والميت : خالق الموت .

وفي ذلك إشارة إلى النعمة والقهر (٦) .

وحظ العبد من هذه (٧) الأسماء قد اتضح بما سبق (٨)

القيوم :

قيل معناه : الباقي الدائم .

وقيل معناه : إقامة (٩) الأمر والتدبير فيه ، وتقويم (١٠) كل شيء ، ولفظ القوم (١١)

يشعر بمبالغة في تدبير الأمور ، وذلك من صفات الأنعام .

والأول يرجع إلى الوجود على وجه لا يلحقه عدم (١٢) .

وحظ العبد منه أن يكون في دعوته المستجابة بحيث تقوم الأشياء من الله عند
مسأله ، وتكون عند علو همته (١٣) .

(١) ج : المبني • (٢) ب : من • (٣) راجع معنى هذا الاسم في : الأسماء

والصفات ٤٢-٤٣ ، الإرشاد ١٥٣ ، المقصد الأسنى ١٢٣ ، شرح الإرشاد لابن ميمون

٣٤٠ ، لوايح البينات ٣٠٠ • (٤) راجع حظ العبد من هذا الاسم في : المقصد

الأسنى ١٢٣ ، لوايح البينات ٣٠٠ ، شرح لمع الأدلة ل ٨٠ / ب •

(٥) بداية : ل ٩٥ / ب في ب • (٦) راجع معنى الأسماء المذكورة في : التعبير في

التذكير ٧٤ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٣٤٠-٣٤١ ، المقصد الأسنى ١٢٣ ، ١٢٤ ،

لوايح البينات ٣٠١-٣٠٣ • (٧) أ ، ب : غيره •

(٨) معنى : أن حظ العبد من هذه الأسماء اتضح بما ذكر في تفسيرها • راجع حظ

العبد من هذه الأسماء في : شرح لمع الأدلة ل ٨١ / أ ، المختصر في معاني أسماء

الله الحسنى ٥٤ • (٩) أ : اتمام • (١٠) أ : تقديم ، ب : ج : تقويم •

(١١) أ : الفصول • (١٢) راجع معنى الاسم المذكور في : تفسير أسماء الله

الحسنى ٥٦ ، الإرشاد ١٥٤ ، المقصد الأسنى ١٢٤ - ١٢٥ ، لوايح

الينات ٣٠٤ - ٣٠٧ • (١٣) راجع حظ العبد من هذا الاسم في :

المقصد الأسنى ١٢٥ ، لوايح البينات ٣٠٧ •

الواجد :

قيل معناه : النفس .

قال الله تعالى :

" أمكنوهن من حيث كنتم من (١) وجدكم (٢) "

وقيل معناه : العالم ، والأول أظهر (٣)

الماجد :

مداخل للمجيد في المعنى ، إلا أن في لفظ المجيد ما يشعر بالبالغة في المعنى (٤) .

وحظ العبد من الواجد أن يستغنى به عن سواء (٥) ،

ومن الماجد قد سبق ذكره في المجيد (٦)

الواحد (٧) :

المتعالي عن (٨) قبول الانقسام .

وقيل معناه الذي لا مثل له (٩)

الصمد :

قيل هو السيد الذي (١٠) ينتهي إليه السؤدد ، قال الشاعر :

(١) بداية : ل ٨٨ / ب في ١ . (٢) سورة الطلاق من آية ٦ .

(٣) راجع معنى الاسم المذكور في : تفسير أسماء الله الحسنى ٥٦ ، الأسماء والصفات

٤٢ ، الإرشاد ١٥٤ ، المقصد الأسنى ١٢٥ ، لوايح البينات ٣٠٧-٣٠٨ .

(٤) راجع معنى الاسم المذكور في : الإرشاد ١٥٤ ، المقصد الأسنى ١٢٥ .

(٥) راجع حظ العبد من اسم الله - تعالى - الواجد في :

المختصر في معاني أسماء الله الحسنى ٥٦ . (٦) لم يصرح به لكنه يؤخذ من معناه راجع :

٢٦٧-٢٦٨ . راجع حظ العبد من اسم الله تعالى الماجد في : المختصر في

معاني أسماء الله الحسنى ٥٦ . (٧) بداية : ل ١١٦ / ب في ج .

(٨) من . (٩) راجع معنى الاسم المذكور في : الإرشاد

١٥٤ ، المقصد الأسنى ١٢٦ ، لوايح البينات ٣٠٨-٣١٠ .

راجع حظ العبد منه في : المقصد الأسنى ١٢٦ .

(١٠) ب : بدون (السدى) .

- لقد بكر الناعي بخير (١) بنى أسد بن عمرو بن مسعود وبالسيد الصد (٢) .
 وقيل في السيد انه المالك .
 وقيل السيد هو الحلیم .
 فسر ابن عباس (٣) . وسيدا وحصورا (٤) قال سيدا : حلیم (٥) .
 وقيل الصد هو الذي يصد إليه في الحوائج ، فصد إليه كل شيء ، لأن خالق
 كل شيء لا يستغنى عنه شيء (٦) .
 وقيل الصد : الدائم : .
 وقيل الصد : الذي لا جوف له (٧) .
 وحظ العبد منه السيادة بالدين والتقوى ، ودعوته المستجابة ، وقصده به في كل
 حوائجه (٨) .

القادر . المقتدر . المقدم . المؤخر . الأول . الآخر :
 مفهومة المعانى (٩) ، فالأول والثاني يرجع إلى الصفات .
 والمقدم والمؤخر إلى خصوص في الفعل .
 والأول : الموجود قبل وجود خلقه .
 والآخر : الباقي بعد فنا خلقه (١٠) .

(١) أ ب : بخير ، وفي تهذيب اللغة وفي نسخة من إصلاح المنطق بخيرى . والراوية
 المستحسنة ما ذكرناه . (٢) قائل البيت : سيرة بن عمرو الأسدي يرثى عمرو بن
 مسعود وخالد بن نضلة . راجع : إصلاح المنطق لابن السكيت ٤٩ / ت : أحمد محمد
 شاکر / ط ٣ دار المعارف ، تهذيب اللغة ١٢ / ١٥٠ . (٣) سبق التصريف به .
 راجع ص ٢٥٤ (٤) سورة آل عمران من آية ٣٩ .

(٥) انظر تنوير المقياس في تفسير حبر الأمة سيدنا عبد الله بن عباس ١ / ١٧١ .
 (٦) قال الزجاج : هذا التفسير أصح تفاسيره . راجع : تفسير أسماء الله الحسنى ٥٨ .
 (٧) راجع معنى الاسم المذكور في : الأسماء والصفات ٥٧ - ٥٩ ، التحبير في التذكير ٨٠ ،
 الإرشاد ١٥٤ ، المقصد الأسنى ١٢٦ ، لوامع البينات ٣١٥ - ٣١٨ .
 (٨) راجع : التحبير في التذكير ٨٠ ، المقصد الأسنى ١٢٦ .

(٩) بداية : ل ٩٦ / أ في ب . (١٠) راجع معنى الأسماء المذكورة في : شرح
 الإرشاد لابن ميمون ٣٤٤ ، المقصد الأسنى ١٢٧ ، ١٢٩ ، لوامع البينات ٣١٩ - ٣٢٦ .
 راجع حظ العبد من الأسماء المذكورة في : المقصد الأسنى ١٢٧ - ١٢٩ ،
 لوامع البينات ٣٢٢ ، شرح لمع الأدلة ل ٨٣ / ١ .

الظاهر الباطن :

قيل الظاهر المعلوم بالدلالة ، والباطن المحتجب عن خلقه في دار الدنيا بموانع خلقها في أعينهم .

وقيل الباطن العالم بالخفيات (١) .

وحظ العبد منها : ظهوره على الشيطان الموسوس (٣) واحتجابه عن الخلائق بمصالح الأعمال (٤) .

(٥)

الـبـر :

ففاعل البر (٦) .

وحظ العبد منه : ألا يضر (٧) النسيء (٨) ، ولا يؤدي الذر (٩) ، وبالمسح في اكتساب طريق (١٠) النفع ، ويشعر لفظ البر بصفة الخير وكثرة (١١)

التـواب :

الذي يرجع إنعامه (١٢) على من حل (١٣) عقدة الإصرار (١٤) من المذنبين ،

(١) راجع معنى الأسمين المذكورين في : الإرشاد ١٥٤ - ١٥٥ ، المقصد الأسنى

١٢٩ - ١٣١ . (٢) أ ، ب ، ج : وحق . صححناه من د .

(٣) أ ، ج : الموسوس . (٤) راجع حظ العبد من الأسمين المذكورين في :

المقصد الأسنى ١٣١ - ١٣٢ ، شرح لمع الأدلة ل ٨٣ / ١ .

(٥) ب : زيادة (معناه) . (٦) راجع معنى الاسم المذكور في : الأسماء والصفات

٧٢ - ٧٣ ، التعبير في التذكير ٨٣ ، الإرشاد ١٥٥ ، المقصد الأسنى ١٣٢ ، لوازم

البيانات ٣٣٤ . (٧) أ : نصر . (٨) أ ، ب ، ج ، د : الشيء .

(٩) الذر : أصغر النمل . راجع : مختار الصحاح ٢٤١ .

(١٠) بداية : ل ١١٧ / ١ في ج . (١١) راجع حظ العبد من اسم تعالى البر في :

التعبير في التذكير ٨٣ - ٨٤ ، المقصد الأسنى ١٣٢ ، لوازم البيانات ٣٣٥ ، شرح

لمع الأدلة ل ٨٣ / ١ .

(١٢) أ : انما يبره . (١٣) بداية : ل ٨٩ / أ في أ .

(١٤) أ : الاصرار .

ويرجع إلى التزام الطاعة .

وأصل التوبة : الرجوع ، يقال تاب (١) وأتاب وآب (٢) إذا رجع (٣) ، فالعبد تواب بتضرعه وسؤاله ، والحق (٤) تواب بفضله وإحسانه ونواله (٥) .

المقسط :

العادل ، يقال أقسط الرجل إذا عدل ، وقسط إذا جار (٦) ،

قال الله - تعالى - " إن الله يحب المقسطين " (٧) .

وقال " وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً " (٨) .

وحظ العبد منه ظاهر (٩) .

التهادي :

التهادي ، يكون بمعنى الداعي ، فيرجع إلى قول الله ،

ويكون بمعنى خالق الهدى (١٠) .

البديع :

فعل من الإبداع ، فيكون معناه البدع ، وهو من الأسماء الدالة على الفعل .

وقيل معناه البديع الذي لا نظير له ، ولا شبهة له ، فيشول إلى التنزيه (١١) .

(١) أ ب : كرر (تاب) حذفنا المكرر لعدم فائدته . (٢) أ : وابر .

(٣) راجع : مختار الصحاح ٩٤ . (٤) أ ، ب : والحقه .

(٥) راجع معنى الاسم المذكور في الأسماء والصفات ٧٧-٧٨ ، الإرشاد ١٥٥ ، المقصد

الأسنى ١٣٢ ، لوامع البينات ٣٣٦-٣٣٧ . راجع حظ العبد من هذا الاسم في :

المقصد الأسنى ١٣٣ ، لوامع البينات ٣٣٧ ، شرح لمع الأدلة ل ٨٣ / ب .

(٦) أ ب هـ ج : جاز . راجع : تفسير أسماء الله الحسنى ٦٢ ، مختار الصحاح ٥٦٠ .

(٧) سورة المائدة من آية ٤٢ . (٨) سورة الجن آية ١٥ . راجع معنى

الاسم المذكور في : الإرشاد ١٥٥ ، المقصد الأسنى ١٣٥-١٣٦ ، لوامع البينات ٣٤٢ .

(٩) راجع حظ العبد من الاسم المذكور في : المقصد الأسنى ١٣٦ .

(١٠) راجع معنى الاسم المذكور في : الأسماء والصفات ٨١ ، التعبير في التذكير ٩٠-٩١ ،

الإرشاد ١٥٥ ، المقصد الأسنى ١٤٠-١٤١ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٣٤٦ ، لوامع

البنات ٣٤٦-٣٤٧ . راجع حظ العبد من هذا الاسم في : التعبير في التذكير ٩١ ،

لوامع البينات ٣٤٨ . (١١) راجع معنى الاسم المذكور في : التعبير في التذكير ٩٢ ،

الإرشاد ١٥٥ ، المقصد الأسنى ١٤١ ، لوامع البينات ٣٤٩-٣٥٠ .

راجع حظ العبد من هذا الاسم في التعبير في التذكير ٩٢ ، المقصد الأسنى ١٤١ .

الرشيد :

معناه المرشد .

وقيل معناه الموصوف بالعدل في الفعل ، والصدق [في] (١) القول (٢) .
وقيل هو المتعالي عن الدنيا (٣) وسما (٤) النفس (٥) .

الصبر :

قَوْل من الصبر .

والصبر في اللغة أصله الحبس (٦) ، قال الله تعالى :

” واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم ” (٧) .

ومعناه في حق الله - تعالى - تأخير عقوبته عن العصاة إلى الأمد المضروب والأجل (٨)
الموقوت ، وذلك من أحكام تخصيص الإرادة الألفية (٩) .

(١) أ : بدون (في) زدناه من ب ، ج : ليستقيم النص . (٢) أ : والقول .

(٣) ج : الدنيا . (٤) أ : وسما . (٥) راجع معنى الاسم المذكور في : تفسير

أسماء الله الحسنى ٦٥ ، الإرشاد ١٥٥ ، المقصد الأسنى

١٤٣ ، لوايح البينات ٣٥٢ . راجع حظ العبد من هذا الاسم في : التحبير

في التذكير ٩٥ ، المقصد الأسنى ١٤٣ ، شرح لمع الأدلة ل ٨٤ / ب .

(٦) أ : الحسى . راجع : مختار الصحاح ٣٧٨ . (٧) سورة الكهف من آية ٢٨ .

(٨) بداية : ل ٩٦ / ب في ب . (٩) راجع معنى الاسم المذكور في : تفسير أسماء

الله الحسنى ٦٥ ، الإرشاد ١٥٥ ، المقصد الأسنى ١٤٣-١٤٤ ، لوايح البينات ٣٥٢ .

راجع حظ العبد من هذا الاسم في : المقصد الأسنى ١٤٤ ، لوايح البينات ٣٥٢ ، راجع

معاني أسماء الله الحسنى في : كتاب تفسير أسماء الله الحسنى ، الصفات

٩-٩٤ ، الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة ١٥-٢٥ ، كتاب التحبير

في التذكير ، الإرشاد ١٤٤-١٥٥ ، المقصد الأسنى ٤٨-١٤٤ ، تلخيص الأدلة

ل ١٣٨ / أ - ٢٤٢ / ب ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٣٠٣-٣٤٨ ، لوايح البينات ١٠٧-١٢٣ ،

١٥٢-٣٥٢ ، شرح لمع الأدلة ل ٧٢ / أ - ٨٥ / أ ، شرح المواقف ٣٥٦-٣٧٠ ، نشر

الطوالح ٣١١ - ٣٣٠ ، موسوعة له الأسماء الحسنى / أحمد الشرباصي ج ٢ / ط دار

الجهل بيروت ، كتاب في أسمائه الحسنى وصفاته العليا ، كتاب الأسماء الحسنى ، كتاب

أسماء الله الحسنى / حسنين محمد مخلوف / مطبعة المدنى ١٩٨٢ ، كتاب الفتوحات

الروائية في شرح أسماء الله الحسنى / أحمد الدسوقي / ط دار الكتاب العربي /

القاهرة ، المختصر في معاني أسماء الله الحسنى ١٣-٧٦ ، في ملكوت

الله مع أسماء الله ٤١ - ١٢٢ .

[فصل في : اليدين والوجه والعينين]

ذهب (١) شيخنا أبو الحسن إلى أن اليدين صفتان سمعيتان (٢) ،
وإلى ذلك مال القاضي أبو بكر في الهداية (٣) .

واختلف جواب شيخنا أبي (٤) الحسن في العينين والوجه :

فتارة قال إنها صفات سمعية (٥) كما قال في اليدين .

وتارة تأول الوجه بحمله (٦) على الوجود ، وتأول العين على معنى الإدراك وهو
للبصر (٧) .

وذهب غيره إلى تأويل اليدين أيضا ، وحمل ذلك على (٨) القدرة ، مسمع
تأويل الوجه والعين (٩) .

فلم يثبت بالسمع عنده صفة غير الصفات المتقدم (١٠) ذكرها من العلم والقدرة (١١)
والإرادة والحياة والسمع والبصر والكلام .

واحتج القاضي لنصرة مذهب الشيخ بقوله تعالى لا إبليس :

" ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي (١٢) "

فذكر ذلك في معرض تشريف آدم وتكريمه ، وذكر لفظ اليدين بصيغة
التثنية ، فلا وجه لحمل ذلك على الإنعام ، فإن نعم الله لا تحصى .

(١) بداية : ل ١١٧ / ب في ج . (٢) راجع : الإبانة ٢٢ ، رسالة أهل الثغر

٧٢-٧٣ ، مجرد مقالات الأشعرى ل ١٥٩ / ١ ، المحصل ١٨٧ ، شرح طوابع الأنسوار

١٨٤ ، شرح المقاصد ٨١ / ٢ ، شرح المواقف ١٧٥ .

(٣) وكذلك في التمهيد . راجع : التمهيد ٢٩٥ ، الكامل في اختصار الشامل

ل ١٢٥ / ب . (٤) أ : أبو .

(٥) راجع : الإبانة ٢٢ ، رسالة أهل الثغر ٧٦ ، شرح المقاصد ٨١ / ٢ ،

شرح المواقف ١٧٤ .

(٦) أ : يحمله .

(٧) راجع : شرح المقاصد ٨١ / ٢ ، شرح المواقف ١٧٤ ، ١٧٧ .

(٨) أ : إلى . (٩) راجع : أصول الدين ١١٠ ، الأسماء والصفات

٣٠٥ ، ٣١٣ ، الإرشاد ١١٥ ، شرح المقاصد ٨١ / ٢ .

(١٠) أ ، ب ، ج : المقدم . صححناه من د .

(١١) بدايية : ل ٨٩ / ب في أ .

(١٢) سورة ص من آية ٧٥ .

قال الله تعالى :

" وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها " (١)

ولا وجه لحمل ذلك على القدرة ؛ فإن القدرة الأزلية واحدة لا تعدد فيها ، فوجب أن تكون (٢) صيغة التثنية لإثبات أمرين ، وهما صفتان سمعيتان (٣) .
اعترض عليه من حمل اليمين على النعمة بأن قال : صيغة التثنية إشارة إلى النعمتين العاجلة والآجلة .

وقد تحمل التثنية على صفتي النعم الظاهرة (٤) والباطنة .
ويحتمل نعمتي النفع والدفع .
أو نعمتي (٥) إسجاده (٦) الملائكة وتعليه الأسماء .

وعلى الجملة : فإذا كان للتأويل مجال فالظواهر لا يصح الاستدلال بها في محل القطع .

والذي يدل على ذلك قوله تعالى :

" أنا خلقنا لهم ما عملت أيدينا أنعاما " (٧)

فذكره بلفظ الأيدي ، وليس ذلك إلا إشارة (٨) إلى اقتداره ، وذكر الآية ونسبة علينا بما خلق لنا ما ننتفع به (٩) ولو جرى على مساق ذلك للزم منه إثبات صفات عديدة .

وأما التعلق بذكر ذلك على حكم التشريف والتخصيص فمعلوم أن الصفات التي باعتبارها يصح الفعل للذات متعلقة بآدم حسب تعلقها (١٠) بغيره من المخلوقات ، وإنما خص آدم بذكره ونسبته إليه على حكم إضافة التشريف ، كما أضاف المساجد إليه (١١) وقال :

" ناقة الله وسقياها " (١٢)

مع أن كل شيء لله عز وجل .

وقد قسم صاحب الكتاب الإضافة إلى إضافة ملك وإلى إضافة تشريف ، وذكر خواص خلقه بلفظ العبودية - والكل عبده - ، وإضافة الكعبة إليه - والكل له (١٣) .
قال صاحب الكتاب :

(١) سورة النحل من آية ١٨ . (٢) أ ، ب ، ج : يكون .

(٣) راجع : التمهيد ٢٩٦ - ٢٩٨ . (٤) بداية : ل ١١٨ / أ في ج .

(٥) ب : ونعمتي . (٦) أ : أسحاره . (٧) سورة يس من آية ٧١ .

(٨) أ ، ب ، ج : شارة . (٩) بداية : ل ٩٧ / أ في ب . (١٠) أ : بمقلها .

(١١) قال تعالى " وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا " سورة الجن آية ١٨ .

(١٢) سورة الشمس من آية ١٣ . (١٣) راجع : الإرشاد ١٥٦ حيث قسم الجويني

الإضافة إلى إضافة صفة وإضافة ملك وإضافة تشريف .

(والمختار حمل اليدين على القدرة ، والوجه (١) على الوجود ، والمعين على الإبصار)

٨٩/ب — ٩٠/أ

ويمكن حمل الوجه على جهة امتثال أمر الله (٢) .

وأما قوله تعالى :

” ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ” (٣)

فلا وجه لحمل الوجه ههنا (٤) على صفة ؛ إذ لا تختص (٥) بعد فنا

الخلق صفة من صفاته ، بل تبقى ذاته وجميع صفاته بعد فنا خلقه (٦) .

ومن حمل هذه الظواهر على صفات سمعية يلزمه على قود (٧) ذلك :

أن يحمل الاستواء والنزول والمجيء على صفات سمعية .

وقد يجاب عن هذا الإلزام بأن (٨) : ذكر الاستواء والنزول مخصوصان

بزمان ، والقديم لا اختصاص له بزمان ، فلا يمكن حمله على الصفات القديمة ، فيجب

حمله على أمر متجدد من أفعاله ؛ إذ الفعل هو المختص بزمان .

ثم أخذ بعد ذلك يعتذر عن شروعه في الكلام على أحاديث وآيات فقال :

(كنا على نية الإضراب عن ذلك ، وقد ساق الكلام إليه ، فنتكلم فيه (٩)) ٩٠/أ

وإنما اعتذر لأنه غير بابيه ، والأليق بهذا الكلام أن يذكر عند نفى التجسيم

والتشبيه ونفى الجهات .

فنتكلم على ظواهر وردت في الأخبار والكتاب :

ولابد من إزالة ظاهرها ؛ لمخالفتها المعقول (١٠) .

إلا أن الذي نحققه نحن : أنه إن بقي احتمال واحد في اللفظ بعد إزالة الظاهر

تعين حمله عليه ،

وإن بقي احتمالان فصاعداً لزم الوقف ، ولم يمكن ترجيح احتمال جائز على احتمال

جائز بالطريق المظنون ، فإن ذلك معمول به في الأحكام الشرعية لا في صفات الله

— تعالى —

(١) بداية : ل ٩٠/أ في ١ . (٢) راجع : المصدر السابق ١٥٧ .

(٣) سورة الرحمن آية ٢٧ . (٤) بداية : ل ١١٨/ب في ج . (٥) أ ، ب : يختص .

(٦) راجع : أصول الدين ٧٦ ، الإرشاد ١٥٧ . (٧) أ ، ب ، ج : قوة . صححناه

اعتماداً على أسلوب المؤلف . (٨) أ : بأنه .

(٩) عبارة الجويني في الإرشاد : ” وكنا على الإضراب عن الكلام على الظواهر ، فإذا عرض

فمنشئ إلى جمل منها في الكتاب والسنة .

راجع : المصدر السابق ١٥٨ .

(١٠) بداية : ل ٩٧/ب في ب .

فمما يسأل (١) عنه قوله تعالى :

" الله نور السموات والأرض " (٢)

قيل منور السموات والأرض (٣) ، وقيل هادى أهل السموات والأرض (٤) .

والقول بأن نفس نور السموات والأرض هو الله - تعالى - كفر (٥) .

فإذا صح احتمالان جائزان ، فلا ترجيح لأحدهما على الآخر ، والمحمل المحال يجنب نفسه .

والفهوم من الآية على كل احتمال ضرب المثال .

ومما سئل عنه قوله تعالى :

" يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله " (٦)

وقرينة التفسير تمنع من فهم الجارحة ، فالجارحة في هذه الآية غير ظاهرة من لفظها .

والمراد والله أعلم : ما فرطت في امتثال أمر الله ، وهو الطريق الذى هدى الله اليه ، وتوحيده ، وتصديقه رسله (٧) .

ومما سئل عنه قوله تعالى :

" يوم يكشف عن ساق " (٨)

وهذا ما يستغنى عن إيراد ، فإنه لم يرد الساق مضافا إلى الله - تعالى - فيحتاج إلى تأويله .

وقول العرب " قامت الحرب على ساق " لا يفهم منه الساق الذى هو الجارحة (٩)

ومما سئل عنه قوله تعالى :

" وجاء ربك والملك صفا صفا " (١٠)

(١) جب : يمثل . (٢) سورة النور من آية ٣٥ . (٣) بداية : ل ١١٩ / ١ فى ج .

(٤) راجع القولين فى المصدر السابق ١٥٨ ، الشامل ٥٤٤ ط إسكندرية ، أساس التقديس ٩٨ .

(٥) راجع : الإرشاد ١٥٨ ، أساس التقديس ٩٦ - ٩٨ .

(٦) سورة الزمر من آية ٥٦ ، بداية : ل ٩٠ / ب فى ج .

(٧) راجع : الشامل ٥٤٤ - ٥٥٠ ط إسكندرية ، الإرشاد ١٥٨ - ١٥٩ ، أساس

التقديس ١٣٩ - ١٤٠ .

(٨) سورة القلم من آية ٤٢ .

(٩) راجع : الإرشاد ١٥٩ ، أساس التقديس ١٤٠ .

(١٠) سورة الفجر آية ٢٢ .

وكذلك قوله تعالى :

" هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام

والملائكة (١) "

ومن المحتمل في اللغة العربية أن يقال وجاء أمر ربك العدل وقضاؤه (٢) الفصل ،

وليس المراد به الانتقال ، وهو كقوله تعالى :

" فأتى الله بنيانهم (٣) "

فلا (٤) يراد به أنه أتى إلى البنيان ، وليس هذا من قبيل التأويل ، بل (٥) لا يظهر

في هذا السياق حمل الآيتين على الانتقال (٦) +

وقد أزال الحشوية ظواهر آيات منها قوله تعالى :

" وهو معكم أينما كنتم "

ومنها قوله :

" ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم (٧) " - الآية -

فإذا صح لهم إزالة ظاهر هاتين الآيتين صح لغيرهم (٨) إزالة ظاهر آية

الاستواء وغيرها .

وأما الأحاديث التي تسكوا بها :

قال صاحب الكتاب :

(هي آحاد لا تقضى (٩) إلى القطع ، فلو أضربنا عنها لكنا

مستغنين عن تأويلها ، ولكننا نوصي إلى تأويل ما صح من الأحاديث) ٩٠ / ب

ومقصود بذكر (١٠) الصحيح (١١) : تقريب الأمر على بعيد القريحة المتمسك

بالأخبار من المحدثين .

فمن الأحاديث الصحاح حديث النزول وهو :

ما روى أن النبي عليه السلام قال :

" ينزل الله إلى سماء الدنيا كل ليلة ، فيقول هل من مستغفر فأغفر له ،

هل من داع فأستجيب له ، هل من تائب فأؤتو عليه (١٢) "

(١) سورة البقرة من آية ٢١٠ - (٢) ١ : وفصلوه ، ب ، ج : وفصله . (٣) سورة النحل

من آية ٢٦ . (٤) بداية : ل ٩٨ / ١ في ب . (٥) بداية : ل ١١٩ / ب في ج .

(٦) راجع : الإرشاد ١٦٠ ، الشامل ٥٤٨ ط إسكندرية ، أساس التقديس ١٠٤ .

(٧) سورة المجادلة من آية ٧ . (٨) ١ ، ب : تغييرهم . (٩) ١ : تقضى .

(١٠) ١ : يذكر . (١١) الحديث الصحيح : ما اتصل بسنده بنقل العدل الضابط عن

مثله ، ويسلم عن شذوذ وعلة . راجع : الخلاصة في أصول الحديث / الحسين الطيبي

٣٥ / ب : صحي السامرائي / ط العراق ١٩٧١ م ، التتبعات ٧٤ ، مصطلح الحديث

١٤ . (١٢) رواه البخاري في صحيحه بسنده عن أبي هريرة بلفظ نحوه .

راجع : صحيح البخاري ، كتاب الدعوات ، باب الدعاء نصف الليل ٧٢ / ٤ .

ولا وجه لحمل (١) النزول على (٢) الانتقال ، وتغريغ مكان واشغال غيره (٣) ؛
إذ سبق الدليل على استحالة عليه (٤) .
وإذا بطل هذا الحمل لا استحالة (٥) ، فتبقى بعد ذلك محامل صحيحة :
منها : حمل النزول المضاف إليه على نزول ملائكته (٦) ، كما أضاف المحارسة
إليه والمراد محاربة أوليائه ، وحذف (٧) المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه .
ومنهما : حمل النزول على ورود أفضاله وإحسانه وإسباغ (٨) نعمه على
عباده (٩) .

وقد يطلق النزول في حقنا على التواضع من العظيم (١٠) ، فتصح استعارته
للباري ؛ إذ (١١) لم يعامل عباده بحق العظمة والكبرياء .
وعند ذلك فلا يتعين له محمل كما سبق تقريره (١٢) ، فما بقي من المحامل
أكثر من احتمال واحد (١٣) من الاحتمالات الجائزة .
قال : () والذي يدل على [أن] (١٤) النزول ليس محصورا معناه في الانتقال :
إطلاقه على نزول القرآن (١ / ٩١)

وقد سبق القول في معنى نزول القرآن (١٥)
ومما يسأل (١٦) عنه قوله عليه الصلاة والسلام :
" إذا كان يوم القيامة واستقر أهل الجنة في الجنة ، وأهل النار في النار ،
وقالت النار هل من مزيد ، فيضع الجبار قدمه في النار فتقول (١٧) : قَطَطُ
قَطَطُ (١٨) " .

وإضافة القدم إلى الله - سبحانه - بمعنى الجارحة محال ، فلا بد من إزالة
الظاهر في أحد اللفظين .
أما لفظ الجبار فيحمل على جبار من العبيد (١٩) .
ويتأيد (٢٠) بقوله عليه الصلاة والسلام :

-
- (١) أ : محمل ب : يحمل . (٢) أ ، ب ، ج : إلى . (٣) بداية : ل ٩١ / أ في ١ .
(٤) راجع ص ١٠٧ - ١٠٨ (٥) أ ، ب ، ج : لاستحالة . (٦) راجع : الإرشاد ١٦١ .
(٧) أ : وحذفه . (٨) بداية : ل ١٢٠ / أ في ج . (٩) راجع المصدر السابق ١٦٢ .
(١٠) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة . (١١) أ ، ب ، ج : إذا .
(١٢) راجع ص ١٠٨ - ١٠٩ (١٣) بداية : ل ٩٨ / ب في ب . (١٤) أ ، ب ، ج :
بدون (أن) صححناه من د . (١٥) راجع ص ٢٢٣ (١٦) د : يسئل .
(١٧) أ ، ب : فيقول . (١٨) رواه البخاري في صحيحه بسند عن أنس - رضي الله عنه -
بلفظ نحوه . راجع : صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، باب قوله " وتقول هل من مزيد " .
١٣٧ / ٣ . (١٩) راجع : أصول الدين ٧٦ ، الإرشاد ١٦٣ .
(٢٠) أ : ويتسأل .

• أهل النار كل جبار متكبر جمعظري (١) جواظ (٢) •
ويتأيد (٣) ذلك بقول النار - بعد أن قالت هل من مزيد - قط قط - أي -
اكتفيت (٤) •

وهي لا تترقب وتستزيد إلى (٥) من تعذيبه ، وبه تكتفى •
والجمعظري : اللفظ (٦) الغليظ •
والجواظ : الضخم المختال في مشيه (٨) •

وقد يحمل لفظ الجبار على الله فيزال ظاهر لفظ القدم ويراد به أمة من الأمم ،
وأضيف ذلك إلى الله إضافة ملك (٩) •

(١) أ ، ب ، ج : جمعظري • صححناه من د اعتمادا على كتب السنة وكتب اللغة •

(٢) د : جواز • رواه مسلم في صحيحه بسنده عن حارثة بن وهب عن النبي - صلى الله
عليه وسلم - بلفظ : " ثم قال ألا أخبركم بأهل النار " قالوا
بلى ، قال كل عقل جواظ مستكبر " •

راجع : صحيح مسلم ، كتاب الجنة وصفه نعيمها وأهلها ، باب النار يدخلها
الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ٥٣٨/٢ •

ورواه أبو داود في مسنده بسنده عن حارثة بن وهب عن النبي - صلى الله
عليه وسلم - بلفظ " لا يدخل الجنة الجواظ ولا الجمعظري " •

راجع : سنن أبي داود ، كتاب الأدب ، باب في كراهية الرفعة في حسن
الخلق ٢٥٣/٤ •

ورواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال عند ذكر أهل النار : كل جمعظري
جواظ مستكبر جماع منجاع •

راجع مسند الإمام أحمد ١٦٩/٢ •

(٣) أ : وتأييد • (٤) راجع : مختار الصحاح ٥٦٨ •

(٥) أ ، ب ، ج : أي • صححناه من د •

(٦) أ ، ب ، ج : والجمعظري • صححناه من د ، أ ، ب ، ج : زيادة (في)
حذفنا الزيادة اعتمادا على د ليستقيم النص •

(٧) أ : للفظ ، ب ، ج : اللفظ • صححناه من د •

(٨) راجع معنى الجمعظري والجواظ في لسان العرب ٤٣٩/٧ ، مختار الصحاح ١٢٠ •

(٩) بداية : ل ١٢٠ / ب في ج ، راجع : الإرشاد ١٦٣ •

وما يتمسك به المجسمة (١) قوله - صلى الله عليه وسلم - :
" إن الله خلق آدم على صورته " (٢)

(١) المجسمة : هم القائلون بالتجسيم ، وهم على مقالات عديدة ،
ومحل اختلافهم قدر الله - تعالى - ومقداره ، ومن أقوالهم :
مقوله هشام بن الحكم قدر الباري - تعالى - سبعة
سبعة أشبار من شبر نفسه ، وهو جسم محدود
محدود عريض عييق طويل طوله مثل عرضة ، وعمقه لا يتجاوزه ، وقال بعضهم مساحته
على قدر العالم ، وقال بعضهم هو النضج ،
وقال داود الجوارسي ومقاتل بن سليمان الباري -
تعالى - جسم على صورة اتسان من لحم ودم وشعر
وعظم ، وله جوارح وأعضاء ، وحكى عن الجوارسي
أنه قال الباري - تعالى - أجوف من فيه إلى صدره ،
ومصمت ماعدا ذلك .

انظر التعريف بهم في مقالات الإسلاميين ٢٥٧/١ -
٢٥٩ ، التمهيد ٢١٩ - ٢٢٦ ، الفصل ١١٧/٢ - ١٢٢ ،
أبكار الأفكار ٥٣٦/٢ .

(٢) رواه مسلم في صحيحه بسنده عن أبي هريرة .
راجع : صحيح مسلم ، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب يدخل
الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير
٥٣٥/٢ .

قال : (وهذا الحديث غير مروي في الصحاح) ١/٩١
والحديث صحيح أخرجه (١) مسلم (٢) ، وذكر فيه طرقا (٣) وليس ذكر الصورة
إلا في بعض الطرق .

(١) بداية : ل ٩١/ب في أ .

(٢) أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري الشافعي ، ٢٠٤ -
٢٦١ هـ من كبار المحدثين العلماء بالحديث والفقه .

روى عن يحيى بن يحيى التميمي وأحمد بن يونس البرعوي وإسماعيل بن أبيس
وأحمد بن حنبل ، روى عنه الترمذي حديثا واحدا ، وروى عنه ابن خزيمة
والسراج وابن صاعد ، من تصانيفه الأسماء والكنى ، والأوحاد ، المفرد ،
التاريخ ، الطبقات ، صحيح مسلم .

انظر ترجمته في : الفهرست ٢٨٦ ، أصول الدين ٣١٤ ، وفيات الأعيان
٢٨٠/٤ - ٢٨٢ ، تهذيب التهذيب ١٠/١٢٦ - ١٢٨ ، طبقات الحفاظ للسيوطي
٥٨٨/٢ - ٥٩٠ / ت : على محمد عمر الناشر / مكتبة وهبة ط ١ ط / ١٩٧٣ م .

(٣) من هذه الطرق :

ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة : " إذا قاتل أحدكم أخاه
فليجتنب الوجه " ٤٤٠/٢ - ٤٤١ وعن أبي الزناد : " إذا ضرب
أحدكم " ٤٤١/٢

وعن أبي هريرة : " إذا قاتل أحدكم أخاه فليتنق الوجه " ٤٤١/٢

وعن أبي هريرة : " إذا قاتل أحدكم أخاه فلا يلطم الوجه " ٤٤١/٢

وعن أبي هريرة : " إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه ، فإن الله
خلق آدم على صورته " ٤٤١/٢

وعن أبي هريرة : " إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه " ٤٤١/٢

راجع هذه الطرق في صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب
النهي عن ضرب الوجه ٤٤٠/٢ - ٤٤١ .

قال : (وإن صح فقد يقال له سبب أغفله الحشوية وهو أن رجلا ضرب عبده فقال
النبي - عليه الصلاة والسلام - :

" إن الله خلق آدم على صورته " (١) ب/٩١

قلنا : لا معنى لقوله : (وإن صح) فإنه قد جرى على شرط الصحة .
قال أثمنا : يحتفل أن تكون (٢) الهاء في صورته عائدة على العبد (٣) .

ويحتفل أن تكون (٤) عائدة على آدم (٥) ، والفائدة فيه : أنه لم يردده في
أطوار الخلق من نطفة إلى علقة إلى مضغة (٦) .

ويحتفل أن (٧) تعود (٨) على الله تعالى - واختاره بعض العلماء (٩) ؛

(١) سبق تخريجه ، راجع ص ٢٨٥

(٢) أ ه ب : يـكـون

(٣) راجع : الإرشاد ١٦٤ .

(٤) أ ه ب : يـكـون

(٥) راجع : تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٢١٩ / بتصحيح محمد زهدى

النجار / الكليات ١٩٦٦ م .

(٦) معنى كلامه أن الله - تعالى - خلق آدم على صورته من غير

والد ووالدة ، وقد رد ابن قتيبة هذا التفسير ، حيث قال : " لو كان

المراد هذا ما كان في الكلام فائدة " . راجع تأويل مختلف

الحديث ٢١٩ .

(٧) بداية : ل ٩٩ / أنى ب .

(٨) أ ه ب : يـمـود

(٩) قال ابن قتيبة : " والذي عندي - والله تعالى اعلم - أن الصورة

ليست بأعجب من اليدين والأصابع والعين ، وإنما وقع الإلصاق

لذلك لمجيئها في القرآن ، ووقعت الوحشة من هذه لأنها لم تأت في القرآن ،

ونحن نؤمن بالجميع ، ولا نقول في شيء منه بكيفية ولا حـد

راجع : تأويل مختلف الحديث ٢٢١ .

لأنه ذكر في بعض روايات الحديث :
 " إن الله خلق آدم على صورة الرحمن (١) "

والمعنى في ذلك : أن الصورة تطلق على الصورة الحسية ، وتطلق على القضية
 المعنوية ، فإنك تقول ما صورة المسألة ، وليس المراد بذلك أمراً محسوساً جسامياً .
 وتحقيق الفائدة فيه على احتمال الصورة المعنوية :

أن الله - تعالى - عالم حي قادر متكلم مريد ، فخلق [نفس] (٢) آدم العليم
 والقدرة والحياة والكلام والسمع والبصر ، فأعطاه صفات يستدل بها (٣) على
 صفاته ، ويدرك بها نعوت ذاته .

(١) روى ابن خزيمة هذا الحديث في كتاب التوحيد من أكثر من طريق عن عطاء بلفظه:
 قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : " لا يقبح الوجه فإن ابن آدم خلق على
 صورة الرحمن " .

وذكر أن بعض العلماء اقتنعوا بهذه اللفظة وتوهموا أن إضافة الصورة إلى
 الرحمن في هذا الخبر من إضافة صفات الذات ، فغلطوا في هذا غلطاً بيناً ،
 وقالوا مقالة شنيعة مضاهية لقول المشبهة .

ثم قال ابن خزيمة - وهو بصدده الكلام عن هذا الخبر بهذه الرواية - : " إن صح
 من جهة النقل موصولاً فإن في الخبر عللاً ثلاثاً :

١- الثوري خالف الأعمش في إسناد ، فأرسل الثوري ولم يقل عن ابن عمر .

٢- الأعمش مدلس ، ولم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت .

٣- حبيب بن أبي ثابت مدلس ، لم يعلم أنه سمعه من عطاء " .

وهذا الحديث : رواه ابن فورك في مشكل الحديث وبيانه وقال : أهل النقل
 أكثرهم على إنكار ذلك ، وعلى أنه غلط وقع عن طريق التأويل لبعض النقلة " .

ورواه البيهقي في الأسماء والصفات بسنده عن ابن عمر .

انظر : كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب - عز وجل لابن خزيمة ١ / ٨٥ - ٨٧ / ت :

د . عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان / ط ١ دار الرشيد / الرياض ١٩٨٨ هـ ، مشكل

الحديث وبيانه ١٣ ، الأسماء والصفات ٤٩١

(٢) أ ، ب : بدون (في) زد نساء من ج ليستقيم النص .

(٣) بداية : ل ١٢١ / أ في ج .

وهذا التأويل متجه ، إلا أن لفظ " صورة الرحمن " لم يصح سنده (١) عن الحديثين .

وقد رويت أحاديث هي عند أهل صناعة الحديث من المناكير (٢) ، فلا وجه لذكرها .

ومن (٣) جملة ما هذى (٤) به الحشوية [أخبار] (٥) في الصوت (٦) بأسانيد ضعاف (٧)

وقد يقتدون (٨) بما ذكره البخاري (٩) في كتابه من حديث جابر (١٠) :

(١) السند هو : الطريق الموصول إلى المتن ، وهو إخبار عن طريق المتن من قولهم سند

— أى — معتمد ، فسمى سندا لاعتماد الحناظ في صحة الحديث وضعفه عليه .

راجع الخلاصة في أصول الحديث ٣٠ ، مصطلح الحديث ٩ .

(٢) الحديث المنكر : حديث انفرد بمثته أو سنده ضعيف مخالفاً من هو راجع ، ومقابله

الحديث المعروف وهو ما رآه الراجح مخالفاً في مثته أو سنده من هو ضعيف .

راجع : المصدر السابق ٤٥ — ٤٦ .

(٣) أ : من . (٤) أ ، ب : هذا . (٥) أ : بدون (أخبار) زدناه

من ب ، ج : ليستقيم النص . (٦) أ : الصعوت .

(٧) الضعيف : كل حديث لم يجتمع فيه شروط الصحيح ولا شروط الحسن .

راجع : الخلاصة في أصول الحديث ٤٤ ، التمرينات ١٢١ ، مصطلح الحديث ٢٢ .

(٨) أ : يقيدون ، ب : يقدون .

(٩) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الصغيرة الجعفي البخاري ، ١٩٤ —

٢٥٦ هـ محدث حافظ فقيه مؤرخ مشارك في العلوم ، روى عن عبد الله بن موسى

ومحمد بن عبد الله الأنصاري وكثير من التابعين ، روى عنه الترمذي في الجامع ومسلم

في غير الجامع ، من تصانيفه : الجامع في الجامع الصحيح ، التاريخ الكبير ، السنن

في الفقه الأسماء والكنى ، خلق أفعال العباد ، القراءة خلف الإمام .

انظر ترجمته في الفهرست ٢٨٦ ، وفیات الأعيان ٣/٣٢٩ — ٣٣١ ، تذكرة الحفاظ ٢/

٥٥٥ — ٥٥٧ ، الوافي بالوفيات ٢/٢٠٦ — ٢٠٩ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢/٢١٢ —

٢٤١ ، تهذيب التهذيب ٩/٤٧ — ٥٥ ، معجم المؤلفين ٩/٥٢ — ٥٤ .

(١٠) جابر بن عبد الله بن عمر بن حرام الخزرجي الأنصاري السلمي ١٦ — ٧٨ هـ ، صحابي

جليل حضر العقبة وبيمة الرضوان ، شهد مع النبي — صلى الله عليه وسلم —

غزوات كثيرة ، وشهد صفين مع الإمام علي ، آخر من مات بالمدينة من شهد

العقبة .

انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٢٠٧ ، أسد الغابة ١/٣٠٥ — ٣٠٦ ، المعبر

١/٨٩ ، تذكرة الحفاظ ١/٤٣ — ٤٤ ، أسعاف البطل برجال البوط ١ ،

شذرات الذهب ١/٨٤ ، الأعلام ٢/١٠٤ .

" فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قريب (١) " وهو غباوة (٢) ، فإن البخاري (٣) إنما ذكره وخصه دون أئمة الحديث تعليقا (٤) ، فقال ويذكر عن جابر (٥) عن (٦) عبد الله بن أنيس (٧) بغير إسناد متصل (٨) .

(١) أ ، ب ، ج : يسمعه من قرب كما يسمعه من بعد . صححناه اعتمادا على صحيح البخاري . الحديث رواه البخاري تعليقا في صحيحه قال : " ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس قال : سمع النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب : أنسا الملك الديسان .

راجع صحيح البخاري ، كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى :

" ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له " ٢٠٧/٤ .

(٢) أ : غيباوه . (٣) سبق التعريف به . راجع ص ٢٨٩

(٤) الحديث المعلق هو : ما حذف من مبدأ إسناد واحد فأكثر .

راجع الخلاصة في أصول الحديث ٤٧ ، التعريفات ١٩٥ ، مصطلح الحديث ٢٥ .

(٥) سبق التعريف به . راجع ص ٢٨٩

(٦) أ ، ب ، ج : ابن . صححناه اعتمادا على صحيح البخاري .

(٧) ج : أنيس . عبد الله بن أنيس . قال ابن الأثير : جعله أبو نعيم

هو وعبد الله بن أنيس الجهني ترجمة واحدة ، وقال فرق بمسح

التأخيرين بينهما ، وجعلناهما ترجمتين وجمعنا بينهما : وخرجنا

عنها ما خرج .

وقال ابن منده : فرق أبو حاتم بينه وبين ابن أنيس الجهني .

انظر ترجمته في : حلية الأولياء ٦٠/٢ ، أسد الغابة ١٧٨/٣ - ١٧٩ ،

إسماعيل البطل برجال الموطأ ٢٠ ، حسن المحاضرة ٢١١/١ .

(٨) الإسناد المتصل هو : الذي اتصل إسناداه ، فكل واحد من

رواته قد سمعه من فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه .

راجع : علوم الحديث لابن الصلاح ٤٠ / ت : د . نور الدين عتير / ط ٢

المكتبة العلمية / المدينة المنورة ١٩٧٢ م .

فاحترز البخاري من أن يضاف إليه تصحيحه ، وقال : ^(١) ويذكره لأنه ليس كل مذكور صحيحاً ، ولم يسم ابن عقيل ^(٢) وهو في سنده ^(٣) ومداره ^(٤) عليه ، لأنه ليس من ^(٥) شرط كتابه ، وتلك عادة في تخريج حديث مسن لا يكون من شرطه وفي سنده من هو من شرطه ، فيمرض عن ذكر من ليس من شرطه خوفاً من أن يكون قد وثقه .
وابن عقيل ^(٥) هذا عند أئمة الحديث مضطرب فيه :
قال ابن أبي حاتم الرازي ^(٦) في كتاب الجرح والتعديل له : * كان ابن عيينة ^(٧)

(١) عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي ، أمه زينب الصغرى بنسبت الإمام علي بن أبي طالب ، - روى عن جابر وابن عمرو وأنس بن مالك والطفيل بن أبي ، روى عنه الثوري وابن عيينة وزائدة وشريك وزهير بن محمد وابن عجلان ، كان من فقهاء أهل البيت وقرائهم ، إلا أنه كان ردي الحفظ ، قال محمد بن حبان : كان يحدث على التوهم فيجيب بالخبر على غير سنده ، فلما كثر ذلك في أخباره وجب مجانبته ، والاحتجاج بضدها .

انظر ترجمته في : التاريخ الكبير ١٨٣/٥ - ١٨٤ ، الجرح والتعديل ١٥٣/٥ - ١٥٤ ، كتاب المجروحين من المحدثين : والضعفاء والمتروكين لابن حبان ٣/٢ - ٤ / ت : محمود إبراهيم زايد ط ٢ / الناشر دار الوعي / حلب ١٤٠٢ هـ ، ميزان الاعتدال ٤٨٤/٢ - ٤٨٥ .

(٢) : مسنده . (٣) ١ : ومواده .

(٤) بداية : ل ١٢/١ إلى ١ .

(٥) سبق التعريف به في الصفحة نفسها .

(٦) محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الغطفاني السرازي ،

م ٣٢٧ هـ ، محدث حافظ ، ولد بالري وتقل في العراق والشام ومصر ولاد الروم ، برع في المتن والسناد ، من آثاره : تفسير القرآن الكريم ، الجامع فسي الفقه ، طبقات التابعين ، الجرح والتعديل ، سمع عبد الله بن موسى وأبا نعيم وطبقتهما بالكوفة ، سمع محمد بن عبد الله الأنصاري والأصمعي وطبقتهما بالبصرة ، كما سمع ببغداد ودمشق .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٥٦٧/٢ - ٥٦٩ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٠٧/٢ -

٢١١ ، هدية العارفين ١٩/٢ ، معجم المؤلفين ٣٥/٩ .

(٧) أبو محمد سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ، ١٠٧ - ١٩٦ هـ ، الإمام

الأمين ذو العقل الرصين والرأي الراجح الركين ، كان عالماً ناقداً زاهداً عابداً محدثاً فقيهاً ، ولد بالكوفة ولقى الكبار وحمل عنهم علماً جماً ، من آثاره : تفسير

القرآن الكريم ، جزء فيه أحاديث .

انظر ترجمته في الفهرست ٢٨٢ ، الحلية ٢٧٠/٢ - ٣١٨ ، وفيات الأعيان ١٢٩/٢ -

١٣٠ ، تذكرة الحفاظ ٢٦٢/١ - ٢٦٥ ، معجم المؤلفين ٢٣٥/٤ .

لا يحدد حفظ ابن عقيل .

قال الحميدى (١) : وكان سفيان (٢) يقول عن ابن عقيل في حفظه شىء (٣) . وسئل (٤) ابن (٥) معين (٦) عن عبد الله بن محمد بن عقيل فقال ليس بذلك (٧) .

هذا (٨) هو أسهل (٩) من تدرى (١٠) عنه هذا الحديث ، وعلماء الشريعة في مثل هذا الحديث لا يرون إثبات حكم في واقعة في الفروع به .

(١) أبو بكر محمد الله بن الزبير الحميدى الأسدى القرشى ، م ٢١٩ هـ من أهل مكة ، من أصحاب الإمام الشافعى ، رحل معه إلى مصر ولزمه إلى أن مات فعاد إلى مكة يفتى بها ، وهو شيخ البخارى ، روى عنه البخارى ٧٥ حديثا ، وروى عنه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والذهلى وأبو زرعة وأبو حاتم ، روى عن ابن عيينة والشافعى والوليد بن مسلم ومسلم بن خالد والداروردي ، توفي بمكة ، له مسند مطبوع .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٤١٣/٢ - ٤١٤ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٤٠/٢ - ١٤٣ ، تهذيب التهذيب ٢١٥/٥ .

(٢) لعلمه سفيان بن عيينة ، وقد سبق التعريف به . راجع ص ٢٩١ وإن قصد سفيان الثورى فهو : أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حمزة بن حبيب بن رافع الثورى ٩٥ - ١٦١ هـ . نسبة إلى ثور - وهو بطن من تميم - وهو من ولد ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن محمد بن عدنان ، من كبار الصوفية والفقهاء سيد أهل زمانه علما وعلا ، روى عن عمر وابن مرة وسماك ابن حرب ، من تصانيفه الجامع الكبير ، الجامع الصغير ، الفرائض ، رسالة إلى عباد بن عباس الأرسوفى .

انظر ترجمته في : الفهرست ٢٨١ ، حلية الأولياء ٣٥٦/٦ - ٣٩٣ ، وفیات الأعيان ١٢٧/٢ - ١٢٨ ، المعبر ٢٣٥/١ ، تذكر الحفاظ ٢٠٣/١ - ٢٠٧ ، معجم المؤلفين ٢٣٤/٤ - ٢٣٥ . (٣) بداية : ل ٩٩ / ب في ب .

(٤) أ ب ج : وسأل . (٥) أ : عن . (٦) أبو زكريا يحيى بن معين المرى البغدady ، ١٥٨ - ٢٣٣ هـ سيد الحفاظ ، سمع هشيمًا وابن المبارك ومعتصم بن سليمان ، روى عنه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود . انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٤٢٩/٢ - ٤٣١ .

(٧) انظر : الجرح والتعديل ١٥٣/٥ - ١٥٤ .

(٨) بداية : ل ١٢١ / ب في ج . (٩) أسهل : أدناهم للخير .

راجع : مختار الصحاح / مادة مثل ٦٤٠ .

(١٠) ج : تدرى .

فكيف يتجاسر العاقل أن يثبت لله صفة قائمة بذاته مع منافية (١) المقول والإلزام
سمات الحدث (٢) .

(١) أ ه ب : منافات .

(٢) عن هذا الحديث نقول : اختلف العلماء في الاحتجاج بهذه الرواية ، والإحظ
أن كثيرا من العلماء يرفض الاحتجاج بهذه الرواية ، ويرجع ذلك لسببين :
السبب الأول : أن البخاري ذكرها تعليقا ، وبصفة التمريض ، والحديث المعلق
مردود ؛ لأن الراوي المحذوف غير معلوم العدالة والضميمة ،
وصيغة التمريض تشعر بأن الحديث فيه علة ؛ حيث اشتهر أن
البخاري حينما يعلق بصيغة الجزم يكون الحديث صحيحا ،
وحيثما يعلق بصيغة التمريض يكون الحديث فيه علة .
ويمكن الرد على هذه الحجج بأن :

١- الحديث المعلق إن جاء في كتاب من كتب الحديث التمسى

تلقاها الأمة بالقبول كصحيح البخاري وصحيح مسلم يكون

مقبولا . راجع : مصطلح الحديث ٢٦ ، وقد قال الحسين الطيبي :

" معلقات البخاري ليست بخارجة من قبيل الصحيح وإن

كانت على صورة التقطع ، فقد يفعل البخاري ذلك

لكون الحديث معروفا من جهة الثقات الذين علق عنهم أو

لكونه ذكره متصلا في موضوع آخر من كتاب أو بسبب آخر

لا يصحبه خلل الانقطاع " راجع : الخلاصة في أصول الحديث

٤٨ .

٢- صيغة التمريض في هذه الرواية دقة نظروا حسن تصرف من

الإمام البخاري ؛ حيث إن لفظ الصوت ما يتوقف في إثبات

نسبته إلى الرب - عز وجل - أما حيث ذكر الارتحال فقط

في كتاب العلم فقد جزم به ؛ لأن الإسناد حسن .

راجع : تغليق التعليق لابن حجر ٥/٢٥٣ / تحقيق ودراسة :

د . سيد القزفي ، راجع : دراسة المحقق ١/٢٩٥-٢٩٦ /

ط ١ الأردن ١٩٨٥ م ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن

حجر ١/١٧٤ ، ١٣/٤٥٣ ط دار المعرفة / بيروت .

السبب الثاني : أن في سنده عبد الله بن محمد بن عقيل والقاسم بن عبد الواحد

وقد ضعفهما العلماء :

فقد قال أبو العباس شهاب الدين القسطلاني في إرشاد

الساري بشرح صحيح البخاري : " اختلف الحفاظ في =

= الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه ، ولم يثبت لنفسه الصوت في حديث صحيح مرفوع غير حديثه " .

راجع : المصدر المذكور ٤٢٩/١٠ ، وقال الشيخ الكوثري في تعليقه على السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل لتقى الدين السبكي عن هذا الحديث بهذه الرواية :

" هو حديث ضعيف علقه البخاري بقوله ويذكر عن جابر دلالة على أنه ليس من شرطه ، ومداره على عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو ضعيف باتفاق ،

وقد انفرد عنه القاسم بن عبد الواحد وعنه قالوا : إنه من لا يحتج به ، وللحافظ أبي الحسن المقدسي جزء في تبيين وجوه الضعف في الحديث المذكور " .

راجع : المصدر المذكور ٦٣-٦٤ / مطبعة السعادة ١٩٣٧ م

ويمكن الرد بأن هذه الرواية وردت في بعض الكتب الصحيحة ، وصححها كثير من العلماء :

فقد ذكر الإمام البخاري هذا الحديث بالجزم في باب الخروج

في طلب العلم / كتاب العلم / صحيح البخاري ٢٠/١

وقال ابن حجر عن هذا الحديث : " رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني ، ورواه البخاري في خلق أفعال العباد بلفظ التعليق ، ورواه في الأدب المفرد عن موسى بن إسماعيل بن همام ، وقد وجدت لعبد الله بن محمد بن عقيل متابعا فيه " .

راجع : تغليق التعليق ٣٥٦/٥ ، هدى الساري مقدمة فتح الباري ٢١/ط مع فتح الباري .

ونقول أيضا : رواه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الله بن محمد بن عقيل .

راجع : مسند الإمام أحمد ٤٩٥/٣ .

ورواه الإمام أبو عبد الله الحاكم في المستدرک على الصحيحين ، وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

راجع : المصدر المذكور ٤٣٨/٢ .

وقال الذهبي في التلخيص : صحيح . راجع : التلخيص ٤٣٨/٢ هامش المستدرک على الصحيحين .

ورواه ابن قدامة الجاعلي في رسالة لمة الاعتقاد ، وقال : رواه الأئمة واستشهد به البخاري . =

= راجع : المصدر المذكور ٧ / ط ١ ضمن مجموعة رسائل / مطبعة المنار /
القاهرة ١٣٥١ هـ

ورواه الباقلاني في الإنصاف . راجع : المصدر المذكور ١٢٩ .

ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله .

راجع : المصدر المذكور ١٥١ - ١٥٢

ورواه الإمام البيهقي في الأسماء والصفات .

راجع : المصدر المذكور ٧٨ - ٧٩

ورواه الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين ، وقال محمد الحسيني الزبيدي

شرح الإحياء : " رواه أبو يعلى والخرائطي والطبراني والحاكم والضياء " .

راجع : اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للزبيدي ١٠ / ٤٧٨ ط

دار الفكر المصري بدون تاريخ

ورواه ابن الأثير في أسد الغابة ، وقال : " أخرجه ابن منده وأبو نعيم "

راجع : أسد الغابة ٣ / ١٧٨ - ١٧٩

وقال : د . عاصم بن عبد الله القيوتي في تعليقه على كتاب قطف الثمر في

بيان عقيدة أهل الأثر لمحمد صديق خان القنوجي : " حسن إسناد المثنوي

في الترغيب والحاكم ، ورواه البيهقي في الأسماء والصفات وابن أبي عاصم

في السنة وأبو يعلى والطبراني

وقال : قال الألباني في تخريج السنة حديث صحيح .

راجع : المصدر المذكور ٧٦ ط ١ / السلفية بالقاهرة ١٩٨٤ م

وبعد أن نقلنا تصحيح كثير من العلماء لرواية ابن عقيل عن جابر

ابن عبد الله عن عبد الله بن أبيس للحديث المذكور نقول أيضا : للحديث

طريق أخرى أخرجه الطبراني في مسند الشاميين وتما في فوائده من طريق

الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر وإسناده صالح .

راجع : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١ / ١٧٤ ، تعليق د . عاصم بن عبد الله

القيوتي على قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر ٧٦ .

وبناءً على ما تقدم نقول : يمكن أن يضاف هذا الحديث إلى الظواهر الواردة في

الكتاب والسنة ، وننظر إليه كما ننظر إلى بقية الظواهر الموهمة للتشبيهة ،

ولا مبرر للوحشة من هذا الحديث ، فإن الصوت ليس بأعجب من اليد واليمين

واليسار .

وقد روى هذا الحديث من طريق عمر بن الصبح (١) عن مقاتل بن حيان (٢) عن ابن جـارود (٣).

(١) عمر بن الصبح بن عمران التميمي العدوي ، روى عن قتادة وأبي الزبير والأوزاعي ويحيى بن أبي كثير ومقاتل بن حيان ويونس بن عبيد وثور بن زيد وغيرهم ، روى عنه مغلد بن زيد الحراني ومسلمة بن علي الخشني وحسين بن علوان وغيرهم . قال عنه محمد بن حبان : " كان ممن يضع الحديث على الثقات ، لا يحل كتابه حديثه إلا على جهة التعجب لأهل الصناعة فقط " وقال الذهبي : " ليس بثقة ولا مأمون " .

وقال إسحاق بن راهوية : " أخرجت خراسان ثلاثة لم يكن لهم في الدنيا نظير في البدعة : جهم بن صفوان وعمر بن الصبح ومقاتل بن سليمان " . وقال الأزدي : " كذاب " .

وقال أبو نعيم الأصبهاني : " روى عن قتادة ومقاتل الموضوعات " انظر ترجمته في : كتاب المجسروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ٨٨/٢ ، ميزان الاعتدال ٢٠٦/٣ ، تاريخ الإسلام للذهبي ٣٥٦/٦ ، مكتبة القدسي بدون تاريخ ، تهذيب التهذيب ٤٦٣/٧ - ٤٦٤ . (٢) ١ : مقاتل بن حيان . مقاتل بن حبان أبو بسطام البلخي الخراز ، عالم خراسان ، وثقه أبو داود والنسائي ويحيى بن معين ، قال النسائي : " ليس به بأس " ، وقال ابن خزيمة : " لا أحتج به " . روى عن عمته وسعيد بن المسيب والشعبي والحسن وقتادة ومجاهد وعكرمة وطائفة ، روى عنه إبراهيم بن أدهم وابن المبارك وأخوه مصعب بن حبان وعلقمة بن مرثد . انظر ترجمته في : ميزان الاعتدال ١٧١/٤ - ١٧٢ ، تذكرة الحفاظ ٧٤/١ ، تهذيب التهذيب ٢٧٧/١٠ - ٢٧٩ ، طبقات الحفاظ ٧٦ .

(٣) ابن جارود : اجتهدت في الترجمة له وقد لاحظت أن ابن حجر وعاصم بن عبد الله القريوتي لقياه بالعنسي ، ولاحظت أن الزبيدي ومحمود بن محمد الحداد لقياه بالعنسي . راجع : فتح الباري ١/١٧٤ ، قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر لمحمد صديق حسن خان/تحقيق القريوتي ٧٦ ، واثبات السادة المتقين بشرح أحياء علوم الدين ١٠/٢٧٩ ، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للحداد ٦/٢٦٩٢ ط ١ الرياض ١٩٨٧م ولم استدل على هذه الألقاب في كتب التراجم ، ويحتمل أن يكون هو أبو غياث الجارود بن المعلى العبدى أبو المنذر ، قال ابن حجر في الإصابة : وكان سيد عبد القيس . راجع ترجمته في : المصدر المذكور ١/٤٤١ - ٤٤٣ ، ويحتمل أن يكون هو الجارود بن المنذر العبدى . راجع ترجمته في المصدر السابق ١/٤٤٣ ، كما يحتمل أن يكون هو الجارود بن يزيد النيسابوري الذي ذكر فيه المحدثون أنه مشرك الحديث وليس بشي . راجع ترجمته في كتاب الضعفاء والمتروكين للإمام النسائي ٧٢/٢ بيروت ١٩٨٧م ، الضعفاء والمتروكين للامام الدارقطني ١٧٤ - ١٧٥ ط ١ الرياض ١٩٨٤م ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١/١٦٤ ط دار الكتب العلمية =

= بيروت ١٩٨٦ م ، الكشف الحثيث عن روى بوضع

الأحاديث ١٢٠ - ١٢١ .

هذه الرواية رواها الخطيب في الرحلة .

راجع فتح الباري ١ / ١٧٤ ، اتحاف السادة المتقين

بشرح أحيا علوم الدين ١٠ / ٤٧٨ .

وهذا أيضا سند ضعيف جدا (١) ، لا يثبت بمثله حكم في باقية بقل ، فكيف يحتج به في صفات الرب - تعالى -
هذا مع أن أخبار الأحاد لو كانت نصوصا غير قابلة لتأويل وسندا صحيح لم يحتج بها في القطعيات فكيف يثول الأمر مع هؤلاء الرعاغ الى العمل بضعيف السند في القطعيات والله أعلم (٢) .

(١) راجع : فتح الباري ١/١٧٤ .

(٢) راجع : الوجه واليد والعين والاستواء وبقية الظواهر الموهمة للتشبيه في : الفقه الأكبر لأبي حنيفة بشرح أبي المنتهي ١٤ ، العدل والتوحيد ١٠٢-١١١ ، الإبانة ١٠٥-١٤٠ ، رسالة أهل الشجر ٧٢-٧٦ ، مقالات الإسلاميين ١/٢٣٠ ، ٢٦٦ ، ٢٧١ ، التوحيد ٦٢-٧٧ ، التمهيد ٢٩٥-٢٩٨ ، شرح الأصول الخمسة ٢٢٦-٢٣٠ ، المختصر في أصول الدين ١٨٥-١٨٩ ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم هبه الله الطبري اللالكائي ٣/٣٨٧-٤٠٢ ، ٤١٢-٤٥٣ / ت : د . أحمد سعد حمدان / ط ٢ دار طيبة / الرياض ١٩٨٥ م ، أصول الدين ١٠٩-١١٤ ، الفصل ١٢٣/٢-١٢٥ ، الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة ٣٥-٣٦ ، الشامل ٥٤٣-٥٧٠ ط إسكندرية ، الإرشاد ١٥٥-١٦٤ ، مع الأدلة ٩٥ ، العقيدة النظامية ٣٢-٣٤ ، كتاب إجماع العوام ، الاقتصاد في الاعتقاد ٥٢-٥٨ ، بحر الكلام ٢٢-٢٧ ، الملل والنحل ١٠٣/١-١٠٦ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٣٤٨-٣٦٥ ، أساس التقديس ٧٩-١٤٩ ، المحصل ١٨٧ ، المسيرة ١٧-١٨ ، شرح طوالع الأنوار ١٨٤ ، شرح المقاصد ٢/٤٩-٥٠ ، ٨١/٢-٨٢ ، شرح العقائد النسفية ١/١٠١ ، شرح المواقف ٣٧-٤٠ ، ١٧٢-١٧٩ شرح الكبرى ٤٠٣-٤٠٥ ، الكامل في اختصار الشامل ل ١٢٥/ب شرح عبد السلام على الجواهر ٩٨-٩٩ اليواقيت والجواهر ١/١٠٠-١١٠ ، إشارات الغرام ١٨٦-٢٠١ ، شرح الباجوري على الجوهرة ١٠٠-١٠٢ ، شرح فوائد الفرائد ٢١ ، كتاب اتحاد الكائنات ببيان مذاهب السلف والخلف في المتشابهات ، العقيدة في ضوء القرآن الكريم ١/٧٠-٨٧ .

* باب القول فيما يجوز على الله - سبحانه وتعالى - *

قلت : هذه العبارة فيها (١) تسامح ؛ فإن الجواز لا يتطرق لذاته بوجه ، وعبارته في أول الكتاب في قوله :

(ما يجوز في أحكامه) (٢)

١/٩٢

إن أراد بذلك ما يجوز في أفعاله فهو شديد ، والجواز يتطرق إلى أفعاله ولا يتطرق إلى ذاته .

وقدم الكلام في هذا الباب على جواز تعلق الرؤية بالباري - سبحانه - وذلك يستدعي تقديم مقدمة في إثبات الإدراك أولاً ، ثم النظر في حقيقته ثانياً ، ثم الكلام فيما (٣) يشترط فيه (٤) ثالثاً ، ثم النظر فيما باعتبارها يصح أن تكون الذات متعلقة (٥) له .

أما القول في إثبات وجود الإدراك .

فمذهبنا أن الإدراك معنى يقوم بجزء العين (٦) ، ووافق على ذلك معظم المعتزلة (٧) .

وخالف ابن الجبائي وشيعته في ذلك ، وزعم أن المدرك شاهد غائب هو الحي الذي لا آفة به (٨) فأما الحياة فيشارك فيها المدرك وغير المدرك وإنما اختص المدرك (٩) بنفس الآفة .

والدليل على أن ثبوت الإدراك معنى : أننا نجد تفرقة ضرورية بين المدرك وغير المدرك ، وبين حالتنا عن تمييز أجفائنا وحالتنا عند فتحها وإدراك المرئيات (١٠) وتلك الحالة الزائدة (١١) ليست لنفس الجوهر ولا واجبة له ؛ لجواز الخلوعنها ،

(١) : فيه . (٢) عبارة الجويني في الإرشاد " ما يجوز على الله تعالى " راجع

الإرشاد ١٦٥ . (٣) بداية : ل ٩٢ / ب ١ . (٤) ١ : به .

(٥) ب . متعلقاً ، بداية : ل ١٢٢ / أ في ج . (٦) وهو الأولى على أصول الأشعرى راجع :

مجرد مقالات الأشعرى ل ٥ / أ ، نهاية الأقدام ٣٤٥ ، شرح الكبرى ٣٢٢ . (٧) نقل عبد

الجبار عن العلاف قوله إن الإدراك معنى ، وقد رفض هو أن يكون الإدراك معنى وذهب

إلى أن للمدرك بكونه مدركاً صفة زائدة على كونه حياً راجع : المغنى ٤ / ٣٣ ، ٥٥ ،

شرح الأصول الخمسة ٢٥٠ ، ٢٥٥ . (٨) راجع : المحيط بالتكليف ١٠٧ ، أصول

الدين ١٠٢ ، الإرشاد ١٦٦ ، أبقار الأفكار ج ١ ص ٣٤١ ، الكامل في اختصار

الشامل ل ١٢٦ / ١ .

(٩) بداية : ل ١٠٠ / أ في ب .

(١٠) أ : المرئيات .

(١١) أ : للزائدة . تحريف .

فإذن لابد من مقتضى، ومن المحال كون المقتضى نفياً، فيتعين كونه إثباتياً، وهو إما أن يقتضى (١) بإيثار واختيار أولاً بإيثار، والمؤثر لابد له من فعل، والجوهر الباقي لا يصح أن يفعل، وما لا إيثار له يجب قيامه بالجوهــــــــــــــــر الذى يثبت (٢) الحكم له، إذ لو لم يقم به لما كان بإيجاب الحكم لـــــــــــــــــه أليس (٣) من إيجابه لغيره، فإن نسبته إليه وإلى غيره على حـــــــــــــــــد سواء، وإذا قام بما يوجب له الحكم فهو المعنى الذى أردناه، وهذا هو السبيل إلى إثبات سائر الأعراض.

وعلى طريقة من نفى الأحوال إذا علمنا أمراً ثابتاً زائداً على الجوهرــــــــــــــــر فهو الإدراك المبتنى، إذ لا واسطة بين الوجود (٤) والعدم.

فإن قال ابن الجبلى التفرقة بين الحالين ترجع إلى انتفاء الآفة فى إحدى الحالين وثبوتها فى الأخرى.

قلنا لا يصح ذلك من وجوه:

أحدها: أن نقول إما أن يشترط نفى كل آفة عن كل محل أولاً، ولا يصح له اشتراط نفى كل آفة عن كل محل، إذ تقوم آفات عديدة باليد والرجل، والإدراك (٥) قائم بجزء العيين، ونفى كل آفة عن محل الإدراك غير صحيح، إذ جاز أن يقوم بعض الآفات بمحل الإدراك ثم يبرأ، وإن اشترط نفــــــــــــــــى آفة مخصوصة وهى المضادة للإدراك، فقد أثبت (٦) من حيث تفاه، حيث أثبت له المنافاة.

الوجه الثانى فى رد هذه المقالة: أن معنى الآفة لا تعلق له إلا بالمحل الذى نفيت عنه، والذى نجده حالة الرؤية متعلق بالمرئى لا محالة، فكيف يصح رده إلى نفى الآفة، وقد يدرك شيئاً ولا يدرك (٨) شيئاً آخر، والحياة ليست من الصفات المتعلقة، ونفى الآفة كذلك، ولا اختصاص لواحد منهما بمدر ك دون مدر ك فما بال الرؤية اختصت ببعض المرئيات؟

الوجه الثالث: لو صح من هؤلاء أن يقولوا الرؤية هى الحياة مع نفى الآفة لصح لغيرهم أن يقولوا العلم [هو] (٩) الحياة مع نفى الآفــــــــــــــــة،

(١) ١: تقتضى، ب: تقتضى. (٢) ب: يثبت. (٣) ١، ب، ج: أو، د: رطوبة تحريف.

صححناه اعتماداً على سياق الكلام ليستقيم النص. (٤) بداية: ل ١٢٢ / ب فى ج.

(٥) بداية: ل ٩٣ / ١ فى ١. (٦) ١: أثبت. تحريف. (٧) ب: ولا.

(٨) بداية: ل ١٠٠ / ب فى ب.

(٩) ١، ب، ج: بدون (هو) زدناه ليستقيم النص.

وكذلك في الشهوة والتمنى وسائر المعاني ، وإن نظر إلى تعلق العلم بالمعلوم (١) والشهوة بالمشتهى والتمنى بالمتنى (٢) فمثله مطرد في الرؤية .

ثم قد نرى الشيء ونسمع صوته ، وقد نسمع صوته ولا نراه ، فلو كان الإدراك يرجع إلى نفى الآفة مع الحياة لم نجد فرقا بين أن يكون الشيء مسموعا أو مرئيا أو مشمومًا أو مذوقا ، وإذا تبين لنا اختلاف أحوالنا في هذه المواطن دل على اختلاف المعاني فيها ، والحياة مع نفى الآفة معقول لا اختلاف فيه ، فبطل كلامه .

وكل هذه الوجوه في رد كلامه تصلح (٣) لإثبات كون الإدراك معنى زائدا .

ثم نقول شرطتم اتصال الأشعة والبنية في الرؤية ، ونفى الآفة لا يشترط فيه ذلك ، وإن اشترطتم البنية في الحياة إلا أنها ليست البنية المشترطة في الإدراك .

وإن قالوا سلمنا حكما إلا أن الموجب له الحياة مع نفى الآفة كان ذلك باطلا من جهة أن النفي لا يقتضي ، ومن جهة امتناع التركيب في العلة من وجودين ، فكيف يصح تركيبها من وجود وانتفاء (٤) ، والحياة على تجردها توجد عريضة عن معنى الإدراك ، فلا يصح أن تكون موجبة لهذا الحكم ، فتحقق ثبوت الإدراك . وأما القول في حقيقته ،

فقد اختلف أصحابنا في حقيقة الإدراك :

فمنهم من رأى (٥) حده .

ومنهم من منع ذلك .

ومنهم من قال (٦) هو علم مخصوص متعلق (٧) بالموجود (٨) ، ولا يخرج من جنس العلوم .

ومن أصحابنا من أثبته مخالفا لأجناس العلوم (٩) .

وقد نقل القولان عن الشيخ أبي الحسن (١٠) .

فأما من حده فمن جملة حدودهم قول الشيخ : الإدراك : ما أوجب لمحلله كونه مدركا (١١) .

(١) بداية : ل ١٢٣ / أ في ج . (٢) ١ : بالتمنى . تحريف . (٣) ١ : نصلح . تصحيف .

(٤) بداية : ل ٩٣ / ب في أ . (٥) ١ : ع ج : ذا . (٦) بداية : ل ١٢٣ / ب في ج .

(٧) بداية : ل ١٠١ / أ في ب . (٨) ١ : ع ب ، ج : بالموجود .

(٩) كالقلاسي . راجع تلخيص الأدلة ل ٢٩ / ١ .

(١٠) راجع : نهاية الأقدام ٣٤٥ ، الملل والنحل ١٠٠ / ١ ، شرح المقاصد ٧٣ / ٢ ، شرح

المواقف ١٤٣ ، شرح الكبرى ١٦٧ .

(١١) راجع : الكامل في اختصار الشامل ١٢٧ / ١ .

وقد تقدم الكلام عليه فيما سبق في حد العلم (١) .
وزعم بعضهم أن حد الإدراك هو الصفة الصحيحة لترتيب الفعل (٢) .

وهذا غير سديد ؛ فإن الإدراك من العاجز ولا (٣) يصح منه ترتيب العمل ، وكذلك في رؤيتنا ولمسنا وشمنا للأعراض التي ليست من جنس مقدورنا لا يصح باعتبارها الفعل .

وربما قيل حده : ما استحق محله به أن يسمى مدركا .

وهذا قد سبق الكلام عليه (٤) .

وذهب القاضى إلى أن الإدراك ما لا يحد (٥) ، وذكر طريقين أحدهما (٦) : أن لفظ الإدراك مشترك ؛ إذ يطلق ويراد به العلم ، ويطلق ويراد به اللحوق ؛ لقوله تعالى :

* لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر * (٧)

ويقال أدرك (٨) الغلام إذا (٩) ترعرع ، وأدركت الثمرة إذا أزهرت وأينعت (١٠) ، والألفاظ المشتركة لا تدخلها (١١) الحدود (١٢) ، وهذا لا يمنع من تفصيل كل معنى من معانى اللفظ وحده على حياله .

وقد يقال إن الإدراك لا تحويه صناعة الحد لما ذكرناه في حد العلم (١٣) .

والذى نصره (١٤) الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينى : أن الإدراك من جنس العلوم (١٥) ، وهو أحد قولى الشيخ .

وذهب القاضى فى بعض كتبه إلى نصره القول بمخالفته لأجناس العلوم (١٦) . وقد اثنى الفريقان على (١٧) ثبوت المخالفة بينه وبين العلم المتعلق بالموجود الذى هو قائم بالقسلب .

- (١) راجع ص ٤٠١-٤٢٠ سبق ذكر اختلاف الأصحاب في حد العلم والمأثور من حدودهم . راجع ص ٣٨-٤٤
(٢) أ : العقل . تصحيف . (٣) أ ، ب ، ج : لا . صححناه ليستقيم النص .
(٤) راجع ص ٤١ ، ٣٠١ (٥) ذهب القاضى إلى أن الإدراكات تتضح بتفصيلها . راجع :
الكامل فى اختصار الشامل ل ١٢٧ / ١ . (٦) ب : أحدهما . (٧) سورة يس من آية ٤٠ .
(٨) أ ، ب ، ج : إدراك . صححناه من د . (٩) د : بدون (إذا) .
(١٠) أ : زهمت وأينقت ، ب ، ج : أزهرت وأينقت . صححناه من د . راجع : مختار الصحاح / مادة درك ٢٢٣ ، راجع : شرح الأصول الخمسة ٢٣٤ ، أ بكار الأفكار ج ١ ص ٣٤٠ .
(١١) أ : تدخل . تصحيف . (١٢) راجع : الكامل فى اختصار الشامل ل ١٢٧ / ١ .
(١٣) بداية : ل ١٢٤ / ١ فى ج ، راجع ص ٣٨٠-٣٨٢ (١٤) أ : تبصرة ، ج : ينصره .
(١٥) راجع : نهاية الأقدام ٣٥٨ . (١٦) قارن : التمهيد ٢٨ ، الإنصاف ١٤ ، أ بكار الأفكار ج ١ ص ٣٢٥ .
(١٧) بداية : ل ٩٤ / ١ فى أ .

(١) وعن هـَذَا قَالَ الإمام أبو القاسم (٢) : إن الخلاف يؤول إلى عبارة بمسـ
تسليم الاختلاف بين (٣) العلوم (٤) .

ورأى تلميذه الإمام أبو المعالي أن الخلاف في المعنى ، وهو الصحيح ؛
لتصريح (٥) بعض القوم بثبوت (٦) كونه علما ، وتصريح آخرين أنه ليس من قبيل
العلوم .

[وقال] (٧) من اعتقد كونه من جنس العلوم : لو لم يكن من جنس
العلوم لجاز وجود الإدراك بلا علم ، فيكون رائيا (٨) للشيء لا مسـ له غير
عالم (٩) بوجوده ، وإذا فقد العلم بوجوده ، جامعـ الشك في وجوده مسـ
رؤيته ولمسه ، وذلك محال ، فالقول بأنه ليس يعلم (١٠) محال .

ولا يصح أن يكون الإدراك سببا للعلم ؛ لما سنقيم (١١) من الدلالة
على إبطال التولد (١٢) ، ولا يصح كونه علة ؛ لأنه يلزم منه العكس ، وقد وجد
العلم بدون الإدراك ، فلزم أن يكون من جنس العلوم ، ولا يصح أن يقال هذا
مشترك الإلزام ؛ فإن من قال الإدراك (١٣) من جنس العلوم معترف بأنه
مخالف للعلم بالوجود ، والمختلفان يجوز أن يوجد أحدهما مع ضد الآخر
فيتوجه الإلزام عليهم ؛ لأننا نقول متى كان من جنس العلوم ، وإن خالفها
فيلزم أن يضاد الجهل بالعلوم والشك فيه ، بخلاف ما إذا قلنا إنه خارج عن
جنس العلوم فلا يضاد الجهل والشك ، فاندفع عنا السؤال وتحض الإلزام على
الخصم .

وقال من يزعم أنه مخالف للعلوم ذهب بعض المحققين إلى أنه يجوز فـ
العقل وجود الإدراك بدون العلم وإنما العادة مشتمـ (١٤) من ذلك

- (١) أ : ومن . تصحيف . (٢) أبو القاسم : عبد الجبار بن علي بن محمد بن حسنـ
الاسفراييني الأصم المعروف بالإسكاف ٤٥٢هـ ، من شيوخ المتكلمين ، إمام دويـ
البيهقي ، له اللسان في النظر والتدريس والقدم في الفتوى مع لزوم الزهد والورع ،
قرأ عليه الإمام الجويني الأصول وتخرج بطريقته . راجع : التعريف به في : تبين كذب
الفتوى ٢٦٥ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٩٠/٥ - ١٠٠ . (٣) أ : بأن . تحريف .
(٤) راجع الكامل في اختصار الشامل ١٢٨/ب . (٥) أ : فتصريح . تحريف .
(٦) أ : بثبوته . تحريف . (٧) أ : بدون (وقال) زدناه من ب ، جليـ مستقيم النص ،
بداية : ل ١٠١/ب في ب . (٨) أ : رائيا . (٩) أ : ما لم . تحريف .
(١٠) أ : يعلم . تصحيف . (١١) أ : استقيم . تحريف . (١٢) راجع ص ٣٨٦ - ٣٩٠
(١٣) بداية : ل ١٢٤/ب في ب .
(١٤) أ : ضعف . تحريف .

فلم يصح الاستدلال ، وعلى تقدير الموافقة فما المانع من كون العلم شرطا فـسـى الإدراك ، ويجوز وجود الشرط بدون الشروط ، ولا يجوز وجود الشروط بدون الشرط (١) .

ثم هذا الاستدلال مشترك .

وقولكم إن الإدراك إذا كان من جنس العلوم ضاد ما يضادها . وإن خالفها غير مستقيم ، فإن الإدراك لا يضاد العلم بالوجود وإن كان علما ، إذ جاز مجامعته له ، فإذا عدم العلم فقد خلا المحل عنه وعن ضده ، إذن الإدراك (٢) ليس ضداله .

ثم نقول بعد ذلك إذا اتفق العلمان في حقيقة العلم واتحد متعلق العلمين يجب تماثلهما ، للاشتراك في النوع والتعلق (٣) ، وذلك محال ، إذ نجد من أنفسنا تفرقة ضرورية بين حالة (٤) تمييز أجفاننا وغيبة المرئ عنا وبين حالة إدراكنا ، وكذلك نجد تفرقة بين اللمس والشم والذوق والسمع والبصر ، ولو كانت الإدراكات من جنس العلوم ، وهي كلها تتعلق بالوجود للزم تماثلها وعدم الاختلاف فيها ، وذلك معلوم البطلان قطعا ، وقد وافق الخصم على ثبوت الاختلاف وإن خالف في مغايرة الإدراك لجنس العلوم ، ويقوى الإلزام على أصحابنا ، فإنهم أثبتوا كون الباري - تعالى - سميعا بصيرا وإن كان عالما بكل معلوم ، فإذا قالوا بأنه من جنس العلوم امتنع أن يجامع في الذات الواحدة الإدراك العلم بالمدرَك ، ولو صح القول بذلك لزم نفى كونه سميعا بصيرا ، وآل القول إلى مذهب الكمبي (٥) ، وهذا لا سهيل إليه .

وفي (٦) المسألة بقايا من الباحث ، وما ذكرناه لباب كلامهم فلنقتصر عليه ففيه غنية للتأمل .

وأما من أثبت الإدراك معنى من المعتزلة فلا يستقيم منه أن يقول إنه من جنس العلوم ، لأنه يشترط في الإدراك ما لا يشترط في العلم .

(١) بداية : ل ٩٤ / ب في ١ .

(٢) بداية : ل ١٠٢ / أ في ب .

(٣) بداية : ل ١٢٥ / أ في ج .

(٤) أ ، ب ، ج : حالتي .

(٥) سبق مذهب الكمبي راجع ص ١٤٥ .

(٦) أ : فـسـى .

« القول فيما يشترط في الإدراك »

والحياة باتفاق منا شرط في وجود الإدراك (١) ، ولا يجامع الإدراك ضد الحياة ، ولا يجامعه المص والصم (٢) .

ونقل عن (٣) صالح بن صالح المعروف بقبة (٤) أنه يجوز قيام الإدراك (٥) بالعين مع وجود المص (٦) ، وكذلك قال يوجد العلم مع الموت (٧) .

وسياق ذلك يجره إلى عدم اشتراط الحياة في العلم والإدراك (٨) أيضا ، وهذا نوع من السفطة ، ويلزم عليه الشك في علم الجمادات ، وإبطال دلالة الفعل الواقع من الفاعل المختار على علم للفاعل ، وفي ذلك إبطال ضرورات (٩) المعقول وأدلتها (١٠) ، وهذا ما لا يلتفت إليه ، فلا يعتد به قولا في النظريات

وأما اتصال الأشعة والبنية فليسا بشرطين في الرؤية في المعقول ، وقد اشترطهما المعتزلة (١١) ورأوا أن الإنسان إذا فتح أجفانه انهمشت الأشعة من حدقته ، وانصلت بالمرئى وتشبثت به فيحصل الإدراك ، وزعموا أن الإدراك لا يصح أن يقوم بجزء فرد (١٢) عرى عن بنية مع غيره ، وأنه لا يصلح للإدراك جميع الأبنية بل لا بد من بنية مخصوصة على مثال العين .

ونحن نفرد كل واحد منهما بقول فيتم ما ذكرناه من المقدمة إن شاء الله تعالى - (١٣) .

فنقول أولا في عدم اشتراط البنية - فإنه من مقدمات دليل إبطال الأشعة ، كما سنبين لك (١٤) - :

(١) وأيضا عند المعتزلة الحياة شرط في وجود الإدراك . راجع : شرح الأصول الخمسة ١٦٩ ، مجرد مقالات الأشمري ل ٣٧ / ١ .

(٢) راجع المصدر السابق نفس الصفحة . (٣) بداية : ل ١٢٥ / ب في ج .

(٤) صالح قبة : من رجال الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة ، يميل إلى الإرجاء ، له كتب كثيرة ، خالف الجمهور بأقوال منها : قوله بأن المتولدات فعل الله ، وأن الإدراك معنى ، وقوله بأن قول القائل إن الله ثالث ثلاثة ليس بكفر لكنه لا يظهر إلا من كافر ، وزعم أن الصلاة والزكاة والحج والصيام طاعات وليست عبادات ، وزعم أن المعارف كلها ضرورية ، والإنسان غير مأمور بالمسرفة لكن من عرف الله - تعالى - بالضرورة صار بالإقترار والطاعة مأمورا .

انظر ترجمته في : مقالات الإسلاميين ٨٢ / ٢ ، ١٠٧ ، فرق وطبقات المعتزلة ٧٨ / ١ ، الفرق بين الفرق ٢٠٥ - ٢٠٧ ، أصول الدين ٣١ .

(٥) بداية : ل ٩٥ / أ في أ . (٦) راجع : المغنى ١٢ / ٩ .

(٧) راجع المصدر السابق ١٣ / ٩ . (٨) بداية : ل ١٠٢ / ب في ب .

(٩) أ ، ج : مرورات . تحريف . (١٠) أ : مادلتها . تحريف .

(١١) راجع : المغنى ٥٩ / ٤ ، المحيط بالتكليف ٢١٠ ، شرح الأصول الخمسة ٢٥٩ - ٢٦١ ، نهاية الأقدام ٣٤٤ ، ٣٤٨ ، شرح المواقف ٢١٨ - ٢٢٠ .

(١٢) ب : فردى . (١٣) راجع ص ٢٩٩ .

(١٤) راجع ص ٣٠٨ .

قال صاحب الكتاب :

(من أثبت الإدراك من الممتزلة مجتمعون على اشتراط البنية) ١/١٥
وهذا التقييد غير مفيد (١) ؛ فإن (٢) من قال إن المدرك هو الحى الذى لا
آفة به هو الذى ينفى الإدراك وهو يشترط البنية ، فإذن الممتزلة كلهم
يشترطون البنية .

وقد استدل على بطلان اشتراط البنية بوجهين ، وذكر أوجهها (٣) ولم يأت
إلا بوجهين :

أحدهما وهو الدليل : أن الإدراك انما يقوم بجزء فرد ؛ إذ المعنى الواحد
يستحيل أن يقوم بجزأين (٤) . ولا أثر للجواهر المحيطة به ؛ فإنه إنسا
يقبل ما يقوم به لنفسه ، وصفة النفس لا تتوقف على شرط ، ولا يصح أن تكون
إحاطة الجواهر به شرطاً فى قيامه بالجواهر ؛ إذ الشرط لابد أن يوجد
فى محل يوجد فيه المشروط وإلازم (٥) أن يثبت المشروط مع (٦) انتفاء
الشرط وتكون الحياة (٧) فى محل والعلم فى محل ، وفى ذلك ثبوت المشروط (٨)
بدون الشرط .

فإن قيل فيلزمكم ألا يثبت التأليف بين جوهرين ، فإنه لا يصح قيام التأليف
بجوهر إلا بوجود جوهر (٨) آخر جاز أن يكون قيام عرض التأليف مشروطاً (٩)
بوجود جوهر يجاوره ، فما المانع من مثل ذلك فى الإدراك .

والجواب (١٠) من وجهين :

أحدهما إنا لا نسلم أن التأليف عرض .

والجواب الثانى أنا وإن سلمنا أنه عرض غير أنه يقتضى كون محله مؤلفاً مع غيره ،
وليس قيام الإدراك يقتضى (١١) حكماً لغيره ، والجواب الأول أسد .

الوجه الثانى : قال : (وافقتونا على أن الشرط يطرد شاهداً (١٢) وغائباً
فلو كانت البنية شرطاً لا طردت (١٣))

١/١٥ ب

(١) ١ : مقيد تصحيف . (٢) بداية : ل ١٢٦ / ١ فى ج . (٣) الوجهان اللذان

ذكرهما الجوينى هما أقرب الوجوه كما صرح الجوينى بذلك فى الإرشاد ١٦٢ .

(٤) أ هـ ج : بجزئين . خطأ إملاى . (٥) بداية : ل ١٠٣ / ١ فى ب .

(٦) ب : بدون ما بين الرقيين . (٧) ١ : الجبرة . بداية ل ٩٥ / ١ فى أ .

(٨) أ هـ ج : جواهر . (٩) أ هـ ج : مشروط . خطأ نحوى . (١٠) ج : فالجواب .

(١١) ١ : تقتضى . تصحيف . (١٢) بداية : ل ١٢٦ / ١ فى ج .

(١٣) ١ : لا طردته . تحريف .

وإنما يلزم من يثبت كون الباري - تعالى - بصيرا ، ومن منع ذلك منهم لا يلزمه ، وهو أمر الزام لا يتوجه إلا على من سلمه ، إلا أن يثبت بالدليل أن الباري سميع بصير ، فيكون نقضا على من يشترط البنية .

وسا يدل على انتفاء اشتراط البنية : أن الجواهر المحيطة بمحل الإدراك لو قدرنا مفارقة محل الإدراك لها مع بقائها على أعراضها لم تتغير أحكامها ، فإن كانت تلك الأعراض توجب حكما لما فارق محلها ، فيلزم أن يوجب المعرض الحكم لغير محله ، مع أنه لا اختصاص له بمحله .

ثم الموجب لهذا الحكم ينهض أن يكون مجموع أعراضه ، فإن انضمام جوهـ فرد إلى محل الإدراك غير كاف عندهم ، وثبوت حكم المحل للإدراك بنفسه على معان (١) متعددة تتركب في العلة ، ولا يصح التركيب في العلة العقلية ؛ فإنها إنما توجب حكمها لنفسها ، ويستحيل ثبوت صفة نفسية لذوات عديدة ، فامتنع القول بالتركيب في العلة العقلية (٢) .

وما ذكره يلزم منه التركيب ففاسد .

فإن قيل فعلى قود (٣) ما ذكرتموه يجوز أن يقوم الإدراك بالمعقب (٤) .

قلنا أجل (٥) ، ولا يقوم إلا بجزء منه ، أو يقوم عدد من الإدراكات بأجزاء ، ولا نشترط نحن بنية مخصوصة (٦) ، ولا مطلق بنية ، وإن جوزنا قيامه بالجزء الفرد ، والجواهر متاثلة ، فما جاز على بعضها جاز على باقية فتأملوا ذلك ترشدوا .

وإذا تصد ذلك ، فتتكلم على اشتراطهم الشماع في الإدراك : والشماع أجزاء مضيئة تنفصل عن العين ، وتتصل بالعرض (٧) ، فيسمى الطرف المتصل بالناظر عندهم مبعث الشماع ، والطرف المتصل بالعرض يسمى قاعدة الشماع ، وإنما يدرك بما اتصل به أو قام بالمحل الذي اتصل به (٨) .

(١) أ ، ب ، ج : معانى . خطأ نحوى .

(٢) بداية : ل ١٠٣ / ب في ب .

(٣) أ : فرد . تحريف ، ب : قول . بداية : ل ١٦ / أ في أ .

(٤) أ : بالعقلية . تحريف . (٥) راجع شرح الكبرى ٣٣٥ .

(٦) بداية : ل ١٢٧ / أ في ج . (٧) راجع : الإرشاد ١٧٠ ، نهاية الأقدام ٣٤٨ ،

شرح الكبرى ٣٢٧ . (٨) راجع : شرح الأصول الخمسة ٢٤٨ - ٢٤٩ ،

الإرشاد ١٧١ .

وكان الأولون منهم يقولون المدرك ما اتصل به الشعاع ، فقليل لهم قد رؤيت (١) الحركة واللون ، والمرض يستحيل عليه ماسة الأجسام .

فقالوا المدرك ما اتصل به الشعاع ، أو قام بما اتصل به الشعاع .
فقليل لهم فليزكم أن ترى (٢) الطعموم والأرايح ، لأنها قائمة بالمحصل الذى اتصل به الشعاع .

قالوا إنما (٣) نقول ما قام بما اتصل به الشعاع يرى إذا كان ما تجوز رؤيته ، وهذا عندهم ما لا تجوز رؤيته ، وهو عندنا ما يجوز أن يرى (٤) .
قليل لهم فالجسم إذا كان بعيدا يرى ولا يرى لونه ، وإنما رأيتوه لاتصال الشعاع به ، واللون القائم به .

ثم قالوا أيضا يجوز انبعاث الأشعة من بنية العين خاصة .
وقد أبطلنا عليهم اشتراط البنية ، ويلزم من بطلان (٥) اشتراطها ، بطلان اشتراط ما يترتب عليها (٦) ، لأنه إذا جاز وجود المشروط بدونها جاز وجوده بدون ما لا يوجد إلا بها لا محالة .

ثم ذكر صاحب الكتاب حكاية عنهم فى بيان اشتراط انبعاث الشعاع أمورا ترجع الى استقرار الفوائد عللوها وربطوها بالشعاع كالقرب المفرط (٧) ، والبعد المفرط ، وقالوا إذا لاقى الشعاع جسما صقيلا لا تضرس له لم يثبست به الشعاع فينعكس إلى الناظر فعند ذلك يرى نفسه (٨) .

وهذا يلزم عليه (٩) ترى المرآة أصلا ، لأن قاعدة الشعاع التى باعتبارها صح إدراك المرئى لم تتحقق ، إذ لا تضرس للصقيل ، فيلزم أن يرى نفسه ، ولا يرى المساء ولا المرآة ، وذلك خلاف الحس قطعاً ، فبطل ما قالوا .

(١) ج : رؤيت . خطأ إملاى ، ب : رؤيت .
(٢) أ : نرى . تصحيف . (٣) أ : نما . (٤) عند الأشعري يجوز رؤية كل موجود ، والألوان والطعموم أعراض موجوده ، فيجوز أن تسمى ، وقال عبد الله بن سعيد والقلانى يجوز رؤية ما هو قائم بنفسه ، ومنعنا رؤية الأعراض .

راجع : أصول الدين ٩٧ . (٥) بداية : ل ١٢٧ / ب فى ج .
(٦) بداية : ل ١٠٤ / أ فى ب . (٧) بداية : ل ٦٩ / ب فى أ .
(٨) راجع : الإرشاد ١٧٢ .

(٩) أ ، ب : أن .

ثم ذكر صاحب الكتاب مطالبتهم بسبب انبعاث الأشعة (١) ، وجواز
ألا يخلق الله حركة في الأشعة فيكون السالم من الآفة مفتوح الميــــن
ولا يرى (٢) ، وهم يابون ذلك (٣) .

وذكر (٤) عليهم إلزام أن يرى الجواهر الفرد إذا كان في سمّت (٥) الشعاع ،
وهم يابون ذلك (٦) ، مع أنه لا يخصه من الشعاع إلا ما يخصه عند انضمامه
مع غيره (٦) .

والإلزام أن ترى الطعوم والأرايح لاتصال الأشعة بمحالتها (٧) ، وقد تقدم (٨)
منا الكلام عليهم (٩) [وما يرد عليهم] (١٠) في اشتراط الشعاع
أن الإنسان في الليل المظلم في البرية يرى من بعد النار ، ولا يرى (١١)
بينه وبينها ، وكذلك يرى قرص الشمس ولا يرى الجواهر التي بينه وبينها إذا تعالت
في الجو ، وذلك يدل على أن انبعاث الأشعة لا يوجب الإدراك .

ثم نقول : قد قررنا جواز قيام الإدراك بجزء فرد ، فإذا قام إدراك بجزء
فرد لم يصح منه انبعاث أشعة تتصل بالمرئي (١٢) ، فيبطل اشتراط (١٣)
الأشعة .

وقد يرفع الإنسان طرفه إلى السماء فيرى ما لا يسمع العين أشعة تتصل به .
قالوا إنما ذلك لأن أجزاء الهواء (١٤) مضيئة فيتصل الشعاع بها ، وهي تتصل
بالسما فتعين على الإبصار ، كما أن البلور إذا اتصل الشعاع به وهو جسم
مضيئ متصل بما فيه فيرى ما فيه .

فيل لهم فما بال السماء ترى (١٥) في الظلام والهواء (١٦) في ذلك الوقت (١٧)

(١) راجع : المصدر السابق ١٧٠ . (٢) راجع : المصدر السابق ١٧١ .

(٣) راجع : المغنى ١٢/٩ ، الإرشاد ١٧١ . (٤) ج : بدون : ما بين الرقمين .

(٥) سمّت : طريق . راجع : مختار الصحاح / مادة سمّت ٣٣٣ . (٦) راجع : الإرشاد

١٧١-١٧٢ . (٧) راجع : المصدر السابق ١٧١ . (٨) ب : يقوم .

(٩) راجع ص ٣٠٨ . (١٠) أ : بدون ما بين القوسين . زدناه من ب ، ج ليستقيم

النص . (١١) بداية : ل ١٢٨ / أ نى ج . (١٢) أ : يتصل بالجزئى .

(١٣) بداية : ل ١٠٤ / ب فى ب . (١٤) أ ، ب : الهوى .

(١٥) أ ، ب ، ج : يرى . تصحيف .

(١٦) أ ، ب : والهوى .

(١٧) بداية : ل ١٧ / أ فى أ .

غير مضمين* ، فبطل ما تخيلوه من اشتراط الأشعة .

وقولهم إن جرمين الوجود على وفق ما عللنا يدل على أنه إنما كان الإحصار لأجل اتصال الأشعة باطل ؛ فإننا نجد من أحكام العادة ما يقارن شيئا ولا يقتضيه كالشبع عند الأكل والرى (١) عند الشرب ، وأمثال ذلك ، ولا يلزم إحالة ذلك على الأكل والشرب ، وإنما يحال (٢) على ما أجرى به عادة نفسه من خلق ذلك عقبيه .

كذلك نقول أجرى الله عادته بعدم (٣) خلق الإدراك عند البعد (٤) المفراط أو القرب المفرط ، وليس ذلك لأجل انبعاث الأشعة .

ومما اشترطوا في الرؤية المقابلة (٥) .
وهو (٦) مبنى على فاسد أصلهم في الأشعة ، وقد أبطلناه (٧) .

ثم يرد على من اعترف منهم بأن الله يرى ، وحصول الرؤية منه من غير مقابلة (٨) ، وذلك يبطل الاشتراط ، وينقض الدعوى فيه .

ثم يلزم عليه أنه إذا رأى جسما عظيما أن يقابل جميع أجزاء الجسم ، والشئ لا يقابل أكبر منه .

وإن قالوا ما بينه (٩) وبين الجسم من الهواء (١٠) المضمين يقابل الجسم بهواء (١١) ذلك الهواء (١٢) المضمين ، فيلزم أن يقابل بما يقابل بمسا يقابل الجسم العظيم من الهواء ، وذلك واقع عليهم ، وقد تم الكلام في المقدمات (١٣) .

* * *

(١) أ : والذي . تحريف . (٢) أ : دائما بحال .

(٣) بداية : ل ١٢٨ / ب في ج . (٤) أ : العبد .

(٥) راجع شرح الأصول الخمسة ٢٤٨-٢٤٩ . (٦) أ ، ب : وهى (٧) راجع ص ٢٧-٣١٠

(٨) كالقاضي عبد الجبار . راجع : شرح الأصول الخمسة ٢٥٠، ٢٥٣ المختصر فى

أصول الدين ٢١٤ ط دار الشروق . (٩) أ : بنينه .

(١٠) أ ، ب : الهوى . (١١) أ : هوى ، ب : بهوى .

(١٢) أ ، ب : الهوى .

(١٣) راجع هذا الفصل فى : الإرشاد ١٦٦-١٧٣ ، شرح

الإرشاد لابن ميمون ٣٦٧-٣٧٨ .

* فصل : الإدراكات كلها (١) خمسة *

اختلف أئمتنا في أن الإدراكات خمسة أو ستة :

فذهب جماعة من الأصحاب إلى أنها خمسة : إدراك السمع ، وإدراك البصر ، وإدراك الشم ، وإدراك الذوق ، وإدراك اللمس (٢) .

فالبصر يتعلق بالجواهر واللون والكون محله في المادة جزء من العيّن ، والسمع يتعلق بالأصوات ومحلّه في المادة جزء من حاسة (٣) الأذن ، والشم يتعلق بالأرايح ، والذوق يتعلق بالطعوم ، ومحل الشم جزء من الأنف ، ومحل الذوق جزء (٤) من اللسان ، واللمس (٥) يتعلق بالحرارة والبرودة والليونة والخشونة ومحلّه سائر البشرة .

ولا يختص بهذا الإدراك [جزء] (٦) دون جزء .

وذهب القاضى في بعض كتبه إلى إثبات إدراك سادس وهو إدراك الآلام (٧)

وغيره يذهب إلى أنه ليس إدراكا سادسا ، وإنما هو علم بالآلام واللذات . قال القاضى نحن نعلم بألم غيرنا ، ونجد تفرقة بين علمنا بألم غيرنا وبين وجداننا الألم بذاتنا ، فيدل على كونه إدراكا زائدا (٨) .

وهذا لا يفيد (٩) القطع فإننا نجد التفرقة لقيام الألم بنا ، والمعلوم

من غيرنا لا نعلم قيامه بنا ، ونحن نجد من أنفسنا العلم بالاستحيلات الضرورية وغيرها ، وكذلك القدرة ، فيلزم أن يكون ذلك إدراكا زائدا (١٠) ، وربما التزم بعض الناس أن كل هيئة من شرطها الحياة فهي متعلق الإدراك السادس .

(١) بداية : ل ١٠٥ / أ في ب . (٢) ذهب الإمام الجوينى والبغدادى وجمهور الأشاعرة وكثير من النظار إلى أن الإدراكات خمسة . راجع : أصول الدين ٩ ، الإرشاد ١٧٣ ، تلخيص الأدلة ١ / ٢٩ - ب ، أ بكار الأفكار ج ١ ق ٢ ص ٣٧٧ .

(٣) الحاسة : الجارحة التى يقوم ببعضها الإدراك . راجع : الإرشاد ١٧٣ ، وتسمى الإدراكات الموجودة بالحواس لسا ودوقا وشما على سبيل المجاز والاتساع ، لما بينهما من التعلق . راجع : التمهيد ٣١ .

(٤) بداية : ل ٩٧ / ب في أ . (٥) بداية : ل ١٢٩ / أ في ج .

(٦) أ ، ب : بدون (جزء) زدناه من ج ليستقيم النص .

(٧) الحاسة السادسة عند الباقلانى علم ضرورى يخترع في النفس ابتداء من غير أن تكون موجودة ببعض هذه الحواس كعلم الإنسان بنفسه وما يجد فيها من الصحة والسقم والألم والفرح ونحو ذلك . راجع : التمهيد ٢٩ - ٣١ ، الإنصاف ١٤ .

(٨) راجع هذا الاستدلال في الإرشاد حيث استدل الجوينى بهذا الاستدلال على لسان صاحب المذهب المذكور . راجع : الإرشاد ١٧٤ ، وقد اختار الجوينى مذهب القاضى

المذكور في الشامل . راجع : الكامل في اختصار الشامل ل ١٢٩ / ب . (٩) أ : يقيد . (١٠) حاصل كلام الشيخ المقترح يشعر أن الإحساس بالآلام واللذات مخالف لباقي الإدراكات ، ومخالف لباقي أنواع العلم ، لكنه لم يقطع بأنه من أنواع الإدراكات أو العلوم .

ثم اختلف أصحابنا في انحصار هذه الإدراكات في التجويز العقلي :
فقال بعضهم : لا يجوز عقلا زائدا عليها .

وقال آخرون انه يجوز (١) .

وكذلك وقع اختلافهم في جميع أجناس الأعراض (٢) .

والتحقيق أن من الأعراض ما تنحصر قسمته بالعقل كالأكوان ، فإن الجوهر بانفراده إما أن يستقر (٣) في حيزه أولا ، فانحصر في الحركة والسكون ، وإذا نسب إلى جوهر آخر فإما (٤) أن يكون بينها حيز أولا ، فلم يخل (٥) عن الاجتماع والافتراق ، فهذا ما ينحصر .

ومن الأعراض ما لا تتم فيه قسمة حاصرة (٦) ، فيبقى الكل مترددا في إثبات الزائد ، والعرض المقدر زائدا لم نعلم (٧) حقيقته ، وما لا تفهم حقيقته لا يمكن أن يحكم عليه بأنه جائز وجوده أو مستع ثبوته ، وليس فيما علمناه ما يتوقف عليه ، فنستدل بما علمناه على ثبوته ، فلزم الوقف (٨) .

وأما الكلام فيما يجوز أن يتعلق به الإدراك عقلا على خلاف المعتاد فيذكر في الفصل الذي يلي هذا الفصل .

* * *

(١) وهو ضرار بن عمرو . راجع : أبكار الانكار ج (١) ص ٣٧٨ .

(٢) راجع : الكامل في اختصار الشامل ل ١٢٩ / ب .

(٣) بداية : ل ١٠٥ / ب في ب .

(٤) بداية : ل ١٢٩ / ب في ج .

(٥) أ : يخلو . خطأ نحوي . (٦) راجع : الكامل في اختصار الشامل ل ١٢٩ / ب .

(٧) ب ، ج : تعلم .

(٨) راجع هذا الفصل في : الإرشاد ١٧٣ - ١٧٤ ، شرح الإرشاد لابن ميمون

* فصل : اتفق أهل السنة على (١) أن الرؤية يجوز أن تتعلق بكل

موجود (٢) ، واختلفوا في جواز تعلق ما عدا الرؤية من الإدراكات

بكل موجود *

فذهب القدماء منهم كعبد الله بن سعيد (٣) والقلاسي (٤) إلى أن هذا

المعوم مختص بالرؤية ، وبقيّة الإدراكات لا يجوز أن تعم الموجودات (٥) .

ونقل عن (٦) الشيخ أبي الحسن مخالفتها في ذلك والصير إلى جواز

عموم كل إدراك لكل موجود (٧) .

ونقل عن عبد الله بن سعيد (٨) - أنه لما خص تعلق السمع بالأصوات -

أن الكلام الأزلي لا يصح أن يسمع (٩) .

وفي ذلك مخالفة لقاطع السمع .

والشيخ أبو الحسن لما قال إدراك السمع يعم كل موجود جوز تعلقه بكلام الله

- تعالى - ، وقال (١٠) بوقوع هذا الجائز على ما ورد السمع به في حديث

موسى عليه السلام (١١) .

وعدة الشيخ في ذلك ما نذكره من مأخذه في صحة تعلق الرؤية بكل موجود ،

وتقريره أن الوجود هو الصحيح ، وسيأتي الكلام عليه (١٢) .

وقد اختلف (١٣) الأصحاب (١٤) أيضا في الأكوان التي هي في وقتها متعلق

(١) بداية : ب ١/٩٨ في ١ . (٢) راجع : مجرد بمقالات الأشعري ل ٣٦/١ ، شرح الكبرى

٣٢٧ ، شرح المقدمات في العقائد ١٦٣/٢ ، قارن أصول الدين ٩٧ حيث نسب .

البغدادي إلى القلاسي وابن كلاب القول بمنع رؤية الأعراض . (٣) أ ، ب ، ج :

مسعود . تحريف . (٤) القلاسي : أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن

ابن خالد القلاسي الرازي من معاصري الشيخ الأشعري ، من جملة السلف إلا

أنه باشر علم الكلام وأيده بالحجج الكلامية والبراهين الأصولية ، زادات تصانيفه في

علم الكلام على مائة وخمسين كتابا ، وله في الرد على النظام كتب ورسائل ، توفي

في الثلث الأول من القرن الرابع الهجري . انظر ترجمته في : أصول الدين ٣١٠ ،

الفرق بين ٣٦٤ ، الملل والنحل ٩٣/١ ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ٣٢٢/١ -

٣٢٣ . (٥) راجع شرح الكبرى ٢٣٧-٢٣٨ ، شرح المقدمات في العقائد ١٦٣/٢

قارن : أصول الدين ٩٧ ، تلخيص الأدلة ل ١/٩٤ - ب . (٦) أ : من . تحريف .

(٧) راجع : أصول الدين ٩٧ ، شرح الكبرى ٢٣٨ ، شرح المقدمات في العقائد ١٦٤/٢ .

(٨) ب : مسعود . (٩) راجع : شرح الكبرى ٢٣٨ . (١٠) بداية : ل ١/١٣٠ في ج .

(١١) راجع أصول الدين ٩٧ ، شرح الكبرى ٢٣٨ ، شرح المقدمات في العقائد ١٦٤/٢ .

(١٢) راجع ص ٢٨٧-٢٩٠ (١٣) بداية : ل ١/١٠٦ في ب .

(١٤) ج : أصحابنا .

الرؤية اتفاقا هل هي متعلق باللمس ؟

فذهب بعضهم الى أن إدراك اللمس متعلق بجميع الأكوان ، فإن من لمس شيئا واضطرب تحت يده يدرك حركته ، وإذا تفرقت أجزاؤه في يده أدرك تفرقه .
ومن الأصحاب من أنكسر ذلك وزعم أنه يعلم ذلك عند اللمس ، ولم يتعلّق به إدراك اللمس (١) .

والتحقيق تعلق إدراك اللمس بالأكوان ، فإن السبيل إلى كونها رؤية هو السبيل [إلى] تعلق (٢) إدراك اللمس بها .

وإذا قلنا أن الرؤية تتعلق بكل موجود ، فالرؤية موجودة ، فيجوز أن (٤) ترى ، فإذا لم نر (٥) رؤيتنا فإنما لم نرها (٦) لمانع ، وذلك المانع موجود فيجوز أن يرى (٧) ، نتفع الطلبة إلى إثبات مانع يمنع من رؤية المانع (٨) .

فقال القاضي منفصلا (٩) عن ذلك : المانع يمنع من رؤية (١٠) ما هو مانع من رؤيته ومانع من رؤية نفسه (١١) .

[ف قيل له إذا كان يمنع من رؤية نفسه فصفة نفسه أن يمنع (١٢) رؤيته (١٣) ، وذلك ما يحيل رؤيته ، وكونه موجودا يصحح رؤيته ، واستناع رؤيته نفس نفسه] (١٤) يمنع من تقدير منع بالنسبة إلى رؤيته .

فقال صفة نفسه أن يمنع من قام به رؤيته ، ويجوز أن يراه غير من قام به ،
إذ الحكم لا يثبت بالمعنى إلا في محل قام به ذلك المعنى ، ولا يناقض (١٥)
ذلك كون الوجود مصححا (١٦) .

محمّد بن أبي بكر

(١) راجع : شرح الكبرى ٢٣٨ ، شرح المقدمات في المقائد ١٦٤/٢ - ١٦٥ .

(٢) أ ، ب : بدون (إلى) زدناه من ج : ليستقيم النص .

(٣) أ ، ب : التعلق . (٤) أ ، ب : أي . تحريف (٥) أ ، ب : شر .

(٦) أ : تراها . (٧) أ ، ب ، ج : ترى . تصحيف . بداية : ل ١٨ / ب في أ .

(٨) أ ، ب ، ج : الصانع . تحريف . (٩) أ : منفصلا . تصحيف .

(١٠) أ : دون . (١١) راجع : شرح الكبرى ٢٣٩ .

(١٢) ج : تضاعف .

(١٣) بداية : ل ١٣٠ / ب في ج .

(١٤) أ : بدون ما بين القوسين . زدناه من ب ، ج .

ليستقيم النص .

(١٥) أ : تناقض .

(١٦) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة راجع هذا الفصل في : الإرشاد ١٧٤ - ١٧٥ ،

شرح الإرشاد لابن ميمون ٣٧٩ - ٣٨٠ .

* فصل : [في المانع من الإدراك]

كل ما (١) يجوز أن يدرك إذا لم يقم بالمحل إدراك يتعلق به فيلزم أن يقوم بالمحل معنى يضاد إدراكه ، وهو المعبر عنه في اصطلاح الموحدين بالمانع (٢) . وهذا مقتضب من القاعدة التي سبق تقريرها (٣) ، وهو أن القابل (٤) للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده أو مثله .

وتعدد الموانع بحسب تعدد الإدراكات (٥) ولا تنقضي (٦) النهاية عنها (٧) ، لأن الإدراك لا يتعلق إلا بالموجودات ، وكل ما دخل في الوجود فهو متناه . وأنكرت المعتزلة أن يقوم بالعين هذا المعنى الذي سميناه مانعا (٨) ، وحملوا المعنى على انتقاض البنية (٩) ، إلا أبا الهذيل الخلاف فإنه اعترف بالمانع على الوجه الذي نقوله ، غير أنه يجوز عرو المحل عنه وعن الإدراك (١٠) ودليل إثبات الأعراض مطرد فيما أنكروه .

وقد زعموا أن الموانع القرب المفروط أو البعد المفروط أو الحجب الكثيفة غير الشفافة (١١) .

وهو مبنى منهم على اشتراط الشعاع وانبعائه (١٢) واتصاله بالمرئي ، وقد سبق التبيه على فساد هذا الأصل الذي بنوا كلامهم عليه (١٣) .

ومما (١٤) اضطرب أثمنا فيه أن المعنى هل هو معنى واحد يضاد جميع آحاد الأبصار كما يضاد الموت جميع آحاد العلوم والإرادات أو هو اجتماع موانع

(١) أ ، ب : كلما . (٢) راجع : التمهيد ٣١٦ ، مجرد مقالات الأشعرى ل ٣ / ب ،

الإرشاد ١٧٥ ، شرح الكبرى ٣٣٤ - ٣٣٥ . (٣) راجع ص ١١٥ (٤) أ : القائل .

(٥) بداية : ل ١٠٦ / ب في ب . (٦) أ : تهتفى ، ب : ينتفى . (٧) راجع : الإرشاد

١٧٥ . (٨) أ : بالغا . تحريف . (٩) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة ،

شرح الكبرى ٣٣٥ . نقل القاضي عبد الجبار عن شيخه أبي علي الجبائي أن البصير

متى احتل الإدراك فلا بد من وجوده . راجع : المغنى ١٢ / ٩ .

(١٠) راجع : المغنى ١٢ / ٩ ، شرح الكبرى ٣٣٥ . الخلاف حتى التمرين به . راجع ص ١٧٨

(١١) راجع : شرح الأصول الخمسة ٢٥٧ - ٢٥٨ ، الإرشاد ١٧٥ .

(١٢) بداية : ل ١٣١ / أ في ج . (١٣) راجع ص ٣٠٧ - ٣١٠

(١٤) ب : وانما .

كثيرة بعدد ما فات من آحاد الأبصار ؟

والذى (١) مال اليه القاضى والأستاذ أنه معنى واحد يضاد جملة أنواع الأبصار (٢) ، إلا أن الأستاذ يزعم أنه إذا رأى الراى (٣) شيئاً دون شئسى، فرؤيته تمنع من رؤية أحد (٤) متعلقه بغير ذلك المرئى ، وهو بناءً منه على امتناع وجود إدراكين مختلفين فى آن واحد .

وذلك باطل ، فإننا نرى (٥) الجبال والصحارى والسماء فى آن واحد ، ولا يقوم بجزء العين عنده إلا إدراك واحد فيلزم ألا يرى ذلك كله فى آن واحد ، وقد رى (٦) فهو خلف ،

والقاضى يزعم أنه قام بالعين مع الرؤية مانع لما لم ير غير الرؤية .

وغيرها يرون (٧) أن القول بمعنى واحد يضاد كل رؤية يلزم منه أن يوجد مع (٨) المانع المخصوص ومع انتقائه ، ويلزم (٩) أن يوجد ضد (١٠) المانع الخاص وهو الرؤية مع (١١) المضاد على جهة العموم وفى (١٢) ذلك من المحال ما لا يخفى ، وقد يجاب عنه بأن المعنى مضاد للمانع الخاص والإدراك المتضاد له ، وهذا الباب (١٣) هذا (١٤) الفصل (١٥) .

* * *

- (١) بداية : ل ١٩ / ١ فى ١ . (٢) راجع : شرح الكبرى ٣٣٥ .
 (٣) ١ : الراى . (٤) أ ، ب : احدى . (٥) أ : راى .
 (٦) ١ : روى ، ب ، ج : رؤى . (٧) أ ، ب ، ج : بدون . صححناه من د .
 (٨) د : بدون (مع) . (٩) د : فيلزم . (١٠) د : كمر (ضد) .
 (١١) بداية : ل ١٠٧ / ١ فى ب . (١٢) أ : نفسى .
 (١٣) ١ ، ب ، ج ، د : الباب ، بداية ل ١٣١ / ب فى ج .
 (١٤) د : هو .
 (١٥) راجع هذا الفصل فى : الإرشاد ١٧٥ - ١٧٦ ، شرح الإرشاد لابن ميمون .
 ٣٨٠ - ٣٨١ .

* [فصل (١) في جواز رؤية الباري - تعالى -]

مذهب أهل الحق أن الباري - تعالى - يجوز أن يرى (٢) .

وقد خالف في ذلك المعتزلة ، وكل من قال بقولهم من الشيعة (٣) والروافض (٤) يرون أن الباري - تعالى - لا يرى نفسه (٥) ، فإنه يستحيل أن يرى بغير حاسة ، والحاسة مستحيلة عليه .

وهذا بناءً منهم على أصل اشتراط البنية ، وقد سبق الفراغ من بطلان اشتراطه (٦) وذهبت شريحة من المعتزلة إلى أن الباري - تعالى - يرى نفسه (٧) ، وإنما يمتنع على المحدثين رؤيته ، من حيث إنهم لا يرون إلا بالحاسة ، وهو تعالى سبى يرى بغير حاسة ، ولم يكن اتصال الأشعة عند هؤلاء شرطاً إلا في تحقيق الإدراك لا في كونه مدركاً ، والباري - تعالى - يرى عندهم بغير رؤية ، كما قال إخوانهم إنه عالم بغير علم .

ومذهب الكعبي والنجار (٨) امتناع أن (٩) يرى (١٠) .

وغداة معظم الأصحاب على تحقيق أن الوجود مصحح للرؤية ، ويلزم منه صحة رؤية كل موجود كما سبق التنبيه عليه (١١) ، وهذا أو ان تقرير هذه (١٢) الحسوف .

(١) أ ب : بدون (فصل) زدناه من ج . (٢) راجع : التمهيد ٣٠١-٣٠٢ ، الإنصاف ١٧٦ مجرد مقالات الأشعرى ٣٥/ب ، الإرشاد ١٧٦ ، نهاية الأقدام ٣٥٦ ، غاية المرام ١٥٩ ، شرح المقاصد ٨٠/٢ ، شرح المواقف ١٨٥ ، شرح الكبرى ٣٠٨ . (٣) الشيعة من أكابر الفرق الإسلامية ، وهم فرق كثيرة ينتشرون في كثير من البلاد الإسلامية . انظر التعريف بهم في : مقالات الإسلاميين ١/٦٥-١٥٥ ، الفرق بين الفرق ٢٩-٧٢ ، الفصل ٤/١٧٩-١٨٨ التبصير في الدين ١٦-٢٦ . (٤) أ ب : زيادة (ومصهم المعتزلة) حذفنا الزيادة لعدم جدواها . الرافض في اللغة : الترك أو التفرق ، والروافض اسم يطلق على كل من غلا في مذهبه ويطلق على الشيعة ، وعلى فرقة من فرق الشيعة رفضوا إمامة زيد بن علي وتركوه ، وقيل إن المغيرة بن سعيد هو الذي سماهم الرافضة لما رفضوه وكان يزعم أن أبا جعفر أوصى إليه ، وقيل كانت طائفة من الشيعة مجمعين على أمر واحد فلما قتل زيد انحازت طائفة إلى جعفر بن محمد وقالوا بإمامته فسماهم أصحاب زيد الرافضة ، وقيل إن زيدا لما أنكر عليهم الطعن في أبي بكر رفضوه فسماهم الرافضة . انظر التعريف بهم في : مقالات الإسلاميين ١/٨٧-١٠٢ ، الفرق بين الفرق ٢٩-٧١ ، التبصير في الدين ١٦ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ٧٢ ، كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية ٣/٢٧٠ . (٥) نفى رؤية الباري - تعالى - المعتزلة والنجارية وجميع الخوارج والزيدية والجهيمية والروافض راجع : كتاب في معرفة الله تعالى من العدل والتوحيد وتصديق الوعد والوهد ليحيى ابن الحسين ابن القاسم ٢/٦٤ ط ١ دار الشروق ١٩٨٧ م ، الإنصاف ١٧٦-١٧٧ ، شرح الأصول الخمسة ٢٣٢ ، المختصر في أصول الدين ٢٢١ ط ١ دار الشروق ١٩٨٧ م ، التمهيد لقواعد التوحيد ٢١٢-٢١٨ . (٦) راجع ص ٣٠٧-٣٠٨ (٧) راجع الإرشاد ١٧٦ . وقد ذهب القاضي عبد الجبار إلى أن الباري - تعالى - يرى كل موجود من المراتب . راجع : شرح الأصول الخمسة ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، المختصر في أصول الدين ٢١٤ ط ١/١٩٨٧ م ، الشروق . (٨) ١ : والنجارى . (٩) بداية : ل ٩٩/ب في (١٠) راجع : الإرشاد ١٧٦ ، الملل والنحل ١/٨٩ . (١١) راجع ص ٢٧٤-٢٧٥ (١٢) أ ب : هذا .

فنقول : ثبت تعلق الرؤية بالأجسام وبأعراض عديدة من أنواع مختلفة كالألوان ، وثبت أن المعلوم يمتنع أن يرى ، وإذا نحصر جواز تعلق الرؤية بالموجودات فإما (١) أن يكون المصحح ما وقع فيه اختلاف الموجودات ، وإما (٢) [ما] (٣) وقع فيه اشتراكها ، والأول محال ، للزوم تعليل الحكم الواحد بعلة مختلفة ، فيلزم القسم الثاني وهو أن المصحح ما وقع فيه الاشتراك .

ثم الذي وقع فيه الاشتراك لا يصح أن (٤) يكون عدما ، فتعين أن يكون ثبوتا ، وهو إما وجود أحوال ، والحال لا يصح أن تكون (٥) مصححة ، للزوم عدم رؤية الموجود ، فيلزم أن يكون موجودا ، ولا يصح أن يكون ذلك الوجود زائدا على وجود المرئى ، إذ يلزم قيامه بالمرئى ، ويلزم من ذلك قيام المعنى بالعرض وهو محال ، فهو وجود المرئى ، وفى ذلك تصريح بأن الوجود مصحح ، فهو مطرد فى كل موجود ، فيلزم أن يكون كل موجود يصح أن يرى . هذا تقرير (٦) مسلك العقل .

وأورد صاحب الكتاب على نفسه سؤالين : أحدهما : أنه لو كانت الرؤية لا تتعلق إلا بالوجود لما أدرك اختلاف الموجودات ، فإن الوجود بما هو وجود معقول واحد ، وإنما تختلف الذوات بأحوالها ، فيدل على أن الرؤية تتعلق بأخص وصف الشئ (٧) .

وهذا سؤال أورد أبو هاشم واتباعه (٨) فإن متعلق الرؤية عنده أخص وصف الشئ ، وهو حال لا (٩) يصح أن تعلم على حياها ، فكيف يجوز أن تدرك على حياها .

وأجاب الأصحاب (١٠) عن ذلك بوجهين :

-
- (١) بداية : ل ١٣٢ / فى ج . (٢) أ ، ب : إسا .
 - (٣) أ ، ب : بدون (ما) : زدناه من جليستقيم النص .
 - (٤) بداية : ل ١٠٧ / ب فى ب . (٥) أ ، ب : يكون . تصحيف .
 - (٦) أ : تصر . (٧) راجع : الإرشاد ١٧٧ ، راجع أسئلة المعتزلة واعتراضاتهم على هذا الدليل فى : شرح الأصول الخمسة ٢٧٤-٢٧٥ .
 - (٨) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .
 - (٩) بداية : ل ١٣٢ / ب فى ج .
 - (١٠) بداية : ل ١٠٠ / ١ فى ١ .

أحدهما : أن الرؤية تتعلق بالوجود مع الحال ، وهذا من أجوبة القاضى (١) ، غير أنه لم يطرأ (٢) ذلك فى كل حال ، فإن الأحوال المعقدة لا يصح أن ترى ، وكذلك صفات المصوم فى المعانى ككون السواد عرضا لونا ، فاختصاص الرؤية بذات العرض مع أخص وصفه تحكم فى تعيين بعض الأحوال دون بعض .

الجواب الثانى : أن الرؤية لا تتعلق بالحال أصلا ، والعلم بالحال عند رؤية الوجود عندنا كالعلم بالوجود عند (٣) رؤية الحمال عندهم ، ولزوم العلم بالأخص عند الرؤية بمجرى (٤) العادة على الرأى الصحيح عندنا .

والنزم أبو هاشم على أصله نقضا صريحا ، وذلك أن أخص وصف الشئ من صفات نفسه وهى تتبع الذات فى الوجود والعدم ، فيصح أن يرى الأخص فى حال عدم (٥) (٦) ومن النقض عليه أنه لما ورد (٧) عليه أن التحيز أخص وصف الجوهر ، ولا يثبت فى حال عدم .

قال : ليس التحيز أخص ، وإنما هو موجب الأخص عند الوجود ، والموجب للتحيز حال لا يسمى ولا يكتفى ، وهى توجب التحيز عند الوجود . قيل له فأخص وصف الجوهر إذن (٨) لا يعلم ولا يدرك ، فانتقض قولك إن الرؤية تتعلق بالأخص ، وهذه إلزامات عليه لا محيص عنها .

ومما يلزم القاضى أن يقال إذا جوزت تعلق الرؤية بالحال بطل قولك إن صحيح الرؤية الوجود ، وقيل لك هلا تعلقت الرؤية بالأحوال العامة ، والكل أحوال نفسية ؟ هذا تمام مباحث المتكلمين فى هذا السؤال .

السؤال الثانى أن البارى - تعالى - لو كان ما يجوز رؤيته لرأيناه الآن ، إذ لا مانع من الرؤية ، إذ المانع القرب (٩) المفراط أو البعد المفراط أو الحجب الكثيفة (١٠) .

وهذا باطل ، لعدم انحصار الموانع ، ولما حققناه من ثبوت مانع فى الميسر فيما لم ير ، وقد سبق (١١) .

والذى آراه أن صحة الرؤية فى المرئى لا تعلل ، فإن حكم العلة أن تكون (١٢) معنى يختص بإيجاب حكمه بحمله الذى يقوم به ، والوجود عندنا نفس الوجود ،

(١) راجع : نهاية الأقدام ٣٦٢ . (٢) أ ، ب ، ج : زيادة (فى) حذفنا الزيادة ليستقيم النص . (٣) أ : وعند . (٤) بداية : ل ١٠٨ / أ فى ب . (٥) أ : هـ . (٦) راجع : الإرشاد ١٧٧ - ١٧٨ . (٧) أ : يرد . تحريف . (٨) بداية : ل ١٣٣ / أ فى ج . (٩) بداية : ل ١٠٠ / ب فى أ . (١٠) راجع السؤال فى : المصدر السابق ١٧٨ . (١١) راجع ص ٣١٥ - ٣١٦ . (١٢) أ ، ب ، ج : يكون

وأما ما اعتدوه في أن الوجود مصحح للرؤية لتعلقه بالمختلفات ، فيقال
قد تعلق العلم بالمختلفات ، ولم يكن المصحح لكونه معلوما أمرا مشتركا بين
المعلومات ، فإن الوجود والمعدوم من الممكن والمستحيل لا يشتركان في معقول
هو مصحح .

ثم لو سلمنا أن لابد من مصحح ، وأنه لابد أن يكون أمرا (١) مشتركا ، فلم
قالوا أن لا مشترك بين المراتب إلا بالوجود ؟

قولهم (٢) إن المصحح لا يصح أن يكون نفيا مسلم .

قولهم إذا كان شبوئا ، فأما أن يكون حالا أو وجودا .

قلنا أو يكون هو وجودا (٣) على حال كما أن الموجب للعالمية عندهم ليس
مطلقا الوجود ، وإنما هو وجود موصوف بوصف العلمية ، وليس هذا تركيبا (٤) في
العلة ، فإن الحال المذكورة من حقيقة الوجود ، والتركيب المستع في العلة
أن يعمل بذاتين تتفرد كل واحدة منهما بحقيقتها وخاصيتها .

ثم التحقيق أن صحة الرؤية غير معلة ، فإن الوجود هو الذات ، والصحة
حكم لها ، والشئ لا يوجب حكما لنفسه ، وإذا كان معقولة التعليل لا تتحقق
وقد علمنا صحة رؤية بمضى الأشياء ضرورة ، والبارى - تعالى - لا تفهم (٥)
حقيقة ذاته ، فلا سبيل إلى الحكم عليها بقبول الإدراك من جهة العقل .

فالتحقيق الالتجاء إلى السمع .

والدليل القاطع السمع ابتهاج الأولين قبل ظهور البدع إلى الله بأن يريهم
وجهه الكريم .

ومن الأدلة السمعية قصة موسى - عليه السلام - ، وقد ذكرها (٦) في
الفصل الدال (٧) على وقوع الرؤية في الآخرة (٨) .

وهي لا تدل على الوقوع ، وإنما (٩) تتضمن الجواز من حيث إن موسى
- عليه السلام - لا يسأل في مستحيل على الله - تعالى - .

وقوله " لن تراني " (١٠) نفى (١١) للوقوع ، ونفى الوقوع لا يدل على
نفى الجواز ، والمستحيل لا ينفى وقوعه ، وإنما ينفى جوازه ، وسيأتي الكلام
على ذلك في الفصل الذي يلي هذا الفصل (١٢) .

(١) بداية : ل ١٣٣ / ب في ج . (٢) بداية : ل ١٠٨ / ب في ب .

(٣) أ ، ب : وجود . (٤) أ : تركيب . (٥) ج : نفهم . (٦) ب : ذكرتها .

(٧) بداية : ل ١٠١ / أ في أ . (٨) راجع : المصدر السابق ١٨٣ - ١٨٤ .

(٩) أ ، ب ، ج : وأيضا . بداية : ل ١٣٤ / أ في ج .

(١٠) سورة الأعراف من آية ١٤٣ . (١١) أ ، ب ، ج : نفيا . (١٢) راجع ص ٣٢١

راجع هذا الفصل في : المصدر السابق ١٧٦ - ١٨١ ، شرح الإرشاد لابن ميمون

« فصل في : الاستدلال على وقوع الرؤية الجائزة في الجنان وعدا من الله
- تعالى - صدقا * »

وقد ذكر الشيخ [أن] (١) قوله تعالى :

« وجوه يؤشد ناضرة إلى ربها ناظرة » (٢)

نص في الوقوع (٣) ، من حيث إن النظر إذا وصل بحرف إلى كان نصا في الرؤية .
وهذا لا يعبر على محله السببر (٤) ، فإن الأمثلة الواقعة (٥) في العربية
تحقق تطرق الاحتمال .

وقد نقل عن بعض نساء العرب أنها قالت : « أنا ناظرة إلى ما يفعل الله
بى » وأرادت الانتظار .

وكذلك قوله تعالى : « ولا ينظر إليهم » (٦) :

محمول على عدم العطف ،

فإنه يراهم إذن ظاهرا .

وكذلك الأخبار الصحيحة الواردة في السنة .

وبعد ثبوت الجواز هان المدرك ، ولا يضطر إلى التأويل وإزالة الظاهر ، إلا
فيما أحاله العقل .

وقد تمسكوا بقوله - تعالى - لموسى « لن (٧) ترانى » .

وزعموا أن لن للتأيد (٨)

وهذا إن استدلوا به على نفى الوقوع ، فليس من مباحث من يدعى الاستحالة
العقلية .

وإن استدلوا به على نفى الرؤية الزاما لنا على مناقضة أدلتنا ، فسيبيلنا

أن نقول : نفى وقوع الرؤية مصروف (٩) إلى ما سأل ، والسؤال عن رؤيته نفسى
الدنيا ، فالنفى متوجه إلى ما سأل موسى ثبوته .

وقولهم أن لن للتأيد (١٠) ممنوع ، بل هو للتأكيد (١١) ، وعدم وقوعه مؤكدا

مقتصر (١٢) على ما وقع سؤاله .

(١) أ ، ب ، ج : بدون (أن) زدناه من د ليستقيم النص . (٢) سورة القيامة آية ٢٢

٢٣ ، (٣) راجع : الإبانة ٣٥-٣٧ ، نهاية الأقدام ٣٦٩ . (٤) أ ، ب ، ج :

السير ، د : السير . (٥) بداية : ل ١٠٩ / أ في ب . (٦) سورة آل عمران

من آية ٢٢ . (٧) بداية : ل ١٣٤ / ب في ج . (٨) راجع : شرح الأصول

الخمسة ٢٦٤ . (٩) أ ، ب ، ج : مصروفا د : رطوبة . (١٠) راجع : شرح الأصول

الخمسة ٢٦٤ . (١١) قارن : أوضح المسالك لابن هشام ، حيث ذكر أن لن لا تقتضى

تأيد النفس ولا تأكيد ، خلافا للزمخشري ص ٥٤ ، ومعه تهذيب أوضح المسالك / تأليف الدكتور

محمود المكاوى والدكتور على البطشة / ط ١ دار عطوة للطباعة / القاهرة ١٩٧٨ م .

(١٢) أ ، ب ، ج ، د : مقتصرا .

فأما سؤال موسى - عليه السلام - فيدل على اعتقاده الجواز، والأنبياء - عليهم السلام - معصومون عن الكبائر من المعاصي، فكيف ينسبون إلى اعتقاد ما يستحيل في (١) وصف الله، ويجهلون ما يدرك حثالة المعتزلة لإحالة، وهذا يليق بالفصل المتقدم.

وقد زعم بعض المعتزلة أن موسى - عليه السلام - سأل الله في ذلك غلطاً (٢). وهذا يناقض وصف العصمة.

وقد قالوا إن موسى سأل ذلك لقومه لا لنفسه (٣).

وهذا غلط، فإنه قال أرني، وما قال أر قومي.

ثم الجواب عن طلب المحال الرد على (٤) من سأل ذلك في الحال، اليس لما سألوا أن يجعل لهم إلها، قال إنكم (٥) قوم تجهلون (٦)، وكيف البيان واجب في (٧) الحال عند الحاجة إليه، وهم ينعمون تأخير البيان إلى وقت الحاجة، وأما تأخير البيان عن وقت الحاجة فلا يجوز اتفاقاً (٨).

* * *

(١) بداية: ل ١٠١/ب في أ. (٢) راجع المغنى ٢١٩/٤، الإرشاد ١٨٤.

(٣) اختاره عبد الجبار والجُبَّائِيَان، راجع: المغنى ١٦٥/٤، ٢١٨، شرح الأصول الخمسة ٢٦٢، المختصر في أصول الدين ٢٢١، طدار الشروق.

(٤) أ: إليه وعلى. (٥) بداية: ل ١٣٥/أ في ج.

(٦) قال الله تعالى: "وجاوزنا ببني إسرائيل البحر فأتوا على قوم يعكثون على أصنام لهم قالوا يا موسى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة قال إنكم قوم تجهلون".

سورة الأعراف آية ١٣٨.

(٧) بداية: ل ١٠٩/ب في ب.

(٨) راجع مبحث الرؤية في: الفقه الأكبر للإمام الشافعي ٢٨-٢٩، الإبانة ٣٥-٦٢،

اللمع ٦١-٦٨، التوحيد ٧٧-٨٥، الإنصاف ٤٧-٤٨، ١٢٦ إلى آخر

الكتاب، التمهيد ٣٠١-٣١٧، المغنى ٣٣/٤-٢٤٠، شرح الأصول

الخمس ٢٣٢-٢٧٢، المحيط بالتكليف ٢٠٨-٢١٣، المختصر في أصول

الدين ١٩٠-١٩٢، أصول الدين ٩٧-١٠٢، الإرشاد ١٧٦-١٨٥، لمع

الأدلة ١٠١-١٠٥، العقيدة النظامية ٣٩-٤٠، الاقتصاد في الاعتقاد

٥٩-٦٩، تبصرة الأدلة ٤٢٣/١ وما بعدها، بحر الكلام ٢٧-٢٩،

التمهيد لقواعد التوحيد ٢١٧-٢٢٥، نهاية الأقدام ٣٥٦-٣٦٩، شرح

الإرشاد لابن ميمون ٣٨١-٣٩٣، الأربعين ١٨٩-٢١٨، المحصل ١٨٩-١٩٣،

المعالم ٦٧-٧٣، غاية المرام ١٥٩-١٧٨، المسيرة ١٩-٢٤، شرح طوالع

الأنوار ١٨٥-١٨٩، شرح المقاصد ٨٢/٢-٩١، شرح العقائد النسفية ١٣٦-١٤٢،

شرح المواقف ١٨٥-٢٣١، شرح الكبرى ٣٠٨-٣٣٥، الأساس

لعقائد الأكياس ٧٩-٨١، نشر الطوالع ٢٦٥-٢٦٦، العقيدة في ضوء

القرآن الكريم ٢٠٤/١ - ٢١٨.

« فصل في جواز تعلق بقية الإدراكات بذات الله - تعالى - »

لا خلاف أن الاتصالات المقارنة للشم والذوق واللمس مستحيلة عليه ، وليست هي الإدراكات .

قال صاحب الكتاب :

(كل ما دل على أن الرؤية تتعلق بكل موجود ثابت في بقية الإدراكات فيتحقق (١) به أنها تتعلق بكل موجود ، وأنه (٢) يمتنع أن يسمى الباري - تعالى - مشموسا مذوقا ملموسا ، لما في هذا الإطلاق من إيهام الاتصال المستحيل عليه) ١٠١ / ب وهذا فيه نظر ، فإن دليله على أن الرؤية تتعلق بكل موجود : أنها لما تعلقت بالمختلفات وهي الجواهر والأعراض ، كان الصحيح هو الوجود المشترك بين المختلفات ، وهذه المقدمة لم تثبت في السمع والشم فكيف يثبت طرد الدليل في بقية الإدراكات ، وإحدى (٣) مقدمات الدليل غير ثابتة في جميعها (٤) .

نعم قد يطرد ذلك في اللمس ، من حيث إنه زعم أنه أدرك به الجوهر والعرض ، أما إدراك السمع والشم ، فلا يجزى ذلك فيه ، وأما قيام هذه الإدراكات بذات (٥) الرب - تعالى - فقد ذكر أن الدليل على السمع والبصر هو (٦) بعينه يدل على ثبوت بقية الإدراكات له ، من حيث وجوب نفي النقيضة (٧) المضادة له (٨) ، وقد ذكرنا أن العمدة في ذلك السمع ، ولم يثبت في هذه الإدراكات سمع فلا يثبت القول بها (٩) ، وذات الباري - تعالى - ما لا تفهم حقيقتها (١٠) ، فلا يصح الحكم عليها بالقبول من حيث هي ، والأفعال لا تتوقف على ثبوت هذه الصفات ، فليتأمل الناظر (١١) .

* * *

(١) أ ، ب : تتحقق . تصحيف . (٢) أ ، ب : وأنها .

(٣) أ ، ب : واحد . (٤) راجع : نهاية الأقدام ٣٦٥ .

(٥) بداية : ل ١٣٥ / ب في ج . (٦) بداية : ل ١٠٢ / أ في أ .

(٧) أ ، ب ، ج : النقيضة . تصحيف . (٨) راجع : الإرشاد ١٨٦ .

(٩) راجع ص ١٤٧ (١٠) ج : يفهم حقيقتها .

(١١) راجع هذا الفصل في : المصدر السابق ١٨٥-١٨٦ ، شرح الإرشاد لابن ميمون

* باب القول في خلق الأعمال *

قال صاحب الكتاب : (اتفق سلف الأمة قبل ظهور البدع والآهواء واضطراب (١)
الآراء على أن لا خالق إلا الله) (٢) ١/١٠٢

ثم قال في سياق هذا الكلام :

(إن كل مقدور لقادر فالله - تعالى - قادر عليه ومنشئه) ١/١٠٢
وهذا يناقض ما نقله عن القاضي من أن قدرة العبد تؤثر في حال الفعل (٣) .
قال (٤) : (وثبتت المعتزلة ومن تابعهم من أهل الأهواء على أن العباد
موجدون لأفعالهم مخترعون لها) (٥) ١/١٠٢

ونحن الآن نذكر المذاهب الموقولة في ذلك ونحصرها فنقول :

افترق الناس أولا فرقتين : فرقة أثبتت القدرة للعبد ، وفرقة نفتها وهم الجبرية (٦) .
ثم افترق المثبتون للقدرة فرقتين :

فرقة زعمت أن القادر ربها يؤثر في متعلقها ، وفرقة نفت ذلك .
والذين زعموا التأثير افترقوا على (٧) ثلاث (٨) فرق (٩) :

فرقة قالت : تؤثر في الوجود ، وفرقة قالت : تؤثر في الحال ، وفرقة قالت :
تؤثر في وجهه واعتبار .

(١) بداية : ل ١/١١٠ في ب . (٢) راجع رأي أهل السنة في خلق الأعمال في : شرح
الفقه الأكبر للماتريدي ١١ ، أصول الدين ١٣٤ ، الإرشاد ١٨٧ ، بحر الكلام ٣٧-٣٨ ،
التمهيد لقواعد التوحيد ٢٧٨ ، المحصل ١٩٤ ، أبحاث الأفكار ٧١٨/٢ ، شرح المقاصد
٩٣-٩٤ ، شرح المواقف ٢٣٧ . (٣) الإمام الجويني ذكر هذا المذهب ولم ينسبه ،
بل قال " وقد سلك بعض أئمتنا " راجع : الإرشاد ٢٠٦ ، ٢٠٩ . راجع مذهب القاضي
في : التمهيد ٣٤٧ ، الملل والنحل ٩٨/١ ، نهاية الأقدام ٧٣ ، الأربعين ٢٢٧ ،
المحصل ١٩٤ ، أبحاث الأفكار ٨٦٤/٢ ، غاية المرام ٢٠٧ ، شرح طوابع الأنوار ٣٨٩ ،
شرح المقاصد ٩٣/٢ ، شرح المواقف ٢٣٩ ، شرح الكبرى ٢٨١ ، شرح المقدمات في
العقائد ٥٣/٢ ، الروضة البهية ٢٧ . (٤) ب : قالت . (٥) راجع مذهب
المعتزلة في : الإنصاف ١٤٤ ، المغني ٣/٨ ، شرح الأصول الخمسة ٣٢٣ ، المحيط
بالتكليف ٣٤٠ ، المختصر في أصول الدين ٢٠٨ ، أصول الدين ١٣٥ ، بحر الكلام ٣٧ ،
الملل والنحل ٥٤/١ ، المحصل ١٩٤ ، شرح المقاصد ٩٣/٢ ، شرح المواقف ٢٣٨ ،
(٦) الجبرية ، سبق التعريف في ١٨٣ . راجع مذهب الجبرية في : شرح الفقه الأكبر للماتريدي ١١ ،
أصول الدين ١٣٤ ، التمهيد لقواعد التوحيد ٢٧٧-٢٧٨ ، بحر الكلام ٣٧ ، الملل والنحل
٨٥/١-٨٧ ، شرح المقدمات في العقائد ٤٦-٤٧ . (٧) بداية : ل ١/١٣٦
أ في ج . (٨) أ ، ب : ثلاثة .
(٩) أ : فرقا .

فأما الفرقة الثانية للتأثير في المتعلق فهم الأشعرية .
والفرقة (١) الذين قالوا بثبوت (٢) التأثير في الحال القاضى ومن نصر
مذهبه .

والقائلون بالوجه والاعتبار من مال إلى ذلك من نفاة الأحوال كالأستاذ (٣)

ومن نصر مذهبه .

وأما الفرقة الذين قالوا : يؤثر القادر (٤) في الوجود فافترقوا فرقتين :
إحداهما المعتزلة ، قالوا يؤثر في وجود فعله على خلاف إرادة البارى - تعالى -
وهؤلاء محضوا (٥) للعبد الاستقلال بالفعل ،

وفرقه أخرى [كإمام] (٦) الحرمين في آخر عمره قال (٧) : قدرة العبد
تؤثر في الوجود على أقدار خصصها البارى وأرادها (٨) ، فلم يكن العبد
مستقلا بفعله (٩) ، إذ يحتاج إلى مرید مخصص لفعله بالوجه الجائز السدى
اختص به .

وهذه جملة المذاهب المقولة في هذا الباب مستوعبة ، ونحن إن شاء الله
نتكلم على [كل] فريق بما يليق به مستمينين بالله ، وهو خير (١١) معين .
ثم قال صاحب الكتاب : (إن متقدمي المعتزلة امتنعوا من إطلاق أن العبد
خالق لأفعاله لقرب عهدهم بالسلف ، وإجماعهم (١٢) على أن لا خالق إلا الله
- تعالى - ، وأطلق المتأخرون أن العبد خالق لأفعاله ، ومنهم من قال العبد
خالق والبارى لا يسمى خالقا . إلا على سبيل التجوز (١٣)) ١٠٢/ب
وقد بنى الكلام على مباحث عقلية في الأدلة ومناقضات الخصوم وتمسكات سمعية

(١) أ : والفرق . (٢) ب : يشبتون . (٣) راجع مذهب الأستاذ في : الأربعين
٢٢٧ ، المحصل ١٩٤ ، أبحاث الأفكار ٨٦٤/٢ ، غاية المرام ٢٠٧ ، شرح طوال السع
الأنوار ٣٨٩ ، شرح المقاصد ٩٣/٢ ، شرح المواقف ٢٣٩ ، شرح الكبرى ٢٨١ ،
شرح المقدمات في العقائد ٥٤/٤ ، الروضة البهية ٢٨-٢٩ .
(٤) أ : ب : ج : زيادة (عندهم) حذفتنا الزيادة اعتمادا على ليستقيم النص .
(٥) بداية : ل ١٠٢/ب في أ . (٦) أ : كلام . تحريف . (٧) أ : وقال .
(٨) نص كلام الجويني في العقيدة النظامية " قدرة العبد مخلوقه للرب تبارك وتعالى -
باتفاق العالمين بالصانع ، والفعل المقدور بالقدرة الحادثة واقع بها قطعا ، ولكنه
مضاف إلى الله - تبارك وتعالى - تقديرا وخلقاً . . . وإذا كان موقع الفعل
خلقاً لله ، فالواقع به مضاف خلقه الرب - تبارك وتعالى - خلقاً وتقديراً . راجع :
العقيدة النظامية ٤٧-٤٩ . (٩) أ : بفعل . (١٠) أ : بدون (كل) زدناه من ب ،
ج ليستقيم النص . (١١) بداية : ل ١١٠/ب في ب . (١٢) بداية : ل ١٢٦/ب في ج .
(١٣) أول من تجاسر على إطلاق لفظ الخالق على العباد هو أبو علي الجبائي ، وكان
المعتزلة قبله يسمون الخلق موجدين ومحدثين ومخترعين ، فرأى أنه لا فرق بين
الإيجاد والتخليق فسمى العباد خالقين لأفعالهم . راجع : التمهيد لقواعد التوحيد
٢٧٥-٢٧٦ ، اليواقيت والجواهر ١/١٣٩

في بطلان مذهبهم وتحقيق مذهب أهل الحق ، وترجم على ذلك بثلاثة أضرب (١) :

الضرب الأول [(٢)] في الأدلة على امتناع كون العبد خالقا .

وقد ذكر طريقين :

الأولى أن كل ممكن مقدور للباري - تعالى - ، وفعل العبد ممكن فيجب

أن يكون مقدورا .

وإن منموا (٣) كونه ممكنا بناء على تعلق قدرة العبد ، وامتناع مقدور بين

قادرين قيل لهم : قبل أن يقدره عليه (٤) إذا علم أنه سيقدره عليه أهو قادر

عليه أم لا ؟ فإن قالوا لا فقد أخرجوا الممكن عن عموم قدرته ، وإن قالوا

نعم امتنع أن يبطل تعلق قدرته عندكم لتعلق قدرة العبد .

وإذا ثبت كونه مقدورا فكل مقدور له فهو خالقه ، وما خلقه امتنع أن

يكون مخلوقا لغيره (٥) .

قلت : وهذه الطريقة فيها نظر ، وذلك أن كون الممكن مقدورا للقادر

يحتل (٦) معنيين :

أحدهما تأتي وقوع الفعل منه (٧) .

والثاني وقوعه به .

فتأتي (٨) الوقوع (٩) ثابت قبل الوقوع ، ولا يرتفع ذلك التمكن والتأتي (١٠)

بوجود القدرة (١١) الحادثة .

وثبوت مقدور بين قادرين : أحدهما قادر بمعنى أنه مخترع ، والآخر قادر

بمعنى التمكن والصلاحية والتأتي (١٢) غير مستمع ، وإنما المستمع وقوعه بهما ، فلا

يستمع صلاحية القدرة الأزلية (١٣) ووقوع الفعل (١٤) بقدرة أخرى (١٥) صالحة .

وإن تمسك بكون الخصم اعتقد أن مقدور العبد غير مقدور لله - تعالى - (١٦) .

(١) قال الإمام الجويني في هذا الصدد " ونحن الآن نرسم على المخالفين ثلاثة

أضرب من الكلام ، فأما الضرب الأول فنتمسك فيه بالقواطع العقلية في خروج

العبد عن كونه مخترعا ، ونذكر في الضرب الثاني إلزامات للمعتزلة - مأخذها العقول

أيضا - والغرض منها إيضاح تناقض مذاهبهم ، ونذكر في الضرب الثالث الأدلة

السمعية الدالة على صحة ما انتحاء أهل الحق " . راجع : الإرشاد ١٨٨ .

(٢) أ ب : بدون (الأول) زدناه من ج ليستقيم النص .

(٣) أ : وانه شعرا . (٤) أ ، ب ، ج : عليهم .

(٥) راجع هذه الطريقة في الصدر السابق ١٨٨ - ١٩٠ .

(٦) بداية : ل ١٠٣ / أ . (٧) أ : الفصل عنه . تحريف . (٨) أ : فتأت .

(٩) أ : كرر (الوقوع) حذفنا المكرر لعدم فائدته . (١٠) أ ب : والثاني . تصحيف .

(١١) بداية : ل ١٣٧ / أ في ج . (١٢) أ ب : والثاني . تصحيف . (١٣) بداية : ل ١١١ /

أ في ب . (١٤) أ : الفصل . تحريف . (١٥) أ ، ب : أخرى . تحريف . (١٦) بمعنى عبارته : وإن تمسك الجويني بأن الخصم اعتقد أن مقدور العبد غير

مقدور لله - تعالى - .

فهو يناهض على مناقضته ، وخرج عن حيز البرهـان .

فإذا فهمت معنى التعلق ، وهو : التأتى والتكن لم يلزم من قولنا : كسل
مكن مقدور وهذا مكن فيلزم أن يكون مقدورا (١) ، ألا يكون مقدورا بهذا
المعنى الذى أشرنا إليه ، ولا يلزم أن يكون كل قادر خالقا ، فلم ينتج الدليل
عين المطلوب .

وانما تقرر هذه الدلالة (٢) بأن يقال كما عم تعلق قدرته - بمعنى - أن كل
مكن فيتأتى من الصانع فعله - فذلك لا بد أن يراد وجوده أو انتفاؤه لمعـصوم
تعلق الإرادة ، وإذا كان الفعل معلوم الثبوت مثلا وجب أن يراد ، وإذا قصد
إلى ايقاعه وأوقعه غيره كان ذلك تحقيقا لعدم نفوذ إرادته ، ونفوذ إرادة غيره ،
وذلك الذى منعناه عند إبطال القول بالإلهين .

الطريقة الثانية : أن يقال لو كان العبد خالقا لكان عالما بتفاصيل فعله (٣) لكن
غير عالم بفعله ، فلا يصح أن يكون خالقا (٤) .
تقرير المقدمة الأولى : أن الخالق لا بد أن يخصص فعله بقدره ووصفه وهيئته (٥)
وكل وصف جائز أن يكون بخلافه ، ولا يصح اختيار ايقاعه على وجه من وجوه
الجواز إلا أن يكون عالما به ، فيجب أن (٦) يكون عالما .

ولأن (٧) وجود الفعل المحكم يدل على العلم ، فلا يوجد الفعل من الخالق
إلا ويدل على علمه ، وإلا لزم منه وجود الدليل العقلى غير دال على مدلوله ،
وذلك يهطل كونه دليلا .

وتعيين كون الفعل محكما لا أثر له فى الدلالة عندى [بل مطلق صدور الخلق
من الخالق يدل على العلم ، وكل ما يستدلون به على كون البارى (٨) عالما
يوجد (٩) فى فعل العبد على تقدير (١٠) أن يكون خالقا .

وهذا الذى أرشد إليه الكتاب العزيز حيث قال :
* ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير (١١) ،
فهذا أنا الله - تعالى - إلى طريق العلم بعلمه (١٢) بخلقه .

- (١) فى الهامش : زيادة * أن يكون مقدورا : فاعل فيلزم هو أنه لا يكون مقدورا فاعل
لم يلزم * والزيادة توضيح من الناصح لمعنى العبارة . (٢) أ : زيادة (هـ)
حذفنا الزيادة . (٣) بداية : ل ١٣٧ / ب فى ج .
(٤) راجع هذه الطريقة فى المصدر السابق ١٩٠ . (٥) أ ، ب : وهيئته .
(٦) بداية : ل ١٠٣ / ب فى أ . (٧) أ ، ب : ولا . (٨) أ : بدون ما بين
القوسين . زدناه من ب ، ج . ليستقيم النص . (٩) بداية : ل ١١٢ / ب فى ب .
(١٠) أ ، ب ، ج : تقرير . (١١) سورة الملك آية ١٤ .
(١٢) أ : يعلمه .

مذكر لفظ الخبر إشارة إلى أنه لا تخفى عليه خافية ، والعبد ليس بمعلم من حيث إنه يقع الفعل الذي ينسب إليه منه وهو أهل عاقل ، وإن لم يكن عاقلاً فلا [فلا] (١) يعلم تفاصيل فعله ، تتحرك (٢) يده حركات عديدة وهو لا يعلم كم قطع من (٣) خير ، وإذا لم يقدر الفعل فكيف يصح أن يكون خالقاً له .

وهذا الدليل يهطل قول من ادعى أن القدرة الحادثة تؤثر في حال الفعل ، إذ الحال المذكورة لا يصح أن يفعلها الفاعل وهو ذاهل عنها . ولما اعتقد الإمام في آخر عصره أن القدرة الحادثة تؤثر وورد عليه مخالفة هذه الدلالة والأدلة السمية في إجماع السلف على أن لا خالق إلا الله ، وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وجال (٥) في خاطره إحساس التأتى والتمكن ووقوع الفعل على حسب الدواعي أراد أن يجمع بين دلالة الفريقين فقال : العبد قدرته تؤثر في الوجود على أقدار قدرها الباري تعالى . والمعلم إنما هو مدلول تخصيص الفعل وتقديره ، والعبد جاهل بتفاصيل فعله فامتنع أن يكون مقدراً مخصصاً (٦) .

والخلق بمعنى : التقدير (٧) ، فلا خالق إلا الله ، ولا يقع إلا ما أراد الله (٨) والقدرة تؤثر ، لأن العبد مطالب بفعله ، ولا تصح الطلبة منه بما ليس من فعله .

وهذا ضعيف ، فإن انصراف القدرة الحادثة إلى قدر ما لا يعلمه العبد إثبات (٩) إثبات (١٠) جهر هرب من الجهر إليه (١١) ، والتخصيص عبارة عن وقوع الفعل على وجه مخصوص ، والعبد يوقعه على الوجه المخصوص (١٢) فسلما يصح أن يكون مخصصاً بالإرادة (١٣) الأزلية ، وإرادة فعل العبد إذا حقت تمن وشهوة ، والقصد الحقيقي أيضاً يتعلق بفعل القاصد .

وظنى (١٤) أنه إنما حمل على هذا القول ليحقق توجه الطلب التكليفي بما العبد فاعل له ، فما علم أنه لا يقع لم يخصه ، والعبد قدرته تؤثر ، وهو غير مخصص ، فما لم يخصه الباري تعالى - تمذر (١٥) عليه فعله ، والطلب التكليفي

(١) أ: بدون (فلا) زدناه من ب: ج: ليستقيم النص . (٢) أ: شيخ من . تحريف .
(٣) بداية: ل ١٣٨/ أ في ج . (٤) أ: ب: ج: ورد . (٥) أ: ب: ج: وحال . تصحيف .
(٦) راجع : العقيدة النظامية ٤٩ . (٧) راجع مختار الصحاح / مادة خلق ٢٠٦ .
(٨) بداية: ل ١٠٤/ أ في أ . (٩) ب: بدون (إثبات) . (١٠) أ: يثار ، د: بدون (إثبات) . (١١) أ: ب: ج: اله . صححناه من د . (١٢) بداية: ل ١٣٨/ ب في ج . (١٣) بداية: ل ١١٢/ أ في ب . (١٤) أ: ب: ج: وعلى .
(١٥) أ: ب: ج: تمذر . تصحيف .

متوجه نحو خلاف المعلوم لا محالة .

وهذا المذهب أخذ من قول الأستاذ أبي إسحاق - رضي الله عنه - في حد الكسب أنه فعل فاعل بمعنى ، والخلق فعل فاعل لا معين له (١) .

إلا أن الأستاذ ينقل عنه أن قدرة العبد تؤثر في وجه واعتبار ، كما نقل عن غيره (٢) أنها تؤثر في حال ، والإمام زعم في آخر الأمر أنها تؤثر في الوجود .
والذي نصره في هذا الكتاب ما تقدم بيانه (٣) أن القدرة الحادثة لا تؤثر أصلاً ألبتة ، ولا في الوجود ولا في حال الوجود .

والدلالة عليه ذهول العبد ، وعدم علمه بتفاصيل ما يعتقد كونه فعلاً له ،
أورد على نفسه سؤالاً للخصوم وهو أنهم قالوا إذا صح أن يكون العبد مكتسباً وليس بعالم ، فلم لا يصح أن يكون فاعلاً موجداً وليس بعالم ؟ واعتذاركم في الكسب اعتذارنا في (٤) الإيجاد ، ثم قولكم في الكسب إنه يجوز أن يكون مذهباً عنه إذا كان قليلاً ، ولا يجوز في الكثير (٥) .

قلنا : لا نشترط (٦) أن يكون المكتسب عالماً لا في القليل ولا في الكثير ، وقد يكون الكثير غير مذهب عن (٧) أصله بمجرد المادة ، ولكن على كل تقدير هو (٨) غير عالم بتفصيله ، فإن معنى الكسب على هذا الرأي قدرة تتعلق ولا تؤثر ، وإذا كان العبد غير مؤثر فإنما (٩) نسب الفعل إليه لنسبة تتعلق بقدورها (١٠) لا أنه يؤثر في الفعل (١١) ، ودلالة الفعل إنما هي من جهة صدور الفعل عنه (١٢) ، والفعل لم يصدر عن المكتسب .
نعم يلزم ذلك من جعل القدرة الحادثة مؤثرة في حال .

فهذا تمام هذه الباحثة ، وقد بينا (١٣) فيما سبق أن هذه الدلالة لا يعتمد فيها على اعتبار الثائب (١٤) بالشاهد ، إذ بينا أنه لا فاعل في الشاهد (١٥) .

(١) راجع قول الأستاذ في حد الكسب في : نهاية الأقدام ٨٧-٨٨ ، الأربعين ٢٢٧ .

قال الشهرستاني عن مذهب الجويني المذكور " وهذا الرأي إنما أخذ من الحكماء

الإلهيين " راجع : الملل والنحل ١/ ٩٩ . (٢) هو : القاضي الباقلاني .

(٣) مذهب الجويني في هذه المسألة في الإرشاد أن الحوادث كلها حدثت بقدرة الله ،

وأن كل مقدور لقادر فالله تعالى قادر عليه وهو مخترعه ومنشئه . راجع : الإرشاد ١٨٧ .

(٤) بداية : ١٣٩ / أ في ج . (٥) راجع : السؤال المذكور والجواب عنه في : المصدر السابق ١١١

(٦) ب : يشترط . (٧) أ : مخ . تحريف . (٨) بداية : ١٠٤ / ب في أ .

(٩) أ ، ب ، ج : وإنما . (١٠) ب : بمقدور . (١١) أ : الفصل .

(١٢) بداية : ١١٢ / ب في ب . (١٣) أ : تبيننا .

(١٤) أ ، ب : الغالب . (١٥) راجع ص ٣٢٦ وما بعدها .

وإذا قلنا الفعل يدل على الفاعل ضرورة ، فنعنى به : أن معرفة كون الفعل واقعاً على وجه الاختيار دليل (١) على العلم ضرورة ، فتأملوا ذلك .
الضرب الثانى فى الإلزامات المتوجهة عليهم .

وقد ذكرناها ما هو على صيغة البرهان ، وإنما سعى إلزاماً ؛ لأن بعض مقدماته مأخوذة من تسليم الخصم .

فنقول أولاً : لو صلحت القدرة الحادثة لإيجاد بعض (٢) الموجودات كالحركات والسكنات والاعتمادات والنظر لصلحت لإيجاد كل موجود من (٣) الجواهر والأعراض لكن لا تصلح لإيجاد كل موجود ، فلا تصلح لإيجاد بعض الموجودات (٤) .

وتقريره (٥) أن القدرة الحادثة عند الخصم إنما تتعلق بالوجود فقط ؛ لأن الذوات ثابتة فى العدم بصفات أنفسها ، والصفات التابعة للحدوث واجبة عند الحدوث فلا تستفاد بالفاعل ، فلم يبق للفاعل أثر إلا الوجود فقط ، وهو نفس سائر الموجودات على معقول واحد ، فلو صلحت القدرة لإيجاد موجود ما لسم تميز (٦) فيه غير الوجود ، وهو لا يختلف ، فتكون نسبتها إلى سائر الموجودات نسبة واحدة ؛ لأن أثرها مشترك فى سائر الموجودات ، وما اختلف فيه الموجودات ليس من أثرها ، ومعلوم أنها لا تصلح للجواهر (٧) وأكثر الأعراض فكيف يصح أن تؤثر فى الوجود ؟

وهذا (٨) على صيغة البرهان (٩) ، إلا أن لزوم صلاحيتها لكل موجود مبنى على أصل الخصم ؛ إذ جعل مجرد الوجود هو أثر القدرة فقط .
نوع آخر من هذا النمط : نقول : لو صلحت القدرة الحادثة للإيجاد لصلحت للأعادة .

وتقرير هذا يصح من وجهين :

أحدهما : أن تأثير القدرة فى الابتداء ليس إلا فى الوجود ، ومعقولة نفسى الاعادة كمعقولة فى الابتداء .

الثانى : أن القدرة الصالحة (١٠) لشيء عندهم لابد أن تصلح لمثله ، والمعاد مائل للمنشأ ابتداءً فى جميع صفات النفس ، ولا يلزم هذين النوعين ما يقوله الأصحاب فى تعلق القدرة الحادثة عندنا ، فإننا نقول :

أما النمط الأول فغير لازم من جهة أن تعلقها ليس ببعض (١١) الوجود بل بوجود مخصوص على صفة مخصوصة .

(١) أ ، ب : دليلاً . (٢) بداية : ل ١٣٩ / ب فى ج . (٣) ب : حتى .

(٤) راجع هذا الإلزام فى : المصدر السابق ١٩٢-١٩٣ . (٥) أ : وتقديره .

(٦) ب : مصر ، د : تعد . أعوزه : أحوجه . راجع مختار الصحاح / مادة عوز ٤٨٦ .

(٧) بداية : ل ١١٣ / أ فى ب . (٨) ب : فهذا . (٩) بداية : ل ١٠٥ / أ فى أ .

(١٠) بداية : ل ١٤٠ / أ فى ج . (١١) أ : بمحض . تصحيف .

وأما النمط الثاني : فنقول يجوز عندنا إذا أعاد الله عرضاً أن يخلق مقارناً له قدرة متعلقة به ، فقلنا لا يمتنع أن تتعلق بالإعادة بخلاف أصلهم .
ومما ألزمهم أن قال ليس (١) متعلق القدرة بالحادثه عندكم حال ، وهو الوجود ؟
والصفات التابعة للحدوث عندكم أحوال ، وما (٢) المانع من (٣) تأثير القدرة فيها ؟

وما وجه اختصاص تأثير القدرة ببعض الأحوال دون بعض (٤) ؟
قالوا إنما كان ذلك لأنها واجبة فاستغنت عن مقتضى .

قلنا (٥) : كيف يصح القول بوجودها مع صحة انتفاؤها ، بل مع تحقق الانتفاء قبل الوجود لها .

قالوا عني (٦) بوجودها أنها لازمة الثبوت (٧) عن الوجود .
قلنا : والوجود لازم الثبوت (٨) عند وجودها ، وكذلك كل متلازمين متى ثبت أحدهما ثبت الآخر ، ونسبة التلازم إليهما على حد سواء ، ولئن صح أن نقول بثبوت (٩) أحد المتلازمين عند ثبوت اللازم له وجوباً صح ذلك في جانب سبب الملازم الآخر ، وإذا رتب على الوجوب بهذا المعنى ثبوت الاستغناء عن الفاعل (١٠) فيلزم ثبوته (١١) في الجانب الآخر ، ضرورة شمول المعنى .
الضرب الثالث : التعلق بالأدلة السمعية :

فمنها اجماع الأمة قاطبة على الرغبة إلى الله - تعالى - في أن يرزقهم الإيمان ، ويجنبهم الكفر والعصيان ، وإذا كان الإيمان فعل العبد بواسطة النظر ، والفكر أيضاً مقدوره وخلقه ، فكيف يسألون الله ما هو من فعلهم (١٢) .
اعتذروا عن ذلك بأن قالوا : المراد من السلف الرغبة إلى الله - تعالى - في الاقدار على الإيمان (١٣) ، وهذا القدر لا يجرى في الرغبة في أن يجنبهم الكفر ، فإن القدرة على الإيمان قدرة على الكفر ، والقدرة على الإيمان حاصلة ، فكيف يطلب الحاصل ، وذلك أن التكليف عندهم لا يصح تعلقه إلا بعد الإقدار ، ويستحيل أن تسلب القدرة ، فإذا كان الأمر على ذلك معلوماً (١٤) على أصل المعتزلة فلا معنى للرغبة والسؤال (١٥) .

(١) أ : ليس . (٢) أ : وما . (٣) أ ، ب : عن . تحريف . (٤) راجع هذا الإلزام في المصدر السابق ١٩٤ . (٥) ج : قلت . (٦) أ : أعينا . (٧) أ : لثبوت . (٨) بداية : ل ١١٣ / ب في ب . (٩) ج : ثبوت . بداية : ل ١٤ / ب في ج . (١٠) أ ، ب : المفاعل . تحريف . (١١) بداية : ل ١٠٥ / ب في أ . (١٢) راجع : المصدر السابق ١٩٥ . (١٣) راجع الاعتذار والجواب عنه في المصدر السابق ١٩٥ - ١٩٦ . (١٤) أ ، ب : معلوم . (١٥) أ : والسندال . تحريف .

ومن دعوات النبيين قول إبراهيم - صلى الله عليه وسلم -

* واجعلنا مسلمين لك (١) *

وقوله * واجنيس وني أن (٢) نعبد الأصنام (٣) *

فإن كان معنى تحصيل الإيمان لهم أن يخلق القدرة عليه فهو يحصل الكفر بخلق القدرة عليه ، وإن كان معينا على الإيمان بذلك فيلزم أن يكون معينا على الكفر به .

وما يتسك به إجماع الأمة قبل ظهور أهل البدع والأهواء أن الله رب كل مخلوق وإله (٤) كل محدث هو لا يكون إله (٥) ما لا يقدر عليه ، وإذا كان العبد خالقا لأفعاله كما أن الباري - تعالى - خالق لأفعاله . فقلد أثبتوا إله آخر .

* إذا لذهب كل إله بما خلق (٦) *

وما يتسك به أن العبد إذا كان خالقا لمعرفة الله ، وهو أحسن خلقا من خلق الأجسام ، فهو (٧) مناف لقوله تعالى :

* فتبارك الله أحسن الخالقين (٨) *

فلئن قالوا القدرة على الإيمان أحسن منه ؛ إذ (٩) لولاها لما وجد ، فيلزم على هذا : القدرة على الكفر أشد من الكفر (١٠) .

ومن المأخذ السمعية نصوص الكتاب (١١) :

منها قوله تعالى :

* ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شيء فاعبدوه (١٢)

فأثبت الوحدة في الألوهية وحقق ذلك بأنه (١٣) خالق كل شيء ، وورد ذلك (١٤)

ملزوما بقرينة التمدح ، ولفظ كل شيء وإن لم يكن نصا في (١٥) استغراق كل

شيء بحكم الوضع إلا أنه محفوف بهذه القرائن ، فاستفيد منه العموم بواسطة القرائن .

ومن هذا القبيل قوله تعالى :

* أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخسأل

عليهم قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار (١٦) .

(١) سورة البقرة من آية ١٢٨ . (٢) بداية : ل ١٤١ / أ في ج .

(٣) سورة إبراهيم من آية ٣٥ . (٤) بداية : ل ١١٤ / أ في ب .

(٥) أ ، ب ، ج : الله . (٦) سورة المؤمنون من آية ٩١ . راجع المصدر السابق

١٩٦-١٩٧ . (٧) أ ، ب ، ج : وهو . (٨) بداية : ل ١٠٦ / أ في أ .

راجع : المصدر السابق ١٩٧ . (٩) أ : أو . تحريف . (١٠) راجع المصدر

السابق نفس الصفحة . (١١) أ ، ب ، ج ، د : الكتب . (١٢) سورة الأنعام

من آية ١٠٢ . (١٣) أ ، ب : بأن . (١٤) أ : دونه وذلك . تحريف .

(١٥) بداية : ل ١٤١ / ب في ج . (١٦) سورة الرعد من آية ١٦ .

وهذه الآية نص في محل النزاع (١) .

فإن قالوا هي متروكة الظاهر وكذا التي استدلت بها قبل ؛ فإنه يندرج فيها
القديم والجدد .

وهذا ليس تركا للظاهر ؛ فإنه لم يسبق إلى الفهم دخول المخاطب في
خطابه ؛ وليس يظهر اندراجها ؛ فامتناع دخوله تحت اللفظ لا يكون تركا
للظهور (٢) .

وكذلك يستدل بكل آية دالة على نفرد بالخلق والاختراع .

ولا معنى لذلك على رأى المعتزلة ؛ فإنه يقال إذا جاز تدحجه بأنه قادر على
أفعال نفسه [فالغير أيضا يتدحج بأنه قادر على أفعال نفسه] (٣) ؛
وهذه (٤) الآيات ظواهر ؛ إذ (٥) أن جملتها قد تفيد القطع باعتبار مجموعها
لا باعتبار أحادها (٦) .

شبهة الخصوم :

وقد استدلوا أيضا بما أخذ (٧) سمعية وحجج عقلية :

فما تمسكوا به في مأخذ العقول أن قالوا العاقل يميز بين ما هو مقدوره
وبين ما ليس بمقدوره ؛ ويدرك تفرقة (٨) بين حركاته التي (٩) اختارها ؛
وبين حركاته في حال كونه مسحوبا أو مرتعشا ؛ وكذلك يفرق بين مقدوره وبين
ألوانه (١٠) التي لا قدرة له عليها ؛ ومعلوم أن القدرة تقارن اللون ؛ كما
تقارن الحركة ؛ فلا تعود التفرقة إلى مجرد المقارنة ؛ إذ هي مشتركة بين
ما هو مقدور وبين ما ليس بمقدور ؛ فيجب أن يقال إن التفرقة ترجع إلى تأتسى
وقوعه به على حسب إثارته واختياره موافقا لقصد ؛ وذلك يشعر بوقوعه
بسه لا محالة من غير ريب ؛ ثم لا يقع به إلا الحدوث (١١) ؛ فليكن العبد محدثا
لفعله ؛ ولو كان فعله غير واقع به لكان بمثابة ألوانه ؛ وغير ذلك من أعراضه
التي قارنتها قدرته من غير تأثير فيها ؛

وأیضا فإن الفعل يقع على حسب دواعيه وإرادته ؛ وذلك يشعر بكونه فعلا له ؛
لأنه إذا انصرفت عنه داعية لم يقع ؛ وإذا أراد وقوعه وتوجهت داعية إليه

(١) راجع : المصدر السابق ١٩٩ . (٢) راجع الاعتراض والرد عليه في المصدر السابق

نفس الصفحة . (٣) أ : بدون ما بين القوسين . زدناه من ب ؛ ج : ليستقيم النص .

(٤) بداية : ل ١١٤ / ب في ب . (٥) أ : ان ؛ ب : ات . تحريف .

(٦) راجع : الإرشاد ١٩٩ - ٢٠٠ . (٧) أ : يأخذ . تحريف . (٨) ج : بفرقة .

(٩) بداية : ل ١٤٢ / أ في ج . (١٠) بداية : ل ١٠٦ / ب في أ .

(١١) راجع : المصدر السابق ٢٠٠ - ٢٠١ .

وقع بهذا تمام هذه الشبهة .

وقد قررناها (١) من وجهين : أحدهما : توجه الداعية ، والثاني حصول التفرقة بين المقدور وغير المقدور (٢) .

والجواب أن نقول (٣) :

أما الوجه الأول : فالكلام عليه أن نسلم ثبوت التفرقة ، وأنها لا ترجع إلى مجرد المقارنة للتقديم .

قلتم أنها إذا لم ترجع إلى (٤) المقارنة يلزم منه أن تؤثر (٥) في الفعل .

وقد علمتم أن خصومكم يقولون بثبوت (٦) القدرة ، وأنها متعلقة بغير مؤثرة ، والصفات المتعلقة في العقل قد (٧) انقسمت إلى مؤثرة وغير مؤثرة ، فالعلم يتعلق بمتعلقه ولا يؤثر فيه ، وكذلك الخبر والإدراك يتعلقان ولا يؤثران ، وكذلك الشهوة والغفلة يتعلقان ولا يؤثران (٨) ، فلا تنحصر جهة التعلق في التأثير ، وبهذا القدر من التعلق لا على جهة التأثير تحصل التفرقة بين المقدور وغير المقدور .

قولهم في الوجه الثاني إن الفعل واقع على حسب الداعية والإرادة .

قلنا : لم قلتم أن هذا يشمر بالتأثير (٩) ، [وما] (١٠) المانع من أن يقال جرت عادة الله في سنة الاختراع إذا (١١) دعت العبد داعية (١٢) إلى الفعل أوقعه له .

والذي يدل على ذلك أن معقول كونه (١٣) مقدورا عند الغفلة والذهول

كمعقول كونه مقدورا عند حضور الذهن وتوجه الداعية والإرادة ، ولهذا

(١) أ ، ب ، ج : قدروها . تحريف . (٢) راجع : استدلال المعتزلة العقلي على

أن العبد خالق لفعله في : شرح الأصول الخمسة ٣٣٦ - ٣٥٤ ، المحيط

بالتكليف ٣٤٠ - ٣٤٨ ، المختصر في أصول الدين ٢٣٨ - ٢٤٠ ط دار

الشروق ، الإرشاد ٢٠٠ - ٢٠١ . (٣) أ ، ج : يقول . تصحيف ب : تقول .

(٤) بداية : ل ١٤٢ / ب في ج . (٥) أ ، ج : يؤثر . تصحيف .

(٦) أ : ثبوت . بداية : ل ١١٥ / أ في ب . (٧) ب : بدون (قد) .

(٨) أ : يؤثران . (٩) أ : بأن شروط .

(١٠) أ : بدون (ما) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص .

(١١) بداية : ل ١٠٧ / أ في أ . (١٢) ب : داعيته .

(١٣) أ : كسبون .

فإن (١) الخصم سوى (٢) بينهما في ثبوت الاختراع للعبد ، فلم يتوقف كونـه
فعلا له على ثبوت الداعية ، وما لا يتوقف وجود الشئ عليه لا يدل وجوده عليه ؛
فإن جهة دلالة الفعل على صفات الفاعل أيضا هو باعتبار توقف الإحداثـات
على تلك الصفات .

ثم نقول وجود الداعية والإرادة إن (٣) دل على وجود الفعل فيلزم ألا
يتصور وجودهما بدون الفعل ، وإذا (٤) صح وجود الفعل بدون (٥) الداعية ،
ووجود الداعية بدون الفعل بطلت الدلالة ؛ إذ لا بد للدليل من ثبوت ملازمة
بينه وبين المدلول .

قول صاحب الكتاب : (وجود الفعل بدون الداعية ، يدل هذا الانقسام
وعدم الاطراد على أنه ليس بفعل له) ١/١٠٧

يوردون عليه : أن هذا عكس (٦) الدليل ؛ فإن ثبوت وقوع الفعل على
حسب الداعية إذا دل لم يلزم من عدم وقوعه على هذه الصفة انتفاء كونـه
فعلا له ، إلا أنه إذا أراد انتفاء الملازمة من الوجهين - كما نهـنـا
عليـه (٧) - امتنعت الدلالة ووضح الكلام .

وما يقطع الملازمة بين الداعية وبين الفعل أن الألوان والطموم قد يقع
منها شئ على حسب الداعية - وليست فعلا للعبد عندهم - فلو لازمت الداعية
الفعل للزم كل ما وقع على حسب الداعية أن يكون فعلا .

وهذا (١٠) في (١١) الحقيقة نقض الدليل ، ومن هذا القبيل حصول الشبع
عند الأكل ، والفهم عند (١٢) المخاطبة ، والإفهام والخجل والوجل عند
التخويف (١٣) والتخجيل .

ثم نقول : ما توجهت إليه الإرادة والداعية هو صفة خاصة - والأمر الخاص
إما صفة نفسية عندكم تثبت في حال العدم ، أو صفات تابعة للحدوث ليست (١٤)
مقدورة عندكم - وإنما متعلق الفعل بالإحداث ، وهو ايقاع حال الوجود فقط (١٥) ،
وليس الوجود بما هو وجود متعلق الداعية ، ولا توجه القصد إلى الوجود بما
هو وجود .

(١) أ ، ب ، ج : أن . (٢) أ ، ج : سوى . تحريف . (٣) بداية : ل ١٤٣ / أ في ج .
(٤) أ : وإذا . (٥) أ : يرون . تحريف . (٦) أ ، ب ، ج : عدم . تحريف .
(٧) بداية : ل ١١٥ / ب في ب . (٨) راجع : شرح الأصول الخمسة ٣٤٢ ، التحيط بالتكليف
٣٤٤ . (٩) راجع ص نفسها (١٠) ب : فهذا . (١١) أ : أن .
(١٢) أ ، ب : عن . (١٣) أ : التخويف . تصحيف . (١٤) بداية : ل ١٤٣ / ب .
نفسى ج . (١٥) بداية : ل ١٠٧ / ب في أ .

وما يحقق (١) نفى التلازم • بين الداعية والفعل أنه يجوز في العقل خلق دواع ضرورية وحركات ضرورية عقبيها ، مع أنه غير فعل لمن (٢) دعت الداعية إليه ، وقد تقدم ما ترجع الثغرة إليه ، وهو تعلق القدرة بالمقدور كما سبق (٣) •

فإن قالوا فهذا إذا لم تؤثر القدرة ، فلا يكون فرقا بينها وبين العلم • قلنا : لا يلزم من اشتراكهما في التعلق من غير تأثير عدم الثغرة ؛ فإن العلم (٤) والظن يتعلقان (٥) ولا يؤثران في متعلقهما ، والفرق بينهما معلوم ضرورة ، مع أن الاشتراك في الجهة المذكورة ، فيبطل هذا السؤال • شبهة أخرى لهم : قالوا العبد مطالب بالفعل ، ولا يصح أن يطالب بما لا يفعله (٦) •

ولهذه الشبهة تقريران :

أحدهما : أنها عقلية محضة وهو أنه (٧) يجوز تكليفه ، والقول بعدم فعله يفضى إلى إحالة ما علم جوازه ، ولا يصح •

والثانى : وقوع تكليفه ، ولا يصح وقوع التكليف بما ليس فعله ، ووقوع التكليف مأخذه السمع ، فتكون هذه الشبهة على هذا التقرير مركبة من مقدمة مأخذها السمع ، ومن مقدمة أخرى (٨) مأخذها العقل ، فالمقدمة السمعية - وهى وقوع التكليف وتوجه الطلبات من الله - تعالى - على العبد - مسلمة ، وأما المقدمة الأخرى - وهو أنه لا يصح توجه الطلبة الى ما ليس من فعل العبد - فيقررونها (٩) من وجوه : أحدها : الرجوع إلى مأخذهم في التحسين والتقيح ، وسيأتى إبطال هذه القاعدة عليهم فيما بعد إن شاء الله - تعالى - (١٠)

والثانى : أن الطلب من الصفات المتعلقة ، فلا بد له من مطلوب ، والمطلوب من العبد منسوب إليه من جهة الطلب ، ونعنى بهذه النسبة أنسبه طلب منه (١١) إيقاعه •

(١) أ ، ب تحقق • تصحيف • (٢) أ : تر • (٣) راجع ص ٣٣٤

(٤) بداية : ل ١١٦ / أ في ب • (٥) أ : يتعلقات • تحريف •

(٦) راجع : المصدر السابق ٣٤٧ ، الإرشاد ٢٠٣ • (٧) ب : ان •

(٨) بداية : ل ١٤٤ / أ في ج • (٩) أ : فيضرونها •

(١٠) راجع ص ٤٢٧ - ٤٣٧

(١١) أ ، ب ، ج : من •

فقله (١) اوقع [يا] (٢) من لا يصح أن (٣) يوقع ، متناقض فسى الوصف ، وكذلك قول القائل افعل ما أنا فاعله متناقض .
والجواب أن نقول (٤) جواز التكليف ووقوعه من القضايا (٥) التي لا (٦) نزاع فيها .

وأيضاً النزاع في امتناع تكليف ما لا تؤثر القدرة فيه ، وقد علمتم أن خصومكم جواز تكليف ما لا يطابق ، وكيف لا يجوزون (٧) ما لا تؤثر القدرة فيه (٨) ؟
وليس ذلك من القضايا الضرورية ، فما دليلكم على امتناع ذلك ؟
وسؤالكم لنا ما الفرق (٩) عند عدم التأثير بين المطالبة بالحركات والسكنات وبين المطالبة بالطموم والألوان والأرايح :

فلا فرق عندى (١٠) في جواز التكليف بين ما هو من جنس المقدور وبين ما ليس من جنس المقدور ، غير (١١) أن من الناس من يجوز التكليف بالمستحيل في ذاته ، ومن الناس من يضمه ويقصر (١٢) صحة التكليف على الممكن (١٣) ، ولا تستدعى (١٤) صحة التكليف ثبوت القدرة عنده ، فضلاً عن كونها مؤثرة ، وصح بالإجماع التكليف بما علم الله أن لا يوجد (١٥) ، وكان (١٦) هذه الصورة ناقضة على من أراد الخروج عن مذهب الشيخ ، واعتبار القدرة ، فمن أصحابنا من زعم أن الطلب التكليفي يتوجه إلى فعل العبد ، وهو حال للفعل ، وقد ضاهى المعتزلى من حيث إنه جعل أثر القدرة حالاً هو الوجود ، وهو جعل أثر القدرة حال الوجود (١٧) والوجود عنده نفس الوجود ، إلا (١٨) أن القدرة عندنا تقارن الفعل ولا تتقدم (١٩) عليه (٢٠) ، وما علم الله أن لا يوجد لسم يخلق قدرة عليه .

(١) بداية : ل ١٠٨ / أ ١ . (٢) أ ، ب ، ج : بدون (يا) زدتاه من د ليستقيم النص .

(٣) أ : انه . (٤) أ ، ب ، ج : يقول . تصحيف . (٥) أ ، ب ، ج : القضايا ،

صحناه من د . (٦) بداية : ل ١١٦ / ب في ب .

(٧) ج : يجيزون . (٨) ب : فيه القدرة . (٩) أ : بالفرق . تحريف .

(١٠) ب : عند ، ج : عندكم . (١١) بداية : ل ١٤٤ / ب في ج .

(١٢) أ : ويقصد . تحريف . (١٣) جواز التكليف بالمستحيل لذاته فيه تردد بين الأصحاب

بناءً على أنه يستدعى تصور المكلف به واقعاً ، والمستع هل يتصور واقعاً ؟ فيه تردد . راجع

متن المواقف ٣٣١ ، شرح المقاصد ١١٤ / ٢ . (١٤) أ : نستدعى . تصحيف .

(١٥) راجع : متن المواقف ٣٣١ . (١٦) أ : وكان . (١٧) ب : الوجود .

(١٨) ج : والا .

(١٩) أ ، ب : يتقدم . تصحيف . (٢٠) راجع : اللع ٩٣ ، التمهيد ٣٢٤ - ٣٢٥ ،

الإنصاف ٤٦ - ٤٧ ، التمهيد لقواعد التوحيد ٢٥٧ ، المعالم ٨٣ ، شرح

اللبسرى ٢٨٦ .

والتزم الإمام في آخر عمره ثبوت تأثير القدرة في الوجود على أقدار خصصها
البارى وأرادها ، ولم يجعل العبد مستقلا بالفعل ؛ لأنه يتمذر (١) عليه
التخصيص والتقدير (٢) لفعله لجهله (٣) بتفصيله ، وإرادة ما لا يعلمه مستع
والتزم بقدرة القدرة على المقدور وصلاحيته (٤) للضدين .
ومع التزامه هذه الأصول لم يسلم من الإشكال ؛ فإن ما علم الله أنه [لا] (٥)
يكون ، لم يقدره ولم (٦) يخصصه ، والعبد (٧) لا يستقل بفعله دون معين
يقدره له ويخصصه (٨) ، فقد (٩) كلف بما لا سبيل إلى إيقاعه ويتمذر تأثيره (١٠)
فيه لفوات شرطه .

فالحق في الجواب هو المنهج (١١) الذي سلكه الشيخ من جواز التكليف
بما لا يؤثر (١٢) فيه قدرة العبد ، وجواز تكليف ما لا يطاق (١٣) قطعاً
لمسألة خلاف المعلوم ؛ إذ لا قدرة عليه والتكليف به ثابت .
وقولهم ان التناقض في كلام الله - تعالى - مدفوع بالاتفاق مسلم ، غير
انا لا نسلم ثبوت التناقض ؛ فإن التناقض انما يثبت إذا كان التكليف يشعر
بثبوت تأثير القدرة في المقدور ، وهو محل النزاع ، وإذا لم يشعر بثبوت التأثير
ففيه لا يناقضه .

فإن عادوا إلى مسألة التقيح (١٤) فسنبين أنه لا يقبح شيء عقلاً (١٥) ؛
فإن القبيح ما قبحه الشرع .
وإذا وضع (١٦) أن من أصلنا التكليف بما لا قدرة عليه ، والتكليف بما لا
يؤثر القدرة إذا وجدت فيه ، فحاصل استدلالهم بمحل متنازع فيه ، ولم
يذكروا (١٧) على إبطاله دليلاً .

وإن قالوا صحة الأمر بذلك يصح وجوبه ، والوجوب يستدعي جواز
اللوم (١٨) على الترك ، وذلك يشعر بخبر عن إمكان صدور الفعل منه ، فيناقض لا
محالة امتناع صدور الفعل منه .

قلنا : أما جواز اللوم على ما لا قدرة عليه فلتزعم ؛ فإن خلاف المعلوم كذلك ،
وإذا جوزنا إيلام البرايا (١٩) ، وتعذيب المطيعين (٢٠) فكيف نقف (٢١) عن (٢٢)
تجويز اللوم .

(١) أ: يقدر . (٢) ب: ج: والتقرير . (٣) بداية: ل: ١١٧ / أ: في ب .
(٤) أ: وملاحيثها . تحريف . (٥) أ: بدون (لا) زدناه من ب: ج: ليستقيم النص .
(٦) بداية: ل: ١٠٨ / ب: في أ . (٧) ب: العبد . (٨) أ: ب: وتخصيصه . (٩) بداية: ل: ١٤٥
/ أ: في ج: . (١٠) أ: تأثيره . (١١) ج: بدون (المنهج) . (١٢) أ: تذكر: تحريف .
(١٣) راجع: اللع ٩٩ ، الكامل: في اختصار الشامل ١٦٤ / أ: (١٤) أ: القبح: (١٥) ما سمع من
(١٦) أ: وضع . (١٧) أ: ب: تذكروا . (١٨) أ: اللوم . (١٩) أ: البدايا .
(٢٠) راجع: الاقتصاد في الاعتقاد ١٣٧ . (٢١) بداية: ل: ١١٧ / ب: في ب .
(٢٢) بداية: ل: ١٤٥ / ب: في ج .

وقولهم اللوم يشعر بخبر عن إمكان صدور الفعل عنه .
فلا نسلم هذا الإشعار ، وما دليله ؟ وتمشية (١) المسألة بدعوى عرية عن برهان لا سبيل إليه .

وقد أجاب صاحب الكتاب عن هذه الشبهة بأن قال :
(هذه الشبهة تنعكس عليهم من وجوه) (٢)

أحدها : أن المعدوم عندهم شيء ثابت له خصائص الصفات ، فإذا كان ثابتا فلا معنى لطلب الثابت ، وهذا يبطل الاختراع من (٣) الله - تعالى - أيضا على أصلهم ، فأما من أنكر الأحوال منهم فيتعذر الانفصال منه (٤) عن هذا الإلزام ، وأما من أثبت الحال (٥) أو الوجه والاعتبار فـ عند يضيف حصول ذلك إلى الفاعل ، وتكون جهة انفصاله عن هذه الشبهة ، ودره (٦) هذه الانفصال باقاة الدليل على نفي الحال ، أو بيان [أن] (٧) الحال لا يصح أن تفعل على حياها (٨) .

وقرر (٩) صاحب الكتاب هذا الأصل بأن الحال [لو فعلت] (١٠) على حياها لكانت ذاتا ، ويلزم عليه نفي الأعراض (١١) إذ يقول (١٢) نافي (١٣) الأعراض على دليل إثباتها المتجدد حال بفعلها الفاعل ، ولا يلزم منه إثبات معنى موجب .

وهذا إلزام على أصلهم في الابتداء .
ثم رد (١٤) انفصالهم عن الإلزام بالإلزام آخر (١٥) .

ويمكن أن يستدل على أن الحال لا تفعل على حياها بأن يقال : لو (١٦) صح أن تفعل على حياها لصح (١٧) أن تعلم على حياها (١٨) ؛ فإن ما صح فعله صح القصد إليه ، ولا يصح القصد دون العلم بها يقصد ، والحال لا تفعل إلا بذي الحال ، فلا يمكن العلم بكونه متحركا أو ساكنا دون العلم بالذات . ولا يعترض (١٩) على هذا بأنه يصح العلم بالذات بدون الحال ، ثم يقوم (٢٠) الدليل على الحال ، فما أنتجه الدليل معلوم زائد على ما علم

(١) أ ب : وتمشيت . (٢) راجع الشبهة والجواب عنها في : الإرشاد ٢٠٣-٢٠٤ .
(٣) ج : في . (٤) أ ب : عنه . (٥) بداية : ل ١٠٩ / أ في أ . (٦) أ : وورد .
ج : ورا . (٧) أ : بدون (ان) زده من ب . ج : ليستقيم النص .
(٨) راجع : المصدر السابق ٢٠٣-٢٠٤ . (٩) أ ب : ج : وقد ر . صححناه من د .
(١٠) أ : بدون (لو فعلت) زده من ب . ج : ليستقيم النص . (١١) راجع : المصدر السابق ٢٠٤ . (١٢) أ ب : ج : تقول . صححناه من د . (١٣) د : رطلوه .
(١٤) أ : أو رده . ب : أردوه . ج : ردوا . صححناه من د . (١٥) راجع الإلزام والرد عليه في المصدر السابق ٢٠٤-٢٠٥ . (١٦) ب : له . (١٧) أ ب : ج : تصح .
تحريف . (١٨) بداية : ل ١٤٦ / أ في ج . (١٩) أ : يتمرض .
(٢٠) أ : يقسم .

أولا (١) ، فيلزم أن تكون الحال معلومة على حياها ، لأننا نقول لا يلزم من صحة العلم بالذات على حياها أن تعلم الحال (٢) على حياها ، فإن المنسوب إليه يعلم بدون النسبة ، ولا يصح أن تعلم النسبة دون (٣) المنسوب إليه ، والدليل المنجج لثبوت الحال ينتج كون الذات على صفة كذا ، فلا تناقض العلم السابق ، ولا يصح العلم به بدون العلم بالذات ، وإذا لم يصح أن تفعل الحال على حياها بطل ما انفصلوا به .

وقد بينا أن التحقيق أن لفظ الوجود والذات عبارتان عن معبر واحد (٤) ، فلم يصح قولهم إن الوجود حال متجدد ، وإذا كان هو الذات فالقول بثبوتها في العدم يمنع من صحة كونها مستفادة من الفاعل (٥) الوجه الثاني : أن العبد مطالب بالنظر والاستدلال قبل معرفة الأمر المكلف (٦) ، وهذا تكليف ما لا يطاق .

وحاصل شبهتهم أن العبد مكلف بما لا سبيل إلى فعله ، فيكون تكليفا (٧) بما (٨) لا يطاق .

وقد انعكس الإلزام عليهم ، وهذا الإلزام إنما يتوجه على تقدير أن يتوجه الخطاب بالنظر على وجه القرينة ، والا فالنظر في نفسه مقدور ، وليس الطلب المتعلق به طلب ما لا قدرة له عليه ،

نعم التقرب إلى الله - تعالى - قبل العلم به مستع ، والأوامر قد تتوجه على وجه القرينة ، فلا يمثل (٩) إلا من أوقعها على نية التقرب (١٠) ، وقد تقع لا على وجه القرينة كرد المصوب (١١) والودائع ، فإذا وجد المطلوب تغضى (١٢) عن عهدة الخطاب وإن لم ينويه تقربا .

فإن سلم الخصم أن (١٣) النظر قرينة وعجدة كان الكلام عليه لازما (١٤) وإلا فلا .

ويمكن تقرير عكس الشبهة عليهم بأن يقال : أستم تشترطون - ونحن معكم - في صحة التكليف ببلوغ الخطاب ، والتكليف من العلم به ، وكيف يمكن العلم بالخطاب دون العلم بالمخاطب ؟ فصار العلم بوجوب (١٥) النظر يتوقف على العلم بالموجب ، وهذا تكليف ما لا يطاق غير أنهم [لا] (١٦) يوقفون (١٧)

(١) بداية : ل ١١٨ / أني ب . (٢) زيادة (معلومة) حذفنا الزيادة لعدم جدواها .
(٣) أ : كرر (دون) حذفنا المكرر لعدم جدواها . (٤) راجع ص ١٨ (٥) بداية : ل ١٠٩ / ب في ١ . (٦) راجع : الصدر السابق ٤ : ٤٠٩ . (٧) أ : تكليف .
(٨) بداية : ل ١٤٦ / ب في ج . (٩) ج : تمثل . (١٠) أ : القرب . (١١) ب : المصوب .
(١٢) أ : تغضى . ب : محض . (١٣) بداية : ل ١١٨ / ب في ب . (١٤) أ : ج : لازم .
خطأ نحوي . (١٥) أ : لوجوب . تحريف . (١٦) أ : ب : بدون (لا) زدناه من ج ليستقيم النص . (١٧) أ : قفون .

التكليف على العلم بالمخاطب ، بل (١) النظر يجب بالعقل (٢) عندهم ، ومما يوجب العقل لا يتوقف في وجوبه على إمكان العلم بالمخاطب ، فلا يتوجه الإلزام .

الوجه الثالث :

قال : الرب - تعالى - عندكم مصلح عبده بتكليفهم ، ولا يراد التكليف عندكم إلا لصالح العباد (١٠٩ / ب

وإذا (٣) فرضنا الكلام فيمن علم الله أنه إذا أحياء كفر وطغى ، ولو اخترمته النية لنجا (٤) وسلم من العذاب ، فبضرورة العقل (٥) أن صلاحه في تعجيل النية عليه ، وأن عدم التكليف به أجدر ، فأحياء إلى ضمان التكليف ، وتكليفه تعريض له للمهلكة ، فكيف يقال إن السعى في هلاكه صلاح له .

ولا مزيد (٦) في التناقض على أن يقول القائل (٧) أمرى وقصدى بأمرى (٨) إصلاحك (٩) مع على بأنك لا تصلح ، فهذا تناقض من وجهين : أحدهما أن السعى في تحصيل ما علم أنه لا يحصل سعى من لا يريد (١٠) الصلاح .

والثاني : أنا بالضرورة نعلم أن الصلاح تسليم من يتعرض للمخاطب والمهالك ، فالقول (١١) بإيقاع العبد في المهلكة ، ونسبة ذلك صلاحا غير سديد .

وهذا الذي ذكره صاحب الكتاب في هذا الوجه توجهت المناقضة فيه من حيث زعموا ارتباط التكليف بالصلاح لا من حيث إن تهطله بالمقدور ، فلم يكن من عكس الشبهة التي أوردوها ، وإنما هو الزام التناقض في مسألة أخرى عليهم . وما ألزمهم أن أوامر الشرع (١٢) وزواجره قد تتعلق بالأحوال المعللة بكون العبد قائما ومتحركا وساكنة وعالما . مع أن القدرة لا تتعلق بها ، فإن متعلقها عندهم حال واحدة (١٣) وهي الوجود .

فإن قد وقع التكليف بما (١٤) ليس بمقدور ، فإن هذه الأحكام من موجبات العلل ، وليست مقدورة أصلا . (١٥)

(١) أ : إلى . (٢) أ : العقل . (٣) بداية : ل ١٤٧ / أ في ج .
(٤) أ ، ب : لنجى ، ج : سلم ونجا . (٥) أ : الثقل . (٦) أ : مرة .
(٧) بداية : ل ١١٠ / أ في ج . (٨) ب : بأمر . (٩) ب ، ج : صلاحك .
(١٠) أ : يرم . (١١) بداية : ل ١١٩ / أ في ب .
(١٢) أ : الشئ . (١٣) بداية : ل ١٤٧ / ب في ج .
(١٤) أ : مـ .
(١٥) راجع الإلزام المذكور في : المصدر السابق ٢٠٥ .

وهذا الإلزام قال صاحب الكتاب : (إنه لا سبيل إلى جحده) ١/١١٠
ويمكن عندنا إنكاره ، والخصم بعد تسليمه قد يتوجه منه الاعتذار عنه ؛ فإن عنده
ما وقع بسبب مقدور يعد من فعل فاعل السبب - وهذا أصلهم في التوليد
أنه من فعل فاعل السبب المولد - وإذا كان النظر مقدورا ، وهو يولد (١) العلم
والعلم يوجب كونه عالما ، فالعلم عندهم مقدور بواسطة السبب ، وهو بالنظر
فيكون كونه عالما منسوب إليه فعلا من حيث إنه فعل سبب سببه .

ثم طالبهم بتصحيح مقدمتهم فقال :

(قولكم ان تكليف العبد بما ليس هو مخترع له محال (٢) ، تعلمون فساد ذلك
ضرورة أو نظرا ؟ ودعوى الضرورة في محل (٣) الخلاف ممتنع ، ولم تذكروا
نظرا على هذه المقدمة ؛ فتلاشى (٤) كلامهم) ١/١١٠

وقد سلك بعض أئمتنا طريقا آخر في الجواب ونقلها عن القاضي أبي بكر
الباقلاني فقال : أسلم أن القدرة الحادثة تؤثر في حال ، ولكن لا (٥) أقول
هي الوجود (٦) .

وقد ساوى الخصم في تحقيق أثر القدرة الحادثة في حال ، إلا أن الخصم
زعم أن تلك الحال هي الوجود ، ونحن نقول إن الوجود هو الذات ، وأثر (٧)
القدرة حال للذات - أعنى - ذات الفعل ، وسيأتى الكلام على رد هــ
الطريقة (٨) .

وحاصله إثبات كون الحال مقدورة للعبد على حيالها ، والذي سبق من الإبطال
على هذا الأصل (٩) يتوجه ههنا في إبطال هذا المعتقد .

شبهة أخرى لهم : قالوا إذا قلتم بأن القدرة الحادثة لا تؤثر في متعلقها
فسبيلها سبيل العلم المتعلق بالمعلوم ، ويلزم من ذلك جواز تعلق القدرة الحادثة
بالألوان والطعوم والأصابع ؛ إذ (١٠) جاز أن تكون معلومة ، ويلزم أن تتعلق
بالقديم ؛ إذ المستع أن تتعلق به الصفات المؤثرة دون الصفات التي تتعلق
ولا تؤثر كالعلم والخير ، وكذلك القول في سائر الحوادث على هذا التقدير (١١) ؛
ثم طالبهم على تصحيح دعواهم أنه إذا لم تكن (١٢) القدرة الحادثة
من الصفات المؤثرة يلزم عدم تعلقها بجميع الحوادث وما الجامع بين القدرة

(١) أ: تولد . تصحيف . (٢) راجع: المغنى ١١/٣٩١ . (٣) بداية: ل ١١٩/بني ب .

(٤) أ: فتلاشا . (٥) بداية: ل ١١٠/ب في أ . (٦) راجع: الإرشاد ٢٠٦ .

(٧) بداية: ل ١٤٨/أ في ج . (٨) راجع ص ٣٤٦ (٩) راجع ص ٣٣٩-٣٤٠ .

(١٠) ب: إذا . (١١) راجع هذه الشبهة في: الصدر السابق ٢٠٧ .

(١٢) أ: يكن . تصحيف .

والعلم ، ومن أين يلزم من ثبوت العموم في العلم ثبوت (١) العموم في القدرة ،
والاشتراك في سلب وهو عدم التأثير (٢) .

انفصلوا عن ذلك بتحقيق الجامع بين (٣) العلم والقدرة بأن قالوا الجامع
عدم التأثير (٤) .

قيل فلم إذا اشتراكا في عدم التأثير يلزم منه الاشتراك في العموم ؟ وما
الذي أنبأكم أن العموم ثابت باعتبار عدم التأثير في العلم ؟

ثم ينتقض (٥) بالرؤية (٦) ، فإنها لا تؤثر في السرى ، وهي مختصة (٧)
في التعلق على أصلهم ، ثم العلوم الحادثة مختلفة ، وإنما اختلفت لتعدد متعلقها ،
لأن صفة نفس العلم بالسواد المعين أن يتعلق بهذا المتعلق المعين ، إذ لو
تعلق به لا لنفسه لاستدعى معنى يوجب تعلقه به ، إذ الأحكام الجائـزة
تستدعى معنى موجبا ، فقد لزم الخصوص فيما لا (٨) يؤثر (٩) .

نعم العموم في تعلق القدرة الحادثة لازم على أصولهم ، إذ متعلق القدرة
هو الوجود دون الذوات وسائر الصفات النفسية والتابعة (١٠) للحدوث على
أصولهم ، فيلزم أن يتعلق بكل حادث نظرا إلى اتحاد الجهة في التعلق .
شبهة أخرى لهم قالوا المبدأ مثاب على فعله ، معاقب عليه ملوم ، محمول (١١) .
وهذا من التمسك بأحكام التكليف ، والمطالبة عليهم متوجبهة (١٢) في لزوم
كونه فعلا له - جهة الثواب والمدح واللوم والعقوبة - وقد علموا من خصومهم
أن لله (١٣) - تعالى - أن يعاقب البرى ، ويعطى انعامه للذنب العاصى ،
فلا يكون ابتداء النعيم المقيم من غير فعل ممنوع ، ولا الفعل يوجب الجزاء
عندنا ، فلم تكن بينه وبين الفعل ملازمة لا في الطرد ولا في العكس ،
فلم يبق معه إلا التمسك بإطلاق لفظ الثواب والعقاب في اللسان ، وهو يطلق
على ما يتعارف أنه فعله ، والأفعال الواقعة (١٤) على يده أمارات وضعها

(١) ب : بثبوت . (٢) راجع جواب الإمام الجوينى في : المصدر السابق نفس الصفحة .

(٣) بداية : ل ١٢٠ / أ في ب . (٤) راجع الانفصال في : المصدر السابق نفس الصفحة .

(٥) جد ينتقض . (٦) بداية : ل ١٤٨ / ب في ج . (٧) أ : مخصصة .

(٨) أ : لم . (٩) راجع هذه الأجوبة في : المصدر السابق نفس الصفحة .

(١٠) بداية : ل ١١١ / أ في أ . (١١) راجع هذه الشبهة في : المصدر السابق ٢٠٨ .

(١٢) أ : ج . متوجبه . (١٣) أ ب : ج : اللغة صححناه من د ليستقيم النص .

(١٤) بداية : ل ١٤٩ / أ في ج .

الشارع على السعادة والشقاوة ، وسيأتى تقرير ذلك إن شاء الله (١) .

* * *

- (١) راجع ص ١٣٨-١٤٣ راجع فصل خلق الأفعال فى : الفقه الأكبر للشافعى ٣١-٣٤ ،
اللمع ٦٩-٧٨ ، التوحيد ٢٢١-٢٥٦ ، التمهيد ٣٤١-٣٦٢ ، الإنصاف ٤٣ ،
شرح الأصول الخمسة ٣٢٣-٣٩٠ ، المحيط بالتكليف ٢٣٠-٢٣٤ ، المختصر فى
أصول الدين ٢٠٨-٢١٥ ، أصول الدين ١٣٤-١٣٧ ، إنقاذ البشر من الجبر والقدر
٢٧٤-٢٩٦ ، الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة ٢٣-٧٩ ، الإرشاد
١٨٧-٢٠٨ ، لمع الأدلة ١٠٦-١٠٧ ، العقيدة النظامية ٤٣-٥٦ ، تبصرة
الأدلة ٥٨٩/٢-٥٩١ ، ٦٤٥-٧٢٦ ، التمهيد لقواعد التوحيد ٢٧٤-٣٠١ ،
بحر الكلام ٣٧-٣٨ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٣٩٥-٤٢٧ ، الأرحمين ٢٢٧-
٢٣٧ ، المحصل ١٩٤-١٩٩ ، المسائل الخمسين فى أصول الدين ٢٧٣-٣٧٥ ،
أبكار الأفكار ٨٦٤/٢-٩٠٥ ، غاية المرام ٢٠٣-٢٢٣ ، المسيرة ٤٠-٦١ ،
شرح طوابع الأنوار ١٨٩-١٩٣ ، شرح المقاصد ٩٢/٢-١٠٥ ، شرح العقائد
النسفية ١٤٢/١-١٥٠ ، شرح المواقف ٢٣٧-٢٥٦ ، شرح الكبرى ٢٧٨-٢٨٥ ،
٢٩٩-٢٩٩ ، شرح الوسطى (خ) ل ٨٩/ب-٩٧/أ ، شرح المقدمات فى العقائد
٤٦/٢-٦٠ ، شرح الفقه الأكبر للقارى ٤٩-٥٢ ، الأساس لعقائد الأكياس
١٠٣-١٠٥ ، اليواقيت والجواهر ١٣٩/١-١٤٨ ، الروضة البهية ٢٦-٣٢ ،
نشر الطوابع ٢٦٧-٢٧٤ ، العقائد الخيرية ١٨-١٩ ، شرح فوائد الفرائد
١٦-١٨ ، رسالة التوحيد ٨٩-٩٦ ، العقيدة فى ضوء القرآن الكريم ١/١-١٦٩-
١٧٦ ، منهج البحث الخلقى فى الاسلام ٥١-٥٣ .

* فصل [في : حقيقة الكسب] *

(١) سأل الخصوم بعد إبطال الاختراع عن حقيقة الكسب (٢) ، وقالوا ذكرتم ما لا يعقل ، والكلام على الشيء بالرد والقبول فرع كونه معقولا (٣) .

فيجاب بذكر حقيقة الكسب ، وقد اختلف الأصحاب في ذلك : فروى عن القاضي والأستاذ أبي إسحاق أن القدرة الحادثة تؤثر في حال أو وجوبه (٤) واعتبار (٥) ، وفرقوا بين الاختراع والكسب : أن الاختراع انشاء الذات وإحداث الوجود ، والكسب إثبات حال لذات الفعل (٦) .

ثم عبر الأستاذ في (٧) جهة الفرق بينهما أن قال الكسب فعل فاعل بنعين ، والاختراع فعل فاعل لا معين له ، (٨) وأراد بذلك أن الوجه والاعتبار أو الحال على رأى غيره لا يصح أن تفرد بالثبوت بخلاف الذات المخترعة فإنها تفرد بالثبوت ، فاحتاج المكتسب الى المخترع في إنشاء الذات التأسيسية يثبت لها الاعتبار أو الحسالة ، فلا بد له من معين ليصح له ايقاع فعله .

ثم أخذ الإمام هذا القول فبنى عليه في آخر عمره مذهباً آخر فقال قدرة العبد [تؤثر] في (٩) الوجود على أقدار خصصها الباري - تعالى - وأرادها ، ثم زعم أنه جمع بين دليلي الفريقين فقال :

توجه الطلبات التكليفية (١١) يدل على كونه فاعلا ، وجهه بتفاصيل فعله يدل على كونه غير مخصص ولا مقدر ، فسيان التخصيص والتقدير يستدعي العلم ، فاحتاج العبد إلى معين يقدر له فعله ويخصصه (١٢) ، وعمل بقول السلف فإنهم أجمعوا على أن لا خالق إلا الله - تعالى - والخلق عبارة عن التقدير ، والله خالق كل شيء ، وأفعال العباد مخلوقة لـه - أي - مقدورة مخصصة بتقديره وتخصيصه (١٣) .

- (١) بداية : ل ١٢٠ / ب في ب . (٢) الكسب عند الأشعرى وجمهور أصحابه هو ما وقع بقدرة محدثة أو هو مقارنة قدرة العبد الحادثة بتقديرها من غير تأثير . راجع : مجرد مقالات الأشعرى ل ٤٢ / أ شرح المواقف ٢٣٧ ، شرح الكبرى ٢٩٠ .
- (٣) راجع شرح الأصول الخمسة ٣٦٥ . (٤) أ : وجهه .
- (٥) راجع : التنهيد ٣٤٧ ، نهاية الأقدام ٧٣ ، ٧٢ ، ٧٨ . (٦) بعض الأصحاب فرقوا بين الكسب والخلق بأن كل مقدور وقع في محل قدرته فهو كسب ، وما وقع لا في محل قدرته فهو خلق ، واسم الفعل يشملها جميعا ، وبعضهم قال ما وقع بآلة فهو كسب ، وما وقع لا بآلة فهو خلق ، وبعضهم قال ما وقع المقدور به من حيث يصح انفراد القادر به فهو خلق ، وما وقع بالتدوير به مع تعدد الأفراد القادر به فهو كسب . راجع : التنهيد لقواعد التوحيد ٢٤٩ .
- (٧) ب : من . (٨) راجع : الأربعين ٢٧٧ . (٩) أ ، ب ، ج : بدون (تؤثر) زدناه ليستقيم النص . (١٠) بداية : ل ١١١ / ب في أ .
- (١١) بداية : ل ١٤٩ / ب في ج . (١٢) أ : وتخصيصه .
- (١٣) راجع هذه الأقوال في العقيدة النظامية ٤٥ - ٤٧ .

وأما المعتزلة : فزعموا أن العبد يستقل بالاختراع ، وخالفوا إجماع السلف وإطباقهم على أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن .

والإمام لا يرى وقوع شيء خارج عن مشيئته وإرادته .
والذي ارتضاه ^(١) في هذا الكتاب خلاف ذلك ، وأبطل قول من قال إن القدرة مؤثرة ، فلا يصح تأثيرها في الوجود ، لما سبق من عموم قدرة الباري - تعالى - وإرادته ^(٢) ، فلا يصح أن يتخصص [بـ] ما ليس من فعله وتأثيره ، فإن الفعل إذا وقع بالعبد فقد تخصص به ، فكيف يتخصص بغيره .

ومعنى تخصيصه : إيقاعه على الوجه المخصوص ، فمن ^(٤) لا يوقعه كيف يخصه ^(٥) .

وأما القول بأن أشر القدرة حال :

فنقول : الحال لو صح أن تفعل على حيالها ، فعموم القدرة يشملها ^(٦) فلا يصح خروجها عن مقدوره ، وإن لم يصح أن تفعل على حيالها ، فلا ^(٧) يصح أن تكون مقدورة للعبد .

ثم قال :

(القول بخروجها عن مقدور الله يخرج ما تقر من أن الله خالق كل شيء) ١١١ ب / وهذا اللفظ فيه مسامحة ، فإن الشيء عبارة عن الموجود ، والحال غير موجودة ^(٨) ، فلا يخرج ^(٩) عموم القدرة على كل شيء .
وقال :

(هذا ادعاء حالة مجهولة ، وهذا لا يضر أيضا ^(١٠) ، فكم من أمر يقسم الدليل على أصل ثبوته ولا تفهم حقيقته ، أليس افتقار الجائزات إلى مقتضى يشعر ^(١١) بواجب الوجود ولا تفهم حقيقته مع العلم بوجوده) ١١١ ب ، ١١٤ أ / فالوجه الأول هو المرضي ^(١٢) ، وما قام من الدليل على امتناع فعل الحال على حيالها يبطل هذا المذهب ، والكلام عليهم كاللزام على من قال بالوجه والاعتبار والله أعلم ^(١٣) .

(١) بداية : ل ١٢١ / أ في ب . (٢) راجع ص ٣٢٤ (٣) أ : بدون (به) زدناه من ب . هـ ج ليستقيم النص . (٤) أ : في ب : محذوف . (٥) راجع : الإرشاد ٢١٠ .
(٦) أ : ب : تشملها . (٧) بداية : ل ١٥٠ / أ في ج . (٨) ج : موجود .
(٩) أ : ج : تخرج . (١٠) ب : بدون (أيضا) . (١١) بداية : ل ١١٢ / أ في أ .
(١٢) يقصد : ما ذهب إليه الإمام في الإرشاد ، وقد ذهب الإمام الأشعري إلى أن كسب العبد فعل للمرتعالى - مفعوله وخلقه ومخلوقه وإحداثه ومحدثه . راجع : مجرد مقالات الأشعري ل ٤١ / ب . (١٣) راجع فصل الكسب في : الإنصاف ٤٥-٤٦ ، أصول الدين ١٣٣-١٣٤ ، الإرشاد ٢٠٨-٢١٠ ، لسع الأدلة ١٠٧ ، والتصهيد لقواعد التوحيد ٢٩٩-٣٠٠ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٤٢٧-٤٢٩ ، المحصل ١٩٨-١٩٩ ، مغاية المرام ٢٢٣ ، شرح طوالع الأنوار ٣٩٥-٣٩٦ ، شرح المقاصد ١٣/٢-١٤ ، شرح البراقف ٢٩٧-٢٩٨ ، شرح المقدمات في المفاتيح ٥٨/٢-٦٠ ، شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري ٥٠-٥٢ ، شرح فوائد الفرائد ١٧ .

* فصل في : الهدى والضلال والطبع والختم *

مذهب أهل الحق أن الله يضل من يشاء ويهدي ما يشاء (١) .

وهذا مقتضب من الأصل السابق ؛ فإن الله خالق كل شيء ، وإن العبد غير خالق - فيلزم أن كل متجدد في ملكه فهو فاعله من خير وشر وضلال وهدى . والمعتزلة على منعمهم (٢) ؛ بناء على أن العبد خالق ، وأن الهداية لا يصح أن (٣) تنسب إلى (٤) الحق إلا بمعنى أنه أعان عليها بخلق القدرة ، فإن بعد وقوع التكليف بالعلم والسمي في تحصيله بالنظر لا سبيل إلى خلقه ضرورة عندهم .

وأما الضلال فهم ينعونه (٥) كذلك ، ولأنه قبيح لا يصح فعله من الحكيم ، وهو مستندهم في امتناع كل شيء في فعله قبيح .

ومن هذه المسألة كانوا قد رية مجوس هذه الأمة .

وهذا الفصل ترجمة بالهدى والضلال والطبع والختم ، فيحتاج الآن إلى بيان كل واحد منها على طرفي الفريقين ، ثم يقع الاستدلال ؛ فإن إقامة البرهان على الشيء قبل فهمه غير سائغ .

فألهدي عندنا حقيقته : عبارة عن خلق العمل وإبداع (٧) المعرفة (٨) ، وقد يطلق لفظ الهدى على الدعوة (٩) .

واختلف النظار (١٠) في أن لفظ الهداية (١١) مطلق عليهما حقيقة (١٢) فيكون اللفظ مشتركاً ، أو هو في خلق الهداية حقيقة وفي الدعوة مجاز ؟ وهذا (١٣) نزاع لفظي ،

وإذا كان اللفظ محتلاً فالمعتزلة يرون صرفة (١٤) عن حقيقته (١٥) - خلق المعرفة في الطلب (١٦) - إلى جهة أخرى ، فيقولون الباري - تعالى -

- (١) راجع مذهب أهل الحق في الهدى والضلال في : الإبانة ٢٤ ، التمهيد ٣٧٦ ، الإرشاد ٢١٠-٢١١ ، شرح المقاصد ١١٧/٢-١١٨ . (٢) راجع : متشابه القرآن ٥٩ . (٣) بداية : ل ١٢١ / ب في ب . (٤) ب : زيادة : (الخلق) . (٥) بداية : ل ١٥٠ / ب في ج . راجع : المصدر السابق ٦٧ . (٦) أ ه ب ه ج : عنده . صححناه من د . (٧) ب : وإبداع . (٨) الهدى عند الإمام الجويني : خلق الإيمان . راجع : الإرشاد ٢١١ . (٩) راجع : التمهيد ٣٧٧ ، أصول الدين ١٤٠ ، الإرشاد ٢١١ . (١٠) ب : النظام . (١١) أ : الهداية . (١٢) أ ب ج : حقيقته . (١٣) أ ه ج : أو هذا . (١٤) أ ه ب ه ج : حرفه تحريف . (١٥) أ ه ب ه ج : حقيقة . (١٦) ذكر عبد الجبار أنه لم يذكر أحد من أهل العلم أن الهدى في الحقيقة هو نفس الطاعة والإيمان إلا من جعله مذهباً ، كما أنه لم يوجد في اللغة والقرآن بهذا المعنى . راجع : متشابه القرآن ٦٠ ، ٦٥ .

معيّن عبده على بلوغ طريق المعرفة ، فإنه (١) نصب الأدلة ، وأوضح الحجج وأرسل (٢) الرسل ، وبين كل مشكل (٣) بالقول والفعل حتى ظهر ذلك لكل متبصر ، واتضح لكل عاقل (٤) وقد سعى الدليل المرشد إلى الطريق هادياً (٥) ، وليس معناه خلق علم في القلب ، وإنما الإرشاد (٦) بأبداء أقوال (٧) وأفعال يحصل للعاقل العلم عقيبها (٨) .

وقد يقولون في الضلال إنه ليس خلق ضد المعرفة (٩) ، وإنما هو عبارة (١٠) عن تسميته (١١) ، فإنه يقال أضللت زيداً إذا نسبته إلى الضلال وهديته إذا نسبته إلى الهداية ، فإضافة المعنى للشيء (١٢) قد سعى المضيف (١٣) باسم فعل ذلك الشيء .

ونحن لا ننكر (١٤) [أن] (١٥) اللفظ يحتمله ، غير أن الدليل العقلي إذا قام على وجوب نسبة كل الموجودات إلى الله - تعالى - لزم أن يكون هادياً بمعنى خلق الهداية ، وإبداع (١٦) المعارف ، ولا ننكر أنه نصب الأدلة ، وأوضح السبيل ، وبعث الرسل ، وذلك لا يناقض أنه خلق الهداية عقيب نظر الناظرين واعتبار المعتمدين ، فالكل مضاف إليه ، وغيره يتمين سلب (١٧) صدور شيء منه .

وربما حملوا الإضلال على المعاقبة بسبب الضلال عاجلاً وأجلاً .
وعلى الجملة فهم يمتعون نسبة الإضلال إلى الله حقيقة (١٨) .
أما الطبع والختم فهو عندنا (١٩) عبارة عن خلق الضلال (٢٠) . والضلال يوصف بكونه مانعاً من وجود الفقه معه ، ويعبر عن عدد منه بأنه أكنة .

-
- (١) ١ : فإن . (٢) ١ : أرسل . (٣) ١ : تشكل . تحريف .
(٤) ١ : بداية : ل ١١٢ / ب في ١ . (٥) ١ : أ ب : هاد . (٦) ١ : لأرشد .
(٧) ١ : وأقوال . (٨) حمل عبد الجبار وإضافة الهداية إلى الله - تعالى - على الدلالة والبيان ، وعلى زيادة الهدى ، وعلى نفس الثواب ، وعلى الأخذ بهم في طريق الفوز والنجاة ، واستدل على ذلك بالنصوص القرآنية . راجع : متشابه القرآن ٦١ - ٦٥ . (٩) قال عبد الجبار فأما بمعنى خلق نفس الكفر فيهم أو الدعاء إليه أو تلبيس الأدلة فذلك ما لا يجوز عليه تعالى . راجع : المصدر السابق ٦٢ . (١٠) بداية : ل ١٥١ / أ في ج . (١١) ذكر عبد الجبار أن الباري - تعالى - أضاف الضلال لنفسه بمعنى العقاب وسماه ضلالاً ، أو ما يجري مجرى إبطال العمل الذي يؤدي إلى النجاة ، أو الضلال عن زيادة الهدى ، أو بمعنى أن يذهب بهم عن طريق الجنة إلى طريق النار . راجع : المصدر السابق ٦٥ - ٦٧ . (١٢) بداية : ل ١٢٢ / أ في ب . (١٣) ب : المتصف . (١٤) أ ب : ج : لا ننظر إلى صححناه من د . (١٥) ١ : أ ب : ج : بدون (ان) زدناه من د ليستقيم النص . (١٦) ب : وإبداع . (١٧) ب : سبب . (١٨) ١ : أ ب : ج : حقيقة . قال عبد الجبار عن حقيقة الضلال " فالأصل فيه أنه الهلاك ويستعمل فيما يجري مجرى الطريق إلى الله ، أو يكون حقيقة فيما يؤدي إلى الهلاك " . راجع : متشابه القرآن ٦٥ . (١٩) ١ : أ ب : ج : غداة . (٢٠) راجع : شرح المواقيف ٢٧٤ ، نشر الطوالمع ٢٨٧ .

أما غيرنا فقد اختلفت أقوالهم في تفسيره : فذهب طائفة منهم إلى أنسـه
مفسر بالتسمية بالضلـال والتبـسـز (١) بالكفر (٢) ، وذهب الجبائي وابنه السي
أن الختم والطبع سـة على القلوب يعلم الله - تعالى - بها الملائكة حال العبد
فيلعنون (٣) من جحدـه وكفره (٤) ، وإذا علم العباد بأنه وسـم قلوبهم بذلك
كان من مصالحهم ؛ لما (٥) فيه من زجرهم وكفهم عما يوجب الوسم بذلك .
وذهب عبد الواحد (٦) وبشر بن المعتز (٧) إلى أن الطبع معنى يخلق في
القلب يضاد الهداية (٨) ، وهو عندهم غير الجهل ، فإن الجهل عندهم
قبيح لا يصح من الحكيم فعله .
ف قيل لهم : كيف يحسن (٩) من الله منع المكلف من الإيمان بخلق المعنـس
المضاد (١٠) له مع تكليفه ؟

فقالوا إنما يخلقه بعد أن كلفه وأعانه فعاند وارتركب جرائم ، فماتـه
على ذلك بخلق الطبع فهو بمثابة الكافر في (١١) نار جهنم ، ولا يبقى التكليف عندهما (١٢)

-
- (١) أ : والتبه . التبـز : اللقب . راجع مختار الصحاح / مادة نبز ٦٦٨ .
(٢) راجع : الإرشاد ٢١٣ ، شرح المواقف ٢٧٤ ، ٢٧٥ . (٣) أ ، ب : فليضرن .
(٤) بداية : ل ١٥١ / ب في ج . راجع : الإرشاد ٢١٤ ، شرح المواقف ٢٧٥ وقد تبعهما
في هذا التفسير القاضي عبد الجبار . راجع : متشابه القرآن ٥٢ ، ٢١١ .
(٥) أ : كا . (٦) عبد الواحد بن زيد م سنة ١٧٧ هـ من كبار الصوفية ، من
أصحاب الحسن البصري ، قال عنه الذهبي : انه شيخ الصوفية وأعظمهم ، وقال عنه
أبو نعيم صاحب حلية الأولياء : المنفلت من القيد ، المتصيد للصيد ، واعتبره
ابن تيمية أول صوفى على وجه الحقيقة .
كان من أوائل من نادوا بالمحبة الإلهية وصورها على أنها نهاية طريق العابدین .
لكنه متروك الحديث ، قال عنه الإمام البخارى : صاحب الحسن تركوه ، وقال
الجوزانى : سىء المذهب ، ليس من معادن الصدق . انظر ترجمته فسى :
الحلية ١٥٥ / ٦ - ١٢٥ ، ميزان الاعتدال ٦٧٢ / ٢ - ٦٧٣ ، نشأة الفكر الفلسفى في
الاسلام ٢٣٧ / ٣ - ٢٤٤ . (٧) أبو سهل بشر بن المعتز الهلالي م سنة ٢١٠ هـ
رئيس معتزلة بغداد ، من تلاميذه ثمانية بن الأشرس ، من تصانيفه : اجتهد الرأى ،
الحجة في إثبات النبوة الرد على أهل التماسخ ، له قصيدة أربعون ألف بيت رد فيها
على جميع المخالفين . كفره المعتزلة بأقوال انفرد بها ، ومنها قوله بأن الله - تعالى -
لو خلق العقلاء ابتداءً في الجنة وتفضل عليهم بذلك لكان ذلك أصلح لهم . وكفره
أهل السنة بقوله ان الله - تعالى - ما والى مؤمنا في حال إيمانه ، ولا عادى كافرا
في حال كفره ، وبإفراطه في القول بالتولد . انظر ترجمته في : الفهرست ١٨٤ - ١٨٥ ،
مقالات الإسلاميين للبلخى ٧٢ - ٧٣ ، فرق وطبقات المعتزلة ٦٢ / ١ - ٦٣ ، الفرق بين
الفرق ١٥٦ - ١٥٩ ، التبصير في الدين ٤٥ - ٤٦ ، الملل والنحل ٦٤ / ١ - ٦٥ ، لسان
الميزان ٣٢ / ٢ ، تاريخ الأدب العربى ٢٥ / ٤ - ٢٦ . (٨) راجع مقالات الإسلاميين
٢٤٢ / ١ ط ٢ / مكتبة النهضة ١٩٦٩ ، الكامل في اختصار الشامل ١٦٢ / ١ ط ٢ ،
١٩٩ / ب - ٢٠٠ / أ . (٩) الحسن ، بدون (بحسن) .
(١٠) بداية : ل ١١٣ / أ . (١١) بداية : ل ١٢٢ / ب . (١٢) ح : عندهم .

بالإيمان (١) [ففى] (٢) حالة (٣) العقوبة يخلق (٤) المعنى المعبر (٥) عنه (٦) بالطبع ، كما لا يبقى التكليف فى نار جهنم (٧) .

فهذه عظمة باءوا (٨) بها ففارقوا الجماعة .

وخالف بكر بن أخت عبد الواحد (٩) مقالتهما فى انتفاء الأمر ، ووافق على أن الطبع معنى مانع من الإيمان إلا أن الأمر باقى لم (١٠) يرتفع (١١) .

ونذهب بعض أصحاب [عبد] (١٢) الواحد الى أن الأمر باقى (١٣) ، وإلى أن المنع إنما يؤثر فى انتفاء الإخلاص ، ولا يمنع من وقوع المأمور به (١٤) .

أدلة أهل الحق على إضافة الهداية والضلال إليه :

أما مسلك العقول فقد تقدم بيانه وتقريره (١٥) ، وإنما هذا الفصل المقصود (١٦) منه الاستدلال بالكتاب :

فمن آى الكتاب : قوله تعالى :

" والله يدعوا إلى دار السلام ويهدى من يشاء إلى صراط مستقيم " (١٧) .

وقال تعالى " إنك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء " (١٨) .

فسلبها عنه وأثبتها للبارى تعالى .

وقال تعالى " فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضلّه يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد فى السماء " (١٩) .

وقال (٢٠) تعالى " من يهد الله فهو المهتدى ومن يضل فاولئك هم

الخاسرون " (٢١) والآى الدالة على هـذا

(١) أ : ما لإيمان . (٢) أ : ب : هـ : بدون (ففى) هـ : فى زدناه ليستقيم النص .

(٣) أ : ب : هـ : خالق . صححناه من د . (٤) أ : ب : يخلق . (٥) د : المعتبر .

(٦) د : بدون (عنه) . (٧) راجع أقوال عبد الواحد بن زيد وبشير بن المعتز

فى : الكامل فى اختصار الشامل ل ١٩٩ / بـ ٢٠٠ / ١ . (٨) أ : ياوا ، ب : ياذا .

(٩) بكر بن أخت عبد الواحد هو : بكر بن زياد الباهلى شيخ البكرية اشتهر بابن أخت

عبد الواحد بن زيد ، قال عنه ابن حبان : دجال يضع الحديث عن ابن المبارك ،

من أقواله : قوله : بأن الله تعالى - يرى يوم القيامة - فى صورة يخلقها يكون فيها ،

ويكلم العباد من تلك الصورة ، ومنها : قوله بأن من وجدت منه كبيرة من أهل القبلة

فهو منافق وعابد للشيطان وإن كان من أهل القبلة ، ويكون مع المنافقين فى الدرك

الأسفل من النار خالداً مخلداً ، ومع هذا مؤمن مسلم ، وكان يقول بتحريم الثوم والبصل ،

ووجوب الوضوء من قرقرة البطن . انظر ترجمته فى مقالات الإسلاميين ٣١٧ / ١ - ٣١٨ ،

كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ١ / ١٩٦ ، الفرق بين الفرق ٢١٢ -

٢١٣ ، التمهيد فى الدين ٦٤ - ٦٥ ميزان الاعتدال ٣٤٥ / ١ ، الكشف الحثيث عن روى

بوضع الأحاديث ١١٤ - ١١٥ . (١٠) ب : بدون ما بين الرقمين . (١١) راجع مقالات

الإسلاميين ٣٤٢ / ١ - ٣٤٣ ط ٢ مكتبة النهضة ١٩٦٩ ، الكامل فى اختصار الشامل ١٦٢ /

ب ، ٢٠٠ / ١ . (١٢) أ : بدون (عبد) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص . (١٣) راجع الكامل

فى اختصار الشامل ل ٢٠٠ / ١ . شرح المواقيف ١٧٥ - ٢٧٦ (١٤) راجع ص ٣٤٨

(١٥) بداية : ل ١٥٢ / ١ فى ج . (١٦) سورة يونس آية ٢٥ . (١٧) سورة القصص من آية ٥٦ .

(١٨) سورة الأنعام من آية ١٢٥ . (١٩) أ : قال . (٢٠) سورة الأعراف آية ١٧٨ .

المعنى ما يكثر في الكتاب ، كقوله (١) تعالى :

" يضل من يشاء ويهدي من يشاء " (٢) .

وقوله تعالى " ومن يضل فلن تجد له وليا مرشدا " (٣) .

ولو تتبع المرء ما في كتاب الله - تعالى - من الآي في هذا المعنى لجمع كثيرا ، وإذا نظر العاقل في ذلك نظرا عريضا (٤) أفاده مجموع الآي التي تنسب في القرآن يقينا بما أردناه على وجه لا يرتفع بأحد التأويلات المذكورة على أحادها .

فإن تمسك الخصوم بما في اللفظ من (٥) اشتراك على ما سبقت الإشارة (٦) إليه (٧) .

فيل لهم هذه الآي مشتملة على النفي والإثبات - أغنى - ثبوت الهداية ونفيها ، ولا يصح توارد النفي والإثبات على موضوع واحد بمعنى واحد ، ولا يصح أن يكون النفي للنبي (٨) المثبت لله - تعالى - هو الدعوة ، فإنها ثابتة للنبي حيث (٩) قال :

" وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم " (١٠) .

ولا يخفى أنه دعا (١١) وأوضح الحجة وبلغ الشريعة ، ونصر الدين وقام للمسلم وجاهد على وجه نافي التصيير في البيان والإرشاد ، فيجب أن (١٢) يكون ما انتفى عنه وثبت لله - تعالى - إنما هو الخلق والابداع للمعارف ، فإنه لا قدرة للحادث في غير محل قدرته ، والباري يستحيل أن يفعل في ذاته ، فتجب نسبة الهداية بمعنى خلق العلم إلى الله ، وهو الذي نفاه عن النبي ، لأن (١٣) حمله على الدعوة يوجب توارد النفي والإثبات على ذات النبي بمعنى واحد ، وذلك محال في المعقول .

والهداية المضافة إلى النبي محمولة على الدعوة كما قال تعالى :

" وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم " .

وقد تضاف الهداية إلى الله بمعنى الدعوة أيضا كقوله :

" وأما شؤد فهديناهم " (١٤) .

(١) أ، ب : فقله . تحريف . (٢) سورة فاطر - من آية ٨ . (٣) سورة الكهف من آية ١٧ .

(٤) أ، ج : قريضا . ب : مريضا . العويص من الشعر ما يصعب استخراج معناه . راجع

مختار الصحاح / مادة عوص ٤٨٧ . (٥) بداية : ل ١١٣ / ب في ١ . (٦) بداية : ل ١٢٣

/ أ في ب . (٧) راجع ص ٣٤٧ (٨) أ : النبي . ب : النبي . (٩) بداية : ل ١٥٢ /

بقي ج . (١٠) سورة الشورى من آية ٥٤ . (١١) أ : دس . (١٢) أ : بلان .

(١٣) أ : ب : لا . (١٤) سورة فصلت من آية ١٧ .

- أى - دعوناهم

وقال " والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم "

عم الدعوة وخصص الهداية بالمشيئة ، والشئ الواحد لا يكون عاما خاصا ،
فهذا يحقق أن الهداية في هذه الآى محمولة على خلق الإيمان .

أما الطبع والختم فقد وردت فيه آيات منها قوله تعالى :

" ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم " (١) ،

وقوله تعالى : " بل طبع الله عليها بكفرهم " (٢) ،

وقوله تعالى : " وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا " (٣)

وقوله (٤) تعالى : " وجعلنا قلوبهم قاسية " (٥)

وقد بينا اضطراب الخصوم (٦) في تأويل هذه الآى (٧)

فن البصريين من حمل ذلك على التسمية والتغليب ، وأرادوا بذلك (٨) ما

ذكرناه عنهم في باب الإضلال (٩) ، فإنه يصح أن يقال أضلته إذا نسبته

إلى الضلال ، فيقولون على هذا المذاق إن نسبتهم إلى الإباء والامتناع من

الانقياد إلى الدين يسمى ذلك طبعا وختما .

وأجاب الأصحاب عن ذلك بأن هذه الآيات وردت في معرض التمدح ، ولا يعجز

الواحد منا عن نسبة الشخص (١٠) إلى الإضلال والنسب (١١) والتسمية ،

فكيف يسوغ (١٢) التمدح بما لا يعجز عنه أحد من الخليفة ، وهذا لا يليق أن يتمدح

به القوى القاهر .

قالوا : لا نسلم أنها وردت في معرض التمدح .

قلنا الدليل على ثبوت التمدح سياق الآى كقوله :

" ونقلب أفتدتهم وأبصارهم " (١٣)

فوصف نفسه بالاقتدار على ذلك ، وهذا لا يصح بالنسب (١٤) والوصف ،

وقوله تعالى : " بل طبع الله عليها بكفرهم "

إشعار بوقوع الطبع بالكفر .

(١) سورة البقرة من آية ٧ . (٢) سورة النساء من آية ١٥٥ .

(٣) سورة الأنعام من آية ٢٥ . (٤) بداية : ل ١٥٣ / أ في ج .

(٥) سورة المائدة من آية ١٣ . (٦) بداية : ل ١٢٢ / ب في ج .

(٧) راجع ص ٣٤٩ - ٣٥٠ . (٨) بداية : ل ١١٤ / أ في أ .

(٩) راجع ص ٣٤٨ . (١٠) د : بدون (الشخص) .

(١١) أ : والتبشير . (١٢) د : يصح . (١٣) سورة الأنعام من

آية ١١٠ . (١٤) أ : وبالتبشير .

ثم قال " سواهم أئذرتهم أم لم تنذرهم (١) " ،
ثم عقب ذلك فقال :

" ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم " ،
فبين أن إباءهم محقق (٢) ، وأنقيادهم للإنذار غير ثابت باعتبار ختمه على
قلوبهم .

وأما حمل الجبائي وابنه هذا الطبع والختم على سمع وعلامة تصرفها الملائكة
ويلعنون كل ضال (٣) تحقق (٤) عليه (٥) الختم والطبع . فالجواب عنه
أن يقال : هذه الآي مشعرة بوقوع المنع والختم (٦) ، والسبب لا تمنع ،
وقد ذكر الله - تعالى - في قلب الكفار الأغشية والأكنة ، وهذه السمعة والعلامة
لا تمنع من إيقاع الأمر المكلف به .

وأما تأويل عبد الواحد (٧) وبشر بن المعتز (٨) من (٩) أن الله
يخلق (١٠) معنى يضاد الإيمان ويمنع منه عقوبة فنقول هذا المانع يضاد القدرة
على الإيمان عندكم أم لا ؟ فإن ضاد القدرة فالتكليف لا يصح بما لا يطاق ، وهو
قبيح عندهم (١١) فكيف يرجع حسنا ؟

وانفصالهم عن هذا الاشكال بأن قالوا هذا زمن العقوبة . ولا تكليف فيه (١٢)
كما لا تكليف في دار الآخرة .

فهذا خرق لإجماع الأمة ؛ فإن التكليف دائم (١٣) على جميع المكلفين
مادامت عقولهم ثابتة ، والدعوة حسنة في كل وقت ، والتوبة منهم مترتبة ، وقد
رأينا من لازم العتو والعناد زمانا طويلا ثم كانت خاتمة الإيمان ووقع ذلك امتثالا
موافقا لأمر الله - تعالى - مثابا عليه ثواب الفرائض ، ومن أنكر ذلك فقد
خرق حجاب الهيبة في مفارقة الأمة .

وإن زعموا أن القدرة ثابتة ، وحق الفاعل (١٤) أن يتأتى له الفعل ، فلا يمنع .
وإن جروا على قاعدتهم وصرحوا بأن المربوط المقيد المنوع من القيام قادر (١٥) ،
فنقول : أيجوز عندكم أن تكلف (١٦) شخصا (١٧) بحركة ، ونأمر (١٨) بتقيده
ومنعه من ذلك أم لا ؟

-
- (١) سورة البقرة من آية ٦ . (٢) ب : ج : تحقق . (٣) أ : ختال ، ج : ختال .
(٤) أ : يحقق . (٥) بداية : ل ١٥٣ / ب في ج . (٦) ب : ج : الختم .
(٧) عبد الواحد بن زيد سبق التعريف به راجع ص ٣٤٩ . (٨) سبق التعريف به .
راجع ص ٣٤٩ . (٩) أ : ب : ج : في . (١٠) بداية : ل ١٢٤ / أ في ج .
(١١) ج : عندكم . (١٢) ب : به . (١٣) بداية : ل ١١٤ / ب في أ .
(١٤) أ : ب : الفعل . (١٥) أ : ب : ج : نادر . تحريف . (١٦) أ : ب : تكلف .
(١٧) بداية : ل ١٥٤ / أ في ج . (١٨) أ : ب : ويأمر . تصحيف .

فإن قالوا نعم يجوز ، فقد نقضوا أصلهم في إيجاب التمكن في التأليف ؛
إذ المنوع لا تفيد القدرة عندكم في صحة وقوع الفعل منه .

وإن قالوا لا يجوز ، فالمعقول من هذا في امتناع المكلف به كالمعقول فيما
الزموه ، وهم ملتزمون بحكم التقبيح ^(١) والتحسين في المعقول على زعمهم ، فكيف
يستقيم ما أشاروا إليه .

وهذا وجه الرد على بكر بن أخت عبد الواحد ^(٢) فإنه حقق بقاء التكليف
وزعم أن هذا مانع من إيقاع المكلف به .
ولما وقع هذا السؤال عليهم هذا الموقع ^(٣) قال بعض أصحاب عبد الواحد
إن هذا الختم مانع من الإخلاص .

وهذا سخيف ؛ فإن الآي مصرحة في حق الكفار أنهم ممنوعون من أن يفهموا ،
وأنهم لا يؤمنون لوجود الختم والطبع ، والإخلاص إنما يذكر امتناعه في حق من
يأتي بالفعل على وجه تشويبه ^(٤) إرادة غير الله ، وأين هذا من مساق ^(٥)
القول في عتو ^(٦) الكفرة ، وأهل العناد والإباء والعتو ، فاضحل كل خيسال
وحق الحق .

ومما قرع ^(٧) سمى من مناظرات بعض المشايخ الذين أدركتهم أنه ناظر
بعض الإمامية ^(٨) في إضافة الفواية إلى الله - تعالى - ؛ فاستدل هذا الشيخ
بقوله تعالى :

” ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم ^(٩) إن كان الله يريد ^(١٠)
أن يغويكم هو ربكم ^(١١) ”

ففي هذه الآية إضافة الاغواء إلى الله - تعالى - فلم يجد الإمامي جوابا ،
وعجز عن التأويل ، فقال ذلك الراضى ^(١٢) أخطأ ^(١٣) نوح - عليه السلام - ،
فغضب الشيخ وترك المجلس وقال لا نجلس في موضع تخطأ ^(١٤) فيه الأنبياء ،
فلقيه بعض أئمة عصره وفريد دهره ^(١٥) وقال لقد أمكنتك معه قريبة ^(١٦) فتركتها ،
هذا الرجل يقول بالإمام المعصوم ، فإذا لم تثبت ^(١٧) عصمة النبي عن الخطأ
فيما تصح نسبه إلى الله - تعالى - فأى طريق تثبت عصمة الإمام الذي هو نائبه
وخليفته ^(١٨)

(١) أ : القبيح . (٢) سبق التعريف به . راجع ص ٣٥٥ (٣) بداية : ل ١٢٤ / ب في ب .
(٤) أ ، ب : تشمير به . (٥) د : سياق . (٦) أ ، ب : بخ : غفو . صححناه من د .
(٧) ج : قدع . (٨) سبق التعريف بهم . راجع ص ١٨٨ (٩) بداية : ل ١١٥ / أ في أ .
(١٠) بداية : ل ١٥٤ / ب في ج . (١١) سورة هود من آية ٣٤ .
(١٢) الروافض سبق التعريف بهم . راجع ص ٣١٧ (١٣) أ : أخطأ . (١٤) أ : تخطى .
ب : تخطى . (١٥) ج : بدون (وفريد دهره) . (١٦) أ : قريبة . (١٧) ب : يثبت .
(١٨) أ ، ب : وخليفته .

فانظر كيف يفضل الله أهل العناد عن طريق الرشاد (١)

* * *

-
- (١) راجع الهدى والضلال والختم والطبع والأكنة في : الإبانة : ١٩٨-٢٠١ ،
٢٠٩-٢٢٤ ، التمهيد ٣٧٦-٣٧٩ ، متشابه القرآن ٥١-٥٤ ، ٥٩-٧٢ ،
٢١١-٢١٤ ، ٢٤٠-٢٤٢ ، أصول الدين ١٤٠-١٤٢ ، إنقاذ البشر من الجبر
والقدر ٢٩٦-٣٠٠ ، الفصل ٣/٣-٥١ ، الاعتقاد على مذهب السلف ٨٠-
٨٣ ، الإرشاد ٢١٠-٢١٤ ، تبصرة الأدلة ٧٦٧/٢-٧٧٢ ، التمهيد لقواعد
التوحيد ٣٣٧-٣٣٨ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٤٢٩-٤٣٦ ، أبكار الأفكار
٦٨٨-٦٨٤/٢ ، شرح المقاصد ١١٧/٢-١١٨ ، شرح المواقف ٢٧٤-٢٧٨ ،
نشر الطوالع ٢٨٧-٢٨٨ .

فصل : العبد قادر على كسبه ، وقدرته ثابتة عليه (١) .

وزعمت الجبرية أنه لا قدرة للعبد أصلاً وتسميته مكتسباً وفاعلاً وإن ورد في الشريعة فهو من باب التجوز (٢) .

وطريقتنا في إثبات الأعراض السابقة متوجهة على هؤلاء (٣) ، وأما قولهم أن تسمية العبد فاعلاً فهو على سبيل التجوز (٤) فلا يلزم من أصحابنا من قال بأن القدرة تؤثر فنى حال أو وجه واعتبار ، وأما من نحنا (٥) نحو مذهب الشيخ وصار إلى أن القدرة متعلقة غير مؤثرة فلا بد له من الاعتراف بأن تسمية العبد فاعلاً على سبيل التجوز (٦) والفاعل على الحقيقة ليس إلا الله - عز وجل -

وقد أردنا القسمة (٧) حيث ذكرنا الدلالة على إثبات الأعراض بين النفسى والإثبات (٨) ، ونحن نعيد ذلك ههنا ملخصاً ليتجدد العهد فنقول : لا شك أن العاقل يفرق بين حالتيه في كونه متحركاً في حالة الضرورة (٩) وفي غير حالة الضرورة ، ولا ترجع التفرقة إلى نفس المتحرك (١٠) ، فإن ذاته (١١) ثابتة في الحالتين ، والتفرقة لا تحصل بالحالة المشتركة بين ما ثبتت فيه التفرقة ، فرجعت إلى زائد .

والزائد نفى أو إثبات .

والنفس إما أن يكون مطلقاً أو مضافاً ، والنفس المطلق لا اختصاص له فلا تحصل به التفرقة ، والنفس المضاف لا بد أن يتحقق المعقول المضاف إليه ، فإما أن يكون مضافاً إلى الذات وهو محال ، فإن الذات ثابتة في الحالتين ، فيمتنع إضافة النفس إلى ما تحقق ثبوته .

والزائد إما أن يكون وجوداً أو حالاً أو نسبة .

ووجه الحصر أن الثابت إما (١٢) أن يتوقف العلم به على القياس إلى أمرين أو لا ، فإن لم يعلم إلا بالقياس إلى أمرين فهو الإضافة ، وإن انعقل بدون معقولة القياس إلى أمرين فلما أن يكون وجوداً أو لا ، والثاني هو الحال ، فإنها على رأى من أثبتها صفة لموجود لا تنصف بالوجود .

وإذا ثبت ذلك قلنا : لا يصح القول بأنها راجعة إلى معقول لا يصح إلا بالقياس (١٣) إلى أمرين ، إذ (١٤) يجب النظر في الأمرين فإن كان أجزاء ذات المتحرك

(١) راجع : الإرشاد ٢١٥ . (٢) راجع : الملل والنحل ١/ ٨٥ ، الإرشاد ٢١٥ .

(٣) راجع ص ٦٨ - ٧١ (٤) بداية : ل ١٢٥ / أ في ب . (٥) ب : نحسى .

(٦) أ : بدون ما بين القوسين . زدناه من ب ، ج ليستقيم النص . (٧) بداية : ل ١٥٥ .

/ أ في ج . (٨) راجع ص ٦٨ (٩) أ : الضرورة . (١٠) أ : المتحرك .

(١١) أ : ذاتية . (١٢) بداية : ل ١١٥ / ب في أ . (١٣) بداية : ل ١٢٥ / ب في ب .

(١٤) بداية : ل ١٥٥ / ب في ج .

- وهذا القسم الذى يعبر عنه الخصم بسلامة البنية (١) - فنقول بنية المسحوب

فى المعقول كبنية المتحرك قصدا ، فلا تعود التفرقة إلى أمر مشترك .

وإن كانت التفرقة ترجع إلى حال ، فالحال لا يصح أن تفعل على حيالها ،

مع أن الجبرى لا يقول إن العبد قادر ، فلا معنى يوجب ذلك .

وإن كانت راجعة إلى وجود آخر مقارن (٢) للحركة فيمتنع ألا يكون له تعلق

بالحركة ؛ لأن اللون والطعم والرائحة مقارن للحركة ولا تعلق ، ولو كان

الأمر راجعا إلى مقارن لم يكن فرق بين نسبة اللون إلى الحركة ، وبين نسبة

ما وجد .

فتعين أن له نسبة وتعلقا بالحركة ، وهو الذى سيناء قدرة ، وإن اختلفنا

نحن والمعتزلة فى أنها من الصفات المؤثرة أم لا ، مع الاتفاق (٣) على أنها

من الصفات المتعلقة .

قول صاحب الكتاب : (أنا نجد تفرقة بين الحركة الضرورية ، وبين الحركة

التي اختارها)

فنقول التفرقة كما هي حاصلة بين (٤) [الحركة الضرورية وبين الحركة] (٥)

المختارة فهي حاصلة بين الضرورية والكسبية غير المختارة ، ومعنى ذلك أن الفعل

المكتسب يقع مع الذهول والغفلة ، وهذا متفق عليه ، غير أن المعتزلة إنما يجسوزون

فعل العبد مع الذهول إذا كان قليلا ويفرقون بين القليل والكثير (٦) ، وعندنا

أن الكل فى التجويز العقلى واحد (٧) - أعنى - القليل والكثير ، وهكذا قدس

فى (٨) كلامه القصد ، والمكتسب لا يفتقر إلى قصد ، لما بيناه من حالة الذهول .

١/١١٦

وقوله (الحركة الضرورية مثل الحركة المكتسبة)

إنما يفرض التماثل عند فرض اتحاد (٩) الجهة والحيز ، إذ من أخص أوصاف

الكون أن يقتضى (١٠) تخصيص الجوهر بحيز معين ، فإذا فرض اتحاد نوع

الحركة واتحاد الحيز الذى (١١) اقتضت الحركة اشغال الجوهر له تماثلا (١٢) .

(١) د : البنية . (٢) أ ، ب : مقارنه . (٣) أ : اتفاق .

(٤) أ ، ب ، ج : زيادة (له) حذفنا الزيادة لعدم جدواها .

(٥) أ ، ب ، ج ، د : بدون ما بين القوسين زدناه ليستقيم النص . (٦) بداية : ل ١٥٦ /

أ فى ج . (٧) بداية : ل ١١٦ / أ فى أ . (٨) أ : من . تحريف .

(٩) بداية : ل ١٢٦ / أ فى ب . (١٠) أ ، ب : تخصيص .

(١١) د : والاتحاد تحييز النص

(١٢) أ : تماثلا ، ب : مائلا ، د : تماثلا .

قال : (وإذا بطل رجوع التفرقة الى نفس الحركتين لتماثلهما فلما أن نرجع التفرقة إلى ذات المتحرك وهو محال)

لأن معقول الذات في الحالين واحد ، فتعين أن ترجع التفرقة إلى صفة فسي
المتحرك ، ثم يبطل رجوعها الى حال ؛ لأن الحال لا تنظر^(١) بمجرد هــا
على الجوهر .

وإن كانت عرضاً ، فلما أن يكون ما يشترط (٢) في ثبوته الحياة أولاً ، ويمتنع رجوعها إلى صفة لا يشترط (٣) في ثبوتها الحياة فترجع التفرقة إلى معنى مشترك (٤) في ثبوته (٥) الحياة ، ويبطل كونه علماً وحياة وكلاماً ؛ إذ الكل يوجد مع ثبوت حالة الاضطراب .

فأورد الخصم سؤالاً أنه يرجع إلى إرادة (٦) .

وذلك مفقود في حال الذهول مع وجدان التفارقة ، فلا بد من صفة وراء الإرادة ،
لاستحالة وجود الإرادة مع الذهول ، وبطل (٧) عودها (٨) إلى صحة فـسـى
البنية ، لأنها غير مفقودة في حالة كون غيره محركا يده مع وجدان التفارقة ،
فدل على ثبوت معنى غير (٩) عنه بالقدرة . (١٠)

(۱) نظر • (۲) ج : اشتراط • (۳) ۱ : لاشتراط •

(۴) پ، ه، ج، د : پیشترط • (۵) ا، ه، پ، ج : ثبوتها •

(٦) راجع : المصدر السابق ٢١٦ • (٧) بداية : ل ١٥٦ / ب في ج •

(۸) اُ : عدد هـا • (۹) اُ ، ج : غیر •

(١٠) راجع هذا الفصل في : المصدر السابق ٢١٥-٢١٧ ، شرح الإرشاد

* فصل : [في أن القدرة الحادثة لا تبقى] *

القدرة بعد ثبوت كونها عرضاً (١) ، فالعرض على مذهب أصحابنا لا يبقى (٢) ، وقد وجد في بعض مجاري كلام القاضى التوقف في هذه المسألة (٣) ، وذلك أن المتقدمين من أصحابنا كانوا يذهبون إلى أن الباقي باق ببقاء (٤) ، فكسان مسلكهم في استحالة بقاء الأعراض أنها لو بقيت لبقيت ببقاء قائم بها ، وفي ذلك إثبات قيام المعنى بالمعنى ، فلما اتضح له بطلان القول (٥) بأن الباقي بمساق بقاء لم يستمر له التمسك (٦) بهذا المسلك ، وبقي المسلك الذى ذكره صاحب الكتاب وهو أنه لو بقي (٧) لاستحال عدمه (٨) .

وتحقيق ذلك يتبنى على استحالة صدور العدم من مقتضى ، فلما صار إلى [إن] (٩) الفاعل المختار يصح منه الإعدام ، ووفق بين العدم الطارىء والعدم السابق على الوجود (١٠) ، لم (١١) يصح منه المسلك الآخر ، فلم يتضح له دليل على المسألة فوقف .

وقد تمسك صاحب الكتاب بالمسلك الثانى ، لأنه وافق القاضى على أن الباقي ليس باقياً (١٢) ببقاء ، فقال :
(لو بقي لاستحال عدمه)

ب/١١٦

غير أنه في تقريره ذكر قسمة غير حاصرة فقال :
(لو بقي لكان عدمه إما الضد أو (١٣) انتفاء شرط أو فاعل) ب/١١٦
وهذه قسمة غير حاصرة ، وإنما أخذها من المذاهب المقولة في جهة عدم الجواهر ، فإن الناس (١٤) في عدمها على ثلاثة أقسام :
منهم من يقول بعدم الجواهر والأعراض الباقية بطريان ضدوهم المعتزلة (١٥) .

(١) راجع : أصول الدين ٤٤ ، الإرشاد ٢١٧ . (٢) راجع : أصول الديـن ٤٢ ، ٥٠ ، ١٠٨ ، الإرشاد ٢١٧ . (٣) نقل عن الباقلانى التردد في بقاء الأعراض راجع شرح الكبرى ١٢٢ ، وقد صرح الباقلانى في التمهيد بأن القدرة الحادثة عرض ، وأنها لا تبقى . راجع التمهيد ٣٢٥ . (٤) ومنهم عبد الله بن سعيد ابن كلاب . راجع : مقالات الإسلاميين ٥٢/٢ .

(٥) أ : بداية : ل ١١٦ / ب في أ . (٦) بداية : ل ١٢٦ / ب في ب .
(٧) أ : هـ . (٨) راجع : الإرشاد ٢١٧ . (٩) أ ، ب ، ج ، د : بدون (ان) زدناه ليستقيم النص . . (١٠) أ : الزجر . تحريف .

(١١) أ : ولم . (١٢) أ ، ب : باق . (١٣) بداية : ل ١٥٧ / أ في ج .
(١٤) أ : التأثر . (١٥) راجع : المغنى ٤٤١/١١ المحيط بالتكليف ١٤٨ -

ومنهم من يقول يحتمل عدمها على انتفاء شرط • وهم قسمان :
منهم من يقول انها باقية ببقاء • والبقاء عرض لا يبقى • فإذا لم يخلق (١)
فيها البقاء (٢) فنيت (٣) .

ومنهم من يقول شرط بقاءها تجدد الأعراض عليها • فإنه يستحيل خلوها
عن شئ • ضدها • فإذا لم يخلق في وقت فيها عرضا عدت •
ومن أصحابنا من قال تعدم بالفاعل (٤) .

وقد جرت (٥) عادتنا في كتابنا هذا أن نحرر (٦) القصة ونحصرها (٧) بين
النفي والإثبات فلنجر على المصنوع منا •

فنقول لو بقيت لاستحال عدمها عدما واجبا أو جائزا •
ومحال أن يكون عدمها بحكم الوجوب • إذ ينافي بقاءها • إذ ما قدر له البقاء
في بعض الأزمنة صح بقاءه في أكثر منها • لتساوى معقولة الأزمنة بالنسبة
إلى (٨) ما بقي في بعضها • فيجب أن يقال لو قدر عدمها لكان عدما جائزا •
والجائز لا بد (٩) له من مقتضى • والمقتضى إما أن يكون نفس ما يقدر عدمه
أو (١٠) زائدا • وباطل (١١) أن يكون المقتضى نفسه • لمنافاة (١٢) هذا
القول لثبوت البقاء • وإن كان زائدا فهو إما (١٣) نفي أو إثبات • والنفي
لا اقتضاء له (١٤) • ودخل في هذا عدم الشرط • لأن الكلام في تحقيق
ما يقتضى • وانتفاء الشرط يدل ولا يقتضى • وإن كان ثبوتا وهو إما أن يضاده
[أو لا يضاده] (١٥) .

ومن المحال أن يكون المعدم بالضد لوجوه :
منها : أن الضد إنما يوجد في حال انتفاء ضده • فلا يجمع ضده • فلا يصح
إضافة الانتفاء إليه •

الثاني : التضاد مشترك في الجانبين • وإن كان الطاري • يعدم ضده لكونه
ضده • فالباقي ينفي وجوده لأجل التضاد •

(١) أ • ب • ج : يخلف • صححناه من د • (٢) ب : لبقاء • (٣) د : البقاء فيها
فنيئت • (٤) راجع أقوال الأشاعرة في فناء الأجسام في : أصول الدين ٢٣٠ -
٢٣١ • (٥) أ : جريت • (٦) أ : تحرر • (٧) أ : وتحصرها •
(٨) بداية : ل ١٢٧ / أ في ب • (٩) بداية : ل ١١٢ / أ في أ •
(١٠) أ : لو • (١١) أ • ج : وبالحل • (١٢) بداية : ل ١٥٧ / ب في ج •
(١٣) أ : فهذا ما • (١٤) أ : لا اقتضاءك • (١٥) أ : بدون (أو لا يضاده)
زدناه من ب • ج : ليستقيم النص •

الثالث : أن الضد لو اقتضى عدم ضده لوجب ثبوت حكم موجب عن معنى لذات لم يقم بها ذلك المعنى ، وهذا لو ورد (١) في عدم الجوهر كان أوقع ، من حيث إن المستغنى عن المحل لا يتمقل فيه التضاد أصلا ، فثبت امتناع العدم بال ضد .

وإن كان المقتضى ليس ب ضد ، فإما أن يقتضى بإيثار واختيار أولا ، فإن كان غير مؤثر فإما أن يقوم بما يوجب عدمه أولا ، فإن لم يقم به فنسبته إليه وإلى غيره سواء فلا يقتضى عدمه ، وإن قام به فإما يقوم به في حال وجوده ، فإن اقتضى عدمه في تلك الحالة قارن وجوده عدمه (٢) وهو محال ، وإن كان في زمن يتلو حالة قيامه به فهو محال ، لأن المعنى يقتضى لنفسه وتخلّف صفة (٣) نفسية عنه محال ، وإذا لم يقتض في زمن يتلو حالة قيامه فلا تقتضى في (٤) بقية الأزمنة لتساوى معقول الأزمنة بالنسبة إلى ما يقدر موحدا ، وإن كان مؤثرا مختارا فالفاعل لا بد له من فعل ، والعدم لا يصح أن يكون فعلا ، لأن (٥) معقولية العدم بعد (٦) الوجود كمعقوليته (٧) قبل الوجود ، فلو صح نسبة العدم اللاحق إليه لصح نسبة العدم السابق إليه . ولو اختصر (٨) القول في هذه الطريقة لقليل العدم الجائز لا بد له من مقتضى (٩) والمقتضى لا بد له من أثر ، والعدم نفي محض ، فلا يصح أن يكون أثر المؤثر ، فإنا كما نعتبر أن يكون للمؤثر المختار ما يصح صدوره عنه نعتبر (١٠) لليلة أيضا ما تعتبره للفاعل .

فإن قيل : أفقولون إن العرض ينعدم بنفسه .

قلنا : هذه مسامحة في القول ، فإن هذا اللفظ يشعر بأن العرض يعدم نفسه وذلك محال (١١) ، بل العرض واجب العدم في الزمن الثاني ، فهو لا يقبل أن يستمر الوجود عليه زمنين .

وعلى هذه الطريقة يكون العدم أمرا واجبا ، فإن الجواهر تنعدم عند عدم خلق شرط وجودها ، ويستحيل وجودها (١٢) بدون الشرط ، فالعدم واجب .

(١) أ : لو ورد . (٢) أ : وعدمه . (٣) بداية : ل ١٥٨ / أ في ج .

(٤) بداية : ل ١٢٧ / ب في ب . (٥) بداية : ل ١١٧ / ب في أ .

(٦) أ ، ب : مج : بعدم . صححناه من د : (٧) أ ، ب : كمعقولية : (٨) ب : اقتصر .

(٩) أ ، ب : مقتضى . (١٠) أ : يعتبر . (١١) أ : قال .

(١٢) ب : بدون (ويستحيل وجودها) .

والأعراض إذا استحال بقاءها وجب عدمها (١) ففى الزمن الثانى .
وقد نقل عن المعتزلة اتفاقهم على بقاء القدرة الحادثة (٢) ، والأعراض
عندهم منها ما يبقى كالعلوم والقدر والألوان والطعوم ، ومنها ما لا يبقى
كالحركات والأصوات (٣) .

ثم ساق صاحب الكتاب فى الطريقة أن الشرط إما أن يكون جوهرًا أو عرضًا ،
وأبطل أن يكون الشرط (٤) جوهرًا (٥) ؛ لأن الجوهر لا طريق لعدمه إلا عدم
العرض ، والكلام فى عدم العرض وفيه ينازع (٦) الخصم ، فلا بد من إثبات هذه
المقدمة فى الجوهر ، وهى مبنية على استحالة بقاء العرض .

ثم قال : (ولا يصح عدم بالفاعل ؛ لأن عدم هو (٧) الإعدام) ١١٧ ب /
وفى هذا اللفظ مسامحة ؛ لأن الإعدام نسبة عدم إلى من صدر منه عدم ،
كما أن الإيجاب نسبة الوجود إلى الوجود ، ومعقولة الأمر باعتبار معلوميته .
ليس (٨) معقولة باعتبار إضافته إلى مؤثر فى حصوله ؛ إذ معقوليته
تتحقق (٩) فى العلم مع قطع النظر عن غيره ، ويجامع (١٠) الذهول عن غيره ،
والنسبة ليست كذلك .

وقد أوضحنا الطريقة بما فيه غنية للمتأمل فلنكتب (١١) بما أوردناه (١٢) .

* * *

(١) بداية : ب ١٥٨ / ب فى ج . (٢) راجع : الإرشاد ٢١٧ .
(٣) اختلفت المعتزلة فيما يبقى من الأعراض فزعم النظام أنه لا عرض إلا الحركة وأنها
لا تبقى ، وزعم الملاف أن الذى لا يبقى من الأعراض الحركة والإرادة ، وأجاز
بقاء ما سواهما ، وزعم بشر بن المعتز أن السكون كله باق لا يفنى إلا بالخروج
منه إلى حركة ، وكذلك كل لون لا يفنى إلا بخروج الجسم منه إلى ضده ،
كما أحال محمد بن شبيب الحركة والسكون ، وزعم الجبائى وابنه أن الصوت والآل
والحركات والفكر والإرادات والكراهات أعراض غير باقية ، وأجاز بقاء الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة والاعتماد والتأليف واللون والحياة والقدرة والعجز والعلوم
والاعتقاد . راجع مذهب المعتزلة فى بقاء الأعراض فى شرح الأصول الخمسة
٢٣٠-٢٣١ ، أصول الدين ٥٠-٥١ . (٤) أ ، ب ، ج : الشرط أن يكون .

(٥) راجع الإرشاد ٢١٨ . (٦) ب : تنازع . (٧) بداية : ب ١٢٨ / أ فى ب .

(٨) بداية : ج ١١٨ / أ فى ١ . (٩) أ ، ب : معقولة يتحقق . (١٠) ب : ولجامع .

(١١) أ ، ب : فلتكتب ، ج : فلنكتب . (١٢) راجع هذا الفصل فى المصدر السابق

« فصل في مقارنة القدرة الحادثة مقدورها (١) » .

وليس ذلك ثابتاً (٢) لها (٣) باعتبار كونها قدرة ، وإنما هو من أحكام كونها عرضاً ، إذ المرض هو الذي يعرض ويَزول ، لما بينا من وجوب زواله عقيب زمن وجوده ، واستحالة بقاءه زمنين (٤) .

قال صاحب الكتاب (واذ ثبت استحالة بقاءها لزم من ذلك استحالة تقدمها إذ لو تقدمت لعدمت حال وجود المقدور فيكون مقدوراً بقدرة (٥) معدومة وذلك محال)

ب / ١١٨

ويتقرر ذلك بأنه إذا عدمت القدرة جاز وجود ضدها وهو العجز ، فيلزم كونه مقدوراً حالة وجود العجز ، والعجز يستدعي معجوزاً عنه ، فيلزم أن يكون ذلك المقدور معجوزاً عنه ، فيقع الشيء في حال وقوعه مقدوراً معجوزاً عنه ، وذلك محال (٦) .

وهذا الفصل عندي فيه نظر من حيث إن امتناع التقدم إذا لم يكن مأخوذاً إلا من استحالة بقاءها ، فالقدرة في التحقيق ليست علة لوجود المقدور ولا مؤثرة فيه ، فإذا لم يكن من حكمها وجود المقدور ، فيجوز وجودها قبل وقوع المقدور وتعدم ويوجد مثلها ، فالمقارنة متعلقة والسابقة متعلقة .

ويصح أن يقال كانت تلك القدرة متعلقة به قبل عدسها ، ثم انتفت (٧) فانتفى تعلقها ووجد مثلها .

وهذا (٨) كما لو علم إنسان وجود (٩) زيد غداً وقت طلوع الفجر مثلاً بإنباء صادق إياه بذلك ، ثم قدرنا تجدد علمه بوجوده في (١٠) الوقت المعلوم - أي (١١) - حالة وجود المعلوم في الوقت الذي أخبر عنه ، فإن المقارن (١٢) متعلق بالوجود ، والسابق (١٣) متعلق بالوجود في الزمن المخصوص ، فالمعلوم متعلق لهما وأحدهما متقدم والآخر متأخر ، ولو قسدر وجود ضد العلم من ذهول أو غفلة أو جهل أو شك حالة وجود المعلوم لكان مجهولاً بما قارنه ، وقد كان متعلقاً لما سبق من العلم .

(١) مذهب أهل الحق أن القدرة الحادثة تقارن مقدورها . راجع: الفقه الأكبر للشافعي ٣٤ ، اللع ٩٣ ، شرح الفقه الأكبر للماتريدي ١٠ ، التمهيد ٣٢٥ ، الإنصاف ٤٦-٤٧ ، البرهان ١/٢٧٧ ، الإرشاد ٢١٨ ، المعالم ٨٣ ، شرح الكبرى ٢٨٦ . (٢) أ : لاينا . (٣) بداية : ل ١٥٩ / أ في ج . (٤) راجع ص ٧٣ (٥) ج : القدرة . (٦) ذهب الأشعري إلى امتناع تقدم القدرة الحادثة على المقدور من جهة اعتقاده استحالة بقاءها ، فلو تقدمت القدرة لعدمت عند حدوث المقدور ، فلا يكون المقدور متعلقاً للقدرة . وقد علق الجويني على هذا المذهب بقوله : « مذهب الأشعري محتبط عندي » . راجع البرهان ١/٢٧٧ . (٧) بداية : ل ١٥٩ / ب في ج . (٨) أ : وهذا . (٩) بداية : ل ١٢٨ / ب في ب . (١٠) بداية : ل ١١٨ / ب في أ . (١١) ج : إلى . (١٢) أ : المقارنة . (١٣) أ ، ب : السابق .

فإن نظر إلى أنه غير متعلق للعلم السابق في حال الوجود ، فكذلك المقدور ليس متعلقا للقدرة السابقة حال الوجود ، ولا يمنع هذا تقدم وجوده ، لا سيما على قول من يرى أنها لا تؤثر وإنما تتعلق بالمقدور لا على وجوده التأثير ، كما نقول في تعلق العلم بالمعلوم والخبر بالمخبر والإدراك بالمعـدرك ، فأى شئ يمنع تقدم القدرة ؟ حتى أن الإنسان يحس من نفسه تفرقة قبل الفعل بين يده في حال رعشته وبين يده في حال سلامته ، وما ذلك إلا أنه وجد قبل الفعل صفة متعلقة به ، وإذا صح أن اللون تتجدد (١) أمثاله ، فالقدرة أيضا تتجدد (٢) أمثالها إلى حالة وجود المقدور ، فتأملوا ذلك يرحمكم الله .

ثم قال صاحب الكتاب : (إن القدرة الأزلية لما كانت باقية لا تقنسى تقدمت (٣) وتعلقت قبل الفعل)

ب/١١٨

فنقول تعلق القدرة الأزلية يرجع إلى تمكن الذات من إيقاع الفعل ، فإن كانت القدرة الحادثة تمكن من إيقاع الفعل فلا مانع من أن يتمكن قبل الوقوع ولا توقع ، وإذا وجد المقدور فلم يقع بها في الحقيقة ، غير أن شرط وقوعه من الذات أن يكون متمكنا من الإيقاع (٤) ، فيوجد هذا الشرط حاله الوقوع (٥) ، وإن انتفى وخلفه ضده زال ذلك التمكن من الإيقاع (٦) ، ووقع (٧) الفعل ضروريا ، وأى استحالة في ذلك ؟ فهذا تمام الكلام على هذا الفصل (٨) .

* * *

(١) أ: تجدد ، ج: يتجدد . (٢) ج: يتجدد ، بداية : ل/١٦٠ في ج .

(٣) أ ، ب : تقدمته . (٤) بداية : ل/١٢٩ في ب .

(٥) د : الإيقاع . (٦) د : بدون (من الإيقاع) . (٧) أ ، ب ، ج : ووقع

• صححاء من د . (٨) راجع هذا الفصل في : الفقه الأكبر للشافعي ٣٤-

٣٦ ، اللع ٩٣-٩٩ ، التمهيد ٣٢٣-٣٣٢ شرح الأصول الخمسة ٣٩٠-٤٠٠ ،

المختصر في أصول الدين ٢١٦-٢١٨ الإرشاد ٢١٩-٢١٨ ، تبصرة

الأدلة ٥٩١/٢ - ٦٤٤ ، التمهيد لقواعد التوحيد ٢٥٧-٢٧٣ ، المحصل

١٠٥-١٠٦ ، المعالم ٩٣ / ، أبقار الأفكار ٧٧٨/٢ - ٧٩٠ ، غاية المرام

٢٢٣ ، شرح الكبرى ٢٨٦-٢٨٩ .

« فصل: الحادث (١) في حال حدوثه متعلق للقدرة الأزلية عندنا (٢) . »
وقالت المعتزلة لا يصح أن يكون الفعل في حال الحدوث مقدورا (٣) ، وانفقوا (٤)
على أنه غير مقدور في حال البقاء (٥) .

وهذه المسألة طالما وقع التصايح فيها (٦) ، وهي عندى سهلة المدرك ،
إذا حقت ارتفع منها الخلاف ، وذلك أن يكون الشيء مقدورا قد يراد به
تأتي وقوعه للقادر وهذا التمكن والتأتي يعبر عنه بعض الناس بالصلاحية ،
فلا يخفى تحققه قبل وقوع الفعل ، إذ لا بد من (٧) أن يتمكن الفاعل من
الفعل قبل إيقاعه ، وإلا فلا يصح منه إيقاعه .

ويقال أنه مقدور على معنى حصوله منسوبا إلى القادر ، ولا شك أن نسبة
حصول الوجود إلى القادر لا تصح (٨) قبل الوقوع وإنما تصح (٩) حالة الوقوع ،
لأن النسبة لا تعقل إلا بين أمرين . فلا بد من فهم الحصول وإضافته إلى الفاعل ،
ويمنع (١٠) أن يقال الحصول مضاف إليه في حالة عدم الحصول ، ولا يضاف إليه
الحصول ففى زمن بعد زمن الحصول ، فكونه مقدورا بهذا المعنى لا يثبت قبل
الوقوع ولا بعد الوقوع ، فيجب أن يكون تحقق هذه النسبة إنما يكون في حال
الوقوع ، فإذا حقق هذا التحقيق لم يبق للخلاف في المسألة معنى (١٢) .

وقد استدلل صاحب الكتاب عليهم بأن قال : (إذا كان الفعل (١٣) يتمتع
أن يكون واقعا في حال عدمه ، ولا يصح أن يكون مقدورا في حال الوجود
ولا في حال (١٤) البقاء لم (١٥) يبق لتعلق القدرة بالمقدور معنى) ١/١١٩
(ذلك أن عدم ليس بمقدور ، والمقدور هو الوجود ولا يصح أن يكون ثابتا
في حال عدمه ، وقد نفوا كونه مقدورا في حال البقاء والحدوث ، فقد امتنع
كونه مقدورا .

وهذا (١٦) إشارة إلى وقوع المقدور بالفاعل لا إلى تأتي الوقوع به ، وتأتي
حصول الوجود بالفاعل ثابت قبل (١٧) الفعل ، فيرتفع (١٨) بهذا التحقيق
الخلاف .

(١) بداية : ل ١١٩ / أ . (٢) راجع : الإرشاد ٢١٩ . (٣) راجع : شرح الأصول
الخمسة ٤١٢-٤١٣ . (٤) ١ : وانفقا . (٥) راجع : المصدر السابق ٤١٢ .
(٦) ب : بدون (فيها) . (٧) بداية : ل ١٦٠ / ب في ج . (٨) أ ، ب : يصح .
(٩) أ ، ب : يصح . (١٠) أ ، ب : وتمنع . (١٢) أ : بمعنى .
(١٣) أ : العقل . (١٤) بداية : ل ١٢٩ / ب في ب . (١٥) ب : ولم .
(١٦) بداية : ل ١١٩ / ب في أ .
(١٧) بداية : ل ١٦١ / أ في ج . (١٨) أ : زيادة (هنا التحقيق) هذا نفسا
الزيادة حيث لا معنى لها .

وقول المعتزلة إن الحادث في حال حدوثه كائن محقق [وحكم ما تحقق] (١) وحصل أن يستغنى عن المحصل ،

وهذا إنما أخذوه من إيهام لفظ حصل أو تحقق ؛ فإن لفظه يشعر بالمضى ، وهو إشارة إلى توالى زمنين على الوجود ، والخاص في الزمن الأول لا يحصل ثانيا في الزمن الثاني ، بل الصدور والحصول في الحقيقة إنما يكون في زمن الحصول لا في زمن عدم الحصول .

والزمهم صاحب الكتاب العلة الموجبة لمعلولها ؛ فإن لها نسبة إلى حصول المعلول بها ، وإنما ينسب إليها المعلول في حال حصوله مضافا إليها ، وثبوت الأثر عن المؤثر واحد ، والاختلاف في المؤثر منقسم إلى مختار وغير مختار (٢) ، وليس لقائل أن يقول إذا ثبت الحكم استغنى بثبوته (٣) عن علته (٤) البعيدة له (٥) .

ثم قال : (حق العاقل أن يمرض ثلاثة أحوال : حالة عدم (٦) وحالة وجود وحالة بقاء)

ب/١١٩

فالعدم قبل الوجود لا يضاف إلى الفاعل ، والوجود في الزمن الثاني من الوجود لا ينسب إلى الفاعل ، فلم يبق ما ينسب إلى الفاعل إلا الوجود فسي أول حال الحدوث ، وهذه (٧) قسمة بديهية ؛ إذ (٨) لا واسطة في تحقيق الذات بين العدم والوجود ، والوجود إما أن يتوالى عليه زمانان أولا ، وإذا امتنع بعد الحصر نسبة كلا الحالتين إلى (٩) الفاعل وجب نسبة الحالة الثالثة .

ثم التزمت المعتزلة - بناء على أصلها في أن القدرة لا تتعلق بالمقدور إلا حالة العدم دون حالة الوجود - جواز عدم القدرة في حالة الوجود ، ويكون (١٠) واقعا بالقدرة مع عدم القدرة ، ويجوز أن يعقب عدم القدرة عجزه فيوجد مقدورا في حال وجوده مع وجود المعجز في الزمن الثاني من وجوده كما أن تأثير القدرة في الزمن الذي قبل الوجود .

وإنما لزمهم هذا القول من توهم إطلاق القول بأن القدرة تؤثر (١١) في المقدور ، والمؤثر في الحقيقة إنما هو الذات القادرة ، والقدرة مصححة للذات

(١) أ هـ ب ج : بدون (وحكم ما تحقق) زدناه من د ليستقيم النص .

(٢) راجع : الإرشاد ٢٢٠-٢٢١ . (٣) أ : ثبوته . (٤) أ ، ب : علة .

(٥) راجع : المصدر السابق ٢٢٠ . (٦) أ : العدم . (٧) أ : وهذه .

(٨) بداية : ل ١٣٠ / أ في ب . (٩) بداية : ل ١١٦ / ب في ج .

(١٠) بداية : ل ١٢٠ / أ في أ .

(١١) أ : تأثر .

أن تفعل ، فإنها تمكن وتأت ، فهم يأتون ذلك في حال الوجود ، إذ التأتى
والتمكن إنما يكون قبل الحدوث .

غير أن الإشكال يبقى عليهم في أن الوقوع يستدعى الصحة ، والقدرة شرط
الصحة ، فلو ثبت الوقوع بالقادر مع فقدان القدرة لزم منه وجود المشروط بسدود
الشرط ، وذلك محال في المعقول .

وأما القول بأن المعجز يظهر أثره في الحالة الثانية من وجوده قياساً
له على القدرة . فمن السخيف الذى لا تخفى سخافته ، فإن القدرة صفة
يتأتى بها لمن قامت [بـ] (١) أن (٢) يفعل ، وليس المعجز صفة يتأتى
لمن قامت به أن يتعذر منه الفعل ، إذ يلزم منه وجود المعجز مع تأتى (٣) الفعل (٤)
وذلك محال ، فاذن لا يعقل (٥) في المعجز ما يعقل في القدرة .

وقد نقل صاحب الكتاب عن بعض الأصحاب تقدم المعجز عن المعجز (٦)
عنه (٧) .

ويلزم منه أن يقع الفعل معجوزاً عنه في حالة وجود صفة التمكن منه
وذلك باطل ، فليتبـهـ لذلك (٨) .

* * *

(١) أ : بدون (به) زدناه من ب ، ج : ليستقيم النص .

(٢) أ : بأن . (٣) بداية : ل ١٦٢ / أ في ج .

(٤) بداية : ل ١٣٠ / ب في ب . (٥) أ ، ج : يتعقل .

(٦) أ : المعجز . (٧) راجع : المصدر السابق ٢٢٢ .

(٨) راجع هذا الفصل في : المصدر السابق ٢١٩-٢٢٢ ، شرح الإرشاد لابن

ميمون ٤٤٣-٤٤٩ .

« فصل : القدرة الحادثة لا تتعلق إلا بمقدور واحد عندنا (١) »

خلافًا للمعتزلة فإنهم قالوا تتعلق بالضدين قدرة واحدة ، وإذا اختلف المقدور ولم يتضاد اختلفت (٢) القدرة عليه ، وإن تماثل المقدور فالقدرة عليه متماثلة (٣) ، وإنما قضاوا باتحاد القدرة في (٤) المتضادات ، وهذا مذهب أوائلهم .

وذهب آخرون من متأخريهم إلى أن القدرة الواحدة تتعلق بالمختلفات التي لا تتضاد (٥) ، وهذا لعمري (٦) قياس أصلهم ، فإن القدرة إذا تعلقت بالمختلفات المتضادات ففي ذلك ثبوت اختلاف مع تضاد وتناف ، فالاختلاف إذن غير مناف لتعلق القدرة ، ولها صلاحية في التعميم .

وأما أوائلهم فإنهم نظروا إلى ما يحسه (٧) الإنسان من تمكنه من الإقدام والإحجام (٨) ، وثبوت كونه قادرًا على بعض المقدورات دون بعض ، فقالوا يتمكن (٩) من الضدين بقدرة واحدة ، وانتفى كونه قادرًا على المختلفات بقدرة واحدة ، لجواز كونه قادرًا على بعض المختلفات دون بعض .

وفي (١٠) ذلك منافية لعموم القدرة ، إذ القدرة إنما تتعلق لنفسها ، فلا يجوز أن تكون غير متعلقة بما هي صالحة لأن تتعلق به .

وإنما حملهم على إثبات قدرة متماثلة في المتماثلات ، لأنهم رأوا قيسًا وأقوى منه ، ولا يتأتى ذلك عندهم إلا بتعدد القدر في المحل على التماثل . ومن أصول القوم جواز (١١) اجتماع المثليين في المحل ، وصلاحية القدرة للمثليين باعتبار صحة صدور كل واحد منهما على البدل في وقتين ، إذ ليسو أراد الإنسان أن يحاول إيقاع متماثلين في وقت واحد لم يحس من نفسه إمكان ذلك (١٢) .

وقد نقل صاحب الكتاب اتفاقهم على ذلك (١٣) قال :

(والأولى بناء هذه المسألة على التي قبلها)

١٢٠ ب

وهو وجوب مقارنة المقدور لقدرتها ، فلو تعلقت بالضدين لقارنتها وهو

محال ،

وإنما قال ذلك ، لأنه قدر أي مسالك في هذه المسألة غير ذلك ، فلم يرتضها .

(١) راجع : الفقه الأكبر للشافعي ٣٥ ، الملح ٩٥ ، رسالة أهل الثغر ٨٥ ، التمهيد ٣٢٦ ،

الإرشاد ٢٢٣ ، المعالم ٨٤ ، متن المواقيف ١٥٣ . (٢) أ ب : اختلف .

(٣) قارن : شرح الأصول الخمسة ٤١٥-٤١٦ ، راجع الإرشاد ٢٢٣ ، متن المواقيف

١٥٣ . (٤) بداية : ل ١٢٠ ب في أ . (٥) راجع : شرح الأصول الخمسة ٤١٦ .

(٦) أ : لمجرى . (٧) أ : يحسه . (٨) أ ب : ج : والإقحام : صحناء من يد . (٩) أ : تمكنه .

(١٠) بداية : ل ١٦٢ ب في ج . (١١) بداية : ل ١٣١ أ في ب . (١٢) راجع : شرح

الأصول الخمسة ٤١٦ . (١٣) راجع : الإرشاد ٢٢٣ .

فمنها : ما تمسك به بعض الأئمة من أنه لو تعلقت القدرة بأكثر من مقسود واحد للزم أن يتعلق العلم ^(١) بأكثر .

وهذه مقاييسه لا يتجه فيها أمر قاطع ولا جامع يستند إلى قسمة حاصرة ، فيرغب عنها .

ومنها : أنا نجد المريض يقدر على القعود ، ولا يقدر على القيام ، فليس صلحت القدرة للضدين لكان من صفة نفس ^(٢) القدرة التمكن منها ، ولا نجده متمكنا من القيام حالة تمكنه من القعود في الصورة المفروضة .

وهم يعتذرون عن ذلك بأن هذا ممنوع من القيام مع أنه قادر عليه ، وبناءً على مسألة وهي ^(٣) أن المربوط الذي يتمتع ^(٤) عليه الحركة هل هو قادر عليها أم لا ؟

فمندنا هو غير قادر .
وهم يقولون هو قادر ^(٥) .

يستدعي الكلام إذا بنى على هذه الطريقة الكلام في مسألة المنع ، فرأى الرجوع إلى طريقته أسهل .

ومنها : أن لو تعلقت القدرة بالضدين لجاز أن تتعلق بمختلفين غير ضدين ، فإن الاختلاف في الكل واحد ، وإنما اختص ما تازعنا فيه بالتضاد والتنافس ، وذلك لا يصحح ^(٦) التعلق .

وهذا لا ^(٧) يصفو ^(٨) عن شوايب ^(٩) النزاع .

ويقول الخصم حكم القادر أن يتمكن من الضدين ، وإلا كان مجبوراً على أحدهما ، ولا يلزم هذا المحال في المختلفين .

وقد ذهب الأكثرون منهم إلى تعلق القدرة بالمختلفات كما حكى عنهم صاحب الكتاب ^(١٠) ، فلم يلزمهم هذا المسلك .

فعن هذا رأى أن الأولى التعلق بالطريق التي أشار إليها ، ولا يحتاج فيها

(١) بداية : ل ١٢١ / ١ في ١ . (٢) بداية : ل ١٦٣ / ١ في ج .

(٣) أ ، ب : وهو . (٤) أ : مستمع . (٥) راجع : المغنى ١٨٨ / ٨ ، شرح

الأصول الخمسة ٣٣٧ . (٦) أ : يصح . (٧) بداية : ل ١٣١ / ب في ب .

(٨) أ ، ب : يصفوا . (٩) أ : شواهب . (١٠) راجع : الإرشاد

٢٢٣ . راجع شرح الأصول الخمسة ٤١٦ .

إلى تقرير وجوب المقارنة ، ودليله ما سبق من (١) استحالة بقائها (٢) ، وقد
أوردنا عليه إشكالا سبق (٣) .

وقد ذهب ابن سريج (٤) في طائفة من الأصحاب إلى أن (٥) القدرة
الحادثة تتعلق بالضدين وتقرن أحدهما ولا يقع الا واحد على البديل (٦)
[وذهب ابن الراوندى من الخصوم إلى أن القدرة تتعلق بأحد الضدين على
البديل (٨) كما صار إليه ابن سريج (٩) ، وان كان مأخذهما
مختلفا (١٠) .

(١) ١ : سن . (٢) راجع ص ٣٥٩ (٣) راجع ص ٣٥٩

(٤) ابن سريج : القاضى أبو العباس أحمد بن سريج البغدادي ٢٤٩ هـ
٣٠٥ هـ ، شيخ الشافعية في وقته ، فقيه العراقيين ، ولى قضاء شيراز سنة
٣٠٦ هـ ، سمع من الحسن بن محمد الزعفراني وأبي داود السجستاني ، وروى عنه
أبو القاسم الطبراني . من تصانيفه : الأقسام والخصال في فروع الفقه
الشافعي ، الودائع لنصوص الشرائع ، كتاب العين والدين في الوصايا ،
التقريب بين المذنب والشافعي ، كتاب في الرد على محمد بن الحسن ، كتاب
في الرد على عيسى بن إبان ، كتاب جواب القاساني .

انظر ترجمته في : الفهرست ٢/٢٦٦ ، وفيات الأعيان ١/٢٠-٢١ ، طبقات
الشافعية الكبرى ٣/٢١-٣٩ ، طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٢٠-٢١ ، معجم
المؤلفين ٢/٣١-٣٢ . (٥) بداية : ل ١٦٣ / ب في ج .

(٦) راجع : الكامل في اختصار الشامل ل ١٥٠ / ب . وقد نقل هذا المذهب عن
الإمام أبي حنيفة . راجع : التمهيد لقواعد التوحيد ٢٧١ هـ ، عمدة العقائد ٢١٦ هـ .
(٧) ابن الراوندى : أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندى نسبة إلى
راوند - قرية بنواحي أصبهان - كان من الطبقة الثامنة من طبقات المعتزلة ، ثم
انسلخ عن الدين وأظهر الإلحاد والزندقة ، فطردته المعتزلة .

وقد وضع الكتب الكثيرة لهدم الإسلام ، كما وضع مصنفات لليهود والنصارى والثنية
والمعتزلة . من تصانيفه : كتاب فضيحة المعتزلة ، التاج ، التعديل والتجويز ،
البصيرة ، اللؤلؤة في تنهاى الحركات . انظر ترجمته في : الفهرست ٢/٢١٦ -
٢١٧ هـ ، فرق وطبقات المعتزلة ١/٩٧-٩٩ ، وفيات الأعيان ١/٨٢-٨٣ هـ ، الوافى
بالوفيات ٨/٢٣٢-٢٣٨ هـ ، تاريخ الأدب العربي ٤/٢٨-٢٩ هـ .

(٨) ١ : بدون ما بين القوسين . زدناه من ب ، ج ليستقيم النص . قارن : شرح الأصول
الخمسة ٣٩٨ هـ ، راجع : الكامل في اختصار الشامل ل ١٥٠ / ب ، متن الواقف ١٥٣ هـ .
(٩) سبق التعريف به . راجع الصفحة نفسها (١٠) بداية : ل ١٢١ / ب في أ .

وقد قرر (١) صاحب الكتاب امتناع تعلق القدرة الحادثة بالمختلفات غير المتضادات بأنه (٢) لو قيل به لجاز أن يقال الذرة (٣) القادرة على الدبيب قدرة على اكتساب جميع العلوم والإرادات ونحوها من المقدورات (٤) . قال (وهذا (٥) يعلم بطلانه ويستغنى (٦) عن نظريته) ١٢١ / ب وتقرير مقدمته الأولى : [أنها] (٧) تبني على ثبوت الجواهر ، فإذا صح من الحي من قدرة عامة صح لكل جوهر قبول ذلك ، وأما منع كون الذرة قادرة فإن (٨) ادعى أن ذلك أمر ضروري في عدم الوقوع فلا يمنع من تبويزه عقلا ، وليس في تقرير هذه المقدمة إلا تشنيع وتبشيع (٩) قال (والبناء على المسألة السابقة يجرى في (١٠) المختلفات غير المتضادات) ١٢١ / ب

يريد بذلك أنها لو تعلق بالمختلفات لوجب (١١) مقارنتها لها ، وصحة جواز المقارنة في المختلفات دليل على منافية (١٢) أن تكون متعلقة بهما ، لامتناع اجتماع وجوب المقارنة وجواز المفارقة ، ولا بد من بسط هذه الدلالة . فنقول : لو قدرنا قدرة متعلقة بأكثر من مقدور واحد من (١٣) المختلفات فإما أن يقال يجب أن تتعلق بذلك أولا ؟ والقول بالوجوب محال لوجهين : أحدهما : إحساننا القدرة على بعضها دون بعض . والثاني : أنه يلزم منه ألا تجوز القدرة على بعضها مع جواز العجز عن (١٤) بعض ، وذلك محال ؛ ضرورة جواز مفارقة أحدهما الآخر . فإن قيل بجواز تعلقها . بذلك مع جواز ألا تتعلق . فيكون (١٥) تعلقها بما تتعلق (١٦) به جائزا (١٧) ، فتحتمل (١٨) التي مقتضى يقوم بها يوجب كونها متعلقة به ، وهو محال .

-
- (١) أ ، ب ، ج : قدر . (٢) أ ، ب ، ج : أنه .
(٣) الذرة : أصغر النمل . راجع : مختار الصحاح / مادة ذر ٢٤١ .
(٤) راجع : الإرشاد ٢٢٣ . (٥) ب ، ج : زيادة (ما) .
(٦) أ : يستغنى . (٧) أ ، ب ، ج : بدون (أنها) زدناه ليستقيم النص .
(٨) ب : فإنه . (٩) ب : ونشنع . (١٠) بداية : ل ١٣٢ / أ ، ب . (١١) أ : يوجب .
(١٢) أ ، ب : منافات . (١٣) بداية : ل ١٦٤ / أ ، ب . (١٤) ج : على .
(١٥) ب : فنقول هـ : زيادة (فنقول) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .
(١٦) أ ، ب ، ج : يتعلق . صحناه من د . (١٧) ب : جائز .
(١٨) أ ، ب ، د : فيحتاج .

فلن قبل صحة الاقتدار على البعض دون البعض محال (١) ؛ لأنه يجوز أن توجد (٢) قدرة صفة نفسها التعلق بالجميع ، وقدرة صفة نفسها التعلق بالبعض .

فيقال هاتان القدرتان متماثلتان أو مختلفتان ؟ والقول بالتماثل مسموع الاختلاف في بعض صفات النفس محال ، فالقول بالاختلاف لا يخلو إما أن يكونا ضدين أو لا ، ولا يصح القول بالتضاد مع عدم تنافيهما في الحكم والاقتضاء ، والقول بالاختلاف مع عدم التفاد من لازمه صحة وجود أحدهما مع ضد الآخر ، فتكون (٣) القدرة على البعض تجامع ضد القدرة على الكل ، وفي ذلك تحقيق عجز عن الشيء مع القدرة عليه وذلك محال .

وهذا هو الدليل المقرر في امتناع تعلق (٤) العلم بالحادث بمعلوميين يصبح العلم بأحدهما مع الجهل بالثاني .

فتحقق أنه (٥) لا يصح أن تتعلق قدرة حادثة بمختلفات (٦) ، ولا فسرقة بين أن تكون (٧) متضادة [أو غير متضادة] (٨) لأنه يلزم منه المقارنة وهي مستتمة في الضدين ، وغير واجبة في غير الضدين .

وقد ألزمهم الأصحاب مسألة اضطربت آراؤهم بسبب إلزامها ، وذلك أنهم قالوا القدرة على (٩) الشيء قدرة على جميع أضداده (١٠) .

ف قيل لهم : فالقدرة على العلم يجب أن تكون قدرة على السهو والغفلة (١١) فقال بعضهم في الانفصال ليس السهو معنى ، وإنما هو يرجع إلى عدم العلم (١٢) .

ف قيل لهم : فالعلم عندكم من الصفات الباقية ، والباقي من الأعراض لا ينفي الا بضد (١٣) ، وقد انتفى العلم بالسهو ، فيجب أن يكون معنى ، فالتزم أن العلم من الأعراض التي لا تبقى ، حتى يستمر ما حاوله من الانفصال .

ودليل إثبات الأعراض يطرد عليه بعد إثبات هذه المناقضة ، وانفصل آخر منهم بأن القدرة على الشيء ليس قدرة على جميع أضداده (١٤)

-
- (١) د : بدون (محال) . (٢) بداية : ل ١٢٢ / أ في أ . د : وجسد .
 (٣) أ ، ب : فيكون . (٤) بداية : ل ١٣٢ / ب في ب . (٥) بداية : ل ١٦٤ / ب في ج .
 (٦) أ : مختلفات . (٧) أ : يكون . تصحيف . (٨) أ : بدون (أو غير متضادة)
 زدناه من ب ، ج ليستقيم النص . (٩) ج : بدون (على) . (١٠) راجع : المعنى
 ١٤٠ - ١٤١ . (١١) راجع : الإرشاد ٢٢٤ - ٢٢٥ . (١٢) راجع : المعنى ١٤ / ٢٢٢ .
 (١٣) راجع : المصدر السابق ١١ / ٤٤١ ، ٤٦٣ . (١٤) بداية : ل ١٢٢ / ب في أ .

[وإنما هي قدرة على بعض أضداده ،

وقال آخر القدرة على الشيء قدرة على جميع أضداده] (١)

إلا العلم .

وقال أبو هاشم آخرًا - مع قطعه بتعلق القدرة بالحادث بجميع الأضداد ، وترددت أجوبته في الانفصال عن هذا الإلزام - السهو معنى ، غير أنه لا يضاد العلم مضادة المتضادات (٢) لأنفسها .

وإنما يعنى أن (٣) القدرة (٤) على الشيء قدرة على ما يضاده من غير واسطة ، فالموت يضاد كل ما تشترط فيه الحياة لمنافاة شرطه وهو الحياة ، وكذلك الافتراق يضاد التأليف لمضادته (٥) شرطه (٦) وهو المجاوره (٧) .

فطوبى ههنا بضد للسهو يكون شرطاً في العلم (٨) ليحال (٩) امتناع حصول العلم مع السهو على منافاة شرطه كما ذكرنا (١٠) في المثالين ، فلم يجد (١١) إليه سبيلاً .

ثم قيل لمن زعم أن القدرة الحادثة تتعلق بجميع المتضادات إلا في العلم : ما وجه التخصيص والفرقان ؟

فقال الفرق غامض ، ووجه الاختصاص خفى لا يدرك بالعقول ، فلم يسبق إلا عن عجز وقصور .

وهذا مآل (١٢) من قال إن القدرة على الشيء قدرة على بعض (١٣) أضداده ؛ إذ اختصاص بعض الأضداد بكونه مقدوراً دون ما سواه ، لا بد له من وجه لأجله يختص فيمنع الكلام عليه أيضا .

ثم نقول إذا قلتم بأن القدرة الحادثة تصلح للضدين وهي مؤثرة فيما وقع منهما فلم يختص الوقوع بأحدهما دون الثاني ؟ فإن اختصاص فعل الفاعل يستدعى إرادة مخصصة ، والفعل الواقع (١٤) من العبد عندكم يصح مع الذهول والغفلة ، فكيف يستقيم الاختصاص ؟

ثم أكد هذا الإلزام (١٥) بأن الإرادة حادثة عندكم ، فإذا اختصت بالوقوع دون ضدها - وهو الكراهة - والإرادة لا تتراد عندكم ، والتخصيص بالإرادة ،

(١) أ : بدون ما بين القوسين . زدناه من ب . ج : ليستقيم النص . (٢) د : المتضادات .
(٣) أ ، ب : ج : نعتي بأن . (٤) بداية : ل ١٦٥ / أ ب : ج : (٥) أ : بمضادة ،
ب : ج : بمضادته . (٦) بداية : ل ١٣٣ / أ ب : (٧) أ ، ب : السأورة . راجع ،
الكامل في اختصار الشامل ل ١٤٩ / ب . (٨) د : يكون شرطه العلم .
(٩) أ ، ب : ج : ليحال . (١٠) د : ذكر . (١١) أ ، ب : ج : نجد .
(١٢) ج : حال (٣) أ ، ب : البعض . (١٤) أ : للواقع . (١٥) بداية : ل ١٦٥ / ب في ج .

فإذا لم ترد الإرادة امتنع الاختصاص (١) .
وقوله بعد ذلك :

قد تقدم بيان ذلك وبسطه (٣) .
(٢) إن السهو غير مقدور وهو (ضد العلم) ١٣/ب ١/١٢٣

ثم ذكر احتجاجهم أن حق القادر أن يتمكن من الإقدام والإحجام وإلا كان ملجأ إلى الفعل .

وأجاب عنه بأنه اقتصار (٤) على ذكر المذهب (٥) .

ومحل النزاع من نوع (٦) أن القدرة الحادثة هل تصلح للضدين أم لا ؟

فمن قال من حكم القدرة الحادثة صلاحية الضدين فقد أخذ محل النزاع مصادرة ، وهذا لا سبيل إليه ، ومثل ذلك يتعلق العلم بالمعلوم ، وهذا مثال القدرة الحادثة (٧) من حيث إنها تتعلق ولا تؤثر عنده ،
ثم قال :

(إذا جاز أن يكون المربوط قادراً مع تعذر وجود ما هو قادر

عليه منه فكيف يستبعدون (٨) قدرة منا غير متعلقة بالضدين) ١/١٢٣

ووجه هذا الإلزام : أنهم لما ألزموا تعلق القدرة بالضدين ، من حيث إنه (٩)

يكون ملجأ إذا لم يتمكن من الترك ، والمربوط غير متمكن ؛ إذ التعذر ينافي التأتى والتمكن ، هذا تمام هذا الفصل (١٠) .

* * *

(١) راجع : الإرشاد ٢٢٤ . (٢) بداية : ل ١/١٢٣ في ١ .

(٣) راجع ص ٣٧٢-٣٧٣ (٤) أ : اختصار .

(٥) راجع الاحتجاج والجواب عنه في المصدر السابق ٢٢٥ .

(٦) أ ه ج : ضوع . (٧) بداية : ل ١٣٣ / ب في ب .

(٨) أ : يستبعدون . (٩) أ ه ب ، ح ان .

(١٠) راجع هذا الفصل في المصدر السابق ٢٢٣-٢٢٥ ، شرح الإرشاد

لابن ميمون ٤٤٩-٤٥١ .

* فصل : معقود فيما شاع من مذهب الشيخ أبي (١) الحسن في تكليف ما لا يطاق *

قوله : (تكليف ما لا يطاق تكثير (٢) صورته) ١/١٢٣

يريد : أن ما لا يطاق يطلق [على] (٣) أنحاء عديدة : فقد يقال ما لا يطاق [لما] (٤) استحالة وجوده في نفسه كفرض اجتماع الضدين ونحوه ،

وقد يقال ما لا يطاق لما كان مستحالة في نفسه إلا أنه ليس من جنس المقدور كالألوان والأجسام والطموم والأرايح .

وقد يقال ما لا يطاق لما هو من جنس المقدور إلا أنه لم تجر العادة بخلق القدرة عليه كالطيران في الهواء والتخلق (٥) في جو السماء .

وقد يقال ما لا يطاق لما جرت العادة بخلق القدرة عليه إلا أنه لا قدرة عليه حالة الأمر .

والأنحاء كلها تشترك في جهة واحدة وهي نفي الطاقة ، والطاقة هي القدرة (٦) .

وكما أن المستحيل (٧) غير مقدور فبقية الأقسام (٨) غير مقدورة ، إلا أن المستحيل لا يصح أن يكون مقدورا أصلا ، وما ليس من جنس مقدورنا يصح أن يكون مقدورا لله تعالى ، وما لم تجر العادة بخلق القدرة عليه وإن انتفت القدرة عليه فيجوز أن يكون مقدورا لنا ثابتا (٩) .

والقسم الرابع : انتفاء القدرة فيه (١٠) مخصوص (١١) بالإضافة إلى بعض الأزمنة (١٢) قال : (فمن صورته (١٣) تكليف المستحيل ، والصحيح عندنا أن ذلك جائز عقلا (١٤) ، واختلف جواب أبي الحسن في جواز تكليف (١٥) من لا يعلم كالميت والمنشئ عليه (١٦)) ١/١٢٣ ب

قلت : قد تكلم الأصحاب على ذلك فقالوا مع القول بتجوز تكليف ما لا يطاق لا يجوز تكليف المجنون والمنشئ عليه ، وكل من لا يفهم الخطاب (١٧) ، لأننا نجوز تكليف ما لا يطاق بناء على أنه تكليف المحنة ، فمن لا يفهم كيف يصح منه الامتحان ،

(١) بداية : ل ١٦٦ / أنفي ج . (٢) أ ، ب ، ج : لكثرة ، صححناه من د . (٣) أ ، ب ، ج :

بدون (على) زدناه من د ليستقيم النص . (٤) أ : لا . (٥) أ ، ب ، ج :

والتخلق . صححناه من د . (٦) راجع : مختار الصحاح / مادة طوق ٤٢٥ .

(٧) بداية : ل ١٢٣ / ب في أ . (٨) أ : الأجسام . (٩) أ ، ب : ثابت .

(١٠) بداية : ل ١٣٤ / أ في ب . (١١) ب : مخصص . (١٢) محل النزاع في تكليف

ما لا يطاق ما أمكن في نفسه لكنه لم يقع متعلقا بقدرة المبدء . راجع أمثله المواقف

٣٣١ ، شرح المقاصد ١١٤ / ٢ . (١٣) أ ، ب ، ج : صور . (١٤) منع الجويني

هذا التكليف في كتبه الأخيرة . راجع : المقيدة النظامية ٥٧ ، البرهان ١ / ١٠٤ .

(١٥) بداية : ل ١٦٦ / ب في ج . (١٦) راجع : الإرشاد ٢٢٦ .

(١٧) راجع أصول الدين ٢٠٧ ، المقيدة النظامية ٥٦ ، الاقتصاد في الاعتقاد ١٥٠ .

وهو كتكليف الجهاد والبهائم والموتى ، فإن ذلك لا يجوز (١) - وإن جوزنا
تكليف ما لا يطاق -

ومن الأصحاب من جعل القول في تكليف من لا يعلم من باب تكليف ما لا يطاق (٢)
فإذا بناء (٣) على أنه جائز فليكن الآخر جائزا ؛ لأنه من نوعه (٤) .

قال : (والدليل على جواز التكليف بالمستحيل ما أقتناه من واضح الأدلة
على أن القاعد في حال قعوده غير قادر على القيام ، والأمر متوجه على القاعد
بالقيام بلا ريب)

١٢٣ / ب

وفي ذلك تكليف ما لا يطاق .

وأورد على نفسه سؤالا فقال :

(فإن قيل القيام ممكن على الجملة بخلاف المستحيل)

١٢٣ / ب

وأجاب عنه بأن : (وقوع القيام مقدورا (٥) من غير قدرة مستحيل ، فليس إذن

١٢٣ / ب

من قبيل الممكن)

قلت ليس هذا بجواب يحسن به الانفصال عن هذا السؤال ؛ فإن التكليف
عندنا طلب واقتضاء (٦) ، والطلب يستدعي مطلوبا (٧) ، والمطلوب هو
إيقاع الفعل ، والمستحيل ليس بفعل ، وإذا كان الأمر اقتضاء الفعل والنهـ
اقتضاء (٨) الترك فلا يتعمل (٩) معنى الفعل والترك في (١٠) المستحيل .

وقوله : (إن وقوع الفعل مقدورا من غير قدرة مستحيل)

١٢٤ / أ

فأقول : كونه مقدورا ليس (١١) مقتضى ؛ إذ كونه مقدورا يرجع بالاتفاق إلى

تعلق القدرة به ، والقدرة غير مكلف بها اتفاقا ، ولا كسب للعبد في قدرته

إجماعا ، والكلام في المقتضى بالطلب هل هو ممكن أم لا ؟ ولا كلام أن القيام

بدلا عن (١٢) القعود ممكن ، وكونه مقدورا غير مقتضى (١٣) ، فالحكم بالجواز

إذن بناء على المقايضة بين المستحيل وبين الأمر بالقيام حالة القعود لا (١٤) يتمشى .

(١) راجع: المصدر السابق ١٥٠ . (٢) منع الباقلاني تكليف الميت والجنان وجوز تكليف
الحى الذى لا يتصور أن يعلم ما لا يطيقه . راجع: التاميل في اختصار الشامل ١٦٢ / ١ .

(٣) أ: ج: بناء . (٤) ب: ج: فروع . (٥) ج: مقدور .

(٦) راجع: أصول الدين ٢٠٧ ، الاقتصاد في الاعتقاد ١٥٠ . التكليف عند الأشاعرة

عرفه الباقلاني بأنه : الأمر بما فيه كلفة والنهي عما في الامتناع عنه كلفة . راجع:

البرهان ١٠٢ / ١ ، واختار الجوينى أنه : إلزام ما فيه كلفة . راجع: المصدر السابق نفس

الصفحة وعند المعتزلة : نقل عبد الجبار عن ابن الجبائي : أنه الأمر بما على السر

فيه كلفة ، ونقل عنه أنه قال التكليف إرادة فعل على المكلف فيه كلفة ومشقة ، كما نقل

عنه أنه الأمر والإرادة للشيء الذى فيه كلفة ومشقة على المأمور به . واختار أنه إعلام

المكلف أن عليه أن يفعل أو لا يفعل نفعا أو ضرا مع مشقة تلحقه بذلك . راجع:

المغنى ١١ / ٢٩٣ ، المحيط بالتكليف (١) . (٢) بداية: ل ١٣٤ / أ . (٣) بداية: ل ١٦٧ /

أ: ج: . (٤) ب: ج: يتعمل . (٥) أ: من . (٦) بداية: ل ١٣٤ / ب: في ب: .

(٧) ب: ج: من . (٨) أ: ب: ج: مقتضى . (٩) أ: لا .

وأورد سؤالا آخر وهو أن القاعد إذا أمر بالقيام فهو منهى عن القعود وهو مقدور له فلم يخرج التكليف عن الطاقة (١) .

وهذا يتوجه على من قال من أصحابنا إن القدرة تتعلق بالضدين وإن كانت لا تقارن إلا أحدهما كابن سريج وغيره ، فإذا كان الضد مقدورا لزم أن يكون المأمور به مقدورا .

وأما من ذهب إلى أن القدرة لا تتعلق إلا بما قارنته فلم يكن الفصل مقدورا لما كان ضده مقدورا ، غير أنه يتوجه على من قال أن التكليف كليها واقعة على خلاف الاستطاعة (٢) فيتوجه عليه السؤال ، إذ تبين أن المنهى عنه مقدور ، والنهى من أقسام التكليف .

وأجاب صاحب الكتاب عن هذا السؤال من وجهين :
أحدهما : أن من صور المسألة تكليف (٣) القاعد بالتحلق (٤) في جو السماء ، ولم يلزم من كون القعود مقدورا أن يكون ضده مقدورا .
الثاني : أن المقصود هو المأمور به والنهى لازمه (٥) ، والمقصود غير مقدور (٦) . ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال النهى عن القعود طلب ترك القعود ، وهو في (٧) حال القعود غير تارك له .

وأورد الخصوم سؤالا آخر ، فقالوا الأمر بالضدين يتضمن إرادتهما ، وإرادة جمع الضدين مستحيل (٨) .

وهذا بناء منهم على أن الأمر بالشئ يتضمن إرادة الامتثال وهو محل (٩) التنازع ، وقد بينا أن الأمر بالشئ ليس يلزم أن [يكون] (١٠) مراداه (١١) . ثم تكلم في (١٢) طرف الوقوع بعد أن صرح بالجواز ، ونقل عن الشيخ أنه جاز وقوع التكليف بالمحال (١٣) ، وقد نقل في غير هذا الكتاب أن (١٤) بعض أصحاب أبي الحسن يخالفه في ذلك ، ويذهب أنه جائز غير واقع (١٥) .

-
- (١) راجع : الإرشاد ٢٢٧ . (٢) كالإمام الأشعري . راجع : البرهان ١٠٢/١ - ١٠٣ ، الملل والنحل ١/٩٦ . (٣) بداية : ل ١٦٧/ب في ج . (٤) أ ، ب ، ج : بالخلق . (٥) بداية : ل ١٢٤/ب في أ . (٦) راجع : الإرشاد ٢٢٧ . (٧) أ : من . (٨) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة . (٩) بداية : ل ١٣٥/أ في ب . (١٠) أ ، ب : بدون (يكون) زدناه من ج ليستقيم النص . (١١) راجع : ص ١١٤ (١٢) أ : من تحريف . (١٣) راجع : المصدر السابق ٢٢٧ - ٢٢٨ . (١٤) أ : عن . تحريف . (١٥) راجع : البرهان ١٠٢/١ - ١٠٣ .

وهذا الاختلاف إنما يتوارد على الأقسام الثلاثة (١) الأول من باب ما لا يطاق ، أما القسم الرابع فلا شك عند أبي الحسن في وقوعه ، بل التكليف كلها واقعة على خلاف الاستطاعة بالمعنى المراد في القسم الرابع .

وذكر في تقرير الوقوع قضية أبي لهب (٢) ، فإنه كلف أن يصدق النبي — صلى الله عليه وسلم — فيما أخبر به ، ومن جملة ما أخبر به أنه لا يصدق ، فقد كلفه في أن (٣) يصدق في (٤) ألا يصدق ، وهذا تكليف الجمع بين النقيضين (٥)

وهذه الدلالة تتوقف على ثبوت كون الرسول — صلى الله عليه وسلم — أخبر أنه لا يصدق به بنقل متواتر لتقوم (٦) به الحجة ، وإذا لم يثبت ذلك لم تقم به حجة .

وقد منسح الإمام في غير هذا الكتاب وقوع التكليف على هذا الوجه لأبي لهب (٧) — وقد نقله عن أبي جهل (٨) — ويقول إنما كلف بالتزام شرائعه ، وتصدقني رسوله ، وأما أن يصدق نفسه في (٩) ألا يصدق ، فغير مسلم ثبت ذلك (١٠)

وقد استدلوا على الجواز بقوله تعالى :

” ربنا ولا تحسبنا ما لا طاقة لنا (١١) به (١٢) .
ولو لم يكن جائزاً لما سألوا (١٣) يقع بهم .

وقد يستدل على نفي الوقوع بقوله تعالى :

” لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ” (١٤) إلى غير ذلك مما وقع في التنزيل :

” يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (١٥) ” وأى (١٦) عسر أشد من

تكليف ما لا يطاق ؟

وكذلك قوله : ” وما جعل عليكم في الدين من حرج (١٧)

وأى حرج أشد من التكليف بما لا يصح أن يكون مقدوراً ، والله أعلم (١٨) .

(١) أ ه ب : الثلاث . (٢) أبو لهب : عبد العزى بن عبد المطلب بن هاشم م سنة ٢ هـ ،

عم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أحد الأشراف الشجعان في الجاهلية ، ومن أشد

الناس عداوة للمسلمين في الإسلام . انظر ترجمته في : الأعلام ١٢/٤ .

(٣) أ : أنه . (٤) بداية : ل ١٦٨ / أ في ج . (٥) راجع : الإرشاد ٢٢٨ .

(٦) أ : لتقدم . تحريف . (٧) أبو لهب سبق التعريف به . راجع الصفحة نفسها . راجع

البرهان ١٠٤ / ١ . (٨) راجع : الصدر السابق الصفحة نفسها . أبو جهل : عمرو

ابن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي م سنة ٢ هـ أحد سادات قريش وأبطالها ،

ودعاتها في الجاهلية ، وأشد الناس عداوة لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — في الإسلام .

انظر التعريف به في : الأعلام ٨٢ / ٥ . (٩) أ : من . (١٠) راجع : البرهان ١٠٤ / ١ .

(١١) بداية : ل ١٢٥ / أ في أ . (١٢) سورة البقرة من آية ٢٨٦ .

(١٣) أ : أنه لا . (١٤) سورة البقرة من آية ٢٨٦ . (١٥) سورة البقرة من آية ١٨٥ .

(١٦) أ : وأى . (١٧) سورة الحج من آية ٧٨ .

(١٨) بداية : ل ١٣٥ / ب في ب . راجع فصل التكليف بما لا يطاق في : اللع ٩٩ — ١٤٤ ،

التوحيد ٢٦٣ — ٢٨١ ، الإرشاد ٢٢٦ — ٢٢٨ ، البرهان ١٠١ / ١ — ١٠٥ ، الاقتصاد

في الاعتقاد ١٥٠ — ١٥١ ، الملل والنحل ٩٦ / ١ ، المعالم ٨٥ — ٨٦ ، البكر

الأفكار ٦٦٨ / ٢ — ٦٧٠ ، المسيرة ١٠٦ — ١١٠ ، عدة العقائد ٢٢٤ ، شرح المقاصد ١١٣ / ٢ —

١١٥ ، شرح الواقي ٣٣١ — ٣٣٤ ، شرح الفقه الأكبر للعلامة القاري ١٤١ — ١٤٢ ، نشر الطوالع

٢٩٥ — ٢٩٧ ، قضايا عقدية ٢٦ — ٣٥ .

فصل مشتمل على خروج الألوان والطعوم والأرايح عن أن يحكم عليها بجواز
تعلق القدرة بالحادثه بها .

فمذهب أهل الحق خروجها عن أن تكون (١) مقدورة بالقدرة الحادثه (٢) .
ووافق (٣) على ذلك الخصوم (٤) فإنهم سلموا أن الألوان لا تقع متولدة من فعل
العبد ، فلم تصح القدرة (٥) الحادثه لأن (٦) تتعلق بذلك مباشرة ، ولا مسببا (٧)
بواسطة إنشاء سبب يقتضيها (٨) .

ودليل أصحابنا ما ذكره صاحب الكتاب من أن :

(هذه الأجسام لو صح أن تكون مقدورة لكان إذا فقدت القدرة يقوم بالسذات
عجز متعلق بها)

٩ / ١٢٥

ونحن نجد من أنفسنا فرقا ضروريا بين نسبة اللون القائم بنا إلينا وبين
نسبة الحركة الرعشية إلى أيدينا أو أرجلنا ، ونجد زمانة تمتع معها الحركة ،
ولا نجد مثل تلك الحالة بالنسبة إلى الألوان والطعوم ، والعجز من الصفات التي
يشترو في ثبوتها الحياة ، وإذا قام بالذات فلا بد من إحساسه كاحساس الآلام
واللذات (٩) .

- (١) أ ب : يكون . (٢) راجع : أصول الدين ١٣٤ ، الإرشاد ٢٢٨ ، نهاية الأقدام ٥٦ .
(٣) أ : ووافق . (٤) راجع : شرح الأصول الخمسة ٩٠ ، نهاية الأقدام ٥٦ .
(٥) بداية : ل ١٦٨ / ب في ج . (٦) أ ب : ج : أن . (٧) ب : سببا .
(٨) راجع : المغنى ١٣ / ٩ . وأضيف أن المعتزلة اختلفوا فيما هو مقدور القدرة الحادثه
وما هو غير مقدور لها فمنهم من قال لا فعل للعبد إلا الفكر ، وقال الجاحظ
وثمة أن الإنسان إنما يفعل الإرادة فقط ، وما عدا الإرادة قال الجاحظ يقع
من الإنسان بطبيعة ، وأنه ليس باختيار له ، وقال ثمة فعل لا فاعل له ، ومنهم
من قال غير الإرادة قد يفعله الإنسان اختيارا ، ثم اختلفوا في ذلك الفير فقال
معمرا وجد في حيز الإنسان فهو فعله ، وما جاوز حيزه فهو فعل ما وجد فيه
طباعا ، وكذلك كان يقول في سائر ما يفعله تعالى إنه فعل الجسم بطبيعة . وقال
إبراهيم النظام كل ما جاوز حيز الإنسان فهو فعل الله عز وجل — بإيهاب الخلقة
بمعنى — أنه طبع الحجر طبعاً وخلقه خلقاً إذا دفعته ذهب ، وقال أبو الهذيل
الغلاف أن العبد يفعل الإرادة والمراد وسائر ما يحل في جوارحه من الأكوام
والاعتمادات وغيرها . وقال الجبائي إن أفعال الجوارح من الحركات والاعتمادات
والتأليف والآلام والأصوات والاعتقاد وأضدادها ولا يصح عندهما أن يفعل الإنسان
اللون والطعم والرائحة لا متولدا ولا مباشرا ، ولا يصح أن يفعل الجسم والحياة والقدرة
، ولا يجوز أن يفعل العلم والاعتقادات على جهة التوليد في غيره وزعم بشر بن
المعتمر أن الألوان والطعوم والروائح والرؤية والسمع منها ما هو من فعل الله
عز وجل — ومنها ما هو من فعل العبد ، ومنها ما هو من اجتماع العباد .
وقال عبد الجبار : الحركات والسكنات على اختلاف أجناسها مما يحدثها العبد ،
وكذلك الاعتمادات على اختلافها ، وجنس التأليف والآلام والصوت والكلام

..... فيخرج عن كونه مقدورا للقدرة الحادثة الجواهر والألوان والطعوم
والروائح والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والحياة والقسوة
والشهوة، النفرة والغناء ، ويدخل عنده تحت مقدور القدرة الحادثة؛
الأكوان والاعتمادات والتأليفات والأصوات والآلام والاعتقادات والإرادات
والكراهات والظنون والانظار .
راجع : مقالات المعتزلة فيما هو مقدور القدرة الحادثة . وما هو غير
مقدور لها فـ : المغنى ٤٣/٨ ، ١١/٩-١٤ ، شرح الأصول
الخمسة ٩٠ ، أصول الدين ١٣٥ .
(١) ١ : أول لذات .

وأما ما ذكره من لزوم إدراك المعجز عن انتفاء الآفات المانعة : أنا ندرك
المعجز بالنظر إلى الحركات ، ولم يكن ذلك باعتبار كونه عرضا وإنما كان باعتباره
كونه عجزا ، فيطرد في كل عجز (١) .
وهذا كلام مبني على سبب غير حاصر ، فلا عبرة (٢) بمثله .
والمعتمد وجدان التفرقة بين حالتنا في المعجز عن حركاتنا وزمانتنا ،
وبين حالتنا بالنسبة إلى (٣) ألواننا القائمة بنا ، ومعقولية حال المعجز لا تختلف ،
وان اختلف (٤) متعلق المعجز فليتأمل (٥) .

-
- (١) راجع : الإرشاد ٢٢٨-٢٢٩ . (٢) أ : عده ، ب : عنده .
(٣) بداية : ل ١٢٥ / ب في أ . (٤) أ : اختلفت .
(٥) راجع هذا الفصل في : المصدر السابق ٢٢٨-٢٢٩ ، شرح الإرشاد
لابن ميمون ٤٥٥-٤٥٦ .

فصل في خلاف المعلوم هل هو مقدور أم لا ؟
فما علم الله أنه لا يقع لا يخرج عن كونه مقدورا (١) لله - تعالى - يتعلق علمه
بانتفاء وقوعه (٢) .

وأما (٣) القدرة الحادثة فقد ذكرنا أنها لا تتعلق بالضدين ، وإنما تتعلق
بما وقع منهما وقارنته القدرة (٤) ، فلا يكون خلاف المعلوم متعلقا بالقدرة
الحادثة (٥) .

وإن فرع على مذهب ابن سريج ومن وافقه من أصحابنا فالقدرة صالحة
لخلاف المعلوم ، وإن لم يقع من المقدورين التي هي صالحة لكل واحد
منهما على البذل إلا أحدهما .

واعلم أن الاختلاف في هذه المسألة لا يتحقق لعدم توارد المختلفين على
مورد واحد ، وذلك أن خلاف المعلوم يصح أن يقال أنه غير مقدور بمعنى . أن
القادر لم يوقعه ، ويصح أن يقال هو مقدور - بمعنى - أنه متمكن من إيقاعه .

فواحد ينظر إلى الوقوع فيقول :

ما علم الله أنه (٦) لا يقع فلا يقع قطعا ، فلامعنى لتعلق القدرة بالمقدور
مع أني القادر لا يوقعه .

وآخر يقول القادر متمكن من إيقاعه وإن لم يوقعه وهو ممكن باعتبار ذاته ،
وتعلق (٨) العلم بأنه لا يقع لا ينفي إمكانه (٩) ، وصلاحيته القدرة لا قصور
فيها ، وقد قام الدليل على عموم تعلقها بجميع (١٠) السمكات ، فيجب القول
بكونه مقدورا ، نصار خبر هذه الدعوى مبررا عنه بلفظ مشترك فلا يقع التناقض
بين الخصمين في الدعوى ، فكان النفي والإثبات في (١١) اللفظ غير جاسر
على حكم النقيضين ، فصح (١٢) القول الذي ذكره أن الاختلاف في هذه المسألة
والاضطراب لا حاصل له (١٣) .

(١) بداية : ل ١٦٩ / أ في ج . (٢) راجع : الإرشاد ٢٢٩ . (٣) بداية : ل ١٣٦ / أ في ب

(٤) راجع ص ٣٦٨ (٥) مذهب أهل الحق : أن خلاف المعلوم غير مقدور للقدرة

الحادثة . راجع : شرح الأصول الخمسة ٤١٨ ، البرهان ١٠٥ / ١ .

(٦) : تتحقق . (٧) ب : أن . (٨) أ : وتعلم . تحريف . (٩) أ : لا يخفى

لمكانه . (١٠) أ : لجميع . تحريف . (١١) بداية : ل ١٦٩ / ب في ج .

(١٢) أ : يصح . (١٣) راجع : الإرشاد ٢٢٩ . راجع هذا الفصل في

المصدر السابق ٢٢٩ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٤٥٦ .

فصل يشتمل على الرد على القائلين بالتوليد .

مذهب أهل الحق أن القدرة الحادثة لا (١) تأثير لها في الوجود ، وهي متعلقة بمقدورها ولا تتعلق بمقدور إلا في محلها ، وما خرج عن محلها فلا نسبة بينه وبين القدرة (٢) [والمعتزلة] (٣) قد سبق أن مذهبهم أن المعبود خالق مختراع (٤) ، ووافقوا (٥) أن القدرة الحادثة لا تتعلق مباشرة إلا بالمقدور الذي في محلها ، غير أنهم يرون أن ما في محلها سبب يوجد به ما هو خارج عن محلها ، وزعموا أن السبب مقدور والسبب أيضا مقدور بواسطة إيقاع السبب (٦) ، ولم يذكروا تولدا في محل القدرة إلا العلم الحاصل بالنظر ، فإن النظر عندهم يولده في محل القدرة عليه (٧) .

وهذا المذهب إنما أخذوه من مذهب الفلاسفة في الأسباب الطبيعية ، فإنهم زعموا أن الطبيعة تؤثر في مفعولها ما لم يمنعها مانع ، ولم يجزوها مجرى العمل العقلية الموجبة لذواتها ، إذ لا يجوز أن يمنعها مانع (٨) ، فأخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولدا ، ولم يجمعوا حكم السبب المولد بمثابرة حكم العلة العقلية ، لجواز أن يمتنع التولد لمانع .

ثم أوردوا البينة (٩) كيلا يظهر مأخذهم (١٠) ، فقالوا هو فعل فاعل السبب .

وهذا إذا حقق لم يكن له حاصل ، فإن الأثر الواحد يمتنع أن يكون ثابتا لمؤثرين ، فمن ضرورة القول بتأثير السبب فيه امتناع تأثير القادر في نفسه .
وقول القائل هو يؤثر فيه بواسطة السبب يقول (١١) حاصل القول في نفسه إلى أنه فعل سببه ، كما أن الباري (١٢) عندهم فعل العبد وهو مختراع لفعله ، ولم يكن فعله فعلا لله - تعالى - غير أنهم امتنعوا من أن يقولوا فعل العبد مقدور للباري بواسطة إنشاء فاعله ، لأنهم يرومون في أصلهم قطع نسبة القبائح إليه .

-
- (١) بداية: ل ١٢٦ / أ في ١ . (٢) راجع مذهب أهل الحق في التولد في : التمهيد ٣٣٤-٣٣٥ ، أصول الدين ١٢٨ ، الإرشاد ٢٣٠ ، شرح المقاصد ١٠٦ / ٢ ، شرح المواقف ٢٥٧ ، شرح الكبرى ٣٠٠ . (٣) أ : بدون (والمعتزلة) زدناه من به ج ليستقيم النص . (٤) راجع ص ٣٢٥ . (٥) بداية: ل ١٣٦ / ب في ب . (٦) راجع: المغنى ٢٧ / ١ ، ١٦١ ، المحيط بالتكليف ٢٥١ ، (٧) راجع: المحيط بالتكليف ٣٥١ . (٨) راجع: شرح الكبرى ٣٠٠-٣٠١ ، (٩) يعني : المستسم غير والمبارة . (١٠) بداية: ل ١٧٠ / أ في ج . (١١) أ : ج : يؤل ب : يؤول . (١٢) ج : للباري .

ولو التزموا مثل ذلك في الفاعل لأوجبوا نسبة القبيح إليه ، إذ هذه النسبة فسي
الخير كهي في الشر ، وإذا تساوت (١) معقولة الإضافة في السبب والفاعل ،
لم يبق [إلا] (٢) تسمية (٣) لا (٤) تشعير بحقيقة .
وما نقله عنهم من أن المتولد فعل فاعل السبب (٥) ، فقد نقل في الشامل
وقوع اتفاق الكل على ذلك (٦) .

ولا يصح ، فقد ذهب النظام منهم إلى أن المتولدات مضافة إلى (٧)
الباري - تعالى - لا على معنى أنه فعلها ، ولكن خلق الأجسام على طبائع
وخصائص تقتضي حدوث الحوادث المستورة (٨) عليها (٩) ، ولم يقل إنها لفاعل
السبب .

وذهب حفص الفرد (١٠) منهم إلى أن ما يقع مباينا للقدرة على قدر اختيار
السبب فهو فعل (١١) لفاعل السبب ، وذلك كالقطع والفصد (١٢) والذبيح ،
وما لا يقع على قدر اختيار السبب كالتقوى عند الاندفاع ونحوه ، فليس من فعله (١٣) .
واختلفوا في وقت تعلق القدرة بالمتولد : فقال قوم منهم لا يزال مقدورا إلى
حين وقوع سببه ، فيجب ثبوته ، فينقطع أثر القدرة فيه ، وقال آخرون انصا
ينقطع كونه مقدورا إذا وقع ووجد ، أما وجود سببه فلا يمنع كونه مقدورا (١٤)

-
- (١) أ ب ج : تساوى . (٢) أ : بدون (إلا) زدناه من ب ، ج : ليستقيم النص .
(٣) بداية : ل ١٣٧ / أ في ب . (٤) أ : لا . (٥) راجع : الإرشاد ٢٣٠ ، راجع :
المحيط بالتكليف ٣٨٠ - ٣٨١ . (٦) راجع : الكامل في اختصار الشامل ل ٢٠٢ / ب .
(٧) بداية : ل ١٢٦ / ب في أ . (٨) أ : المضرة . اعتوروا الشيء : تداولوه فيما
بينهم . راجع مختار الصحاح / مادة عور ٤٨٦ . (٩) راجع : شرح الأصول الخمسة
٣٨٧ ، شرح الكبرى ٣٠١ . (١٠) أبو عمر حفص الفرد - في لسان الميزان حفص
القرن ، وفي ميزان الاعتدال حفص بن القرن : من أكابر المجبرة ، نظير النجار ، مصري ،
قدم البصرة وسمع من أبي الهذيل الملاف ، واجتمع معه وناظره ، كان معتزليا ثم
قال بخلق الأفعال ، مبتدع كفره الشافعي في مناظرته ، من أقواله : لله - تعالى -
ماهية لا يعرفها غيره يراها المؤمنون بحاسة سادسة . من تصانيفه : التوحيد ،
الرد على النصارى ، الاستطاعة ، الرد على المعتزلة ، الأبواب في المخلوق . انظر
ترجمته في : الفهرست ٢٢٩ - ٢٣٠ ، الفرق بين الفرق ٢١٤ ، الملل والنحل ٩٠ / ١ - ٩١ ،
ميزان الاعتدال ٥٦٤ / ١ ، لسان الميزان ٣٣٠ / ٢ . (١١) بداية : ل ١٧٠ / ب في ج .
(١٢) ب : والقصد . (١٣) راجع : مقالات الإسلاميين ٩١ / ٢ ، الكامل في اختصار الشامل
ل ٢٠٢ / ب ، شرح الكبرى ٣٠١ .
(١٤) راجع : الصدر السابق ٣٠٢ .

والقول الأول هو المعتمد عندهم .

واختلفوا في الألوان والطعم هل يجوز أن تقع متولدة أم لا ؟^(١)

وزهب ثمانية بن أشرس^(٢) إلى أن هذه الحوادث التي قيل فيها إنها متولدة فهي^(٣) حوادث لا فاعل لها^(٤) .

وهذا يهدم أصل الدليل على إثبات الصانع .

وزهب معمر^(٥) إلى أن جميع الأعراض واقعة بطبائع الأجسام إلا الإرادة^(٦) فإنها مستثناة عندهم^(٧) عن هذه القاعدة .

والمولدات عندهم أربعة أصناف : الاعتماد ، والمجاورة على شرائط معتبرة عندهم ، والنظر المولد للعلم ، والوهم^(٨) المولد للآلام^(٩) .

وقد اختلف أبو هاشم والجُبَّائِي في أن المولد الاعتماد أو الحركة :

فذهب الجُبَّائِي إلى أن المولد الحركة^(١٠) .

(١) ذهب الجُبَّائِيان إلى أنه لا يصح أن يفعل الإنسان اللون والطعم والرائحة لا متولداً

ولا مباشراً وأجاز البغداديون وبشر بن المعتز تولد اللون والطعم والحرارة وما شاكلها . راجع : المغنى ١/ ١٢-١٣ ، المحيط بالتكليف ٣٨٩-٣٩٠ ،

شرح الكبرى ٣٠٢ . (٢) أبو مسعود ثمانية بن أشرس القمي م ٢١٣ هـ ، من رجال الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة ، وإليه تسبب الثمانية ، أحسن

الفصحاء البلغاء المقدمين ، كان في زمن المأمون والمعتصم والواثق من تلاميذه الجاحظ . اتفرد ببدع منها : قوله إن من لم يضطره الله تعالى - إلى

معرفة لم يكن مأموراً بالمعرفة ، ولا منهيها عن الكفر ، وقوله بأن العالم فعمل الله بطباعه ، وقوله بأن الأفعال المتولدة لا فاعل لها . انظر ترجمته في :

الفهرست ٢٠٧-٢٠٨ ، مقالات الإسلاميين للبليخي ٧٣ ، فرق وطبقات المعتزلة ١/ ٢٠-٢٣ ، الفرق بين الفرق ١٧٢-١٧٥ ، تاريخ بغداد ٧/ ١٤٥-١٤٨ ، التبصير في

الدين ٤٨-٤٩ ، الملل والنحل ١/ ٢٠-٧٦ ، ميزان الاعتدال ١/ ٣٧١-٣٧٢ ، لسان الميزان ٢/ ٨٣-٨٤ ، الأعلام ٢/ ١٠٠-١٠١ ، معجم المؤلفين ٣/ ٤٦ .

(٣) أ : قهر . (٤) راجع : الانتصار للخياط ٢٥ ، المغنى ١/ ١١ ، المحيط بالتكليف

٣٨٠ ، شرح الأصول الخمسة ٣٨٨ ، شرح الكبرى ٣٠٢ . (٥) معمر بن عباد السلي م ٢١٥ هـ ، من كبار رجال المعتزلة ، من طبقة الخلاف ، من أهل البصرة

وسكن بغداد ، تتلمذ عليه بشر بن المعتز وهشام بن عمرو وأبو الحسن البزاز ، ناظر النظام ، وقيل وجهه الرشيد إلى ملك السند لينظره ، وأن ملك السند قدس

له السم في الطريق فمات ، عده العلماء من الغلاة ، من أقواله : إن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض ، وأنه لا يخلق حياة ولا موتاً ، وأمتنع من القول بأن الله

تعالى يعلم نفسه ، انظر ترجمته في : الفهرست ٢٠٧ ، مقالات الإسلاميين للبليخي ٧١ ، فرق وطبقات المعتزلة ١/ ٦٣-٦٥ ، الفرق بين الفرق ١/ ١٥٥-١٥٦ ، التبصير في الدين ٤٥ ، الملل والنحل ١/ ٦٥-٢٠ ، لسان الميزان ٤/ ٤١٨ .

الأعلام ٢/ ٢٧٢ ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ٦٠٧-٦٢٨ . (٦) راجع : المحيط بالتكليف ٣٨٠ ، شرح الأصول الخمسة ٣٨٧ ، شرح الكبرى ٣٠٢ . (٧) يعني : عند معمر

ثمانية بن أشرس . راجع : شرح الأصول الخمسة ٣٨٨ ، المحيط بالتكليف ٣٨٠ . (٨) والدها ، ب : ج : والوهم . (٩) راجع : المغنى ١/ ١٣٨-١٣٩ ، شرح الكبرى ٣٠٢ . (١٠) راجع : المغنى ١/ ١٤ ، شرح الكبرى ٣٠٢ .

والذى اختاره ابنه أبو هاشم (١) أن المولد الاعتماد (٢) .
فهذا الذى أشار إليه فى قوله بعد تفصيل طويل (٣) وخبط (٤) فيما (٥) يولد
وما لا يولد (٦) .

واعلم هديت رشدك أن قاعدة التولد بعد القول فى أن أعمال المبدأ (٧)
مخلوقة ، وأن قدرة البارى عامة قد استوصلت (٨) ، وإنما نحن نجرى على طريق
صاحب الكتاب ، ونذكر وجوه الحجاج ، ونتكلم على الفلاسفة وأن مذهبهم هو أصل
هذه البدعة ، وهؤلاء أخذوها منهم وكسوها عبارة أخرى فسموا ذلك تولدًا
والمتولدات عن الأسباب .

فالتولد عندهم اعتماد وحركة وسكون وعلوم وتأليف ووهى وآلام هذا مذهب
الدهماء (٩) منهم .

وزهد بعض المعتزلة إلى أن الألوان والطعوم يجوز أن تكون (١٠) متولدة ،
وصار بعضهم إلى أن جميع الأفعال يجوز أن تقع متولدة إلا الإرادة ، ومنهم من
استثنى مع الإرادة (١١) الفكر (١٢) والروية (١٣)

واختلفوا هل يجوز أن يكون (١٤) فى أفعال الله تولدًا (١٥) ؟
فصار جماعة إلى منعه لأن قادية البارى عامة ، ولا تتعلق بشئ (١٦) فى محلها ،
وإنما تتعلق بما هو خارج عن محلها ، ونسبتها إلى ما خرج عن محلها نسبة واحدة ،
وصار آخرون إلى أن التولد معقول فى أفعال الله (١٧) ، فإن السبب المولد
إذا جاز وقوعه من الله تعالى ، فلا يسوغ أن يتأخر السبب عن السبب إلا المناسخ ،
وليس صدوره من الصانع مانعًا ثبوت (١٨) السبب مترتبًا (١٩) عليه ، فليز (٢٠)
أن يولد منه ، وهذا أقرب (٢١) إلى قياس مذهبهم .

- (١) بداية : ل ١٣٧ / ب فى ب . (٢) راجع : المغنى ١٤ / ١ ، شرح الكبرى ٣٠٢ .
(٣) أ : شرعى . (٤) أ : وضبط . (٥) بداية : ل ١٧١ / أ فى ج .
(٦) راجع : الإرشاد ٢٣٠ . (٧) بداية : ل ١٢٧ / أ فى أ . (٨) أ : ب : هـ : د : استوصلت .
(٩) ب : الدهماء . (١٠) أ : ب : يكون . (١١) أ : ب : هـ : زيادة (التمكن) .
(١٢) ب : هـ : بدون الفكر ، د : الذكر . (١٣) راجع مذاهب المعتزلة المذكورة فى : المغنى
١١ / ١ - ١٣ ، المحيط بالتكليف ٣٨٠ . (١٤) أ : ب : تكون . (١٥) ج : تولد .
(١٦) أ : ب : شئ . (١٧) نقل عبد الجبار عن الجبائى أنه يذهب إلى أن البارى
- تعالى - لا يفعل بأسباب ، ولا يصح ذلك فيه ، كما لا يصح أن يفعل بالآلة ،
حيث إن القول بذلك يوجب حاجته تعالى إلى السبب . كما نقل عبد الجبار عن
ابن الجبائى : أنه ذهب إلى أن البارى - تعالى - لا يمتنع أن يفعل بالأسباب وإن لم
يصح القول بأنه يحتاج إليها واختار عبد الجبار مذهب ابن الجبائى . راجع : المغنى
١٤ / ١ . (١٨) د : لثبوت . (١٩) د : مرتب . (٢٠) د : فوجب .
(٢١) بداية : ل ١٧١ / ب فى ج .

ثم حجته (١) عليهم أن قال :
(هذا الذي زعم الخصم أنه متولد لا يخلو إما أن يكون مقدورا ، أو غير —
مقدور)
١/١٢٧

وكلاهما باطل ، فالقول بالتولد باطل .
أما المقدمة الأولى فهي أولية (٢) فإن القسمة حاصرة دائرة بين النفي والإثبات .
وأما إبطال كونه مقدورا فمن (٣) وجهين :
أحدهما : أن السبب عندهم (٤) واجب عند وجود سببه ، فلا تصح نسبتهم —
إلى الفاعل ، ومن المحال أيضا حصول أثر واحد عن مؤثرين .
والوجه الثاني : أنه لو كان مقدورا لصح من العبد إيقاعه بدون توسط السبب ،
إذ حق القادر أن يتمكن من فعل ما هو قادر عليه ، ومن تركه ، واستشهد بقادرية
الباري (٥) — تعالى — ، فإنه لما كان قادرا على المسببات صح إيقاعها بسندون
أسبابها (٦) .

وأبطل فرقانهم (٧) بين الشاهد والغائب بأن الباري قادر لنفسه ، والمبعد
قادر بالقدرة ،

من حيث إن المؤثر في الفعل شاهد ، وغائبا كونه قادرا لاثبت القدرة (٨) .
وأما القول بأنه غير مقدور مع كونه فاعلا له : فباطل ، إذ الفاعل لا بد أن يكون
قادرا على فعله .

فإن سلموا أنه غير فعل لفاعل السبب فهو إما أن يكون له فاعل أو لا فاعل له .
والقول بفعل لا فاعل له يبطل دلالة الفعل على الصانع ، والقول بأن له فاعلا غير
فاعل السبب تسليم المسألة (٩) ، فهذا (١٠) سياق كلام صاحب الكتاب وببيان
حجته .

ثم نقول : السبب المولد إن كان هو المقتضى لثبوت ما يولده فلا معنى لـ
إلا أنه علة فيه ، لأن معقول العلة ما يقتضى (١١) ثبوت المعلول على حكم
الإيجاب ، وذلك ثابت في السبب ، وفصلكم بينه وبين العلة — أنه ما يجوز أن يمنعه
مانع بخلاف العلة — فنقول ما يقتضى ثبوت سبب (١٢) إن كان يقتضى (١٣) باعتبار
ذاته ، فذاته لا تزياله ، فكيف يصح أن يمنعه مانع ، وما باعتباره اقتضى عند عدم

(١) ب : حجته . (٢) ب : أدليه . (٣) أ : من . (٤) بداية : ل ١٣٨ /
أ في ب . (٥) بداية : ل ١٢٧ / ب في ب . (٦) راجع : الإرشاد ٢٣١ .

(٧) أ : فرقانهم . (٨) راجع : المصدر السابق ٢٣١ .

(٩) راجع : المصدر السابق ٢٣٢ . (١٠) بداية : ل ١٢٢ / أ في ج . (١١) أ : ب : تقتضى .

(١٢) ب : سبب . (١٣) أ : ب : تقتضى .

المانع يقتضى عند وجوده ، وما تأثير المانع فى رفع صفة فيه أو فى رفع ذاتية ،
وتلك الصفة المرفوعة صفة نفسية لا معنوية ، والنفسية يستحيل إيقاعها ، والمعنوية
يستحيل ثبوتها للأعراض هوكل ذلك خبط تلقوه من مذاهب الفلاسفة الطبائعيين
على ما نبهنا عليه .

ثم ذكر الالتزامات على (١) القول بالتولد ، وهى كثيرة ، ولكن نختصر (٢)
فى ذكرها من غير اكثار ، ولنبدأ بما ذكره صاحب الكتاب : أن من رضى سبها (٣)
واختر متها المنية قبل وصول السهم إلى الرمية ، ثم اتصل بها وصادف حيا ، فإنه
يحصل به جرح ، ولا يزال ساريا الى أن يقضى (٤) إلى (٥) الزهوق (٦) ،
فهذه الآلام (٧) والسرايات (٨) أفعال للرأى وقد رمت عظامه ، ولا مزيد نفسى
الفساد على نسبة قتل إلى ميت ، ولا خفاء بأن الأفعال لا يصح وجودها من (٩)
ميت ، ولو جناز وقوعها من ميت لبطلت دلالة الفعل على كون الفاعل حيا (١٠) .
ثم وجود الفعل حالة عدم الفاعل يمنع أيضا الاستدلال بوجود الحوادث على
وجود الصانع .

وإن قالوا الفعل يدل على الفاعل (١١) ، ولا يلزم منه وجود الفاعل حاله
وجود فعله . فنقول لا بد من إضافة الفعل إلى الفاعل ، ويمتنع صدور مضافا
إليه فى حالة امتناع كونه فاعلا ؛ إذ الصدور منه يقتضى صحة ذلك ، والامتناع (١٢)
يناقض الصحة .

ومما يلزمهم أن يكون الموت المستعقب للآلام متولفا عن الفاعل للآلام (١٣) ؛ فإن
نسبة (١٤) تعقب الآلام المتوالية المتعاقبة إلى فعله كنسبة تعقب الموت له .

-
- (١) بداية : ل ١٣٨ / ب فى ب . (٢) أ : تختصر . (٣) أ : ومن بيتها .
(٤) أ : يقتضى مج : يقضى . (٥) بداية : ل ١٢٨ / أ فى أ .
(٦) أ ، ج : الزهوق . (٧) أ : الإمامة ، ب : الإمام . (٨) أ : السدايات .
(٩) بداية : ل ١٧٢ / ب فى ج . (١٠) راجع : المصدر السابق ٢٣٣ .
(١١) ب ، ج : فاعل . (١٢) أ : زيادة (يقتضى) حذفنا الزيادة
حيث لا معنى لها . (١٣) أ : لا .
(١٤) أ : فإن نسبت .

وهذا إلزام واقع (١) ، ولم يثبت (٢) للجبائي انفصال عنه إلا بخرق إجماع الأمة في نسبة الموت إلى فاعل الألم (٣) .

وقد اجتمعت الأمة على أن الباري هو الذي يحيى ويميت ، و [هو] (٤) قد (٥) نسب الإمامة إلى غيره ، ويلزمه أن يكون قادراً على الإحياء أيضاً على الجملة ، لأنه ضده .

ودليل الخصوم على أن المتولد فعل لفاعل السبب (٦) : أنها واقعة على حسب القصور (٧) والدواعي ، وقد سبق الكلام على هذه الشبهة (٨) .

قال : (والذي نورد ههنا ذكر أمور ساعدونا على أنها غير متولدة ، مع أنها واقعة على حسب الدواعي والقصور (٩))

منها : الشبع والرى (١٠) عند الأكل والشرب ، والسقم (١١) والبرء عند معظم المعتزلة ، والحرارة عند احتكاك جسم بجسم على تحامل (١٢) واعتقاد (١٣) ، وسقط الزناد عند الاقتراح ، وفهم المخاطب ، وخجل الخجل ورجل (١٤) الوجسل عند الإفهام والتخجيل والتخويف (١٥) .

قلت : قوله : (عند معظم المعتزلة)
ينبهك على خلاف لهم فيما ألزمهم .

وهو ثابت في الأكل والشرب بالنسبة إلى توليد الرى والشبع ، وفي توليد الحرارة عند الاحتكاك (١٦) .

وقد ذهب المحصلون منهم إلى أن الحرارة غير متولدة من الاحتكاك (١٧) ، وهي واقعة على حسب الدواعي .

وذهب بعضهم إلى كونها متولدة (١٨) طرداً للقياس (١٩) .

(١) أ : دافع . (٢) أ ، ب : يتأتى .

(٣) راجع : شرح الكبرى ٣٠٤ . (٤) أ : بدون (هو) رد نسبائه

من ب ، ج : ليستقيم النص . (٥) أ : وقد .

(٦) بداية : ل ١٣٩ / أ في ب . (٧) أ ، ب ، ج : المقصود . صححناه من د .

(٨) راجع ص ٢٣٣ راجع : الإرشاد ٢٣٣ . (٩) أ ، ب ، ج : والمقصود ، د : والقصد .

(١٠) أ : والذي . (١١) بداية : ل ١٢٣ / أ في ج . (١٢) أ : التحامل ، ب : ج :

الخامل ، د : تماثل . (١٣) د : واعتصاب ، بداية : ل ١٢٨ / ب في أ .

(١٤) أ : ودخل . (١٥) راجع : المصدر السابق ٤٣٤ . (١٦) راجع : العنيد ٣٢٠ .

الإرشاد ٢٣٤ . (١٧) الحرارة لا تدخل تحت مقدور العبد عند القاضي عبد الجبار .

راجع : شرح الأصول الخمسة ٩٠ ، المحيط بالتكليف ٣٩٠ . (١٨) د : زيادة (ثم) .

(١٩) ذهب إلى ذلك كثير من البغداديين . راجع : المصدر السابق ٣٨٩ .

والزمهم على ذلك (١) سقط النار عند الاقتراح (٢) ، وجز (٣) ذلك إشكالا وهو وقوع الأجسام وهي ليست من جنس المقدور متولدة ، وإذا قلنا بتماثل الجواهر لزم أن تقع (٤) جميع الجواهر متولدة عن فعل العبد ، وذلك يعضل (٥) عليهم .

وإن زعموا أن النار كانت كائنة في الجسم فتحركت (٦) ، فالمتولد حركة جسم عند الاعتماد على جسم .

وهذا هوس ،

قلنا : نعلم أن الحجر والزناد ليس فيه قبل القذح شيء ، وكذلك المرنج (٧) إذا نشر بالناشير فلا نار فيه ، وعند حكه تظهر النار .

ومما يلزمهم : النظر والاستدلال فإنهم (٨) زعموا أن النظر يولد العلم عنسند انتفاء الآفات المانعة (٩) .

وقد تكلمنا على ذلك في كتاب النظر (١٠) ، إلا أنهم سلموا أن تذكر النظر لا يولد (١١) ، وحصول العلم (١٢) عقيب التذكر المقدور كحصول العلم عقيب النظر المقدور ، فيلزم منه التولد في التذكر .

ومما يلزمهم أن الأصوات عندهم لا تقع الا (١٣) متولدة (١٤) ، فيقال ما المانع (١٥) من كونها مباشرة بالقدرة ؟

ومما يلزمهم القول بكون الألوان متولدة من فعل العبد ، كالدَّيْس (١٦) إذا ضرب في الناطف (١٧) ، وكذلك الإعسال ، فإنها عند الضرب يتغير لونها وتحول عما كانت عليه ، وقد منعه الأكثرون (١٨) ، وقد ذهبت (١٩) شذوثة من (٢٠) البغداديين والبصريين إلى وقوعها متولدة (٢١) طردا لقياسهم . ومما يلزمهم بعض صور التولد وهو إذا تحرك الأصبع تحرك الخاتم ، فزعموا أن حركة الأصبع أو اعتماده على أجزاء الخاتم تولد الحركة في الخاتم .

(١) د : زيادة (وان منهم) . (٢) ذهب البغداديون إلى أنه عند قذح الحجر تحصل النار بفعل العبد . راجع المصدر السابق ٣٩٠ . (٣) أ ، ب ، ج : وجري . صححاء من د . (٤) أ : يقع . (٥) أ : يعضل . يعضل : يشتد ويستغلق . راجع : مختار الصحاح / مادة يعضل (٦) ذهب إلى هذا المذهب القاضي عبد الجبار . راجع المحيط بالتكليف ٣٩٠ (٧) أ : المرنج ، زيادة إلى (هو الطبخ) ، ب : في الجبار . راجع هو الطبخ . حذفنا الزيادة لعدم جدواها . (٨) أ ، ب ، ج : بأنهم . (٩) راجع : المغنى ١٦١/٩ . (١٠) راجع ص ٢٣٤ (١١) راجع : المغنى ١٢٦/٩ . (١٢) بداية : ل ١٢٣ / ب في ج . (١٣) بداية : ل ١٣٩ / ب في ب . (١٤) ذهب إلى ذلك الجبائيان والقاضي عبد الجبار . راجع : المصدر السابق ١٣/٩ ، المحيط بالتكليف ٣٩٠ . (١٥) أ : ما المانع . (١٦) أ ، ب : كالدليل . الدَّيْس والدَّيْس : عسل الثمر وعصارته ، وقيل : عصارة الرطب من غير طبخ ، وقيل هو ما يسيل من الرطب . راجع : لسان العرب مادة ديس ١٣٢٣/٢ ، مختار الصحاح / مادة ديس ٢١٧ .

-
- (١٧) أ : ب : الناطق : النسايط : القبيط ؛ لأنه ينتطف قبل استضراسه
أى يقطّر قبل خُثُورته . راجع : لسان العرب / مادة نطف ٤٤٦٢ / ٦ ،
مختار الصحاح / مادة نطف ٦٩١ .
- (١٨) ذهب الجبائيان وعند الجبار إلى : عدم وقوع الألوان مقدورة للمهندس
لا مباشرة ولا تولدا .
راجع : المغنى ١٣ / ٩ ، شرح الأصول الخمسة ٩٠ .
- (١٩) أ : ذهب . (٢٠) بداية : ل ١٢٩ / أ في أ .
- (٢١) ذهب بشر بن المعتز وجعفر بن مبشر وكثير من البغداديين إلى
وقوع الألوان متولدة .
راجع : المغنى ١٢ / ٩ / المحيط بالتكليف ٣٨٠ ، ٣٨٩ .

ولا شك أن الإصبع لا يشغل أحياز الخاتم ، إلا إذا فرغها الخاتم ، فيقضى إلى تقدم المسبب على (١) السبب ، وهذا باطل في العقول .

وما طالبهم به القاضى أن يكون الإدراك متولدا عن التحديق واعتمادات في الحدقة عند انبعاث الأشعة ، فإنه واقع على حسب الدواعى والقصور (٢) .

وما يلزمهم أن يكون الإدراك متولدا للعلم ، كما قالوا إن النظر يولد العلم ، فإن الإنسان إذا أراد حصول العلم سمى في تحصيله بالالتفات إليه ليدركه ، وذلك معلوم .

وقولهم إنه يلزم منه أن يكون العلم للبارى حاصلا جادئا (٣) متولدا عن كونه مدركا ، لا ينجيهم عن الإلزام ، فإن الملزم يقول يلزمك ذلك أيضا على قود (٤) أصلك ، فإنك أخذت كون الشيء واقعا على حسب الداعية والقصد ، دليل على كونه فعلا له فيتمتع عليك طرد دليلك ، والاعتذار عن نقض الدليل يلزم الحال لا يدفعه النقص ، ولا يكون عذرا عن لزومه .

أورد صاحب الكتاب في آخر الكلام عليهم لهم سؤالا فقال :
(كل ما ألزمتموه من التخجيل والإفهام والتخويف (٥) لا يطرد بل يختلف فلا يصح كونه مولدا)

١/١٢٩

وأجاب بأن قال :

(هذا الذى ذكرتموه من عدم الاطراد وثبوت الاختلاف يجرى فيما ادعيتهموه متولدا وهو الرمي والجرح (٦) ورفع الثقل وشيله (٧) وكل ما يتشازع فيه)

١/١٢٩

أما الرمي فأشارته فيه ظاهرة ، إذ الإنسان يرمى فيصيب الغرض تارة ، ولا يصيب أخرى ، والجرح قد يفنى (٨) إلى السريان تارة ، وقد يندمل (٩) أخرى ، وأما رفع الثقل فننبه (١٠) عليه ثم نشير إلى معضلة منهم فيه ، وعند (١١) القوم أن تحريك الثقل يمنة ويسرة بالاعتماد عليه ودفعه ، وإذا أراد رفعه واقلاله اختلفوا فيه :

فذهب المتقدمون إلى أن الاعتماد الذى يحركه يمنة ويسرة به يرفع إلى جهة التصعد (١٢) .

(١) أ: إلى . (٢) أ: ب: ج: : والمقصود . صححناه من د . ذهب بشر بن المعتمر وجعفر ابن مبشر وكثير من البغداديين إلى أن الإدراك يتولد من فعل العبد . راجع: المغنى ١٢/٩ ، المحيط بالتكليف ٣٨٩ . (٣) بداية: ل ١٧٤/أ في ج . (٤) أ: فرد . (٥) أ: والتخويف . (٦) أ: والجرح . (٧) بداية: ل ١٤٠/أ في ب . (٨) أ: ج: ينفى . (٩) أ: ب: يند مال . الاند مال : التماثل من المرض والجرح . راجع: لسان العرب مادة دمل ١٤٢٥/٢ . (١٠) أ: فتنبه . (١١) بداية: ل ١٢٩/ب في أ . (١٢) راجع : شرح الكبرى ٣٠٦ .

وقال أبو هاشم ومتبعوه ليس ذلك بصحيح (١) ، ولا بد من زيادة حركات على القدر الذى تحرك به فى جهة اليمين واليسرة (٢) .

قال : ومعتدنا (٣) فى التولد إنما هو ما نحسه من جريان الأمر على حسب دواعينا وقصودنا (٤) ، ولا نشك أننا نجد من شخص قدرة على تحريك يمينه ويساره ، ولا يقدر على رفعه ، فيلزم أن يكون ما به يحركه ليس ما به يرفعه (٥) .

وقد اختلفوا أيضا إذا رفع جماعة ثقيلة ، وكل واحد يستقل بحمله : فقال الكمبي وعبد الصيمرى (٦) وأتباعهما يحمل كل واحد من الأجزاء ما لا يحمله الآخر ، ولا يشتركان فى حمل جزء (٧) .

وذهب غيرهم (٨) من المعتزلة إلى أن كل واحد من الجماعة يؤثر فى كل جزء ، والشركة حاصلة ، وهذا مذهب معظم المعتزلة (٩) .

وأما إشارة صاحب الكتاب فى مجازى كلامه فهو أن رفع الثقل وشيله لا يطرد فقدير ترفع للشخص تارة ، ولا يرتفع أخرى (١٠) .

وأما ما ذهب إليه المتقدمون فيرد عليه ما أورده أبو هاشم .

[فأما قول أبي هاشم] (١١) : ففيه اجتماع مثلين - وهو لا يأبى ذلك - وقيام الدليل على إبطال اجتماع المثلين مبطل لقوله .

على أننا نقول له إذا ولد الواقع (١٢) حركة واحدة فى الجسم استحال ألا يتحرك ، إذ يلزم منه قيام حركة (١٣) بجسم (١٤) وهو ساكن فى حيزه ، وفى ذلك إبطال (١٥) حقيقة الحركة ، إذ النقلة لا بد فيها من تفرغ واشغاف ، فاشتراطه زيادة حركته على ما به يتحرك إلى سائر الجهات فى (١٦) جهة التصعد اشتراط (١٧) زيادة

(١) بداية : ل ١٧٤ / ب فى ج . (٢) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .

(٣) أ ب ج : ومعتد . (٤) أ : وقصودنا . (٥) راجع : المصدر السابق نفس

الصفحة . (٦) أبو عبد الله عباد بن سليمان الصيمرى ، م سنة ٢٥٠ هـ ، أحد رجال

الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة ، كان من أصحاب هشام القوطى ، ملاً الأرض

كتبا وخلافا ، وخرج عن حد الاعتزال إلى الكفر ، من تصانيفه : كتاب الأبواب ، وقد

نقضه أبو هاشم الجبائى ، من أقواله : ما خلق الله - تعالى - كافرا قط ، لأن

الكافر يشتمل على ذاته وكفره ، والله - تعالى - لا يخلق الكفر ، ويلزمه أن انشقاق

القمر وخلق البحر ، وقلب العصاحية لا يدل على شئ من المعجزات . انظر ترجمته

فى : الفهرست ٢١٥ ، مقالات الإسلاميين ١ / ٢٣٧ - ٢٣٩ ، ٢٥٢ ، فرق وطبقات المعتزلة

١ / ١٠٣ - ١٠٤ ، التمهيد فى الدين ٤٦ . (٧) راجع : شرح الكبرى ٣٠٦ .

(٨) أ ب : عندهم ، ج : من عندهم - صححناه من د . (٩) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .

(١٠) راجع : الإرشاد ٢٣٤ . (١١) أ : بدون (فأما قول أبي هاشم) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص .

(١٢) أ : الواقع . (١٣) ب : يحركه . (١٤) أ : الجسم . (١٥) بداية : ل ١٧٥ / أ فى ج .

(١٦) بداية : ل ١٤٠ / ب فى ب . (١٧) د : واشتراط .

لا تصح إذا فقدت (١) أن ينتفى ما اشترطت فيه ، وذلك ينافي حقيقة الاشتراط (٢) .

وأما اختلافهم في الجماعة إذا حملوا ثقلاً : وكل واحد مستقل بحملـــــــــــــــــه
فحيرة لازمة (٣) من القول بالتولد .

وإنما ذكرنا ذلك لتعرف أن تفريعات المذاهب الفاسدة تجر إلى فساد وحيرة ،
فيعتبر الناظر في التفاريع فيستهجن الأصل المتفرع اليها .

ف قيل لعباد (٤) : الجزء الذي يختص (٥) به بعض الحاملين معين أو مبهم ؟
ومحال ارتفاع جزء مبهم ، وليس تعيين جزء بأولى من جزء .

وهذا الحامل إذا كان بانفراد ، مستقل بالحمل لجميع الأجزاء فما وجهـــــــــــــــــه
انفراد به جزء دون جزء ؟

فقال لا أعرف وجه الاختصاص .

وهذا هو التحيـــــــــــــــــر .

ثم قيل للآخرين : عين ما تولد من فعل أحد الحاملين تولد من الآخر أم لا ؟
فإن كان الأول فهو فعل واحد ، وأثر واحد بين مؤثرين محال .

وإن كان الثاني فارتفاع الجسم بأحدهما حاصل ، فلا افتقار إلى فعل الثاني .
وكفى هذا التبيه ، وقد كدنا نخرج عن شرط الكتاب (٦) .

* * *

(١) أ ب هـ ج : نفدت . صححناه من د . (٢) بداية : ل ١٣٠ / ١ في ١ .

(٣) أ ب : اللازمة . (٤) أ ب هـ ج : للعباد صححناه من د ، لعباد بسن

سليمان الصيمري سبق التعريف به . راجع ص ٣٩٣ (٥) ب : تحتص .

(٦) راجع فصل التولد في : التمهيد ٣٣٤ - ٣٤١ ، المعنى الجزء التام كله ،

المحيط بالتكليف ٣٨٠ - ٤٠١ ، شرح الأصول الخمسة ٣٨٧ - ٣٩٠ ، أصول الدين

١٣٧ - ١٣٩ ، الأصول والفروع ٢ / ٣١٠ ، الارشاد ٢٣٠ - ٢٥٤ ، تبصرة الأدلة

٢ / ٧٢٦ - ٧٣٢ ، التمهيد لقواعد التوحيد ٣٠٢ - ٣٠٥ ، المحصل ٢٠٠ ، شرح

المقاصد ٢ / ١٠٦ - ١٠٧ ، شرح الوقاف ٢٥٧ - ٢٧٣ ، شرح الكبرى ٢٩٩ - ٣٠٧ .

فصل (١) فيما ذهب إليه الفلاسفة في عالم الكون والفساد (٢)

ومقصود صاحب الكتاب بهذا (٣) الفصل (٤) ذكر مستند مذهب المعتزلة القائمين بالتولد ؛ فإننا ذكرنا أن مصدر هذا المذهب من الطبائعيين (٥) ؛ وقد جره الكلام الى ذكر الأسباب الى البدأ الاول عندهم وهو واجب الوجود . ونحن نوضح مذاهبيهم :

فالذي صار اليه أرسطا طاليس (٦) ومن تابعه من المتأخرين كابن سينا (٧) والفارابي (٨) ونحوها أن واجب (٩) الوجود لذاته ليس إلا واحد (١٠) من كل وجه (١١) ؛ وأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد (١٢) ، فواجب الوجود إذن لا يتصور أن

(١) أ ب ج د : باب . صححناه اعتمادا على ما ذكره الشيخ المقترح وهو يصدق ذكره . الغرض من هذا الفصل . راجع ص ٣٩٦ (٢) الكون والفساد . يميز بينهما عن تركيب العناصر الأربعة وانحلالها بعد التركيب . راجع : الإرشاد ٢٣٤ . (٣) بداية : ل ١٧٥ / بني ج . (٤) أ ب ج د : الباب . (٥) راجع ص ٣٨٣ (٦) سبق التمهيد فيه . راجع ص ٨٨ (٧) أبو علي الحسين بن عبد الله ابن الحسن بن علي بن سينا البلخي الملقب بالشيخ الرئيس ، ٣٧٠-٤٢٨ هـ كبير فلاسفة الإسلام ، طبيب ، شاعر ، مشارك في كثير من العلوم ، ولد بخرميش من قرى بخارى .

من تصانيفه : القانون في الطب ، تقاسيم الحكمة ، الموجز الكبير في المنطق ، لسان العرب في اللغة ، الاشارات ، الشفاء ، النجاة ، شرح أئولوجيا أرسطو ، شرح مقالة اللام لأرسطو وكثير من الرسائل . انظر ترجمته في : الملل والنحل ٣/٣ - ٧٥ ، إخبار العلماء بأخبار الحكماء ٢٦٨-٢٧٨ هـ ، وفيات الأعيان ١/٤٨٤-٤٨٩ هـ ، تاج التراجم في طبقات الحنفية ٢٥-٢٦ هـ ، تاريخ الفلسفة في الإسلام ٢٤٦-٢٧٣ هـ ، معجم المؤلفين ٢٠/٢٣-٢٤ هـ ، كتاب الشيخ الرئيس ابن سينا للعقائد - سلسلة إقرأ العدد ٦/ط ١٩٦٧ م ، بحوث في الفلسفة الإسلامية ، محمد الأنور حامد عيسى ٨٧-١٤٠ ط ١ مطبعة عبد الله وهبه أحد ١٩٨١ م . (٨) ب : الفارابي . أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلع بن طرخان الفارابي الملقب بالمعلم الثاني ٢٦٠-٣٣٩ هـ من كبار فلاسفة الإسلام ، حكيم رياضي ، طبيب موسيقي ، أجاد العديد من اللغات ، ولد في قاراب ، وسافر الى حران ومصر ، وتوفي بدمشق .

من تصانيفه : آراء أهل المدينة الفاضلة ، المدخل الى صناعة الموسيقى ، المدخل الى علم المنطق ، تحقيق السعادة ، مفصوص الحكم ، عيون المسائل . انظر ترجمته في : الفهرست ٣٢١-٣٢٢ هـ ، إخبار العلماء بأخبار الحكماء ٢٨٢-٢٨٤ هـ ، تاريخ الأدب العربي ٤/١٣٧-١٥١ هـ ، تاريخ الفلسفة في الإسلام ١٩٢-٢٢٨ هـ ، معجم المؤلفين ١١/١٩٤-١٩٦ . (٩) ب : راجب . (١٠) ج : واحد . (١١) راجع : الشفاء ٢/٣٤٣-٣٧٣ هـ ، تهافت التهافت ٤٨ هـ ، الفلسفة الإغريقية ٢/٨٧ . (١٢) راجع : الشفاء ٢/٤٠٣-٤٠٥ هـ ، الملل والنحل ٣/٣٢ هـ ، تهافت التهافت ٤٨ هـ .

يوجد منه إلا واحد ؛ إذ لو صدر عنه اثنان لكان باعتبارين مختلفين ، وفي ذلك إثبات كثرة (١) في واجب الوجود (٢) ، وذلك مناف لوجوب وجوده (٣) .

وذلك الواحد هو العقل الأول (٤) - وهو الذي سماه صاحب الكتاب الروحاني الأول (٥) -

ثم العقل الأول صدر عنه أربعة جواهر وهي : عقل ونفس وفلك مركب من جوهرين مادة وصورة .

ثم العقل الثاني أوجب كذلك .

وكذلك الثالث على هذا الترتيب إلى أن كملت عشرة عقول وتسعة أفلاك ، وتسع نفوس (٦) .

ثم تحركت الأفلاك فوجدت العناصر ، ثم امتزجت فتركب العالم السفلي ، فالأجسام العلوية مركبة تركيباً (٧) لا ينحل قط ، ثم مسأل (٨) الأمر الساسي تركيب لا بد من الانحلال ، فسما التركيب (٩) والانحلال كونا وفساداً ، ثم ما يحصل من التركيب من آثار الطبيعة (١٠) .

وغرض الفصل (١١) الكلام في الإيجاب الطبيعي ، إلا أن الكلام جرف في النظر إلى الأسباب إلى الكلام في كل سبب ، فوجب الوجود عندهم هو سبب الأسباب وعلة العلل ، ولا علة لوجوده .

ولا بد من مكالمتهم في جميع ذلك ، ثم نعود ونتكلم على السبب (١٢) المعبر عنه بالطبيعة مستعينين بالله وهو خير معين .

أما قولهم إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد : فنقول : هذه مقدمة غير ضرورية وقد قال جماعة من حكمائكم (١٣) إنه يصدر عمن واجب الوجود متكرر ، واختلفوا فيه (١٤) .

وقولكم : لو صدر عنه اثنان لكان باعتبارين مختلفين :

(١) أ: كثيرة ، بداية : ل ١٣٠ / ب في أ . (٢) راجع : الشفاء ٤٠٣ / ٢ - ٤٠٤ .

(٣) بداية : ل ١٤١ / أ في ب . (٤) راجع : المصدر السابق ٤٠٥ / ٢ .

(٥) راجع : الإرشاد ٢٣٥ . (٦) راجع : الشفاء ٤٠٥ / ٢ - ٤٠٩ . (٧) أ: تركيب .

(٨) أ، ب: مال . (٩) بداية : ل ١٧٦ / أ في ج . (١٠) راجع : آراء أهل المدينة

الفاضلة ٣٧ - ٣٩ ، الشفاء ٤١٠ / ٢ - ٤١٢ . (١١) أ: زيادة (ن) حذفنا

الزيادة لعدم جدواها . (١٢) أ: السبب .

(١٣) أ: حكمائكم ، ج: حكمائهم .

(١٤) راجع : نهاية الأقدام ٥٥ .

عليه سواء لان :

احدهما : منع ذلك ، وهو منقوض بالعقل الفعّال .
والثاني : أن ثبوت اعتبارين لا يلزم منه كثرة تناهي الوحدة ، فإن كثرة الاعتبارات ليست كثرة في الذات ، أستم قلتم إن (١) واجب الوجود مبدأ الموجودات وعلّة فيها ، ومعلوم أن معقولة وجوب الوجود لا تعطى (٢) كونه علة ومبدأ ، فهما اعتباران مختلفان .

فإن قالوا هذه الاعتبارات ترجع الى نسب وإضافات (٣) . قلنا : فأنتم (٤) أضفتم (٥) الإيجاب في المعلول الأول (٦) الى هذه النسب والاعتبارات ، فهلا كان واجب الوجود يقتضى باعتبارات مختلفة ، كما اقتضى المعلول الأول ؟ وهذا الزام واقسع (٧) .

وقولهم : إن المعلول الأول صدر عنه أربعة جواهر وهي عقل ونفس وفلسك مركب من مادة وصورة (٨) . قلنا : أصلتم أن الواحد لا يصدر عنه الا واحد ، ثم قلتم هذا الواحد الصادر عن واجب الوجود صدر عنه أربعة جواهر ، فمن أين أنت الكثرة الموجبة للمدد ، مع أن الصادر واحد ؟

قالوا : لأنه ممكن ، وصادر عن الغير ، وواحد ، وعقل (٩) ، وباعتبار (١٠) كونه عقلا صدر عنه عقل ، وباعتبار إضافته الى الغير صدر عنه نفس ، لأن الإضافة لها تعلق بالغير ، والنفس لها علاقة بالغير ، وباعتبار كونه ممكنا صدر عنه مادة ، لأن المادة لها طبيعة عدمية والإمكان له طبيعة عدمية ، وباعتبار كونه واحدا صدر عنه صورة ، فحصل بذلك أربعة جواهر ، وهذا أحسن من طرد الفقهاء في (١١) الفروع .

فنقول هلا قلتم إن واجب الوجود صدر عنه باعتبار وجوب الوجود موجود ، وباعتبار كونه مبدأ شئ ، وباعتبار كونه عقل ذاته شئ ؟ وكل ذلك خبط .

على أنا نقول : الإمكان حكم عقلي ، والصدور عن الغير (١٢) إضافة ، وكونه واحدا يرجع الى سلب (١٣) ، وكذلك كونه (١٤) عقلا ، إذ هو عبارة

(١) أ ب : انه . (٢) أ ب : يعطى . (٣) راجع : الشفاء ٤٠٦/٢ ، الملل والنحل ٣٢/٣ . (٤) بداية : ل ١٤١/ب في ب . (٥) أ : أضفتم . (٦) بداية : ل ١٢٦/ب في ج . (٧) بداية : ل ١٣١/أ في أ . (٨) راجع : الشفاء ٤٠٤/٢ . (٩) ٤٠٥ ، الملل والنحل ٣٢/٣ . (١٠) راجع : الشفاء ٤٠٤/٢ . (١١) أ ب : ج : فاعتبار . (١٢) أ : نفس . (١٣) أ : للغير . (١٤) بداية : ل ١٧٧/أ في ج .

عن تجرده عن المادة على مذهبيهم .

وما (١) السر في كون الوحدة مقتضية (٢) في المعلول الأول والثاني والثالث الى التسعة ، ولا تكون الوحدة مقتضية (٣) في الواجب لذاته ؟ وهل هذا الا تحكم ؟ ثم نقول لم وقف الاقتضاء على العقل العاشر ؟ وهلا اقتضى العقل العاشر عقلا ونفسا وفلكا ؟ فما الموجب للوقف (٤) على عشرة من العقول وتسع أنفوس وتسعة أفلاك ؟

وهلا تنادي الاقتضاء على هذا النمط من غير وقف ولا بتغيير الترتيب ؟ وهلا قلتم ان واجب الوجود يفيض فيضا (٥) عاما على هذا العالم من غير ان تتغير ذاته ، كما قلتم في العقل العاشر انه يفيض (٦) ويعطى كل قابل ما (٧) استمد له من غير تغيير في ذات المفيض ؟

ولكن قالوا إنما اختلف ما صدر عنه بحسب القوابل والحوامل (٨) قيل لهم فها اختلف ما صدر عن الواجب لذاته بحسب القوابل والحوامل ؟ فما الذي أوجب اختصاص ذلك بالعقل الفعال عندكم ؟

وإذا شرعتم في تحقيق الوجود ، وبيان علة كل موجود ، فما علة الكواكب ؟ وما المقتضى للشمس والقمر وسائر ما يوجد بالفلك ؟ فما أثبتتم سوى أربعة اعتبارات تحصل (٩) بها أربعة جواهر ، فقد كثرت الموجودات عليكم ، وتاهت عقولكم ، واتسع الخسران علىكم .

والوجود (١٠) الأول (١١) الواجب لذاته فاعل عندنا بالاختيار يفعل الكل ، وينسب إليه الكل ، فهو رب كل شيء ، وخالق كل شيء ، فزال الحيرة ، وانقشعت الظلمة عند الانتهاء الى رب كل شيء ، ورازق كل حي ، وبالله التوفيق .

وأما ازراؤهم (١٢) على قواطع المتكلمين : فقد بان ضعف مقالتهم ، وشدة حيرتهم عن المحاكمة (١٣) .

-
- (١) أ ، ب : وأما . (٢) أ : مقتضيته . (٣) أ : مقتضيته . (٤) بداية : ل ١٤٢ /
 أ في ب . (٥) أ : يقبض قبضا . (٦) أ : يقبض . (٧) بداية : ل ١٣١ / ب في أ .
 (٨) أ ، ب : والحوامل . راجع : الشفا ٤٠٩ / ٢ .
 (٩) أ : نحصل . (١٠) ب : فالوجود . (١١) بداية : ل ١٧٧ / ب في ج .
 (١٢) زرى عليه فعله : غابه ، والإزرا : الشهاون . راجع : مختار الصحاح / مادة زرى ٢٩٢ .
 (١٣) حاق به الشيء : أحاط به . راجع المصدر السابق / مستأدة

ولما ضاق بهم النطاق قالوا لا يدرك هذا بالبرهان ، وإنما يصار إليه بالعلوم الرياضية (١) ، فمن أدركها وأحكمها [وقف] (٢) على ما قلناه ضرورة .

وكانهم يشيرون إلى أن هذه العلوم بها تنهيا النفس الناطقة لأن ينساض عليها العلم ، وهذا سخيف ؛ فإن العلم بالهندسة نظر في كمية الجسم المتصلة ، وعلم الحساب نظر في الكمية المنفصلة ، والنظر في الهيئة نظر في كيفية الأجسام ، والنظر في الموسيقى نظر في ترتيب الألحان وتقطيعها على وجه مخصوص ، وكسـل ذلك فيما يباين المطلوب (٣) ، وإنما فيه .

وقد علم أن الإلف بالمحسوسات والنظر في المتخيلات والمتوهمات مما يعمد على الناظر (٤) نيل المعقولات ، فكيف صار النظر في أحكام ما يستحيل على واجب الوجود ويخالفه سببا لإدراك (٥) ذاته من جهة احتياجه واقتضاه ؟

نعم (٦) نحن ننظر في جهة احتياجه واقتضاه فنثبت له صانعا لا يصح فيه الافتقار ، بل (٧) هو المستغنى على الإطلاق .

وقد قررتم (٨) في علومكم أن موضوع العلم الإلهي هو النظر في الموجود (٩) بما هو موجود (١٠) ممكن ، وفي سبب ذلك الموجود الممكن (١١) ، فكيف جعلتم الآن النظر في وصف الكمية والكيفية وهي غير ملحوظة في العلم ؟ بل لابد أن يناقشها ويجرد عنها ، فهل هذا إلا تلاعب بالضعفاء ، وإضلالهم (١٢) عن مشاهدة حيرتكم وعجزكم (١٣) ليفتروا بمقالتكم (١٤) .

ثم أسستم (١٥) علما سميتوه علم المنطق وتكلمتم فيه على البراهين والحدود حتى إذا دعيتكم الحاجة إلى استعماله عدلتم عنه كل العدول ، واقتنعتم في القطعيات بما لم يقنع (١٦) به حواذق (١٧) الفقهاء في الظنيات ، وما أنتم إلا كمن يعرف العروض ولا طبع له في الشعر .

ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور (١٨) .

(١) : الريا قضية . راجع : الإرشاد ٢٣٦ . (٢) : أ ب : بدون (وقف) . زدناه من ج ليستقيم النص . (٣) : بداية : ل ١٤٢ / ب في ب . (٤) : ب : الناقل . (٥) : بداية : ل ١٣٢ / أ في أ . (٦) : أ : نعم . (٧) : بداية : ل ٢٧٨ / أ في ج . (٨) : أ ب ج : قدرتم . صححناه من د . (٩) : أ ب ج د : الوجود . (١٠) : د : وجود . (١١) : راجع : الشفاء ١٣ / ١ ، التلخيص ١٧ / ٣ . (١٢) : أ ب : وإضلالهم . (١٣) : أ : فم أسستم . (١٤) : أ ب ج : ليفتروا بمقالتكم . صححناه من د . (١٥) : أ : فم أسستم . (١٦) : أ ب ج : يقنع . (١٧) : أ ب ج د : حواذق . (١٨) : سورة النور من آية ٤٠ .

وقد حان الآن أن نتكلم على الطبائعيين فهو المسم في غرض هذا الباب .
وقد قيل لهم لم خالفتم بين ما يقتضى بالذات وبين ما يقتضى بالطبع حتى يصح للمقتضى
أن يمنعه مانع هـ ولا يجوز ذلك في المقتضى بالذات ؟

قالوا لأن المقتضى بالذات اقتضاه باعتباره ذاته ، فمضى تحققت ذاته ثبتت
الاقتضاء المرتب على ذاته ، والمقتضى بالطبع إنما (١) يقتضى بقوة في ذاته ، وقد
تختل القوة (٢) وتضعف عند وجود المانع ، فلهذا فرقنا (٣) .

قلنا : ما اقتضى عند فقد المانع لا يصح أن يكون مقتضيا باعتبار عدم المانع ،
إذ (٤) النفي المحض غير مقتضى ، وتلك القوة إذا لم تثبت (٥) قضا باعتبارها ثبتت
الاقتضاء لم (٦) ينتسف ، فأى فرق بعد وجود ما به حصل الاقتضاء بين أن يكون
ذاتا أو قوة في ذات ؟ لولا القناعة بما لا يتضح للعقول .

ثم نقول جريتم (٧) على قياس في الطبيعة وجمعتكم بعض الأشياء يؤثر في حرارة
لأنه حار وبعض الأشياء يؤثر في برودة لأنه بارد بالطبع ، حتى إذا أوردت عليكم
النقض بما أفادته [التجربة] (٨) في الوجود قلتم هذا يفعل بالخاصة لا بالطبع ،
فنقضتم كلامكم في أن الحار يؤثر في حرارة والبارد يؤثر في برودة ، واعتلتم بخاصية (٩)
مجهولة لا يهتدى إليها بذكر خاصية وماهية وتعليل النقص لا يصح ، فبئس (١٠) الوهم
وهكم غفلتكم عن صانع الوجود ومدبره ، وأحلتم الموجودات على ما لا يصح منه
الفعل ، حتى إذا شهد الوجود بنقض أصولكم حرتم وتنازعتكم في الأمر ، أليس الزعفران (١١)
القليل منه له تأثير ، والكثير بعكسه (١٢) عندكم ؟ والكثرة تقتضى على قياس الطبيعة
زيادة ، لأن كل جزء من البسيط المتساوى (١٣) الأجزاء يقتضى ما يقتضى الجزء
الآخر ، فلا يحصل بالكثرة إلا (١٤) زيادة في النوع المقتضى ، فكيف انعكس الأمر ؟
فلا بد من الرجوع إلى دعوى الخاصية ، وهكذا سجيتم (١٥) في كل ما تلزمون فسي
هذا الباب .

ثم نقول في الحوادث بالطبيعة على زعمكم : كل حادث فلا بد له من محدث ،
فإن كان المحدث له الطبيعة ، فهي حادثة أم قديمة ؟

(١) : وإنما . (٢) : بداية : ل ١٤٣ / أ في ب . (٣) : بداية : ل ١٧٨ / ب في ج .

(٤) : ب : إذا . (٥) : أ : ب : يثبت . تخفيف . (٦) : أ : ولم . (٧) : أ : جويتم .

بداية : ل ١٣٤ / ب في أ . (٨) : أ : بدون (التجربة) : وذا ما من ب : ج : ليستقيم النص .

(٩) : ب : بخاصيته . (١٠) : أ : ب : قبس . (١١) : الزعفران : صبح من الطيب .

راجع لسان العرب ، مادة زعفران ١٨٣٣ / ٣ : أ : بعكسه . تخفيف .

(١٣) : أ : ب : التساوى . (١٤) : بداية : ل ١٧٩ / أ في ب .

(١٥) : أ : صحبتكم .

فإن كانت حادثة افتقرت إلى محدث ، ثم المحدث إلى محدث ، فلما أن يفضى (١) إلى أسباب ومسببات لا تتناهى وهو محال ، لأن ما أحال عللا ومعلولات (٢) لا تتناهى (٣) ثابت بالأسباب أيضا ، من حيث توقف المسبب على السبب ، والامكان ثابت فى المسببات ، والممكن من حيث ذاته إذا جرد النظر إليه ليس إلا معدوما (٤) ، والوجود له من غيره ، فإذا لم يقف على سبب لا سبب له كان الكل معدوما ، فلا بد من الاستناد إلى غير ممكن والوقوف عنده ، لمنافاة الوجوب الصدور عن الغير .

وإن كانت الطبيعة قديمة فلما أن يكون (٥) لها مانع أولا ؟ والقسم الأول بعدم المانع يلزم ألا يكون السبب حادثا ، وقد فرضناه حادثا فهو خلف ، وإن كان لها مانع فهو إما قديم أو حادث ؟ والقول بقدمه يحيل (٦) عدمه ، والقول بحدوثه يوجب اقتران السبب بها لخلوها عن المانع مع القول (٧) بقدمها .

وإذا لزم (٨) الوصول إلى واجب بذاته - ولا يصح أن يكون علة ، لبطئ اسلان صدور الحادث عنه - فيلزم أن يكون فاعلا مختارا .

وعوم (٩) قدرته وإرادته تنافى صدور حادث عن غيره ، فيبطل اقتضائهما الطبيعة ، ويبطل القول بالتولد المأخوذ عنها .

ثم نقول ما معنى الامتزاج الذى ذكرتموه وأحلتم الأمر عليه ؟

أهو إشارة إلى تداخل الجواهر ؟ وهذا محال ، لأن كل جوهر شغل حيزا فهو يمانع غيره أن يكون بحيث هو ، ولو جاز ذلك لوجد العالم فى حيز خردلية كما ذكر صاحب الكتاب (١٠) .

وإن أردتم به المجاورة والتماس فكل جوهر شاغل حيزه ، وما قام به لا يقوم بغيره ، فلم يتغير حكمه عما كان عليه ، وهذا إنما يستمر بعد إثبات الجزء الفرد ، وقد سبق بيانه فيما تقدم (١١) .

ثم قال صاحب الكتاب فى بيان منع تداخل العناصر أنها : (لو تداخلت العناصر لاجتمع فى الحيز الواحد الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) (١٢) ١ / ١٣٣ وفى هذا القول تسامح ، فإن هذه أعراض لا يضح عليها التحيز ، والخصم

(١) ب : تفضى . (٢) بداية : ل ١٤٣ / ب فى ب . (٣) أ : لا تتناهى .
(٤) أ : معدوم ، ب : معلوم . (٥) بداية : ل ١٣٣ / أ فى أ . (٦) أ : مستحيل .
(٧) أ : زيادة (الواجب) حذفنا الزيادة لعدم جدها . (٨) بداية : ل ١٧٩ / ب فى ج . (٩) أ : وفى عموم حذفنا (فى) ليستقيم النص .
(١٠) راجع : الإرشاد ٢٣٧ . (١١) راجع ص ٦٠ - ٦٥ .
(١٢) بداية : ل ١٤٤ / أ فى ب .

وإن قال هي صور وأطلق عليها جواهر من حيث إنها تغير بجواب ماهية المادة عند حلول الصورة فيها ، إلا أنه يسلم أنها حالة في المادة ، وما حل في محل لا يكسبون شأغلا للحيز ، فلا تجتمع هذه الصور في حيز واحد .

نعم (١) القول بالاتحاد في العناصر ، وصيرورة الكل ذاتا واحدة يلزم عليه قيام الصور المتناقضة في المادة الواحدة وهو محال ، وإذا ثبت عدم (٢) الاتحاد والعناصر في مراكزها وهي (٣) بسائط لم تتغير عما كانت عليه .
فلزم القول بعدم تجدد أمر زائد على ما كانت عليه من حيث التجاور والتماس (٤) ، وإن وجد أمر آخر فيكون من سبب آخر .

ثم نقول عند الامتزاج تنتفي صورة كل عنصر أم لا ؟ فإن زعمتم أن الصورة تنتفسي فما سبب انتفائها ؟ فإنها من الأمور الباقية عندكم ، وتمايز الأجسام لا يوجب سبب انتفاء ما فيها من المعاني ، إذ لا تضاد ولا تنافي مع تعدد محل المعاني ، وإن لم تنتف صورها بقيت على ما كانت عليه قطعاً .

ثم نقول لو قال لكم قائل هذه المعاني شرط قيام معان آخر ، والفاعل يفسد السبل المشروط إذا تحقق الشرط كما قلتم فيما يحدث بواهب الصور عند حصول الاستعداد ، فما جوابه ؟

وقد كدنا نخرج عن شرط الكتاب ، ولكن الحاجة داعية إلى ذلك ههنا (٥) .

* * *

(١) بداية : ل ١٨٠ / أ في ج . (٢) أ : قدم .

(٣) بداية : ل ١٣٣ / ب في أ . (٤) أ ، ب ، ج : والالتماس ، صححناه من د .

(٥) راجع هذا الفصل في آراء أهل المدينة الفاضلة ١٨-٢٦ ، ٣٧-٣٩ ، الشفاء

٢ / ٤٠٢-٤١٤ ، الإرشاد ٢٣٤-٢٣٧ ، تهافت الفلاسفة للغزالي ٢٧-٣٣

الملل والنحل ٣ / ٣٢-٣٥ ، نهاية الأقدام ٥٤-٦٥ ، شرح الإرشاد لابن ميمون

٤٦٦-٤٦١ ، تهافت التهافت ٤٦-٤٩ ، ٥٢-٦٩ ، تهافت الفلاسفة لخوجسته

زادة ١ / ٥٤-٧٨ ، تاريخ الفلسفة في الإسلام ٢٠٩-٢١٥ ، ٢٥٥-٢٥٩ ، الله

والعالم والإنسان ٢٦-٢٩ ، ٣١-٣٥ .

فصل في إرادة الكائنات

قال : (لما رأينا هذا الفصل متعلقا بأحكام الإرادة وخلق الأعمال ومتعلقات القدر رأينا تقديم هذه الأصول)
ب / ١٣٣

يشير (١) به إلى الفصل المتقدم ، ولهذا قال : -

(وقد حسان (٢) ذكر مذهب أهل (٣) الحق في إرادة الكائنات) ب / ١٣٣

وقد عقد هذا الفصل في إثبات عموم إرادة الباري - تعالى - لكل محدث (٤)

وبعد أن ثبت فيما تقدم أن الله خالق كل شيء ، ومبدعه (٥) فيلزم أن يكون مريدا له ، إذ الخالق لابد أن يكون مريدا لما هو خالق له ، وقد سبق تقرير ذلك (٦) ، إلا أنه جرى على عادة من تقدمه في تخصيص هذه المسألة بالذكر مع اندراجها في الأصل الذي سبق عقده ، ولمعنى آخر ينبه عليه في جواز إطلاق إرادة الشئ على التخصيص وإن كان مندرجا تحت عموم إرادة كل حادث .

ثم ذكر اختلاف أصحابنا في إطلاق أن الباري يريد الشر ، وأن منهم من منعه ذلك ، لما فيه من إيهام النزل (٧) ، وقد يتوهم من إطلاقه أنه يأمر به ، إذ الأمر يطلق بإزاء الإرادة ، وإن كل حادث منه ، وجار (٨) في الإطلاق كما تقول (٩) كل شيء لله ولا تطلق الزوجة (١٠) والولد لله ، فرب شيء يطلق مجملا ولا يطلق مفصلا . والمحققون يطلقون أن الباري - تعالى - يريد كل شيء ، فيد رجون الشر (١١) تحت القول الجملي ، ويطلقون أنه يريد الشر مفصلا ، وهذا هو الحق ، لأن الامتناع من اللفظ الموهم إنما يكون إذا لم يرد به الشر ، وقد أطلق الشرع ذلك بطريق سبق التفصيل ، قال عليه السلام :

• وأن تؤمن بالقدر خيره وشره ، خلوه ومرة (١٢) •

ويمكن (١٣) أن يقرر المذهب الأول بأن (١٤) يقال : إنما ورد الإيمان بالقدر

(١) ب : ليسير . (٢) بداية : ل / ١٨٠ ب في ج . (٣) بداية : ل / ١٤٤ ب في ب .

(٤) مذهب أهل الحق عموم إرادة الباري - تعالى - لكل محدث : راجع : للمع ٨٤ ،

الإبانة ٢٥ ، التمهيد ٣١٧ - ٣١٨ ، الإنصاف ٤٣ - ٤٤ ، أصول الدين ١٠٤ ، الإرشاد

٢٣٧ ، التمهيد لقواعد التوحيد ٣١٤ ، المحصل ٩٩ ، المعالم ٨٩ ، المسيرة ٦٧ ،

شرح المقاصد ١٠٧ / ٢ ، (٥) راجع ص ٣٢٤ ، (٦) راجع ص ٣٢٧

(٧) أ ب : الدليل . ذهب عبد الله بن سعيد بن كلاب إلى هذا المذهب فهو يقول إن

الباري - تعالى - أراد حدوث الكائنات في الجملة ولكنه لا يقول في التفصيل إن الله

أراد المعاصي . راجع : أصول الدين ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ،

خيرهم وشرهم ليكون الشخص مصدقا بأن الكل منه ، ومنع الشرع من اتباع القدرة (١) الذين هم مجوس هذه الأمة .

وأما الأدب ألا (٢) يطلق ذلك ، وقد قال عليه السلام في بعض أدعيته :
* والشر ليس إليك (٣) * .

وربما قرر (٤) ذلك بعض الأئمة بأن قال الإرادة تتعلق بالفعل من حيث كونه متخصصا (٥) ببعض وجوه الجواز ، وكونه خيرا وشرًا نسبة تثبت له باعتباره ما يتمقبه وما يقارنه من القصور (٦) ، وهو كون الفعل طاعة ومعصية ، فإنه وإن كان الباري خالق الطاعة والمعصية فلا يقال إنه عاص مطيع ، وكذلك لا يقال شرير لإرادة الشر ، وهو يريد كل شيء من حيث هو متجدد متخصص بالوقت والحال والمكان ، لا باعتبار كونه شرًا وخيرًا (٧) .

ومما اختلف فيه الأئمة إطلاق محبة الكفر والرضا (٨) به :
فمن (٩) الأصحاب من منع ذلك مصيرًا منه إلى أن المحبة والرضا (١٠) إرادة الأنعام أو نفس الإنعام (١١) ، وحمل قوله تعالى :

* ولا يرضى لعبادة الكفر (١٢) *

على أنه لا يثبت (١٣) عليه ولا يحسن لمن (١٤) أقدم عليه .

ومنهم من قال إن المحبة والرضا عبارة عن الإرادة (١٥) ، وقوله :
* ولا يرضى لعبادة الكفر (١٦) *

يريد خصوص العباد .

ولا شك أن (١٧) الرضا (١٨) والمحبة يطلقان (١٩) على الإرادة ، ويطلقان (٢٠)

(١) أ : القدرة . (٢) ب : الان . (٣) رواه الإمام النسائي في سننه بسنده .

عن الإمام علي رضي الله عنه : راجع سنن النسائي ، كتاب الافتتاح - نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة - ١٢٩/٢ - ١٣١ . (٤) أ ، ب : هج : قدر .

(٥) بداية : ل ١٤٥ / أ في ب . (٦) أ : العصور ، ب : العصور .

(٧) ب : وحيزا . (٨) أ ، ب : والرضى . (٩) أ : في ، (١٠) ب : والرضى .

(١١) راجع : الإرشاد ٢٣٨ - ٢٣٩ . (١٢) سورة الزمر من آية ٧ . (١٣) أ ، ب : يثبت .

(١٤) أ ، ب : لم . (١٥) ذهب إلى ذلك الأشعري والباقلاني . راجع : الإنصاف ٢٦ ،

٤٥ ، الإرشاد ٢٣٩ ، التمهيد لقواعد التوحيد ٣١٥ ، السائرة ٦٨ ، نقل عن ابن حنيفة

ما يدل على جعل الإرادة من جنس الرضا . راجع : السائرة ٦٨ ، ونقل ابن السكيت عن

الأشعري أن الإرادة غير الرضا كما أشار إلى أن المتكول عن ابن حنيفة مذكور عليه .

راجع : طبقات الشافعية الكبرى ٣ / ٣٨٥ . (١٦) بداية : ل ١٣٤ ، ر ١٣٥ .

(١٧) بداية : ل ١٨١ / ب في ج . (١٨) ب : الرضى . (١٩) أ ، ب : تطلقان .

تصحيح . (٢٠) أ ، ب : تطلقان .

هلى رقة وتحسن ، ويعقب ذلك فى مقتضى العادة إرادة إحسان لمن يحسن عليه .
ثم اعترضه كلام آخر فى أن البارى محبوب وهو محبوب لأوليائه فقال بناء على أن
المحبة هى الإرادة :

(لا يجوز أن يكون محبوبا ؛ لأنه لا يصح أن يكون مرادا) ١٣٤ / ب
فإن الإرادة إنما تتعلق بمتجدد من حيث إنه متخصص ببعض وجوه للجواز ويتعالى
عن ذلك الأزل ويتقدس .

والتحقيق فى هذا الفصل أن المحبة تطلق بمعنى الإرادة ، والإرادة أيضا لفظ
مشارك يطلق على الشهوة (١) والميل ، ويطلق على القصد .

فأما القصد فلا يصح أن يتعلق به ، وإنما النظر فى الميل ، قال صاحب الكتاب :
(يستحيل أن يمال إليه) ١٣٤ / ب

وقد رد ذلك بأن الميل إنما يتعلق بالخطوطة البشرية ، ولا حظ للمبد (٢) نفس
نفس الذات .

وهذا لا يصح ؛ بل يجد الإنسان ميلا لمن أحسن (٣) إليه ، ولا يحسن
فى الحقيقة إلا هو فمن لاحظ نعمه وأدام ذكرها فى قلبه ، وعرف إحسانه إليه . فيضطر
الى معرفة ثبوت ميل فى ذاته يحسه (٤) من نفسه كما يحس الآمه ولذاته .
وقد نجد (٥) الواحد منا يميل إلى عالم زاهد سمع بذكر كما له وجود . وإن لم
ينله [منه] (٦) إحسان ، فثبت (٧) أن الميل لا يمتنع أن يتعلق به فتأملوا .

ثم قال : (قالت المعتزلة الرب تعالى - مريد لأفعاله سوى الإرادة) ١٣٤ / ب
وهذا الذى حكاه إنما أراد به الحكاية عن البصريين من المعتزلة (٨) ؛ فإن الكعبى
نفى الإرادة (٩) ، والنجار قال هو مريد لنفسه وفسره بسلب (١٠) الغلبة
والاستكراه (١١) ، فلم تتناولهما هذه الحكاية أصلا ولا أتباعهما .

وأما (١٢) الكعبى فقد قال إن معنى كونه مريدا لأفعال غيره أنه أمر بها ، وقد
قررنا (١٣) أنه لا يصح على مذهبه أن يكون الإله أمرا (١٤) ؛ لأن الضيعة إنما تكون
أمرا عنده بإرادتين ، وهو قد نفى كونه مريدا فلم يصح له تأويل إرادة غير أفعاله

(١) : الشهوة تحريف . (٢) : بداية : ل ١٤٥ / ب فى ب . (٣) : ب : يحسن .
(٤) : ب : يحسه . (٥) : أ ، ب : يجد ، تصحيف . (٦) : أ : بدوون (منه) ودناه من
ب ، ج : ليستقيم النص . (٧) : بداية : ل ١٨٢ / أ فى ج . (٨) : راجع : شرح الأصول
الخمسة ٤٥٦ . (٩) : راجع من ١٣٠ . (١٠) : أ : سلب . (١١) : راجع من ١٢٥ .
(١٢) : بداية : ل ١٣٥ / أ فى أ . (١٣) : أ ، ب : قدرنا .
(١٤) : راجع ص ١٣٥ .

بمعنى الأمر ، ولم يستمر له القول بالأمر .

وأما البصريون فقد أثبتوا الإرادة ، إلا أنها حادثة ، وقد قررنا (١) أن (٢) قولهم إن الإرادة لا تراد نقض (٣) لدليل الإرادة (٤) ، ولا يصح اعتقاد انتقاض الدلالة العقلية مع اعتقاد أنها أدلة ، وكذلك قالوا في المكراهة (٥) .
وأما أفعال العباد فما هو قرينة وطاعة مراد له عندهم (٦) وما هو محذور (٧) مكروه عندهم (٨) ، والبناج وأفعال من ليس له أهلية التكليف كالبهائم والصبيان ليس بمراد ولا مكروه (٩) هذا كلامهم في غير أفعاله . وقد بينا أن الله (١٠) خالق كل شيء ، فيجب أن يكون مراد لكل شيء من غير تفصيل (١١) .

ولهذا قال :

(لنا مسلكان : أحدهما : البناء (١٢) على هذه (١٣) القاعدة ، والثاني ذكر طرق مغنية عن البناء مشوبة بما أخذ (١٤) السمع)
١/١٣٥

وهذا المسلك ذكره من فوائد فرض هذه المسألة على حيالها ،

احتج عليهم بأنهم إذا زعموا أن المعاصي لا يصح أن يريد ها وهي أكثر وجودا فصار نفوذ إرادة عدو الله إبليس أعظم من نفوذ إرادة الباري ، إذ مراد العدو هو الغالب في الوجود ، ومراد الباري هو الأقل ، وقد اتفق كل مثبتى الصانع على وجوب الكمال للباري ، واستحالة النقص عليه (١٥) ،

وهذا المسلك يقرر بما ذكر في دلالة التمانع بأنه إذا أراد كل واحد منهما مرادا ، ونفذ مراد أحدهما دون الثاني أدى الى تعجيز من لم تنفذ إرادته ، فتطرد دلالة التمانع ههنا على النسق المتقدم (١٦) .

انفصلوا (١٧) عن هذا الإلزام بأن الباري قادر على إلجاء الخلق إلى مسا

(١) أ ، ب : قدرنا . (٢) أ ، ب ، ج : أن ، د : المهم ، (٣) في قولهم الإرادة لا تراد نقضوا . (٤) راجع ص ١٤٠ (٥) راجع : شرح الأصول الخمسة

٤٣٩ . (٦) راجع : المصدر السابق ٤٥٧ . (٧) أ : مخصور ، ب : محذور .

(٨) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة . (٩) راجع : المحيط بالتكليف ٢٨٨ ، شرح

الأصول الخمسة ٤٥٧ . (١٠) بداية : ل ١٤٦ / أ في ب . (١١) راجع ص ١٢٣ - ١٢٧

(١٢) أ : البناء . (١٣) بداية : ل ١٨٢ / ب في ج . (١٤) أ : بنا أخذ .

(١٥) راجع : الإرشاد ٢٤٠ - ٢٤١ . (١٦) راجع ص ١٢٣ - ١٢٧

(١٧) بداية : ل ١٣٥ / ب في أ .

يريد (١) بخلاف الإلهيين (٢) ؛ فإن (٣) كل واحد منهما إذا لم تتفقد إرادته كان تعجيزاً له .

وهذا لا يستقيم منهم ؛ فإن عندهم ما كلف الباري عبده لا يصح أن يفعله ، ولا يصح أن يكرمه عليه ، وإنما أرادوا أن يخلق للخلق آية تظل لها الرقاب خاضعة ، وهذه الآية لا تلجى ، إلى الفعل ، فإنه لا يصح إكراه العبد على [ما] (٤) أمر به عندهم ، فالآية إذن تذكر تحقق الموعظة ، ورب عبد يعلم الله أنه لا يرعوى (٥) ولا يتعظ .

ولهذا (٦) تحقق من أصلهم أن من العبيد من علم الله أنه ليس في مقدوره لطف يؤمن به ذلك العبد (٧) ، لأنه لو كان ثمة لطف يؤمن به ذلك العبد ولم يفعله له لكان ذلك محالاً ، غير لائق بحكمته وإرادته الخير .

وإذا كان ذلك (٨) كذلك فلا يصح الإلجاء بمعنى الإكراه ، وبمعنى الآيسة المذكورة (٩) الواعظة ، فلا يقيد ، فلم يتجه الانفصال .

وقد ألزمتنا : أنكم إذا قلتم أنه يكون ما نهى ولا يكون ما أمر فقد لزمكم مثل ما ألزمتونا (١٠) .

وهذا فاسد ؛ فإن ما أمر به لو أراد ، لوقع ، ولا مانع من وقوعه لو أراد ، وأنتم قلتم أراد ، ولم يقع ، وفي ذلك تعجيز له ، وقد بينا استحالة التعجيز عليه (١١) ، فكان بين ما ألزمتنا هم وبين ما ألزمتنا تفاوت في اللزوم .

وما تمسك به إجماع السلف الصالحين على أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن (١٢) .

وهذا يتناقض كلامهم ؛ فإنه شاء الطاعات ولم تكن ولم يشأ المعصية وكانت .

وكذلك أجمع العلماء على أن من قال والله لأقضي دين غريب غداً إن شاء الله ، أنه إذا لم يقضه لم يحنت ، وقضاء دينه ما يريد ، الله عندهم ؛ لأنه من المأمورات ، وكل حسن مراد ، وكان ينبغي أن يحنت هذا الحالف (١٣) لوجود ما حلف عليه (١٤) .

(١) راجع : المصدر السابق ٢٤١ . (٢) أ، ب : اللّٰهيين ؛ (٣) أ : باني .

(٤) أ : بدون (ما) زدناه من ب هـ جـ ليستقيم النص . (٥) أرعوى عن القبيح : كف . راجع :

مختار الصحاح / مادة رعى ٢٦٩ . (٦) بداية : ل ١٨٣ / أ في جـ . (٧) راجع : شرح

الأصول الخمسة ٥٢٠ ، ٥٢٣ . (٨) بداية : ل ١٤٦ / ب في جـ . (٩) ت : المذكورة .

(١٠) راجع : الإرشاد ٢٤٢ . (١١) راجع : ص ١٤٧ - ١٤٨ (١٢) راجع : المصدر السابق ٢٤٢ .

(١٣) أ، ب : الخلاف . (١٤) بداية : ل ١٣٦ / أ في ١ .

عندهم (١) .

ثم إنهم قالوا في أفعال الباري - تعالى - أنه يخلق إرادتها قبل وجودها بزمن (٢) ، ولم يمكنهم أن يقولوا ذلك في إرادته لفعل غيره ، فإنه يجوز أن يأمر بفعل ويتقدم (٣) الأمر على الفعل بأزمنة ، والأمر لا بد في حقيقته عندهم من الإرادة (٤) ، فمعد ذلك لم يجدوا ضابطا ، فإذا طالبهم عن زمن خلق إرادة فعل الغير لم يجدوا جوابا .

شبهة المعتزلة : قالوا الأمر بالشئ يتضمن إرادته ، والنهي عن الشئ يتضمن كراهته ، والجمع بين كونه مرادا منهيا عنه كالجمع بين كونه مرادا مكروها ، إذ لا فرق بين قولك أنهى عنه وبين قولك أكرهه (٥) .

وهذا قد تقرر (٦) بيان (٧) بطلانه بإثبات أن الأمر لا يتضمن الإرادة ، وأن مدلول صيغة افعل اقتضا ، وطلب مباين للإرادة والقدرة وجملة صفات الحي (٨) ، وإنما غلطهم في ذلك أن من مشهورات الكلام إطلاق الكراهة على النهي عنه ، وليست الكراهة المطلقة في هذا المقام صفة تنافي إرادته ، وإنما هي عبارة عن تعلق خطاب النهي بالفعل على وجه يناقض طلب وقوعه .

وإذا وضع كون الأمر لا يتضمن الإرادة والنهي لا يتضمن الكراهة المناقضة للإرادة ، فإذا ن دليلهم تركب من مقدمتين :

إحداهما : أن كل منهي عنه مكروه .

وكل مكروه غير مراد .

فكل منهي غير مراد .

وإذا فسرنا المكروه بطلب الترك فلا نسلم أن كل مطلوب أترك غير مراد (٩) ، فكانت هذه (١٠) المقدمة ممنوعة ، ولا يقدر على [علي] (١١) الاستدلال عليها . وقد بينا وجود الأمر والإرادة ومباينة النهي للكراهة بالمعنى الذي نأق (١٢) .

الإرادة ، فقد انحلت عزائمهم .

وقد استوفينا الكلام في إثبات الأمر من غير إرادة في كتاب الصفات عند تمرضا لإثبات كلام النفس (١٣) . وقد ضرب الأمر لوجود الأمر مع كراهة الامتثال مثلا في الشاهد وهو : أنه لو كان

(١) راجع : المصدر السابق ٢٤٢-٢٤٣ . (٢) بداية : ج ١ / ١٨٣ في ج ١ .
(٣) أ ب : يتقدم . (٤) راجع : شرح الأصول الخمسة ٤٣٦ . (٥) راجع : الإرشاد ٢٤٣-٢٤٤ . (٦) أ : تقرير . (٧) بداية : ج ١ / ١٤٧ في ج ١ . (٨) راجع ص ١٩٤-١٩٥ .
(٩) أ : مطلوب . (١٠) بداية : ج ١ / ١٨٤ في ج ١ . (١١) أ : بدون (علي) . (١٢) تنافي .
(١٣) راجع ص ١٩٤-١٩٥ .

من السادة من يضرب عبده ، ووقع الإنكار عليه من سلطان البقعة ، فاعتذر لـه بأنه يخالفه في أوامره ، فلم يصدقه فأراد إيضاح صدقه بأن يأمره بين يديه ، فيراه مخالفاً ، فيتمهد عذره وأمره ، فإنه يفهم من قرائن الأحوال طلبه واقتضاؤه منه (١) .

وقد أورد على هذا اعتراضا لهم وهو : إنكار كون السيد في هذه الحالة المفروضة أمرا (٢) .

وأجاب من وجهين :

أحدهما : بأن قال هذا إنكار الضرورة ، وجحد البديهة ، إذ علم العبد بقرائن الأحوال منه في هذه الحالة ما علمه (٣) في السجل المتفق على كونه أمرا .
الثاني : هو أنه لو كان كذلك لم يتمهد عذره (٤) .

والجواب الأول أصح ، إذ للخصم أن يقول على هذا الجواب : إذا التمسست الحالة على العبد فيتضح للملك أنه من يخالف الأوامر ، وبهذا يتمهد العذر .

ومما استدل به صاحب الكتاب : النسخ (٥) فإنه رفع الحكم بعد ثبوته ، ويستحيل (٦) كون المنسوخ مرادا ، فإن الواجب إذا حرم فيموت المراد مكروها وهو باطل بالإجماع (٧) .

ولا شك في صحة كون الشيء مرادا في وقت آخر ، وإنما هو بناء على أن الأمر اقتضاء الفعل في الزمن الذي توجهه النسخ فيه فيلزم أن يكون مرادا في ذلك الوقت ومكروها في ذلك الوقت ، وذلك محال بالاتفاق ، وهذا تقرير كلامه .

غير أن الخصم يمنع أن النسخ رفع الحكم بعد ثبوته ، وسنتكلم على ذلك فيما بعد إن شاء الله تعالى (٨) .

قوله : (لو كان مرادا في ذلك الوقت ، ثم تبين بالنسخ أنه مكروه في ذلك الوقت أدى إلى البداء) (٩) .

ب / ١٣٦

أيضا مبنى على أن النسخ رفع الحكم بعد ثبوته ، وهذا متنازع فيه وقد أورد منازعتهم (١٠) ، وأحال (١١) بيان ما ادعى على ما سيأتى (١٢) ، والكلام عليه إذ ذاك يبين الحق فيه .

(١) راجع : المثال المذكور في : المصدر السابق ٢٤٤-٢٤٥ . (٢) بداية : ل / ١٣٦ / ب في أ . راجع : المصدر السابق ٢٤٥ . (٣) ب : فاعلمه ، بداية : ل / ١٤٧ / ب في ب . (٤) راجع جواب الجويني المذكور في : المصدر السابق نفس الصفحة . (٥) أ : النسخ . (٦) بداية : ل / ١٨٤ / ب في ج . (٧) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة . (٨) راجع ص ٥١٣-١٧٠ (٩) أ : ب : البداء ، ج : البدأ . (١٠) راجع : المصدر السابق ٢٤٦ . (١١) ب : واحدا . (١٢) راجع : المصدر السابق ٢٤٦ .

قال : (وما تصكب به الأئمة في تقرير جواز أن يكون المأمور به غير مراد قصة إبراهيم

— عليه الصلاة والسلام — حين أمر بالذبح ، ثم نسخ قبل الفعل) ١٣٦ / ب

وهذا واقع إذا سلم ورود النسخ قبل الفعل ؛ لأن الأمر يتضمن إرادة الفعل

المأمور به عند الخصم ، فإذا نسخ قبل الفعل تبين أن ما أريد وجوده [] لم يسرد وجوده [(١)] وهذا (٢) باطل .

وعند هذا (٣) إلتجأ الخصم الى التزام أن النسخ لا يتوجه قبل الفعل ، وقال

على مذاق هذا : إن النسخ (٤) يتوجه على مثل الفعل المأمور به ، ولا يسرد على المأمور به .

فإذا قرر (٥) على الخصم جواز النسخ قبل الفعل تحقق عليه الإلزام .

وقد استدل (٦) على جواز النسخ قبل الفعل بقصة (٧) إبراهيم — عليه الصلاة والسلام (٨) — :

وقد حاول المعتزلة الانفصال عنه بطرق :

الأولى : أنهم أنكروا كونه (٩) مأمورا بذبح ولده تحقيقا ، وإنما رأى شيئا في منامه ، وحكى ما (١٠) رآه (١١) .

وهذا (١٢) ساقط ؛ فإن فيه إبطال عصمة الأنبياء فيما يبلغونه عن

الله تعالى . وقد فهم ولده أنه مأمور حيث قال :

” افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين ” (١٣) .

ثم حاول إيقاع الفعل معتقدا التقرب الى الله — تعالى — بفعل ما أمر به ، وليسو ساغ خطأ الأنبياء في ذلك لما صححت لالة المعجزة على صدقهم فيما يخبرون به عن الله — تعالى — فبطلت هذه الطريقة .

الثانية : قالوا أمر بالتل (١٤) ، وإمرار العذبة (١٥) على الخلق ، والشبه

(١) : بدون (لم يرد وجوده) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص .

(٢) : وهذا . (٣) بداية : ل ١٨٥ / أ في ج .

(٤) بداية : ل ١٤٨ / أ في ب . (٥) أ ، ب ، ج : قسدر .

(٦) بداية : ل ١٣٧ / أ في أ . (٧) أ : بقضية ، ب : بقضيته .

(٨) راجع المصدر السابق ٢٤٦ ، البرهان ١ / ١٣٠٥ .

(٩) أ ، ب ، ج : يكونه . (١٠) ب : بمشاهدا .

(١١) راجع الإرشاد ٢٤٦ ، (١٢) ب : وهذا .

(١٣) سورة الصافات من آية ١٠٢ . (١٤) أ : التسلل .

تله للجبين : صرعه كما تقول كبه على وجهه . راجع : مختار الصحاح مادة تسلل ٩٣ . (١٥) أ : العريضة .

والرسم (١) :

وهذا حاصله راجع الى أنه لم يؤمر بالذبح ، واعتقادهما الأمر بالذبح يبطل ذلك .

فتبطل هذه الطريقة بما به بطلت الطريقة الأولى .

[وان] (٢) زعموا (٣) أن (٤) الأمر بالذبح عبر به عن الأمر (٥) بالشد على طريق التجوز . فجوابه ما ذكر صاحب الكتاب من ثبوت اعتقاده أنه مبتلى بسلسلة عظيمة (٦) كما قال تعالى :

" إن هذا لهو البلاء المبين (٧) .

الثالثة : قالوا امثل ما أمر به ، فإنه ذبح والتأم (٨) ، فإن كان يتوجه عليه بمقتضى ظاهر الصيغة إعادة ذلك ، فالنسخ تبين به أن مثل ما فعله غير مأثور به ، وهو حقيقة النسخ .

وفي هذه الطريقة تسليم الأمر بالذبح وتسليم النسخ مع القول بأنه ليس نسخا قبل (٩) الفعل .

وقد أجاب صاحب الكتاب عن ذلك بوجوه :

منها : أنه مخالف لظاهر (١٠) الخطاب الدال على أن النداء عقيب إسلامهم (١١) وتله للجبين أن قال : " قد صدقت الرؤيا (١٢) " .

وهذا ضعيف ؛ فإن التمسك بظاهر الخطاب لا يفيد في القطعيات .

الثاني : ذكر الفداء بالذبح العظيم يدل على عدم الامتناع .

وهذا سديد .

الثالث (١٣) : أنه أمر بالذبح ، ولا تتحقق حقيقته إلا بفصل الحلقوم أو المريء (١٤) وفري (١٥) الأوداج مع بقائها منفصلة (١٦) .

وهذا الجواب ضعيف أيضا ، فإن بقاءها على انفصالها ليس بمقدور ، والمأرب به لابد أن يكون مقدورا .

(١) راجع : الإرشاد ٢٤٦ ، البرهان ١٣٠٥/٢ . (٢) أ ب : بدون (وان) زدناه

من ج ليستقيم النص . (٣) أ ب : وزعموا . (٤) أ : كز : (أن) حذفنا المكرر

لعدم فائدته . (٥) بداية : ل ١٨٥ / ب في ج . (٦) راجع : الإرشاد ٢٤٧ .

(٧) سورة الصافات آية ١٠٦ . (٨) راجع : المصدر السابق ٢٤٧ ، البرهان ١٣٠٦/٢ .

(٩) أ : مثل . (١٠) ٦ : الظاهر . (١١) أ : استلهمها .

(١٢) بداية : ل ١٤٨ / ب في ب ، سورة : الصافات من آية ١٠٥ .

(١٣) بداية : ل ١٣٧ / ب في أ . (١٤) أ : أو المريء . (١٥) أ : وترى . فري الأوداج

قطعها . راجع : مختار الصحاح / ماد ف ف ر ٥٢٧ . (١٦) راجع أجوبة الجويني في : الإرشاد

٢٤٧-٢٤٨ ، البرهان ١٣٠٦/٢ .

ومما يستدل به على كون (١) المأمور به غير مراد : ما تحقق من الآي فسي
كتاب الله - تعالى - أن الله لم يرد إيمان الكفرة ، ولم يشأ هدايتهم مع أنهم
مأمورون بذلك إجماعاً ، ولو قال (٢) واحد منا لعبد ، قد أرحمت (٣) عليك (٤) ،
وسددت خلقتك ، ومرادى (٥) أن توقع الخيرات ، مع علمي أنك تفجسر (٦)
وتسعى في الأرض الفساد ، كان ذلك متناقضاً .

هذا القول يلزمهم ثبوته في حق الباري - تعالى - فإنه أراد بتكليفه (٧)
إياهم حصول الخير مع علمه أنهم يعجزون (٨) ولا يطيعون (٩) .

وقد تمسك المعتزلة بأن قالوا الإرادة تكسب وصف المراد ، فمريد الشر شرير ،
ومريد السفة سفيه (١٠) .

وهذه دعوى لوجرى على مقتضاها لقليل (١١) صريد الطاعة مطيع .

ثم قد بينا أن الإرادة تتعلق بالشر باعتبار تجدد ، وتخصصه بالوقت والمحل
فيما يقوم بمحل ، والحيز (١٢) فيما يتحيز ، وكونه شراً وخيراً أمراً ، جهة التخصيص ،
وهو أمر نسبي يختلف باختلاف الأشخاص ، وقد سبق تقرير ذلك (١٣) .

ثم قال : (الإرادة أزلية ، وإنما يكون ما ذكره في المكتسب
المتجدد)

ب/ ١٣٧

ألا ترى أن من اكتسب علماً بالفجور وأنواع الشرور من غير حاجة ماسة إليه
يكون شريراً فاجراً ، والباري - تعالى - يعلم في أزله الخير والشر والسفة والظلم
والجور ، ومع ذلك لا يسمى باسم من اكتسب ذلك ، فدل على صحة ما ذكرناه ،
ويطْلان ما ذكره (١٤)

* * *

(١) أ : كونه . (٢) بداية : ل ١٨٦ / أ في ج . (٣) أ : ب : أرحمت : ج : أرحمت .

(٤) أ : عليك : ب : عليك . (٥) ب : ومزادى . (٦) أ : ب : ج : تعجز .

(٧) أ : ب : بتكليفهم . (٨) أ : تعجزون . (٩) راجع هذا الاستدلال فسي

الإرشاد ٢٤٨-٢٤٩ . (١٠) راجع : المصدر السابق ٢٤٩ .

(١١) أ : القيل . (١٢) أ : ج : والخير : ب : والخير .

(١٣) راجع ص ٤٠٤ (١٤) بداية : ل ١٤٩ / أ في ب . راجع

هذا الفصل في : اللع ٤٧-٥٩ ، الإنصاف ٣٦ ، ٤٣-٤٤ ، التمهيد ٣١٧ -

٣٢٣ ، أصول الدين ١٠٤-١٠٥ ، ١٤٥-١٤٨ ، الإرشاد ٢٣٧-٢٤٩ ، التمهيد

لقواعد التوحيد ٣١٤-٣٣٠ ، النعالم ٨٩-٩٠ ، شرح المقاصد ١٠٧/٢ .

* فصل في ذكر الاستدلال للمعتزلة بظواهر من الكتاب على هذا الباب
لم يحيطوا بفحواها ، ولم يفهموا معناها *
منها : قوله (١) تعالى :

* ولا يرضى لعباده الكفر * (٢)

والجواب عن ذلك من وجهين :

أحدهما : القول (٣) بموجب الآية بناء على أن لفظ الرضا ليس مرادف لفظ
الإرادة ؛ بل لفظ الرضا [المراد به] (٤) خلق الثواب عليه ، أو إرادته
الإحسان إلى من فعل الفعل الذي وقع موقع الرضا .

وعلى هذا قول الباري لا يرضى الكفر ويريد ، أي - يريد وجوده ، ولا يشيب
عليه .

الجواب الثاني : أن نسلم أن لفظ الإرادة يرادف لفظ الرضا ، غير أن
المراد بلفظ العباد : عباد مخصوصون مشرفون بالإضافة إلى الله - تعالى - (٥) .
ومنها (٦) قوله تعالى : * يقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا * -
الآية -

قالوا وجه الدليل من هذه الآية أنه وبخهم على هذا القول فلو كان صحيحا
لما وقع عليه توبيخ (٨) .

وأجاب صاحب الكتاب بأنه :

(إنما أراد توبيخهم على استهزائهم بالشرائع ؛ لأنه قرع مسامعهم من أربابهم
تفويض الأمور كلها إلى الله - تعالى -)
١ / ١٣٨

وامتدل بسياق الآية حيث قال :

* قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا * (٩) .

وهذا السياق لا يدل على ما ذكره ، واللفظ محتمل لما أشار إليه .

ثم قال : (المقرعون) (١٠) كفرة ، ومعرفة الصفات فرع معرفة الموصوف ، والكلام
فيما نحن فيه في ذكر عموم تعلق صفة من الصفات
١ / ١٣٨

(١) بداية : ل ١٨٦ / ب في ج . (٢) قال عبد الجبار : يدل على أنه تعالى لا يريد الكفر
الواقع ؛ لأنه لو أراد ، لوجب متى وقع أن يكون راضيا له وبه . راجع : متشابه القرآن ٥٩٢ .
(٣) بداية : ل ١٣٨ / أ في ١ . (٤) أ ب هـ ج : بدون (المراد به) زدناه ليستقيم النص .
(٥) راجع : الجوابين في الإرشاد ٢٥٠ . (٦) ب : ومثله . (٧) سورة الأنعام من آية ١٤٨ .
(٨) راجع : متشابه القرآن ٢٦٧ - ٢٦٩ ، شرح الأصول الخمسة ٢٢٦ ، الإرشاد ٢٥٠ .
(٩) سورة الأنعام من الآية ١٤٨ ، راجع : الإرشاد ٢٥١ .
(١٠) أ : المصروعون .

وهذا الكلام (١) فيه ضعف ، فإن الجاهل بالوحدانية القائل بالشرك لا يستمع عليه معرفة ذات الله وصفاته وإن جهل استحالة النظر عليه .

ومنها قوله تعالى " وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون " (٢)

قال (وهذه الآية من الصيغ العامة) ١٣٨ / ١ -

وهي مجتعة عند الواقفية (٣) ، ظاهرة معرضة للتأويل عند الفقهاء ، ولا (٤) يحتج بها في القطعيات على المذهبين .

ولا خلاف أن الصبيان والمجانين غير دأخلين تحت هذا اللفظ (٥) .

وأراد بذلك : الصبيان والمجانين الذين ماتوا على الصبا والجنون من غير ثبوت أهلية العبادة ، فإنه موضع الاستثناء ، والعام إذا دخله التخصيص بمحل غيبه المعتزلة فلا يصح الاستدلال به .

والمقصود بيان الاستغناء عنهم ، وأنهم لم يخلقوا لمنفعة (٦) الخالق - فإنه

قال - وإنما خلقوا لأن يثول (٧) أمرهم إلى أن يؤمروا بالعبادة (٨) ،

واللام (٩) هنا لام المال وصيرورة الحال ، لا لام التعليل ، وهو كقوله :

" فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا " (١٠)

ومعلوم أنهم قالوا :

" عسى أن ينفعنا أو نتخذة ولدا " (١١)

فكان غرضهم من التقاطه نقيض ما آل أمرهم إليه معه .

ثم قد تطلق العبادة على التذلل (١٢) ، والكل في ذل الله - عز وجل -

إما (١٣) بالقصد وإما بشواهد الفطرة ، فإن الذل (١٤) يلزمه على كل تقدير ،

(١) بداية : ل ١٨٧ / أ في ج . (٢) سورة الذاريات آية ٥٦ . قال عبد الجبار فسي

تفسير هذه الآية : اللام للغرض والإرادة ، فكأنه قال ما خلقهم وأراد منهم إلا العبادة

فالباري - تعالى - خلق جميعهم للعبادة ، وأنه أراد منهم ذلك إذا بلغوا حد

التكليف . راجع : متشابه القرآن ٦٢٩ ، شرح الأصول الخمسة ٦٤٠ .

(٣) الواقفية : صنف من الرافضة يسوقون الإمامة حتى ينتهوا بها إلى جعفر بن محمد ،

ويزعمون أن جعفر بن محمد نصر على إمامة ابنه موسى بن جعفر ، وأن موسى بن جعفر

حتى لم يمت ، ولا يموت حتى يملك الأرض ، ويسمون بالواقفة ، لأنهم وقفوا الإمامة

على موسى بن جعفر ، وأنكروا إمامة علي بن موسى بعده .

انظر التعريف بهم في : مقالات الإسلاميين ١٠٠ / ١ ، الملل والنحل ١٦٩ / ١ ، كتاب

الزينة ٢٨٩ / ٣ - ٢٩٠ . (٤) بداية : ل ١٤٩ / ب في ب . (٥) راجع : الإرشاد ٢٥١ .

(٦) أ : المضغة . (٧) أ : ج : يؤل ، ب : يؤول . (٨) راجع المقصود من الآية في المصدر

السابق ٢٥١ - ٢٥٢ . (٩) بداية : ل ١٣٨ / ب في أ . (١٠) سورة القصص من آية ٨ .

(١١) سورة القصص من آية ٩ . (١٢) راجع : المصدر السابق ٢٥٢ .

(١٣) بداية : ل ١٨٧ / ب في ج . (١٤) أ : الذي . تحريف .

وهو معنى العبادة المراد (١) ، وهذا المحمل أولى من حمل الخصم على نفس التقرب الى الله - تعالى - بالفعل ؛ فإنه يكون معناه على أصله وما خلقت مسن علمت أنه لا يعبد إلا ليعبد (٢) .

ومنها قوله تعالى :

* ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك * (٣)

وهذه الآية غير مشعرة بمحل النزاع ؛ فإن الإصابة التي أشعرت الآية بها إنما هي حلول النعم والضرر ، وليست من المكتسبات ، والكلام في ذلك تدل عليه الآيات السابقة ، فإنه قال عز من قائل :

* وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله * (٤)

والخصم يقول إن أفعال العباد كلها مخلوقة لهم خيرها وشرها ، سيئها وحسنها فكيف يصح لهم التمسك بهذه الآية (٥) المفصلة (٦) ، وكان (٧) حمل اللفظ على التفصيل فيما هو مكتسب مجمع على نفيه .

أما المعتزلة فيعمون صدور الكل من العبد .

وأما نحن فنعم صدور الكل من الله - تعالى -

فالتفصيل في المكتسبات ممتنع بالإجماع ، فمعنى ذلك ؛ أن ما أصابك من حسنة - أي من نعمة - فمن الله ، وما أصابك من سيئة (٨) - أي من ضرر نفسك - يعني - أنه جزاء عملك .

وقد كان كفار (٩) قريش متى أصابهم جذب (١٠) قالوا من شؤم (١١) دعوة

محمد - صلى الله عليه وسلم - على مثال :

* يطهروا بموسى ومن معه * (١٢)

(١) ب ، ج : المرادة . (٢) راجع المصدر السابق ٢٥٢ .

(٣) سورة النساء من آية ٧٩ . (٤) سورة النساء من آية ٧٨ .

(٥) بداية : ل ١٥٠ / أ في ب . (٦) قال عبد الجبار في تفسير قوله تعالى : " ما

أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك " : تبين أن السيئة

ليست من قبل الله - تعالى - ولو كان تعالى خالقا للجميع لكان إضافتهما جميعا

إليه على حد واحد ، وإضافة الحسنة إلى الله - تعالى - بمعنى أنه أعان عليها

ولطف فيها ، ولم نصل إليه إلا بمعونته وتأيد ، وذلك لا يتأتى في السيئة ،

لأنه تعالى نهى عنها . راجع : المغني ٢٥٩ / ٨ ، متشابه القرآن ١٩٩ . (٧) أ ، ج :

وكان ب : وكأنه . (٨) بداية : ل ١٨٨ / أ في ج . (٩) أ : كفا . (١٠) أ ، ب : جذب .

(١١) أ : سؤم . (١٢) سورة الأعراف من آية ١٣١ . راجع المروى عن كفار قريش

في : المغني ٢٦٠ / ٨ ، متشابه القرآن ١٩٧ - ١٩٨ ، الإرشاد ٢٥٢ - ٢٥٣ .

وقد يستدلون بالآي الدالة على زعمهم على كونه خالقا في هذا المقام
كقوله (١) تعالى :

” فتبارك الله أحسن الخالقين ” (٢)

والمراد بها أحسن المقدرين (٣)

قال : (ثم العبد عند المعتزلة أحسن خلقا من ربه ؛ لأنه خلق المعرفة
بالله وهي أحسن من خلق الأجسام)
١/١٣٩

ثم الآي التي تقدمت (٤) في الهدى والضلال والختم حجة ههنا (٥) :

ثم قوله : ” ولو شاء الله لجمعهم على الهدى ” (٦) .

وقوله : ” ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله ” (٧)

وقوله ” فمن يرد الله أن يهديه ”

من الحجج أيضا في المسألة ، وقد سبق ذكر ذلك (٨) .

* * *

(١) بداية : ل ١/١٣٩ في ١ . (٢) قال عبد الجبار هذه الآية تدل على أن غير

الله يصح منه الفعل والخلق ، والا لتنزل ذلك منزلة القول فتبارك الله أحسن

الآلهة ، ومعلوم خلافه . راجع : المغنى ٢٥٧/٨ ، متشابه القرآن ٥١٥-٥١٦ ،

شرح الأصول الخمسة ٣٨٠ . (٣) راجع : الإرشاد ٢٥٣ .

(٤) ١ : تقدست . (٥) راجع ص ٣٥٠-٣٥٤

(٦) سورة الأنعام من آية ٣٥ . (٧) سورة الأنعام من آية ١١١ .

(٨) راجع ص ٣٥٠-٣٥٢ . راجع هذا الفصل في : الإرشاد ٢٥٠-٢٥٤ ، شرح الإرشاد

لابن ميمون ٤٨٢-٤٨٦ .

« فصل فى التوفيق »

التوفيق فى مقتضى اللسان تهيئة العبد للوفاق (١) ، فخلق القدرة على الطاعة تهيئة لموافقة أمر الله تعالى .

ويصح أيضا إطلاقه على خلق نفس الطاعة ، فإنه بها يصير موافقا للأمر (٢) ، وصار إلى ذلك بعض الأئمة من حيث رأى أن القدرة الحادثة لا تؤثر فى متعلقها ، فلم يكن لها أثر فى حصول الوفاق والامتثال ، وارتضى ذلك (٣) من قال إن قدرة العبد تؤثر فى حال أو وجه واعتبار ، من حيث إن القدرة تؤثر فى ثبوت الموافقة عنده .

ولا شك أن القدرة على رأى أبى الحسن تقارن المقدور وتتعلق (٤) به ، وهى وإن لم تؤثر فيه فلها إلى الفعل نسبة التعلق (٥) ، فسميت (٦) لذلك توفيقا لتعلقها بالموافقة .

والخدلان نقيض التوفيق ، فمن صار من أصحابنا إلى [أن] (٧) التوفيق خلق القدرة على الطاعة قال الخدلان خلق القدرة على المعصية ، وأما من قال التوفيق خلق نفس الطاعة قال الخدلان خلق نفس المعصية (٨) .

والموفق على كل تقدير لا يعصى ، إذ لا قدرة له على المعصية ، ووجود الطاعة ينافى وجود المعصية فيما وقعت الطاعة فيه .

أما المعتزلة فقد اضطربت آراؤهم فى معنى التوفيق (٩) .

وأما العصمة (١٠) فمعناها ما يراد من التوفيق (١١) .

فقال قوم منهم (١٢) إن التوفيق والعصمة عبارة عن الدعوة والبيان والإرشاد السبيل الحق من حيث إنه أعانه على الموافقة (١٣) .

وهذا وإن [لم] (١٤) ياب اللفظ لغة إلا أنه مخالف لما اتفق عليه

(١) راجع: لسان العرب ٦/٤٨٨٤ . (٢) راجع: الإرشاد ٢٥٤ ، نهاية الأقدام ٤١٢ ، شرح المقاصد ١٨/٢ ، الكامل فى اختصار الشامل ل ٢٠٠/ب .
(٣) بداية: ل ١٨٨/ب فى ج . (٤) أ ، ب : ويتعلق . (٥) راجع: اللمع ٩٣ ، شرح المواقف ٢٣٧ . (٦) بداية: ل ١٥٠/ب فى ب . (٧) أ : بدون (أن) زدناده من ب ، ج : ليستقيم النص . (٨) راجع: نهاية الأقدام ٤١٢ ، الكامل فى اختصار الشامل ل ٢٠٠/ب . (٩) التوفيق عند عبد الجبار : اللطف الذى يوافق وجوده اختيار المكلف للطاعة . راجع: شرح الأصول الخمسة ٧٨٠ ، متشابه القرآن ٧٣٥ . (١٠) أ : العصمت . (١١) العصمة عند عبد الجبار : الأمر الذى عنده لا يفعل المكلف القبيح على وجه لولاه لاختاره حتى يكون المرء معه كالدفع إلى اجتناب الكبائر . راجع : شرح الأصول الخمسة ٧٨٠ ، متشابه القرآن ٧٣٦ . (١٢) من المعتزلة . (١٣) راجع: شرح الأصول الخمسة ٧٨٠ ، نهاية الأقدام ٤١١ . (١٤) أ ، ب ، ج : بدون (لم) زدناده من د ليستقيم النص .

جملة (١) الشريعة ، فإنهم (٢) أجمعوا على أن المؤمنين هم الموفقون (٣) وأن الكفار لم يوفقوا ، والبيان والإرشاد عام للفريقين ، وهذا الذي منعهم (٤) أن يقولوا : التوفيق خلق القدرة على الطاعة ، وكان يمشى على أصلهم من حيث إن قدرة العبد تؤثر ، إلا أنهم قالوا القدرة على الطاعة قدرة على الكفر ، فإن كان موقفاً لأنه خلق [له] (٥) القدرة على الطاعة ، فليكن مخدولاً لأنه خلق له القدرة على المعصية ، ونسبة القدرة إلى الضدين عندهم نسبة واحدة .

وقال آخرون التوفيق والمعصية خلق ألطاف يؤمن العبد عندها ويطيع (٦) . وهذا اللطف إن كان يلجى العبد إلى الإيمان والطاعة ، فهذا ينافي التكليف عندهم ، وإن كان يرغب - لا يلجى - وهو باق على خيرته ، فهو إذا كان من صلاح العبد ، فيجب رعايته في حق غيره تحقيقاً (٧) للصلاح الواجب .

قال من صار إلى هذا الرأي ليس كل عبد يؤمن عند خلق هذا اللطف بل من العبيد من يعلم الله أنه لو خلق له اللطف لم يزد ، إلا طغياناً وتمادياً في الغواية . فالزم أن الباري لا يقدر إذن على أن يؤمن جميع الخلائق (٨) ، وهذا خلاف الدين ومخالف لنص الكتاب المبين : قال الله - تعالى :
” ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها “ (٩)

وقال ” ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة “ (١٠)

وأما الخذلان فقد أختبط (١١) كلام المعتزلة فيه (١٢) ، وسبب اضطرابهم (١٣) واختباطهم (١٤) أنهم أحالوا (١٥) ورود التكليف من غير تقدم القدرة ، وكان من الواجب عندهم على الله تمكين المكلف وتيسير الأمر عليه بأقصى الممكن ، فامتنع

- (١) جملة . (٢) أ : فافهم ، بداية : ل ١٣٩ / ب في أ . (٣) أ : ب : المفقون .
(٤) بداية : ل ١٨٩ / أ في ج . (٥) أ : بدون (له) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص .
(٦) ذهب عبد الجبار إلى وصف اللطف عند وقوع الطاعة بأنه توفيق ، وعند مجانبته المعصية بأنه عصية . راجع : متشابه القرآن ٧٣٦ . (٧) بداية : ل ١٥١ / أ في ب .
(٨) راجع : الإرشاد ٢٥٥ . (٩) سورة السجدة من آية ١٣ . (١٠) سورة هود من آية ١١٨ .
(١١) أ : ب : اختبط . (١٢) الخذلان عند عبد الجبار : هو ما يقابل النصر ، وهو كل فعل حرمه الظفر بما ينفعه مما يؤثر على قلب عدوه ، وعند عبد الجبار يكون الكافر مخدولاً بالحجة ، حيث لا حجة عنده ، وتكون معاقبته خذلاناً . راجع : متشابه القرآن ٧٢٦ - ٧٢٧ . (١٣) بداية : ل ١٨٩ / ب في ج .
(١٤) أ : ب : اختباطهم .
(١٥) أ : قالوا .

أن يمنع من الأمر الذى كلفه به .

فلما ورد من حملة (١) الشريعة إطلاق لفظ الخذلان ، وشاع فى لسان الأمة حمل البصريين (٢) من المعتزلة الخذلان على الذم (٣) من الله تعالى - للكفار والمعصاة ، والتوبيخ لهم على سوء (٤) صنيعهم .

وهذا فاسد ؛ فإنه (٥) لو كان الذم (٦) خذلانا لكان الذام (٧) خاذلا ، وكنا نحن لذمهم (٨) وتوبيخهم خاذلين ، ولم يكن لإضافة الخذلان إلى الله تعالى - فى لسان الأمة ، وحملة الشريعة معنى .

وكما اتفقوا على أن الموفق هو الله - تعالى - اتفقوا على أن لا خاذل للعبد فى مقدوره سواء .

ثم الحرب لا تطلق الخذلان على الذم (٩) ، وإنما تطلقه على منع المعونة على المراسد (١٠)

وزهد الكعبى ومتبعوه الى أن الخذلان محمول على قطع لطف عن العبد ، ثم قال : من أحسن ضروب اللطف قطع الألفاف عن الكفار ، وصالح الكافر فى قطع اللطف عنه (١١)

وهذا سخيـف (١٢) ، فيقال له خلق اللطف للكفار ممكن أم لا ؟ فإن كان ممكنا فأصله أنه يجب على الله - تعالى - خلق كل ممكن من الألفاف ، وإن لم يكن ممكنا فلم يقطع (١٣) عنه شيئا ليكون به خاذلا له .

ثم اللطف الواجب عند [هو ما يعلم البارى أنه إذا فعله آمن العبد عند] (١٤) ، فإذا علم الله - تعالى - أن الكافر لا يؤمن فقد علم أنه لا لطف عنده . يؤمن (١٥) العبد إذا خلقه له ، فما الذى قطع عنه .

ثم التوفيق والخذلان يطلقان فى لسان حملة الشريعة على جهة التناقى والتناقض ، فإذا كان خلق التوفيق خلق اللطف فيلزم أن يكون الخذلان قطعه ، وما لا يمكن لا يقطع ، وعلى رأى الأولين لا تنافى ولا تناقض بينهما ؛ فإنهم حملوا التوفيق

(١) ١: جملة . (٢) ١: البصريين . (٣) ١: ألزم . راجع: مقالات الإسلاميين ١/ ٣٢٥ ط ٢ مكتبة النهضة ١٩٦٩م ، الكامل فى اختصار الشامل ل ٢٠٠/ ب . ، قرن : متشابه القرآن ٧٢٧ . (٤) ١: سواء . (٥) ب : لأنه . (٦) ١: ألزم ، بداية : ل ١٤٠ / ١ فى ١ . (٧) ١: إلزام . (٨) ١ : لزمهم . (٩) ١: ألزم . (١٠) د : المرشد . (١١) راجع : الكامل فى اختصار الشامل ل ٢٠٠/ ب . (١٢) بداية : ل ١٥١/ ب فى ب . (١٣) بداية : ل ١٩٠ / ١ فى ج . (١٤) أ ، ب ، ج : بدون ما بين القوسين . زدناه من د ليستقيم النص ، د : زيادة (آمن العبد) . (١٥) ١ : يؤمن .

على الإرشاد (١) والبيان ، والخذلان على الذم والتوبيخ ، وهذا واضح للمتأمل ،
فتبين أن التوفيق إنما هو خلق القدرة على الطاعة والإعانة عليها ، والخذلان
نقيضه .

والعصية هي التوفيق بعينه ، وإن كان بالنسبة إلى حفظ (٢) العبد عن
معصية مخصوصة كان توفيقا خاصا ، وإن كان حفظا عن المعاصي كلها كان توفيقا
عاما (٣) .

* * *

(١) ب : الارث . (٢) أ : لفظ .

(٣) راجع : الإرشاد ٢٥٥ . راجع هذا الفصل في : المصدر السابق ٢٥٤-٢٥٥ ،

نهاية الأقدام ٤١١-٤١٥ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٤٨٦-٤٨٨ ، شرح

المقاصد ١١٨/٢ ، شرح المواقف ٢٧٦-٢٧٨ ، نشر الطوالح ٢٨٨-٢٩٠ .

فصل : اتفق أهل الملل على ذم القدريّة ولعنهم (١)

ولا شك في ورود الأخبار في ذمهم ، وقد أورد (٢) ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - :

" القدريّة مجوس (٣) هذه الأمة (٤) "

وهذا الحديث رواه أبو داود (٥) .

وقال الدارقطني (٦) الصحيح أنه موقوف (٧) على ابن عمر (٨) .

(١) راجع : الإرشاد ٢٥٥ . (٢) يقصد : الجويني . راجع المصدر السابق ٢٥٦ .

(٣) من أقدم الطوائف التي نشأت في بلاد الفرس وهم عبدة النار وقد أثبتوا الأصليين :
النور والظلمة ، وزعموا أن النور قديم ، والظلمة حادثة ، وكانت لهم ثقافة واسعة في علوم
التنجيم ، من فرقهم : الكيوطريّة ، الزورانيّة ، الزرادشتيّة ، المسخيّة ، الخُرّم
دينية ، آلهة أفريديّة ، ويجمعهم القول بيزدان وأهرمن . انظر التعريف بهم في :
التبصير ٨٧-٩٣ ، المغني ٧١/٥-٧٩ ، الأصول والفروع ٣٦٠-٣٦٢ ، التبصير في
الدين ٨٩ ، الملل والنحل ٣٨/٢-٤٩ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ١٣٤-
١٣٧ ، أبقار الأفكار ٧٦٠/٢-٧٦١ ، الجدل ٢٢-٢٦ ، في الفكر الديني الجاهلي
١٨٩-١٩٢ . (٤) رواه أبو داود بسنده في سننه عن ابن عمر . راجع : سنن

أبي داود ، كتاب السنة ، باب في القدر ٢٢٢/٤ . (٥) أبو داود : سليمان بن
الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني - نسبة إلى سجستان
٢٠٢-٢٧٥ هـ محدث حافظ فقيه جمع وصنف وخرج ، سمع من سعدويه وعاصم بن علي
وسليمان بن حرب وكثير من مشايخ الشام ومصر والجزيرة والعراق وخراسان ، من
كتبه : السنن ، البحث ، كتاب المصاحف ، المصابيح في الحديث ، فضائل القرآن ،

الناسخ والمنسوخ . انظر ترجمته في : الفهرست ٢٨٨ ، وفيان الأعيان ١٣٧/٢-١٤٠ ،
تذكرة الحفاظ ٥٩١/٢-٥٩٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٩٣/٢-٢٩٦ ، الأعلام
١٢٢/٣ ، معجم المؤلفين ٢٥٥/٤-٢٥٦ . (٦) الدارقطني : أبو الحسن علي بن

عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي ٣٠٦-٣٨٥ هـ
محدث حافظ فقيه على مذهب الإمام الشافعي ، مقرئ ، سمع من أبي القاسم البغسوي
وكثير من علماء بغداد والكوفة والبصرة ، رحل إلى الشام ومصر ، وتوفي ببغداد ، ودفن
قربها من معروف الكرخي . من تصانيفه : المختلف والمؤتلف في أسماء الرجال ، غريب
اللغة ، كتاب القراءات ، كتاب السنن ، المعرفة بمذاهب الفقهاء . انظر ترجمته في :
وفيات الأعيان ٤٥٩/٢-٤٦٠ ، طبقات الشافعية الكبرى ٤٦٢/٣-٤٦٦ ، طبقات

الشافعية للإسنوي ٥٠٨/١-٥٠٩ ، هدية العارفين ٦٨٣/١-٦٨٤ ، معجم المؤلفين
١٥٧/٧-١٥٨ . (٧) الموقوف : مطلقه يختص بالصحابي ولا يستعمل فيمن دونه
إلا مقيداً ، وقد يكون إسناداً متصلاً أو غير متصل وهو الذي يسميه كثير من الفقهاء
والمحدثين أثراً . راجع الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير
تأليف أحمد محمد شاكر ٤٣/ط١ دار الكتب العلمية/بيروت ١٩٨٣ م .

(٨) ابن عمر . ابن عمر هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر ، صحابي جليل هاجر
إلى المدينة . وشهد فتح مكة ، وعرض على الرسول - صلى الله عليه وسلم - يوم أحد
فلم يجزه لصغر سنه ، ثم عرض يوم الخندق فأجازه ، وكان من أكثر الناس تتبعاً
لأحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . انظر ترجمته في : التاريخ الكبير
٣٢/٥-٣٣ ، الحلية ٢٩٢/١-٣١٤ ، أسد الغابة ٢٤٠/٣-٢٤٥ ، العبر ٨٣/١ ، تذكرة
الحفاظ ٣٧/١-٤٠ ، الإصابة ١٣٥/٣ ، إسماعيل البطاير رجال الموطأ ٢٤ .

لم أظفر بمقولة الدارقطني المذكورة ، وقد قال الحافظ المنذري عن رواية
أبي داود في سننه عن العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما . . =

ووجه تشبيههم (١) بالمجوس (٢) . أن (٣) المجوس جعلوا للخير —
فاعلا ، وللشر فاعلا ، أو منعوا صدور الشر عن النور ، وهم منعوا نسبة الشر الى الله
— تعالى — وأضأ فوه الى إبليس تسببا وسيعا ، وإلى العباد مباشرة وفعلا .

ثم [لا] (٤) ننكر (٥) استفادة ذمهم (٦) في السلف الصالح ، فيفسد
صح أن ابن عمر (٧) قال :

” القدرة مجوس هذه الأمة إن مرضوا (٨) فلا تعود وهم وإن ماتوا فمسلا
تشهدوهم ” (٩) .

وقد رواه أبو داود (١٠) حديثا .

وقد روى مسلم (١١) في صحيحه : تبوى ابن عمر منهم (١٢)

وقد زعمت المعتزلة أنهم ليسوا قدرة (١٣) ، وقالوا لأصحابنا أنتم القدرة ؛ لأنكم
أضغتم القدرة إلى الله — تعالى — وقلتم الخير والشر بقدرته ، والنسبة إلى من أثبت
المعنى أقرب من النسبة الى من نفاها (١٤) .

فنقول (١٥) هذا لفظ أطلقه سلف هذه الأمة وشاع في عصرهم ، ويتعرف مرادهم
في إطلاقهم بما شاع عنهم إرادته ، فهم أولى بتفسير لفظهم الشائع عنهم .

... عن النبي صلى الله عليه وسلم — أن هذا الحديث منقطع ، أبو حازم سلمة بن دينار
لم يسمع من ابن عمر ، وقد روى هذا الحديث من طرق عن ابن عمر ليس فيها شيء
يثبت . راجع : مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذرى ٥٨/٧ ، وقال شمس الدين
محمد السخاوى : عند أبي داود والطبرانى وغيرهما من حديث ابن عمر مرفوعا
بلفظ القدرة مجوس هذه الأمة . راجع : المقاصد الحسنة ببيان كثير من الأحاديث
المشتهرة على الألسنة للسخاوى ٢٣٤ / ٢ صححه عبد الله محمد الصديقي وعبد الوهاب
عبد اللطيف ، نشر الخانجى ١٩٥٦ م .

(١) أ ب : تشبيههم . (٢) بداية : ل ١٤٠ / ب في أ . المجوس سبق التعريف بهم .

راجع ص ٤٢١ (٣) بداية : ل ١٩٠ / ب في ج . (٤) أ ب هـ ج : بدون (لا)

زدناه من د ليستقيم النص . (٥) أ : تنكر . (٦) بداية : ل ١٥٢ / أ في ب .

(٧) ابن عمر سبق التعريف به ، راجع ص ٤٢١ (٨) أ : عرضوا .

(٩) سبق تخريجه ، راجع ص ٤٢١ (١٠) أبو داود : سبق التعريف به . راجع ص ٤٢١

(١١) الإمام مسلم : سبق التعريف به . راجع ص ٢٨٦

(١٢) رواه الإمام مسلم في صحيحه بسند عن يحيى بن يعمر — راجع : صحيح مسلم ،

كتاب الإيمان ٢٢ / ١ .

(١٣) راجع : شرح الأصول الخمسة ٧٧٦ — ٧٧٧ ، المحيط بالتكليف ٤٢١ .

(١٤) أ ب : نقلها . راجع : شرح : الأصول الخمسة ٧٧٦ — ٧٧٣ .

(١٥) أ ب هـ ج : فيقول .

فما (١) رواء مسلم في صحيحه قول رجل (٢) لابن عمر :
 " ظهر (٣) قبلنا قوم يتفقرون العلم (٤) ويزعمون أن لا قدر ، وأن الأمر أنف ،
 فقال أعلمهم أنهم برآء (٥) مني وأنا (٦) بري ، (٧) منهم (٨) .
 ولا شك أنهم القائلون (٩) بأن القدر أنف ، فإن الإرادة المنسوبة إلى
 الباري حادثة (١٠) ، والأفعال الصادرة (١١) من العبيد على حسب إرادتهم
 وإيثارهم ، ومنها ما يقع والباري لم يرد ، ولم يقدره .
 والأنف : المستفتح ، يقال روضة أنف أي لم ترع بعد وكأس أنف أي لم يشرب
 فيه بعد (١٢) .

قال الله تعالى : " ماذا قال أنفا (١٣) " .
 — أي — الساعة .

فهذا ابن عمر تبرأ من قال أن لا قدر .
 ثم روى عن أبيه عمر بن الخطاب (١٤) قال : " بينما نحن عند رسول الله
 — صلى الله عليه وسلم — إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب ، شديد سواد الشعر ،
 لا يرى (١٥) عليه أثر السفر ، ولا يعرفه منا أحد ، حتى جلس إلى النبي (١٦) — صلى
 الله عليه وسلم — فاسند ركبتيه إلى ركبتيه (١٧) ، ووضع كفيه على فخذيه (١٨) ، وقال :
 يا محمد أخبرني عن الإسلام ثم ساق الحديث إلى (١٩) أن قال : فأخبرني عن

(١) أ ، ب ، ج : فما . (٢) يحيى بن يعمر . (٣) أ ، ب : ظهير .

(٤) أ ، ب ، ج : يتفرون ، د : يتفقرون ، وفي الاعتقاد على مذهب السلف ويعرفون .

راجع : الاعتقاد ٦٥ . صححناه اعتماداً على صحيح مسلم . (٥) أ : برآو ،

ب : برآء ، ج : برآء ، د : بريون . (٦) أ : وانبىء ، ب : وانبىء ، د : وانا .

(٧) أ : برئى . (٨) الحديث سبق تخريجه . راجع ص ٤٢٢ (٩) ب : القائلون .

(١٠) على زعم البصريين من المعتزلة . (١١) بداية : ل ١٩١ / أ في ج .

(١٢) راجع : مختار الصحاح / مادة أنف ٤٠ .

(١٣) سورة محمد من آية ١٦ . (١٤) أمير المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب

ابن نفيل بن العزى ، م ٢٣ هـ ، الخليفة الثاني لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — .

انظر ترجمته في : خلية الأولياء ٣٨ / ١ — ٥٥ ، تذكرة الحفاظ ١ / ٥ — ٨ ، إسماعيل

المبطل ب رجال الموطأ ٣١ . (١٥) أ : ترى ، ب : نرى . (١٦) بداية : ل ١٥٢ / ب في ب .

(١٧) أ ، ب ، ج : ركبته التي ركبته . صححناه من د اعتماداً على صحيح مسلم .

(١٨) أ ، ب ، ج : كفه على فخذيه . صححناه من د اعتماداً على صحيح مسلم .

(١٩) بداية : ل ١٤١ / أ في أ .

الإيمان ، قال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره ، ثم ذكر تمام الحديث (١) .

وروى مسلم عن طاوس (٢) قال : * أدركت ناسا من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقولون كل شئ * بقدر * (٣)

قال : * وسمعت عبد الله بن عمر يقول : * قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كل شئ * حتى العجز واليسر * (٤)

وروى في صحيحه مسلم أيضا ^(٥) عن أبي هريرة (٦) أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :

* تحتاج (٧) آدم وموسى ، فحج آدم موسى ، فقال له موسى أنت الذى أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة ، فقال له آدم أنت الذى أعطاك الله - مسلم كل شئ * ، واصطفاك على الناس برسالتك ، قال نعم ، قال أفعلونى على أمر قد قدر على قبل أن أخلق (٨) *

- (١) رواء الإمام مسلم فى صحيحه بسند ، عن ابن عمر ، عن عمر بن الخطاب ، راجع : صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ٢٢/١ . (٢) أبو عبد الرحمن طاوس بن كيسان اليماني الجندی الخولاني الحميري ، م سنة ١٠٦ هـ ، من أكابر التابعين ، تفقه فى الدين ورواية الحديث ، كان يعظ الخلفاء والملوك ، فارسى الأصل ولد ونشأ باليمن ، حج أربعين سنة ، كان مستجاب الدعوة ، أخذ عن السيدة عائشة وطائفة ، قال عمرو بن دينار : ما رأيت أحدا قط مثل طاوس ، توفى حاجا بالمزدلفة ، وصلى عليه هشام بن عبد الملك . أنظر ترجمته فى : فرق وطبقات المعتزلة ٣١/١ ، حلية الأولياء ٤/٤ - ٢٣ ، وفيات الأعيان ١٩٤/٢ - ١٩٥ ، تذكرة الحفاظ ٩٠/١ ، تهذيب التهذيب ٨/٥ - ١٠ ، إسناعات المبطل برجال الموطأ ٢٠ ، شذرات الذهب ١٣٣/١ ، الأعلام ٢٢٤/٣ . (٣) رواء الإمام مسلم فى صحيحه بسند ، عن طاوس ، راجع : صحيح مسلم ، كتاب القدرة باب كل شئ * بقدر ٤٥٧/٢ . (٤) رواء الإمام مسلم فى صحيحه بسند ، عن طاوس يلفظ انه قال وسمعت عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كل شئ * بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز . راجع : صحيح مسلم ، كتاب القدرة ، باب كل شئ * بقدر ٤٥٧/٢ . (٥) بداية : ل ١٩١/ب فى ح . (٦) أبو هريرة : عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، ٢١ ق هـ - ٥٩ هـ ، صحابي جليل ، كثير الرواية عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأكثر الصحابة حفظا ، ولى أمر المدينة وكان كثير العبادة والذكر حسن الاخلاق . أنظر ترجمته فى : التاريخ الكبير ٣/١٣٢ - ١٣٦ ، تذكرة الحفاظ ١/٣٢ - ٣٧ ، شذرات الذهب ١/٦٣ - ٦٤ ، الأعلام ٢٠٨/٣ . (٧) أ : تحتاج . (٨) رواء الإمام مسلم فى صحيحه بسند ، عن أبي هريرة - رضى الله عنه - راجع : صحيح مسلم ، كتاب القدرة ، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام ٤٥٦/٢ .

وروى مسلم أيضا عن أبي هريرة (١) قال : * كتب على ابن آدم نصيبه (٢)
من الزنا مدرك ذلك لا محالة ، المينان تزنيان وزناهما النظر (٣) * .
ولو شرعنا ننقل من كتب الحديث الصحاح ما قالت الصحابة في ذلك لطلال
ولا خفاء بتواقعهم في إضافة تَبَزَّز (٤) القدر إلى خصوصهم ، والله ولي العصمة
والتوفيق (٥) .

* * *

-
- (١) أبو هريرة - رضى الله عنه : سبق التعريف به . راجع ص ٤٢٤
(٢) أ : نصيبه . (٣) رواه الإمام مسلم في صحيحه بسند ، عن أبي هريرة .
راجع : صحيح مسلم ، كتاب القدر ، باب قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره
٤٥٨/٢ . (٤) ب ، ج : نبذ .
(٥) راجع هذا الفصل في : التمهيد ٣٦٢ - ٣٦٦ ، شرح الأصول الخمسة ٧٧٢ -
٧٧٩ ، المحيط بالتكليف ٤٢١ - ٤٢٣ ، الإرشاد ٢٥٥ - ٢٥٦ ، تبصرة
الأدلة ٨٠٦/٢ - ٨١٠ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٤٨٨ - ٤٨٩ ، شرح
المقاصد ١٠٥/٢ - ١٠٦ .

* باب في التعديل والتجوير * *

يقال عدلته إذا نسبته إلى العدل ، وجورته إذا نسبته إلى الجور .

واتفق أهل السال على وجوب العدل لله ، واستحالة الظلم والجور عليه

• وإنما الكلام فيما يسمى عدلا وجورا (١) ، والكلام في هذا الباب يتشعب •
فالمعتزلة بنوا الكلام فيه على فروع أصلها التحسين والتقيح (٢) ، ولما بنينا (٣) على
إبطاله في العقل لم يرد ما ذكرناه جورا ، ولا أن العقل يقتضى أن ما يشيرون إليه
هو العدل ، بل العدل عندنا وضع (٤) الشيء في محله ، ومن فعل ماله أن يفعله
فليس بجائر (٥) ، وحق الجائر (٦) أن (٧) يميل عن الحق اللازم له ، وإذا لم
يلزم الباري شيء لم يلزم أن يكون (٨) ماعد في حقنا جورا أن يكون في حق—
جورا (٩) .

فلهذا ابتداء بالكلام (١٠) على ذكر تحسين العقل وتقيحه ، ثم يندرج في
هذا الباب الإصلاح والأصلح ، واللفظ وإيلاء البرايا ، وقبول التوبة من العاصين (١١)
وتعذيب العصاة المصيرين ، وإثابة المطيعين (١٢) ، كل ذلك داخل في هذا
الباب •

* * *

(١) بداية : ل ١٥٣ / أ في ب • (٢) المعتزلة وصفوا الباري تعالى بأنه عدل وأرادوا :

أنه لا يفعل القبيح أولا يختاره • راجع : شرح الأصول الخمسة ٣٠١ •

(٣) أ : تبينا • (٤) بداية : ل ١٩٢ / أ في ج • (٥) بعض الأصحاب

قال العدل هو ما للفاعل أن يفعله ، وبعضهم قال العدل من أفعالنا

ما وافق أمر الله - عز وجل - راجع : أصول الدين ١٣١ •

(٦) أ : بجائر وفق الجائر • (٧) ب : انه • (٨) أ : يخون •

(٩) ب : حورا • (١٠) ب : الكلام • (١١) أ : العاصيين •

(١٢) بداية : ل ١٤١ / ب في ب •

* فصل [فى: التحسين والتقييح]

قال : (العقل لا يدل على حسن شىء ولا على قبحه فى حكم التكليف ، وإنما يتلقى التحسين والتقييح من موارد (١) الشرع وموجب السمع) ١٤١/ب

قلت : فى هذه العبارة تسامح ؛ فإن قول القائل لا يدرك به ، وإنما يتلقى التحسين والتقييح (٢) من موارد الشرع قد يوهم أن الشرع دليل على القبح والحسن ، وهما راجعان (٣) إلى الأمر والنهى وهو الشرع بعينه (٤) .

ولابد من البحث عن محل النزاع ليفهم توارد النفى والإثبات على محل واحد ، ويصح انقسام القول فيه الى الصدق والكذب .

فنقول القبح قد يطلق على ما لا يلائم الطبع ، والحسن على ما يلائمه كالذى يشار إليه فى الصورة الجميلة والقبیحة .

وليس هذا محل (٥) النزاع ؛ فان هذا يختلف باختلاف الأغراض والشهوات وفاقا .

وقد يطلق الحسن على ما استحث عليه بالعقوبة على تركه ، والثواب على فعله . وهذا (٦) الاستحثاث عندنا لا يدرك الا بالشرع ؛ إذ الثواب والعقاب جائزان ، ولا يهتدى العقل إلى وقوع الجائزات ، ويدرك ذلك فى بعض الأفعال عندهم عقلا . وقد يطلق القبح والحسن على ما يتعارف قبل الشرع من الميل إلى الفعل والنفرة عنه (٧) .

والمعتزلة يدعون أن ذلك [استحثاث] (٨) العقل على الفعل ، ونحن نرى أنه مما جبل عليه الحيوان (٩) من شهوة ما ينفعه وكراهة ما يضره .

ثم زعمت المعتزلة والخوارج (١١) والكرامية والروافض والبراهمة (١٢) وغيرهم :

(١) أ ب : مراد . (٢) أ : والقبيح . (٣) أ : واقعان . (٤) فطن الإمام الجوينى الى التسامح فى عبارته فقال : "وما يجب الإحاطة به قبل الخوض فى الحاجة أن أثبتنا تجوزوا فى إطلاق لفظة فقالوا لا يدرك الحسن والقبح إلا بالشرع ، وهذا يوهم كون الحسن والقبح زائدا على الشرع مع التصير الى توقف إدراكه عليه ، وليس الأمر كذلك فليس الحسن صفة زائدة على الشرع مدركة به " . راجع : الإرشاد ٢٥٨-٢٥٩ . (٥) بداية : ل ١٩٢/ب فى ج . (٦) بداية : ل ١٥٣/ب فى ب . (٧) راجع معنى الحسن والقبح فى : المحصل ٢٠٢ ، شرح المقاصد ١٠٩/٢ ، شرح المواقف ٢٩٩-٣٠٠ . (٨) أ ب : ج : بدون (استحثاث) .

زدناه من د ليستقيم النص . (٩) د : للعقل . (١٠) ب : ج : الخلق . (١١) الخوارج سبق التعريف بهم راجع ص ١٨٧ (١٢) البراهمة : من طوائف الهند ، أقروا بحدوث العالم وتوحيد صانعه وعدله وحكمته ، غير أنهم أنكروا النبوات ، وأثبتوا تكليف المعرفة من جهة خواطر العقل ، وهم فرق : منهم أصحاب البزدة ، وأصحاب الفكرة والوهم ، وأصحاب التناسخ . أنظر التعريف بهم فى : التمهيد ١٢٦-١٥٢ ، أصول الدين ٣٩-٤٧ ، الفصل ١/٦٩-٧٠ ، التبصير فى الدين ٨٩ ، الملل والنحل ٩٥/٣-١٠٠ ، الديانات القديمة لأبى زهرة ٢١-٥٢ ، نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام ٢٤٨/١-٢٥١ ، مقارنة الأديان بين اليهودية والإسلام ٥١-٥٣ ، تعليق د . سليمان د نيا على فيصل التفرة للإمام الغزالى ١١٥-١٥٨ . سليمان

أن العقل إنما يستحث على الفعل (١) لأنه على صفة في نفسه لأجلها يحث على فعله .

واضطربت (٢) المعتزلة في هذه الصفة : فذهب قد ماؤهم إلى أنها صفة نفسية ، وذهب متأخروهم إلى أنها من الصفات التابعة للحدث ، ثم قالوا إنما ينهى الشرع عن الفعل لأنه على صفة في نفسه لأجلها يقبح ، أو لأنه يؤدي (٣) الشيء مستقبح في نفسه (٤) .

وزعموا أن حسن المستقبحات ما يدرك بضرورة (٥) العقل ومنها ما يدرك بنظره (٦) ، ومنها ما تقصر العقول عن إدراكه فلا تدركه لا بضرورة ولا بنظر (٧) .

وأصل هذه المسألة أخذ المعتزلة من الفلاسفة ، فإنهم قالوا العلم محدود لذاته والجهل مذموم لذاته ، وسائر الأفعال عندهم ليست محدودة لذاتها (٨) ولا مذمومة لذاتها ، بل لعوارض تعرض بالنسبة (٩) إليها ، فأخذ المعتزلة هذا المذهب في العلم والجهل وعدوه إلى سائر الأفعال .

وعبر بعض الناس عن مذهب القوم بأنه قال عندهم إنه يدرك الحسن والقبح عقلا من غير أن يتوقف على إخبار مخبر (١٠) ، وليس في هذا إضاح على أنفسهم يردوه (١١) إلى (١٢) صفة نفسية (١٣) ، أو صفة تابعة للحدث أو غير ذلك .

فنقول : هذا الحسن والقبح الذي أثبتوه إما أن يرجع إلى عدم أو ثبوت ، وسحال أن يرجع الحسن والقبح معا إلى عدم ، لتقابل الحسن والقبح على جهة التناقض ، ولا يتناقض نفيان ، فلا بد أن يكونا ثبوتيين (١٤) أو أحدهما ثبوتا والآخر نفيا .

وذلك الإثبات إما أن يتمثل بالنظر إلى الأفعال فحسب من غير أن يتوقف على إضافته لأمر آخر أو لا ، فإن انعقل (١٥) لا بالقياس إلى أمرين فهو إما معلل

(١) راجع : المحيط بالتكليف ٢٣٤ ، نهاية الأقدام ٣٧١ . (٣) ب : واضطرت .

(٣) بداية : ل ١٤٢ / أ في ١ . (٤) راجع المعنى : (التعديل والتجويز) ٥٨ / ٦ ،

شرح المواقف ٣٠٠ - ٣٠١ . (٥) أ : بقدره . (٦) بداية : ل ١٩٣ / أ في ج .

(٧) راجع : المحيط بالتكليف ٢٣٤ - ٢٣٥ . (٨) راجع : نهاية الأقدام ٣٧٥ .

(٩) أ : بالتسمية . (١٠) حقق الجويني مذهب المعتزلة بقوله : " فمعنى قولهم يقبح ويحسن

الشيء ، لمعينه أنه يدرك ذلك عقلا من غير إخبار مخبر راجع : البرهان ٨٩ / ١ .

(١١) ج : يردونه ، أ : زياده (بيان) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .

(١٢) بداية : ل ١٥٤ / أ في ب . (١٣) أ : ب : النفسية .

(١٤) أ : ج : ثبوتيين . (١٥) أ : انعقل .

[أو غير معلل] (١) ، وما هو معلل يستدعي أن تقوم علته (٢) بالحل الذي ثبت له ، وذلك يفضي إلى قيام معنى بالأفعال ، والمعاني لا تثبت لها أحكام المعاني ، وما ليس بمعلل فهو واجب ، وحقه أن يشترك فيه المتماثلان (٣) سواء قلتم يجب في الوجود والعدم ، أو في الوجود دون العدم ، فلا بد من تساوي المثليين [فيه] (٤) ونحن نرى أن القتل ابتداءً والقتل (٥) قصاصاً متماثلان ، وأن هذا القتل لو لم تسبقه قتلة كان هو بعينه (٦) جناية محرمة ، ومع تماثلهما حكماً بأن أحدهما حسن والآخر قبيح .

وكذلك الوطء (٧) المسبوق بالعقد لو قدرنا أنه غير مسبوق بالعقد لكان قبيحاً (٨) .

وإن (٩) قال الخصم إنه أمر إضافي لا يتعلق (١٠) إلا بأمر آخر ، وذلك الأمر الآخر إن كان لا زمالة فيلزم مثله ، وإن كان غير لازم له فيصح ثبوته بدونه ، وعند ذلك يلزم ألا يدرك بالعقل ، فإن وقوع الجائز لا يدرك بالعقل ، فهو مباحثته قبل الخوض في الجدال تبيين فساد المذهب .

فإن قالوا نريد به أنه أمر إضافي ، وهو نسبة الذم والعقاب إلى (١١) الفعل أو نسبة (١٢) المدح والثواب إلى الفعل (١٣) .

قلنا (١٤) إن وجب المدح والثواب والذم والعقاب عليه فيجب على مثله ، وإن لم يجب فوقع الجائز لا يدرك بالعقل ، فلا بد من شرع ، وكذلك كل شيء ينسب إلى الفعل ويضاف (١٥) إليه فينتجه (١٦) فيه هذا التقسيم .

ثم قال لهم صاحب الكتاب : (ما ادعيتكم الضرورة فيه فأنتم فيه منازعون ، ولا يقع النزاع من عدد التواتر في الأمر الضروري .

ونحن (١٧) نزيد على هذا العدد مقرون على هذه المنازعة) . ١٤٢/ب
وذكر انفصالهم عن ذلك بأن (١٨) قالوا : إنما خالفتم في المأخذ كمخالفة

-
- (١) : بدون (أو غير معلل) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص . (٢) بداية : ل ١٩٣/ب في ج .
(٣) ب ، ج : التماثلان . (٤) أ : بدون (فيه) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص .
(٥) ب : أو القتل . (٦) ب : لعينه . (٧) أ : الوطن . (٨) ب : قبيحاً .
(٩) بداية : ل ١٤٢/ب في أ . (١٠) ب ، ج : يتعلق . (١١) بداية : ل ١٥٤/ب في ب .
(١٢) ج : ونسبه . (١٣) أ ، ب : العقل . (١٤) ب : قلت . (١٥) بداية : ل ١٩٤/أ في ج . (١٦) أ : فينتجه . (١٧) أ : زيادة (نرقى) حذفنا
الزيادة لعدم جدواها .
(١٨) ب ، ج : بأنهم .

الكعبي في مستند العلم بخبر التواتر (١) أنه ضروري فيقول هو نظري مع اعترافه بأنه يفضي إلى العلم (٢) .

وأجاب عنه من وجهين :

أحدهما : أن ما أثبتوه من الحسن والقبح في الجهل والعلم والصدق والكسب يرجع إلى صفة نفسية ، أو صفة تابعة للحدوث ، ونحن ننفي ذلك ، وما نشبته نحن في ذلك يرجع إلى تعلق الأمر والنهي وهو من كلام النفس ، وهم نافوه ، فالاختلاف في إطلاق العبارة مع الاختلاف في نفس المعنى غير نافع في هذا المقام .

الجواب الثاني : هو أن إيلام البرايا من غير جرم سابق ولا عوض (٣) لاحق حسن لو صدر من الله - تعالى - عندنا ، لا يحسن (٤) بل هو قبيح يستحيل صدور منه عندهم ، وهو مما ادعوا فيه الضرورة ، وخالفناهم في ذلك (٥) .

والجواب الأول أعم وأولى .

ومما (٦) نبرهن به على هذه القاعدة أن نقول : كل من تساوت الأفعال بالنسبة إليه ، لم يقبح شيء ، ولا يحسن في حقه ، والباري (٧) - تعالى - (٨) قد تساوت الأفعال بالنسبة إليه فلم يقبح شيء ، ولم يحسن في حقه . تقرير الأولى : أن نقول : التحسين يستدعي ترجيح الفعل على الترك والتقيح (٩) يستدعي ترجيح الترك على الفعل ، والتساوي ينأى عن الترجيح .

وبيان تساوي الأفعال بالنسبة إليه هو : أنه سبحانه وتعالى يتعالى عن النفع والضرر (١٠) ، ولو قدرنا فعلا لا يلحقنا (١١) به ضرر ، ولا يفوتنا بتركه نفع لم يقع استحاث على فعله وتركه ، وجميع الأفعال بالنسبة إلى الله - تعالى - كهذا الفعل المفروض بالنسبة إلينا .

وأيضا فإنه لو لم تتساو (١٢) الأفعال بالنسبة إليه لكان وجودها منه أولى من ألا يوجد لها ، وذلك يؤدي إلى أن يكون كماله بأفعاله ، وهو كامل بذاته ، وأوصاف جلاله لا بأفعاله ، فتبين أنه لا يحسن شيء ، ولا يقبح في حقه .

(١) أ : التواتر . (٢) راجع : الإرشاد ٢٦٠ - ٢٦١ ، البرهان ٥٧٩/١ .

(٣) أ : عرض . (٤) أ : بحسن . (٥) راجع الجوابين في : الإرشاد ٢٦١ .

(٦) بداية : ل ١٤٣ / أ في ١ . (٧) بداية : ل ١٥٥ / أ في ب + (٨) بداية : ل ١٩٤ / ب في ج .

(٩) أ : ب : والقبيح . (١٠) ج : والضرر . (١١) أ : يتحققنا .

(١٢) أ : ب : يتساو .

ومما ناقضوا فيه : أنهم زعموا أن الكذب قبيح سواء عقبه (١) نفع أو لا (٢) ثم قالوا الألم الذي يعقبه نفع حسن بخلاف الألم الذي لا منفعة فيه (٣)

ف قيل لهم لم حسنتم الألم للنفع ولم تحسنتوا الكذب لذلك ؟ والكذب منـــــــــــــــــه ما فيه منفعة عظيمة كما لو قد رنا شخصا واقفا على قُوَّة (٤) طريق اجتاز به نبـــــــــــــــــي وأمه ، واتبعهم ظالم فاستخبره عن طريق ذهابهم ، فالصدق سعى في (٥) أفنائهم (٦) ، والكذب طريق تخلصهم منه ، فما وجه تقييح هذه الكذبة ؟

فلما ورد هذا السؤال على بعض متأخريهم قال : فإن الكذب المشتل علىـــــــــــــــــي منفعة ترى (٧) عليه حسن ، وطرده ما قالوه في الألم في الكذب .

ف قيل له الكذب خبر يتعلق بالشئ على خلاف ما هو عليه ، وهو من أقــــــــــــــــسام الكلام ، وهو من الأسماء الراجعة (٨) الى الأفعال ، فيلزمك تجويز أن يفعل كذبا (٩) نافعا يكون بسببه كاذبا ، فإن كل شئ حسن يصح من الباري فعله ، فإذا لم يكن الكذب في الصورة المفروضة قبيحا وكان حسنا فيجوز فعل الحسن ، فوقع عليه السؤال .

ومما يرد عليهم لزوم تقييح أفعال البهائم والصبيان ، فإن صفة نفس الفعل ، أو التابعة للحدوث لا تختلف (١٠) باختلاف من صدر الفعل منه ، والإلزامات فيها كثيرة ، وفيما (١١) ذكرناه مقتنع .

شبهة الخصوم : فيما تمسكوا به أن قالوا : لو كان القبح والحسن من الشرع لما أدرك ذلك من لا يعلم الشرائع ، ومعلوم أن البراهمة (١٢) مع إنكارها الشرع قبحته وحسنته ، وعلموا حسن شكر المنعم ، وقبح الكفران ، ولا يخفى على أحد مسن العقلاء لو لم يرد الشرع تحسين إنقاذ الفروقى وحفظ الهلكى وتقييح السعى فسى إهلاكهم من غير جريمة ، وكل (١٣) ذلك معقول لو لم يرد شرع ولم يستقر سمع ، ومنكر ذلك في حكم المعاند ، ويكفى حجة على من يخالف إجماع العقلاء علىـــــــــــــــــي مناقضته ، وهو دليل على مخالفة المعقول وإنكار ضرورات العقول (١٤) .

(١) ج : أعقبه . (٢) راجع : المغنى (التعديل والتجويز) ٦٦ / ٤ . (٣) راجع : الأصول الخمسة ٤٨٤ . (٤) أ : فرهه . (٥) بداية : ل ١٩٥ / أ في ج . (٦) ب : أجفائهم . (٧) أ : ترى . (٨) بداية : ل ١٥٥ / ب في ب . (٩) بداية : ل ١٤٣ / ب في أ . (١٠) ب : يختلف . (١١) ب : ومما . (١٢) البراهمة سبق التعريف بهم . راجع ص ٤٢٧ . (١٣) بداية : ل ١٩٥ / ب فسى ج . (١٤) راجع هذه الشبهة في : المغنى (التعديل والتجويز) ١٠٩ / ٦ ، الإرشاد ٢٦٢ ، شرح المقاصد ١١٢ / ٢ ، شرح المواقف ٣١٤ - ٣١٥ .

والجواب : أن نقول إقدام البراهمة على التحسين والتقييح لا حجة فيه إلا بعد ثبوت أن ما اعتقدوه في ذلك من قبيل ما علموه (١) وتيقنوه ، وهذا ممنوع ، بل جهلوا كجهل الخصوم فلا استرواح (٢) إلى ما اعتقدوه في ذلك ، أليس قد اعتقدوا قبـح ذبح البهائم وإيلامها لمنافع الأشخاص البشرية ؟ وهم في ذلك جهلة بالاتفاق ، فأمرهم عندنا في أصل القبيح كأمرهم عند الخصوم في تفصيل ما يقبح (٣) .

ثم قد يكون ما صار إليه البراهمة واعتقدوه بناءً على نغرة وشهوة ثابتة في (٤) الجبيلات (٥) ، واعتقدوا أن استحاثات الشهوة من قبيل استحاثات العقول - مع أنهم لم يثبت عنهم (٦) [أنهم] (٧) عزوا (٨) ذلك إلى الله - تعالى - وحكموا بأنه قبحه وحسنه .

ثم (٩) شيوع هذه المقدمة عند الخصوم لا يلزم أن تكون يقينية ، فإن المقدمات (١٠) المشهورات يعتد (١١) فيها ذلك ، وليس القول بها يقينياً (١٢) ، بل قسـد يترى (١٣) الإنسان من حين صغره يتواتر على سمعه من تأديب المؤدبين ، وتعليم (١٤) الأستاذ حسن هذا (١٥) والحث عليه ، وقبح هذا والتحذير منه ، فيرسخ (١٦) في ذهنه ذلك ، ولو اهتدى لعلم أنه نظر (١٧) مصلحي ، تعارف العقلاء الحمل (١٨) عليه توسلاً إلى تحصيل منافعهم ، وسعياً في نيل مرادهم ، فإن قالوا فالعقول تحدث على تحصيل الصالح ونيل المراد فقد اعترفتم (١٩) بالمسألة .

قلنا : لا نسلم أن العقول تستحث ، وإنما العقول تدرك ، وفي جبيلات الحيوان من شهوة المنافع وكراهة المضار ما يستحث على تحصيل أحدهما ، والهروب من الآخر ، أليس كل حيوان يهرب من مضرته ، وينفر (٢٠) من عدوه المهلك له ، وبالألف لجنسه (٢١) ؟ فإذا كان هذا حكم البهيمة مع عدم العقل فكيف يجعل من خصائص حكم العقل ؟

- (١) أ : ب : علموا . (٢) أ : فلا استرواح ، ج : فلا استرواح . (٣) راجع هذا الجواب في : الإرشاد ٢٦٢-٢٦٣ ، (٤) بداية : ل ١٥٦ / أ في ب . (٥) ب : الجبيلات . (٦) ب : عندهم . (٧) أ : ج : د : بدون (أنهم) زدناه ليستقيم النص . (٨) د : ما عزوا . (٩) بداية : ل ١٤٤ / أ في ب . (١٠) ب : المعتقدات . (١١) ب : يتسعد . (١٢) ب : تيقنيا . (١٣) ب : يترقى . (١٤) ب : وتسليم . (١٥) بداية : ل ١٩٦ / أ في ج . (١٦) ب : فيرسخ . (١٧) ب : انظر . (١٨) ب : يحمل . (١٩) ب : اعترافتم . (٢٠) أ : ب : ج : وينفسي . (٢١) ب : لجنسهم .

نعم من المصالح ما لا يدرك إلا بالعقل فيكون تحرك الشهوة إلى جهة مشروطا بإدراك العقل له .

ثم المنافع والمضار إنما لزمت للأفعال بمجرى العادة ، وهى حوادث يخلقها الرب عقيبتها ، وليس لفعل حكم أن يولد فعلا آخر ، وقد سبق الكلام على إبطال التولد (١) .

ثم الكلام مدار على أن نعلم بقضية العقل أن الله - تعالى - يثبت على هذا ويمدح ، ويلوم على الآخر ويعاقب ، وفيه وقع النزاع ، ولم (٢) يلزم من هذا الاستحاث أن نسلم (٣) جدلا أنه من المعقول (٤) إدراك حصول الثواب (٥) والمقاب والممدح والذم من العقل ، بل من الجائز أن يعاقب (٦) على ترك تحصيل منفعته (٧) ، ومن الجائز ألا يعاقبه ، فإن الباري - تعالى - لا يتضرر بل حقوق الضرر بنا ، ولا ينتفع (٨) بما يحصل لنا من المصلحة ، والكفر والشكر في حقهم سيان ، والمشكور منا قد يتألم بالكفران ، فيعاقب من ألمه بذلك ، والباري - تعالى - لا يضره كفر كافر ، ولا ينفعه شكر شاكر ، فمن أين يلزم مجازاة الشاكر بالثواب والكافر (٩) بالعقاب ؟

فإن كان ذلك مأخوذا من قياس الغائب على الشاهد (١٠) ، فما ذكرناه فارقا (١١) يقدح في الجمع على تقدير تسليم صحة القياس .

شبهة أخرى لهم : قالوا إذا قدرنا للعاقل غرضا يحصل له بتقدير الصدق والكذب على حد سواء ، فالعقل يرجح جانب الصدق على جانب الكذب ، فلمولا أنه على صفة ترجيح لما اقتضاه (١٢) العقل مع تساويهما بالنسبة إلى الأغراض جلبا (١٣) ودفعاً (١٤) .

والجواب من وجوه :

الأول : أن الكذب الذى لا فائدة فيه قبيح عندكم ضرورة ، وفى الصورة المفروضة لا فائدة في الكذب ، فيكون استدلالا (١٥) منكم على ما ادعيت فيه الضرورة .

ويمكنهم الانفصال عن هذا بأن يقولوا لا ندعى الضرورة إلا فيما (١٦) عرى عن الفائدة من الكذب ، وهذا يفضى إلى غرض ، وحصول الغرض منه يضره (١٧) يحتاج

-
- (١) راجع : ص ٣٨٦ - ٣٩٠ (٧) بداية : ل ١٥٦ / ب في ب . (٣) أ ه ب : ج : لم سلم .
(٤) أ ه ب : العقول . (٥) بداية : ل ١٩٦ / ب في ج . (٦) ج : يعاقبه .
(٧) ب : معرفته . (٨) ب : ينتفع . (٩) ب : فالكافر . (١٠) أ ه ب : ج : الشاهد على الغائب . صححناه ليستقيم النص . (١١) بداية : ل ١٤٤ / ب في أ .
(١٢) أ : لما تقتضاه . (١٣) أ : جلبا . (١٤) راجع : المبنى (التعميد والتجويز) ١٨١ / ٦ ، شرح الأصول الخمسة ٣٠٥ . (١٥) أ : استدلال .
(١٦) بداية : ل ١٩٧ / أ في ج . (١٧) أ : بضره .

إلى نظري في إلحاقه لما قبح ضرورة (١) .

وقد أورد صاحب الكتاب هذه الشبهة في الاستدلال لهم على كونه ضروريا ،
وأجاب عنها بهذا الجواب (٢) .

وهم لا يدعون الضرورة في قبح كل كذب ، وإنما يدعونه في غير ما يفيد (٣)
المفيد فيلحق بغير المفيد بمسلك لهم نظري (٤)

الجواب الثاني : أن الكاذب متعرض للملامة عرفا وشرعا ، فكيف يمكن دعوى التساوى (٥)
بينهما .

وأورد صاحب الكتاب هذا الجواب في معرض تناقض القول من القوم (٦) ؛ فإن
العقل عندهم يوجب ذم الكاذب ومدح الصادق ، فكيف يفرضون التساوى في موضع
يوجبون [فيه] (٧) الترجيح ؟ والخصم إنما فرض استواءهما في جهة قضاء
الحاجة ، وتحصيل الغرض .

ونقول لولا ترجيح آخر لا من جهة العقل لما كان الاستحاثات على أحدهما أولى
من الآخر ، إلا أنه يقال له الاستحاثات بناء على خوف الملامة ، والإنسان بجبلته
يكره توجه اللوم أو العقوبة عليه ، فلم يلزم أن يكون للعقل استحاثات عليه لصفة فيه ،
وإنما ينفع الخصوم إذا (٨) عرى الفعل (٩) عن جميع جهات الضرر (١٠) والنفعة ،
ورجح العقل وهو محل النزاع .

الجواب الثالث : قال صاحب الكتاب :

(إذا حكمت أن العقل يتقاضى (١١) الصدق ، فيلزم خروجه عن حكم التكليف ، فإن
الملجأ عندكم لا يصح تكليفه (١٢) بما ألجى إليه) ١/١٤٥

وهذا الجواب ضعيف (١٣) ؛ فإنهم يقولون تقاضى (١٤) العقل ليس فيه
إلجاء بل حكمه حكم استدعاء الشرع الفعل واقتضائه (١٥) ، وعندكم لا يكون ذلك إلجاء .

الجواب الرابع هو : أنكم إنما فہتم هذا الاستحاثات بعد ورود الشرع ، ولما
استقر في أذهانكم ذلك ، وتربيت على ما استقر في الشريعة من اللوم على الكذب ، والمدح

(١) راجع : المغنى (التعديل والتجويز) ٦/ ١٨٤ ٠ (٢) راجع : الإرشاد ٢٦٣-٢٦٤ .
(٣) بداية : ل ١٥٧/١ في ب . (٤) المعتزلة قبحوا الكذب المفيد ، حيث إن وجه قبحه عندهم
أنه كذب ، ولا يرجع وجه قبحه عندهم إلى كونه خاليا من نفع أو دفع ضرر ، وبينوا ذلك بأن
الكذب لو صح أن يحسن لنفع أو دفع ضرر لم نأمن أن يحسن ذلك منه تعالى وذلك
يوجب الشك في أخباره وأخبار رسله . راجع : المغنى (التعديل والتجويز) ٦٦/١-٦٧ .
(٥) تساوى . (٦) راجع : الإرشاد ٢٦٤ . (٧) ب : بدون (فيه) زدناه من ج
ليستقيم النص . (٨) بداية : ل ١٩٧/١ في ج . (٩) أ : للفعل .
(١٠) بداية : ل ١٤٥/١ في أ . ب : يتقاضا . (١٢) أ : تكليف .
(١٣) أ : ب : ضعف . (١٤) أ : نقاضى . (١٥) ب : واقتضاه .

على الصدق اعتقدتم (١) ذلك من مقتضيات العقول (٢) .

اعترضوا على هذا الجواب بأن قالوا ان القدر الذي اعتقدناه قد اعتقده من لم تبلغه الشرائع ، ولم يستقر (٣) حكمها في عقله (٤) .

قلنا : لعله رأى في قوم يعتقدون اللوم عليه ، فاستقر ذلك في ذهنه ، فاعتقد أنه من مقتضيات العقول ، وليس من لازم التعارف (٥) فيما بيننا جريانه في (٦) حكم الله ، ووجوب ذمه على الكذب ، ومدحه على نقيضه .

فإن فرضوا المبالغة في التصوير الى أن قد روا شخصاً لم تبلغه الشريعة ، ولم يترب بين (٧) أقوام يتعارفون ذلك ، فلسنا نسلم أن عقله يتقاضى الصدق والحالة هذه .

وليس التحقيق في دفع هذه الشبهة إلا منع الاستواء في حق من عرف الشرع ورى في قوم يتعارفونه ، ومنع الترجيح عند فرض عدم هذه المرجحات فافهم ذلك . شبهة أخرى لهم : قالوا لو لم يدرك التحسين والتقبيح (٨) عقلاً لما (٩) فهم عند ورود الشرع ، فإن مخاطبة المكلف بما لا يفهم حقيقته لا يجدي (١٠) ولا يفيد معنى (١١) .

والجواب : أن إدراك حقيقة القبح والحسن (١٢) قبل ورود الشرع لا نزاع فيه ، وإنما ثبوته بغير الشرع هو الممنوع .

وبيانه : أن حقيقة الأمر والنهي وتعلقهما بالأفعال أمر معقول مفهوم قبل الشرع ، ويجوز ورود قبل الشرع ، ولم لم يكن معقولا لما حكم عليه بالجواز ، ولم يلزم من تجويز أمر ما ثبوته ، وهذا كالنبوءات (١٣) فلما نحكم بجوازها قبل ورودها ، ولا يصح الحكم بالجواز إلا على مفهوم الحقيقة ، ولا يلزم من فهم حقيقتها قبل وجودها اعتقاد ثبوتها قبل كونها (١٤) .

شبهة أخرى لهم : قالوا العقلاء يستحسنون (١٥) إنقاذ (١٦) الفرق ، وتخليص الهلكي ، ويستقبحون الظلم والعدوان ، وإنكار ذلك مكابرة مع ذهولهم عن هذه المستندات التي ذكرتها ، ولو (١٧) كان ما ذكرتموه من السمع مدركاً لما فهمه (١٨)

(١) ١ : اعنقهم . (٢) راجع : الجوابين المذكورين في : الإرشاد ٢٦٤ . (٣) ١ : ب ، ج : يسند في . (٤) راجع : الاعتراض المذكور في المصدر السابق ٢٦٤ . (٥) ب : التعارف . (٦) بداية : ل ١٥٧ / ب في ب . (٧) بداية : ل ١٩٨ / ١ في ج . (٨) ١ : والقبيح . (٩) ١ : لا . (١٠) ١ : لا يجد . (١١) راجع هذه الشبهة في : المفتي ٣٨٤ / ١١ ، الإرشاد ٢٦٥ . (١٢) بداية : ل ١٤٥ / ب في ١ . (١٣) خال النبوءات ، ج : كالنبوءات . (١٤) راجع الجواب المذكور في المصدر السابق ٢٦٥ . (١٥) ج : يستحسنون . (١٦) ب : إنقاذ . (١٧) بداية : ل ١٩٨ / ب في ج . (١٨) ١ : فهمهم .

من ذهل عن المدرك (١) .

والجواب : أن ميل الطباع إلى الإحسان ونفرتها عن الإساءة ، والتذانهما بالشكر ، ونفرتها من نقيضه لا ننكره (٢) ، ودعواكم أن (٣) هذا من استحسان العقول ممنوع ، ولو سلم لهم ذلك تنزلا ، فلا يلزم منه أن الله يلوم عليه ، ويعاقب ويمدح على نقيضه ويثيب ، وهو محل النزاع ، وإن أخذتم ما تنازعنا فيه مما تعارفه العقلاء فليس بلازم ، والدليل على عدم اللزوم أننا نتعارف أن ملكا لو رأى عبده يفجر (٤) بعضهم ببعض ، ويتعدى بعضهم على بعض ، وهو قادر على منعهم (٥) من فجورهم وتعديهم وأعرض عنهم لعد ذلك من أقبح الأمور عليه ، ولم يلزم مثله في حق الله سبحانه ، فإنه يرى العبيد والإماء في فساد قد نهى عنه وحذر منه ، وهو قادر على منعهم ولا يمنعهم مما قبحه عليهم ، فدل والحالة هذه على إبطال جريان اللزوم الذي ذكره (٦) .

اعتذر (٧) صاحب الكتاب عن تقديم الكلام في شبهتهم على نصب الدليل على (٨) خلاف ما (٩) أشرنا إليه في بحثنا (١٠) بأن (١١) الخصم لما ادعى الضرورة في هذه الأمور التي تنازعنا فيها ، دعت الحاجة إلى بيان فساد مأخذ (١٢) .

ثم نتكلم بعد ذلك (١٣) في حجتنا .

واستدل بأن قال : (القبح والحسن إما أن يرجع إلى ذات المقيح (١٤) أو إلى صفة نفسية ، أو لا إلى ذاته ، ولا إلى صفة نفسية)

١/١٤٦

والقول بأنه يرجع إلى ذاته أو إلى صفة نفسية يلزم منه تساوى المثليين في الحسن والقبح ، وقد قررنا (١٥) فساد (١٦) .

والقول بأنه يرجع لا إلى ذاته ، ولا إلى صفة ذاتية : فاما أن يرجع إلى تعلق الأمر والنهي أو لا يرجع ، ورجوعه إليه هو المطلوب ، أو عدم رجوعه إليه ينفي اختصاصه به .

ويحتاج ههنا إلى مزيد تقرير :

فيقال هذا الزائد على تعلق الخطاب وليس بصفة نفسية إما أن يكون نفيا أو إثباتيا ، والنفي لا يتقابل فيه النقيضان ، والإثبات (١٧) إما أن يختص بما حكم فيه بالقبح أو لا يختص ، وعدم الاختصاص يلزم منه انتفاء الحكم ، وثبوت الاختصاص به يلزم أن يكون

(١) راجع هذه الشبهة في : المصدر السابق ٢٦٥ . (٢) ١ : تذكره . تصحيف .

(٣) بداية : ل ١٥٨ / ١ في ب . (٤) ب : تفجير . (٥) ب : زيادة (ولا يمنعهم مما قبحه) . (٦) راجع الجواب المذكور في : المصدر السابق ٢٦٥ - ٢٦٦ . (٧) ب : واعتذر .

(٨) ب : أعرض . (٩) ١ : أ . (١٠) راجع ص ٤٤٤ (١١) د : فان . (١٢) راجع اعتذار الجويني المذكور في : المصدر السابق ٢٦٦ . (١٣) بداية : ل ١٩٩ / ١ في ج .

(١٤) ١ : القبح . (١٥) ١ : ب : قد رننا .

(١٦) راجع ص ٤٢٨ - ٤٢٩ (١٧) بداية : ل ١٥٨ / ب في ب .

صفة ، وهى نفسية أو معنوية .

ووجه الحصر أن الصفة إما أن تملأ أو لا تملأ ، فغير المملأ صفة نفسية ، والمملأ صفة معنوية ، والأفعال يستحيل ثبوت أحكام المعانى لها ، والصفة النفسية لا تصح ، فإننا فرضنا فى هذا الطرف ألا يرجع الى ذاته ، ولا الى صفة ذاته .

وقد يقولون بصفة ورائها وهى الصفة التابعة (١) للحدوث .

ووجه إبطالها هو وجه الإبطال فى الصفة النفسية ، وقد سبق إيضاحه بما يغنى عن إعادته (٢) .

وإذا بطلت هذه القاعدة بطل ما يستند (٣) إليها ويتعلق بها من مسائل هذا الباب ، وقد أشبعنا القول فيها لميس الحاجة اليها ، والله الموفق للصواب (٤) .

* * *

(١) بداية : ل ١٩٩ / ب فى ج . (٢) راجع : ص ٤٤٨ - ٤٤٩

(٣) أ : ما استند ، ب : ما استند . (٤) راجع هذا الفصل فى : المعنى الجزء

السادس (التعديل والتجوير) ، المحيط بالتكليف ٢٣٤ - ٢٤٠ ، الإرشاد ٢٥٨ -

٢٦٢ ، نهاية الأقدام ٣٧٠ - ٣٩٦ ، الأربعين ٢٤٦ - ٢٤٩ ، المحصل ٢٠٢ -

٢٠٣ ، أبحاث الأفكار ٢ / ٦٠٢ - ٦٣٠ ، المسيرة ٩٠ - ١٠٥ ، شرح طوابع الأنوار

١٩٥ - ١٩٦ ، شرح المقاصد ٢ / ١٠٩ - ١١٣ ، شرح المواقف ٢٩٧ - ٣٢٠ ، شرح

الكبرى ٣٤٤ - ٣٤٨ ، نشر الطوابع ٢٧٨ - ٢٨١ ، مغلطة الجذر الأصم

وقضية التحسين والتقييح / د . أحمد طلعت الغنام ٣٠٣ - ٣٢٨ ، بحث منشور

فى حولىة كلية أصول الدين بالقاهرة - العدد الرابع ١٩٨٧ م .

فصل في المقدمة الثانية التي وعد بها في ترجمة كلامه (١) .
تشتمل على الرد على من قال إن العقل يدل على وجوب واجب (٢) ، وهي مندرجة
تحت القاعدة التي سبق تقريرها (٣) .

والكلام في هذا الفصل كما ذكر (٤) في قسمين :
أحدهما : في دعواهم ملقى الوجوب على المبدع عقلا .
والثاني : في دعواهم الوجوب على الله - تعالى - عما يقول الظالمون علوا كبيرا -
أما القسم الأول : فربما يدعون فيه الضرورة (٥) ، والكلام فيه كما سبق في المسألة
السابقة (٦) .

وإذا قالوا بأن شكر المنعم واجب عقلا (٧) . فمأخذهم الرجوع إلى ما تعارفه
العقل في ذلك ، وقد ذكرنا أن ذلك من المقدمات المشهورة لا من المقدمات اليقينية (٨) .
فنقول : لو (٩) أوجب العقل : الشكر إما أن يوجب لفائدة أو لا لفائدة ، والقول
بهما مستمع ، فيمتنع القول بالوجوب .

بيانه : هو أن الوجوب لا لفائدة لو حكم به العقل لأوجب كل عبث عند الخصم لغير (١٠)
فائدة ، ولأن من الأفعال قطعا ما لا يجب ، ولو أوجب لا لفائدة لما تميز ما يجب
عما لا يجب ، وإن أوجب لفائدة فهي إما أن تعود إلى المشكور أو إلى الشاكر (١١) ،
وعودها إلى المشكور محال ، لأنه لا ينتفع ولا يتضرر ، بل يتعالى عن قبول النفع
والضرر ، وإن عادت الفائدة إلى الشاكر فهي إما عاجلة أو آجلة ، والعاجلة
تعب ناجز (١٢) ، والآجل معدوم الآن فهو جائز ، والعقل (١٣) لا يهتدى إلى
وقوع الجائز ، وإنما يدرك العقل جوازه .

ولأن النفع الابتدائي غير واجب ، والمشكور إذا قال أنت ما نفعني (١٤) بشكر (١٥)
فمن أين يجب أن يشبهه .

ثم العبد إذا أدى ما وجب عليه فمن أين يستحق إثابة .
وإن كان أداء الواجب يستوجب ثوابا (١٦) قيل (١٧) لكم في أن الباري - تعالى -

- (١) راجع : الإرشاد ٢٥٧ . (٢) بداية : ل ١٤٦ / ب في أ . (٣) راجع ص ٤٢٧ - ٤٣٢ .
(٤) راجع : المصدر السابق ٢٦٨ . (٥) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .
(٦) راجع ص ٤٣٩ - ٤٤٠ (٧) راجع : المغنى ١١ / ٣٧٥ ، شرح الأصول الخمسة ٨٦ ، المحيط
بالتكليف ١٨ . (٨) راجع ص ٤٣١ - ٤٣٢ (٩) أ : ل واجب ، بداية : ١٥٩ / أ في ب .
(١٠) بداية : ل ٢٠٠ / أ في ج . (١١) أ : شاكر . (١٢) أ : تأخر . (١٣) ب : والمضل .
(١٤) ج : نفعني .
(١٥) أ ، ج : شكرك . (١٦) ذهب المعتزلة إلى أن الله - تعالى - يجب عليه
الثواب لمن أطاعه . راجع : المغنى ١١ / ٤٢٩ ، ٤٦ / ٦ (التعديل والتجويز) .
(١٧) أ : قيل .

إذا أتى بالإثابة ، فقد أدى ما وجب عليه ، فيستحق عوضاً (١) عن الثواب .
وربما بنى بعض الأصحاب هذه المسألة على أصلنا من أن الله تعالى (٢) هاد (٣)
كل مهتد ، فهدايته إلى الشكر نعمة ، فلو كانت النعمة توجب شكراً فالهداية إلى
الشكر نعمة فتوجب شكراً ويتسلسل (٤) .

وهذا مسلك حسن .

وإن منعوا أن الهداية من النعم عدنا إلى تقرير (٥) ذلك بما مضى (٦) .

وأعلم بعد ذلك أن كل مسلك يقرر به الخصم مذهبه في هذه المسألة فلك مقابلته
بجائز (٧) آخر ، فيكون ما أبداه غير معين في طريق العقل ، والجائز لا يهتدى
العقل (٨) إلى وقوعه بدلاً من الجائز الذي يقابله .

قالوا إذا خطر ببال العاقل تجويز أن يكون له ديب يطلب منه شكر (٩) نعمته ،
فإن شكر أثابه ، وإن كفر عاقبه ، فالعقل (١٠) معين عليه الشكر طلباً للسلامة والأمن (١١) .

وهذا يقابله في التجويز العقلي أن يخطر ببال العاقل أن له ربا خلقه للترفيه (١٢)
والنعم ، وأنه ملك لخالقه ، ولو أحب نفسه فيما لا ينتفع به مالكة لكان ذلك تصرفاً
في ملك مالكة بغير إذنه ، فربما عاقبه ، فيكون ارتقاب العقاب على ترك الشكر كارتقابه
على فعله ، ولا يترجح أحدهما على الثاني ، فلا بد من سماع مرجح (١٣) .

قال صاحب الكتاب (ويتأيد ذلك بأن الرب — تعالى — غنى عن شكر الشاكرين ،
متعال عن الاحتياج ، فإنه (١٤) تعالى يبتدىء (١٥) بالنعم قبل استحقاقها) ١/١٤٧

قلت : في هذا اللفظ تسامح ، فإن قوله قبل استحقاقها يوهم أن للنعم وقتاً
تستحق فيه ، وأنه يأتي بها قبله ، وليس الأمر كذلك ، فإنه لا يستحق على الله
شيء (١٦) ، وإن أريد أن الإرادة إذا خصصت شيئاً بوقت ، فقد استحق (١٧)
وقوعه في ذلك الوقت ، فلا يتصور أن يوجد الشيء قبل وجود الوقت الذي خصصت
الإرادة الفعل به .

فالأحسن في التعبير أن يقال يبتدىء بالنعم ولا استحقاق ، وأكد صاحب الكتاب
هذا بضرب مثال ليبين (١٨) به أنه لا يجرى حكم الغائب على حكم الشاهد (١٩)

- (١) أ : عرفاً ب : ج : عونا . (٢) بداية : ل ١٤٧ / أ في ١ . (٣) أ : ب : ج : هادي .
(٤) أ : ب : وتسلسل . (٥) بداية : ل ٢٠٠ / ب في ج . (٦) راجع ص ٣٤٧ (٧) أ : لجائز .
(٨) بداية : ل ١٥٩ / ب في ب . (٩) ب : فشكر . (١٠) ج : فالعاقل . (١١) راجع هذا
المسلك في : الإرشاد ٢٦٨ . (١٢) ب : للترفيه . (١٣) راجع : المصدر السابق ٢٦٩ .
(١٤) أ : بانه . (١٥) أ : يبتدىء . (١٦) أ : ب : شيئاً . (١٧) بداية : ل ٢٠١ / أ في ج .
(١٨) ج : ليتبين .
(١٩) بداية : ل ١٤٧ / ب في أ .

فيما يتعلق باستحقاق الشكر ؛ وذلك أن المشكور شاهدا يرتاح بالشكر فينعم —
على من شكره ، وأما الباري فالشكر والكفر بالنسبة إليه سياتي ؛ لأنه متعال عن قبول
النفع والضرر .

والمثال (١) الذي ذكره أن قال : (لو قدرنا شيئا يسيرا يستقبح أهل العرف
بالنسبة إلى المشكور ذكره في معرض الشكر فلا يستحسن الشكر فيه ، كما لو فرضنا ملكا عظيما
أعطى فقيرا كسرة خبز فأخذ يطوف في البلاد وينادي على رؤوس (٢) الأشهاد
بذكر نعمة الملك فيعد ذلك ازرا ، وجميع النعم بالنسبة إلى خزائن ملك اللس —
التي لا تنفى ولا تنقصها العطايا ، دون نسبة الكسرة إلى الملك ، فلا يقضى العقل
فيه بوجوب الشكر)
١٤٧ ب

ثم قال : (هذا قولكم فيمن خطر له الخطر أن فما قولكم في الذاهل (٣) الغافل
فلا سبيل إلى أن يعلم والوجوب ثابت عليه)
١٤٧ ب

وهذا الذي ذكره ادعى أنه عظم (٤) وقوعه على الخصوم (٥) .
وأنا أقول الخصم لا (٦) يدعى أن وجوب شكر المنعم من قبيل الضروريات ، ولا بمعد (٧)
فيمن ذهل عن طرق النظر ألا يعلم وجوب الشكر ، وسبيل العلم به النظر (٨) .

وقوله : (الوجوب ثابت عند الغفلة والذهول (٩))
١٤٧ ب
فما أراهم يوجبون شيئا على الغافل الناس (١٠) ، فلا أرى هذا إلزاما واقعا .
وذكر لهم إلزاما على هذا وهو أن قال : (لا بد أن يخطر (١١) ببال الغافل (١٢)
هذان (١٣) الخطران)
١٤٧ ب

ورد عليهم بما تشهد له العادة من ثبوت الغفلات في حق كثير من المكلفين —
عن هذه الخواطر (١٤)

ثم قال : (في هذه الخواطر في ابتداء النظر شكوك ، والشك في الله —
كفر)
١٤٧ ب

فإن كان الباري — تعالى — يخلق هذه الخواطر في قلبه ضرورة حتى لا يكون

(١) بداية : ل ١٦٠ / أ في ب . (٢) أ ب هـ ج رؤس — خطأ إملائي . (٣) ١ : الزاهل .

(٤) ب هـ ج : عظيم . (٥) راجع : الإرشاد ١٧٠ . (٦) بداية : ل ٢٠١ / ب في ج .

(٧) ١ هـ ج : يعد . (٨) قارن : المحيط بالتكليف ١٨ حيث ذهب عبد الجبار إلى أن

وجوب شكر المنعم من الضروريات . (٩) ١ : والوهول . (١٠) راجع : المغنى

١١ / ٣٧٢ — ٣٧٣ . (١١) أ : يخط . (١٢) ١ : العاقل .

(١٣) ١ هـ ب : وهذان .

(١٤) راجع : الإرشاد ٢٧٠ .

لـ منها بد (١) ، فالبارى عندهم لا يصح أن يخلق الكفر ، ولا سائر المستقبحات عندهم ، وإن كانت (٢) هذه الخواطر مكتسبة للعبد ، فللعبد ألا يقدم عليها وهو متعمد من ذلك ، فكيف يصح القول بأنه لابد (٣) منها ، على أنها إذا كانت كفرا امتنع القول باستحسانها ، ووجب (٤) اجتنابها والاضراب عنها ، وهى الداعية الجالبة (٥) للنظر .

وقول صاحب الكتاب : (هذه الخواطر فى ابتداء النظر شكوك) لا يريد به أن الشك يجامع النظر (٦) ، فانه سبق منه القول بمضاده له (٧) ، وإنما الخواطر تبدأ (٨) قبل التأمل فيها ، فالشك إذن سابق على النظر . قالوا يبعث الله إلى كل مدعو ملكا يختم على قلبه (٩) ، ويقول (١٠) فى نفسه قولا يسمعه (١١) .

وهذا بهت منهم ، وإثبات كلام لم يسمعه ذو عقل ، وادعوا أنه مسموع للمكلف ، والكلام على أصولهم عبارة عن الحروف والأصوات المقطعة ، ففى إثبات كلام خارج عن ذلك نقض أصلهم (١٢) .

ثم أنهم منعوا توقف الوجوب (١٣) على ورود رسول (١٤) واحد ، ثم التزموا أن يبعث الله إلى كل مدعو رسولا .

وفى دعوة الأنبياء غنية عما هذوا به .

ثم قال : (بعد أن بينا أن الله خالق اكتساب العباد ، فلا يستقيم التمسك بهذه الدلالة ، فإن العقل لا يوجب تكليف ما لا يعقله العبد ، كما أنه لا يوجب التكليف بفعل الجواهر (١٥))

١/١٤٨

فلولا ورود الشرع بثبوت التكليف لم يمكن إثباته (١٦) .

القسم الثانى فى نفي الإيجاب على الله - تعالى - .

ومستند الخصوم فى هذا الباب يؤول إلى التحسين والتقيح بالعقل (١٧) ، وقد استأصلنا هذا الأصل وأبطلناه (١٨) ، فلا معتمد لهم فى هذه المسألة .

- (١) أ : يد . (٢) بداية : ل ١/١٤٨ فى أ . (٣) بداية : ل ١٦٠ ب فى ب .
(٤) أ : وجب . (٥) ب : الجالية . (٦) بداية : ل ٢٠٢ أ فى ج . (٧) راجع ص ١٨
(٨) أ : يبدأ . ب : يبدأ . ج : تبدو . (٩) أ : زيادة (حجة) . حذفنا الزيادة .
اعتمادا على الإرشاد . (١٠) أ : يقول . (١١) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .
(١٢) راجع : الجواب فى المصدر السابق ٢٢٠ ، راجع قولهم : لا معنى للكلام إلا المنتظم من الحروف والأصوات فى : شرح الأصول الخمسة ٥٢٩ . (١٣) أ : الوجود .
(١٤) ب : زيادة (الله صلى الله عليه وسلم) . (١٥) ب : الجوهر . (١٦) أ : إثبات .
(١٧) أ : يؤل . ب : يؤول . (١٨) راجع : الإرشاد ٢٧١ .

فهذا القسم مندرج تحت القسم (١) الذي سبق عقده (٢) ولكن البحث في هذه المسألة (٣) بخصوصها أن يطالب الخصم عن معنى الوجوب هو لا يمكن أن يريد به توجه الأمر الجازم ؛ فإنه محال هو لا يمكن أن يراد به لحوق ضرر على تقدير (٤) ترك (٥) ما وجب ؛ فإنه يتم على قبول الضرر والنفع ؛ ولا شك في موافقتهم في نفي الوجوب بكل المعنيين المذكورين (٦) ؛ وإنما يقولون أنه واجب بمعنى أن حكمة الحكم تتقاضى (٧) فعله ولا بد ؛ لأنه اشتمل على حسن لا يسوغ في الحكمة تركه .

وقد أبطلنا أن القبح والحسن صفتان للأفعال (٨) ؛ فلم يبق لهم معتصم . ثم نقول القول بالوجوب يقتضى ترجيح الفعل (٩) على الترك هو الأفعال متساوية بالنسبة إليه على ما سبق بيان ذلك وتقريره (١٠) .

وما ذكرناه من الحكمة المنسوبة إليه (١١) فمعناه ؛ أنه عالم بالأشياء وأحكامها قادر على إنشائها وإتقانها (١٢) ؛ ولا يعطى ذلك وقوع المقدور المعلوم حقيقة .

وما ادعوا القول بوجوبه — أنه يجب على الله — تعالى — ثواب الأعمال — وقصد وعد بأن يعقد له بابا إن شاء الله — تعالى — (١٣) .

غير أنه ذكر هذه المسألة نكتة واحدة ؛ وذلك أن الأعمال وقعت شكرا للنعممة ؛ ومن أدى (١٤) ما وجب عليه كيف يستوجب عوضا (١٥) .

ومرجعهم الرجوع إلى ما تعارفه العقلاء ؛ فلا سبيل إلى إنكار [أن] (١٦)

(١) ١: الأصل . (٢) وهو القسم الأول فيما يجب عقلا على العبد . (٣) بداية : ل ٢٠٢

/ ب في ج . (٤) بداية : ل ١٤٨ / ب في أ . (٥) بداية : ل ١٦١ / أ في ب .

(٦) تجاسر القاضي عبد الجبار ووصف كل فعل علم من حاله أنه عز وجل لو لم يفعله لاستحق

الذم بأنه واجب وذلك كالثواب والألطف وتمكين المكلف إلى ما شاكله . راجع : المغنى

(التمديل والتجويز) ٤٤٦ / ٦ ، ٥٣ / ١٥ / ١٤ . (٧) ١: تنقاضا .

(٨) راجع ص ٤٣٦ — ٤٣٧ (٩) أ: العقل . (١٠) راجع ص ٤٣٠

(١١) راجع قولهم : بأن الله تعالى خلق الخلق لعله وحكمة في : المصدر السابق ١ / ٥٩ ، ٥٩٦

(١٢) راجع : التمهيد لقواعد التوحيد ٢١٢ هـ شرح الكبرى ٣٤٣ . (١٣) راجع : الإرشاد

٢٧٢ . (١٤) أ ، ب ، ج : ادعى . صححناه اعتمادا على الإرشاد ، ويبدل عليه سياق

الكلام . (١٥) راجع هذه النكتة في : المصدر السابق نفس الصفحة أجاب القاضي عبد الجبار

على هذه النكتة بأن : " الله تعالى — هو الذى جعل الشكر شاقا علينا فلا بد أن يكون

في مقابله ما يوفى عليه شكره وإلا كان ظلما ، وكان بمنزلة أن يكلف أحدا غيره هلا شاقا ولم

يوفر عليه أجرا ، فكما أن ذلك قبيح في الشاهد لكونه ظلما فكذلك في الغائب . . . ولهذا

فأنه تعالى لما أوجب علينا الشكر الوالدين فمن شكر نفعهما البارئة الوالدة فإنه يستحق

من الله — تعالى — نفعا آخر ونعمة أخرى . راجع : شرح الأصول الخمسة ٨٢ — ٨٣ .

(١٦) أ ، ب ، ج : بدون (أن) زدناه ليستقيم النص .

السيد إذا (١) أمر عبده بفعل ففعل ما أوجب عليه سيده لا يستحق عوضا على
السيد في خدمته .

وما يوجبونه (٢) الإصلاح والأصلح فوسيلاتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى (٣) .

* * *

-
- (١) بداية : ل ٢٠٣ / أ في ج . (٢) أ ب ج : يوجبوا به . صححناه من د .
(٣) راجع ص ٤٥٥ - ٤٦٢ . راجع هذا الفصل في : الإرشاد ٢٦٨ - ٢٧٢ ، لمع الأدلة
١٠٨ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٤٩٩ - ٥٠٤ ، المحصل ٢٠٤ ، شرح طواليع
الأنوار ١٩٦ ، شرح المواقف ٣٢١ - ٣٣٠ ، شرح الكبرى ٣٣٦ - ٣٤٠ .

فصل فى الآلام واللذات

مذهب أهل الحق قاطبة أن الآلام واللذات تقع مقدورة لله غير مقدورة للبشر (١) .
والمعتزلة قالوا بأن الآلام مقدورة بواسطة إيقاع أسبابها ، (٢) واختلفوا
فى سبب الألم :

فمنهم من قال : هو الاعتماد على الغير بضرب أو قطع ، وبأن إلى ذلك أبـن
الجبائي (٣) فى بعض أجوبته ، ثم رجع عنه واستقر جوابه على أن الاعتماد يولد
افتراق الأجزاء ، وقد يسمى هذا الافتراق (٤) الوهى (٥) ، فيقول الاعتماد يولد
الوهى ، والوهى (٦) يولد الألم (٧) .

فإذا خلق الله (٨) الألم فى جسم بغير افتراق أجزاء ولا اعتماد فذلك ضرورى
بالاتفاق .

وهل يجوز أن يخلق الله ألماً من غير سابقة جرم ، ولا ثواب لاحق عليه ؟
هذا ما نجوزة نحن (٩) ، وهم ينعون ذلك (١٠) .

وليقع الغرض فى إيلاء الأطفال والبهايم ، مع أنه لا وزر لهم ولا ذنب .
فالثبوتية (١١) قالوا : الآلام (١٢) على كل تقدير قبيح (١٣) ، فلا تصدر (١٤) من
النور المسمى عندهم يزدان (١٥) ، بل تصدر من الظلمة المسماة

- (١) راجع مذهب أهل الحق فى : التمهيد ٣٣٤-٣٣٥ ، أصول الدين ١٣٩ ، الإرشاد ٧٧٣ ،
نهاية الأقدام ٤١٠ . (٢) راجع : المغنى ١٣/٩ ، شرح الأصول الخمسة ٩٠ .
(٣) راجع : المغنى ١٣٨/٩ . (٤) بداية : ل ١٦١ / ب فى ب . (٥) أ ، ب ، ج ، د :
الوها . (٦) أ ، ب ، ج ، د : الوها والوها . (٧) راجع : المصدر السابق
١٣٨/٩ . (٨) بداية : ل ١٤٩ / أ فى أ . (٩) أ : يجوز مسخن . راجع مذهب
الاشاعرة فى : اللمع ١١٦ ، التمهيد ٣٨٢-٣٨٣ . (١٠) مذهبهم : أنه لا بد أن
يكون فى مقابلته من الإعاض ما يوفى عليه . راجع : شرح الأصول الخمسة ٤٨٥ .
(١١) أ : فالثبوتية ، ب : فما لثبوتية ، ج : فالثبوتية ، صحناء من د : الثبوتية : أصحاب
الاثنين الأزليين المتساويين فى القدم المختلفين فى الجوهر والطبع والفعل والحيـز
والمكان والأجناس والأبدان والأرواح - النور والظلمة - وهم فرق : منهم : المانوية ،
المزكية ، الديمانية ، المرقيونية . انظر التعريف بهم فى : التمهيد ٧٨-٨٧ ،
المغنى ١/٥-٢٠ ، أصول الدين ٥٣ ، الملل والنحل ٤٩/٢-٦٠ ، اعتقادات فرق
المسلمين والمشركين ١٣٩-١٤٢ ، أفكار ٧٦٢/٢-٧٦٧ .
(١٢) أ ، ب ، ج ، د : الألم . صحناء اعتماداً على سياق الكلام .
(١٣) د : قبيح راجع : المغنى ١٣/٢٢٦ ، شرح الأصول الخمسة ٤٨٣ ، الإرشاد ٢٧٤ .
(١٤) أ : تصور ، د : يتصور .
(١٥) أ ، ب ، ج ، د : أهـرمن .

عندهم أَهْرَمَن (١) ، فالألم الصادر في حق الصبيان والبهايم هذا مستند عندهم .
 وأما البكرية (٢) - وهم فرقة ينسبون إلى بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد - ذهبوا
 إلى أن البهايم والأطفال لا تتألم (٣) أصلاً (٤) .
 وذهبت طوائف من غلاة الروافض وغيرهم من التناسخية (٥) إلى التناسخ من حيث
 إنهم استقبحوا الألم من غير عقوبة (٦) ، ولم يجوزوا ما قالت المعتزلة من حسن
 الألم إذا أثيب (٧) عليه (٨) ، فجرهم ذلك إلى أن البهايم كانت في قوالب أحسن
 من هذه فلما أجمرت نقلت إلى قوالب أخس (٩) ، فإذا عوقبت فيها (١٠) واستوفت
 جزاء جريمتها عادت إلى أحسن بنية .
 ثم القوالب على رتب في الخمسة والدنائة ، والعلو والرفعة ، ويختلف الرد السي
 الأحسن . بحسب عظم الزلة (١١) وكثرة الذنب .

- (١) أءب هـ جـ د : يزدان ، بداية ل ٢٠٣ / ب في جـ . صححناه التسمية اعتماداً على الإرشاد
 ٢٧٤ ، الملل والنحل ٣٧ / ٢ - ٣٨ . يزدان بهمز أوله أوباء مثناه تحتية لفظه فارسية
 معناها النور ، أهرمن : بفتح الهزة وسكون الهاء وفتح الراء والميم آخره نسون
 معناه الظلمة ويعنون به الشيطان . راجع : الأمير على الجوهرة ٧٣ .
 (٢) البكرية : أتباع بكر بن زياد الباهلي المعروف ببكر بن أخت عبد الواحد بن زيد .
 كان في أيام النظام وواقفه في بعض أقواله ، ووافق أهل السنة في بعض الأقوال وانفرد
 بأقوال شاذة منها : تحريم أكل الثوم والبصل ، ومنها قوله بوجوب الوضوء من قرقرة
 البطن ، ونقل البغدادي في أصول الدين تكفير الأمة له . انظر التعريف بهم
 في : مقالات الإسلاميين ١ / ٣٤٢ - ٣٤٣ ط ٢ النهضة ١٦٦ / م
 الفرق بين الفرق ٢١٢ - ٢١٣ ، أصول الدين ٣٣٨ - ٣٣٩ ، التبصير في الدين ٦٤
 - ٦٥ ، أفكار الأفكار ٢ / ٦٥٦ .
 (٣) أءب : يتألم . (٤) راجع : شرح الأصول الخمسة ٤٨٣ ، أصول الدين ٣٣٩ ،
 الإرشاد ٢٧٤ . (٥) التناسخية : أصناف ، ظهر قبل الإسلام منهم تناسخية
 الفلاسفة والسَّعَوِيَّة والمَانَوِيَّة ، وظهر في عصور الإسلام منهم أصناف من جملة القدرية
 والرفعة الغالية ، ومنهم السَّابِئِيَّة أول من قال أن علياً صار إلهاً بمعد
 أن حل فيه روح الإله ، ومنهم البيانية والجناحية والخطابية والراوندية
 وجميعهم القول بتناسخ روح الإله في الأئمة .
 انظر التعريف بهم في : الفرق بين الفرق ٢٧٠ - ٢٧٦ ، التبصير في الدين ٨٠
 - ٨٢ ، الملل والنحل ١٠٠ / ٣ ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١ / ٢٤٧ -
 ٢٤٨ . (٦) راجع : شرح الأصول الخمسة ٤٨٣ ، الأصول والفروع ٣١٨ / ٢ ،
 الإرشاد ٢٧٤ ، نهاية الأقدام ٤١٠ . (٧) أءب : أثبت ، ب : أثبت صححناه
 من د . (٨) راجع : شرح الأصول الخمسة ٤٨٤ - ٤٨٥ .
 (٩) أءب : أحسن . (١٠) أ : فيسه .
 (١١) ب : الذل .

ومن أصول التناسخية (١) أن البهائم مكلفة عالمة مدركة ما هي فيه من العقوبة على الزلات السابقة (٢) .

وصار منهم طائفة الى أن كل جنس من أجناس الحيوانات قد بحث الله لها رسولا إلى آحاد ذلك الجنس من الجنس (٣) .

وذهب بعضهم الى أنه ليس في الموجودات جمادات وأن جملة ما يتخيله الناس (٤) جمادات فهي أحياء ذوات أرواح معذبة (٥) .

واختلف مذهبهم في ابتداء التكليف :

فقال (٦) بعضهم كلف الله الأرواح ابتداءً وارتضين التزام المشقات (٧) والآلام (٨) .

وصار صائرون (٩) الى أنه لم يكلف ابتداءً وإنما هو فرض (١٠) الخيرة (١١) إلى الأرواح ، فالتزموا التكليف من تلقاء (١٢) أنفسهم ، ثم منهم من وفى بالملتزم ، ومنهم من تعداه (١٣) .

وذهب ذاهبون الى أنه كلف الأرواح في ابتداء الفطرة مالا مشقة فيه ، ثم خالف من خالف ووفى من وفى (١٤) .

والفلاة من التناسخية أنكروا الحشر والآخرة وقالوا لا مزيد على تقلب الأرواح في الأجساد عقابا وثوابا (١٥) .

وأما المعتزلة فإنهم حسنوا الآلام لأوجه : منها ما ذكره الأولون من جرائم سبقت ، ومنها اجتلاب نفع ، ومنها دفع ضرر (١٦) .

فقالوا على هذا الأصل إذا آلم الله الأطفال والبهائم فلا بد من تعويضها (١٧) على ذلك الألم الواقع بها بثواب في الآخرة (١٨) .

ثم قالوا العوض اللازم على الألم أحط رتبة من ثواب التكليف (١٩) .

(١) التناسخية : سبق التعريف بهم راجع ص ٤٤٥ (٢) راجع : الإرشاد ٢٢٥ .

(٣) ب : بدون (من الجنس) ذهب الى هذا المذهب أحمد بن حنبل في أصول الدين ٣٢٢ حين حاطب - من أصحاب النظام . راجع : الأصول والفروع ٢ / ٣٢٢ ، الإرشاد ٢٢٥ .

(٤) بداية : ل ١٦٢ / أ في ب . (٥) راجع : المصدر السابق ٢٢٥ . (٦) بداية : ل ٢٠٤ /

أ في ج . (٧) بداية : ل ١٤٩ / ب في أ . (٨) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .

(٩) أ : ما دون ، ب : ما دون ، صحتاه من د . (١٠) أ : ج : فرض .

(١١) أ : الخيرة ، ب : الحيز . (١٢) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .

(١٣) راجع : المصدر السابق ٢٢٥ - ٢٢٦ . (١٤) راجع : المصدر السابق ٢٢٦ .

(١٥) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة . (١٦) راجع : شرح الأصول الخمسة ٤٨٤ - ٤٨٥ ،

الإرشاد ٢٢٦ . (١٧) أ : تعويضها . (١٨) راجع : المصدرين السابقين نفس

الصفحة . (١٩) راجع : شرح الأصول الخمسة ٤٩٥ ، الإرشاد ٢٢٦ .

واختلفوا في دوام العوض : هل يدوم كما يدوم ثواب التكليف أم لا (١) ؟
ويقال (٢) هل يجوز أن يخلق الله مثل العوض تفضلا ؟

فصار بعضهم الى أن ذلك يمتنع كما يمتنع التفضل بمثل الثواب (٣)
وصار بعضهم الى أن التفضل بمقدار الإعواض ممكن (٤)

فمن قال بامتناع (٥) التفضل بمثل الإعواض حسن الأثم للتعويض ، ومن قال بجوازه
ضم الى التعويض شرطا آخر في تحسين الأثم ، وهو اعتبار غير المؤلم بذلك ، وكونهم
جزاءا للغواة (٦) عن غوايتهم (٧) .

وزهد عباد الصبر الى أن الأثم يحسن ببعض الاعتبار من غير تقدير عوض (٨)
فهذه أصول المعتزلة (٩) ، ثم قالوا لا يستدعي (١٠) في تحسين الأثم العلم
واليقين بما يحسن به الأثم ، بل يكفي في التحسين الظن والاعتقاد (١١) ، ولذلك
يحسن في عبادات الناس ارتكاب الكلف (١٢) والمشاقات لتوقع منافع زائدة ، وإن
كانت عواقبها منطوية عن العباد ، وعلام الغيوب هو المستأثر بعلمها (١٣) .

(١) ذهب ابن الجبائي الى أن العوض لا يستحق على سبيل الدوام ، وقد صحح هذا
المذهب القاضي عبد الجبار ، وذهب الجبائي والعلاف وبعض معتزلة بغداد والصاحب
الكافي الى أنه يستحق على طريق الدوام ، وقد نقل عبد الجبار عن الجبائي الرجوع
الى المذهب الأول . راجع : شرح الأصول الخمسة ٤٩٤ .

(٢) أ ب هـ ج : وسما هـ د : ويقتلوا .

(٣) ذهب الجبائي الى هذا المذهب . راجع المصدر السابق ٤٩٣ .

(٤) ذهب الى هذا المذهب ابن الجبائي وصححه واختاره عبد الجبار . راجع المصدر السابق
٤٩٣ . (٥) بداية : ل ٢٠٤ / ب في ج .

(٦) أ : للغرات ، ب هـ ج : للغوات . (٧) أ : غرايتهم ، ب : غرايتهم . راجع : المصدر
السابق ٤٩٣ ، الإرشاد ٢٧٧ . (٨) راجع : المفنى ١٣ / ٢٢٧ ، شرح الأصول
الخمس ٤٨٩ . (٩) بداية : ل ١٦٢ / ب في ب . (١٠) أ هـ ج : نستدعي .

(١١) راجع : المصدر السابق ٤٨٤-٤٨٥ . (١٢) بداية : ل ١٥٠ / أ في أ .

(١٣) راجع : هذا الفصل في : اللع ١١٦-١١٧ ، الإبانة ٥٣ ، شرح الأصول
الخمس ٤٨٣-٥٠٧ ، الإرشاد ٢٧٣-٢٧٨ ، نهاية الأقدام ٤١٠-٤١١ ، أبكار
الأفكار ٢ / ٦٥٣-٦٦٠ ، المسامرة ١١٠-١١٨ ، شرح المقاصد ١٢١ / ٢-١٢٢ ،

شرح المواقف ٣٢٦-٣٣٠ .

فصل [في الرد على الثبوتية والبكرية]

أما قول الثبوتية إن الألم ظلم قبيح لمينه • فهو وإن كان يبطل مذهبهم لإبطال (٢) قاعدة التحسين والتقيح • إلا أنهم خصوا بإبطال على قاعدة العقلاء في تعارفهم • فإن التعارف الثابت بين العقلاء في إيلام المسمى ومما قبلته • وزجر كل جان عن جنائته بما يحذره من المضار اللازمة بما ينزجر به لا يخلو (٣) عنه أحد من أسباب الولايات (٤) والسياسات والنظار في وجوه المصالح •

والزمهم صاحب الكتاب إهدام المريض على شرب (٥) الدواء • فإنه مستحسن في نظر العقلاء وإن (٦) كان فيه ألم (٧) •

ويلتحق بما ألزم القصد والحجامة • فإنه من قبيل الدواء • وهو ألم ناجز فتبين أن القول بتعميم التقيح لكل ألم لا يصح •

ثم قال أيضا : (أليس الحصن على الخيرات والمنع من تعاطي الفواحش الموبقات من مطالب العقل عندكم ؟)

١/١٥٠

فإذا قالوا بلى • قيل لهم (٨) : فهل على من ترك ذلك أو فعل هذا من سلام ؟ فإن قالوا نعم • قيل (٨) فالسلام نوع ألم فلم حستوه وهو قبيح لمينه • والقسول بأنه لا يلام مسمى • ولا يثنى على محسن بجانبه (٩) العقول (١٠) •

ثم نقول مطلق الألم إن كان قبيحا عندكم فهل تعلمونه (١١) بضرورة العقل أو بنظره ؟

ولا يصح أن يكون معلوما بضرورة العقل • إذ من لازمه اشتراك العقلاء في العلم به • ونحن نرى معظم العقلاء يستحسنون اللآلام لمنافع تربي (١٢) عليها •

وإن ادعيتوه نظرا فابذوه (١٣) • ولا تجدون (١٤) إلى ذلك سبيلا • والمقدمة التي يذكرها القائلون بالتحسين والتقيح (١٥) إنما هي من المقبولات المشهورات عند أهل التعارف •

(١) أ • ب • ج : الثبوتية • صحناء من د • الثبوتية سبق التعريف بهم : راجع ص ٤٤٤

(٢) ب • ج : بإبطال • (٣) أ : يخلوا • (٤) أ : الأيللات • ب : الللات •

(٥) أ : من • (٦) بداية : ل ١/٢٠٥ في ج • (٧) راجع : الإلزام في : الإرشاد ٢٧٨ •

(٨) ب : بدون ما بين الرقيين • (٩) ب : لجانبه • (١٠) أ : بالعقول •

(١١) ب : تعلمون • (١٢) أ • ب : ترمى •

(١٣) أ : فابذوه • (١٤) ب : يجدون •

(١٥) بداية : ل ١/١٦٣٤ في ب •

فإذا لم ينظروا (١) إلى تعاقل أهل العرف ، ولم يبنوا عليها مأخذهم في التقييح ،
فلا يجدون الى تقرير كلامهم سبيلا ، ولا يوضحون على ما يدعونه دليلا ، والله الموفق .
وأما البكرية : فلا معنى لمكالمتهم ، فإنهم جحدوا الضرورة والبدئية حيث قالوا
إن (٢) البهائم لا تتألم (٣) وكذلك الأطفال ، ومن جحد الضرورة فهو من طائفة
السوفسطائية ، فمن الناس من يضرب عنهم ، ومن الناس من يلزمهم التناقض وضرب
الأمثال ، وصاحب الكتاب مال الى هذا حيث فرض ضرب البهائم وقلقها وانزعاجها
عند وقوع الضرب عليها (٤) ، وكذلك ما يجرى على الأطفال عند ضرب المؤدب والمعلم (٥)
الى نحو ذلك من الأمثلة المضرورة في جنسه (٦)

-
- (١) بداية : ل ١٥٠ / ب في أ . (٢) بداية : ل ٢٠٥ / ب في ج .
(٣) أ : يتألم ، ب : يتكلم . (٤) راجع : المصدر السابق ٢٩ ٢٠٢ .
(٥) أ : فالمعلم . (٦) راجع هذا الفصل في : الإرشاد ٢٧٨-٢٧٩ ،
شرح الإرشاد لابن ميمون ٥٠٥-٥٠٧ .

فصل [في الرد على أهل التنازع والمعتزلة]

أما أهل التنازع : فإنهم قبحوا الأثم من غير سابقة جريمة ولم يحسنوا لأجل عوض لاحق ، وقالوا القدرة على التفضل بمثل العوض يمنع من تحسين الأثم لأجل العوض (١) .

وفي ذلك ما يلزم أن يكون الأثم الواقع إنما يكون عن جريمة سابقة ، فإذا رأوه واقعا بالبهايم حكموا أنها كانت لها جناية قبل هذا ، فنقلت إلى هذا القالب (٢) ، وعُدبت فيسه .

والمعتزلة مع تصريحهم بالتقييح والتسحين يقولون الأثم للموض (٣) جناز ، كما أن العقلاء يتعارفون فيما بينهم الآلام لأجل النفع .

وإنكار تحسين الأثم لأجل نفع متوقع ما خالف فيه التناسخية حكم تعاقب العقلاء في التحسين والتقييح ، والقدرة على مثل الموض من (٤) غير إيلام من المشكلات على المعتزلة ، والكل مربوطون بهذه المقدمة المشهورة ، والأمر المتعارفة لا تجرى على قياس مطرد في العقول ، فلهذا تخبط (٥) الجميع .

ثم قسم صاحب الكتاب عليهم (٦) القول فقال :

(١) إذا قلتم أن الأثم إنما يحسن لسبق (٧) الجناية ، فهل تحكمون بثبوت الأثم في امتثال الأمر أو في فعل ما تستحسنه العقول أم لا ؟ ١/١٥١

فإن قالوا لا (٨) ألم (٩) فيه كان محالا ، فإننا نعلم أن جميع مكارم الأخلاق ، وما يستحسنه العقلاء لا (١٠) يحصل في مستقر العادة إلا بمحاولة أفعال والتسليم مشاق من إخراج مال محبوب ، وسمى في انقاذ هالك وغير ذلك ، وذلك الأثم الذي لزم هذه (١١) الحالة لم يكن مبتئا على جرم سابق ، وفي هذا إبطال ما أصلوه .

ثم التكليف والالزام حسن ، ولكي (١٢) الإلزام واعتقاد الوجوب (١٣) ما لا يخفى من المشاق ، وذلك لا يستدعي جرما سابقا .

ثم الثواب في عادة العقلاء على الفعل الشاق ، فما لا مشقة فيه لا يحسن عند القائلين بالتقييح الإثابة عليه ، حتى منع المعتزلة تكليف المكروه بما أكره عليه .

(١) راجع : الإرشاد ٢٧٩-٢٨٠ . (٢) أ : القالب . (٣) أ : ج : العوض . (٤) بداية : ل ٢٠٦ / أ في ج . (٥) أ : تخبط . (٦) بداية : ل ١٢٣ / ب في ب . (٧) بداية : ل ١٥١ / أ في أ . (٨) ب : ج : بدون (لا) . (٩) ب : ج : الأثم . (١٠) ب : ولا . (١١) ب : بهذه . (١٢) أ : فنى . (١٣) أ : الوجود . تحريف .

وإن قالوا إنما ورد على الأرواح تكليف بما تلذ (١) لا تكليف بما يشق .

فيقال لهم إذا ساغ نقض المقدمة المشهورة التي اعتمدتموها من تعادل العقلاء وتمازفهم في (٢) أن الثواب على المشقات ، لا على نيل اللذات جاز نقضها بناءً على تحسين الألم من غير جرم .

وان انفصلوا عن هذا الإلزام بأن قالوا لم يكن على الأرواح إلزام ، وإنما فرض (٣) لهم الخيرة فاختاروا بأنفسهم التزام التكليف ، وخالفوا فاستحقوا العقوبة .

قيل لهم إن كان الألم قبيحا في نفسه ، فليس لهم التزامه ، فإن شرط تحسينه سبق جريمة ، ولم تسبق ، فلا سبيل لهم إلى اختيار ما يقبح في العقول .

ثم قال صاحب الكتاب :

(هذا تعريض من الحق لهم الى التزام (٤) الألم من غير جريمة والتعرض للتقييح قبيح)

١٥١/أ ب

ثم (٥) نسبهم صاحب الكتاب الى جحد الضرورة في القول بأن البهائم تعقل وتفهم الخطاب عن رسولها (٦) .

قال : (ويلزم (٧) أن يقال انها فكرة مستدلة قائمة بسبيل الحجاج على بعضها بعضا وهم لا يابون شيئا من ذلك)

١٥١/ب

ثم قال : (تستدل على ثبوت الشرائع ، فيلزم بطلان من جانب موارد الشريعة) ١٥١/ب وهذا يلزم من لم يعترف بجواز بعثة الرسل ، ورأوا أن في العقول ما يخفى عنها ، فإن الأرواح عنده إنما جرمتها لمخالفة مستحسنات العقول ، فيتوقف إزالة الشبهة عنهم في جواز بعثة الأنبياء على بطلان هذا الأصل .

ثم تكلم صاحب الكتاب على المعتزلة (٨) في الوجوه التي باعتبارها يحسنون الألم ، فمنها القول بتحسينه بناءً على جرم سابق ، وأبدي (٩) لهم صحة الخلاف في هذا القسم (١٠) .

والأولى بنا أن نحقق موضع الخلاف هنا ، فإن تجويز الألم عند سابقة جرم لا ننتمه (١١) نحن قطعا ، بل يجوز (١٢) أن يؤلم الله كل من أجرم ، ويجوز (١٣)

(١) ج: يلذ . (٢) بداية: ل ٢٠٦/ب في ج . (٣) أ: فرض . تحريف .

(٤) أ: الالتزام . (٥) بداية: ل ١٥١/ب في أ . (٦) راجع: المصدر السابق ٢٨١ .

(٧) بداية: ل ١٦٤/أ في ب . (٨) بداية: ل ٢٠٧/أ في ج .

(٩) أ، ب: وابدأ . (١٠) راجع: المصدر السابق ٢٨٢ .

(١١) أ: ننتمه . (١٢) ب: ج: يجوز .

(١٣) ب: ج: ونجوز .

ألا يؤلمه ، والشرعة واردة بذلك ، فلما نمنع حسنه إذا ورد .

وظاهر هذا الكلام يوهم بأننا ندعى قبحه والمنع من فعله ، وهذا قول بالتقييد العقلي ، ونحن من القائلين ببطلانه ، فما محل مطالبتهم إذن ، إلا (١) أن دعواهم أن العقول تستحسنه - بمعنى - أنها تحت عليه وتستدعيه ، ولهذا يوجبون العقوبة ، ونحن نجوزها ولا نوجبها ، إلا أن نريد (٢) مناقضتهم على أصولهم فقط .

وإذا اعتدوا تعاقب العقلاء في معاقبة من أساء (٣) وظلم .

فنقول : إن أردتم استحسان العقلاء معاقبة من أساء وظلم - بمعنى - أنهم لا يقبحونه فسلم أن ذلك سجيتهم .

وإن أردتم بذلك أن العقلاء يوجبون عقوبته (٤) فهذا يمنع ، فإنه على الإطلاق غير مستحسن عند العقلاء ، فإنهم يستحسنون المغفر والصفيح ، والشرعة وردت بذلك كثيرا فهو من مكارم الأخلاق التي (٥) يستحثون عليها .

ثم قال صاحب الكتاب (٦) : (حيث استحسن العقلاء العقوبة على الجرائم ، إنما كان ذلك لأن المعاقب يشفى غليله ، ويدفع عن نفسه ألم الغيظ والحقد ، وفيه منفعة المعاقب ، والبارى غنى عن العباد لا يتضرر ولا ينتفع ، فلا معنى لإجرامهم أحكام هي لوازم الضرر والنفع في حقه)

١/١٥٢

وانفصلوا عن هذا الإلزام بأن قالوا هو وإن كان غنيا ، فغير أن ترك عقوبتهم إغراء بالفواحش الموبقات (٧) .

والزمهم ألا يقولوا بقبول التوبة ، فإن فيه إغراء ، فإن المذنب يقدم بناء على تحصيل اللذة ، وله مستدرك بالتوبة والإنابة (٨) ، وهذا تمام الكلام على هـ القسم .

والقسم الثاني في الآلام للتعويض :

فيقال لهم : عندكم المقدمة المشهورة بين العقلاء ، فما بالكم خالفتم تعاقب العقلاء ؟ وهو ههنا باطل من وجهين :

أحدهما : أن (٩) إيلام ضعيف لتعويضه برغيف مستقيح عند العقلاء ، فكيف يصح

(١) لا : (٢) أ : ب : تريد . (٣) أ : ب : أسى .

(٤) بداية : ل ١/١٥٢ إلى أ . (٥) بداية : ل ٢٠٧ / ب في ج .

(٦) بداية : ل ١٦٤ / ب في ب . (٧) راجع : شرح الأصول الخمسة ٦٢٠-٦٢١ .

الإرشاد ٢٨٣ . (٨) ب : والاثابة . راجع : المصدر السابق ٢٨٣ .

(٩) أ : انسه .

أن يؤلم الباري ضعيفا لأجل التعميـض مع قدرته على أن يشيـبهم بمثل العوض من غير ألم ؟
كما يقدر المعطى للفقير على إعـصائه الرغيف بدون إيـلامه (١) .
قال بعضهم لا يقدر الباري على التفضل (٢) بمثل العوض (٣) .
وهذا نقض قولهم إن القدرة على الشئ صالحة لمثله (٤) واختصاص أحد (٥)
المسلمين بجواز (٦) الوقوع عن الآخر فيه رفع أحكام التماثل .

ثم يلزمهم أن يقولوا إن لنا أن نؤلم شخصا ونعوضه فإن العوض إذا اقتضى
تحسين الفعل في حقه فليقتضِ التحسين في حقنا (٧) .

قالوا إنما يحسن في حق الباري لقدرته على التعميـض وامتناع طريان العجز عن
إيقاعه ، ونحن إن قدرنا عليه فاحتمال طريان العجز عن العوض قائم ، فيتعـجل
إيـلامه لعوض غير متحقق الثبوت (٨) .

قيل لهم : فتري (٩) العقلاء (١٠) في الفصد والحجامة وشرب الأدوية
المرة (١١) إنما يباشرون ما يؤلم لرجاء منفعة مـظنونة (١٢) ، فلم اشترطتم تعين
العوض ، والمنفعة (١٣) المـظنونة ما تحسن الإقدام على الألم (١٤) .

وأما القسم (١٥) الثالث وهو الإيـلام لدرء ضرر أعظم منه .
وهذا ما يتعارفه العقلاء في صور كقطع اليد الأكلة لدفع ضرر فوات الجلسة
وغير ذلك .

ولا شك أن من قدر على درء الضرر بدون إيـلام لا يستحسن العقلاء منه إيـلام
شخص لدفع ضرر عنه مع قدرته على دفع الضرر بدونه ، وصار في المثال كمن قدر على (١٦)
دفع أذى (١٦) سبغ ضار عن صبي بفواره (١٧) به في طريق وطى (١٨) لا وعرفه
فعدل إلى طريق كثير الشوك (٢٠) والأذى ، فإنه لا يستحسن منه ، وحيث تعارف العقلاء
تحسين ألم لدفع ضرر أعظم منه ، إنما كان ذلك (٢١) حيث تعين طريقا لدفعه ،

-
- (١) راجع : المصدر السابق ٢٨٣ . (٢) ب : ج : التعميـض . (٣) ذهب إلى هذا المذهب
أبو علي الجبائي . راجع : شرح الأصول الخمسة ٤٩٣ . (٤) راجع : شرح الأصول
الخمسـة ٤١٥ . (٥) بداية : ل ٢٠٨ / أ في ج . (٦) أ : لجواز .
(٧) راجع : الإرشاد ٢٨٤ . (٨) بداية : ل ١٦٥ / أ في ب : راجع : شرح الأصول الخمسة
٤٩٢ ، الإرشاد ٢٨٤ . (٩) أ : ب : ج : فتوى . (١٠) ب : العقلاء .
(١١) أ : ب : الداء . (١٢) بداية : ل ١٥٢ / ب في أ . (١٣) ب : بدون (والمنفعة) .
(١٤) راجع : المصدر السابق ٢٨٤ . (١٥) أ : ب : قسم . (١٦) أ : إذا .
(١٧) أ : بضراره . (١٨) أ : ب : وطريق زه : ج : بدون (وطى) . صححناه
اعتمادا على الإرشاد . (١٩) أ : وعد . (٢٠) أ : ب : ج : الشوك .
(٢١) بداية : ل ٢٠٨ / ب في ج .

ولا يقدر على سبيل يندفع به سواء ، فما بالكم أثبتتم ذلك في حق الباري عولم يتعين طريق دفع الضرر في الألم بالنسبة إليه ، وهو قادر على دفع ذلك بدونه (١)

وهذا إلزام حسن

أما من ضم إلى العوض اعتبار الغير في المقتضى لتحسين الألم (٢) فإنما فر من هذه (٣) الإلزامات (٤) المقدمة (٥) ، إلا أنه يرد عليه : أن العبد لو علم بانبياء صادق أن الغير يمتهر بايذاء آخر ، فهينفى أن يحسن منه الإيلاء للتمويض (٦) ، وقد يقدم من له سيامة من الملوك على مظلالم ، لظنهم أن الغير يمتهر بذل سلك وينصلح ، وذلك من المستقيح من العقلاء ، فهذا الأمر المظنون لو علم بطريقه صحتة أيلزم منه تحسين الألم (٧) من الظلمة بناء عليه من قدرة الظالم على التمويض ؟ وهذا ما يابونسه (٨)

* * *

(١) راجع : المصدر السابق ٢٨٥ . (٢) كالقاضي عبد الجبار ، راجع : شرح الأصول

الخمسة ٤٩٤ . (٣) ج : بدون (هذه) .

(٤) أ ، ب ، ج : الزامات . صححناه من د .

(٥) أ ، ج : المقدمة . (٦) راجع : الإرشاد ٢٨٦ .

(٧) أ : الام . (٨) راجع هذا الفصل في المصدر السابق ٢٧٩ —

٢٨٦ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٥٠٨ — ٥١٩ .

[فصل] القول في : الصلاح والأصلح (١)

اختلفت (٢) مذاهب البغداديين والبصريين من المعتزلة في هذا الباب مع اتفاقهم على صحة القول بالوجوب على الله تعالى، واضطربوا في الذي يجب :

فذهب معظم البغداديين إلى أنه يجب (٣) على الله تعالى رعاية الأصلح لعباده في دينهم ودنياهم ، ولا يجوز في حكمته تهية وجهه من وجوه الصلاح في العاجل والآجل إلا فعله (٤) .

وهذا المذهب أخذوه من (٥) قول الفلاسفة إن الموجود في العالم هو أقصى السكن ، إذ لو كان في السكن أعلى منه ولم يفعل لكان بخلا يناقض جود الجواد الحكيم (٦) ، فقالوا هذا الموجود هو النظام الأكمل ولا يجوز أعلى منه (٧) .

ولما جرى البغداديون من المعتزلة على هذا الأصل قالوا : إن ابتداء الخلق واجب ، وإذا خلق من علم أنه يكلفهم فيجب عليه إكمال عقولهم وإقذارهم وإزاحة غلظهم .

وقالوا إن كل ما ينال العبد من الأمور الضرورية اللازمة عليهم فهو الأصلح لهم (٨) .

وإذا ارتكب العبد المعصية فهو الذي اختار لنفسه الفساد ومعاقبته حتم واجب ، وهو الأصلح في حق الفاسق ، لأنه لو لم يتيقن بالخبر الصادق أنه يعاقب ولا بد لما بقى (٩) وازع عن ارتكاب ما تشتهيه الأنفس من الفواحش ويرغب إليه البشر من الجرائم (١٠) ، ومن ضرورة الوعد الوفاء به ، إذ يقيح الخلف (١١) في القول ، بناءً منهم على أن الكذب قبيح لعينه (١٢) .

ونحن أيضا نحيل الخلف (١٣) في القول الأزلي إذا تحقق كونه خيرا عن الشيء ، إلا أنه لا نسلم تحقق الخبر (١٤) في ثبوت العقوبة للمصاة ، وإنما يثبت القطع عنده بثبوت الخبر في عقوبة الكفار إذا توافاهم الله على الكفر .

والفلاسفة وإن انتحلوا أنه لا يمكن فوق (١٥) هذا النظام ، لئلا يكون بخلا في جود الجواد التزموا قدم العالم ، لأن (١٦) قوات الفعل مع الإمكان (١٧) يناقض الجسود .

(١) سبق توضيح المراد بالصلاح والأصلح . راجع : ق/٢٣٩ (٢) أ : ب : ج : اختلف .

بداية : ل ١٦٥ / ب في ب . (٣) بداية : ل ١٥٣ / أ في أ . (٤) راجع : المغنى ١٢٢ / ٦ .

١٤ / ٥٥ ، الإرشاد ٢٨٧ . (٥) بداية : ل ٢٠٩ / أ في ج . (٦) راجع : الإشارات

٢ / ٧٧ - ٧٨ ، الشفاء ٢ / ٤١٤ - ٤١٥ . (٧) ج : بدون (منه) . (٨) راجع : الإرشاد

٢٨٧ . (٩) أ : بقى . (١٠) راجع : المغنى ١٤ / ١٠٦ ، شرح الأصول الخمسة

٦٤٤ - ٦٤٧ . (١١) ب : الحلف . (١٢) راجع : المغنى ١٤ / ١٥٤ .

(١٣) أ : ب : الحلف . (١٤) ب : الحيز . (١٥) ب : فـ فرق .

(١٦) بداية : ل ٢٠٩ / ب فـ فى ج .

(١٧) بداية : ل ١٦٦ / أ فـ فى ب .

وخالف المعتزلة هذا القياس ، واعترفوا بالحدوث .

فمن لازم قولهم إن اختصاص (١) العالم بزمان يجوز أن يكون قبله متعين في العقل بحيث لا يجوز في الحكمة وجوده قبل ذلك .

وأما البصريون فتبهموا لهذه القاعدة (٢) فقالوا : ابتداء الخلق من الله غير واجب ، ولا كمال العقول واجب (٣) ، نعم إن كلف الله العباد (٤) فيجب أقدارهم وإكمال عقولهم (٥) ، لئلا يكون تكليف ما لا يطاق ، وهو مستقبح .

واتفق الفريقان على وجوب الإثابة على الأعمال التي هي طاعة لله وعلى وجوب التعميـض على الآلام التي لم تقع عقوبة ضرورة تحسين الألف منه (٦) .

أما البغداديون فقد أنكروا مع الفلاسفة ثبوت الإمكان العقلي بأن الله قادر على خلق أمثال ما خلق من الخير وأنواع اللطف .

والقول بأن الواقع غاية الممكن خلاف ما حكم به العقل من الإمكان ، فإنه لا يقف في التجويز ، وكيف يمكن الحكم على الواقع بالإمكان ومثله في العقل مستحيل ؟ وفي (٧) القول بافتراق المثليين فيما يجب ويجوز ويستحيل رفع التماثل ، وقصر القدرة ، وعجز الإله عن خلق ما هو قادر على مثله ، وذلك واضح في الدعوى ، ومنكر من القول .

ثم ألزمهم صاحب الكتاب (٨) : أنه (٩) يجب بمقتضى العقول علينا أن نفعل الأصلح لغيرنا بقدر ما يمكننا ، فإن الوجوب الذي ذكرتموه إنما اعتمدتم فيه [على] (١٠) مستقيحات العقول ومستحسناتها ، وما أخذكم في تلك المقدمة المشهورة بين العباد ، فكيف يخالف (١١) الأصل الذي منه أخذت القاعدة في أحكام الإله - فرعه ؟

وإذا وافقتم على أن العبد لا يجب عليه في حق نفسه ولا في حق غيره أقصى الصلاح الممكن ، فكيف توجهونه في حق الباري (١٢) ؟

(١) ب : اقتصاص . (٢) أ ، ب : القائل .

(٣) راجع : المغنى ١٤/٥٣-٥٤ ، ١١٠ .

(٤) بداية : ل ١٥٣ / ب في أ . (٥) راجع : المصدر السابق ١٤/٥٣-٥٤ .

(٦) راجع : المصدر السابق ١٤/٥٤ ، ٦٧ ، المختصر في أصول الدين ٥٧ / ط ١ دار الشروق .

١٩٨٧ م . (٧) أ : ومن . (٨) بداية : ل ٢١٠ / أ في ج .

(٩) ب ، ج : أن . (١٠) أ ، ب ، ج : بدون (على) زدناه ليستقيم النص .

(١١) أ : مخالف .

(١٢) راجع إلزام الجويني المذكور للبغداديين في الإرشاد ٢٨٩ .

واعترضوا بأن العبد لو كلف ذلك يصير مكدوداً (١) متمعباً مجهوداً (٢) ففى طلب بقية المراشد ، والبارى يقدر على أقصى الصلاح من (٣) غير أن تناله مشقة (٤) . وأجيب عن هذا الاعتذار بأنه : لو كان التعب والنصب فاصلاً (٥) فى أقصى الصلاح لكان فاصلاً (٥) فى أصل الصلاح (٦) .

وإذا كان الثواب بحسب المشقة فما يصح ثبوت الثواب ويزيد الثواب بزيادته كيف يصح (٧) أن يجعل سبباً فى نفي التكليف المستند إلى الثواب ؟

وإذا كان ما يناله من (٨) المشقة مغوراً عندهم بما يناله من الثواب فما يناله من الكد والجهد مغور بما يناله من زيادة الدرجات ، وعظم المنزلة فى الآخرة .

ثم ألزمهم : وجوب النوافل ، فإنها لا بد من اشتغالها على صلاح ، وضرورة الحث (٩) عليها ، والندب اليها ، ومع ذلك لم تجب (١٠) .

وإذا جوزتم فى أفعال العباد ما يشتمل على الصلاح وهو غير واجب فقولوا ففى أفعال البارى ما يشتمل على الصلاح وهو غير واجب .

فإن راموا فصلاً بين الغائب والشاهد بما يلزم منه المشقة على العبد ففقد سبق الجواب عنه (١١) .

وإن قالوا علم الله أنه لو أوجب على العبد ذلك لما أمثلوا وطغوا وفسدوا . فالجواب أن من علم من الله أنه لا يصلح ولا يمثل بل يعجز ويكفر يحسن (١٢) تكليفه لما فى التكليف من الصلاح على تقدير الامتثال ، وإن كان لا يصلح ذلك فى حق المكلف الذى علم أنه لا يؤمن ولا يطيع (١٣) ، فلم يكن الرجوع إلى الذى استقر فى العلم عذراً على هذا المنهج (١٤) .

(١٥) وما يلزمونه على ذلك : أن الله إذا علم أن العبد لا يؤمنون فالصلاح لهم ألا يكلفهم ، وإن كلفهم فالأصلح أن يعفو عنهم ، فإن تحتم العقوبة والتخليد فى النار خسارة كل خير ، وعذاب دائم فى مقابلة معصية وقعت فى زمن واحد غير جار على مسلك العقلاء المشهور عندهم فيما يقبحونه ويحسنونه ، والقول بأن التخليد فى النار أصلح من الصفو

-
- (١) أ ، ب : مكدوداً . (٢) أ ، ب ، ج : مجهوداً . صححناه من د .
 (٣) بداية : ل ١٦٦ / ب فى ب . (٤) راجع المصدر السابق ٢٩٠ .
 (٥) ج : فاضلاً . (٥) ج : فاضلاً . (٦) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة .
 (٧) أ : ويصح . (٨) بداية : ل ١٥٤ / أ فى أ .
 (٩) بداية : ل ٢١٠ / ب فى ج . (١٠) أ ، ب : يتجب . (١١) راجع الصفحة نفسها .
 (١٢) أ ، ب : لحسن . (١٣) أ : نطيع . (١٤) راجع إلزام الجوينى للبيضاوى .
 وانقضاءهم والجواب عنه فى المصدر السابق ٢٩١-٢٩٢ .
 (١٥) أ : مسأ .

والتجاوز (١) عنهم مجاهدة الضرورة ومكابرة البديهة .

ثم نقول حرمان من أمانته الله من الأطفال مصلحة التكليف (٢) ، وما يناله المكلف من الثواب الجزيل والدرجات العلى فى دار الكرامة هل هو أصح لهم أو تبليغهم إلى ذلك أصح ؟

فإن قالوا علم الله أنهم لو عاشوا كفروا فلم يوصلهم إلى البلوغ .

قيل لهم فقد علم أن الكفار إذا بلغوا وكلفوا فجزوا وطفوا وكفروا ، وهم (٣) يقيمون بدون درجة الصبى ، فهلا أمانتهم قبل البلوغ ، فهو أصح لهم (٤) ؟

فتبين أن أحكام ذى الجلال لا توزن (٥) بميزان الاعتزال .

وما ألزمهم : إبطال نعم البارى على عبده ، فإنهم قد أوجبوا عليه الخلق وإكمال العقول والإقذار ، ومن أدى (٦) ما وجب عليه (٧) [لم] (٨) يستحق (٩) الشكر ، وهم قد أوجبوا الشكر على النعم (١٠) .

وإن لم يتناف القول بالوجوب وإداء الواجب مع شكر من أدى له الواجب فينبغى أن يجنب على العبيد شكر الثواب الواجب على الله - تعالى - ، والموض الثالث عندهم فى مقابلة الإيلاء الذى لم تسبقه (١١) جريمة .

وإذا امتنعوا من إيجاب شكر (١٢) هذا ، فليمتنعوا أيضا من إيجاب الشكر على النعمة ، فإن المأخذ فيه واحد .

وإن قالوا للثواب عوض وليس على العوض عوض .

قيل لهم : فالشكر (١٣) عوض عن النعمة أيضا ، فلا يستحق ثوابا على الشكر (١٤) .

وإن قالوا الشكر لا ينتفع به المشكور تعالى ، فلم يكن عوضا .

قيل فجميع ما يصلح العباد (١٥) لا ينتفع به الرب - تعالى - فلا يجب عليه شىء .

ولم يبق لهم إلا التمسك بلفظ العوض . فيقال لهم ما دليلكم على أنه لا عوض

للعوض ؟

(١) بداية : ل ١٦٧ / أ فى ب . (٢) بداية : ل ٢١١ / أ فى ج . (٣) بداية : ل ١٥٤ / ب فى أ .

(٤) راجع : المصدر السابق ٢٩٢-٢٩٣ . (٥) أ : تؤذن . (٦) أ ، ب ، ج : ودى .

(٧) أ : عليكم . (٨) أ : بدون (لم) . زدناه من ب : ج : ليستقيم النص .

(٩) أ : حق . (١٠) ب : ج : النعمة . (١١) ج : يسبقه .

(١٢) أ : ننكر . (١٣) أ ، ب : فالشكر .

(١٤) راجع : الإلزام المذكور فى المصدر السابق ٢٩٣-٢٩٤ .

(١٥) بداية : ل ٢١١ / ب فى ج .

فإن (١) رجعوا الى تعاقل العقلاء في الشاهد فقد نراهم (٢) يتعاطون تمويض الموض .

وإن رجعوا الى أنهم ينتفعون بالتمويض فليكن ذلك فاصلا بين الشاهد والغائب حتى لا يوجبوا التمويض .

ثم ما ذكره يفضي (٣) إلى خرق إجماع الأمة ؛ فإن فيه إبطال (٤) تفصيل الباري على عبده ، وأن كل ما فعله بهم من النعم الجزيلة واجب عليه ، ومن أنكر أن الله (٥) له أفضال على عبده فقد خرق إجماع (٦) الأمة (٧) ، وشق العصا (٨) . ثم نقول لا حصر للمكنات ، ولا نهاية للمقدورات ، فما القدر الذي تضبطونه في وجوب رعاية الأصلح ؟

فإن قالوا القدر الذي علم الله - تعالى - الزيادة (٩) عليه تطفئ وتلهي . قلنا : قد أبطلنا التمسك بما وقع في المعلوم مرارا ؛ فإنه لو كان مانعا من فعل الزيادة لنع (١٠) من فعل أصل التكليف فيمن علم أنه إذا كلف كفر وفجر ، ولا مخلص من ذلك (١١) .

قال صاحب الكتاب : (والقول بأن الله يجب عليه جميع ما ذكره يفضي الى نفى الخيرة في أفعاله) ١/١٥٥

وليس وجوب الحكمة متى يفضي عندهم [ليس] (١٢) نفى (١٣) الاختيار ، فإن من الحكمة أن يختار (١٤) ما فيه الخيرة لعبده .

وقد تم الكلام على البغداديين .

وأما البصريون وإن منعناهم التحسين والتقيح كما نمنع إخوانهم ، فقد استأصلنا قاعدتهم ، ويطل كل ما يبنون عليه . وإن نازلناهم منازلة المجادل الصامع قلنا لهم : قد قلتم إنه يجب على الله - تعالى - الإقدار وإكمال العقل عند التكليف ، وأوجبتم

(١) ١ : فانه . (٢) ب : تراهم .

(٣) ١ : يفضي . (٤) بداية : ل ١٦٧ / ب في ب .

(٥) أ ه ب : زيادة (ليس) حذفنا الزيادة ليستقيم النص .

(٦) ج : الاجماع . (٧) ج : بدون (الأمة) .

(٨) راجع : الصدر السابق ٢٩٥ . (٩) بداية : ل ١٥٥ / أ في ١ .

(١٠) أ ه ب : يمنع . (١١) راجع الإلزام المذكور والانفصال عنه والجواب عن الانفصال

في الصدر السابق ٢٩٤ - ٢٩٥ . (١٢) أ ه ب : بدون (الى) زدناه من ج

ليستقيم النص . بداية : ل ٢١٢ / أ في ج . (١٣) أ : ينفي ه ب : بنفي .

(١٤) أ ه ب : ج : نختار . صححناه من د .

الثواب والعوض ، فما الفصل (١) بينكم وبين البغداديين فيما أوجبوه .

فإن قالوا أوجبنا الصلاح في الدين ولم نوجب (٢) الصلاح في الدنيا (٣) .

قلنا : الكل رعاية مصلحة المكلف ، ونيل لذاته قليلها وكثيرها سواء بالنسبة إلى رعاية مصلحته ، فإن كان الصلاح بما هو صلاح واجب فليجب الكل .

وإن قالوا الصلاح الأخرى أعظم فليجب ، ولا يلزم من إيجاب أعلى الأمور في الصلاح إيجاب أدناها .

فنقول فأوجبوا إكمال عقله قبل التكليف ، وأوجبوا التكليف لأنه يفضي إلى صلاحه في الأخرى ، ونحن نعلم أن من العبيد من (٤) لم يوصله إلى البلوغ ، ومنهم من أوصله إلى البلوغ ولم يعطه عقلاً يفهم به الخطاب .

فإن رجعوا إلى أنهم في المعلوم لو أوصلهم وأكمل عقولهم وكلفهم لما امتثلوا ، فيلزم ألا يكلف الكفار ، لأنه علم أنهم لا يؤمنون .

وقد (٥) ألزمهم صاحب الكتاب أنا في الشاهد نرى أن من ملك بحراً لا ينزف (٦) ويرأى (٧) منه عطشان لا هب ، وهو موصوف بالجود والكرم ، والقليل يرويه ، فلا يحسن منعه منه ، وجميع (٨) نعم الله (٩) - تعالى - الواقعة بالنسبة إلى مقدراته التي لا تتناهى دون نسبة النقطة من الماء التي تؤخذ من البحر ، وقد منع الله عبيده أشياء من الملاذ (١٠) .

وهذا الإلزام ههنا لا يصح تقريره في عين ما نحن فيه ، فإن الأصل في الدنيا عند البصريين لا يجب ، وكون جميع الملاذ الدنيوية مستحقة (١١) بالإضافة إلى نعم الله تعالى يلائم (١٢) نفى الوجوب لإثبات الوجوب ، غير أنه إذا كان المعتمد الرجوع إلى ما يحسن وينقيح في الشاهد ، فقد حسن من الباري من الأمور ما لا يحسن من العبيد فبطلت المقايسة (١٣) ، وقد أومأ (١٤) إلى ذلك بأن قال :

(وهذا يلزم المعتزلة ، إذ قبحوا بالمقل وحسنوا)

١٥٥/ب

(١) ب : ج : الفضل . (٢) أ : توجب . (٣) راجع : المغنى ١٤/٦١ ،

١٠٠ ، ١١٥ . (٤) بداية : ل ١٦٨/أ في ب . (٥) بداية : ل ٢١٢/ب في ج .

(٦) أ : ب : ينزف . نزف ماء البشر : نزحه . راجع : مختار الصحاح / مادة نزف ٦٧٩ .

(٧) أ : ويرأى . ب : ويراد . (٨) أ : وجميع . (٩) بداية : ل ١٥٥/ب في أ .

(١٠) راجع هذا الإلزام في الإرشاد ٢٩٦ . (١١) ب : مستحضره .

(١٢) أ : يلائم . (١٣) أ : ب : المقايسة .

(١٤) أ : ب : أومئ .

فبين أنه وارد على أصل القول بالتحسين والتقيح ، وهذا لا يختص بالرد على البصريين ، بل يعم الفريقين ، ولهذا قال في الكلام الذي أورد ، بعد ذلك - ما (١) يختص به البصريين - وإن ألزمتنا القول بالتحسين والتقيح نظرا إلى تعادل العقلاء شاهدا ، وأنهم يقبحون المنع من ذلك - نقضناه بتخليد (٢) أهل النار فيها ، فإن في العرف يحسن (٣) العفو عن آساء وظلم ، مع تعرض من يعفو لآلم (٤) الفيظ عند ترك (٥) الانتقام وحصول الراحة بالتشفى ، فما بال العصاة يخلدون في النار ، وهو أرحم الراحمين (٦) .

وقد قال للبصريين : إذا علم الرب تعالى أن عبدا ، إذا كلفه كفر وطغى ، وإذا اختبرته قبل البلوغ نجا (٧) ، فالتكليف عندكم إنما يحسن لتعريض (٨) المكلف لنيل الثواب ، وأي صلاح له في الدين والتكليف ، مع العلم (٩) بأنه لا يفضى به التكليف إلا إلى الشقاوة (١٠) .

وقد سبق تقرير إلزامهم مع علم (١١) الله أنه لا يصلح كيف (١٢) يستقيم (١٣) القول بأنه أراد صلاحه (١٤) .

وضرب لذلك مثلا بأب يريد صلاح ولده ، وقد سبق علمه أنه إذا أمد بالسهم ، وبسط يده سفه وسعى في طريق الفساد ، وإذا أقر (١٥) عليه صلح ، ويحتج أن يده بأسباب النعمة ويقول أنا أريد صلاحه ، مع علم أنه يفسد بهذا الطريق (١٦) . وذكر عنهم (١٧) اعتذارا (١٨) عن ذلك بأن الأب لا يحسن منه ذلك ، لأنه لا يحيط علما بمبلغ تعويضه له من الخير لو رشد ، والبارى عالم بمبلغ ما يستوجب به المكلف من الثواب لو آمن (١٩) .

وهذا هوس ، فإن العلم بمبلغ ما لا يحصل لا يحسن أن يكون المكلف ساعيا في حصوله فكيف يريد لأجله (٢٠) .

-
- (١) أ هـ ج : وما . (٢) أ : نقضنا وتحليل . (٣) بداية : ل ٢١٣ / أ في ج .
 (٤) أ هـ ج : الآلم . (٥) أ : تركب . (٦) راجع : المصدر السابق ٢٩٦-٢٩٧ .
 (٧) أ : نجى . (٨) أ : التعريض . (٩) بداية : ل ١٦٨ / ب في ب .
 (١٠) راجع : المصدر السابق ٢٩٧ . (١١) أ هـ ج : ما على . صححناه من د .
 (١٢) أ هـ ج : زيادة (أنه لا) حذفنا الزيادة ليستقيم النص . (١٣) أ هـ ج : يستقيح .

(١٤) راجع ص ٤٥٧-٤٥٨ راجع : المصدر السابق ٢٩٧ . (١٥) ج : قتر .

(١٦) راجع المثال المذكور في : المصدر السابق ٢٩٧-٢٩٨ .

(١٧) بداية : ل ١٥٦ / أ في أ . (١٨) ج : اعتذار .

(١٩) راجع اعتذارهم في : المصدر السابق ٢٩٨ .

(٢٠) راجع الجواب المذكور في : المصدر السابق نفس الصفحة .

وألزمهم أن النبي ملازم (١) لدعاء من علم الله أنه لا يؤمن ، مع أن النبى قد قام به الذهول عن مبلغ الثواب المتوقع (٢) .

ثم يلزم عليه أنه يحسن بمن (٣) لم يبلغ مبلغ التكليف وعلم أنه لو بلغه لكفر أن يسأل الله في إبلاغه ذلك حتى يكفر ، ويكون ذلك طلبا لصلاح نفسه (٤) .

وتبين بهذا الإلزام أن البارى على أصولهم لم يرد الصلاح ، ولم يرد الفساد ، وفى ذلك إبطال القدر (٥) على أصلهم بالكلية ، فلم يكن مقدرا لواحد (٦) منهما .

ومما ألزم البصريون أن الرب - تعالى - قادر على مثل الثواب الذى تعرض المكلف له ، فلا غرض لتعرضه للشقاوة مع إمكان تحصيل مصلحة الثواب بدون ارتكاب متن الخطر (٧) .

قالوا ما يناله العبد بفعله ألد ما يناله من التفضل (٨) .

وهذا استكفاف من العبيد عن قبول متن الله فى أفضاله ، وذلك هوس ، وقد اعترف البصريون بأن (٩) الرب - تعالى - متفضل بابتداء التكليف ، وهو الذى أنبنى عليه الثواب .

وفى العادة أن الذى يجزل (١٠) له الملك العطاء ، ويتفضل (١١) عليه بأجل النعماء أفضل وأقرب من (١٢) الذى يستأجره ويوفيه قدره ، وقد استكفوا عن قبول منة الله - تعالى - فوادعوا أن من سبقته الشقاوة المراد إصلاحه ، وكل ذلك خلاف المعقول (١٣) والله يحكم (١٤) .

* * *

- (١) بداية : ل ٢١٣ ب فى ج . (٢) راجع هذا الإلزام فى : المصدر السابق نفس الصفحة .
 (٣) أ ، ب من . (٤) راجع هذا الإلزام فى : المصدر السابق نفس الصفحة .
 (٥) ب : القدره . (٦) أ ، ب : معذر الواحد . (٧) راجع هذا الإلزام فى : المصدر السابق ٢٩٩ . (٨) راجع هذا الانفصال فى : المصدر السابق نفس الصفحة .
 (٩) أ ، ب ، ج : أن . (١٠) أ : يحزل . (١١) أ ، ب : ويفضل . (١٢) بداية : ل ١٦٩ / أ فى ب . (١٣) بداية : ل ٢١٤ / أ فى ج . (١٤) راجع الجواب المذكور فى : المصدر السابق نفس الصفحة . راجع هذا الفصل فى : المغنى ٢٢ / ١٤ - ١٨٠ ، الإرشاد ٢٨٧ - ٣٠٠ ، الاقتصاد فى الاعتقاد ١٥٤ ، تبصرة الأدلة ٢ / ٢٧٢ - ٢٨٠ ، التصهيد لقواعد التوحيد ٣٣٩ - ٣٥٠ ، شرح الإرشاد لابن ميعون ٥١٩ - ٥٣٢ ، شرح العقائد النسفية ١ / ١٦٠ - ١٦١ ، شرح المقاصد ٢ / ١٢٣ - ١٢٤ ، شرح الكبرى ٣٣٧ - ٣٣٨ ، نشر الطوالع ، قضايا عقدية ٤٣ - ٤٩ .

فصل [في اللطيف]

اللفظ عند المعتزلة عبارة عن فعل يعلم الله أن العبد يؤمن عند ، ويطيع ربه (١) .

ثم ذكر في أثناء الفصل أنه قد يطلق اللطف مضافا إلى الكفر فيسمى ما يقع الكفر عنده لطفا في الكفر (٢٠).

وقال في غير هذا الكتاب إن ^(٣) ظن بعض الأصحاب إن اللطف عندهم مخصوص
بالخير فقد أخطأ ^(٤) ؛

فالذى ذكره ههنا هو اللطف الواجب اذن ، ولا يتخصص (٥) بجنس مخصوص ،
قرب شئ * يكون لطفا فى حق زيد وليس بلطف فى حق غيره .

وليس يفتنون بقولهم إنه يؤمن عنده أنه يستلزم (٦) الإيمان والطاعة ، ولا به حتى
يكون ملجأ إلى الفعل ، فإن ذلك ينافي التكليف عندهم ، وإنما يراد بذلك أن أنواع
الرفق بالمعبد بمجرى العادة ترغبه وتحرك دواعيه وتحبب إليه الطاعة ، ورب شخص
ليس في خلقه أن يأتي على هذه الصورة ، ويأتي بالفلظة والشدة والتشيع بالقول عليه
بما (٧) هو فاعله فيتكف عنه ، فذاك الرفق في أحد الشخصين لطف ، وهـ الشدة
الشدة في حق الآخر لطف ، والإعانة بالرفق وتحريك الداعية يسمى لطفًا ، حتى أن
المضل الغاوي إذا لطف بشخص ورفق به حتى قبل منه الكفر يسمى لطفًا في الكفر ،
غير أن اللطف الواجب على الله تعالى - عندهم في (٨) حق المعبد هو الإعانة على
الطاعة .

ثم قالوا يجب علينا الله - تعالى - أقصى اللطف (٩) .
والتزموا على مذاق هذا الكلام أن الله لا يقدر على خلق لطف يؤمن عنه الكافر (١٠) .

وهذا تعجيز الإله عن تحريك دواعي الكفرة الى الخير، وقد قال تعالى :
 " ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها " .

وقال : " ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا (١١) .
 " ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة " .

إلى نحو ذلك مبادل الكتاب العزيز (١٢) عليه ، فتعالى (١٣) الله عن قول
الزائغين علوا كبيرا •

(١) راجع: المغني ١٣/٥٩، شرح الأصول الخمسة ٥١٩، متشابه القرآن ٧١٩
 (٢) راجع: الإرشاد ٣٠٠ (٣) أ : انه . (٤) راجع: الكامل في اختصار
 الشامل ٢٤١/ب : (٥) بداية : ل ١٥٩ / ب في ١
 (٦) ١ : مستلزم . (٧) د : فيما . (٨) بداية : ل ٢١٤ / ب في ج .
 (٩) راجع: متشابه القرآن ٧١٩، الإرشاد ٣٠٠ . (١٠) راجع: شرح الأصول الخمسة
 ٥٢٣-٥٢٤، الإرشاد ٣٠٠ . (١١) سورة يونس من آية ٩٩ .
 (١٢) بداية : ل ١٦٦ / ب في ب . (١٣) ب : ج : في تعالى .

أما أهل الحق فاللطف عندهم خلق القدرة على الطاعة (١) ، و [هو] (٢) الذي ذكرناه عنهم في معنى التوفيق (٣)

ثم قال للمعتزلة لم أوجبتم اللطف في الدين ، وهلا قلتم إن عدم الرفق وانتفاء الإعانة أشد في المحنة ، وأبلغ في المشقة ، وأكد في استدعاء الثواب ، فينال به الثواب الأجل ، والدرجات الملى (٤) .

وقد اعتذروا عن هذا وقالوا : المقصود أن يؤمنوا (٥) والتفريق بين (٦) وأجاب : أن من علم أنه (٧) لا يؤمن لا يتصور أن يكون إيمانه مقصودا ، وأي صلاح لتعريض من لا يؤمن لاستحقاق العقوبة إبل الأصلح اختراجه قبل بلوغه واستجماعه لشرائط التكليف (٨) ، وقد سبق تقرير هذا (٩) الحرف (١٠) ، والله أعلم (١١) .

* * *

(١) راجع : الإرشاد ٣٠٠ وقد كان الإمام الأشعري يقول إن اللطف في فعل الطاعة هو المعنى الذي إذا فعله الله تعالى بالمكلف كان مطيعا لا محالة وذلك هو قدرة الطاعة . راجع : مجرد مقالات الأشعري ل ٥٨ / ١ .

(٢) ١ : بدون (هو) زدناه من ب هـ جـ ليستقيم النص . (٣) راجع ص ٤١٧

(٤) راجع : المصدر السابق ٣٠٠-٣٠١ . (٥) ١ : تؤمنوا .

(٦) راجع الاعتذار في : المصدر السابق ٣٠١ .

(٧) بداية : ل ١٥٧ / ١ في ١ . (٨) راجع جواب الجويني في المصدر السابق

نفس الصفحة . (٩) ١ : بهذا . (١٠) راجع ص ٤٥٧-٤٥٨

(١١) راجع هذا الفصل في : التمهيد ٣٧٩-٣٨٢ ، شرح الأصول الخمسة ٥١٨ -

٥٢٥ ، ٧٧٩ ، متشابه القرآن ٧١٩-٧٢٣ ، الإرشاد ٣٠٠-٣٠١ ،

نصرة الأدلة ٢ / ٧٨٠-٧٨٢ ، شرح المقاصد ٢ / ١٢٠-١٢١ ، شرح المواقف

٣٢٢ ، شرح الكبرى ٣٣٦-٣٣٧ ، نشر الطوالع ٢٨٢ .

كتاب النہیات

قدمه بذکر تراجم أسواق (١) هذا الكتاب (٢) ، وهو
حسن موعظن نتكلم على فصوله .

-
- (١) بداية : ل ٥ / ٢١ / أ في ج .
(٢) راجع : الإرشاد ٣٠٢ .

فصل : جحدت البراهمة جواز بعثة الرسل (١) .

ومعظم العقلاء القائلين بثبوت الصانع معترفون بالجواز .

ولا بد من البحث عن حقيقة النبوة والرسالة ؛ فمن لم يحط بحقيقة (٢) الشيء لا يمكنه الحكم عليه بالجواز والاستحالة ، إلا أن يكون ما علمه من الجائزات متوقفاً وجوده عليه ، فيدرك بذلك وجوبه ولنزوم ثبوته .

ولفظ النبوة في أصل اللسان : مأخوذ من الإنباء ، وهو الخبر (٣) عن الله تعالى — في إطلاق أهل الأصول .

وقيل هو من الارتفاع فيقال نبأ (٤) — أي ارتفع (٥) .

والارتفاع عن طور البشر باختصاصه بالخطاب فقط ، لا بصفة تقوم به (٦) ، فهو مسام (٧) للبشر في صفات البشرية ، مختص بالوحي

” إنا أنا بشر مثلكم يوحى إلى “ (٨)

وزعم بعض الناس أن النبي مختص بصفة ، وهذا مذهب الفلاسفة ؛ فإنهم يرون أن التزكية والتحلية صقال في مرآة النفس إلى أن تنهياً لما لم ينهياً (٩) له لإدراكه غيره (١٠)

وأما الرسالة فهي اختصاص في النبي (١١) بخطاب التبليغ .

والفرق بين النبوة والرسالة أن النبي يخاطب ويوحى إليه ، غير مختص بأمر الله بتبليغ ما أوحى إليه إلى غيره ، والرسول مأمور بذلك (١٢)

والوحي إلقاء الشيء بسرعة (١٣) ، وقد يكون ذلك في المنام ، غير أن الجن (١٤) الذي ألقى إليه ذلك (١٥) لا يقوم به عرض النوم لمضادته (١٦) الفهم والعلم ، وقد يكون ذلك في اليقظة بسخاطبة الملك له (١٧) .

(١) راجع: أصول الدين ١٥٤ ، الإرشاد ٣٠٢ ، المسامرة ١١٨ ، شرح المقاصد ١٢٩/٢ ، شرح

الكبرى ٣٥٠ . (٢) ب: يحقوقي . (٣) ج: الاخبار . (٤) أ: بناء ، ج: نبأ .

(٥) راجع لسان العرب ٤٣٣٣/٦ ، مختار الصحاح ٦٦٧ ، ٦٦٩ . (٦) راجع: متن

المواقف ٣٣٧ . (٧) أ: مسام . (٨) سورة فصلت من آية ٦ . (٩) ج: د: تنهياً .

(١٠) راجع: الشفاء ٤٣٥/٢ — ٤٣٦ ، متن المواقيف ٣٣٧ — ٣٣٨ . (١١) بداية: ل ١٢٠ /

أ في ب . (١٢) راجع: معنى الرسول والفرق بينه وبين النبي في: الفقه الأكبر للشافعي

٤٩ ، أصول الدين ١٥٤ ، شرح المقاصد ١٢٨/٢ ، شرح الكبرى ٣٥٠ .

(١٣) راجع: مختار الصحاح/مادة وحي ٧٣٨ . (١٤) د: الجز .

(١٥) بداية: ل ٢١٥ / ب في ج: (١٦) ج: لصادة . (١٧) أ ، ب ، ج: به .

وزعمت الفلاسفة (١) أن الصورة التي تخاطب النبي لا وجود لها في الخارج ، وإنما هي (٢) من أفعال الخيال (٣) ، والذي يراه في المنام الواحد (٤) من أشخاص تحدثه وتخطبه ، لا وجود لتلك الأشخاص من خارج ، وإنما هو شيء متخيل ، فيحدث للنبي في اليقظة ما يحدث للواحد منافي النوم على أصلهم . فإذا فهمت ذلك فالقول (٥) في جواز شخص يراه النبي ولا نراه لا استحالة فيه بعد القول بثبوت الصانع المختار .

وقد استقر عندنا أن الإدراك يجوز أن يخلق لبعض الناس دون بعض فيما بينهم أيديهم ، غير أن العادة على خلاف ذلك ، وخرق العادة ممكن لا امتناع فيه . والخصم بعد فهم ما نريد من الرسالة إما أن يمنع كلاما (٦) للمرسل (٧) يبلغ ، فقد سبق الكلام على بيانه (٨)

وإما أن يمنع تعلقه بالمبيد ، فحكم الأمر والنهي أن يتملقا (٩) بالمأمور والمنهى ، ولا استحالة (١٠) في تعلقه بالمبيد ، إذ هم قاهمون للخطاب أهل له ، ولو لا ذلك لم يصح أن يكونوا مأمورين من جهة واحد منهم .

وإن منع صحة علمنا به فالباري - تعالى - القادر على خلق (١١) المعلوم يصح منه إيصال ذلك إلينا ، ولا تنحصر عليه الطريق في جهة إيصاله إلى أفهامنا ، فلم (١٢) يبق لمنع انبعاث الرسل وجه .

وإن أخذ الخصم منع ذلك ما هذى به من قواعد التحسين والتقيح العقلية فقد سبق القول في إبطاله (١٣) ، فلم يبق له متعلق .

ونحن الآن نذكر شبههم (١٤) التي أوردها صاحب الكتاب ، ونتبعها بالكلام . فما ذكره عنهم أن قالوا :

(١٥) قد رنا ورود نبي ، فإما أن يكون ما جاء به مدركا بقضية العقول ، أو لا يكون مدركا ، فإن كان ما جاء به ما يتوصل إليه بالعقول ، فلا فائدة في مجيئه ،

(١) بداية : ل ١٥٧ / ب في أ . (٢) ب : هو . (٣) راجع : الشفاء ٢ / ٤٣٥ - ٤٣٦ ، متن

المواقف ٣٣٨ . (٤) أ ب ج د : واحد . (٥) ب : فالقوم . (٦) ب : كلامنا

ج : كلام . (٧) أ ب ج د : المرسل د : للمرسل . (٨) راجع ص ١٧٧ وباصداها

(٩) أ ب ج د : يتملق . (١٠) ج : والاستحالة . (١١) أ ب ج : خلوص صحفناه

من د . (١٢) بداية : ل ٢١٦ / أ في ج . (١٣) راجع ص ٤٣٧ - ٤٣٨

(١٤) أ : شبهتهم

(١٥) بداية : ل ١٧٠ / ب في ب .

إذ العقول مغنية عنه فيكون الابتعاث سفها وعمثا يجمل (١) عنه (٢) الحكيم ، وإن كان الذي جاء به لا يدرك بقضية العقول (٣) فلا يتلقى بالقبول، وإنما المقبول ما ترشده إليه العقول (٤)

١٥٧ ب / ١٥٨ أ

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه :

الأول : أن هذا التقسيم وإن كان حاصرا غير أن الدليل على إبطال كل واحد من القسمين غير مستند (٤) ولا صحيح (٥) .

أما القسم الأول وهو أن ما يتوصل إليه بقضية العقول لا فائدة في الابتعاث (٦) فيه ، وما لا فائدة فيه بحث يجمل عنه الحكيم ، ففيه الأمران منوعان : أحدهما قوله لا فائدة فيه ، وهذا ما تنازع فيه ، ونقول : في الابتعاث (٨) لتحقيق ما ترشد إليه العقول أكبر فائدة .

وبيانه : أن العقول لا ترشد إلى كل المعلومات بضرورتها ، وإنما ترشد بطريق النظر ، والناس يتخبطون في النظر ، فمنهم من يزل (٩) عن الطريق ، ومنهم من يمشي على النهج المستقيم ، فإذا كان فضل من عند الله من يرشد الضال وهو معصوم فيقطع آثار الشبهة ويزيل كل ضلالة ،

وقد تكون فيه فائدة أخرى من الحث (١٠) على مستحسنات العقول عندكم ، وقد نرى أرباب المواظ إذا عظوا ونصحوا حدث في قلوب السامعين رقصة (١١) وذرفت (١٢) عيونهم وانبعثت (١٣) دواعيهم إلى الخير ، فهذا أيضا من الفوائد ، ولو أطال الإنسان نفسه لوجد من هذا القبيل كثيرا .

والأمر الثاني من هذا القسم ما تنازع فيه قولهم إن ما لا فائدة فيه بحث وسفه يجمل عنه منصب الحكيم .

فلا نسلم ذلك ، فإن المبحث المستحيل على الحكيم هو ما يقع مع الذهول (١٤) والغفلة من غير قصد ، وأما ما يقع على وفق المعلوم وإن عرى عن صلاح العبيد فلا نسلم امتناعه عنه ، وليس لهم في تقرير ذلك سوى قضية التحسين والتقبيح ،

(١) أ: يحل ، ب: كل . (٢) ب: عند . (٣) بداية: ل ١٥٨ / أ في ١ .
(٤) أ: ب: مسند ، أ: زيادة (من المداد) ، ج: الزيادة في الهامش ، حذفنا الزيادة لأنها من تعليق الناسخ ، وقد وضعها ناسخ النسخة أ في الصلب .
(٥) أ: يصح . (٦) أ: الابتعاث . (٧) أ: يحل ، ب: كل . (٨) أ: الابتعاث .
(٩) أ: ب: يذل ، بداية: ل ٢١٦ / ب في ج . (١٠) أ: بحث . (١١) أ: وقفه .
(١٢) ذرفت الدمع : حال . راجع : مختار الصحاح / مادة ذرف ٢٤١ .
(١٣) أ: ب: ج: وانبعث . (١٤) بداية: ل ١٧١ / أ في ب .

وقد أبطلناه (١) .

أما الكلام على القسم الثانى وهو أن ما لا يدرك بالعقل غير مقبول فمنوع فإن [منه] (٢) ما لا يدرك بالعقل ويحيله ، ومنه ما يقف عن إدراكه ، فلا يمتنع أن يرد به الشرع (٣) وتارة تكون (٤) العقل مجوزة له ، شاكّة فى وقوعه ، فيتلقى من جهة الشرع (٥) العلم بوقوع الجائز ، وتارة لا يدرك بالعقل جوازه ولا أحالته فيرشد (٦) الشرع الى جوازه أو إلى وقوعه ، ويلزم من الوقوع الجواز .

وإذا كان واحد من القسمين لم يصح دليلا (٧) على بطلانه ، فلم تنتظم شبهتهم ، ولم تصح على حد السبر ، فبطل احتجاجهم .

وقد أشار صاحب الكتاب فى الكلام عليهم بعد التنزل (٨) على (٩) منازعتهم (١٠) فى تحسين العقل وتبحيحه أنه لا يمتنع تأكيد أدلة العقل ، وهذا نزاع فى قولهم لا فائدة فى البعثة ، وقولهم العقل إذا غنت عنه بطلت الفائدة فى البعثة (١١) .

قال لهم : فإذا جاز أن ينصب فى أدلة العقل دليان : أحدهما : من عن الثانى فما المانع من دليلين أحدهما عقلى والآخر سمعى فيما يصح أخذه من العقل والسمع (١٢) ؟

ثم يقال لهم : أتعلمون انتقاء الفائدة أم تسترهبون فيه ؟

فإن زعتم العلم بانتقائها ، قيل لكم أتعلمون ذلك ضرورة أو نظرا ؟ ولا سبيل الى دعوى الضرورة ، ولا نظريوصلكم إلى العلم بانتقاء الفائدة ، فعند ذلك نقول : من الجائز أن يكون فى معلوم الله - تعالى - فائدة لم تطلعوا (١٣) عليها ففى حقيقة البعثة ، ويكون من الألفاف أن تبعث الدواعى على الابتدار للأحكام العقلية عند البعثة ، ولا سبيل إلى العلم بانتقاء ذلك .

ثم نازعهم صاحب الكتاب فى القسم الثانى (١٤) وهو أن ما لا يدرك بالعقل باطل .

قال : (وسم تتكرونا على من يزعم أن (١٥) ذلك يجرى مجرى ما لو تقدم دليل إلى طبيب يطلب منه دواء يشفيه ، فإنه يعلم جواز ذلك منه ، ولا يتميز له ما يعقبه)

- (١) راجع ص ٤٢٧-٤٣٧ (٢) أ ب : بدون (منه) زدناه من جليستقيم النص .
(٣) بداية : ل ١٥٨ / ب فى أ . (٤) أ ب : يكون . (٥) أ : كرر (الشرع) حذفنا المكرر لعدم جدواه . (٦) بداية : ل ٢١٧ / أ فى ج . (٧) أ ب : دليل .
(٨) د : التنزل . (٩) د : عن . (١٠) أ ب : ج : مساعدتهم . صححناه من د .
(١١) أ : البعث . (١٢) راجع : الإرشاد ٢٠٣ . (١٣) أ : يطلعوا .
(١٤) بداية : ل ١٧١ / ب فى ب . (١٥) بداية : ل ٢١٧ / ب فى ج .

عقرهم (١) قبيحا لا يصح صدوره من الحكيم .

وما تشاغلوا به من هذا القيسل أن قالوا : في الشرع الانحناء في الركوع ، ووضع الجبهة على الأرض في السجود ، والهزلة والسعي وغير ذلك (٢) .

وهذا ما لا يستحق أن يجاب عنه ، فإنهم في تعظيم ملوكهم يتعارفون الانحناء في الخدمة وتمريغ الوجوه على الأرض تواضعا للملوك ، فكيف يستكبرون (٣) مثل ذلك في التعبد لرب السموات والأرض .

ثم ألزمهم صاحب الكتاب أن الله يضطر بعض الخلاق إلى مثل هذه الفعال ، وإذا جاز أن يكون ذلك منه حسنا صح الأمر به (٤) .

وإن زعموا أنه إذا فعله ففيه حكمة خفية .
[فيقال لهم وإذا أمر به ففيه حكمة خفية] (٥) .

فإن قالوا وما دليل الأمر به من جهته ليلزم اشتغاله على حكمة خفية .
فنقول المعجزات (٦) الدالة على صدق الأنبياء يلزم منها (٧) صحة ما أخبروا به من تعلق أوامر الله - تعالى - بنا (٨) فيما ذكرناه ، فلم يبق لهم إلا الاعتراض على وجه دلالة المعجزة ، وسيرد اعتراضهم في أثناء الكلام (٩) .

* * *

- (١) أ ب ج : عقدهم ، د : عندهم . (٢) راجع : المصدر السابق ٣٠٥ .
(٣) أ : يستفكرون ، ج : يستكفرون . (٤) راجع هذا الإلزام في : المصدر السابق ٣٠٥-٣٠٦ . (٥) أ ب ج : بدون ما بين القوسين زدناه من د ليستقيم النص . راجع : المصدر السابق ٣٠٦ . (٦) بداية : ل ٢١٨ / ب في ج .
(٧) أ ب ج : منه . (٨) أنبأ . (٩) راجع ص ٤٧٤-٤٧٦ راجع إمكان البعثة في : شرح الأصول الخمسة ٥٦٤-٥٦٧ ، الإرشاد ٣٠٣-٣٠٧ ، الاقتصاد في الاعتقاد ١٦٣-١٦٨ ، التمهيد لقواعد التوحيد ٢٢٧-٢٢٨ ، المسامرة ١١٨-١٢٤ متن المواقف ٣٤٢-٣٤٩ ، شرح المقاصد ١٢٩/٢ - ١٣٠ ، شرح الكبرى ٣٥٠ .

فصل : القول في المعجزات

ذكر ابتداءً أن المعجزة لفظ يطلق على الآية الدالة على صدق النبي (١) ، وإطلاق لفظ المعجزة عليها فيه توسع من وجهين :

أحدهما : أن اللفظ يشعر بحقيقة المعجز ، ولا يصح ثبوت المعجز ، لأنه إن كانت الآية (٢) ليست من جنس مقدور البشر فلا يصح المعجز عما ليس بمقدور ، وإن كانت من جنس مقدور البشر فالمعجز عندنا يقارن المعجوز عنه ، والمعارضة منتفية ، فلا يصح ثبوت عجز متعلق بها ، فالوجه أن يقال اللفظ مستعار ، وأريد بالمعجز انتفاء القدرة ، كما يراد بالجهل انتفاء العلم (٣) .

والكلام الأول لا نزاع فيه ، فإن ما ليس من جنس المقدور لا يصح أن يكون معجوزاً عنه .

أما (٤) الكلام الثاني فيما هو من جنس المقدور أنه ليس بمعجوز عنه لأن المعجز يقارن (٥) ، وقد تقدم (٦) في كتاب القدر النزاع في ذلك ، وأن بعض أصحابنا يقول (٧) المعجز يتقدم على المعجوز عنه (٨) ،

والوجه الثاني : في التوسع أن لفظ المعجز يشعر بفاعل المعجز ، والله تعالى - هو فاعل المعجز فيسمى ما يفعل المعجز (٩) عنده معجز ، وهذا توسع لا محالة .

ثم قال : (اعلموا أن المعجزة لها أوصاف تتعين الإحاطة بها) ١/١٦٠ ويريد بها شرائط كونها معجزة ، فمنها أن المعجزة فعل الله تعالى - ، فلا يصح أن تكون المعجزة صفة قديمة ، إذ لا (١٠) اختصاص للصفة القديمة ببعض المتحدين دون بعض .

ثم ذكر في هذا الفصل ما يشكك في اشتراط كون المعجزة فعل الله تعالى - : سؤلين :

أحدهما : أنه يجوز أن يكون المشي على الماء والتخلق في جو السماء من المعجزات لو وقع التحدي به ، وإن وقع مقدوراً للعباد وكان من أفعالهم .

(١) عبارة الجويني في الإرشاد " ثم في تسمية الآية معجزة تجوز أخيراً : الإرشاد ٣٠٨ .

(٢) ١ : الآن . (٣) بداية : ١٧٢ / ب في ب . (٤) بداية : ١ / ١٦٠ في أ .

(٥) ج : يقترب . (٦) ١ : ج : يقدم . (٧) ب : ج : زيادة (ان) .

(٨) راجع ص ٣٦٧ . (٩) بداية : ٢١٩ / أ في ج .

(١٠) ج : أزلا .

وأجاب عنه بأن من قال إن فعل العبد مخلوق لله - تعالى - وهم أصحابنا - فيصح منهم أن يقولوا الحركات المقدورة معجزة من حيث فعلها الباري ، لا من حيث كونها مكتسبة ، وكذلك القدرة (١) ، فيكون المعجز (٢) على هذا أمرين ، ومسال إلى أن القدرة على ذلك معجزة (٣) .

وهذا يرد عليه أن يقال : إذا وقع التحدى بنفس الحركات الخارقة (٤) للعادة فلا يمكن أن تكون (٥) القدرة وإن كانت فعلا خارقا للعادة معجزة ، لأن شرط ثبوت كون الخارق معجزة أن يكون مسبوقا بدعواه آية ، فلا تكون (٦) القدرة معجزة إلا (٧) أن يتحدى بها النبي فاعلم ذلك .

السؤال الثاني (٨) : إذا قال (٩) المتحدى المدعى للنبوة آيتي (١٠) إلا يقوم أحد في هذا الإقليم مدة (١١) ضربها ، فلا شك في صحة كونها معجزة وإن لم تكن فعلا (١٢) ، ومن هذا السؤال قال الشيخ أبو الحسن فعل أو ما يقوم مقام الفعل (١٣) .

وأجاب صاحب الكتاب عن ذلك بأن (١٤) القعود المستمر على خلاف الاعتقاد (١٥) معجزة (١٦) . وأراد بذلك الاستغناء (١٧) عن تقييد الشيخ الكلام في قوله أو (١٨) ما يقوم مقام الفعل ، وهذا غير مستقيم منه لوجهين : أحدهما : أن التحدى في صورة الغرض لم يقع باستمرار القعود ، وإنما وقع بانتفاء القيام .

والثاني : أنه إن استقام له التحيل ههنا بما يقول فيما لو تحدى نبي بأن يعدم الله - تعالى - هذا الجبل العظيم ، فلا يستمر له في هذا هي ، إلا أن يقول إن القدرة الأزلية تؤثر في العدم ، وأن العدم ليس بقطع الأعراض ، وقد صرح فيما (١٩) سبق في هذا الكتاب أنه لا يصح أن يكون العدم الطارىء بالفاعل (٢٠)

- (١) راجع السؤال وجواب الجويني عنه في : المصدر السابق ٣٠٨-٣٠٩ .
 (٢) ج : فتكون المعجزة . (٣) راجع : المصدر السابق ٣٠٩ . (٤) أ : الخارجة .
 (٥) أ : ب : يكون . (٦) أ : ب : يكون . (٧) أ : إلى . (٨) بداية : ل ٢١٩ /
 ب في ج : (٩) بداية : ل ١٦٠ / ب في أ : (١٠) أ : ابني .
 (١١) بداية : ل ١٧٣ / أ في ب : (١٢) راجع السؤال المذكور في : المصدر السابق ٣٠٩ .
 (١٣) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة . (١٤) أ : ان . (١٥) أ : الاعتبار .
 (١٦) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة . (١٧) أ : الاستثناء . ب : الاستغناء .
 (١٨) أ : إذ . (١٩) أ : ب : ج : بما .
 (٢٠) راجع ص ٣٦٢ .

فبطلت حيلته ، ولزم اتباع تقييد الشيخ .

الشريطة الثانية للمعجزة : أن تكون خارقة للعادة ، وبالاختبار الذي شرطنا : أن تكون المعجزة فعلا أو قائمة مقام الفعل به يشترط كونها خارقة للعادة ؛ إذ قلنا أن القديم لا اختصاص بالمتحدى ، وكذلك المعتاد (١) لا اختصاص له بالمتحدى ، ولو صح أن يدعى شخص أمرا (٢) معتادا آية لصح أن يقول في المثال المفروض من يدعى الرسالة عن الملك آيتي أن يركب الملك على عادته في يوم اطردت عادته بالركوب ، ولا يصح ذلك أصلا .

وبهذا المعنى أثبتنا الشريطة الثالثة وهي : سبق هذه الآية بالدعوى ، فلو وقعت الآية غير مسبقة بالدعوى ، فلا اختصاص لها بتحديه (٣) ودعواه ، وسيقرر صاحب الكتاب هذه الشريطة بعد استيعاب الكلام على شبه البراهمة (٤)

فما أورد البراهمة على الشريطة الثانية (٥) أن قالوا : اعتباركم الخارق للعادة في المعجزة ربط الدلالة بأمر لا ينضبط ، ولا سبيل إلى العلم به ؛ لعدم انضباطه ، فيتعذر ردكم (٦) بثبوت المعجزة التي هي علم الصدق .

قالوا وبيان ذلك أن ثبوت (٧) الشيء على الدور (٨) مرة أو مرتين (٩) لا يخرج عن قبيل الخوارق ، وإذا توالى وتكرر كان معتادا ، ولا ينضبط ما يلحقه بالمعتاد من (١٠) غير المعتاد فلا يعلم ما هو الخارق .

والجواب : أن عدم الانضباط بقدر مخصوص لا يمنع من حصول العلم ؛ فإننا نعلم ضرورة أن إحياء الموتى وتقلع الجبال وصيرورة البحر قرقا (١١) كالطود (١٢) ما يخالف العادة ، ولا يستراب في (١٣) ذلك لأجل ما ذكرناه ، وصار كعلمنا الضروري بخبر التواتر وإن كان مقدار عدد التواتر لا ينضبط ، ولا يمنعنا ذلك من

(١) بداية : ل ٢٢٠ / أ في ج . (٢) ب : زيادة (مينا) .

(٣) أ ، ب ، ج : لتخديه صححناه من د . (٤) راجع : المصدر السابق ٣١٤ .

(٥) بداية : ل ١٦١ / أ في ج . ب : زيادة (وهي) والزيادة بداية : ل ١٧٣ / ب في ج .

(٦) أ : فيتمد راد ولم ، ب : فيعدرا ولم . (٧) أ ، ب : بثبوت .

(٨) أ : الدور . (٩) أ ، ب : مدة أو مدتين .

(١٠) أ ، ب : ومن . (١١) الفرق : الفلق من الشيء إذا انفلق . راجع

مختار الصحاح / مادة فرق ٥٢٦ . (١٢) أ ، ب : كالطراد . الطراد : الطراد :

الجهل العظيم . راجع : المصدر السابق / مادة طود ٤٢٤ .

(١٣) بداية : ل ٢٢٠ / ب في ج .

العلم الضروري ، فإن (١) اخبار المخبرين عن البلاد النائية (٢) البعيدة
عنا [لا يتوقف على ضبط] (٣) عدد التواتر ، وكذلك القدر المحصل للمسلم
بخجل الخجل (٤) ووجل الوجل ، وإن لم يحط به وصف الوافين ، فلا ينافى
حصول العلم (٥)

شبهة أخرى للبراهمة : يقولون من أصلكم جواز قلب الموائد ، فإذا تحدى
النبي فما الذى يؤمنكم أن الذى خرق عادته ابتداء عادة ، فإذا دام وصار معتادا
بطل (٦) كونه معجزة (٧) .

وانفصل عن هذه الشبهة من لا يحيط بعلم هذا الباب فقال : لا يجوز قلب
الموائد إلى نقيضها ، لئلا يؤدي إلى بطلان ما علمناه من دلالة المعجزة .

وهذا زيف ، فإن خرق الموائد مقدور ، وإدامة مثل الذى فعل لا يخرج
عن جنس المقدور ، وإلا فيلزم أن يكون أمران متساويان فى المعقولية منهما ويحكم
على أحدهما بالجواز والآخر بالاحالة ، وهذا يؤدي إلى أنه لا يجب اشتراك
المثلين فى (٨) الجائز والواجب والمستحيل .

فالتحقيق إذن أن قلب الموائد جائز ، والتحدى إذا وقع بنفس الخارق
أولا تحققت دلالة (٩) ولا يضر دوام (١٠) أمثاله فى وجه دلالة ، إذ لا ينتفى
كون الأول خارقا للعادة السابقة ، ولو قال النبي آيتى أن يقلب الله العباد
بعادة مطردة لكان ذلك معجزة ، فلم يكن لما ذكره وجه منقح فى النظر (١١) .

ثم قال : (إن كان هذا مما يشكل عليهم فما قولهم إذا انخرقت ودامت أعصارا
ودهورا (١٢) ، ولم يتحد بمثل (١٣) الخارق ، فلا ينفعهم الروغان (١٤) مع
قيام الحجة عليهم)

١٦١ / ب

شبهة أخرى لهم فى الاستقراء فى أذهان العقلاء ما توصل إليه الحكماء من
العلوم كالظلمات ، وأنواع الحيل كحركة الثقيل بالخفيف ، وقد اشتهر فى أسرار

-
- (١) أ ب هـ ج : بأن صحناه من د . (٢) أ : الثابتة ، ج : البلاء والنائية .
(٣) أ ب هـ ج د : بدون (لا يتوقف على ضبط) زدناه ليستقيم النص .
(٤) أ : بخجل . (٥) راجع شبهة البراهمة المذكورة والجواب عنها فى : الإرشاد ٣١٠ .
(٦) ب : أبطل . (٧) راجع شبهة المذكورة فى : المصدر السابق ٣١١ .
(٨) بداية : ل ١٦١ / ب فى أ . (٩) بداية : ل ١٧٤ / أ فى ب .
(١٠) بداية : ل ٢٢١ / أ فى ج . (١١) راجع جواب شبهة المذكورة فى : المصدر
السابق نفس الصفحة . (١٢) أ : أعصار ودهور .
(١٣) أ ب هـ ج : مثل .
(١٤) أ : الروغان . رآغ إلى كذا : مال إليه سرا وحاد . راجع : لسان العرب /
مادة روع ١٧٢٨ / ٣ .

الموجودات عجائب حتى أن من لم يعرف حكم حجر المغناطيس في جذب الحديد
فراء من ذلك في أول رؤيته ، وقضى بأنه ما يخالف حكم العادة ، فما الذي يؤمنكم
أن من ادعى النبوة اطلع على علم من العلوم فوظهر له من أسرار الموجودات ما إذا أتى
بـه لمن لا يعرف ذلك عدده خارقاً (١) ؟

والجواب : أن نقول هذا الذي وصفتموه ما يلتبس بكل المعجزات أو بعضها ؟
فإن ادعيت أنه ما يلتبس بكل المعجزات فقد كابرتم البداة (٢) والضرورات ، فإننا
نعلم أن إحياء الموتى ، وقلب العصا حية ، وإبراء الأكمه والأبرص (٣) ليس مما
يدخل تحت الحيل ، ولا مما يتوصل إليه بغوص في هذه العلوم .

وإن ادعيت ذلك في بعضها ، فعينوا ذلك البعض لتكلم عليه ، فإن الحكم على
الشيء بأنه يلتبس من غير أن يشار إليه ويعلم لا يصح .

ثم نقول إذا كان هذا الجنس من المعجزات ما لا يلتبس فما لا يعلم أنه من
قبيل المعجزات لا يحكم بأنه معجزة ، والكلام فيما (٤) علم أنه من قبيل المعجزات ،
وقد تقتزن (٥) بالشيء قرائن (٦) تفيد العلم واليقين بأن ما أتى به ليس من
القبيل الذي ذكره ، وقد طرد الله عادته في حق أنبيائه وأصفيائه بأنه يقطع
عنهم هذا الوهم (٧) ببعدهم عن أرباب هذه العلوم ، فخص يخرج إلى شميم
بحيث لا يتوهم فيه مخالطة السحرة ، وآخر يخلقه أمياً يمنعه من المخالطة لأرباب
العلوم وتعلم الكتاب .

وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذا لارتاب المبطلون (٨) .
فقرائن الصدق المقترنة بما يرفع (٩) اللبس هو المخالطون للأنبياء الباحثون عن
أحوالهم ، والساعون في إبطال دعواهم يجدون من (١٠) أحوالهم ما يحيل نسبتهم
إلى ذلك ، حتى ينتهوا إلى البوح (١١) بأنهم في عناد في إنكار نبوتهم وجهدهم
هذا مع أن في نفوس الأعداء والحسدة ما (١٢) يحرك الدواعي إلى البحث
والفتيش ، والعادة تحيل أن يكون للشخص نسبة إلى ما ذكره إلا ويعلم ويقنع (١٣)
بـه ، فكيف يقع ذلك في مظنة اللبس ، فتأملوا ذلك ترشدوا (١٤) .

(١) راجع هذه الشبهة في الإرشاد ٣١١-٣١٢ . (٢) أ ، ب : البداية .

(٣) بداية : ل ٢٢١ / ب في ج . (٤) بداية : ل ١٦٢ / أ في ١ .

(٥) أ ، ب : تقتدن . (٦) أ : وقرائن . (٧) بداية : ل ١٧٤ / ب في ب .

(٨) سورة المنكوت آية ٤٨ . (٩) أ : توقع ، ب : ترفع . (١٠) أ : عن .

(١١) أ : البرج . (١٢) بداية : ل ٢٢٢ / أ في ج .

(١٣) أ ، ب ، ج : يفرغ .

(١٤) راجع جواب الشبهة المذكورة في : المصدر السابق ٣١٢ .

قال صاحب الكتاب : (ومن تشكك في ذلك فهو بمثابة من تشكك أن في صُقع (١) نباتا يثمر حيوانات تكمل وتعقل في أغصان الأشجار إلى نحو ذلك من الأمور التي يعلم استحالتها)
١/١٦٥

وهذا مثال حسن مطابق ، والاعتماد على قضاء (٢) العادة بسمى (٣) الناس خلف من يدعى هذا المنصب العظيم الواجب على الخلق متابعتها والانقياد إليه إلى متى أن يحط عن دعواه وتبين (٤) مخرقة .

ثم أخذ يتعرض بعد ذلك للشريطة الثالثة وهي (٥) : أن تكون (٦) المعجزة متعلقة بتصديق من ظهرت على يديه .

والتزم على مذاق هذا الشرط أن تكون واقعة بعد الدعوى والتحدى (٧) ، فلو وقعت وهو صامت ساكت لم تكن لها دلالة ، كما (٨) إذا قام الملك في صورة الشال المعروف ، فقال رجل قيامه تصديق لما ادعيت بعد قيامه ، فيقابل قول آخر فيقول قيامه دليل (٩) على صدقي أنا في دعوى (١٠) الرسالة عنه .

قال (وإنما قلنا ذلك لأن المعجزة تنزل منزلة التصديق بالقول كما سيأتي (١١) ، ولا يحصل ذلك إلا بعد سابقة الدعوى (١٢) والتحدى)
١٦٢/ب

وليس من شرط التحدى أن يقول لا يأتي أحد بمثلها بل يكفي أن يقول آيتني أن يفعل الله كذا فيفعله له ، فإجابة دعواه دليل على صدقه في مقالته .

نعم تعذر (١٣) صدورها من مثله إذا كان ينبغي معارضة له لا بد منه ، لا لأجل التحدى بل لأجل نبوت الاختصاص ، فإن المعجزة لا بد أن تكون مختصة بالنبي ، ولهذا المعنى شرطنا أن تكون خارقة للعادة واقعة على وقت دعواه ، فإن المعتاد (١٤) وما لا تسبقه الدعوى من الخوارق لا اختصاص له به ، وإذا كان لا بد من الاختصاص فالخارق الواقع قبل الدعوى تتساوى (١٥) فيه الأقوال ، وتتكافأ فيه الدعاوى .

-
- (١) أ : مقع . : الصُقع : الناحية . راجع : مختار الصحاح مادة صقع ٣٩٠ .
(٢) ب : اقتضاء . (٤) أ : وتبين . (٥) أ : وهو . (٦) أ : يكون .
(٧) راجع : الإرشاد ٣١٣ . (٨) بداية : ل ١٦٢ / ب في أ .
(٩) بداية : ل ١٧٥ / أ في ب . (١٠) ج : دعواي .
(١١) راجع ص ٥٠٠ . (١٢) بداية : ل ٢٢٢ / ب في ج .
(١٣) أ : تقدر . (١٤) ب : المعتاد .
(١٥) أ : ب : تساوى .

وأورد على نفسه ههنا سؤالاً وقال :

(إذا رأينا صندوقاً فارغاً ، وأقلنا ، ونعلم أنه فارغ ، فقال النبي آيتي أن تفتحوه فتجدوا فيه مثلاً ثياباً ، فوجدناه كذلك ، كان ذلك معجزة ، ومن الجائز أن تكون تلك الثياب مخلوقة قبل دعواه ، ولم يمنع ذلك أن تكون معجزة ، فكيف تشتربون أن تكون المعجزة متأخرة عن الدعوى)
ب / ١٦٢

وأجاب عن ذلك بأن قال : (إنباء النبي عن الغيب هو آيته ومعجزته ، وذلك متأخر عن الدعوى ، فإن الشيء بعد (١) أن خلق لا يصح أن يكون آية ، فتعيين خرق (٢) الآية إلى ما ذكر)
ب / ١٦٢

وهذا الجواب مبني على ما تقدم من أن مقدور العبد يصح أن يكون معجزة ، لأنه فعل الله - عز وجل (٣) - ، ولا يستقيم (٤) ذلك على رأى من يرى أن العبد يؤثر قدرته في فعله ، فإن الإنباء (٥) عن الغيب فعل العبد (٦) عنده ، وقد شرطنا أن المعجزة لا بد أن تكون فعلاً لله - عز وجل -

ثم إذا ثبت أن المعجزة لا تتقدم فالنظر الآن في تأخرها ، وقد ذكر بعض الأئمة أن من شرط المعجزة أن تكون مقارنة أوفى حكم المقارن ، ورأى أن استخارها (٧) بزمان قريب لا يضر ، لأنها في حكم المقارن .

والتحقيق : أن المقصود تعلق المعجزة بالدعوى ، فلا فرق بين القريب والبعيد ، ولو قال النبي آية صدق أن يخرق الله العادة [بعد شهر] كان بمثابة ما لو قال آية صدق خرق العادة [(٨)] بكذا بعد سنة أو سنتين ، ولا ضبط في ذلك إلا ما يمد في العادة صدقاً له ، وعن هذا تردد الأئمة فيما إذا وجد الخارق في الأجسام المضروب وعلم صدقه عند تحقق الخارق فقال قوم تبيين أن قوله أولاً كان معجزة ، وقال آخرون إنما يتحقق وجود المعجزة عند وجود الخارق .

ولا خلاف أن التكليف المتعلق بالأئمة إنما يثبت (٩) عليهم مقيداً بزمان متأخر عن وقوع الخارق ، وإنما حمل الأولين أن قالوا إن القول هو المعجزة ، لأنهم رأوا مقارنة المعجزة للدعوى ، والمقارن هو القول ، وفي هذا إخراج الخارق المنتظر

(١) بداية : ل / ٢٢٣ أ في ج . (٢) أ : حرف . (٣) بداية : ل / ١٦٣ أ في ١ .

(٤) أ : تستقيم - تصحيف . (٥) أ : الإيقان .

(٦) بداية : ل / ١٢٥ ب في ب . (٧) أ : ب : استخارها .

(٨) أ : بدون ما بين القوسين زدناه من ب ، ج . ليستقيم النص .

(٩) بداية : ل / ٢٢٣ ب في ج .

إذا وقع عن كونه آية أصلا مع وقوع الخارق على وفق الدعوى ، والتحدى لم يضاف إلى القول ، فلا بد من هذه الإضافة ، والأمر في هذه المسألة قريب ، والتحقيق فيها لافح (١) .

وما يتفرع على هذه المسألة ما ذكره بعدها (٢) وهو : أن يدعى النبي آية صدقه بعد موته (٣) .

وهذه المسألة إنما تفرض في حق الرسول ، ولو كان نبيا ولم يأمر الخلق بمتابعته فيجوز ذلك ، وأما الرسول فإذا وصف شرعه وبلغه وقال آيتي أن يظهر بعد موتي من الخوارق كذا وكذا ، فهل يجوز ذلك ؟

صرحت المعتزلة بمنع ذلك (٤) ، ووافقهم القاضي على ما نقل عنه (٥) ، إلا أن مأخذ القاضي غير مأخذ المعتزلة ، فالمعتزلة بنوا (٦) ذلك على القول بالتحسين والتقيح العقلي ، فقالوا لو تأخرت حجته إلى بعد وفاته لكان في حال حياته لا يجب توقيره (٧) وتعظيمه والوفاء بحرمته (٨) ورعاية حق النبوة والرسالة له ، وذلك منسجع الخلق من الرتب السنية والمقامات العلية ، وهذا لا يحسن من (٩) وجب أن يكون حكيما لطيفا [رابعيا] (١٠) لصالح البرية .

وإبطال قولهم هذا من وجهين : من (١١) جهة (١٢) إبطال التحسين والتقيح العقلي ، وقد سبق تحقيق ذلك وتقريره (١٣) .

والوجه الثاني : أنه لا يمتنع أن يكون صلاح الخلق في ذلك ، إذ يعلم الله من طائفة حسد الأحياء ومنافستهم ، واستحكام هذا الخلق في قلوبهم ، فقد يقلدون الشرع بعد الوفاة ويتلقونه بالقبول ، وأكثر الكفرة والفجرة إنما أوتوا من حسد وحب رئاسة وأئمة (١٤) من التهمة ، فلا يمتنع (١٥) في المعلوم أن يكون صلاح

(١) راجع هذه المسألة في المصدر السابق ٣١٤ ، متن المواقيف ٣٤٠-٣٤١ ، شرح المقاصد

١٣٠/٢-١٣١ . (٢) أ ، ب : بعدهما . (٣) راجع : الإرشاد ٣١٤-٣١٥ .

(٤) راجع : شرح الأصول الخمسة ٥٦٩-٥٧٠ . (٥) راجع : هداية المسترشدين

ل ٢/ب-٣/أ ، الإرشاد ٣١٥ ، شرح المقاصد ١٣١/٢ ، شرح الكيسرى

٣٦٠ . (٦) بداية : ل ١٦٣ / ب في أ . (٧) بداية : ل ١٧٦ / أ في ب .

(٨) ب : لحرمته . (٩) بداية : ل ٢٢٤ / أ في ج . (١٠) أ : بدون (راعيا) زدناه

من ب ، ج : ليعتقيم النص . (١١) ب : ومن . (١٢) ب ، ج : حيث .

(١٣) راجع ص ٤٢٧-٤٣٧ . (١٤) أ : وأئمة .

(١٥) أ : ينسجع .

قوم في تأخير المعجزة .

وأما القاضي فقد يأخذ ذلك من أن النبوة ليست صفة للنبي ولا الرسالة ، وإنما يرجع ذلك إلى تعلق الخطاب به ، وذلك مستبعد بعد الموت ، فكيف تكون الآية لا تتحقق إلا في وقت امتناع ما هي آية عليه .

وهذا ليس بشيء ، لأنه تبيين أنه كان مخاطباً بتبليغ ما بلغه ، ولا يضسر امتناع تعلق الخطاب به عند وجود الآية ، لأنها (١) تدل على ما سبق من دعواه ، وقد جوزنا (٢) تأخر الآية إلى زمن مضروب في حال الحياة ، فيتجه أن يتأخر إلى أجل مضروب بعد الوفاة ، ويثبت بذلك صدقه في الدعوى السابقة (٣) .

وربما قال القول بذلك يؤدي إلى إبطال الكرامة ، فما من كرامة إلا ويجوز أن تكون (٤) على هذا معجزة لنبي (٥) تأخرت إلى بعد الوفاة .

فإن قلت : إن الكرامة تقع من غير تحد .

فيقال لعلها معجزة موعودة بعد الموت .

وإن قلنا تقع بعد التحدي ، فلعل من ادعى الولاية اطلع على (٦) ذلك

من أخبار النبي فادعها فكانت له ، وفي ذلك تطريق لإبطال الكرامات .

وهذا فاسد ، فإن الكرامة إن ظهرت بغير تحد (٧) فالذي نلتزمه فيها أنها

خارق ظهر على يد (٨) من ظهر أنه ولي ، وليست دلالة (٩) قطعية على الولاية ،

ولا مانع من ثبوت ما يغلب على الظن الولاية (١٠) ، كما لا مانع من ثبوت ما يغلب على

الظن (١٠) ثبوت العدالة ، فإن وقعت على وفق التحدي فالكلام فيها كالكلام في

ثبوت معجزة نبي ، فإنها تدل على صدقه ، ولا يخفى في العادة اختصاصها به ،

مع أنا نجوز وجود الخارق استدراجاً [ويكون] (١١) من ظهر على يديه من أهل

عداوة الله ، ولا يختم له بالسعادة ، ولهذا كان الأولون غير مستيقنين أنهم من

أهل السعادة خائفين (١٢) من المكر ، ولو [علم] (١٣) الولي بظهور الخارق

على (١٤) يديه أنه ولي لأمن من المكر .

(١) ب : ج : فإنها . (٢) ج : جوز . (٣) بداية : ل ٢٢٤ / ب في ج .

(٤) أ : يكون . (٥) أ : النبي . (٦) بداية : ل ١٦٤ / أ في أ .

(٧) أ ب : ج : تحدى . (٨) بداية : ل ١٧٦ / ب في ب .

(٩) ب : ولايته . (١٠) ب : بدون ما بين الرقعتين . (١١) أ : بدون (ويكون)

زدناه من ب : ج ليستقيم النص . (١٢) ب : فليقن . (١٣) أ ب : بدون (علم)

زدناه من ج ليستقيم النص .

(١٤) بداية : ل ٢٢٥ / أ في ج .

وقد نقل عن القاضي أن مجوز صدور الخارق على يد أرباب الصوامع من الكفرة استدراجاً (١) ، فكيف يتصك الآن بالكرامة على وجه يتعذر (٢) معرفتها مع أنها إذا وقعت لا يتيقن وجهها ، فلا وجه لما ذكره .

والتحقيق أنه يجوز ذلك ، ويكون التكليف مقيداً بزمن يعقب ظهور المعجزة وقول صاحب الكتاب (إن كلفهم قبل ظهور المعجزة ، فقد كلفهم شططا) ١/١٦٤ وإذا كان تكليف ما لا يطاق يجوز في (٣) رأيه في هذا الكتاب (٤) ، فلا معنى لتكليف الشطط .

نعم إن بناء ذلك على القول الذي صار إليه آخر من أن تكليف ما لا يطاق غير سائغ (٥) فيتجه الكلام .

ومن وجوه تعلق المعجزة بالتصديق ألا تكون مكذبة ، فلو قال نبي آتسى أن ينطق الله الجواد أو يدى أورجلى ، فنطقت بتكذيبه ، فهذه [ليست] (٦) آية مصدقة (٧) بلا خلاف (٨) .

وإن قال آتسى أن يحيى الله هذا الميت ، فأحياء الله وقال هو كاذب وخسر صمفاً عقيب تكذيبه ، فقد نقل عن القاضي أنه قال هذه آية مكذبة (٩) ، إلا أنه شرط ألا تطول مدته في عودته (١٠) إلى الحياة بل يموت عقيب تكذيبه ، فلو (١١) طال مدته عقيب ذلك (١٢) لم يقدر ، ولم يوجد عن القاضي في صورة طول المدة بعد البعث نص ، لكن كلامه في (١٣) الصورة (١٤) مقيد بالموت عقيب التكذيب ، وهو يفهم ظاهراً تسليم أنه لا يقدر في الصورة التي طال مدته بعد عودته .

والذى رآه الإمام أن ذلك غير قادح ، لأن التحدى وقع بالإحياء وقد حصل وهذا حتى كفر (١٥) ، ولو تحدى النبي بإحياء ميت كافر ، وأنه لا يزال مصراً على كفره ، فقام وكذبه لم يكن ذلك قادحاً ، ولأن نطق الحى ليس خارقاً للعادة ،

-
- (١) راجع : الكامل في اختصار الشامل ل ٢٤٨/ب . (٢) أ ، ب ، ج : تتعذر .
 (٣) ج : على . (٤) راجع ص ٣٧٥ (٥) أ : مانع . راجع : البرهان ١/١٠٤-١٠٥ . (٦) أ ، ب ، ج : بدون (ليست) زدناه من د ليستقيم النص اعتماداً على الإرشاد ٣١٥ ، شرح الكبرى ٣٦٢-٣٦٣ . (٧) د : تصديقه .
 (٨) د : فلا كلام . خالف في ذلك بعض العلماء . راجع شرح الكبرى ٣٦٣ .
 (٩) راجع : هداية المسترشدين ل ٤/١ الإرشاد ٣١٥ ، شرح الكبرى ٣٦٢ .
 (١٠) أ ، ب ، ج : دعوته . صححناه من د . (١١) بداية : ل ٢٢٥/ب في ج .
 (١٢) بداية : ل ١٦٤/ب في أ . (١٣) ب : بدون (في) .
 (١٤) بداية : ل ١٧٧/أ في ب .
 (١٥) راجع : الإرشاد ٣١٥ .

فلا يكون ذلك معجزة ، وإنما الآية والمعجزة ما هو خارق على ما تقرر (١) فالمكذب إذن غير المعجزة ، والمعجزة غير مكذبة ، بخلاف نطق اليد والجماد ، فإنه خارق فهذه الآية المدعاة للتصديق فلا تكون مكذبة .

وهذا الذى تمسك به الإمام يعترض عليه بأن يقال : كونه خارقا للمادة لا يكون معجزة إلا بشرطة الدعوى ، ولم يدع النبى فى السيد أنها لا تكذبنى ، ولم يدع أيضا أن الذى يحيا (٢) لا يكذبنى ، فاستويا فى عدم سبق الدعوى متعلقة بهما ، فلا اثر لكونه خارقا أو غير خارق .

وإنما يقرر كلامه أن نفس النطق فى اليد والجماد مكذبا فهو نفس الآية ، والنطق (٣) ههنا هو المكذب وليس المدعى آية ، فافترقا من جهة أن المكذب هو المدعى آية الصدق فى إحدى صورتين وليس المكذب فى الصورة الأخرى هو المدعى آية والتحقيق فى هذه المسألة ينبنى على البحث فى وجه دلالة المعجزة ، وقد قرر (٤) فى هذا الكتاب وفى غيره أنها لا تدل دلالة أدلة المقول ، وإنما هى مرتبطة عند اجتماع شرائطها بالصدق ضرورة (٥) ، وإنما أوتى منكروها من اعتقاد نفى الصانع ، أو اعتقاد أن الواقع ليس فعلا لله ، أو ما يتوصل إليه بنوع من (٦) العلوم ومن هدى للمشجع القويم ، وعلمها على وجهها فلا يستريب فى صدق من ظهرت المعجزة على يديه (٧) .

فإذا تصهد ذلك قلنا فى المسألة : ليراجع العاقل نفسه أن ما يجده (٨) من خمول (٩) هذا الفصل من الله - تعالى - منزلة قوله لمدعى النبوة صدقت هـ - يجده (١٠) ضرورة عند كون الآية الخارقة مكذبة (١١) أم لا ؟ فإذا لم يجده (١٢) علم أن المعجزة المستعينة العلم الضرورى لم تصل (١٣) ، وهذا مأخذ الكلام فى هذه المسألة (١٤) ، وإلى الله الرغبة فى الإعانة على درك (١٥) الحقائق (١٦) والخروج [من المضائق] (١٧) .

- (١) راجع ص ٤٧٤ (٢) أ ، ب : يحيى . (٣) بداية : ل ٢٢٦ / أ فى ج .
 (٤) أ : قدر . (٥) راجع : المصدر السابق ٣٢٤ ، القصيدة النظامية ٦٨ .
 (٦) بداية : ل ١٦٥ / أ فى أ . (٧) ج : يد . (٨) أ : يحسد . (٩) ج : تنزيل .
 (١٠) أ : يحده . (١١) بداية : ل ١٧٧ / ب فى ب . (١٢) أ : تجده ، ب : نجده .
 (١٣) أ ، ب : يصل . (١٤) راجع : شروط المعجزة فى : الإرشاد ٣٠٨ - ٣١٥ ، متن المواقف ٣٣٩ - ٣٤١ ، شرح المقاصد ١٣٠ / ٢ - ١٣١ . (١٥) ب : دك . (١٦) ب : الحايق .
 (١٧) أ ، ب : مجده بدون (من المضائق) زدناه من د . ليستقيم النص . راجع فصل المعجزات فى : الإنصاف ٦١ - ٦٢ ، شرح الأصول الخمسة ٥٦٨ - ٥٧٢ ، المختصر فى أصول الدين ٢٢٧ ، أصول الدين ١٢٠ - ١٨٤ ، الإرشاد ٣٠٧ - ٣١٥ ، العقيدة النظامية ٦٥ - ٦٩ ، لمع الأدلة ١١٠ - ١١١ ، البرهان ١٤٨ / ٢ - ١٥٠ ، التصديق لقواعد التوحيد ٢٣٦ - ٢٣٨ ، المحصل ٢٠٧ ، المسامية ١٣١ - ١٣٦ ، شرح طوابع الأنوار ٢٠٠ - ٢٠٤ ، متن المواقف ٣٣٩ - ٣٤٢ ، شرح المقاصد ١٣٠ / ٢ - ١٣١ ، شرح الكبرى ٣٥١ - ٣٦٣ ، نشر الطوالسج ٣٣٧ .

باب في إثبات الكرامات وتمييزها (١) عن المعجزات

(١) أ ب : وتمييزها

فصل [في تجويز الكرامات]

ذهب أئمتنا إلى تجويز الكرامات (١) ومنعها المعتزلة (٢) .
والأستاذ أبو (٣) إسحاق الإسفراييني يميل إلى قريب من مذاهبيهم (٤) ، والسدي
ذكره في جامع (٥) أن قال : إن قيل لك أن شخصا قطع المسافات البعيدة النائية (٦)
في ليلة ، أو مشى على الماء ، أو طار في الهواء ، فلا شك في كذبه .

وهذا القول يحتمل أن يكون أراد به الأستاذ أن يكون هذا القائل مدعيا لذلك
دليلا على ولا يتنه ، وهذا ما منعه كثير من أهل السنة ، غير أن الإمام ينقل عنه أن
الكرامات لا تبلغ مبلغ خرق العوائد (٧) ، فكأنه يحترف بأنواع يسميها كرامات ،
ويقول لا تبلغ خرق العوائد ، وهو في كتابه يثبت على إثبات الكرامات ، وفي أثناء
الباب يمنع مثل ما حكينا عنه منعه ، فكأنه يخص القول بإثبات الكرامات بأمور بعينها
تكون جارية على يد الأولياء كإجابة الدعوة ، ومصادفة الماء في البرية (٨) ، وقد
يقول (٩) الكرامة (١٠) بالمكاشفة (١١) ، وقد سمعت عن بعض علمائنا
قولا : إن المكاشفات ظنون تصدق في غالب الأمور لا تبلغ مبلغ المعلوم ، والصحيح
أن منها علوما ، ومنها ظنونا ، ولا استحالة في خلق علوم ضرورية في النفس
ولا شك في صحة ذلك من أهله .

وقول (١٢) صاحب الكتاب : (ما صار إليه أهل الحق جواز (١٣) انحزاق
العادة في حق الأولياء)

١٦٥ / ب

في هذا التخصيص إيهام امتناع جواز انحزاق العادة في حق غير الأولياء ،
وليس بصحيح ، فإنه يجوز ظهور خوارق (١٤) العادة على يد الرجل (١٥) ، وهو
من أهل عداوة الله ، ويجوز أن يقع الخارق في حق من اتسم بسمة الصالحين وهو

(١) راجع : الإرشاد ٣١٦ ، التمهيد لقواعد التوحيد ٢٥٢ ، بحر الكلام ٥٦ ، نهاية الأقدام

٤٩٧ ، متن المواقيف ٣٧٠ ، شرح المقاصد ١٥٠ / ٢ ، نشر الطواحي ٣٤٥ ، (٢) راجع :

المختصر في أصول الدين ٢٧١ ، ط ١ دار الشروق ١٩٨٧ م ، (٣) بداية : ل ٢٢٦ /

ب في ج ، (٤) راجع : الإرشاد ٣١٦ ، متن المواقيف ٣٧٠ ، شرح المقاصد ١٥٠ / ٢ ،

شرح الكبرى ٣٥٧ - ٣٥٨ ، (٥) كتاب الجامع من مؤلفات الأستاذ ، لم نجد له ذكرا في

فهارس مكنتات مصر والكثير من فهارس مكنتات العالم ، (٦) أ : الثابتة .

(٧) راجع : الإرشاد ٣١٧ ، (٨) راجع : شرح الكبرى ٣٥٧ - ٣٥٨ .

(٩) أ ، ب : يكون ، ج : تكون ، صححناه من د ، (١٠) أ ، ب ، ج : بالكرامة ، د :

بالكرامات ، (١١) أ ، ب ، ج ، د : والمكاشفة صححناه ليستقيم النص .

(١٢) بداية : ل ١٦٥ / ب في أ ، (١٣) بداية : ل ٢٢٧ / أ في ج .

(١٤) أ : خوارق ، (١٥) أ ، ب : الرجال .

مستدج ؛ إذا (١) وقع في المعلوم أنه (٢) من أهل العداوة وقد ختم له بالشقاوة (٣) .

والصحيح عندنا أن الولاية إنما تحقق على تقدير الموافاة على الطاعة ، والولسى من تلاء الله بالنصر والمعونة ، ومن جانب المبد أن تتوالى طاعته (٤) .

ولهذا قلنا إن ظهور الخارق للعادة ليس دلالة قاطعة على الولاية ؛ إذ جاز أن يكون في الباطن من أهل الاستدراج ، ويختم له بالشقاوة .

وقد صار بعض الناس الى جواز ظهور المعجزات على أيدي الكاذبين ، ووافق في ذلك بعض أئمتنا (٥) ، فلم يمنع ظهور الخوارق على أيدي غير الأولياء .

فنقول للمعتزلة هذا الفعل الخارق للعادة مقدور لله - تعالى - ، ولا تتعلق القدرة إلا بممكن ، وذات النبي لا تصحح وقوع هذا الفعل ؛ إذ صحة الفعل باعتبار قدرة القادر عليه (٦) ، لا باعتبار وجود ذات غير قادرة عليه ، وسبق (٧) دعواه أيضا غير مؤثرة في صحة وجود الفعل (٨) ، فما صحح وقوع الخارق منه صحح وقوعه من غيره ، وليس في وقوعه من غيره ما يخل بوجه دلالة على صحة دعواه .

وهذا الحرف الأخير مثار نزاعهم ؛ فهم يزعمون أن ظهور الخارق على يد غير النبي (٩) يخل بدلالة المعجزة على يد النبي ، وربما قالوا ينقض (١٠) السى تكذيبه (١١) ، فإنه يقول في تحديده لا يأتي أحد بمثل ما أتى به ، ولولا ذلك لم يكن للمعجزة به اختصاص (١٢) .

وهذا الكلام غير متجه في (١٣) ظهور كرامة غير اختيار (١٤) ودعوى .
 وذهب جماعة من الأصحاب الى أن ذلك به تتميز المعجزة عن الكرامة (١٥) ، ودلالة المعجزة كما عرفت مشروطة بسابقة الدعوى والتحدى ، فلم يكن الدليل على صدق النبي موجودا في الكرامة ، فلم تختل الدلالة ، وإنما يحصل الاختلال لو وجد

-
- (١) أ ، ب ، ج : ان . صححناه من د . (٢) بداية : ل ١٧٨ / أ في ب .
 (٣) أ : بالشقاوة . (٤) راجع : شرح المقاصد ١٤٩ / ٢ .
 (٥) من قال من الأئمة إن دلالة المعجزة عادية كالقاضي الباقلاني جوز ظهور المعجزات على أيدي الكاذبين . راجع : متن المواقف ٣٤٢ ، شرح الكبرى ٣٦٦ .
 (٦) بداية : ل ٢٢٧ / ب في ج . (٧) ج : زيادة (ان) . (٨) أ : الفصل . تحريف .
 (٩) أ : الشىء . (١٠) أ : ينقض . (١١) أ ، ب ، ج : تكذيبه . صححناه من د .
 (١٢) راجع : المختصر في أصول الدين ٢٧١ ط ١ دار الشروق ١٩٨٢ م .
 (١٣) بداية : ل ١٦٦ / أ في ب . (١٤) ب ، ج : اختيار .
 (١٥) ب ، ج : الكرامات . راجع : الإرشاد ٣١٦ .

الدليل برمته من غير دلالة ، وإنما يقول النبي لا يأتي (١) أحد بشئ
ما أتيت به وهو يبغي معارضتي ومناقضتي ، والولى يظهر عليه ببركته
متابعته والاقتداء به ، فهو أحق بالدلالة على صدق (٢)
المتبوع وعاضد القول بصحة القول (٣) ، فلم يكن فيه ما يخل
بالدلالة .

وذكر صاحب الكتاب اختلاف من جواز الكرامات في ثلاثة أمور :
أحدهما : هل يجوز وقوع الكرامة عن اختيار أم لا ؟
الثاني : هل تقع (٤) على وفق دعوى الولاية أم لا ؟

الثالث : أن جواز الكرامات هل يعم سائر الخوارق ، أم يختص
ذلك بما لم يظهر معجزة للنبي (٥) ؟

والوجهان الأولان ذكرا في التمييز بين المعجزة والكرامة ، فأما الأول وهو
الاختيار (٦) فقد ذهب بعض أئمتنا إلى أن الكرامة لا تقع (٧)
عن اختيار وقصد من الولي ، وإنما تقع (٨) عن غير
قصد وإرادته .

والمراد بالاختيار والإرادة ههنا : شهوته وتغيبه ؛ فإن
الفعل الخارق للعادة إذا لم يكن مقدورا ولا من جنس المقدور فلا
تتعلق به الإرادة بمعنى القصد ، وإنما الإرادة بمعنى الشهوة
تتعلق به .

وإنما حمل القائلين باعتبار عدم الاختيار ، لاعتقادهم أنه
من خصائص المعجزة ، وهذا لا اعتبار به من الأقوال ؛ فإن المعجزة
تتميز بغير (٩) هذا ، وهو وقوع الخارق على وفق دعوى النبوة .
والدليل على جواز وقوع الكرامة مع ثبوت الاختيار ما سبق من أن الصحيح لوقوع (١٠) المقدور

(١) أ : يأت . (٢) بداية : ل ٢٢٨ / أ في ج . (٣) بداية : ل ١٧٨ /

ب في ب . (٤) أ ، ب : يقع . (٥) راجع : المصدر السابق ٣١٦-٣١٧ .

(٦) أ : الاختيار . (٧) ب : يقع . (٨) أ ، ب : يقع .

(٩) ج : من غير . (١٠) بداية : ل ١٦٦ / ب في أ .

ثبوت (١) الاقتدار مع إثبات العالم القادر لوقوعه (٢) هـ ولا يتوقف ذلك على اختيار غير القادر هـ ولا على (٣) عدم اختياره هـ وذلك في المثال كما نقول نحن في أفعالنا إنها واقعة بفعل الله تعالى هـ وتقع تارة مع اختيارنا هـ وتارة مع زهولنا وغفلتنا هـ ويستحيل ثبوت الاختيار مع الزهول .
وهذا المسلك يرد (٤) على من قال إنه لا يصح ثبوت الكرامة مع الدعوى هـ وهو الأمر الثاني هـ فإن القادر على فعلها بدون الدعوى قادر على فعلها مع الدعوى .
قال القاضي : ليس في المعقول ما يمنع من الكرامة على وفق الدعوى (٥) هـ غير أننا إذا نظرنا إلى ما وقع من عادة الصالحين هـ فالدعوى (٦) تجانب سجيئتهم هـ والكرامة في مطرد عادة الخلق إنما تقع على يد من هو (٧) [على] (٨) سمسة الصالحين .

والتحقيق أن مطلق وجود الدعوى لا يخالف سمسة (٩) الصالحين هـ فإنه قد يظهر ذلك من يقصد أن يقتدى به ويهتدى هـ أو يقرر عند منكرى (١٠) الكرامات جوازها فإن الوقوع يلزم منه الجواز فيكون هداية إلى سبيل الحق .

وإذا كان الإظهار والدعوى لا يمنع ثبوت حسن القصد هـ والجري على مساق سمسة الصالحين لم يكن لمنع الدعوى في الوقوع بناءً على هذا المأخذ وجهه .
وربما تمسك من (١١) منع ثبوت الكرامة على وفق الدعوى بأنه (١٢) لو صح ذلك لأمن صاحبها من المكر هـ ولا خلاف أن أهل الطاعة لا يأمنون من المكر هـ ولا يتحققون أنهم من أهل الولاية .

وهذا ضعيف هـ فإنه لا يمتنع أن يكون على حال تجاب دعوته ثم يثول (١٣) إلى خلاف ذلك .

الأمر الثالث : في جواز الكرامات بجميع (١٤) خوارق المعاديات هـ وقد ذهب بعض الأئمة إلى أن كل ما وقع معجزة للنبي لا يصح أن يكون (١٥) كرامة لولي كإحياء

(١) بداية : ل ٢٢٨ / ب في ج (٢) أ هـ ب هـ ج : لوقوعه القادر . راجع ص ٣٢٧-٣٢٨

(٣) ج : بدون (على) (٤) أ هـ ب : تردد (٥) بحيث اشترط القاضي لكون

الخارق للمعادة المطابق لدعوى النبي معجزاً أن يكون على وجه الشهادة له .

راجع هداية المسترشدين ل ٤ / أ هـ . الكامل في اختصار الشامل ل ٢٤٨ / ب

(٦) بداية : ل ١٢٩ / أ في ب (٧) ب : هم (٨) أ : بدون (على) (

زدناه من ب هـ ج ليستقيم النص . (٩) أ : سمو (١٠) أ : شكرى

(١١) بداية : ل ٢٢٩ / أ في ج (١٢) أ هـ ب هـ ج : فإنه صححناه من د

(١٣) أ هـ ب هـ ج : يثول (١٤) ب : لجميع . بداية : ل ١٦٧ / أ في ١

(١٥) أ هـ ب : تكون .

- الموتى ، وقلب العصا حية ، وخلق البحر أطوادا ، ونحو ذلك . (١)
- والأستاذ يصرح بمنع هذا وهو قد منع غيره من الخوارق ، وإنما يجوز ما يجزى مجرى إجابة الدعوة ووجود ما في البرية ، وغير ذلك مما يكرم الله به عباده ، ولا يبلغ مبلغ الخوارق للمعادات .
- وهؤلاء زعموا أن قول النبي لا يأتي أحد بمثل ما أتيت به يمنع من وقوع شيء من معجزات الأنبياء على أيدي أوليائه ، لئلا يؤدي إلى تكذيب من ثبت صدقه .
- وهذا مندفع ، فإن تحدى النبي مقيد بأنه لا يظهر ما أتى به على يد من ينفى معارضته ومناقضته ، ولا على يد مفتر كذاب ، والدليل عليه أن ظهور جنس واحد من المعجزات على يد (٢) نبي آخر لا يقدح في ثبوت معجزة من ظهر على (٣) يده من ذلك الجنس قبله وفاقا ، وإذا جاز تقييد ذلك بأنه (٤) لا يأتي بذلك غيره جاز تقييده بنوع آخر من التقييد ، كما أشرنا إليه آنفا (٥) .
- ثم الدليل على جواز ذلك عموما : ما تحقق في الأمرين السابقين من صحة الاقتدار عليه (٦) ، وإنما تتعلق القدرة بممكن ، وقد بينا أنه لا تخل (٧) بدلالة المعجزة (٨) ، فتحقق صحة ذلك عموما .
- شبهه نفاة (٩) الكرامات :
- فما تمسكوا به أن قالوا : لو جاز وجود شيء من الخوارق لجاز كل خارق ، ويؤدي ذلك إلى ظهور ما كان معجزا لنبي (١٠) على يد ولي ، وفي ذلك إبطال تحدى الأنبياء ، ونسبتهم في التحدى إلى الافتراء . (١١)
- وهذا مما أجبت عنه عند كلامنا على من اشترط ألا تكون (١٢) الكرامة مما ظهر (١٣) على يد نبي (١٤) معجزة . (١٥)

- (١) راجع لإرشاد ٣١٧ . فصل القاض الباقلاني فمنع وقوع الآيات المعظيمة كالحياء الموتى كرامة لولى وجوز غيرها . راجع إكمال في اختصار الشامل ٢٤٨ / ب — ٢٤٩ / أ . وقد صرح الباقلاني بأنه لا يجوز الكرامات للصالحين بجميع الأجناس ومثل سائر آيات الرسل . راجع إلبان عن الفرق بين المعجزات للباقلاني .
- باعتنا رتشد / مكارش / المكتبة الشرقية / بيروت ١٩٥٨ م .
- (٢) أ : بدون (يد) زدناه من ب ، جليستقيم النص (٣) بداية : ل ٢٢٩ / ب في ج .
- (٤) بداية : ل ١٧٩ / ب في ب (٥) راجع ص ٤٧٧ (٦) راجع ص ٤٨٦-٤٨٧ راجع الكامل في اختصار الشامل ل ٢٤٨ / ب (٧) ج : يخل (٨) راجع ص ٤٨٥-٤٨٦
- (٩) أ : نفات (١٠) ج : معجزة للنبي (١١) راجع هذه الشبهة فسي .
- الإرشاد ٣١٧ (١٢) أ ، ب : يكون (١٣) أ ، ب : ظهرت
- (١٤) بداية : ل ١٦٧ / ب في أ .
- (١٥) راجع الصفحة نفسها .

ويرد على الخصوم مذهب هؤلاء منعا لمقدمتهم ، فيقولون لانسلم أنه لو جاز شيء من الخوارق لجاز كل خارق .

والجواب السديد ما ذكرناه من (١) أنه يجوز أن يظهر ما كان معجزة لنبي على يد ولي كرامة (٢) ، وتحدى النبي بها لا (٣) ينافي بظهورها على يد غيره إذا كان [لا] (٤) يعني معارضة (٥) ، بل جريان ذلك على يد من صدقه وتابعه تصريح بأن ذلك من بركة متابعتة ، فما صدر على يده دليل صدق استناد ، ولهذا قلنا ان صدور المعجزة على يد نبي لا يقدح لما كان كل واحد منهما مصدقا للآخر غير مناقض لـ

شبهة أخرى لهم : قالوا إذا جوزتم انخراق الموائد على يد الأولياء فيلزم أن تشكوا في الضروريات ، إذ جاز أن تنخرق جميع الموائد على يد ولي فيشك الإنسان إذن في بقاء الأنهار ماء والجبال أحجارا ، ويجوز أن تنقلب الأنهار دماء عبيطاً (٧) ، والجبال ذهباً إبريزاً ، وذلك سفسطة لامحالة . (٨)

والجواب أن العلوم الحاصلة باستمرار العادة وبقاء هذه الأمور علوم حاصلة ضرورية غير مرتبطة بدلالة ، وإذا خرق الله الموائد لم تبق هذه العلوم في النفس ، إذ يستحيل (٩) خلق العلوم باستمرار مع الانخراق ، فإن فيه قلب حقيقة العلم ، وقلب الأجسام محال ، وصار في المثال كحال من كان في الفترة قبل مبعث النبي ، فإنه كان [يسلم] (١٠) بجواز (١١) انخراق العادة على يد نبي ، ولا يتشكك بسبب ذلك في العلم الضروري الحاصل له عند استمرار الموائد ، فإذا انخرقت العادة انسلبت العلوم فيما انخرق عن الصدور فبقى العلم فيما لم تنخرق فيه (١٢)

(١) د : بدون (من) (٢) راجع ص ٤٨٨ (٣) ج : بدون (لا)

(٤) أ : ب : ج : بدون (لا) زدناه من د ليستقيم النص . (٥) ج : معارضته

(٦) بداية : ل ٢٣٠ / ١ في ج

(٧) عبيطاً : طريا : راجع : لسان العرب ، مادة عبط ٢٧٨٦ / ٤

(٨) راجع هذه الشبهة في : الإرشاد ٣١٨ (٩) بداية : ل ١٨٠ / ١ في ب

(١٠) أ : ب : ج : بدون (يسلم) زدناه ليستقيم النص .

(١١) أ : ب : لجواز .

(١٢) راجع جواب الشبهة المذكورة في : المصدر السابق ٣١٨ - ٣١٩ .

ومما احتجوا به : أن قالوا وجود الخارق على يد الولي إما أن يدل أو لا يدل ،
والقول (١) بدلالته يختم دلالة المعجزة (٢) ، فإن الشيء (٣) إذا وجد ودل على
غير (٤) النبوة لم تكن (٥) له دلالة في موضع آخر عليها إذ (٦) وجد عربا عن الدلالة
عليها ، وإن لم يدل فلا فائدة فيه .

وهذا الكلام مختل فإن الدال على النبوة ليس مجرد الخارق ، بل وجود الخارق على
وفق تحدى النبي ودعواه النبوة ، وإجاية الدعوة هي (٧) الدليل على مجرد الخارق ،
فلو دل الخارق بغير هذه الوجهة لم يكن نقضا للدلالة ، والقول أنه إذا لم يدل عبث (٨)
قول يمكن النزاع فيه ، وإذا وقعت الطلبة بتحقيقه لم يجد مورد (٩) إلى تقريره سبيلا .
وإذا اندفعت شبهتهم فقد قررنا (١٠) إمكان وجود الخارق على يد غير النبي ،
غير أن إشعارها بولاية من ظهر (١١) على يده غير قاطع ، فإننا نجوز أن يكون ذلك
استدراجا ، ولا يأمن من أن يكر الله به ، فيتبين أنه من أهل عداوة (١٢) الله .
وقد نص الشيخ أبو الحسن الأشعري على أن من مكر به ولم يختم له إلا بالشقاوة فهو
في زمن الطاعة ليس بولي (١٣) . وقد نوزع في هذه المسألة ، والخلاف (١٤) فيها
آيل (١٥) عند التحصيل (١٦) إلى مناقشة في عبارة (١٧) فمن اعتقد أنه ولي
قال (١٨) : الولي من توالى طاعته ،

وهذا قد توالى في هذا الزمن طاعته ، فهو إذن ولي ، وإذا (١٩) فسرت الولاية
بهذا المعنى فلا معنى للمخالفة ، والشيخ يقول الولي من تولاه الله تعالى بنصرتـه
ومعونته وحفظه (٢٠) وتأيدته (٢١) ، وهذا مخدول مستدرج (٢٢) سبق العلم

(١) بداية : ل ١٦٨ / أ في ١ (٢) بداية : ل ٢٣٠ / ب في ج

(٣) أ : الشرع (٤) د : عين (٥) د : تكن

(٦) د : إذا () أ : ب : هو

(٨) أ : ب : ج : بحث . صححناه من د

(٩) ب : مورد (١٠) أ : ب : قدرنا

(١١) أ : ظرت ب : طرت (١٢) أ : اعداد

(١٣) راجع : مجرد مقالات الأشعري ل ٧٦ / أ

(١٤) أ : ب : ج : والخارق د : وقد نوزع ذلك الخلاف لدى في هذه المسألة

(١٥) أ : ب : ج : بل صححناه من د (١٦) د : التخصيص .

(١٧) د : العبارة (١٨) ب : فإن (١٩) بداية : ل ٢٣١ / أ في ج

(٢٠) بداية : ل ١٨٠ / ب في ب

(٢١) لم أظفر بهذه العبارة منسوبة للأشعري ولكنها مشهورة . راجع التعريفات ٢٢٧

(٢٢) أ : استدج .

بكونه غير محفوظ ولا موفق ، فإنه مختوم له بالشقاوة ، وهذا المعنى يقضى (١) بأنه غيرولى ، ولا نزاع فى ذلك .

وعلى الجملة فالخارق يجوز على يد الساحر والفاجر ، فلم يكن علما تتيقن عنده الولاية ولا به (٢) .

نعم الخارق فى حق من توالى عليه الطاعات وحسن (٣) منه الاتباع يدل [على] (٤) الولاية دلالة ظنية لا قطعية ، فأحسن تأمل ذلك ترشده .

وقد استدل صاحب الكتاب على جواز الكرامات بما وقع على يد أصحاب الكهف ، وهم ليسوا أنبياء ، وفاقا (٥)

واستدل أيضا بما وقع لمريم - عليها السلام - من فاكهة الشتاء فى الصيف ، وفاكهة الصيف فى الشتاء ، وتعجب زكريا من ذلك حيث قال :
 " أنى لك هذا قالت هو من عند الله " (٦) .

وهذا قبيل وجود عيسى ، والمعجزة لا تكون قبل وجود النبى ، ولا قبل دعواه وإن وجد ، ولا يصح أن يقال مريم كانت نبيه (٧) ، فإنه لم ينقل عنها دعوى ذلك ، ولا تحدث بما جرى على يدها (٨) لقصد تصديقها فى ذلك .

وقد منعت المعتزلة أن تكون (٩) (١٠) المرأة نبيه (١١) وقالوا مرتبة النبوة مرتبطة بكمال العقل ، وهى ناقصة العقل ، ففبح مع نقصانها ، أن تغض إليها هذه المنزلة العالية فى رعاية البرية .

وهذا سخيف فرب امرأة أعظم من الرجال ، وقد اتفق المسلمون على تفضيل مريم على رجال زمانها غير الأنبياء (١٢) ، ولو ائتمعت الله امرأة نبيه لم يكن النقصان ثابتا لها ، والكمال المقدر للرجال من الجائز أن يخلق للنساء ، وتزيد بالكمال زيادة بصرو وسرعة إدراك كجودة (١٣) الآراء ووفور (١٤) التدبير ، وليس ذلك بممتنع على النساء ، فبطل ما تخيلوه ، ولا يلزم من قوله تعالى :

- (١) أ : يفضى . (٢) ب : ولا بد . (٣) بداية : ل ١٦٨ / ب فى ١ .
(٤) أ : بدون (على) زدناه من ب ، ج : ليستقيم النص . (٥) راجع : الإرشاد ٣٢٠ .
(٦) سورة آل عمران من آية ٣٧ . راجع المصدر السابق نفس الصفحة .
(٧) راجع : التفسير الكبير ٤٣ / ٧ ، الجامع لأحكام القرآن ١٤٢٥ / ٣ - ١٣٢٦ / ط دار الريان للتراث ، الكامل فى اختصار الشامل ل ٢٤٨ / ب . (٨) ب : يديها .
(٩) بداية : ل ٢٣١ / ب فى ج . (١٠) أ : يكون .
(١١) راجع : التفسير الكبير ٤٣ / ٧ . (١٢) راجع : الكامل فى اختصار الشامل ل ٢٤٨ / ب . (١٣) أ : ب : لوجوده .
(١٤) أ : ب : وقصوره .

• إن الله اصطفاك وطهرتك • (١)

أن الاصطفاء يلزم منه النبوة ولا بد • وقد (٢) نقل أن القاضي سئل عن مريم هل تقطع أنها نبيه أو غير نبيه • فقال لم يقد لي قاطع في النفي ولا في الإثبات •

وهنا الذي تشكك (٤) فيه لا يمنع من أن الظاهر على يدها كرامة • لعدم وقوع التحدى بما وقع • وكذلك ما جرى لأم موسى عليه السلام من إلها مهيأ أن تلقى في اليم • وغير ذلك فهو كرامة • ولم تثبت لموسى نبوة (٥) بعينه • وكذلك ما جرى للنبي - صلى الله عليه وسلم - من وقت مولده (٦) إلى حين ابتعته (٧) الله • فإنه كان من الكرامة • إذ لم يكن مسبقا بتحدو دعوى • ولم يكن وقت مولد (٨) النبي (٩) - صلى الله عليه وسلم - نبيا (١٠) ليتوهم إضافة الآيات الموجودة إليه • فتحقق ثبوت الكرامات • وثبوتها دليل الجواز لا محالة • وما يستدل به ما جرى في زمن سليمان - عليه السلام - في عرش بلقيس (١١) حيث قال عفريت من الجن :

• أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك • (١٢)

• قال الذي عنده علم من الكتاب أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك • (١٣)

وهذه ليست معجزة لسليمان • إذ لم يتحد بها • بل طالبا لها من الفيسر •

- (١) سورة آل عمران من آية ٤٢ • (٢) بداية : ل ١٨١ / أ في ب •
 (٣) أ : نقطع • (٤) بداية : ب ل ١٦٩ / أ في أ •
 (٥) ج : زيادة (الا) • (٦) بداية : ل ٢٣٢ / أ في ج • (٧) أ : ابتعته •
 (٨) ج : مولده • (٩) ج : بدون (النبي) • (١٠) أ : ب : نبى •
 (١١) بلقيس بنت الهداد بن شرحبيل • من بنى يعفر بن مكسك • يمانية من أهل مأرب • ملكة سبأ • اختلف كثيرا في اسم أبيها • ورويت حولها الأساطير •
 انظر ترجمتها في : الأعلام ٢/ ٧٣-٧٤ • وانظر قصتها مع سيدنا سليمان في جامع البيان لأبي جعفر الطبري ١٩/ ١٤٣-١٧٠ / ط دار الفكر ١٩٨٤ م • البحر المحيط لمحمد بن يوسف أبي حيان ٧/ ٦٣-٨٠ طبع معه تفسير النهر المارد من البحر لأبي حيان والدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفى النحوى ط ٢/ دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٨٣ م

(١٢) سورة النمل من آية ٣٩ •

(١٣) سورة النمل من آية ٤٠ •

وكل ما وجد من ذلك غير مقرون بدعوى النبوة وطلبه دال على صدق مدعيها فيلتحق
بقبيل الكرامات ؛ لامتناع كونه من قبيل المعجزات (١)

* * *

(١) راجع فصل الكرامات في : المختصر في أصول الدين ٢٤٢ هـ

الأصول والفروع ٢٤/٣٠٠-٣٠٢ هـ الاعتقاد على مذهب السلف ١٨٩-١٩٥ هـ
الإرشاد ٣١٦-٣٢١ هـ العقيدة النظامية ٢٠-٧١ هـ تبصرة الأدلة ٥٨٦/٢-٥٨٩ هـ
التمهيد لقواعد التوحيد ٢٥٢-٢٥٦ هـ بحر الكلام ٥٦-٥٨ هـ نهاية الأقطاب
٤٩٧-٤٩٩ هـ الأربعين ٣٨٤-٣٨٨ هـ شرح الطوالع ٢١٣-٢١٤ هـ متن المواقف
٢٧٠ هـ شرح المقاصد ١٤٩/٢-١٥١ هـ شرح العقائد النسفية ١٩٤/١-١٩٦ هـ
كتاب طبقات الأولياء لعمر بن علي بن أحمد بن الملقن/ت : نور الدين شريعة/ط ٢
دار المعرفة بيروت / ١٩٨٩ هـ شرح الكبرى ٣٥٧-٣٥٨ هـ شرح الفقه الأكبر
للغاري ٧٩-٨٠ هـ كتاب جامع كرامات الأولياء ليوسف بن اسماعيل النيهاني/ت :
إبراهيم عطوة عوض ط ١ / مصطفى الحلبي ١٩٦٢ هـ قضايا عقدية ١٠٠-١٠٧ هـ

باب في إثبات السحر وتمييزه عن المعجزات ، وفيه الرد على منكري الشياطين .
أما السحر فتأثير وشائع في لسان حملة الشريعة ، وقد اتفقوا عليه ^(١) . وهم أهل
الحل والمقد . وإن اختلفوا في أن الساحر كافر أم لا يكفر بنفس السحر إلا أن
يضيف شيئا إلى خلق غير الله - تعالى - ^(٢) .

ثم نوعه نوعين : أحدهما ما هو من جنس المقدور وإن كان خارقا للعادة ، كالتحلق ^(٣)
في الهواء ^(٤) ، والدخول في الخوَّخات ^(٥) .

ثم ذكر في هذا القسم أن يسترق ^(٦) الساحر ^(٧) .

وهذا لا يلتحق بهذا ، فإنه إن أريد بكونه يسترق أن يعدم ^(٨) بعض جواهر ^(٩) ،
فليس ذلك من جنس مقدوره . وإن أريد بذلك تأليف آخر على شكل غير شـسـكـله
فليس التأليف من مقدوره أيضا ، إلا أن يريد به حركة بعض الجواهر إلى بعض
الجهات ، فإنه من جنس المقدور .

ثم ذكر النوع الثاني ، وهو أن يقول الساحر أو يفعل في محل قدرته ، فيخلق الله
في غير محل قدرته شيئا آخر ، وهذا كما إذا نفث ^(١٠) وعقد عقدا فيلحق
المسحور مرض وألم في جسمه ^(١١) .

وإذا فهمت ذلك فهذا جائز ، فإن ما هو من جنس المقدور ممكن لا محالة ،
والممكن ينافي المستحيل ، فلا يثبت الإمكان والاستحالة على موضوع واحد .

وتقرير عدم المناقاة للمعجزة على النحو الذي قررناه في الكرامات ^(١٢) .

وأما خلق مرض أو ألم أو بغض في قالب آخر عند عقده ونفثه فلا استحالة فيه ، فإنه
إذا جاز فعله ^(١٣) معرى ^(١٤) عن عقده ونفثه جاز فعله عقيب نفثه وعقده ،
والمستحيل نسبة الأثر إلى نفسه وعقده ، إذ لا فاعل سوى الله - تعالى - .

- (١) راجع : البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات ٧٧ ، الإرشاد ٣٢١ ، الجامع لأحكام
القرآن ٤٣٦/١ / دار الريان للتراث عن طبعة دار الشعب ، شرح المقاصد ١٥٢/٢ .
(٢) راجع : الجامع لأحكام القرآن ٤٣٥/١ - ٤٣٦ / دار الريان للتراث .
(٣) بداية : ل ٢٣٢ / ب في ج . (٤) أ : الهوى . (٥) الخوَّخَة : كوة في الجدار
تؤدي الضوء . راجع مختار الصحاح / مادة خو خ . الإرشاد ٣٢١ .
(٦) بداية : ل ١٨١ / ب في ب ، استرق الشئ ضد استغلظ راجع مختار الصحاح ٢٧٤ .
(٧) راجع : الإرشاد ٣٢١ . (٨) أ ، ب : تعدم . بداية : ل ١٦٩ / ب في أ .
(٩) ب : جوابه . (١٠) النفث : أقل من الثقل وهو شبيه بالنفخ . راجع : مختار الصحاح /
مادة نفث ٦٩٦ ، لسان العرب مادة نفث ٤٤٩١/٦ . (١١) راجع : الإرشاد ٣٢٢ .
(١٢) راجع ص ٤٨٦ (١٣) أ ، ب ، ج : فعلى . صححناه من د .
(١٤) د : معجزة .

وإذا (١) ثبت الجواز عقلاً فالدال على الوقوع : قضية هاروت وماروت (٢) ، قال الله - تعالى - عنهما :

” يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت إلى قوله : فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه (٣) .

وقوله تعالى : ” سحرُوا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم (٤) ”

وقوله تعالى : ” ومن شر النفاثات في المقد (٥) ” وسحر رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - حتى أعلمه جبريل بموضعه فاستخرجه وحل عقده فزال ما به عند ذلك (٦) .

” وسحرت جارية عائشة (٧) ”

فلا عبرة إذن بحثالة المعتزلة في إنكار السحر (٨) ، وكيف يستقيم على أصلهم إنكار ذلك لوهم قائلون بالتولد (٩) هو وقوع مقدور وهو (١٠) في غير محل القدرة ، فما يضمنهم من تقرير أمر في محل القدرة مولداً (١١) أمراً آخر في غير محلها فتأثير السحر على أصلهم لازم (١٢) .

وأما نحن فلا نرى للقدرة تأثيراً ، وهي متعلقة بما في محلها خاصة ، فإنا قدر ألم في جسم خارج عن محلها فذلك بفعل الله - عز وجل - ، غير أن جريان المادة بوقوع حادث عقيب حادث في غير محله غير مستمع ،

- (١) بداية : ل ٢٣٣ / ١ في ج . (٢) هاروت وماروت : اختلف فيهما هل هما من الملائكة أم لا ؟ راجع متشابه القرآن ٩٩-١٠١ ، الجامع لأحكام القرآن ١ / ٤٤٣ ، ٤٤٠ / ٤٤٣ . دار الريان للتراث . (٣) سورة البقرة من آية ١٠٢ . (٤) سورة الأعراف من آية ١١٦ . (٥) سورة الفلق آية ٤ . (٦) رواه الإمام البخاري في صحيحه بسند عن السيدة عائشة . راجع : صحيح البخاري ، كتاب الدعوات ، باب تكرير الدعاء ٢ / ٧٩ . (٧) راجع : الإرشاد ٣٢٢ ، الجامع لأحكام القرآن ١ / ٤٣٨ ، دار الريان للتراث ، شرح المقاصد ٢ / ١٥٢ . أم المؤمنين السيدة عائشة : زوج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - و بنت أبي بكر الصديق ، روى عنها أحاديث كثيرة . انظر التعريف بها في الحلية ٢ / ٤٣ - ٥٥ ، تذكرة الحفاظ ١ / ٢٧-٢٩ ، إسماعيل البيطا برجال الموطأ ٤٩ ، الأعلام ٣ / ٢٤٠ . أعلام النساء / كحالة ٣ / ٩-١٣١ / ط ٣ مؤسسة الرسالة ١٩٧٢ م . (٨) السحر عند المعتزلة : ضرب من التوبيه والحيلة . راجع : متشابه القرآن ١٠١ ، شرح الأصول الخمسة ٥٧٢ ، الجامع لأحكام القرآن ١ / ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، دار الريان للتراث ، شرح المقاصد ٢ / ١٥٢ . (٩) بداية : ل ١٢٠ / ١ في أ . (١٠) ب : كرر (وهو) ، المكسرر بداية : ل ١٨٢ / ١ في ب .

(١١) د : يسـولد .

(١٢) أ : ب ، ج : لز ، د : الزم .

وقد زعم بعض الناس أن السحر إنما يثبت في نوعين :
أحدهما (١) : تفريق بين متحابين لقوله تعالى :

" فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه " .
أو تخييل لقوله تعالى :

" يخيل إليهم سحرهم أنها تسمى (٢) " .

وذكر أنهم عملوا في العيص (٣) زئبقا ، فلما حصى بالشمس ظهر اضطراب فسي
العيص (٤) والحيال المصورة على صور (٥) الحيات (٦) .

والذي (٧) ارتضاه المحققون : أن السحر لا ينحصر فيما ذكره .

فقد " تألم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من السحر حتى أعلم أنه في مشاقة
في بشر (٨) .

وقد قال الشافعي (٩) - رضی الله تعالى عنه - لو أقر الساحر أن سحره يفضى
إلى الزهوق (١٠) غالبا قتلته بفعل ذلك السحر قصاصا (١١) .

وليس في ذكر آية التفريق حصر فيه .

والظاهر من قضية السحر أنهم سحروا أعين الناس .

وقوله " وجاءوا بسحر عظيم " .

-
- (١) بداية : ب ٢٣٣ / ب في ج . (٢) سورة طه من آية ٦٦ . (٣) أ ب هـ ج : العاص
صحناه من د . (٤) ب : العاص . (٥) ب : وصورة .
(٦) راجع : الجامع لأحكام القرآن ١ / ٤٣٦ / دار الريان للتراث . (٧) أ : الذي .
(٨) الحديث سبق تخريجه راجع ص ٤٩٥ (٩) الإمام الشافعي : أبو عبدالله محمد
ابن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن يزيد بن هاشم بن عبد المطلب ،
م ٢٠٤ هـ ، عالم قريش الذي ينسب إليه المذهب الشافعي ، شرفه في الحسب قرينه
من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وشرفه في العلم ما خصه الله - تعالى - به
من تصرفه في وجوه العلم وتبسطه في فنون الحكم ، ولد بغزة بفلسطين ، ونقل إلى
مكة وله سنتان ، توفي بمصر ، تتلمذ على الإمام مالك بن أنس ، ومسلم بن خالد
الزنجي ، من تصانيفه : المسند في الحديث ، الرسالة في أصول الفقه ، أحكام
القرآن ، اختلاف الحديث ، إثبات النبوة والرد على البراهمة ، المبسوط في الفقه .
انظر ترجمته في : الفهرست ٢٦٣-٢٦٤ ، حلية الأولياء ١ / ٦٣-١٦١ ، معجم
الأدباء ٧ / ٢٨١-٣٢٧ ، وفيات الأعيان ٣ / ٥٠٣-٥١٠ ، المعبر ١ / ٣٤٣ ، تذكرة
الخفايا ١ / ٣٦١-٣٦٣ ، الوافي بالوفيات ٢ / ١٧١-١٨١ ، تهذيب التهذيب
١ / ٢٥ ، شذرات الذهب ٢ / ٩-١٠ ، معجم المؤلفين ١ / ٣٢-٣٤ ، نشأة الفكر الفلسفي
في الإسلام ١ / ٢٧٣-٢٧٨ . (١٠) أ : الزهوق .
(١١) راجع : البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات ٧٩ ، الجامع لأحكام القرآن
١ / ٤٣٨-٤٣٩ / دار الريان للتراث .

ظاهر في أن الأمر فوق الطور الذي نقله هذا القائل إلا أن الأمة مجمعة على [أن] (١) إحياء الموتى لا ينال بالسحر (٢) ، فيلزم ألا يتوصل الساحر إلى إحياء الجماد ؛ فلهذا قال هذا القائل إن السحرة خيلوا ، ولم تكن حياة حقيقة إلى أن أتت الحياة الحقيقية (٣) في عصا موسى (٤) تتلقف ما صنعوا ، وبطل كيدهم .

ثم (٥) قال :

(إن السحري يظهر على يد الفاسق ، [والكرامة لا تظهر على يد الفاسق] (٦)) ١/١٧٠ وهذا (٧) ليس من مقتضيات العقول ، بل يجوز ظهور الكرامة على (٨) يمسد الفاسق (٧) أيضا

غير أن ذلك ملتبس من إجماع حملة الشريعة .

وقوله : (إن الكرامة وإن لم تظهر على يد الفاسق فلا تدل على الولاية قطعا) ١/١٧٠ ب وقد تقدم ذلك (٩) .

وقد علل ذلك بأنها لو دلت على قطع لأمن صاحبها العواقب ، وذلك لم يجز لولي (١٠) اتفاقا (١١) .

ولم تزل الأمة محزنة (١٢) على خوف العاقبة ، والحذر من سوء الخاتمة ، نسأل الله العون والعصمة .

ولم يبق في الفصل إلا الكلام في الجن والشياطين .

وقد نقل عن معظم المعتزلة إنكار ذلك (١٣) .

(١) أ : بدون (ان) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص .

(٢) راجع : البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات ٩١ ، الجامع لأحكام القرآن ١/٤٣٧ .

دار الريان للتراث . (٣) أ : الحقيقة . (٤) بداية : ل ١٨٢ / ب في ب .

(٥) بداية : ل ٢٣٤ / أ في ج . (٦) أ ، ب ، ج بدون ما بين القوسين . زدناه من د ليستقيم

النص . (٧) أ : كرم ما بين الرقعتين ، حذفنا المكر لعدم فائدته .

(٨) بداية : ل ١٧٠ / ب في أ . (٩) راجع ص ٤٨٥

(١٠) أ : سحرا ولي . (١١) راجع : الإرشاد ٣٢٣ . (١٢) أ : محزنة .

(١٣) راجع : المصدر السابق ٢٢٣ ، الجامع لأحكام القرآن ١/٤٤٠ ، دار الريان للتراث ،

الكامل في اختصار الشامل ل ٢٥٠ / أ . وأشير إلى أن القاضي عبد الجبار لم ينكر الجن

والشياطين . راجع : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ٧٧ .

وهذا القول أخذوه من الفلاسفة فإنهم أشد الناس إنكاراً لذلك ، قالوا (١) القول بأنه (٢) بين أيدينا أجسام ولا نراها تكذيب للحس ، وسعى في جحد الضرورات التي هي أوائل العقول (٣) ، وتنبى (٤) عليها البراهمين ، وإليها ترجع المقدمات الصادقة اليقينية (٥) .

وهذا بناءً منهم على أن الجسم واجب إدراكه عند سلامة الحاسة وارتفاع الموانع .

ونحسن (٦) لا نسلم ذلك (٧) ، فان لكل مدرك إدراكاً ، ويجوز أن يخلق (٨) إدراك ليمض الأجسام دون بعض .

وقولهم إن الإدراك واجب عند ارتفاع الموانع (٩) يبنى على حصر (١٠) الموانع ، وما لم يدرك من المدركات عندنا فيقوم مانع بالعين ينافي إدراكه ، فالذى ذكره محل النزاع (١١) هو (١٢) يلزم منه الشك فيما علمناه ضرورة وبديهية ، فإن الضرورة لا تعلل (١٣) ولا يقاس عليها (١٤) ، فإذا اضطررنا الآن إلى أنه ليس بين أيدينا فيه (١٥) فلا يلزم أن نضطر إلى أنه لم يمر بنا جسم لم ندركه (١٦) وقد تكنت (١٧) هذه الشبهة من بعض الممتزلة إلى أن قال : الجن المذكورون في القرآن هم قوم من البشر سكنوا البراري والقفار ، واستقروا عن الحاضرة فسوا (١٨) جنا .

والقرآن مصرح بإثبات إبليس وجنوده من الشياطين .
والسنة والخبار المتواترة تشهد بهم .

وذكر الله من عظيم ملك سليمان عليه السلام ما سخر له من خدمة الشياطين .

- (١) أ : وأتوا ، ب : وأبوا . صححناه من د . (٢) د : زيادة (يمر) .
(٣) د : بدون (أوائل العقول) . (٤) أ : ب : ج : د : تنبى .
(٥) راجع : الطالب العالية ٣١٦/٧ ، شرح المقاصد ٤٠/٢ ، الكامل في الاختصار الشامل ١/٢٥٠ . (٦) أ : والجن . (٧) أ : لذلك .
(٨) أ : ب : ج : يحقق . صححناه من د .
(٩) أ : زيادة (ونحن لا نسلم لذلك) حذفنا الزيادة لعدم جدواها .
(١٠) بداية : ل ٢٣٤ / ب فسى ج .
(١١) ب : ج : التنازع . (١٢) بداية : ل ١٨٣ / أ فسى ب .
(١٣) أ : ب : د : يعمل . نصحيه ف .
(١٤) أ : ب : د : عليه . (١٥) أ : نيله . تحريف ، ب : ج : نيله .
صححناه من د . (١٦) أ : تدركه . (١٧) بداية : ل ١٧١ / أ في أ .
(١٨) أ : فستمر .

وقول غفرت من الجن *

* أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك *

والمنكرون مسبوقون (١) بإجماع الأمة على إثبات الشياطين على الوجه الذي نقول ، ولا التفات إلى من (٢) شق العصا وخرق إجماعهم (٣) .

* * *

(١) : مسبوقين . (٢) أ ، ب : ما .

(٣) راجع المحرفي : البيان حسن الفرق بين المعجزات والكرامات ٧٧-١٠٨ ،
الأصول والفروع ٣٠٣/٢-٣٠٤ ، الإرشاد ٣٢١-٣٢٣ ، شرح الإرشاد لابن
ميمون ٥٥٩-٥٦٣ ، المطالب العلية ١٤٣/٨-١٤٦ ، الجامع لأحكام القرآن
٤٣٢/١-٤٤٥ ، شرح المقاصد ١٥٢/٢-١٥٣ ، شرح الكبرى ٣٥٧ ، شرح
الفقه الأكبر لئلا القاري ١٤٥-١٤٦ .

باب في الوجه الذي منه عدل المعجزة على صدق النبي - صلى الله عليه وسلم - .
ولاخفاء على ذوي البصائر أنه (١) لا يصح أن تكون دلالة المعجزة من جملة الأدلة
السمعية ؛ إذ يستحيل ثبوت الأدلة السمعية قبل ثبوت دلالة المعجزة ؛ فلم ييسق
الاختلاف (٢) الأئمة في أن دلالة المعجزة دلالة عقلية أو عادية .

فالذين قالوا دلالة المعجزة دلالة عقلية (٣) قالوا : تخصيص وجود الخارق بحالة
دعوى المتحدى على وجه يقع (٤) إجابة له يدل هذا التخصيص على قصد الفاعل (٥)
إلى تصديق المتحدى (٦) المجاب إلى ما دعى إليه ؛ كما أن تخصيص الممكنات
كلها بوجه من وجوه الجواز يدل على قصد الفاعل إلى تخصيصها بالوجه الذي
وقعت عليه .

وهذا ضعيف ؛ فإن التصديق عندنا (٧) خبر عن الصدق ؛ وخبر الله أزل من
لا يصح تعلق القصد به .

ثم التخصيص بموافقة الدعوى يبدل على قصد الفاعل إلى إيقاعه مختصا بهـ هذه
الحالة كسائر المخصصات من الممكنات .

وقد قرر (٨) صاحب الكتاب [أن] (٩) المعجزة لا عدل دلالة الأدلة
العقلية ؛ من حيث يتصور وجود الخارق بدون دلالة النبوة ؛ والدليل العقل لا يصح
أن يوجد عاريا عن دلالة (١٠) .

وهذه مغالطة ؛ فإن الدليل ليس مجرد وجود الخارق ؛ وإنما الدلالة من حيث
إجابة دعوى المتحدى بالخارق ؛ فمجرد (١١) الخارق لا يدل إذن ؛ فلم يكن
هذا نقضا على من أجراها مجرى الأدلة العقلية .

وقد يقرر بعض الأصحاب من المحققين منهم أن دلالة المعجزة دلالة الواضحة (١٢) ؛
وذلك أن شخصا لو قال لشخص إذا فعلت كذا [فاعلم] (١٣) بذلك قصدى ففى
طلبك ؛ ففعل ما واضعه عليه نظم من وقع تصدقه الواضحة أن من واضعه مزيد طلبه على حسب

- (١) أ ب هـ ج : ان . بداية : ل ٢٣٥ / ١ في ج . (٢) أ : اختلاف .
(٣) كالاستاذ الإفرايينى . راجع : شرح الكبرى ٣٦٤ . (٤) أ : تقسيع .
(٥) بداية : ل ١٨٣ / ب في ب . (٦) أ هـ ج : التحدى . (٧) أ ب هـ ج : عنده .
صححناه من د . (٨) أ ب هـ ج : قدر . صححناه من د . بداية : ل ١٧١ / ب في أ .
(٩) أ ب هـ ج : بدون . (ان) زدناه من د ليستقيم النص . (١٠) راجع : الإرشاد ٣٢٤ .
(١١) بداية : ل ٢٣٥ / ب في ج . (١٢) كالأشعرى والجوينى . راجع : الإبانة
١١٠ . الإرشاد ٣٢٤ - ٣٢٥ . لمع الأدلة ١١٠ .
(١٣) أ ب هـ ج : بدون (فاعلم) زدناه ليستقيم النص .

ما واضحه عليه ، الا أن الموضعه قد تعرف بصريح يدل على التواضع ، وقد تعرف الموضعه بصريح من أحد المتواضعين وفعل من الثانى وهو ساكت ، فإذا (١) قال شخص فى محفل بمجلس ملك تأزر مجلسه بجمع أنا رسول الملك اليكم عوآيتى أنسه يخرق عادته وهو بمرأى من الملك وسمع ، ثم قال أيها الملك أن كنت صادقا فأخرق عادتك ، وقم وأقمه فأجابته إلى القيام ، كان ذلك كالصريح على الموضعه على أن خسر عادته بقيامه يدل على إرساله .

وعلى هذين التفسيرين رأوا امتناع صدور المعجزات على أيدي الكذابين (٢) ، لأنه ينقلب الدليل شبهة ، والعلم جهلا على تقدير صدورهما موافقة لدعوى الكاذب ، وهذا متضح على (٣) التقرير (٤) الأول ، وعلى تقرير الموضعه أيضا ، لأن اللفظ لو كان نصا لا يحتل التأويل فى حكم الموضعه لو أطلقه المطلق ثم تخلف معناه الذى دل عليه لكان خلفا ، وكذلك حكم (٥) الموضعه فى الفعل ، إذ لو قدر وجوده مع فوات ما وقعت الموافقة عليه لكان خلفا ، والخلف على القديم محال ، فاستحال على التفسيرين (٦) صدور المعجزات على وفق دعوى الكذابين .

وأما من قال بأن دلالتها دلالة عادية (٧) فينزلها منزلة قرائن الأحوال فى خجل الخجل ، ووجل الوجل ، فإنه يعرف بأمر شاهدة ولا يحيط بها الوصف ، ولو خرق الله العادة لعقب القرائن الجهل ، فيلزم على مقتضى ذلك لو خرق العادة أن يجوز صدورهما على أيدي الكذابين موافقة لتحديدهم (٨) .

والزم المعتزلة الأصحاب ذلك من حيث قالوا :

” فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء ” (٩) .

وقالوا (١٠) فما المانع من خلق خوارق العادات على وفق دعوى المدعين للنبوات ، والمراد بذلك إظهار الضلالة .

فأما الأولون فأجابوا عن التفسيرين من وجهين .

فعلى التقرير الأول قالوا : يجوز (١١) من البارئ الإضلال ، لكن لا يجوز ذلك (١٢)

(١) بداية : ل ١٨٤ / أ فى ب . (٢) راجع : الإرشاد ٣٢٧ ، شرح الكبرى ٣٦٦ .

(٣) بداية : ل ٢٣٦ / أ فى ج . (٤) ب : التقدير . (٥) بداية : ل ١٧٢ / أ فى ب .

(٦) ب : التفسيرين . (٧) كالباقلانى . راجع : متن النواقف ٣٤٢ .

(٨) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة . (٩) سورة فاطر من آية ٨ .

(١٠) ب ، ج : قالوا ، بداية : ل ١٨٤ / ب فى ب .

(١١) ج : يجوز .

(١٢) بداية : ل ٢٣٦ / ب فى ج .

بالمعجزة ، كما يجوز خلق السواد في محل معين ، ولكن لا مع وجود البياضه
فالمعينة (١) في النقيضين محال ، والإضلال بالدليل قلب الدليل شبهة والعلم
جهلا ، وذلك محال .

وعلى التقرير الثاني وهو أن الدليل من جهة المواضع قالوا : يجوز أن يضل
لا بالخلف في القول ، وإذا كانت المعجزة تنزل منزلة التصريح بلفظ ناص (٢) على
التصديق فلا يصح الإضلال به ، فكذلك لا يصح الإضلال بما يدل على التصديق
وإن كان بحكم المواضع .

وأما من قال دلالتها اعادية فلا معنى لمنع صدورها على يد الكاذب بتقدير
خرق العادة ، وإنما قلنا تقدير (٣) خرق العادة ، لأنه ما دامت العادة مطردة
فالعلم بمقتضى (٤) العادة حاصل ، وأن (٥) انقلاب (٦) العلم جهلا بتقدير
انتفاء المعلوم مع وجود العلم محال .

ثم قرر (٧) صاحب الكتاب الجواب عن هذه الشبهة التي تكلمنا عليها بأن مسن
شهد مجلس الملك في صورة المثال المفروض ، وسمع دعوى المتحدى بقيام الملك وقعوده ،
فإنه يعلم تصديقه مع الفهول عن عدل الملك وجوده ، وأنه ممن يريد الضلال أو الهداية ،
فتبين أن الدلالة لا تتوقف على البحث في هذه الأمور (٨) .

وهذا (٩) الجواب عندي فيه نظر ، فإنه يلزم أن تكون هذه القرائن مفيدة
للعلم بحكم العادة ، والقرائن مفيدة للملم (١٠) ضرورة لا بطريق نظر في وسطه ،
فلو قدر انخراق العادة بقصد الإضلال بهذا الطريق لعدم العاقل مذاق الملم ،
ولم يلزم منه محال .

ثم طالب المعتزلة بوجه دلالة المعجزة على أصلهم (١١) .
فإن قالوا وجه دلالتها امتناع الإضلال على الباري (١٢) .

قلنا : امتناع الإضلال لا يحقق دلالتها ، والدليل عليه أن الفعل الممتنع
لا يدل باعتبار أن الله لا يضل ، فلا بد أن تكون لها دلالة في نفسها ليكون الإتيان (١٣)

(١) ب : فالمعينة . (٢) ب : ناصر . (٣) ب : هـ : بتقدير . (٤) بداية : ل ١٧٢ /
ب في أ . (٥) ب : هـ : بدون (وان) . (٦) ب : وانقلاب هـ : وتقدير
انقلاب . (٧) أ : ب : قدر . (٨) راجع : الإرشاد ٣٢٦ .
(٩) بداية : ب ٢٣٧ / أ في ج . (١٠) بداية : ل ١٨٥ / أ في ب .
(١١) راجع : المصدر السابق ٣٤٢ . (١٢) راجع : المصدر السابق
نفس المفصلة .

(١٣) ب : الإثبات .

بها بدون صحة القول بثبوت مدلولها إضلالاً ، وعن ذلك الوجه وقعت المطالبة ، فإن التجنوا (١) إلى دلالة المواضع أو دلالة التخصيص فقط نطقوا بوجه امتناع الإضلال بالمعجزة ، وإن زعموا أن دلالتها عادية تجرى مجرى قرائن الأحوال فيجوز خرق (٢) العادة وانتفاء حصول العلم عقيبها (٣) .

فهذا تمام الكلام على هذه الشبهة ، وفي ضمنه البحث عن مسألة صدور المعجزة على أيدي الكذابين ، وأنه من جنس المقدور أم لا ؟ . ثم صرح بأن جنسها يجوز صدوره من غير دلالة (٤) الصديق (٥) . وأراد (٦) : أن الفعل إذا قدر بغير دعوى يماثل ما كان وفق الدعوى ، فإن سبق الدعوى لا يغير حقيقته .

ثم أورد على نفسه سؤالاً فقال : لو قال قائل إن صح لكم ذلك شاهد فما الجامع بين الغائب والشاهد ؟ وقد قررتم أن الجمع بين الغائب والشاهد بغير جامع يجر إلى الاتحاد والدهر والتجسيم والتشبيه وكل ضلالة (٧) .

ثم أيد (٨) هذا القائل سؤاله بأن المدرك في الشاهد إنما أدرك بقرائن الأحوال ، وقرائن الأحوال تختص بمدرك الشاهد ، ولا جريان لها في غير شاهد ، فامتنع هذا الاستدلال في (٩) الغائب على هذا الوجه (١٠) .

وأجاب بأننا لم نقس غائبا على شاهد ، ولا قصدنا بينهما جمعا ، وإنما ذكرنا ذلك إيناسا بضرب الأمثال ، وإلا فمدرك دلالة المعجزة على التصديق ضروري ، ودعوى أن ذلك ثابت باعتبار قرائن الأحوال ليس بصحيح ، فإننا لو لم نشاهد الملك ، وكان من وراء الستور ، وعلمنا سمعه للمتحدثي بتحريك الستور وحركه لفهم بحكم (١١) دلالة المواضع أنه وافق (١٢) في التواضع ، وأتى بما تواضعا عليه دالا على إرساله (١٣) ، وما أوتى أحد من منكري النبوات في جحد دلالة المعجزة إلا من جهة الجهل بأركانها (١٤) ، فقد يجهل أن الخارق للعادة (١٥) فعل الله - تعالى - ولا يعتد الصانع المختار .

- (١) أ ب ج : التجنوا . (٢) أ : فوق . (٣) راجع الأجوبة المذكورة في المصدر السابق نفس الصفحة . (٤) بداية : ل ١٧٣ / أ في أ . (٥) راجع المصدر السابق ٣٢٨ . (٦) بداية : ل ٢٣٧ / ب في ج . (٧) راجع السؤال في المصدر السابق ٣٢٨ . (٨) أ ب ج : أخذ . (٩) بداية : ل ١٨٥ / ب في ب . (١٠) راجع : المصدر السابق ٣٢٨ . (١١) أ : يحكم . (١٢) ب : وفق . (١٣) راجع الجواب المذكور في المصدر السابق ٣٢٨ - ٣٣٠ . (١٤) ب : لأركانها . (١٥) بداية : ل ٢٣٨ / أ في ج .

بل يعتقد صدور العالم عن علة توجب بالذات بتوسط عقول ونفوس وحركات أفلاك وطبائع ، وهذا لم يتحقق عنده ثبوت ما يدل ليفهم وجه دلالة ، وقد يعتقد أنه ليس خارقا للعادة وأنه ما يجوز التوصل إليه ^(١) بالحيـل والنفوس في العلوم فأما من هدى لمسلك الحق وعرف أن الذي وقع به التحـدي فعل ^(٢) لله - تعالى - وهو عالم بدعوى المتحدى ، وأنه لا يتوصل إليه بالحيل ، وأنه ^(٣) خارق للعادة فعلمه الله تعالى - على وفق دعوى النبي إجابة له لم يسترب في حصول العلم ، ولا يخص ذلك بصورة ، ولا يفتقر في دلالة ^(٤) إلى مشال يضرب في الشاهد ، فلو أتى النبي وقال قد علمتم أن لكم بها قادرا على ما يشاء ، وأن إحياء الموتى ليس ما يدخل تحت مسالك الحيل ^(٥) ، وإنما ينفرد بالاقتدار عليه فاطر البرية ، وتعلمون أن الله عالم بسرنا وعلايتنا ، وما نخفيه في سرائرنا ، وما نبديه في ظواهرنا ، ثم يقول إلهي إن كنت صادقا في دعوى الرسالة فاحسب هذه العظام الرمية ، فيمثل ذلك شخصا ينطق لم يسترب أحد منهم بعد تحقيق هذه الأركان في ثبوت صدقه .

فان قيل كيف تدعى الضرورة في ثبوت التصديق والتصديق ^(٦) خبر نفس ، إن ^(٧) لا صوت في الصورة المفروضة وأصل كلام النفس ما لا يدرك إلا بدقيق النظر ، فكيف تدعون الضرورة في ثبوت ما أصله لا يعرف إلا بدقيق النظر ، وفيه يخالفكم معظم العقلاء .

والجواب : قد تقدم القول بأن ثبوت معنى في النفس ما يحسه الإنسان كما يحس الآمه ولذا ^(٨) ، فهو أمر ضروري لا نزاع فيه بين العقلاء ، وإنما وقع التنازع في تمييز ذلك المعنى عن بقية المعاني ، فقد يرد المعترلة إلى العلم والإرادة ، وقد يسميه بعضهم الخواطر والهواجس .

وذلك نزاع ^(٩) في تمييزه عن هذه المعاني فنحن نحقق ^(١٠) تمييزه ^(١١) عنها ، وهم يقولون هو راجع إليها ، فلا نزاع في الحقيقة ^(١٢) ، غير أنهم قالوا في حق الباري - تعالى - إنه يريد لنفسه ، أو يريد بإرادة حادثة ، وقد بطل ذلك

-
- (١) بداية : ل ١٧٣ / ب فـ أ . (٢) أ : فـ لا .
 (٣) أ : أنه . (٤) أ : دلالة . (٥) بداية : ل ١٨٦ / أ في ب .
 (٦) بداية : ل ٢٣٨ / ب في ج . (٧) ب : يدعون .
 (٨) راجع صـ . (٩) بداية : ل ١٧٤ / أ في أ .
 (١٠) أ ، ب ، ج : نتحقق . صححناه من د .
 (١١) ب ، ج : تمييزه . (١٢) ج : تحقيقه ، د : حقيقته .

عليهم السلام (١) ، فيبطل عليهم إشعار دلالة المعجزة بالتصديق ؛
لأن ما في النفس إذن رجع إلى ذلك ، ولم تستمر (٢) لهم نسبة
إلى فاعل المعجزة ، فيبطل على أصلهم دلالة المعجزة (٣) .

* * *

(١) راجع ١٣٥-١٤١ (٢) أ : يستمر .

(٣) راجع وجه دلالة المعجزة في : أصول الدين ١٧٨-١٧٩ ، الإرشاد ٣٢٤-

٣٣٠ ، العقيدة النظامية ٦٨-٦٩ ، التمهيد لقواعد التوحيد ٢٣٨ ، متن

المواقف ٣٤١-٣٤٢ ، شرح الكبرى ٣٦٣-٣٦٦ .

فصل : تكلم في [هذا] (١) الفصل (٢) في أن هل في المقدور إقامة دليل (٣) على صدق الرسول غير المعجزة أم لا ؟
وقد ادعى أنه غير ممكن (٤) ، فإن ما يقدر دليلا إما أن يكون معتادا أو غير معتاد (٥) .
وهذه قسمة حاصرة دائرة بين النفي والإثبات ، فإن كان معتادا فيستوى فيه البر والفاجر وإن كان غير معتاد فإما أن تسبقه دعوى أم لا ، فإن سبقته الدعوى فهو المعجزة ، وإن لم تسبقه الدعوى فلا اختصاص له بأحد من البرية .
وهذا يرد عليه أن يقال إذا لم يحصر (٦) الأجناس ولا أوصاف (٧) الأجناس ضبط (٨) فيجوز أن يكون ثمة (٩) جنس لم يطلع عليه إذا وجد دل على صدق النفي لذاته ، فالحكم (١٠) على ذلك الشيء الذي لا تفهم حقيقته بعدم (١١) الدلالة غير متجسس .

وجوابه أن ذلك المعلوم وإن جهلت حقيقته فلا يخلو إما أن يكون معتادا أو غير معتاد ، وإذا انتفت الدلالة في المعتاد انحصرت في غير المعتاد ، وشرط دلالة سبق الدعوى ، فهو المعجزة (١٢) .

* * *

-
- (١) أ ب ج : بدون (هذا) زدناه من د ليستقيم النص .
(٢) أ : الفعل . (٣) بداية : ل ١٨٦ ب في ب .
(٤) راجع : الإرشاد ٣٣١ . ذهب الباقلاني إلى أنه لا يجوز أن يدل على صدق الرسول شيء غير المعجزة . راجع هداية المسترشدين ل ٣٩ ب . (٥) بداية : ل ٢٣٩ /
أ في ج . (٦) أ ب ج : د : منحصر . صححناه ليستقيم النص .
(٧) أ ب ج : والأوصاف . صححناه من د . (٨) أ ج : صطه . د : بدون
(ضبط) . (٩) د : ثم . (١٠) أ : كرر : (فالحكم) حذفنا
المكرر لعدم فائدته . (١١) أ ب ج : يقدم . صححناه من د .
(١٢) راجع هذا الفصل في : المصدر السابق ٣٣١ ، شرح الإرشاد لابن ميمون

فصل [في إثبات استحالة الخلف والكذب على خبر الله تعالى] -

قال (فإن قيل إذا سلم لكم أن المعجزة تدل من حيث نزولها (١) منزلة التصديق بالقول فتحتاجون (٢) إلى إثبات استحالة الخلف والكذب على خبر الله ، ولا سبيل إلى إثباته بالسمع ، فإن مرجع الأدلة السمعية إلى قول الله إلى آخر الفصل)

١/١٧٤

قلت (٣) : استدلال أصحابنا على وجوب الصدق (٤) للباري تعالى - بوجه : الأول : هو أن كل عالم (٥) يجد في نفسه خبرا عن معلومه ، والخبر عن المعلوم على ما هو به يصاد (٦) وجود الخبر الكذب ولا يجامعه ، فلا يتصور وجود الخبر الكذب إلا بعدم عدم ما (٧) يصاد (٨) ، والقائم بذاته لا يكون إلا قديما ، والقديم لا يصح عدمه ، فيلزم من ذلك استحالة وجود الكذب عليه (٩) .

فإن قيل نرى (١٠) العالم يحدث (١١) نفسه بالكذب مع علمه . قلنا : ليس ذلك خبرا محققا (١٢) ، وإنما هو تقدير اخبار ، ولا يكون تقدير الاخبار اخبارا ، وهو كما يقدر العالم اعتقادا يتعلق (١٣) بضد ما علمه ، ولو كان ذلك التقدير عقدا لاجتمع مع العلم ضده وهو محال .

الوجه الثاني : أن الكذب إنما يتحقق بتقدير وسوس ، ولا تكون إلا حادثة ، والباري يستحيل أن يكون محلا للحوادث ، فاستحال قيام الكذب به .

الوجه الثالث : أن الكذب آفة ونقص يستحيل عليه .

فإن قيل كيف يستقيم منكم دعوى كونه نقصا ، وهو عندكم ليس بقبيح لصينه .

قلنا : الآفة (١٤) والنقص لا تستدعي أن تكون قبيحة ، فإن الجنون والخرس والصمم والعمى من فعل الله سبحانه - اتفاقا ، وقد اتفقنا على أن الباطل لا قبيح (١٥) في فعله ، وهي آفات ونقص .

فإن قيل فمعتدكم في نفي النقائص السمع (١٦) ، ولا يثبت السمع إلا بعدم إثبات الصدق في الكلام ، فقد استدللتم على الشيء بما يتوقف ثبوته عليه ،

(١) ب ، ج : تنزيلها . (٢) أ : فيحتاجون . (٣) ب : قلنا .

(٤) بداية : ل ١٧٤ / ب في أ . (٥) بداية : ل ٢٣٩ / ب في ج . (٦) ب : مضاد .

(٧) ب : من . (٨) ب : مضاد . (٩) الاستدلال المذكور للإسفرائيني والجويني .

راجع : الإرشاد ٣٣٤-٣٣٥ ، شرح الكبرى . (١٠) أ : ندى .

(١١) أ ، ب : يحدث . (١٢) بداية : ل ١٨٧ / أ في ب . (١٣) أ : متعلق .

(١٤) أ : الآفة . (١٥) ب : قبيح .

(١٦) بداية : ل ٢٤٠ / أ في ج .

وهذا مستمع .

قلنا من أصحابنا من ينفي النقائص بدلالة العقل ؛ إذ لا يمكن القول
بوجودها ، ولا يتصف إلا بواجب ، ومن نفي النقائص بدلالة السمع فيقول (١) :
ثبوت أصل الرسالة بالمعجزة لا يتوقف على وجوب الصدق ، بل يدل (٢) حصول
المعجزة على مطابقة دعواه على تعلق خطاب التبليغ به ، والأمر لا يتطرق إليه
التصديق والتكذيب .

والتحقيق (٣) عندى فى هذا الفصل أن تقرير كون الكذب نقصا ينبنى على
الحرف السابق ، وهو أن العالم لا يقوم به إلا تقدير اخبار ، ولا يصح أن يقوم به
الخبر الكاذب (٤) ، وإذا كان الخبر الكذب يلزم الجهل المضاد للعلم وهو
آفة ونقص فيلزم إذن من الكذب آفة والنقص .

الوجه الرابع : هو أن كل مخبر مجرد النظر إليه فيصح من العالم به (٥)
أن (٦) يخبر به على ما هو عليه ، ولو صح الكذب عليه لوجب ، ولا مستمع (٧)
ما علم صحته عليه ، وذلك محال ، ولأن ما صح عليه فلا بد أن يكون على حكم الوجوب ،
وإلا كانت ذاته موسومة (٨) بحكم الجواز ، وهو محال .

قوله فى مبدأ الفصل (٩) فى السؤال :

١ / ١٢٥

(إن مستند الإجماع الآية)

غير مستقيم ؛ فإنها غير قاطعة فى ثبوت كون الإجماع حجة ، والقواطع لا يستدل
عليها إلا بالنصوص التى تنبئ (١٠) عن قبول التأويل ، وإنما الإجماع لابد أن يستند
إلى قول (١١) فيما اجتمع عليه ، أو فى كونه حجة ، فلا يثبت الاحتجاج (١٢) به
إلا بعد ثبوت صحة السمع ، فلو قرر (١٣) السائل كلامه بهذا الحرف لكان حسنا .

قوله بعد ذلك فى الجواب :

(إن الرسالة تثبت بدون تحقيق القول فى الصدق ؛ لأنها تدل على الإنشاء ،
والأمر لا يدخله (١٤) الصدق والكذب ، وهو كقول القائل وكلتك ، فإنها وإن كانت

(١) أ: فنقول . (٢) أ: ب: ج: زيادة (على) صححناه من د .

(٣) بداية: ل: ١٢٥ / أ: (٤) راجع ص ٥٠٢ . (٥) ب: بدون (به) .

(٦) بداية: ل: ١٨٢ / ب: فى ب . (٧) أ: ب: ج: : ولا امتنع . (٨) أ: م: موصه .

(٩) بداية: ل: ٢٤٠ / ب: فى ج . (١٠) ب: تنبئ . د: تنبوا . نبا الشئ عنه :

تجافى وتواعد وبابه سما . راجع: مختار الصحاح مادة نبا ٦٦٩ .

(١١) أ: قوم . (١٢) د . الإجماع . (١٣) أ: ب: ج: : قدر . صححناه من د .

(١٤) ب: زيادة (فى) .

صيغة اخبار ، فليس المراد بها الاخبار ، وإنما المراد بها الإنشاء (١/١٢٥)
 صحيح ، وقد استدل عليه بأن (١) معرفة صحة دعوى مدعى الرسالة بحضرة (٢)
 الملك إذا طابقه في دعواه وأجابه إلى ما طلب منه معلوم ، وإن كان الملك ممن
 ينقسم (٣) عليه الكذب والخلف ، وهو مع ذلك لا يستتاب في الصورة المفروضة
 في ثبوت رسالة المدعى (٤) .

ثم قال بعد ذلك :

(لا يثبت صدق الرسول (٥) فيما يبلغه من تفاصيل الخطاب في الحلال والحرام إلا
 بتصديق الله إياه في جميع أخباره ، وإن كان أصل الرسالة ثابتاً (٦) بدون ذلك) ١/١٢٥

وهذا الكلام فيه إشكال ، فإن المعجزة إن دلت على الإنشاء فلا يمكن أن تكون
 دلالتها التصديق ، إذ الأمر لا يتصور تطرق التصديق والتكذيب إليه ، وهو فـسـى
 المثال كما ذكر في لفظ التوكيل (٧) ، فإنه إذا كانت دلالة (٨) على (٩) الإنشاء
 فلا يكون دالا على الاخبار ، وكذلك كل لفظ مشترك فإنه [يدل] (١٠) على أحد
 المختلفين بالحقيقة على البدل ، ولا يدل على الجمع .

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن يقال لا خفاء أن الملك في الصورة المفروضة
 إذا دلت موافقته بخرق عاده (١١) على الرسالة ، وإذا أدى (١٢) وبلغ ما
 أنهى (١٣) عن الملك برأى (١٤) منه وسمع (١٥) وهو يقصده (١٦) بخرق (١٧)
 عاده فيدل على تصديقه ، وعند [ذلك] (١٨) يحتاج إلى بيان صدقه
 في تصديقه .

ثم نقل عن الأستاذ مسلكا (١٩) [في تقرير] (٢٠) الصدق وحاصله

- (١) أ : ب : ج : د : ان . (٢) أ : بحضرة . (٣) أ : بنقم . (٤) راجع : الإرشاد ٣٣٢ .
 (٥) بداية : ل ١٢٥ / ب في أ . (٦) بداية : ل ٢٤١ / أ في ج . (٧) راجع : المصدر السابق ٣٣٢ .
 (٨) أ : ذلك . (٩) بداية : ل ١٨٨ / أ في ب . (١٠) أ : ب : بدون (يدل) زدناه
 من ج : ليستقيم النص . (١١) أ : عاديه . (١٢) أ : ب : د : ودى : ج : ورى .
 (١٣) أ : ج : أنها . د : أنها . (١٤) د : برأ . (١٥) أ : وسمع .
 (١٦) أ : يقصده . (١٧) د : بخرق .
 (١٨) أ : بدون (ذلك) زدناه من ب : جاءه . ليستقيم النص .
 (١٩) أ : زيادة (إلى) حذفنا الزيادة لعدم جدواها .
 (٢٠) أ : بدون (في تقرير) زدناه من ب : ج : د : ليستقيم النص .

أن الوعيد (١) بالعقاب والوعد بالثواب خبران [ولا] (٢) يتعقل (٣) الوجوب إلا بوعيد ، وإذا لم يوثق (٤) بصدق الخبر في وعيده لم يعقل (٥) الوجوب .

والأحكام ليست صفات الأفعال (٦) عندنا على ما قررناه (٧) في مسألة التحسين والتقيح (٨) ، وفي ذلك إبطال أن له أمرا مطاعا ونهيا (٩) متبعا ، ووصف الملك الثابت له (١٠) ينتفى على تقدير ألا (١١) يكون له أمر (١٢) مطاع [ونهي] (١٣) متبوع (١٤) .

واعترض عليه بأنه لا يقطع الطلبات المتوجبة (١٥) عليه (١٦) ، ومن (١٧) ينازع (١٨) في (١٩) [النبوة] (٢٠) يمنع أن له أمرا ونهيا ، والأستاذ يقول بعد ثبوت الدلائل على [إثبات] (٢١) علم الباري وقدرته وإرادته (٢٢) وكلامه فالعقل ضرورة يجوز توجه أوامره (٢٣) [وتحقيق] (٢٤) الوعد والوعيد على الطاعة والمخالفة (٢٥) ، وفي تجويز الكذب نفى (٢٦) [ما علم جوازه] (٢٧) ولا سبيل إليه .

ثم قرر (٢٨) صاحب الكتاب مسلكا في الجواب بأن (٢٩) [قال : (٣٠) والسبيل] عليه التعميل في غرض الفصل إلى قوله (٣١) معلوم بطلانه (٣٢) ١/١٧٦ وهذا القول (٣٣) [الذي ذكره الإمام (٣٤)] في هذا المسلك صحيح ، وقد تقدم تقريره (٣٥) .

(١) د : التوعد . (٢) أ : بدون (ولا) زدناه من ب : ج : د : ليستقيم النص . (٣) ج : د : ينعقل (٤) د : يثق . (٥) أ : يكن . (٦) د : صفاتا للأفعال . (٧) ب : قدرناه . (٨) راجع ٤٢٨ (٩) أ : وهو . (١٠) د : للآلاء . (١١) بداية : ل ٢٤١ / ب : في ج : (١٢) أ : أمرا . (١٣) أ : بدون (ونهي) زدناه من ب : ج : د : ليستقيم النص . (١٤) راجع : الإرشاد ٣٣٣ - ٣٣٤ . (١٥) أ : ب : ج : المرجبة . صححناه من د : (١٦) راجع : المصدر المذكور ٣٣٤ . (١٧) د : ولم . (١٨) أ : ينائبه . (١٩) أ : عنه . (٢٠) أ : بدون (النبوة) د : النبوات . زدناه من ب : ج : د : ليستقيم النص . (٢١) أ : بدون (إثبات) زدناه من ب : ج : د : ليستقيم النص . (٢٢) د : وإرادته وقدرته . (٢٣) أ : أمرا . (٢٤) أ : بدون (وتحقيق) زدناه من ب : ج : د : ليستقيم النص . (٢٥) بداية : ل ١٧٦ / أ : في أ . (٢٦) أ : زيادة (عليه) حذفنا الزيادة لعدم جدواها . (٢٧) أ : بدون (ما علم جوازه) زدناه من ب : ج : د : ليستقيم النص . (٢٨) د : قال . (٢٩) أ : زيادة (الخطر) حذفنا الزيادة ليستقيم النص . (٣٠) أ : بدون (قال : والذي) زدناه من ب : ج : د : ليستقيم النص . (٣١) د : زيادة (ذلك) . (٣٢) د : بطلته . راجع جواب الجويني المذكور في : الإرشاد ٣٣٤ - ٣٣٥ . (٣٣) ب : ج : د : بدون (القول) . (٣٤) أ : بدون (الذي ذكره الإمام) زدناه من ب : ج : د : ليستقيم النص . (٣٥) ب : تقديره . د : زيادة (ومنعه في اثنا التقرير وجود ضد يضاد العلم صحيح إلى قوله فيما علم فيه الجواز) . راجع من ١٣٠ - ١٤١ ، ١٩٤ - ١٩٧ .

قوله بعد ذلك التقرير (١) :

([إن العالم بالشئ] (٢) يخبر (٣) عن معلومه على (٤) ما هو عليه) ١/١٧٦

قد سبق تقريره (٥) ، ومنعه (٦) عن ذلك (٧) [وجود] (٨) ضد (٩)

يضاد (١٠) العلم صحيح ، لقيام الدليل على (١١) وجوب اتصافه بالعلم ، فالذهول

والخفلة وإن (١٢) ضادا للكلام (١٣) فهو يضاد العلم ، ولا يتصور وجود ضد

للكلام هو ضد للعلم ، وإذا انتفى الخبر الصدق فلا بد من وجود ضده ، فتعين

القول بثبوت ضد هو خبر خلف ، وهذا يستدعي كلاما في حصر الأضداد المنافية

للخبر الصدق ليلزم من انتفاؤها بأسرها (١٤) تعين الخبر الكاذب ، ولا سبيل إلى

بيانه إلا بهذه القضية الجملية ، وهو أن الضد له إما أن يضاد الصفات التي قام

الدليل على إثباتها أولا ، والقول بوجود ما يضاد ما وجب اتصافه به محال ، وإن

كان لا يضاد الصفات ويختص بمضاده الخبر الصدق ففيه استحالة ثبوت الصدق

عليه ، وهو ابطال الجواز فيما علم فيه الجواز .

ثم قال : (لو قدرنا شاهدا عالما ، فإنه يصح أن يخبر صدقا عن معلوم ،

ولو قبح القول فيما ذكره السائل أدى إلى أن يمتنع على العالم أن يخبر عن

معلومه ، وذلك مخالفة البديهة ، وإذا بطل ثبوت الاستحالة شاهدا لزم امتناعها

١/١٧٦

غائبا)

وهذا مدخول ، فإن ما تتصف به الذوات شاهدا موسوم (١٥) بحكم الجواز ،

وكل جائز يجوز تبدله بنقيضه ، فلا يمتنع على الموصوف واحد من النقيضين على البدل ،

وما (١٦) يتصف به الغائب ثابت على حكم الوجوب ، فيمتنع ثبوت نقيضه ، فلم

يلزم من انتفاء الامتناع شاهدا انتفاء الامتناع غائبا لثبوته بناء على وجوب نقيضه (١٧) ،

فتأمل ذلك .

ثم أورد على نفسه سؤالا على كلام النفس وهو : أن دعوى البديهة

(١) ب ، ج ، د : بدون (التقرير) . (٢) أ : بدون (إن العالم بالشئ) زناه

من ب ، ج ، د : ليستقيم النص . (٣) د : يخفى . (٤) د : بدون (على) .

(٥) راجع ص ٥٠٧ (٦) ب ، ج ، د : زيادة (في أثناء التقرير) .

(٧) ب ، ج ، د : بدون (عن ذلك) . (٨) أ : بدون (وجود) زناه من

ب ، ج ، د : ليستقيم النص . (٩) بداية : ل ١٨٨ / ب في ب .

(١٠) د : بدون يضاد . (١١) د : بمسألة : (١٢) أ : والا .

(١٣) أ : ضاد والكلام . (١٤) بداية : ل ٢٤٢ / أ في ج . (١٥) ب : مرسوم .

(١٦) أ ، ب ، ج : وما . صححناه من د .

(١٧) بداية : ل ١٧٦ / ب في أ .

في تفصيل أمر نفى (١) معظم العقلاء أصله لا سبيل إليه (٢) ؛ لأن (٣) معظم العقلاء إذا نفوا (٤) أصله ، فيدل على خروجه عن قسم الضروريات والنظر في تفصيله فرع أصله ، فالعلم به متأخر عن العلم بأصله ، فيمتنع أن يكون ضرورياً

وأجاب عنه بأن إدراك المعنى المبرر عنه في النفس ضروري ، وإنما تنازع العقلاء في تمييزه ، فإذا تميزنا سواء من العلم والإرادة والاعتقاد لم يمتنع أن يحكم عليه بامتناع أمر عليه ضرورة (٦) .

ثم أورد سؤالاً وهو : أنه لا يمتنع مع القول بكلام النفس تقدير خلاف وخبر في النفس على خلاف ما هو عليه .

وأجاب عن ذلك بأنه ليس اخباراً (٧) محققاً ، وإنما هو تقدير أخبار ، وقد سبق التنبيه على ذلك في الأدلة المقررة في ابتداء الفصل (٨)

* * *

(١) أ ، ب ، ج : نفى . صححناه من د ليستقيم النص .

(٢) ب ، ج : له . (٣) بداية : ل ٢٤٢ / ب في ج .

(٤) أ ، ب ، ج : بنوا . صححناه من د ليستقيم النص .

(٥) بداية : ل ١٨٩ / أ في ب . (٦) راجع السؤال والجواب في : الإرشاد ٣٣٥ -

٣٣٦ . (٧) أ : اعتباراً .

(٨) راجع ص ٥٠٧ . راجع هذا الفصل في : المصدر السابق ٣٣١ - ٣٣٧ ،

شرح المواقف ١٦٠ - ١٦٣ ، شرح الكبرى ٣٦٦ - ٣٦٧ .

فصل : وذكر أن المقصود منه إثبات نبوة نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم -

وأن المنكر لنبوته فرقان (١) :

إحداهما : أنكروا جواز النسخ (٢) .

والثانية : أبدت مرأى في معجزاته وآياته (٣) .

ثم ذكر فرقة ثالثة يعرفون بالميسوية (٤) أنهم قالوا بثبوت نبوته إلى المـسـرب خاصة (٥) وهؤلاء لا ينكرون نبوته ، فالمنكر إذن لنبوته فرقان فقط .

وهذا الفصل نتكلم فيه على جواز النسخ ، وفيه رد قول أحد الفريقين ، ونتكلم (٦)

في الفصل الذي يليه على معجزاته ، ونرد قول من أبدى مرأى (٧) فيها .

وقد قدم على الكلام في إثبات الجواز القول في حقيقة النسخ (٨) .

ولا شك أن الكلام في تجويز الشيء فرع فهمه ، وقد ارتضى في حد النسخ ما ذكره القاضي

وهو : أن النسخ هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بـخطاب آخر على وجه لولاه لاستقر الحكم (٩) المنسوخ (١٠) .

قال : (ومن ضرورة ثبوت النسخ على التحقيق رفع حكم بعد ثبوته ، والممتزلة

يأبون أن النسخ رفع حكم بعد ثبوته ، وإنما يبين به انتهاء مدة (١١) الحكم (١٢) ، وإلى

ذلك مال بعض أئمتنا (١٣) إلخ)

١/١٧٧

(١) راجع : الإرشاد ٣٣٨ . (٢) ذهب معظم اليهود إلى إنكار جواز نسخ شريعتهم على

اختلاف بينهم ، فذهبت العنانية إلى أن نسخ الشرائع محال من جهة العقل ، وأن

السمع أيضا قد ورد بتأكيد ما في العقل من ذلك ، وذهبت الشيعونية إلى أن النسخ

جائز عقلا ، وإنما منعوا نسخ شريعتهم على يد نبي بعد نبينهم من جهة توقيف

الله - تعالى - في التوراة . راجع : التمهيد ١٨٧ ، الإرشاد ٣٣٨ ، الاقتصاد في

الاعتقاد ١٧٠ . (٣) وهي النصارى . راجع : الإرشاد ٣٣٨ ، متن المواقف ٣٥٧ .

(٤) الميسوية : فرقة من اليهود تنسب إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني الذي

ظهر في أيام المنصور وزعم أنه نبي بعث ليخلص بني إسرائيل ، وأنه رسول المسيح

المنتظر ، ومن أقوال الميسوية : القول بتحريم أكل كل ذي روح ، والقول بوجوب

عشر صلوات كل يوم عليهم . انظر التعريف بهم في : التمهيد ٢١٨-٢١٩ ، الملل

والنحل ٢/٢٠-٢١ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ١٢٨-١٢٩ .

(٥) راجع : التمهيد ١٨٩ ، الإرشاد ٣٣٨ ، الاقتصاد في الاعتقاد ١٧٠ ، متن المواقف ٣٥٧

الكامل في اختصار شامل ل ٢٥٠ ب . (٦) بداية : ل ٢٤٣ أ في ج .

(٧) ب : مرأى . (٨) راجع : الإرشاد ٣٣٩ . (٩) بداية : ل ١٧٧ أ في أ . (١٠) راجع مذهب

القاضي في حقيقة النسخ في : البرهان ٢/١٢٩٤ ، وقد ارتضى الجويني في الإرشاد وغيره

مذهب القاضي في حقيقة النسخ . راجع : الإرشاد ٣٣٩ ، شرح الإرشاد لابن ميمون ٥٧٣ .

لكن الجويني في البرهان لم يرتض مذهب القاضي ، كما لم يرتض مذهب الأستاذ وهو أن

النسخ تخصيص الزمان . راجع : البرهان ٢/١٢٩٣-١٢٩٢ بل وعرفه بأنه الدال على

ظهور انتفاء شرط دوام الحكم الأول . راجع : البرهان ٢/١٢٩٧ . (١١) بداية : ل ١٨٩ /

ب في ب . (١٢) عرف القاضي عبد الجبار النسخ بأنه إزالة مثل الحكم الثابت بدلالة

شرعية بدليل آخر شرعي . على وجه لولاه لثبوت ولم يزل ، مع تراخيه عنه . راجع شرح

الأصول الخمسة ٥٨٤ . (١٣) قال الأستاذ : النسخ تخصيص الزمان . راجع : البرهان

٢/١٢٩٤ .

قلت : أولا هذا الحد يرد عليه أن الخطاب الدال على ارتفاع الحكم هو الناسخ لا النسخ ، ولا شك أن معقولية النسخ أمر ما ليس هو الدال عليه .

ثم ما اختاره من الرفع لا يتحقق ، فإن الحكم يرجع الى تعلق الكلام بالأزلى ، والكلام إذا تعلق بفعل فهو يتعلق لنفسه بما تعلق به ، ولا يتصور في العقل وجوده غير متعلق بما تعلق به ، وما كان كذلك فتقدير ارتفاعه بعد ثبوته محال ، اللهم إلا أن يريد القائل بالرفع أنه يرتفع ما ظنناه وارتفاع ما ظهر لنا في أفهامنا [لا يختص بالنسخ (١) ، بل تخصيص العموم في المسميات رفع ما ظهر لنا في أفهامنا] (٢) من حمل اللفظ على العموم ، وعن هذا زعم بعض أصحابنا أن النسخ تخصيص فسي الأزمان (٣) ، والتخصيص قصر اللفظ على بعض المسميات ، فتدبر عليهم المناقضة فيما سلموه من جواز النسخ قبل الفعل ، وقبل مضي زمان يسمح فيه الفعل كما أورده عليهم (٤) .

ولهم أن ينفصلوا عن ذلك بأن الناسخ لا بد أن يتأخر في وروده عن ورود المنسوخ ، ولو اتصل به لكان بيان التأييت ، ولم يكن نسخا اتفاقا ، كقوله :

” وإذا حللتهم فاصطادوا (٥) ”

وقوله : ” ثم أقفروا الصيام إلى الليل (٦) ”

وإذا كان ذلك كذلك فيما بينهما من الزمان المتخلل قد دام تعلق الخطاب به فقد تأقت به واقتصر عليه فكان نسخا .

وقد تعرض في كلامه للجواب (٧) عن هذا الحرف (٨) فقال :

(يستحيل أن يقدر للمبادأة وقت لا يسمعها ، فإذا كان ورود الخطاب الناسخ (٩) يتضمن تأقيتا ، وجاز النسخ قبل مضي الزمان فيلزم أن يتبين به تأقيت العبادة بوقيت (١٠) لا يسمعها)

١٧٧ / أ ، ب

وهذا الحرف في الجواب غير مستقيم على أصله في هذا الكتاب ، لأنه جوز تكليف ما لا يطاق ، وغاية (١١) ما في تأقيت العبادة (١٢) بوقت لا يسمعها تكليف مما لا يطاق (١١) فأي استحالة فيه مع تأصيل هذا (١٣) الأصل ؟

- (١) بداية : ل ٢٤٣ / ب في ج . (٢) أ ، ب : بدون ما بين القوسين ، زدناه من ج ليستقيم النص .
(٣) راجع : البرهان ٢ / ٢٩٤ . (٤) راجع : الإرشاد ٣٣٩ - ٣٤٠ . (٥) سورة المائدة من آية ٢ . (٦) سورة البقرة من آية ١٨٧ . (٧) أ ، ب ، ج : الجواب .
(٨) ب : الخطاب . (٩) بداية : ل ١٧٧ / ب في أ . (١٠) أ : بوقيت .
(١١) ب : بدون ما بين الرقعين . (١٢) بداية : ل ٢٤٤ / أ في ج .
(١٣) بداية : ل ١٩٠ / أ في ب .

على أنا وإن أحلنا تكليف ما لا يطاق فلا يلزم من تأقيت التكليف ههنا بزمان لا يسمع
العبادة تكليف ما لا يطاق ، فإن العبادة إذا قيدت بزمان لا يسمعها والتكليف دائس
والأمر متقرر فهو تكليف ما لا يطاق هو تأقيت التكليف بحيث لا يكون مكلفا ولا يفصسى
بالترك لا يكون إلزاما لتكليف ما لا يطاق .

ثم نقول الخطاب النفسى هل علم البارى أنه متعلق بالفعل فى وقت النهى أو غير
متعلق ، فإن كان متعلقا بالفعل فى زمن النهى عنه فيكون الفعل فى زمن النسخ مأمورا
به منها عنه ، وفى ذلك جمع بين النقيضين ، وهو مستحيل فى العقول ، وإن عسلم
البارى أن الفعل فى زمن النهى غير مطلوب بالأمر فقد علم تأقيت الأمر فلا معنى للارتفاع (١)
فى زمن لم يثبت فيه ، فمعنى الرفع إذن غير معقول .

وإن (٢) بنى (٣) ذلك على مذهب من يقول إن تعلق الصفات الأزلية من
باب النسب التى يصح ارتفاعها (٤) مع بقاء الصفة فينتفى التعلق مع بقاء الخطب
فيكون الحكم مرتفعا على هذا المذهب ، غير أنه فى هذا الكتاب (٥) قد أنكر ذلك
وقرر (٦) أن المعدوم مأمور إذا علم الله أنه سيوجد ، وأنه لا يتجدد كونـه
أمرا (٧) ، وإذا كان الأمر كذلك لم يستقيم له فى تقرير الرفع هذا المسلك .

كيف (٨) وكون الأمر اقتضا أو طلبا من الصفات النفسية ، ولا يعقل طلب لا مطلوب
له ، ومطلوب الطلب إذا كان الفعل فى كل زمان (٩) استحال أن يرجع ما هو
مطلوب بالطلب غير مطلوبه به .

فالتحقيق إذن أن نفس الحكم لا يعقل فيه الارتفاع ، وإنما (١٠) يرتفع ما ظهر لنا ،
فتأمل ذلك .

وقد ارتضى الإمام فى غير هذا الكتاب أن النسخ بيان انتفاء شرط دوام الحكم (١١)
ولم يرض الرفع ولا التخصيص بالأزمان (١٢) .

وذلك أن الأمر متوجه بالفعل دائما بشرط ألا ينسخ ، فإذا نسخ فقد فات شرط
دوام الحكم ، وقال على مذاق ذلك :

-
- (١) أ ، ب ، ج : لارتفاع . (٢) أ ، ج : واى . (٣) أ : ابني .
(٤) أ : ارتفاعهما . (٥) بداية : ل ٢٤٤ / ب فى ج . (٦) أ ، ب ، ج : وقدر . صححناه من د .
(٧) راجع الإرشاد ١٢٧ (٨) بداية : ل ١٢٨ / أ فى أ . (٩) ب : زمانـه .
(١٠) بداية : ل ١٩٠ / ب فى ب . (١١) راجع : البرهان ١٢٩٧ / ٢ .
(١٢) راجع : المصدر السابق ١٢٩٣ / ٢ - ١٢٩٧ .

لو وجد نص قاطع في التأييد جاز نسخه ، بناءً على أن الشرط مقدر ، وإن
 مسكت عنه كشرط الإمكان فإنه ثابت وإن لم ينطق به ، وإنما يتمتع النسخ إذا صرح
 بأن النسخ لا يرد على هذا التكليف (١) ١/١٢٨
 وقد رأيت القاضي في التقريب قرر (٢) هذا الكلام ، ولعله إنما أراد بالرفع هذا ،
 وعند ذلك (٣) يرتفع النزاع .

قوله بعد ذلك : (أنه يلزم المعتزلة عدم صحة النسخ نظراً إلى امتناع تأخير
 البيان عن مورد الخطاب) ١/١٢٨

إلزام في صوب السداد .

ويمكن الاعتذار بأن لفظ الحكم لا إشعار فيه بالزمان ، والمستع عندهم ورود لفظ
 مبهم .

وهذا الاعتذار لا يقف على محك السير (٤) ، فإنهم جعلوا اللفظ الناسخ
 بياناً ، ولولا الإيهام في لفظ الحكم السابق لم يكن الناسخ بياناً .

قوله بعد ذلك إلزاماً لأصحابنا الفقهاء : (فإن النسخ جائز قبل
 الفعل) ١/١٢٨

لا يثبت هذا الإلزام ، فإنه كما سبق تقريره لابد من فسحة بين ورود اللفظ الناسخ
 وبين النسخ (٥) ، وقد تحقق تأييد التكليف بذلك الزمان .

واستسأكه بقضية - إبراهيم عليه الصلاة والسلام (٦) - لا معتصم له فيها ، فإن
 الأمر متوجه على الخليل إلى حين الأمر بالفداء ، وهو بيان تأييده ، ولا يمشى
 في هذه القضية حرفه الذي سبق التنبيه عليه (٧) من (٨) تأييد العبادة بزمـن
 لا يسمها (٩) ، فإنه (١٠) مضت أزمته يسمع فيها إيقاع الذبح (١١) ، والأمر
 متأكد بها ، ولا يلزم من عدم فعل (١٢) الأمور به امتناع تعليق الأمر به ،

(١) راجع: المصدر السابق ١/٢٩٦-١٢٩٨ . (٢) أ ، ب ، ج : قدر . صححناه

من د . (٣) بداية : ل ٢٤٥ / أ في ج . (٤) ب ، د : السير .

(٥) راجع ص ٥١٤ (٦) راجع : الإرشاد ٣٤٠ .

(٧) بداية : ل ١٢٨ / ب في أ . (٨) بداية : ل ١٩١ / أ في ب .

(٩) راجع ص ٥١٤ (١٠) ب : فان .

(١١) أ : الزبح .

(١٢) ب : بدون (فعل) .

فإن الذى علم أنه لا يقع من العصاة مأمور به وإن علم انتفاء وقوعه .
نعم قضية الخليل (١) حجة على المعتزلة ؛ لأنهم يروا أن الفعل إذا كان
مأمورا به لحسنه فيمتنع النهى عنه قبل فعله ، فإن فيه نفي الصلاح المرتبط به ،
ولأن النسخ يرد على مثل الفعل المأمور به لا نفيًا للأمر عن الفعل المراد بالتكليف .
وأما أصحابنا فلا مانع عندهم أن عدم أزمان يكون ذلك الفعل الواحد مأمورا
به فيها ، ثم يتبين اختصاص الطلب بها ، وقد نجز (٢) الكلام فى حقيقة النسخ .
ثم نتكلم بعد ذلك فى جوازه ، والذى يتحقق فى الحقيقة ما قررناه (٣) فسمى
حد النسخ بثبوت (٤) الجواز ؛ فإن جواز اختصاص الفعل المأمور به بأوقفيات
لا ينكر ، وعدم علم المكلف بالتأقيت لا يمتنع ، وإعلامه بعد ذلك جائز ، وجواز هذه
الأمور يحقق (٥) جواز النسخ .

وعلى مذهب من قال بارتفاع الحكم يحتاج فى تقرير الجواز إلى جواز ارتفاع
التعلق ، وهذا إنما يتحقق على مذهب من رأى أن التعلق من قبيل النسب والإضافات
لا من قبيل صفات النفس .

ومن قال بأن النسخ بيان فقد أن شرط الدوام فالعالم (٦) بكل شئ لا يخفى
عليه أن الشرط يفوت بمرور الناسخ منه .
(٧) ثم قال لليهود (٨) :

(إن ادعيتم أن النسخ مستحيل فأما (٩) أن يستحيل لذاته كاجتماع المتضادات
وغيرها [وإمّا] (١٠) أن يستحيل لغيره ، ولا جائز أن يكون من قبيل المستحيل (١١)
لذاته ؛ فإن الواحد منا (١٢) يجوز أن يأمر عبده بفعل ثم يرفع عنه التكليف به ،
والمستحيل لذاته لا يجوز وقوعه البته من أحد ، وإن ادعيتم أنه يستحيل لغيره
فلا بد من بيان جهة (١٣) الإحالة)
١٧٨ / ب - ١٧٩ / أ

فإن قالوا هو مستحيل لأنه يلزم منه البداء (١٤) وهو منافي لوصف القديم .
قلنا البداء (١٥) يطلق ويراد به أنه ظهر (١٦) للأمر ما لم يكن ظاهرًا قبيل ،

(١) بداية : ل ٢٤٥ / ب فى ج . (٢) ب : يجر . (٣) أ ، ب ، ج : قدرناه . صححناه

من د . (٤) ج : بثبوت . (٥) أ : تحقق . (٦) أ : فالملم . (٧) ب : كرر

ما بين الرقمين ، (ثم) فى الفقرة المكررة بداية : ل ١٩١ / ب فى ب . (٨) لليهود : آفة موسى
عليه السلام . انظر التمرير بهم ومعقائدهم فى : الفصل ١ / ٩٨ - ٢٢٤ ، الملل والنحل ٢ / ١٥ - ٢٤

الأديان فى القرآن ٥ - ١٥٥ ، مقارنة الأديان ٥٩ - ١٤٩ . (٩) بداية : ل ٢٤٦ / أ فى ج .

(١٠) أ : بدون (وأما) زدناه من ب ، ج ليستقيم النص . (١١) بد اقبل ١٧٩ / أ فى أ . (١٢) أ : جهته .

(١٣) أ : البدأ ، ب : البداء ، ج : البد . (١٤) أ : البدأ ، ب : البداء ، ج : البد .

(١٥) ب : ظهيسر .

قال الله تعالى : " ويدالهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون (١) " .
وهذا غير لازم من النسخ ، فإن الرب جل ذكره - يتعالى عن جميع -
النقص ، عالم بكل معلوم ، ويعلم توجه ، لأمر وتأثيره (٢) . وزمن ورود نسخه (٣) .
ومن قال في النسخ بالارتفاع فهو يعلم زمن الارتفاع كما يعلم زمن الثبوت فلا
يتوجه عليه الخفاء .

وربما تسكوا بشئ من شعب القول بتحسين العقل وتقيحه فقالوا : الأمر
بالفعل لحسنه ، ولا يتصور عود الحسن قبيحا منها عنه ، وقد استأصلنا هذه القاعدة
فيما سبق من القول (٤) .

ثم نقول إن سلم (٥) جد لا القول بأن الأمر بالفعل لحسنه فما المانع من أن
يختلف ذلك باختلاف الأزمان ، فإن الحسن يمتد على الصلاح وقد يكون الشئ
في زمن صلاحا ، وفي زمن (٦) آخر غير صلاح ، ويعلم الله - تعالى - أن التكليف
لو دام لم يقع الامتثال ، ولم يفض الأمر فيه إلى الصلاح ، فإذا تبدلت الشرائع ،
وأتى لهم في كل وقت بأمر جديد [كان] (٧) إقبالهم على الامتثال أكد ، وقد
تلقح كثيرا من الناس سامة فيما يكلفونه إذا دام (٨) الأمر به ، ولهذا نرى أوائل
الأمم أبدا خيرا من أواخرها ، وأجد في العمل والقيام بوظائف (٩) التكليف
فليتأمل ذلك .

ثم أورد على نفسه سؤالا لنفاة النسخ وقال :

(لا يجيب عنه إلا متبحر (١٠) في هذا الشأن)

١/١٢٩

ثم ذكر بعد ذلك (١١) أنه تخيل فقال :

(إذا علم الأمر أنه أوجب (١٢) الفعل بخطابه وأمره ، فلا بد (١٣) أن (١٤) يخبر
عن (١٥) وجوبه وتعلق الأمر به ، فإذا نهى عنه فقد أخبر عن حظره (١٦) ،

(١) سورة الزمر من آية ٤٧ . (٢) ب : ذاته . (٣) راجع السؤال والجواب عنه

في : الصدر السابق ١٤١ . (٤) راجع ٤٢٧-٤٣٧ (٥) بداية : ل ٢٤٦ / ب في ج .

(٦) ب : بدون (زمن) . (٧) أ : ب : بدون (كان) زدناه من ج : ليستقيم النص .

(٨) آخر النسخة د . (٩) أ : بوضايف . (١٠) أ : متحير ، ب : ج : متحيز .

(١١) بداية : ل ١٧٩ / ب في أ ١٩٢ / ب : (١٢) ب : واجب : (١٣) أ : يدل .

(١٤) أ : لا . - (١٥) ب : زيادة (فعله) .

(١٦) أ : حضره ، ب : حضره .

وتعلق وجوبه به في ذلك تطرق ^(١) الخلف إلى خبره ، وذلك مستحيل في حكم
(الإله)
ب / ١٢٩

وهذا السؤال إنما يتوجه على من قال ^(٢) إن النسخ رفع للحكم من حيث
إن الأمر إذا اقتضى الفعل في زمن النسخ فقد أخبر عن وجوده في ذلك الزمان ،
فلا يتصور نهيه وحظره ^(٣) منه في زمن وجوبه ، أما من قال إن النسخ بيان تأييد
ما استبهم الوقت فيه في حكم التكليف مع تأخره عن مورد التكليف ، فلا يتوجه
عليه السؤال ؛ لأن ^(٤) الخطاب لم يتضمن الوجوب في زمن النهي ، فالخبر يكون
عن الوجوب في غير زمان ورود النسخ ، فلا يتوجه عليه السؤال أصلاً .

وأجاب عن ذلك بعد توجه السؤال بأن قال : :

(هذا تخيل ليس فيه تحصيل)
ب / ١٢٩

وذلك أن الوجوب وسائر الأحكام ليس صفة للأفعال ، ومعنى الوجوب ما توجه
طلبه على وجه ما ، ومعنى المحرم ما توجه طلب تركه على وجه ما ، والخصم تخيل
أنه وصف للفعل مخبراً عنه ، ومن أحاط بذلك هان عليه الانفصال عن السؤال ،
هذا خلاصة كلامه بعد تطويل ^(٥) .

وهذا عندي ليس بجواب ؛ فإننا وإن قلنا إن الحكم ليس صفة للفعل ، فلا بد
فيه من تعلق الخطاب ، والخبر إذا ^(٦) تعلق يكون الفعل مطلوباً في زمن ،
ضرورة تعلق الطلب به فيه ، فينافي تعلق النهي به فيه ، ولا شك أن الخبر
تابع للمخبر فيستحيل أن يكون الفعل في الزمان الواحد من الأمر الواحد مأموراً
به منهيًا عنه ، فالخبر على حسبه ، فإذا استحال ذلك في نفس الأمر لم يـ
أن يكون أحد الخبرين على خلاف المخبر ضرورة استحالة وجود النقيضين ، وهذا
بين لا خفاء به ، وهذا إنما لزمهم من القول بأن النسخ رفع ، وإن أراد بالرفع
ارتفاع ما فهم من اللفظ ^(٧) فقريب . وأما الكلام النفسي فلا يصح في تعلقه الارتفاع
بوجه ، فهذا واضح ، فليتأمل .

وقد التزم الإمام في غير هذا الكتاب أن اللفظ الناص في الدوام يجوز نسخه
بناءً على أنه لا بد من شرط سكوت عنه ^(٨) مقدور ، وهو بشرط ألا ينسخ ، ومثله
باشتراط الإمكان ^(٩) ، فإنه ^(١٠) وإن لم يتعلق به فهو مقدور ، وهذا نظر

(١) أ : يطرق . (٢) بداية : ل ٢٤٧ / ١ في ج . (٣) أ : ب : وحضره .

(٤) ب : لانه . (٥) راجع : المصدر السابق ٣٤٢ . (٦) بداية : ل ٢٤٧ / ب في ج .

(٧) بداية : ل ١٩٢ / ب في ب . (٨) ب : سكوت عند . (٩) راجع : البرهسان

١٢٩٦ - ١٢٩٨ . (١٠) بداية : ل ١٨٠ / أ في أ .

ففى حكم اللفظ وليس ذلك نظر فى حكم تعلق الكلام النفس ، وهذا تمام الكلام على هذا المقام .

ثم (١) تكلم (٢) رضى الله عنه [فى] (٣) أنه لا دلالة سمعية تنعنه بمسند ثبوت جوازه عقلا (٤) .

وقد نقل عن شردمه من اليهود (٥) أنهم قالوا بأن فى نص موسى ما يمنع (٦) من النسخ . (٧)

وهذا السؤال لقنهم إياه ابن الراوندى (٨) فقال أهل الإسلام يمنعون من نسخ شريعتهم ويقولون هى مؤبدة الى آخر عمر الدنيا مع اعترافهم بالجواز ، فقولوا لهم هذا ثبت عندنا من نص موسى - عليه السلام - وأنتم تعترفون بنبوته (٩) .

وأجاب من وجهين :

أحدهما : ظهور المعجزات على يدى عيسى - عليه السلام - ولو كان ما ذكره ثابتا لامتنع حصول المعجزة على يد من بعده .

والثانى : أن اليهود فى زمن المصطفى أحمد - صلوات الله وتسليماته عليه - ما ذكروا ذلك ، مع أنه قد تواتر تلاوته عليهم :

" النبى الأمى الذى يجدونه مكتوبا عندهم فى التوراة والإنجيل (١٠) " .

وقوله " يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون (١١) " .

ولم يقل أحد فى مقابلة هذه التلاوة ليس عندنا منه خبر ، وإنما كانوا يقولون ليس هو ذاك (١٢) ، ومن حكمة الرب - سبحانه - فى نصر نبيه أنه حرك دواعيهم على الإخبار عنه قبل بيعته ، وكانوا (١٣) يستفتحون على الذين كفروا بوجوده ، ويهددونهم بظهوره ، فما أسكتهم عند ظهوره بعد ما صدر منهم (١٤) التزام المعاندة بالطريق التى لقنها [ابن] (١٥) الراوندى (١٦) وكل ذلك لتبقى حجة (١٧) الله

(١) بداية : ل ٢٤٨ / أ فى ج . (٢) ب : تتكلم . (٣) أ ، ب ، ج : بدون (فى) .

(٤) زدناه ليستقيم النص . (٥) راجع : الإرشاد ٣٤٢ . (٦) اليهود سبق التعريف بأنهم راجع ٥١٢ . (٧) راجع : المصدر السابق ٢٤٣ . (٨) راجع : المصدر السابق نفس الصفحة ابن الراوندى سبق التعريف به . راجع ص ٣٧٠ . (٩) تعرفون بنبوته .

(١٠) سورة الأعراف من آية ١٥٧ . (١١) سورة البقرة من آية ١٤٦ .

(١٢) بداية : ل ٢٤٨ / ب فى ج . (١٣) أ : وقالوا .

(١٤) أ : منه . (١٥) أ ، ج : بدون (ابن) زدناه من ب ليستقيم النص .

(١٦) راجع الجوابين المذكورين فى : المصدر السابق ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(١٧) بداية : ل ١٩٣ / أ فى ب .

على عباده قائمة .

" لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل (١) . "

* * *

(١) سورة النساء من آية ١٦٥ + راجع مبحث النسخ في : الرسالة للإمام الشافعي

٥٤-٦١ ط ٢ مصطفى الحلبي / ١٩٨٣ م ، التمهيد ٢١٢-٢١٧ ، شرح الأصول

الخمس ٥٨٤-٥٨٥ ، أصول الدين ٢٢٦-٢٢٨ ، البرهان ١٢٩٣/٢-١٣١٥ ،

الإرشاد ٣٣٩-٣٤٤ ، نهاية الأقدام ٤٩٩-٥٠٣ ، شرح المقاصد ١٤٠/٢-

١٤١ ، كتاب النسخ في الشرائع السماوية / الدكتور شعبان محمد إسماعيل

مطبعة الدجوي / ١٩٧٧ م .

راجع مبحث إثبات نبوة سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - في : الفقه الأكبر

للشافعي ٥٠-٥١ ، التوحيد ٢٠٢-٢١٠ ، التمهيد ١٢٦-٢١٧ ، الإنصاف

٦٢-٦٣ ، شرح الأصول الخمسة ٥٨٥-٥٩٨ ، المختصر في أصول الدين ٢٣٨-

٢٤٢ ، أصول الدين ١٦١-١٦٣ ، الإرشاد ٣٣٨-٣٤٤ ، لمع الأدلة

١١١-١١٢ ، العقيدة النظامية ٧٢-٧٦ ، الاقتصاد في الاعتقاد ١٧٠-١٧٥ ،

بحر الكلام ٦٠-٦١ ، نهاية الأقدام ٤٤٦-٤٦٢ ، المعالم ٩١-٩٥ ، المحصل

٢٠٨-٢١٦ ، الأربعين ٣٠٢-٣٢٩ ، المسيرة ١٣٠ ، شرح طوابع الأنوار

٢٠٤-٢٠٩ ، متن المواقف ٣٤٩-٣٥٨ ، شرح المقاصد ١٣٥/٢-١٤١ ،

شرح الكبرى ٣٧٣-٣٩٤ ، نشر الطوابع ٣٣٤-٣٣٦ .

فصل في معجزات نبينا - صلى الله عليه وسلم -

وقد تواتر وجوده ، وعوده ، وعوده بالقرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فتحدى بجملة تارة ، وقال : فأتوا بحديث مثله (١) ، ثم تحدى (٢) عند عجزهم عن ذلك بعشر سور مثله (٣) ، ثم (٤) تحدى بسورة من مثله (٥) .

وقد تكلم النظار في الضمير الذي هو الـهـاء في مثله ، هل هو عائد إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ؟ فمعناه من أمي مثله (٦) ، أو الضمير عائد على القرآن (٧) . ولا شك أن الإعجاز في القرآن من جهة لفظه ، ومن جهة معناه ، فنظمه البديع غير (٨) مقدور لهم .

فإن (٩) وقع التعجيز لهم بالنظم - إلى النظم الخارج (١٠) عن مقدورهم (١١) فلا معنى لعود الـهـاء على النبي ، ولا فائدة في التقييد ، لمجز الكل عنه (١١) الأمي وغير الأمي .

وإن نظر إلى ما فيه من الأخبار عن قصص الأولين ممن لم يقرأ كتاباً ، ولا عرف تاريخاً ، ولا خالط من يعرف ذلك يكون في المادة سبباً في الاطلاع ، فمـسـود الضمير على النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا وقع التعجيز في هذه الجهة ممكن . ومن جحد وجوده ، أو تحديه بالقرآن وتمجيز الخلاق به فقد جحد الأمر الضروري الثابت بخبر التواتر ، ولو فتح إنكار ذلك لساغ (١٢) إنكار البلاد النائية والأشخاص الماضية ، ولا معنى للمباحنة في مواطن الضروريات (١٣) .

-
- (١) قال تعالى : " فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين " . سورة الطور آية ٣٤ .
 (٢) ب : زيادة (بسورة من مثله ثم تحدى) . (٣) قال تعالى : " أم يقولون اقتراء قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين " سورة هود آية ١٣ . (٤) ب : بدون (ثم تحدى بسورة من مثله) .
 (٥) قال تعالى : " وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين " سورة البقرة آية ٢٣ .
 (٦) ذهب إلى ذلك بعض العلماء . راجع : الجامع لأحكام القرآن ١ / ٢٠٠ / دار الريان للتراث . (٧) ذهب إلى ذلك جمهور العلماء كفتادة ومجاهد وغيرهما . راجع : المصدر السابق نفس الجزء والصفحة والطبعة .
 (٨) بداية : ل ٢٤٩ / أ في ج . (٩) ب : بدون ما بين الرقيين .
 (١٠) بداية : ل ١٨٥ / ب في أ . (١١) ب : عن . (١٢) أ : ساغ .
 (١٣) راجع معجزات نبينا - صلى الله عليه وسلم - في : شرح الأصول الخمسة ٥٨٥ - ٥٩٨ ، أصول الدين ١٨٢ - ١٨٤ ، الإرشاد ٣٤٥ - ٣٥٤ ، متن المواقف ٣٤٩ - ٣٥٦ ، شرح المقاصد ١٣٥ / ٢ - ١٣٩ ، شرح الكبرى ٣٧٦ - ٣٨٦ .

* الخاتمة *

=====

ومعد هذه الرحلة الشاقة مع الشيخ تقي الدين المقترح وكتابه شرح الإرشاد أكد أنه كان موفقا حينما توجه الى كتاب الإرشاد للجوينى بالشرح ، فهو بهذا العمل الجليل كان ملبيا لحاجة عصره ، فقد عاصر بداية عودة مصر رسميا الى المذهب السنى ونهاية المذهب الشيعى بانتهاء الدولة الفاطمية فى مصر ، وهذا يحتم على علماء أهل السنة بمصر شرح مذهب أهل السنة وتوضيحه وتفسير دقائقه وأغواره وتفهمه وتعليمه وذلك لتثبيت المذهب وتقويته .

ومن المنطقى أن يتوجه علماء أهل السنة الى كتب السنة الأصول لشرحها وتوضيح مسائلها ومعانيها .

وقد كان كتاب الإرشاد جديرا بالتوجه إليه بالشرح والتحليل فهو من وجهة نظرى يمثل مذهب جمهور أهل السنة الأشاعرة ويجمع عقيدتهم وأدلتهم وأكثر مسائل المذهب .

وأشير الى أن كتاب شرح الإرشاد للشيخ المقترح إضافة عظيمة إلى الفكر الأشعرى وإلى المكتبة الإسلامية فمما أظن باحثا ومدققا فى الفكر الأشعرى يستغنى عن هذا الكتاب ، كما أنه إضافة عظيمة الى كتاب الإرشاد فقد لبي احتياجاته بتناوله مسائله ومعانيه بالتفسير والتحليل والتدقيق ، وتناوله كثيرا من نكته وأدلته ودقائقه بالتحريير والتحقيق .

والقارىء لكتاب شرح الإرشاد يدرك مدى الجهد الذى بذله الشيخ المقترح كما يدرك مدى القيمة العلمية لكتاب الإرشاد ، وكما احتوى من دقائق وأغوار .
وأنبه بأن الشيخ المقترح لم يكن شارحا ومفسرا لكتاب الإرشاد فقط بل تنسأول جهود الجوينى فى كتابه الإرشاد بالدراسة فصوله أحيانا ونقده أحيانا وخالفه فى كثير من المسائل ، وأود أن أذكر بعض المسائل التى نقده وخالفه فيها :

١ - نقد اختيار الجوينى لتعريف العلم بأنه معرفة المعلوم على ما هو به ، وحقق درك حقيقته بطريق التفسير ووضح أن تمييزه عن الشك والظن والجهل واضح .

- ٢- نقده في اعتقاده أن القدم والبقاء والقيام بالنفس والمخالفة المحوادث والوحدانية
صفات نفسية للباري - تعالى - ، وحقق أنها صفات سلبية .
- ٣- نقده فيما ذهب إليه في قوله تعالى : " الرحمن على العرش استوى " .
أن الآية ليست من المتشابهات ، وحقق أنها من المتشابهات .
- ٤- نقده في تعريفه الحال بأنها صفة لموجود لا تتصف بالوجود ولا بالعدم ، وحقق
أن الحال لا يمكن أن تحدد بحد حقيقي لأن الحد الحقيقي لا بد فيه من ذكر
خاصية المحدود التي بها قوامه فلو كان للحال خاصية لأدى إلى إثبات الحال
للحال ، وهو محال .
- ٥- خالف المفتّح الجويني في إثباته الحال في كتاب الإرشاد وحقق القول بنفي الأحوال ،
وأبرز رجوع الجويني عن القول بالأحوال في كتاب آخر .
- ٦- نقد الجويني في احتجاجه لإثبات كونه تعالى قادراً عالماً بدلالة الأحكام والانتقائ
في هذا الكتاب ورجوعه عن هذه الدلالة في كتاب آخر ، وحقق اختيار دليلاً
الاختيار والإيثار على كونه تعالى عالماً قادراً .
- ٧- أبرز منع الجويني من قياس الغائب على الشاهد في كتاب آخر واستخدامه له في هذا
الكتاب وتصريحه بأن إثبات الصفات لا يتلقى إلا منه .
- ٨- نقد الجويني فيما ذهب إليه في كتاب آخر أن أفعال العباد مؤثرة على أقدار قدرها
الباري تعالى وأراد بها ، وهو في هذا الكتاب يقرر أنه لا خالق إلا الله تعالى .
وشرح ويستدل ويدحض شبه الخصوم وينقل إجماع الأمة على ذلك .
- وهذا القدر من النماذج المذكورة يتضح لنا أن الشيخ المفتّح لم يكن مجرد شاح
لكتاب الإرشاد ولم يكن مقلدا ومتابعاً للجويني في جميع آرائه بل أدلى بدلوه وأبرز
شخصيته .

أما بعد :

فلنني أختتم بحثي بالتوصيات الآتية لآخواني الطلاب :

- ١- البحث عن كتبنا الأصول في كل مكان في العالم وإنقاذ ما يمكن إنقاذه منها بالتحقيق
والدراسة .

- ٢- التوجه إلى كتبنا الأصول بالدراسة والتدقيق فكم فيها من دقائق وأغوار .
- ٣- إعادة تحقيق ودراسة ما سبق أن تناولته الأيدى بالتحقيق من كتبنا الأصول وأفسدته بالتقصير في دراسته والإهمال في تحقيقه .
- ٤- البحث عن علمائنا المغمورين وإخراج تراثهم فكم ظفرت بأسماء أعلام لهم تـسـرـاـث نحن في أشد الحاجة إليهم .
- ٥- الاهتمام بالفكر الأشعري من حيث أدلته ومناهجه .
- ٦- إمام الحرمين في أشد الحاجة إلى إبراز كثير من جهوده في الفكر الأشعري وخاصة مذهبه في كتبه الأخيرة كالبرهان .
- ٧- التوجه إلى كتب التفسير وأصول الفقه وشرح الحديث ففيها ثروة غنية من تراث الأشاعرة وذلك نحو تفسير الفخر الرازي وتفسير القرطبي وتفسير الماتريدي وتفسير الكيا الهراس وشرح البخاري ومسلم والترمذي والبرهاني في أصول الفقه والمستقصى .
- ٨- الاقتداء بالشيخ المقتح حينما لبى حاجة عصره من الفكر الأشعري وعصرنا يمج بالمديد والغريب من الأفكار والتيارات والمعتقدات والطقوس والشعائـسـر في أشد الحاجة إلى جهود الأشاعرة لدحضها .

* المراجع *

أولاً : كتاب الله تعالى :
القرآن الكريم

ثانيًا : كتب السنة الصحيح :

البخاري (الإمام محمد بن إسماعيل م ٢٥٦ هـ)

صحیح البخاری / بحاشیة السندی / ط مصطفى الحلبي ۱۹۵۳م .

الترمذی (الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة م ٢٩٧ هـ)

سنن الترمذی / باعثنا^۱ إبراهيم عطوة عوض / ط ۲ مصطفى الحلبي ۱۹۷۵م

* نسخة أخرى بتصحيح عبد الرحمن محمد عثمان / الناشر محمد عبد المحسن

الكتبي / المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٩٦٧م .

ابن حنبل (الإمام أحمد)

مسند الإمام أحمد بن حنبل / بهامشه منتخب كنز العمال في سنن الاقوال

للمتقى الهندي / ط ٤ المكتب الإسلامي بيروت ١٩٨٣ م .

أبو داود (أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني م ٢٧٥هـ)

سنن أبي داود / ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / بدون تاريخ •

ابن ماجه (أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني م ٢٧٥ هـ)

سنن ابن ماجه / تعليق محمد فؤاد عبد الباقي / ط ٢ دار احياء

الكتب العربية ١٩٥٢م .

مسلم (الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج م ٢٦١هـ)

• صحيح مسلم / ط عيسى الحلبي / بدون تاريخ

ثالثا : بقية المراجع :

- الأمدى (سيف الدين على بن أبى على بن محمد بن سالم ٦٢١ هـ)
أبكار الأفكار فى أصول الدين / رسالة دكتوراه فى كلية أصول الدين بالقاهرة
ت : د / أحمد المهدي .
- غاية المرام فى علم الكلام / ت : د / حسن محمود عبد اللطيف / ط المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية القاهرة ١٩٧١ م .
- ابن الأثير (عز الدين أبو الحسن على بن محمد الجزرى م ٦٣٠ هـ)
أسد الغابة فى معرفة الصحابة / ت : محمد إبراهيم الثيار وآخرون / ط الشعب
القاهرة .
- الإدنى (أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب م ٧٤٨ هـ)
الطالع السعيد الجامع أسماؤه نجباء الصعيد / ت : سعد محمد حسن / السدار
المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .
- الأزهرى (محمد بن أحمد م ٣٧٠ هـ)
تهذيب اللغة / ت : عبد السلام هارون / ط الدار المصرية للتأليف / بدون تاريخ
- الإسفرايينى (أبو المظفر م ٤٧١ هـ)
التبصير فى الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين / ت : محمد زاهد الكوثرى /
مطبعة الأنوار القاهرة ١٩٤٠ م .
- الإسنى (جمال الدين عبد الرحيم م ٧٧٢ هـ)
طبقات الشافعية / ت : عبد الله الحبورى / بغداد ١٣٩١ هـ .
- الأشعرى (أبو الحسن على بن إسماعيل م ٣٢٤ هـ)
مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين / ت : محيى الدين عبد الحميد / مكتبة
النهضة القاهرة / ط ١ / ١٩٥٠ ، ط ٢ / ١٩٦٩ م .
- اللـمـع
ت : د / حمودة غرابية / الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة ١٩٧٥ م
- الإبانة
ت : د / فوقية حسين محمود / ط دار الأنصار القاهرة ١٩٧٧ م
- أصول أهل السنة والجماعة -
رسالة أهل النحر - / ت : د / محمد السيد الجليلند / مطبعة التقدم القاهرة ١٩٨٧ م
- الأصبهاني (أبو نعيم أحمد بن عبد الله م ٤٣٠ هـ)
حلية الأولياء وطبقات الأصفياء / ط ١ الخانجى / القاهرة / بدون تاريخ .

— الأصفهاني (الراغب أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل م ٤٥٢ هـ)
الذريعة إلى مكارم الشريعة / ت : أبو اليزيد المعجمي / ط ١ دار الصحوة
القاهرة ١٩٨٥ م .

— ابن الأثير

الكامل في اختصار شامل (خ) نسخة كتبت في القرن الثامن الهجري في مكتبة
أحمد الثالث بتركيا رقم (١٣٢٢) يوجد منها صورة في معهد إحياء المخطوطات
المرية رقم (١٨٨ توحيد) .

— الأنور (أ . د / السيد محمد الأنور حامد عيسى)

بحوث في الفلسفة الإسلامية / ط ١ مطبعة عبد الله وهبه أحمد / القاهرة ١٩٨١ م
قضايا عقدية / ط ١ الناشر شركة الصفا للطباعة والترجمة والنشر / القاهرة ١٩٨٨ م
نظرات في المنطق الحديث ومناهج البحث / ط ١ دار الطباعة المحمدية / القاهرة
١٩٨٩ م .

— الإيجسي (عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد م ٧٥٦ هـ)

المواقف في علم الكلام بشرح الجرجاني — الموقف الخامس — ت : د / أحمد المهدي /
ط مكتبة الأزهر ١٩٧٦ م

المواقف في علم الكلام (المتن) الناشر / مكتبة المتنبئ بدون تاريخ

— الباقلاني (أبوبكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر البصري م ٤٠٣ هـ)
هداية المسترشدين والمفنع في معرفة أصول الدين (خ) رقم (٢١ / ٢٤٢) مكتبة
الأزهر .

تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل / ت : عماد الدين أحمد حيدر / ط ١ مؤسسة
الكتب الثقافية / بيروت ١٩٨٧ م

الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به / ت : محمد زاهد الكوشنري /
الخانجي ١٩٦٣ م

البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والمارجيات /
باعتناء الأب رتشارد يوسف مكارش / المكتبة الشرقية / بيروت ١٩٥٨ م

— البخاري (الإمام محمد بن إسماعيل م ٢٥٦ هـ)

التاريخ الكبير / باعتناء محمد عبد المعين خان / بدون بيانات الطبعة

— بروكلمان (كارل)

تاريخ الشعوب الإسلامية — ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي / ط ٧ دار العلم
للملايين بيروت ١٩٧٧ م

تاريخ الأدب العربي — النسخة الألمانية بترجمة خاصة / ط ليدن ١٩٣٧ م ،
النسخة العربية ج ٤ ترجمة السيد يعقوب بكر ورمضان عبد التواب / ط ٢ دار المعارف
القاهرة ١٩٧٧ م .

- البساطى (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد م ٨٤٢ هـ)
مختصر الكامل فى مسائل الشامل (خ) مكتبة الأزهر رقم (٩٩ — ٣٣٧ توحيد)
- البغدادى (إسماعيل باشا)
هدية العارفين / دار الفكر / بيروت ١٩٨٢ م
- البغدادى (الخطيب أبو بكر أحمد بن على م ٤٦٣ هـ)
تاريخ بغداد / ط دار الكتب العلمية / بيروت بدون تاريخ
- البغدادى (أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد م ٤٢٩ هـ)
أصول الدين / ط ١ إستانبول ١٩٢٨ م
الفرق بين الفرق ت : محيى الدين عبد الحميد / دار المعرفة للطباعة والنشر
بيروت / بدون تاريخ .
- البلخى (أبو القاسم الكعبى عبد الله بن أحمد بن محمود م ٣١٩ هـ)
باب ذكر المعتزلة من مقالات الإسلاميين / ت : فؤاد سيد / الدار التونسية للنشر
١٩٧٤ م .
- البيضاوى (عبد الله بن عمر م ٦٨٥ هـ)
طوالع الأنوار / بشرح مطالع الأنظار لأبى الثناء الأصفهاني م ٧٤٩ هـ / ط ١
المطبعة الخيرية / القاهرة ١٣٢٣ هـ .
ويلاحظ أن فى النسخة خطأ فى ترقيم الصفحات يبدأ من ص ١٢ حتى ص ١٤٤ وصحته
طرح ثمانى صفحات من الأرقام المذكورة .
- البيهقى (الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين م ٤٥٨ هـ)
الأسماء والصفات ت : محمد زاهد الكوثرى / ط مطبعة السعادة مصر بدون تاريخ
الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة / ط السلام العالمية للطبع والنشر
القاهرة ١٩٨٤ م
- ابن تغرى برى (جمال الدين أبو المحاسن يوسف م ٨٧٤ هـ)
النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة / المؤسسة المصرية العامة للترجمة والنشر
بدون تاريخ .
- التفتازانى (سعد الدين عمر م ٧٨٤ هـ)
شرح المقاصد / ط دار الطباعة العامرة ١٢٧٧ هـ
- ابن التلمسانى (شرف الدين عبد الله بن محمد الفهرى م ٦٤٤ هـ)
شرح لمع الأدلة للجوينى (خ) نسخة بمكتبة أحمد الثالث بتركيا رقم (١٨٦٩) توجد
منه صورة بمعهد المخطوطات العربية رقم (١٤٩ توحيد) .

— الجرجاني (السيد الشريف علي بن محمد م ٨١٦ هـ)

التعريفات / ط مصطفى الحلبي ١٩٣٨م

— الجمل (د حسن عز الدين)

الأسماء الحسنى / ط الشعب ١٩٧٢م

— الجوهرى (إسماعيل بن حماد ٣٩٣ هـ)

الصاح / ت : أحمد عبد الغفور عطا / ط دار العلم للملايين / بيروت

— الجوينى (إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف م ٤٧٨ هـ)

الشامل فى أصول الدين / ت : هلموت كلوبغر / الناشر دار العرب / الفجالة / القاهرة
١٩٦١م .

ونسخة أخرى / ط منشأة المعارف / إسكندرية / ت : د / على سامى النشار
وآخرون ١٩٦٩م

— الإرشاد الى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد / ت : د / محمد يوسف موسى ، وعلى
عبد المنعم عبد الحميد / الناشر مكتبة الخانجي / ط مطبعة السعادة مصر
١٩٥٠م .

لمع الأدلة / ت : د / فوقية حسين محمود / ط ١ الدار المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٥م
العقيدة النظامية / ت : د / أحمد حجازى السقا / ط الكليات الأزهرية ١٩٧٩م
البرهان فى أصول الفقه / ت : د : عبد العظيم الديب / ط قطر بدون تاريخ

— ابن أبى حاتم (أبو محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم محمد بن إدريس بن المنذر
م ٣٢٧ هـ) .

الجح والتعديل / ط ١ / حيدر اباد الدكن / الهند ١٩٥٣م

— حاجى خليفة (مصطفى عبد الله م ١٠٦٧ هـ)

كشف الظنون عن أسامى الكتب والفتون / دار الفكر / ١٩٨٢م

— الحاكم (الإمام أبو عبد الله النيسابورى)

المستدرك على الصحيحين / بهامشه التلخيص للذهبي / ط حيدر اباد الدكن
١٣٤١ هـ ، نسخة / ط دار المعرفة / بيروت .

— ابن حبان (الإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد التميمي م ٣٥٤ هـ)

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين / ت : محمود إبراهيم زايد ط ٢ /
الناشر دار الوعى / حلب ١٤٠٢ هـ .

— حجازى (الأستاذ الدكتور عوض الله)

مقارنة الأديان بين اليهودية والإسلام / ط ٢ / ١٩٨١م دار الطباعة المحمدية بالقاهرة

- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد م ٤٥٦ هـ)
الفضل في الملل والأهواء والنحل بهامشه الملل والنحل للشهرستاني / ط ٢ دار المعرفة
بيروت ١٩٧٥ م
الأصول والفروع / ت : د / عاطف العراقي وآخرون / ط ١ الناشر دار النهضة
العربية ١٩٧٨ م
- حسن (د . حسن إبراهيم حسن)
تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي / ط ٢ مكتبة النهضة ١٩٨٢ م
- الحلبي (برهان الدين - ٨٤٠ هـ)
الكشف الحثيث عن روى بوضع الأحاديث / ت : صبحي السليمان / ط وزارة الأوقاف
بغداد ١٩٨٤ م
- الحويني (د . حسن محرم)
المنهج في إثبات الصانع بين السلفية والمتكلمين / ط الطباعة المحمدية / القاهرة
١٩٨٦ م .
- ابن خزيمة (أبو بكر محمد بن إسحاق م ٣١١ هـ)
كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل - / ت : د . عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان
ط دار الرشد / الرياض ١٩٨٨ م .
- ابن خلكان (شمس الدين أحمد بن محمد م ٦٨١ هـ)
وفيات الأعيان / ت : محيي الدين عبد الحميد / ط ٢ مكتبة النهضة
١٩٦٤ م .
- نسخة أخرى / دار صادر بيروت / باعتنا د . إحسان عباس .
- الدارقطني (أبو الحسن علي بن عمر م ٣٨٥ هـ)
الضعفاء والمتروكين / دراسة وتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر / مكتبة
المعارف / الرياض / ط ١ ١٩٨٤ م
- الدردير (سيدى أحمد)
شرح الخريدة البهية بحاشية الصاوي / ط مصطفى الحلبي بدون تاريخ
- الدسوقي (أحمد)
الفتوحات الربانية في شرح أسماء الله الحسنى / ط دار الكتاب العربي / القاهرة /
بدون تاريخ .

— ابن دهاق (أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن محمد بن دهاق المعروف بابن
المرأة م ٦١٦ هـ) .

نكت الإرشاد (خ) دار الكتب رقم (ب ٢٢٨٨٨)

— الدوانسى (جلال الدين محمد بن أسعد الصديقى م ٩١٨ هـ)

شرح العقائد المضدية / ومعه حاشية الكلبوى م ١٢٠٥ هـ / ط المطبعة العثمانية
١٣١٨ هـ .

— دى بـــــــــور

تاريخ الفلسفة فى الإسلام / ترجمة د . محمد عبد الهادى أبوريدة / مكتبة النهضة
ط ٥ / بدون تاريخ .

— الذهبى (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان م ٧٤٨ هـ)

ميزان الاعتدال فى نقد الرجال / ت : محمد على البجاوى / عيسى الحلبي ١٩٦٣ م
تذكرة الحفاظ / دار الفكر العربى / بدون تاريخ

المعبر فى خبر من غير / ت : فؤاد سيد / ط الكويت ١٩٦١ م

سير أعلام النبلاء / مؤسسة الرسالة / بيروت / ط ١ ١٩٨٣ م

— الرازى (محمد بن أبى بكر بن عبد القادر م بعد ٦٦٠ هـ)

مختار الصحاح / ط مصطفى الحلبي ١٩٥٠ م

— الرازى (فخر الدين محمد بن عمر م ٦٠٦ هـ)

التفسير الكبير / ط دار إحياء التراث العربى بيروت / بدون تاريخ

الأربعين فى أصول الدين / ط ١ حيدر أباد الدكن ١٣٥٣ هـ

المعالم (أصول الدين) / باعثنا طه عبد الرؤوف سعد / ط الكليات الأزهرية /
بدون تاريخ .

محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين / باعثنا طه عبد الرؤوف سعد / بهامشه نقد

المحصل للطوسى / الكليات الأزهرية / بدون تاريخ .

أساس التقديس فى علم الكلام / ومعه الدرّة الفاخرة للملا عبد الرحمن الجامى / مصطفى
الحلبى ١٩٣٥ م

لوامع البينات / باعثنا طه عبد الرؤوف سعد / ط الكليات الأزهرية ١٩٧٦ م

المطالب العالية / ت : نوح أحمد حجازى السقا / ط دار الكتاب العربى / بيروت ١٩٨٢ م

اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / تصحيح طه عبد الرؤوف سعد / مصطفى

الهوارى / الكليات الأزهرية ١٩٧٨ م

- الرسى (القاسم بن إبراهيم م ٢٤٦ هـ)
كتاب أصول العدل والتوحيد / ت : د . محمد عمارة / ط ١ دار الشروق ١٩٨٧ م
- ابن رشد (أبو الوليد م ٥٩٥ هـ)
تهافت التهافت / ط المطبعة الخيرية القاهرة ١٣١٩ هـ
- زادة (خوجسة م ٨٩٣ هـ)
تهافت الفلاسفة / ط المطبعة الخيرية ١٣١٩ هـ
- زادة (محمد المرعشى ساجقلى)
نشر الطوابع / ط ١ مطبعة العلوم المصرية / القاهرة ١٩٢٤ م
الرسالة الولدية فى آداب البحث والمناظرة / مطبعة السعادة ط ٢ ١٣٣٥ هـ /
بتعليقات محمد عبد الخالق الشبراوى .
- الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السرى م ٣١١ هـ)
تفسير أسماء الله الحسنى / ت : أحمد يوسف الدقاق / ط ٤ دار المأمون للتراث
بيروت ١٩٨٣ م
- الزركلى (خير الدين)
الأعلام / ط دار العلم للملايين / بدون تاريخ
- الزيدى (القاسم محمد بن عيسى م ١٠٢٩ هـ)
الأساس لمعقائد الأكياس / ت : البير نصرى نادر / دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت / ط ١ / ١٩٨٠ م
- سامى (محمود)
المختصر فى معانى أسماء الله الحسنى / ط عيسى الحلبي / بدون تاريخ
- ابن السبكي (تاج الدين عبد الوهاب بن عبد الكافي ٧٧١ هـ)
طبقات الشافعية الكبرى / ت : عبد الفتاح الحلوى ، محمود الطناحى ط ١ / عيسى
الحلبى ١٩٦٤ م .
نسخة أخرى / ط ١٩٦٧ م
طبقات الشافعية الوسطى (خ) رقم (٥٥٤ تاريخ) دار الكتب
- ابن السكيت (يعقوب م ٢٤٤ هـ)
إصلاح المنطق / ت : أحمد محمد شاکر وعبد السلام هارون / ط ٣ دار المعارف
بدون تاريخ .
- السلمى (أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى ولد فى ٣٣٠ هـ)
طبقات الصوفية / ترتيب أحمد الشراوى / كتاب الشعب ٩٢ / مطبعة الشعب ١٣٨٠ هـ

- السنوسي (الإمام محمد بن يوسف م ٨٩٥ هـ)

شرح العقيدة الكبرى / ت : د . عبد الفتاح بركة / ط ١ - دار القلم / الكويت ١٩٨٢ م

شرح أم البراهين / بحاشية الدسوقي / ط عيسى الحلبي ١٣٤٣ هـ

شرح صفري الصفري / بهامشه شرح المقدمات لإبراهيم المرقسطن / ط المطبعة

اليمينية القاهرة ١٣٢٤ هـ

شرح المقدمات في العقائد / ت : فتحي أحمد عبد الرازق / رسالة ماجستير في كلية

أصول الدين بالقاهرة .

- السالكوتي (عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي ١٠٣٧ هـ)

تعليقات السالكوتي على المقدمات الأربع (خ) رقم (٢٠٧٣ - ٥٥٧٥٦ أصول)

مكتبة الأزهر .

- سيف النصير (أ . د عبد العزيز)

فلسفة علم الكلام في الصفات الإلهية منها وتطبيقا / ط ١ مطبعة الجبلاوي / القاهرة

١٩٨٣ م

التأويل الإسماعيلي الباطني ومدى تحريفه للعقائد الإسلامية / ط ١ مطبعة

الجبلاوي ١٩٨٤ م

- ابن سينا (الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله م ٤٢٨ هـ)

الإشارات والتنبيهات / ومعه شرحي نصير الدين الطوسي والفخر الرازي / ط ١

المطبعة الخيرية ١٣٢٥ هـ

الشفاء / الإلهيات ج ١ / ت : الأب قنواتي سعيد زايد ، ج ٢ / ت : زهير يوسف

موسى وغيره المطابع الأميرية ١٩٦٠ م

النجاة / ط ٢ مصطفى الحلبي ١٩٣٨ م

- السيوطي (الإمام جلال الدين م ٩١١ هـ)

طبقات الحفاظ / ت : علي محمد عمر / الناشر مكتبة وهبه / ط ١ ١٩٧٣ م

بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة / ت : محمد أبو الفضل إبراهيم / ط عيسى

الحلبي ١٩٦٥

حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة / ت : محمد أبو الفضل إبراهيم / ط ١ عيسى

الحلبي ١٩٦٧ م

نسخة أخرى الناشر / حسين شرف مدير المطبعة الشرقية بالقاهرة / بدون تاريخ

إسعاف المبطل برجال الموطأ / ومعه تنوير الحالك شرح موطأ الإمام مالك / ط

دار لحياء الكتب العربية / عيسى الحلبي / بدون تاريخ .

- الشافعى (الإمام محمد بن إدريس م ٢٠٤ هـ)
الفقه الأكبر / ت : د . محمد محمود محمد فرغلى / هدية مجلة الأزهر (جمادى
الأولى ١٤٠٦ هـ)
- شرف (د . محمد جلال أبو الفتوح)
الله والعالم والإنسان فى الفكر الإسلامى / ط ٣ دار المعارف ١٩٧٥ م
- شلبى (د . أحمد)
موسوعة التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية ط ٦ مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٣ م
- شمس (أ . د محمد شمس الدين إبراهيم سالم)
تيسير القواعد المنطقية ط ٤ مطبعة حسان بالقاهرة ١٤٠١ هـ
- الشهاوى (أ . د إبراهيم دسوقى)
مصطلح الحديث / ط شركة الطباعة الفنية المتحدة / بدون تاريخ
- شهبه (ابن قاضى شهبه أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن عبد الوهاب م ٨٥١ هـ)
طبقات الشافعية (خ) رقم (١٥٦٨) تاريخ دار الكتب
- الشهرستانى (أبو الفتح محمد عبد الكريم م ٥٤٨ هـ)
نهاية الأقدام / تصحيح الفرد جيوم / ليس عليه بيانات الطباعة
الملل والنحل / ت : عبد العزيز الوكيل / ط مؤسسة الحلبي ١٩٦٨ م
- الصفار (أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق م ٥٣٤ هـ)
تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد (خ) رقم (٣٣١٦ - ٤٢٩٧٦ توحيد) مكتبة
الأزهر .
- الصفدى (صلاح الدين خليل بن أيبك م ٧٦٤ هـ)
الوافى بالوفيات / دار صادر / بيروت ١٩٧٢ م
- ابن الصلاح (أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى م ٤٦٣ هـ)
علوم الحديث / ت : د . نور الدين عتر / ط ٢ المكتبة العلمية / المدينة المنورة
١٩٧٢ م
- الصنعمانى (الحافظ أبو بكر عبد الرازق بن همام م ٢١١ هـ)
المصنف / تخريج حبيب الرحمن الأعظمى / ط ١ الناشر المكتب الإسلامى بيروت ١٩٧٢ م
- ضيف (د . نشأت عبد الجواد)
المنظر بين المثبتين والمنكرين / رسالة ماجستير فى كلية أصول الدين بالقاهرة .

- الطبري (أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي م ٤١٨ هـ)
شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة / ت : أحمد سعد حمدان ط ٢ / دار طيبة
الرياض ١٩٨٥ م
- الطيبي (الحسين بن عبد الله م ٧٤٣ هـ)
الخلاصة في أصول الحديث / ت : صبحي السامرائي ط ١ / العراق ١٩٧١ م
- ابن عبد البر (أبو عمر يوسف بن عبد البر النميري م ٤٦٣ هـ)
جامع بيان العلم وفضله / تقديم عبد الكريم الخطيب / ط ٢ دار الكتب الإسلامية
القاهرة ١٩٨٢ م
- عبد الجبار (القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني م ٤١٥ هـ)
المغنى / أجزاء مختلفة / ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف في سنوات مختلفة
شرح الأصول الخمسة / ت : عبد الكريم عثمان / الناشر مكتبة وهبة ط ١ / ١٩٦٥ م
المحيط بالتكليف / ت : عمر السيد عزمي / ط الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٥ م
المختصر في أصول الدين / ت : محمد عمارة / ط دار الهلال ١٩٧١ م
نسخة أخرى ط دار الشروق ١٩٨٧ م
فرق وطبقات المعتزلة / ت : د . علي سامي النشار ، عصام الدين محمد عيسى /
دار المطبوعات الجامعية / ١٩٧٢ م
متشابه القرآن / ت : د . عدنان محمد زرزور / دار النصر للطباعة / بدون تاريخ
فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة / ت : فؤاد سيد / ط الدار التونسية للنشر ١٩٧٤ م
- عبد المليم (الأستاذ الدكتور صلاح)
العقيدة في ضوء القرآن الكريم ج ١ / ط ١ / مكتبة الأزهر ١٩٨٢ م
- العجلوني (إسماعيل بن محمد م ١١٦٢ هـ)
كشف الخفا ومزيل الالباس / تعليق أحمد القلاش / مكتبة التراث الإسلامي / حلب
بدون تاريخ
- ابن عساكر (أبو القاسم علي بن محمد الدمشقي م ٥٧١ هـ)
تبيين كذب المفتري / ط دار الكتاب العربي / بيروت ١٩٧٩ م
- العسقلاني (ابن حجر أحمد بن علي م ٨٥٢ هـ)
فتح الباري بشرح صحيح البخاري / ط دار المعرفة بيروت بدون تاريخ
تهذيب التهذيب / ط ١ حيدر أباد الدكن / الهند ١٣٢٧ هـ
لسان الميزان / ط دار الفكر للطباعة والنشر / بدون تاريخ
تغليق التعليق / تحقيق : سعيد القزفي ط ١ / الأردن ١٩٨٥ م

الإصابة في تمييز الصحابة / ت : على محمد السجاوى / دار النهضة / مصر
بدون تاريخ .

- ابن العماد (أبو الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى م ١٠٨٩ هـ)
شذرات الذهب في أخبار من ذهب / المكتب التجارى للطباعة والنشر / بيروت / بدون
تاريخ .

- الغزالى (الإمام أبو حامد محمد ٥٠٥ هـ)
الاقتصاد فى الاعتقاد / باعثنا محمد مصطفى أبو العلا / مكتبة الجندى / القاهرة
١٩٧٢م

تهافت الفلاسفة / ط المطبعة الخيرية / القاهرة ١٣١٩ هـ
المقصد الأسنى / باعثنا محمد مصطفى أبو العلا / مكتبة الجندى / القاهرة بدون تاريخ
- غلاب (د . محمد)

الفلسفة الاغريقية / ط ١ القاهرة ١٩٤٨م

- الفراهيدى (الخليل بن أحمد م ١٢٥ هـ)
كتاب المعين / ت : د . محمد مهدى المخزومى ، د . إبراهيم السامرائى / منشورات
وزارة الثقافة والإعلام / العراق ١٩٨٢م

- ابن فورك (أبو بكر محمد بن الحسن م ٤٠٦ هـ)
مشكل الحديث وبيان / ت : د . عبد المعطى أمين / الناشر دار الوعى ط ١ / ١٩٨٢م
مجرد مقالات الأشعرى (خ) نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم (٢٥٣)
توجيه .

- القارى (مُلاً على بن سلطان محمد م ١٠١٤ هـ)
شرح الفقه الأكبر لأبى حنيفة / ط ٢ مصطفى الحلبي ١٩٥٥م

- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم م ٢٧٦ هـ)
تأويل مختلف الحديث : تصحيح محمد زهرى النجار / ط الكليات الأزهرية ١٩٦٦م
الشعر والشعراء / ت : أحمد شاكر / ط دار المعارف ١٩٦٦م

- القرطبى (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى م ٦٧١ هـ)
الجامع لأحكام القرآن / ط ٣ دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٧م
ونسخة الريان عن طبعة الشعب .

- القشبرى (الإمام عبد الكريم م ٤٦٥ هـ)
التحبير فى التذكير / ت : د . إبراهيم بسيونى / ط دار الكتاب العربى للطباعة
والنشر / القاهرة ١٩٦٨م .

- القفطلى (جمال الدين أبو الحسن بن يوسف م ٦٤٦ هـ)
إخبار العلماء بأخبار الحكماء / ط مطبعة السعادة / القاهرة ١٣٢٦ هـ
- القنوجى (السيد أبو الطيب صديق بن حسن بن على بن لطف الله الحسينى
م ١٣٠٧ هـ)
التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول / ت : عبد الحكيم شرف الدين
المطبعة الهندية المصرية / الهند ١٩٦٣ م
- القوصى (أ . د محمد عبد الفضيل محمد عبد العزيز)
هوامش على العقيدة النظامية / ط دار الطباعة المحمدية / ١٩٨٤ م
- كحاله (عمر رضا)
معجم المؤلفين / ط دار إحياء التراث العربى / بدون تاريخ
- الكفوى (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسينى م ١٠٩٤ هـ)
الكليات / إعداد عدنان درويش ، محمد المصرى / ط ٢ وزارة الثقافة / دمشق
١٩٨٢ م
- اللقانى (عبد السلام بن إبراهيم)
شرح جوهرة التوحيد لإبراهيم اللقانى / بحاشية الأمير / ط دار الكتب المصرية /
مصطفى الحلبى ١٣٣١ هـ ، نسخة أخرى ط مصطفى الحلبى ١٣٦٨ هـ .
- الماترىدى (أبو منصور محمد بن محمد بن محمود السمرقندى م ٣٣٣ هـ)
التوحيد / ت : د . فتح الله خليف / ط دار الجامعات المصرية / الإسكندرية
بدون تاريخ .
- شرح الفقه الأكبر لأبى حنيفة / مطبعة دائرة المعارف النظامية / الهند ١٣٢١ هـ
- الماوردى (على بن محمد بن حبيب م ٤٥٠ هـ)
أعلام النبوة / باعثة ط عبد الووف سعد / ط الكليات الأزهرية ١٩٧١ م
- مخلوف (محمد بن محمد مخلوف)
شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية / دار الكتاب العربى / بيروت / بدون تاريخ
- المرزبانى (أبو عبيد الله محمد بن عمران م ٣٨٤ هـ)
معجم الشعراء / دار الكتب العلمية / بيروت / ط ١٩٨٢/٢ م
- ابن معين (الإمام أبو زكريا يحيى م ٢٣٣ هـ)
معرفة الرجال / ت : محمد كامل القصار / ط دمشق ١٩٨٥ م

- المقرئى (تقى الدين أبو العباس أحمد بن عيسى م ٨٤٥ هـ)
الخطط المقرئى / الناشر مكتبة الثقافة الدينية / ط ٢ ١٩٨٧ م
- أبو المنتهى (أحمد بن محمد المغنسى)
شرح الفقه الأكبر لأبى حنيفة / ط دائرة المعارف النظامية / الهند ١٣٢١ هـ
- المنذرى (الحافظ عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله م ٦٥٦ هـ)
التكملة لوفيات النقلة (خ) نسخه آيا صوفيا رقم (٣١٦٣) وتوجد منه صورة
فى معهد إحياء المخطوطات العربية رقم (٦٢٦ تاريخ) .
مختصر سنن أبى داود / ط دار المعرفة / بيروت / ت : أحمد محمد شاكر ،
محمد حامد الفقى .
- ابن منظور (جمال الدين)
لسان العرب / دار المعارف .
- ابن ميمون (أبو بكر محمد بن عبد الله القرطبى م ٥٦٧ هـ)
شرح الإرشاد للجوينى / باعتناء د . محمد حجازى السقا / ط الأنجلو ١٩٨٨ م
- ابن النديم (أبو الفرج محمد بن يعقوب م ٢٣٥ هـ)
الفهرست / ت : رضا تجدد / طهران ١٩٧١ م
- النسائى (الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب م ٣٠٣ هـ)
كتاب الضعفاء والمتروكين / ت : بوران الضناوى وكمال الحوت / مؤسسة الكتب
الثقافية ط ٢ ١٩٨٧ بيروت .
- النسفى (أبو البركات عبد الله بن أحمد م ٧١٠ هـ)
عمدة العقائد / رسالة ماجستير بكلية أصول الدين بالقاهرة / ت : إبراهيم عبد الشافى
إبراهيم .
- النسفى (أبو المعين ميمون بن محمد بن محمد م ٥٠٨ هـ)
تبصرة الأدلة / رسالة دكتوراه فى كلية أصول الدين بالقاهرة / ت : أ . د / محمد
الأنور حامد عيسى .
- التمهيد لقواعد التوحيد / ت : جيب الله حسن أحمد / ط دار الطباعة المحمدية
١٩٨٦ م
بحر الكلام / ط القاهرة ١٩٢٢ م
- نوفلى (عبد الرزاق)
فى أسماؤه الحسنى وصفاته العليا / الناشر المركز الثقافى العربى للنشر والتوزيع

- النشار (د . علي سامي)
نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام / ط ٤ دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٦م
ونسخة أخرى / ط ٧ / ١٩٧٧م
- النيسابوري (أبو رشيد سعيد بن محمد)
ديوان الأصول في التوحيد / ت : محمد عبد الهادي أبو ريذة / ط المؤسسة
المصرية العامة للتأليف والترجمة ١٩٦٥م
- ابن الهيثم (الكمال م ٦٨١ هـ)
المسيرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة / ومعه شرح المسامرة
بشرح المسيرة للشيخ محيي الدين عبد الحميد / ط ١ المحبودة التجارية ١٣٣٤هـ
- الهيثمي (الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر م ٨٠٧ هـ)
مورد الظمان إلى زوائد ابن حبان / ت : محمد عبد الرازق حمزة / المطبعة السلفية
القاهرة / بدون تاريخ .
- آل ياسين (د . جعفر)
الفارابي في حدوده ورسومه / ط ١ عالم الكتب / بيروت ١٩٨٥م
- ياقوت (الحموي م ٦٢٦ هـ)
معجم الأدباء / دار المأمون / القاهرة
- اليحصبى (القاضي عياض بن موسى م ٥٤٤ هـ)
ترتيب المدارك / ط دار مكتبة الحياة / بيروت بدون تاريخ .

✱ الفهارس ✱

الفهارس التفصيلية لشرح الإرشاد
الآيات القرآنية
الأحاديث والمأثورات
الأعلام
الفرق والمذاهب
نصوص الأناجيل
الأشعار
الأمثال
القبائل
الأماكن
الحشرات والحيوانات

فهرس محتویات البحر

型

✱

الآيات القرآنية

- ٣٣٢ إذا ذهب كل إله بما خلق
- ٢٧٣ أسكنوهم من حيث كنتم من وجدكم
- ٤١٠ أفعل ما تؤمر مستجدني إن شاء الله من الصابرين
- ٣٢٧ ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير
- ١٠٨ الرحمن على العرش استوى
- ٢٨١ الله نور السموات والأرض
- ٥٢٠ النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل
- ٣٣٢ أم جعلوا الله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم
- ٤٩٩٤٩٢ أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك
- ٢٧٩ أنا خلقنا لهم ما عملت أيدينا أنما ما
- ٤٩٢ إن الله اصطفاك وطهرك
- ٢٧٦ إن الله يحب المقسطين
- ٢٥٩ إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح
- ٣٥٠ إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء
- ٤٦٦ إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي
- ٤١١ إن هذا لهو البلاء المبين
- ٤٩١ أني لك هذا قالت هو من عند الله
- ٣٥٢ بل طبع الله عليها بكفرهم
- ٢١٩ بل يدها مبسوطتان
- ٢٣٩ تبارك اسم ربك
- ١١٣ تعلم ما في نفس ولا أعلم ما في نفسك
- ٥١٤ ثم أتصروا الصيام إلى الليل
- ١٠٩ ثم استوى إلى السماء وهي دخان فمسد
- ٩٩ حتى عاد كالعرجون القديم
- ٢١٧ حتى يسمع كلام الله

٣٥٣ ٤ ٣٥٢ ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم

٣٣٢ ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شيء فاعبدوه

٢٥٨ ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين

٣٧٨ ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به

٢٣٩ سبح اسم ربك الأعلى

٤٩٦ ٤ ٤٩٥ سحرُوا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم

٢٥١ سلام قولا من رب رحيم

٣٥٣ سراء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذهم

٤١٣ سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا

٤١٤ عسى أن ينفعنا أو نتخذة ولدا

٢٧١ علم أن لن تحصوه

٢٨٢ فأتى الله بنيانهم

٢١٥ فاخلع نعليك

٣٠ فاعلم أنه لا إله إلا الله

٢٢١ فاقروا

٤١٦ ٤ ٣٣٢ ٤ ٢٥٦ ﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾

٢٥٣ ﴿فعرزنا بثالث﴾

٤١٤ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا

٥٠١ ٤ ٣٥١ فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء

٤١٦ ٤ ٣٥٠ فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام

٤٩٢ قال الذي عنده علم من الكتاب

٤١١ قد صدقت الرؤيا

٣٠ قل انظروا ماذا في السموات والأرض

٤١٣ قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا

٥٢١ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل

٣٠٢ لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر

٢ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد

٢٥٢	لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض
٣٧٨	لا يكلف الله نفسا إلا وسعها
٣٢١ ء ٣٢٠	لن ترانسى
٢٢٦	لنفذ البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي
٤٨٥	ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك
٢٤١ ء ٢٣٩	ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم
٤٢٣	ماذا قال أنفسا
٤١٦	ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله
٢٧٨	ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي
٢٨٢	ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم
٣٥٠	من يهد الله فهو المهتدي ومن يضل فاولئك هم الخاسرون
٢٧٩	ناقة الله وسقياها
٢٨٢ ء	هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة
٣٣٢	واجعلنا مسلمين لك
٣٣٢	واجنبنى وبني أن نعبد الأصنام
٥١٤	وإذا حللتم فاصطادوا
٣٥٢ ء ٣٥٠	والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم
٢٧٧	واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم
٣٥١	وأما شعور فهديناهم
٢٧٦	وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً
٤١٥	وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله
٢٧٩	وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها
٣٥١	وانك لتهدى إلى صراط مستقيم
٥١٨	ويدالهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون
٢٨١	وجاء ربك والملك صفاصفا

٣٥٢	وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا
٣٥٢	وجعلنا قلوبهم قاسية
٣٢٥	وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة
٢١٤	وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا
٢٦٩	ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون
٤١٣	ولا يرضى لعباده الكفر
٣٢١	ولا ينظر إليهم
٣٥٤	ولا ينفعكم نصحي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم
٤٦٣	ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا
٤١٦	ولو شاء الله لجمعهم على الهدى
٤٦٣	ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة
٤١٨	ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها
٢٧	وما آتاكم الرسول فخذوه
٢٥١	وما أنتم بمؤمنين لنا
٣٧٨	وما جعل عليكم في الدين من حرج
٤١٤	وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون
٤٧٦	وما كنتم تتلوا من كتاب ولا تخطه بيمينك إذا لارتاب المبطلون
٤٩٥	ومن شر النفاثات في العقيد
٣٩٩	ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور
٢٦٦	ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا
١٢١	ومن يضل الله فما له من هاد
٣٥١	ومن يضل فلن تجد له وليا مرشدا
١٢١	ومن يهد الله فما له من مضل
٢٥٢	ومهيمننا عليه
٣٥٢	ونقلب أقدارهم وأبصارهم
٢٦٤	وهو أسرع الحاسبين
٢٥٥	وهو العلى الكبير

- ٢٨٢ ٤٢١٨ وهو معكم أينما كنتم
- ٢٨٠ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام
- ١٩٢ ويقولون في أنفسهم
- ٢٨١ يا حسرتنا على ما فرطت في جنب الله
- ٤٩٦ يخيل إليه
- ٣٧٨ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
- ٤١٥ يطيروا بنوسي ومن معه
- ٤٩٦ ٤٩٥ يعلمون الناس السحر
- ٥٢٠ يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون
- ٢٨١ يوم يكشف عن ساق

*

*

*

الأحاديث والمأثورات

- ٢٢٤ أدركت ناساً من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقولون إن كل شئ بقدر .
- ٢٨٣ إذا كان يوم القيامة واستقر أهل الجنة في الجنة
- ١٠٩ الاستواء معلوم والكيف مجهول
- ٣١ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله
- ٢٨٨ إن الله خلق آدم على صورة الرحمن
- ٢٨٥ إن الله خلق آدم على صورته
- ١٥٨ إن الله كان ولم يكن معه شئ
- ٣٢ إنكم بين جدال منافق وزلة عالم
- ٢٤٥ ، ٢٤٠ إن لله تسعة وتسعين اسماً
- ٣٤ ، ٣٣ إن الناس ثلاثة عالم ومتعلم على سبيل النجاة وهمج رعاع
- ٢٨٤ أهل النار كل جبار متكبر جمظري جواظ
- ٤٢٤ ، ٤٢٣ بينما نحن عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ طلع علينا رجل ٤٢٤
- ٤٢٤ تحتاج آدم وموسى فحجج آدم موسى
- ٣٩ تعرف الله في الرخاء يعرفك في الشدة
- ٢٥٤ الجبار هو العظيم
- ٢١٨ الحجر الأسود يمين الله في أرضه
- ٤٩٦ ، ٤٩٥ سحر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى أعلبه جبريل بموضعه
- ٤٢٣ ، ٤٢٢ ظهر قبلنا قوم يتفقرون العلم
- ٢٧٤ فسر ابن عباس وسيدا وحصورا قال سيدا : حليما
- ٢٩٦ ، ٢٩٠ ، ٢١٢ فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب
- ٤٢٢ ، ٤٢١ القدريّة مجسوس هذه الأمة
- ٢١٩ قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن
- ٢٥٥ الكبيراء ردائي والمظلة إزارى
- ٤٢٥ كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا

- ٤٢٤ كل شيء حتى العجز واليسر
٣٢ لا تكن إمعة
- ٢١٤ ما أذن الله لشيء إذنه لنبي حسن الترنم بالقرآن
٢١٩ من أثنى يمشى أتتته هرولة
٤٠٣ وأن تؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره
٤٠٤ والشر ليس إليك
٢٨٢ ينزل الله إلى سما الدنيا كل ليلة

* * *

الأعم

٢٢٤ ٢٨٨ ٢٨٧ ٢٨٥ ٢٧٨

سيدنا آدم عليه السلام

٥١٧ ٥١٦ ٤١٠

سيدنا إبراهيم عليه السلام

٤٩٨ ٤٢٢

إبليس

١٩٦

الأخطل

الإسفرائيلي (الاستاذ أبو اسحاق) ١٠١ ١٢٩ ١٠٤ ٢٠٤ ٢٢٦ ٣٠٢ ٣١٦ ٣٢٥

٠ ٥١٠ ٥٥٠ ٩٤٨ ٨٤٨ ٤٣٤ ٥٣٢ ٩

٥٢٤٤ ٥٢٤٣ ٥٢٢٩ ٥٢٢٥ ٥٢٠٧ ٥١٩٦ ٥١٩٢ ٥٨٠ ٥٤١ ٥٤٠

الأشمري

٥٣٧٥ ٥٣٥٦ ٥٣٣٧ ٥٣٢١ ٥٣١٣ ٥٣٠٢ ٥٣٠١ ٥٢٧٨ ٥٢٤٩

٠ ٤٩٠ ٤٧٤ ٤٤١٧

٣٩٥ ٨٨

أرمطو

٤٤٥

أهرمن

٥٢٣٢ ٥٢٣٠ ٥٢٢٥ ٥١٧٧ ٥٥٢ ٥٤٩ ٥٣٩ ٥٣٥ ٥١٩ ٥١٨ ٥١١

الباقلائي

٥٣١٦ ٥٣١٤ ٥٣١١ ٥٣٠٢ ٥٢٧٨ ٥٢٥٥ ٥٢٤٩ ٥٢٣٥ ٥٢٣٣

٠ ٤٩٢ ٤٨١ ٤٤٨ ٥٣٩ ٥٣٥ ٥٣٤ ٥٣٤ ٥٣٢ ٥٣٢ ٥٣١ ٥٣١

٠ ٢٩١ ٥٢٩ ٥٢٨٩

البخاري

٣٥٣ ٥٣٤٩

بشر بن المعتز

٨٨

برقليس

٤٤٥ ٣٥٤ ٥٣٥٠

بكر بن أخت عبد الواحد (بكر بن زياد الباهلي)

٤٩٢

بليقيس

٣٨٥

شامة

٢٩٢

الثوري (سفيان)

٢٩٠ ٥٢٨٩

جابر بن عبد الله

٢٩٦

ابن جارود

٣٨٥ ٣٥٣ ٥٣٤٩ ٥٢١٣ ٥٢١١ ٥١٩٣ ٥١٤٣ (الجبائي أبو علي)

٥٣٨٦ ٥٣٨٥ ٥٣٧٣ ٥٣٤٩ ٥٣١٩ ٥٢٩٩ ٥١٩٣ ٥١٥٣ ٥١٤٣ (ابن الجبائي أبو هاشم)

٠ ٤٤٤ ٥٣٩٣

٤٩٥	سيدنا جبريل عليه السلام
٣٧٨	أبو جهل
١٨٤ ١٨٣ ١٨١	جهنم بن صفوان
١١٦ ١٠٨ ١٠٤ ٨٧ ٨٥ ٧٧ ١٨ ١٧ ٢	الجويني
١٧٧ ١٧٥ ١٧٤ ١٦٤ ١٦٢ ١٥٩ ١٤١ ١٤٠ ١٣٩ ١٢٦	
٢٢٧ ٢٢١ ٢١٦ ٢١٣ ٢١٠ ٢٠٥ ٢٠١ ٢٠٠ ١٩٤ ١٩١	
٣٢٨ ٣٢٥ ٣٢٣ ٣١٨ ٣٠٨ ٣٠٦ ٣٠٣ ٢٧٩ ٢٣٣ ٢٣٠	
٤٥٦ ٤٤١ ٤٢٩ ٣٦٥ ٣٥٩ ٣٤٥ ٣٣٨ ٣٣٥ ٣١٥	
٥١٩ ٤٨١	
٣٨٤	حفص الفرد
٢٩٢	الحميدي
٤٢١	الدارقطني
٤٢٢ ٤٢١	أبو داود
٢٩١	الرازي (ابن أبي حاتم)
٥٢٠ ٣٧٠	ابن الراوندي
٢٦٧	الزجاج (أبو إسحاق)
٤٩١	سيدنا فكرنا — عليه السلام —
٣٨٢ ٣٧٧ ٣٧٠	ابن شريح
٤٩٨ ٤٩٢	سيدنا سليمان — عليه السلام —
٢٢٤	أبو سهل الصعلوكي
٣٩٥	ابن سينا
٤٩٦	الشافعي
٤٧٦	سيدنا شعيب — عليه السلام —
٣٠٥	صالح قبيلة
٨١	الصالح بن
٤٤٧ ٣٩٤ ٣٩٣	الصيمري (عباد بن سليمان)
٤٢٤	طاوس

٤٩٥	السيدة عائشة
٢٧٤٠٢٥٤	عبد الله بن عباس
٢٩٠	عبد الله بن أنس
٤٢٤٠٤٢٣٠٤٢٢٠٤٢١	عبد الله بن عمر
٢٩٢٠٢٩١	عبد الله بن محمد بن عقيل
٣٢	عبد الله بن مسعود
٣٥٣٠٣٥٠٠٣٤٩	عبد الواحد بن زيد
٢٥٤	المجاج (عبد الله بن ربيعة)
٣١٥ ٠ ١٧٨	الغلاف (ابو الهذيل)
٢٦٩٠٣٣	علي بن أبي طالب
٤٢٣	عمر بن الخطاب
٢٩٦	عمر بن الصبيح
٢٧٤	عمر بن مسعود
٤٩١٠١٢١٠١٢٠٠١١٩٠١١٧	سيدنا عيسى عليه السلام
٢٩١	ابن عينة (سفيان)
٣٩٥	الفارابي
٢٥٣	الفراهمي (الخليل بن أحمد)
٣٠٣	أبو القاسم بن عبد الجبار بن حنبل
٣١٣	القلاني
١١١	ابن كسرام
٤٣٩٣٠٣١٧٠١٤٥٠١٣٧٠١٣٦٠١٣٥٠٩٦٠٨٢	الكمي (ابو القاسم البلخي)
٤٣٠ ٠ ٤١٩٠٤٠٥	
٣١٣٠٢٢٦٠٢٢٥٠٢٠٦٠٢٠٥	ابن كلاب (عبد الله بن سعيد)
٣٣	كسيل بن زياد
٣٤٠	ليث بن ربيعة
٣٧٨	أبو لهب

٢٤١٠٢٣٨	الماتريدي (أبو منصور)
٤٩٥	ماروت
٥٢٠٥١٠٤٩	الحاسبى (الحارث بن أسد)
٤٩٢٠٢٨٧٠٢٨٥٠٢٨٣٠٢٨٢٠٣٥٠٢	سيدنا محمد — صلى الله عليه وسلم —
٥٢٢٠٥٢٠٠٠٥١٣	
٤٩٢٠٤٩١	السيدة مريم — عليها السلام —
٤٢٥٠٤٢٤٠٤٢٣٠٤٢٢٠٢٨٦	مسلم بن الحجاج
٢٤٧	مسيئة الكذاب
٣٢	معاذ بن جبل
٣٨٥	معمربن عماد
٢٣٩	معمربن المثنى
٢٩٦	مقاتل بن حيان
٤٩٧٠٤٩٢٠٤٢٤٠٣٢٢٠٣٢١٠٣٢٠٠٢١٦٠٢٨٥٠١٢٠	سيدنا موسى
٤٩٢	أم موسى
٣١٧٠١٣٦٠١٣٥٠٩٧	النجم
٣٨٤٠٦٥٠٦٢٠٦٠	النظام
٣٥٤	سيدنا نوح — عليه السلام —
٤٩٥	هاروت
٤٢٥٠٤٢٤	أبو هريرة
٢٩٢	يحيى بن معين
٨٧	يحيى النخوى
٤٤٤	يزدان

الفرق والمذاهب

الإمامية	٣٥٤٠١٨٨
أهل السنة	٥١٤٩٠٣٤٢٠١٣٥٠٩٦٠٩٠٠٨١٠٦٠٠٤٩٠٢٧٠٩
	٥٣١١٠٣٠٠١٠٢٤٩٠٢٤١٠٢٣٧٠٢٢٨٠١٩٣
	٥٣٥٢٠٣٤٧٠٣٢٥٠٣١٨٠٣١٧٠٣١٣٠٣١٢
	٠٥٠٧٠٤٨٤٠٤٤٤٠٤٠٣٠٣٧٩٠٣٥٩٠٣٥٦
الباطنية	١٠٥٠١٠٢
البراهمية	٤٧٥٠٤٧٤٠٤٢٧
البصريون المعتزلة	٥٣٩٠٠٣٥٢٠١٨٣٠١٣٩٠١٣٧٠١٣٥٠٩٢٠٨٢
	٠٤٥٦٠٤١٩٠٤٠٦
البصريون النحويون	٢٤٧
البغداديون	٤٥٦٠٤٥٥٠٣٩٠
البكرية	٤٤٩٠٤٤٨٠٤٤٥
التناسخية	٤٥٠٠٤٤٦٠٤٤٥
الثنوية	٤٤٨٠٤٤٤
الجبرية	٣٢٤
الجهمية	١٨٣
الحشوية	٢٨٩٠٢٨٧٠٢٨٢٠٢٢١٠٢١٧٠١٥٦٠١٠٧
الخيوانج	٤٢٧٠١٨٧
الدهريية	٢٢٩٠٨٨٠٨٦٠٨٢٠٨١
الروافض	٤٤٥٠٤٢٧٠٣٥٤٠٣١٧
السرور	١١٩
الزيدية	١٨٧
السلف	٤٢٢٠٤٠٧٠٣٤٦٠٣٢٤٠٢٢٦٠١٠٩
السقنية	١٣
السوفطائية	٤٤٩٠١٥٠١٤

٣١٧	الشريعة
٨١	الصالحية
٣٩٥ ١٣٤ ١٣٣	الطبايعيون
٥١٣	الميسوية
١٥٥ ١٥١ ١٠٨ ٨٣ ٦٤ ٦٢ ٦١ ٥٩ ٥٧	الفلاسفة
١٥٧ ١٦٨ ١٨٣ ٣٨٣ ٣٩٥ ٤٢٨ ٤٥٥ ٤٦٧ ٤٩٨	
٤٢٧ ١٨٨ ١٨٣ ١١٤ ١١١ ١٠٧	الكرامية
٢٤٧	الكوفيون
٢٨٥	المجسة
٤٢٢ ٤٢١	المجوس
١٤٢ ١٢٦ ١٢٣ ٩٧ ٩٦ ٨٢ ٨١ ٦٧ ٦٠ ٤٣ ٢١ ١٠ ٩ ٥	المتزلة
١٤٣ ١٤٤ ١٥٢ ١٥٣ ١٦٢ ١٧٧ ١٨٠ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠	
١٩٣ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠٥ ٢١٥ ٢٢٨ ٢٣٢ ٢٣٥ ٢٣٨	
٣١٥ ٣٢٢ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٦٦ ٤١٥ ٤٢٧	
١٩٩	النجارية
١١٨ ١١٧	النصارى
٤١٤	الواقفية
٥٢٠ ٥١٧	اليهود

نصوص الأناجيل

أنا ما ض الى أبى وأبيكم وإلهى وإلهكم ١٢١

الأشعار

٢٤٠	إلى الحول ثم اسم السلام عليكما
٢٥٢	إن الكتاب مهيم لنبينا
١٩٦	إن الكلام لفى الفؤاد وإنسا
٢١٤	ضحوا بأشعث عنوان السجود به
	ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر
	والحق يمكره ذوو الألباب
	جعل اللسان على الفؤاد دليلا
	يقطع الليل تسبيحا وقرآنا

٢٥٤	قد جبر الدين الإله فأنجبه
٢٧٤	لقد بكر الناعى بخير بنى أسد
٢٦٣	وذى ضغن كفت النفس عنه
٢٤٧	ولا هك قد يغشى العشيرة نوره

الأشغال

٢٥٣	من عَزَّ بَز
-----	--------------

القبائل

٢٧٤	بنى أسد
٤١٥	قريش

الكتب

١٥٥٤١٣١٤٢٠٤٢	الإرشاد
٥٢٠٤١٢١	الإنجيل
٥١٦	التقريب
٥٢٠	التسوية
٤٨٤٤١٢٩٤٩٧	الجامع
٢٩١	الجرح والتعديل
١٩٦	جواب المسائل البصرية
٢٩١	صحيح البخارى
٤٢٤٤٤٢٣٤٤٢٢	صحيح مسلم
٣٨٤	الشامل
٢٧٨	الهداية

الأمساكن

٤٩٥	بابل
٢١٦٤٢١٥	الوادى المقدس
٢٤٨٤٢٤٧	اليامسة

اليمن

٢

الحشرات والحيوانات

١٢٠ ٤٧٦ ٤٨٨ ٤٩٦

العينان

٤٩٨

الفيل

٢٧٥ ٦٢

الطلسة

*

*

*

* فهرس محتويات البحث *

المقدمة ١ - هـ

القسم الأول : الدراسة

الباب الأول : الإمام تقي الدين المُقْتَرَح

الفصل الأول : عصر الإمام تقي الدين المُقْتَرَح ٣ - ١٤

أولا : عصره من الناحية السياسية ٤ - ١١

ثانيا : عصره من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ١٢

ثالثا : عصره من الناحية الثقافية ١٣ - ١٤

الفصل الثاني : حياة الإمام تقي الدين المُقْتَرَح ١٥ - ٢٦

أولا : اسمه ١٦

ثانيا : ألقابه ١٧ - ١٨

ثالثا : كنيته ١٨

رابعا : أسرته ١٩

خامسا : مولده ٢٠

سادسا : موطنه ٢٠ - ٢١

سابعا : أخلاقه وسيرته ٢١

ثامنا : ثقافته ٢١

تاسعا : مصادر ربه وشيوخه ٢٢

عاشرا : وفاته ٢٣

حادي عشر : جهوده العلمية ٢٣ - ٢٤

أولا : مؤلفاته ٢٣ - ٢٤

ثانيا : جهوده في التعليم ٢٤ - ٢٥

ثالثا : تلاميذه ٢٥ - ٢٦

الباب الثاني : الكتاب

الفصل الأول : التعرف بالكتاب ٢٩ - ٤٨

٢٩-٣٠	أولا : تحقيق نسبة الكتاب
٣٠-٣١	ثانيا : تحقيق اسم الكتاب
٣١	ثالثا : منهج الشيخ المقترح في الكتاب
٣١-٤١	رابعا : التعريف بكتاب الإرشاد
٤١	خامسا : التعريف بمؤلف الإرشاد
٤٢-٤٤	سادسا : النسخ الموجودة للمخطوط ووضفها
٤٤-٤٥	سابعا : منهجى في اختيار النسخ
٤٥-٤٨	ثامنا : منهجى في التحقيق
٤٩-٢٥٩	الفصل الثانى : دراسة الكتاب

القسم الثانى : النص محققا

٢-٤	مقدمة الشارح
٥-٣٦	باب فى أحكام النظر
٥-٩	أول ما يجب على العاقل البالغ
١٠-١٩	حدد النظر
١٢-١٣	تقسيم النظر إلى الصحيح والفاقد
١٣-١٧	مذهب السَّعِيَّة في المعلوم
١٨-١٩	فصل فى : أضرار النظر
٢٠-٢٣	فصل فى : الربط بين النظر الصحيح والعلم
٢٤-٢٥	فصل فى : الربط بين النظر الفاسد وبين العلم وأضرار
٢٦-٢٧	فصل فى : الأدلة
٢٨-٣٦	فصل فى : أن النظر واجب شرعا
٣٠-٣٦	التقليد
٣٧-٥٣	باب فى : حقيقة العلم
٣٧-٤٤	حقيقة العلم
٤٥-٤٧	فصل : العلم ينقسم إلى القديم والحادث
٤٨	فصل فى : أضرار العلم

٥٣-٤٩ فصل في حقيقته العقل
٩٠-٥٤ باب : القول في حدوث العالم
٥٤ تعريف العالم في اصطلاح الموحدين
٥٤ تقسيم العالم الى جواهر وأعراض
٥٤ المراد بالجواهر والعرض
٥٦-٥٥ شرح معنى الحيز والتمحيض
٦٦-٥٧ حصر العالم في الجواهر والأعراض
٦٥-٦٠ الجوهر الفسرد
٦٧-٦٦ القول في الاكوان
٩٠-٦٧ أصول حدوث العالم
٧١-٦٨ الأصل الأول : إثبات الأعراض
٧٨-٧١ الأصل الثاني : إثبات حدوث الأعراض
٧٣-٧٢ القول في إبطال الكمون والظهور
٧٧-٧٤ القول في استحالة عدم القديم
٧٨-٧٧ القول في منع انتقالها
٧٨ استحالة قيامها بنفسها
٨٠-٧٨ امتناع قيام العرض بالعرض
٨٦-٨٠ الأصل الثالث : استحالة تعري الجواهر عن الأعراض
٨٥-٨٣ اختلاف الفلاسفة في جواز خلو الهيولى عن صورة التحيز
٩٠-٨٦ الأصل الرابع : استحالة حوادث لا أول لها
٩٤-٩١ باب : القول في إثبات العلم بالصانع
١٢١-٩٥ باب : القول فيما يجب للمتعالي من الصفات
٩٨-٩٥ الفصل الأول في ذكر الصفات النفسية والمعنوية وإثبات أن
 الصانع موجود
١٠٠-٩٩ الفصل الثاني في : ثبوت قدم الصانع والبحث عن حقيقة القدم
١٠١ الفصل الثالث : قيامه بنفسه
١١٠-١٠٢ الفصل الرابع في : مخالفته للحوادث

١٠٦-١٠٣ القول في حقيقة المشلين والتخالفين
١١٠-١٠٧ القول في تنزيهه عن التحيز
١١٣-١١١ الفصل الخامس في : في تنزيهه عن الجسمية
 الفصل السادس في : مخالفة الباري تعالى الجوهر في قبول
١١٦-١١٤ الأعراض وصحة الاتصاف بالحوادث
 الفصل السابع في : الدلالة على استحالة كونه جوهرًا وعلى
 استحالة حلول بعض صفاته في الحوادث
١٢١-١١٧ والتصميم على نكث في الرد على النصارى
١٢٩-١٢٢ باب : العلم بالوحدانية
١٥٠-١٣٠ باب في : إثبات العلم بالصفات المحنوية
١٣٤-١٣٠ الفصل الأول في : تهديد الباب وإثبات كونه قادرًا عالمًا
١٣٤-١٣٣ كونه حيًا
١٤١-١٣٥ الفصل الثاني : صانع العالم مريد على الحقيقة
١٤٧-١٤٢ الفصل الثالث في : إثبات كونه سميعًا بصيرًا
١٤٩-١٤٨ الفصل الرابع في : صحة قيام الإدراكات الباقية به
١٥٠ الفصل الخامس في : كونه باقيا
٢٣٧-١٥١ باب : القول في إثبات العلم بالصفات
١٧٩ - ١٦٤ ، ١٥٣-١٥١ صفات المعاني
١٦٠-١٥٤ فصل في : إثبات الأحوال
١٦٤ - ١٦١ فصل في : تحليل الواجب
١٨٢-١٨٠ فصل في : إقامة الدليل على ثبوت الإرادة الأزلية
١٨٦-١٨٣ فصل في : الرد على جهلهم في إثبات علوم حادثة للباري تعالى
١٨٩-١٨٧ فصل في : قدم الكلام
١٩٢-١٩٠ فصل في : حقيقة الكلام وحده ومعناه
١٩٧-١٩٣ فصل في : إثبات كلام النفس
٢١٦-١٩٨ فصل في : المتكلم عند أهل الحق من قام به الكلام

- فصل في : مذهب الحشوية أن كلام الله القديم حروف وأصوات ٢٢٠-٢١٧
- فصل في : مذهب الحشوية أن القراءة هي المقروء والتلاوة هي .
- المتلو والكتابة هي المكتوب ٢٢٢-٢٢١
- فصل في : إطلاق الأسماء أن كلام الله تعالى مكتوب في المصاحف -
- مقروء باللسن ، محفوظ في الصدور ، مسموع ،
- منزل ٢٢٣
- فصل : كلام الله تعالى واحد ٢٢٧-٢٢٤
- فصل : امتنع أثمتنا من إطلاق لفظ الغيرين على الصفات مع -
- بعضها بعضها ومع الذات ٢٣١-٢٢٨
- فصل : ذهب القدماء من أثمتنا إلى أن البقاء صفة -
- معنوية للباقي ٢٣٧-٢٣٢
- باب : القول في معاني أسماء الله تعالى ٢٩٨-٢٣٧
- القول في الاسم والتسمية والمسمى والوصف والصفة ٢٤١-٢٣٧
- فصل فيما يجوز إطلاقه على الله تعالى ٢٤٢
- فصل في أقسام أسماء الله تعالى ٢٤٥-٢٤٣
- معاني أسماء الله تعالى ٢٧٧-٢٤٦
- فصل في اليدين والوجه والعينين ٢٩٨-٢٧٨
- باب القول فيما يجوز على الله سبحانه ٣٢٣-٢٩٩
- القول في إثبات وجود الإدراك ٣٠١-٢٩٩
- القول في حقيقته ٣٠٤-٣٠١
- الكلام فيما يشترط فيه والنظر فيما باعتباره يصح أن تكون -
- الذات متعلقة له ٣١٠-٣٠٥
- فصل الإدراكات كلها خمسة ٣١٢-٣١١
- فصل في : أن الرؤية تتعلق بكل موجود ٣١٤-٣١٣
- فصل في : المانع من الإدراك ٣١٦-٣١٥
- فصل في : جواز رؤية الباري تعالى ٣٢٠-٣١٧
- فصل في : الاستدلال على وقوع الرؤية الجائزة في الجنان ٣٢٢-٣٢١

٣٢٣	فصل في : جواز تعلق بقية الإذراكات بذات الله - تعالى -
٤٧٥-٣٢٤	باب القول في : خلق الأعمال
٣٤٤-٣٢٤	أفعال العباد
٣٤٦-٣٤٥	فصل في : حقيقة الكسب
٣٥٥-٣٤٧	فصل في : الهدى والضلال والطبع والختم
٣٥٨-٣٥٦	فصل : العبد قادر على كسبه وقدرته ثابتة عليه
٣٦٢-٣٥٩	فصل في : أن القدرة الحادثة لا تبقى
٣٦٤-٣٦٣	فصل في : مقارنة القدرة الحادثة مقدورها
	فصل في : الحوادث في حال حدوثه متعلق للقدرة الازلية
٣٦٧-٣٦٥	عندنا
٣٧٤-٣٦٨	فصل : القدرة الحادثة لا تتعلق إلا بمقدور واحد عندنا
	فصل فيما شاع من مذهب الشيخ الأشعري في تكليف
٣٧٨-٣٧٥	ما لا يطاق
	فصل في : خروج الألوان والطعوم والأرايح عن أن يحكم
٣٨١-٣٧٩	عليها بجواز تعلق القدرة الحادثة بها
٣٨٢	فصل في : خلاف المعلوم هل هو مقدور أم لا
٣٩٤-٣٨٣	فصل : يشتمل على : الرد على القائلين بالتولد
٤٠٢-٣٩٥	فصل فيما ذهب إليه الفلاسفة في عالم الكون والفساد
٤١٢-٤٠٣	فصل في : إرادة الكائنات
	فصل في : ذكر استدلال المعتزلة بظواهر من الكتاب على هذا
٤١٦-٤١٣	الباب
٤٢٠-٤١٧	فصل في : التوفيق
٤٢٥-٤٢١	فصل في : اتفاق أهل الملل في ذم القدرة
٤٦٩-٤٢٦	باب في : التعديل والتجويز
٤٣٧-٤٢٧	فصل في : التحسين والتقبيح
٤٤٣-٤٣٨	فصل في : الوجوب العقلي ودعوى الوجوب على الله تعالى -
٤٤٧-٤٤٤	فصل في : الآلام واللذات

٤٤٩-٤٤٨ فصل في الرد على الثنوية والبكرية
٤٥٤-٤٥٠ فصل في : الرد على أهل التماسخ
٤٦٢-٤٥٥ فصل القول في : الصلاح والأصلح
٤٦٤-٤٦٣ فصل في : اللطف
٥٢٢-٤٦٥ كتاب النبوات
٤٧١-٤٦٦ فصل : جحدت البراهمة جواز بعثة الرسل
٤٨٢-٤٧٢ فصل : القول في المعجزات
٤٨٣ باب في : إثبات الكرامات وتمييزها عن المعجزات
٤٩٣-٤٨٤ فصل في : تجويز الكرامات
٤٩٩-٤٩٤ باب في : إثبات السحر وتمييزه عن المعجزات
 باب في : الوجه الذي منه تدل المعجزة على صدق النبي -
٥٠٥-٥٠٠ صلى الله عليه وسلم -
 فصل في : هل في القدرة إقامة دليل على صدق الرسول -
٥٠٦ غير المعجزة
٥١٢-٥٠٧ فصل في : إثبات استحالة الخلف والكذب على خبر الله تعالى -
٥٢١-٥١٣ فصل في إثبات نبوة سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم -
٥٢١-٥١٣ القول في النسخ
٥٢٢ فصل في معجزات سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم -
٧٨٤-٧٨٢ الخاتمة
٧٩٩-٧٨٥ المراجع
٨٧٢ - ٨٠٠ الفهارس
٨١٥ - ٨٠١ الفهارس التفصيلية
٨٢٢ - ٨٢٣ فهرس محققات البحث